

2271
491
347

2271.491.347
Ibn Taymiyah
Iqtida

ISSUED TO

DATE ISSUED DATE DUE

JUN 15 2010

JUN 15 2010

APR 13 1990

DUE JUL 1 1991

AUG 31 2010

DUE JUN 15 1999

DUE JUN 15, 1995


DUE JUN 15 1989

DUE JUN 15, 1993

DUE JUN 15 1993

DUE JUN 15, 1994

DUE JUN 15, 1997

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY DUPL>

32101 013901283

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

DATE DUE

JUN 15 2012

اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ رحمه الله

بتحقيق

محمد سالم الفقي

رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية

الطبعة الثانية

١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

مطبعة السنة المحمدية

شارع غيط النوبى - القاهرة

٧٩٠١٧ ن

اقتضاء الصراط المستقيم
Iqtidā'
مخالفة أصحاب الجحيم

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ رحمه الله

بتحقيق

محمد سالم الفقي

رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية

الطبعة الثانية

١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م

مكتبة السنة المحمدية

شارع غيط النوبى - القاهرة

ت ٧٩٠١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين . إياك نعبد وإياك نستعين . اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين .

وأشهد أن لا إله إلا الله . الأحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، ولم يكن له شريك في الملك ، ولم يكن له ولي من الدن . وكبره تكبيراً . الله الذي خلقكم ، ثم رزقكم ، ثم يميتكم ثم يحييكم ، هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون .

وأشهد أن أفضل خلق الله ، وأحبهم إلى الله ، وأصدقهم عبودية لله ، وأعرفهم بحقوق الربوبية ، وأحرصهم على أدائها كاملة غير منقوصة ولا مشوبة بأى شائبة ، وأحقهم - لذلك (والله أعلم حيث يجعل رسالته) - بأن يكون خاتم المرسلين ، وإمام المهتدين ، وأن يكون رسولاً للناس أجمعين ، من يوم مبعثه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ، وهو أجدرهم أن يحمل عن ربه أثقل الأمانات ، وأن يبعثه رب العالمين بأجمع الرسالات ، لإصلاح الإنسانية كلها ، وشفائها من كل أمراضها وعللها الروحية والعقلية : الفردية والاجتماعية ، من كل الألوان في جميع الأحوال والبلدان والأزمان ، ذلك هو عبد الله ورسوله ومصطفاه : محمد . صلى الله عليه وعلى وآله وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : فإني أستعين بالله تعالى وحده وأستهديه - وهو القوى العزيز ، الرؤوف الرحيم ، الهادي إلى الصراط المستقيم - وأقدم للمجتمع الإسلامي كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم : مخالفة أصحاب الجحيم » تأليف شيخ الإسلام ، علم الأعلام ، إمام المجاهدين الصادقين الصابرين في وقته ، العالم الرباني الشيخ

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرائي : رحمه الله تعالى ، وغفر لنا .
وله وللمؤمنين والمؤمنات .

وقد ولد شيخ الإسلام ابن تيمية بحران في العاشر ، أو الثاني عشر من شهر
ربيع الأول سنة ٦٦١ هجرية ، وقدم مع والديه وإخوته إلى دمشق في أثناء
سنة ٦٦٧ . فسمع من شيوخها ، وتلقى عليهم علوم العربية والتفسير والحديث
والفقه ، وأصولها . وكان خارق الحفظ والذكاء . حتى كان آية في ذلك ، فبرع
في هذه العلوم ، وفاق الأقران وسبقهم سبقاً بعيداً . وهو ابن بضع عشرة سنة .

قال الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي في « العقود الدرية من مناقب شيخ
الإسلام ابن تيمية » : انبهر أهل دمشق من فرط ذكائه ، وسيلان ذهنه . وقوة
حافظته ، وسرعة إدراكه . واتفق أن بعض مشايخ العلماء بحلب قدم إلى دمشق ،
وقال : سمعت في البلاد بصبي يقال له : أحمد بن تيمية ، وأنه سريع الحفظ ، وقد جئت
قاصداً ، لعل أراه . فقال له خياط : هذه طريق كتابه . وهو إلى الآن ماجاء .

فاقعد عندنا ، الساعة يحىء يعبر علينا ذاهباً إلى السكتاب . فجلس الشيخ الحلبي
قليلاً . فر صبيان ، فقال الخياط : هذاك الصبي الذي معه اللوح الكبير : هو
أحمد بن تيمية . فناداه الشيخ . فجاء إليه . فتناول الشيخ اللوح منه ، فنظر فيه
ثم قال له : امسح يا ولدي هذا ، حتى أملى عليك شيئاً تكتبه ، ففعل ، فأملى عليه
من متون الأحاديث أحد عشر ، أو ثلاثة عشر حديثاً . وقال له : اقرأ هذا ،
فلم يزد على أن تأمله مرة بعد كتابته إياه . ثم دفعه إليه . وقال : اسمعه عليّ ، فقرأه
عليه عرضاً كأحسن ما أنت سامع . فقال له : يا ولدي ، امسح هذا ، ففعل . فأملى
عليه عدة أسانيد انتخبها ، ثم قال : اقرأ هذا ، فنظر فيه ، كما فعل أول مرة . ثم
أسمعه إياه كالأول . فقام الشيخ وهو يقول : إن عاش هذا الصبي ليسكون له
شأن عظيم . فان هذا لم ير مثله .

وقال الشيخ الحافظ أبو عبد الله الذهبي [ولد سنة ٦٧٣ وتوفي سنة ٨٤٨] :

نشأ الشيخ تقي الدين - رحمه الله - في تصوُّن تام وعفاف ، وتأله وتعبد ، واقتصاد في المأكل والملبس ، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره . وينظر ويفهم الكبار ، ويأتى بما يتحير منه أعيان البلد في العلم . فأفتى وله تسع عشرة سنة ، بل أقل ، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت ، وأكبَّ على الاشتغال . ومات والده - وكان من كبار الخنايلة وأتمتهم - فدرس بعده بوظائفه ، وله إحدى وعشرون سنة . واشتهر أمره . « بعد صيته في العالم » . وأخذ في تفسير الكتاب العزيز في الجمع على كرسى من حفظه . فكان يورد المجلس ولا يتلعم ، وكان يؤدى الدرس بتؤدة وصوت جهورى وقول فصيح .

وقال بعض قدماء أصحاب شيخنا - وقد ذكر نبذة من سيرته - أما مبدأ أمره ونشأته : فقد نشأ في حجبور العلماء . راشفا كؤوس الفهم ، راتعا في رياض التفقه ، ودوحات الكعب الجامعة لكل فن من الفنون . لا يولى إلى غير المطالعة والاشتغال والأخذ بعمالي الأمور ، خصوصا علم الكتاب العزيز والسنة النبوية ولوازمهما . ولم يزل على ذلك خلفا صالحا ، سلفيا متألها عن الدنيا ، صيِّنا تقياً . برّاً بأمه . ورعا غفيفا ، عابداً ناسكا ، صواما قواما ، ذا كراً لله تعالى في كل أمر وعلى كل حال ؛ رجّاعا إلى الله تعالى في سائر الأحوال والقضايا ، وقافاً عند حدود الله وأوامره ونواهيه ، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر بالمعروف . لا تكاد نفسه تشبع من العلم . فلا تروى من المطالعة . ولا تمل من الاشتغال ، ولا تكل من البحث . وقلَّ أن يدخل في علم من العلوم من باب إلا ويفتح له من ذلك الباب أبواب ، ويستدرك مستدركات في ذلك العلم علي حذّاق أهله . مقصوده الكتاب والسنة . وقد سمعته في بادىء أمره يقول : إنه ليقف خاطري في المسألة والشيء أو الحالة التي تشكل عليّ ، فاستغفر الله ألف مرة ، أو أكثر أو أقل ، حتى ينشرح صدرى ، وينحل إشكال ما أشكل ، قال : وأكون إذ ذاك في السوق ، أو في للمسجد ، أو الدرب ، أو المدرسة . لا يمنعنى ذلك من الذكر والاستغفار إلى أن أنال مطلوبى .

ثم قال الشيخ ابن عبد الهادي : ثم لم يبرح شيخنا في ازدياد من العلوم ،
وملازمة الاشتغال والإشغال . وبث العلم ونشره ، والاجتهاد في سبل الخير .
حتى انتهت إليه الإمامة في العلم والعمل . والشجاعة والكرم ، والتواضع والخلم
والأنابة والإنابة ، والجلالة والمهابة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،
وسائر أنواع الجهاد ، مع الصدق والعفة والصيانة ، وحسن القصد والإخلاص ،
والابتihal إلى الله وكثرة الخوف منه . وكثرة المراقبة له ، وشدة التمسك بالآثر ،
والدعاء إلى الله وحسن الأخلاق ، ونفع الخلق . والإحسان إليهم . والصبر على
من آذاه ، والصفح عنه والدعاء له ، وسائر أنواع الخير .

وكان رحمه الله سيفاً مسلولاً على الخالفين ، وشجى في خلوق أهل الأهواء
المتبعين . وإماماً قائماً ببيان الحق ونصرة الدين . وكان بجرأ لا تكدره الدلاء ،
وحبراً يقتدى به الأخيار الأولياء . طنت بذكره الأمصار وضئت بمثله الأعصار .
قال شيخنا الحافظ أبو الحجاج يوسف المزى [ولد سنة ٦٥٤ بالمزة . وتوفى
سنة ٧٤٢] : ما رأيت مثله . ولا رأى هو مثل نفسه ، ولا رأيت أحداً أعلم
بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا أتبع لهما منه .

وقال الشيخ الحافظ أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الاندلسى ،
ثم المصرى [ولد سنة ٦٧١ وتوفى بالقاهرة سنة ٧٣٤] - بعد أن ذكر ترجمة
الحافظ جمال الدين المزى - وهو الذى حدثانى على رؤية الشيخ الإمام .
شيخ الإسلام ، تقى الدين . أبى العباس : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن
تيمية - فألقيته : كاد يستوعب السنن والآثار حفظاً . إن تكلم فى التفسير : فهو
حامل رايته ، أو أفتى فى الفقه : فهو مدرك غايته ، أو ذاكر بالحديث : فهو
صاحب علمه وروايته . أو حاضر بالنحل والملل : لم يرَ أوسع من نحلته فى ذلك .
ولا أرفع من رايته . يزى فى كل فن على أبناء جنسه . ولم تر عين من رآه مثله .
ولا رأت عينه مثل نفسه . كان يتكلم فى التفسير ، فيحضر مجلسه الجم الغفير .

ويرتوون من بحر علمه العذب النير ، ويرتعون من ربيع فضله في روضة وغدير ، إلى أن دب إليه من أهل بلده داء الحسد . وألب أهل النظر منهم ما ينتقد عليه في حنبلية من أمور المعتقد ، فحفظوا عنه في ذلك كلاماً ، أوسعوه بسببه ملاماً . وفوقوا لتبديعه سهاماً . وزعموا أنه خالف طريقهم ، وفرق فريقهم ، فنازعهم ونازعه ، وقاطع بعضهم وقاطعوه ، ثم نازعه طائفة أخرى ينتسبون من الفقر إلى طريقة . ويزعمون أنهم على أدق باطن منها وأجلى حقيقة ، فكشف عن عيوب تلك الطرائق ، وذكر لها بواطن ، فأضت إلى الطائفة الأولى من منازعيه . واستعانت بذوى الضغن عليه من مقاطعيه . فوصلوا بالأمرأ أمره ، وأعمل كل منهم في كفره فكره . فكتبوا محاضر . وألبوا الروبيعة^(١) للسعي بها بين الأكابر ، وسعوا في نقله إلى حضرة الملكة بالديار المصرية ، فنقل وأودع السجن ساعة حضوره ، واعتقل . وعقدوا لإراقه دمه مجالس ، وحشدوا لذلك قوماً من عمار الزوايا وسكان المدارس . من كل متحامل في المنازعة ، مختل بالمخادعة ، ومن مجاهر بالتكفير مبارز بالمقاطعة ، يسومونه ريب النون (وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون) . وليس المجاهر بكفره أسوأ حالا من المختل ، وقد دبت إليه عقارب مكره . فرد الله كيد كل في نحره . فنجاه الله على يد من اصطفاه ، والله غالب على أمره ثم لم يخل بعد ذلك من فتنة بعد فتنة . ولم ينتقل طول عمره من محنة إلا إلى محنة ، إلى أن فوض أمره إلى بعض القضاة ، فقلد ما تقلد من اعتقاله . ولم يزل بمحبسه ذلك إلى حين ذهابه إلى رحمة الله تعالى وانتقاله . وإلى الله ترجع الأمور . وهو المطلع على خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، وكان يومه مشهوداً . ضاقت بمنازته الطريق . وانتابها المسلمون من كل فج عميق . وكان موته رحمه الله في ليلة العشرين من ذى القعدة سنة ٧٢٨ سجيناً بقلعة دمشق . انتهى ما أردت نقله من العقود الدرية .

(١) الروبيعة : الرجل التافه الحقير العاجز ، الذي ربح عن معالي الأمور .

من هذا يتبين أن شيخ الإسلام - رحمه الله - كان آية من آيات الله في وقته . ومن أعجب آيات الله فيه : أنه نشأ في بيئة ومجتمع خيمت عليهما ظلمات التقليد الأعمى في كل شؤونهم الدينية والدنيوية ، قل أن تجد فيهم من يعرف نعمة الله عليه في إنسانيته فيقدرها ، ويحتفظ بها ويستعملها في التفكير في سنن الله وآياته الكونية والقرآنية ، بل الناس فيه بجميع طبقاتهم مندفعون في تيار التقليد مفتونون به ، زاعمون أنه الدين والهدى من ماثات السنين ، لا يخطر على بال أحد منهم أن ينظر إلى هذا المجتمع وعقائده ودينه . نظرة نقد وخص . بحث ، ليعرف : هل هم يدينون دين الحق من الاسلام الصحيح ، أم يدينون دين الجاهلية الباطل ؟ فقد عادوا إلى ظلمات الجاهلية والشرك والفوضى والتباغض والتقاطع ، وإلى قذارات التقليد الأعمى بالانسلاخ من آيات الله ، فأخذوا إلى أرض الأهواء والشهوات ، وغلبت عليهم خصائص البهيمية ، ففعلت قلوبهم عن ذكر الله واتبعوا أهواءهم فكانوا من الغاوين . وكان أمرهم في كل شيء فرطاً .

كان جل همهم - إن لم يكن كله - المظاهر والرياسات . وكثرة الأنباغ . ومتع الحياة الدنيا : من النساء والبنين ، والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة ، والخليل المسومة والأنعام والحراث ، وفي سبيل ذلك يركبون كل ماتوهموه موصلا إلى تلك الغايات ، وانعكست في نفوسهم - المدسّسة تحت أنقاض التقليد - صورة الدين الحق - الذي هو معرفة الله من سننه وآياته الكونية والعلمية فتشمر هذه المعرفة إيماناً بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر وعمل كل صالح يقتضيه ويستلزمه هذا الإيمان - انعكس هذا إلى إيمان بالناس وكتب الناس ، وقول الناس وآراء الناس ورياسة الناس ، وغنى الناس وعطاء الناس ومنع الناس ، وأخيراً قبور الناس ، وذهب هذا الإيمان الباطل متغلغلا في النفوس حتى ملك أزمته ، ووجهها إلى العمل بكل ما يقتضيه ويستلزمه : من عبادة الموتي وقبورهم بأنواع العبادات ، واتخاذ أقوال الناس وأهوائهم شرائع تقدم على الشرع الحكيم المنزل من الله هدى

وشفاء لما في الصدور ، وجرم الشيطان بذلك الحبل - الذي غلّوا به أعناقهم -
إلى القول في الله وأسمائه وصفاته وكتابه وآياته ورسوله واليوم الآخر بأهوائهم
الملوثة بعقائد الهند والفرس واليونان .

فكان لذلك أسوأ الأثر في توجيه المجتمع الإسلامي في طريق ضلال بعيد
عن العزة والقوة والفلاح والهدى ، والتمكين في الأرض والأمن وغيرها من
الصفات والأحوال التي جاء بها الإسلام الصحيح من عند ربهم .

حتى تسكّلت عليهم الأعداء من كل حذب ينسلون . فالصليبيون عدّوا
عليهم ، وغزّوهم مرات من البحر ، ونالوا منهم قتلى وأسرى كثيرين ، وبلاداً
على الساحل ، وفي داخل البلاد . والتقتار عاثوا في الأرض فساداً . وهم
مقيمون في قلب البلاد الإسلامية ، لا يفتشون يشنون الغارة تلو الغارة على دمشق
وغیرها محاولين الاستيلاء عليها ، والصوفية الأصيلة - متمثلة في النصيرية والرافضة -
منبثة في السواحل عيوناً وأرصداً للصليبيين . وفي داخل البلاد عيوناً وأرصداً
للتقتار وغيرهم من كل متجرب على المجتمع الإسلامي ، مستهين بكل مقدرات هذا
المجتمع الذي أصبح كغناء السيل ، لما ضرب به من الوهن والضعف والصغار والذلة ،
بإعراضه عن الإسلام الحق الذي نزل به الكتاب الكريم من عند ربهم ،
وبما بينه الرسول الصادق الناصح الأمين بقوله وعمله بأمر الله وهدى الله ، وبإعلانهم
المشاقة لله وكتابه ورسوله ولدينه في كل ناحية - عقيدة وعملاً ، وخلقاً .
وحكماً - في استهتار وتوقع شنيين ، فعادت الأصنام أكثر وأروج وأحب إلى
القلوب من أيام الجاهلية الأولى ، وعاد العمل والعبادات تقاليد ورسوم آلية ميتة
لا تزيد النفوس إلا رجساً ، ولا القلوب إلا قسوة وظلمة ، والأخلاق إلا انحلالاً ،
مجاهرة بالفسوق والعصيان ، وقطع لما أمر الله به أن يوصل ، وسلطان للهوى
والشهوات نافذ في كل ناحية . وسفه وطيش ورعونات في كل التصرفات ،
وتحاًكم إلى الطاغوت من قال فلان ورأى فلان ، ومن العادات الجاهلية والتقاليد

الضالة الغبية ، ثم الطامة الكبرى وراء ذلك : أن يسموا كل هذا بسمه الإسلام ،
ويزعموه الدين الذي يستحقون أن ينالوا به رضوان الله ونصره في الدنيا والآخرة .
وسنن الله وآياته - فيما يحل ويحيط بهم من الحوادث - تنادى : بأنهم على غير
الهدى والرشد ، لأن الله لا يخلف وعده (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) (ولن
تجد لسنة الله تبديلاً) (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً) وغيرها من
آى الذكر الحكيم تصيح عليهم : أنهم أشد الحار بين للإسلام . والهادمين
لقواعده . تناديهم هذه الآيات لعلمهم يفيقون فيرجعون إلى العقل والصواب
والرشد . ويطلبوا الإسلام الصحيح من مصدره - كتاب الله وسنة رسوله -
ومن هدى وسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لتعود لهم العزة التي
كانت للسلف الأولين الذين كانوا يدينون صادقين مخلصين دين الحق من كتاب
الله وهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن الآيات والنذر لا تزيدهم
إلا بعداً عن الإسلام . وبعداً عن الهدى والرشد . فإن مصيبتهم العظمى من
التقليد الأعمى الذى لا يرتضون عنه بديلاً ، والذى قتل عقولهم ، وسلبهم إنسانيتهم
المنفكرة المميزة وصدق عليهم به إبليس ظنه فاتبعوه . فقد فتنوا به أشد من فتنه
الجاهلية الأولى ، بتقليد سبهم الشيوخ والآباء والرؤساء . فأسلموا قلوبهم وأنفسهم
لسا زين لهم شياطين الجن والانس : أنه صميم الإسلام ، وألزم قواعده ، ولا حول
ولا قوة إلا بالله .

نشأ شيخ الإسلام - رحمه الله - في هذا الجو المظلم بمتكاثف سحب الصوفية
الوثنية ، وسحب الفلسفة الهندية والفارسية واليونانية ، وسحب التقليد الأعمى ،
واتخاذ الأخبار والرهبان أرباباً من دون الله . وسحب استبداد الحكام وظلمهم
بما غرقوا فيه من جهالات وسفاهات وبما فقدت الأمة من حيوية الانسان الكريم
الذى يعرف حقه في الحياة . فيحرص عليه ويدافع عنه حتى صارت الأمة أشبه
بقطعان الأنعام . فكان ذلك للحكام أن يتأدوا في سفاهاتهم ، وعبادة أهوائهم

وشهواتهم وأن يتأدوا في الظلم والبغى والفساد بدون خشية من الناس لذلتهم
وصغارهم ، ولا من الله لأنهم لا يرجون له وقاراً ، وزاد تماذيبهم في ذلك ما تدمم
به حاشية السوء وبطانتهم الغاوية من لابسى ثياب العلماء والعباد زوراً وبهتاناً .

نشأ شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - وتربى وتكون في هذه البيئة
وهذا المجتمع ليكون آية الله في خلقه ، وحجته على الناس .

نعم ، فقد نشأ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في هذا المجتمع على
غير ما ينشأ كل فرد فيه . فلقد كان كل فرد ينشأ مؤمناً بأن الدين يورث كما يورث
المتاع ، فيسلم قلبه ونفسه وروحه للآباء والشيوخ والجمهور ، ليتلقى بكل خضوع
واستسلام ما يبذره أولئك أجمعون فيه من الخرافات والأوهام والوثنيات الصوفية
والتقاليد العمياء ، فيحفظ القرآن ومتون الحديث كما يحفظ متن الزاد ، وأخصر
التخصيصات في فقه الحنابلة ، ومتن المنهاج وأبى شجاع في فقه الشافعية ، ومتن
العشاوية . ويختصر خليل ورسالة ابن أبي زيد في فقه المالكية ، ومتن نور
الإيضاح والتنوير وكنز الدقائق في فقه الحنفية ، ومتن السنوسية والعقائد النسفية
وغيرها في توحيد الأشعرية .

وحظ القرآن والحديث - بعد هذا - أسوأ من حظ هذه المتون . فإن القرآن
والحديث : إنما يحفظان للبركة ؛ أو ليتخذ القرآن حرفة يتغنى به في حفلات المآتم
وأشباهها . أو ليتخذ حججاً وتماثم وتعاويز وأحرازا ، وأشباه هذه السخریات
والاستهزاء بآيات الله ، ويجد هؤلاء المتخذون آيات الله هزواً من الفقهاء من يتلمس
لهم من خيوط العنكبوت من النقول الواهية ، المنسوبة إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم . أو من تحريف القول الصحيح عن موضعه : ما يزعمونه لهم حججاً وبراهين ،
لا تزال تجرى إلى اليوم على أقلام وألسنة الجاهلين الخرفين .

وما كان شأن الحديث إلا كهذا الشأن للقرآن . غير أنه يزيد عنه : أنه كان
في المجتمع أوقاف ومدارس ورياسات ووجاهات لحفظه الحديث والمنسوبة إليه .

فكانوا يجتهدون في حفظه والاشتغال به لينالوا من ذلك حظهم . أما العقيدة والعبادة والعمل والحكم : فالتون والشروح والخواشي في التوحيد والفقه والتصوف هي المرجع الذي لا مرجع سواه ولا محيد عنه . فقد أغلق الباب دون الاجتهاد وفقه الدين من « قال الله وقال الرسول » ومن حاول ذلك فهو المتمرّد الكافر ، الخارج عن دائرة الإسلام ، كما كان شأن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - عندهم وعند خلقهم من أهل الجاهلية الثانية .

وما كان يشدّ عن هذا السبيل الجائر إلا القليل الذين لا يكاد يظهر لهم أثر في هذا المجتمع ، لأنهم ينطوون على أنفسهم ، فيشتغلون لأنفسهم . وقد يهيمسون به تخلصاً منهم ، وقد يسجلونه في بطون الكتب ، وكلما همّ الواحد منهم أن يقول للناس صريح الحق ، رده خوف العامة وثورتهم عليه بالكفر ، « بإغراء الحكام المبتدعين باستحلال دمه ؛ والزمن زمن استبداد غاشم ، إذ كان شعاره السفه والجهالة والبغى ومصادرة الأموال وإراقة الدماء » بلا سؤال ولا حساب ، لا للناس ، لأنهم غشاء كغشاء السيل ، ولا لله ، لأنهم كفروا به واتخذوا من دونه آلهة من اللوثي خافوهم أكثر من خوفهم منه « وأحبوهم أكثر من حبهم له سبحانه ، وسعوا في مرضاتهم أشد من سعيهم في مرضاته .

ومع هذا . فانك تجد بعض ما نفّسوا به عن صدورهم - بتسجيله في الكتب - ليس خالصاً من شوائب مdahنة الدهاء ومجاهلتهم ، فلا تكاد تستطيع تحليله مما لقوه به من استرضاء العامة ومراة الجمهور إلا بتكلف وجهد شاق . ولا تستطيع أن تصل من كتاباتهم إلى الحق إلا من طريق كثير الالتواء ، والمنحنيات والتعاريج . ومن ثم لم يكن شيء من ذلك مغنياً عن الحق ؛ ولا نافعاً للناس في دينهم الصحيح شيئاً ، لأن المdahنة للعامة ، واتقاء سخطهم « تضطر المdahن ولا بد إلى أن يلف حقه في لغائف كثيرة من الزخرف الباطل ، مهما كان الكاتب أو الخطيب حسن النية وبرىء المقصد ، ولذلك حذر الله رسوله صلى الله

عليه وسلم أشد التحذير من ذلك . فقال له (٦٨ : ٩٨) فلا تطع المكذبين ، وَذُو
لَوْ تَذَهْنَ فَيَذَهْنُونَ) وقال له (١٥ : ٩٤ - ٩٦) فاصدع بما تؤمر . وأعرض عن
المشركين . إنا كفيناك المستهزئين . الذين جعلوا القرآن عضين) .

خرج شيخ الإسلام - رحمه الله - إلى هذا المجتمع بصيراً بآيات الله فيه ؛
مؤمناً بنعم الله عليه ۝ بصيراً بأن ربه - العليم الحكيم ، الرحمن الرحيم - أخرجه
من بطن أمه لا يعلم شيئاً . كما أخرج غيره من المتقدمين ، وكما يخرج غيره من كل
بنى الإنسان ۝ وأعطاه أسباب وسبل العلم ، بما جعل له من السمع والبصر والفؤاد ،
وبما بث في نفسه وفي الآفاق من حوله من آيات وسنن لا تتبدل ولا تتحول ، كما أعطى
وجعل لغيره من السابقين واللاحقين من بنى الإنسان على سواء ۝ وأن كتاب الوجود
بآياته وسننه الكونية مفتوح واضح السطور والمعالم أمام سمعه وبصره وفؤاده ، كما هو
مشهود للجميع ۝ وأن كتاب الذكر الحكيم وبيان الرسول الأمين كذلك مفتوح
الصفحات والآيات أمامه ، كما هو للجميع . لأنه كتاب الرب للناس ، ورسالة الله
إلى الناس كافة ، لم يظلم أحداً من ذلك شيئاً . لأنه الرب العليم الحكيم ، الذى يُرَبِّى
الجميع بنعمه وآياته ، بالحكمة البالغة ، والعدل المطلق . والجميع عبيده . وهورب
الجميع ، فأنخلق واحد ۝ والآيات والسنن للجميع واحدة ۝ والرب واحد ، وباب
عطائه ورحمته مفتوح لكل من يتعرض له ويسأله بأسبابه . لارب لهم غيره ،
ولارحيم لهم سواء ۝ ولا نسبة بينه وبين الجميع : إلا الربوبية منه للجميع والعبودية
له من الجميع ۝ فمن عرف للربوبية حقها وقدر ما يريه به الرب من النعم والآيات
والسنن قدره ، وشكر ذلك بحسن الانتفاع به ، بوضعه في موضعه الذى تقتضيه
حكمة العليم الحكيم : زادت فيه النعم والآيات ، وزكى بها ، ونمت فيه وزادت
هداية الفطرة واتسعت آفاقها ، فعرف الحق فى كل شئ . فى هذا الوجود ، وأقبل فى
تمطش وشغف على هداية الوحى والرسالة . فزاده هدى على هدى ، ونورا على نور
وعلماً على علم ، فسماعلى معارج الكرامة الانسانية : علماً وعقلاً ، وحكمة ورشداً ،

وإيماناً صادقاً ، وعملاً صالحاً ، ولا يزال كذلك يسمو ويرتفع ، حتى يكون من الأبرار المتقين المحسنين ، الذين أفلحوا وفازوا بمعية رب العالمين . أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة . وأولئك هم المهتدون .

عرف شيخ الإسلام - رحمه الله - ذلك لربه وعرف ذلك لنفسه . فأبت عليه كرامته أن يغمط نفسه حقه . وأبت عليه معرفته الصادقة بربه أن يكفر بنعم الرب فيه ، وأن يكذب بشيء من آياته ، ولم يجعل له هدفاً إلا رضوان الله بالإيمان بآياته وسننه ، والشكر لآلائه ونعمه ، وقد اتخذ الناس وراءه ظهرياً ، فقد عرف أنهم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً ، فضلاً عن أن يملكوا من أمره شيئاً . وأراد - وصدقت إرادته - أن يكون من المهتدين المحسنين الصابرين الشاكرين . وعاهد ربه على ذلك أوثق العهد ، وأعانه ربه - لما علم من صدقه - فثبتته على الوفاء بما عاهد عليه ، ومضى في سبيله على بصيرة هداية الفطرة يحلوها دائماً - من صدأ البيئة والتقاليد - بالتفكير في آيات ربه ، والتأمل في بليغ حكمته ، وبديع صنعه ، وحكيم تدبيره وتسخير له لما خلق في السموات والأرض ، وعلى بصيرة هداية رسالة الصادق الأمين : من الكتاب والسنة . يخلو بها إلى نفسه ، ويفربها فراراً شديداً من « قال فلان » ورأى فلان ، واستحسن فلان » ويزداد مع ذلك تصاغراً في نفسه ، وذلاً وفقراً إلى ربه ، فيستغفر ربه كثيراً ، ويذكره كثيراً ، ويدعوه كثيراً ، ويذهب إلى المساجد الخربة المعطلة ، ويتحرى أوقات السحر ، فيصلي ويمرغ وجهه في التراب ساجداً يناجي ربه بأفقر الفقر ، وأضرع الضراعة . وأصدق المسألة « يا معلم إبراهيم علمني » فيفتح الله له أبواب رحمته ، ويوفقه للفهم والفقہ لكتابه ، ويربط على قلبه بالصدق والعرفان . ويؤتيه الله الحكمة (ومن يؤت الحكمة فقد آتوا خيراً كثيراً) . وما زال هذا شأنه حتى آتاه الله الإمامة ليهدي الناس بأمـر ربه إلى صراطه المستقيم .

ولكن الناس تلقوه بمثل ما تلقى سلفهم رسل الله . لأن دعوتـه هي دعوة

رسل الله إلى توحيد عبادة الواحد ، وإلى تخليص الإنسان من ذل عبادته للإنسان ،
 وإلى رفع الإنسان إلى درجات السكّال بتخليصه من أغلال ظلم الإنسان وهوى
 الإنسان . ولأن الكفر واحد والجهالة واحدة ، والتقليد الأعمى هو التقليد الأعمى
 والغرور هو الغرور والأمانى هى الأمانى : فصدر شيخ الإسلام وجاهد ،
 ونزل الميدان متسلحاً بقوة الحجّة ، وذخائر كنوز الكتاب والسنة ، وفصاحة
 اللسان ، وثبات الجنان ، وشجاعة القلب ، وصدق العزيمة ، وقوة الإرادة ،
 وإخلاص القصد لوجه ربه ، والشفقة على أولئك المرضى الذين لا يشعرون بما
 فى قلوبهم ونفوسهم من أمراض مهلكة مشقية . ونازل بكل هذه الأسلحة
 معتمداً على ربه ، متبعاً ما أوحى الله إلى عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم ، مقتفياً
 آثار هذا الرسول الأكرم جهد طاقته . واضعاً نصب عينه هدفه الذى عرفه
 وحدده أدق تحديد . وهو تقوى الله بإتقاد نفسه . وإنجاء الأمة مما تورطت فيه من
 التقليد الأعمى الذى أوهن وأضعف فيها كل القوى والعناصر ، وجراً عليها
 الأعداء يتكالبون عليها من كل ناحية . مؤمناً أصدق الإيمان بأنه لا سبيل إلى
 نجاتها من شرور أنفسها وسيئات أعمالها . ومن كيد أعدائها : إلا بالرجوع الصادق
 إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن تتبع سبيل المؤمنين سبيل
 الإسلام الصحيح . الذى أتم الله به النعمة وأكمل به الدين وارتضاه لعباده ديناً
 على بصيرة من العلم الصحيح ، والفقہ لكتاب الله العربى المبين ، ولسنة
 رسول الله الصادق الأمين .

ودارت المعارك بين شيخ الإسلام - رحمه الله - ومعه ربه ، وبين حزب
 الشيطان ، ومعه الجاهيل ورجال الدولة ، والرؤساء والسادة ، فلم يهرب جموعهم ،
 ولم يخش سلطانهم . ولم يهين ولم يحزن لما أصابه من أذاهم وحبسهم . بل كان يزداد
 بذلك كله قوة على قوته . وثباتاً على حقه . ورشداً فى كل أمره . وجرأة على باطلهم ،
 وهيبة فى نفوسهم . فلقد كانوا يستطيعون قتله ، ويهدم كل الأسباب ، ولكنهم

جنبوا عن ذلك ، لما ألقى الله الرعب في قلوبهم . لتقوم حجة الله بشيخ الإسلام عليهم وعلى الناس من بعدهم . فتسلطوا على تلاميذه ، يخوفونهم فلا يخافون . ويرهبونهم فلا يرهبون . وتسلطوا على كتب شيخ الإسلام ومؤلفاته وفتاويه يمزقون أصولها تارة ، ويخفونها تارة ، وكل ذلك من سعيهم قد ذهب باطلا . وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً . فحفظ الله كتب شيخ الإسلام وفتاويه ، وحفظ قلبه ولسانه ، وحفظ جسمه وجنانه . حتى أتاه اليقين حبس الظلم بقلعة دمشق في سنة ٧٢٨ رحمه الله ورضي عنه .

أما بعد فهذا كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » قبلة من أقوى ما ألقى شيخ الإسلام على حزب الشيطان من قتال الحق والهدى ، حشوها كل ما هداه الله إليه وما أتاه من حجج وبراهين : قرآنية وحديثية وعقلية وتجارية ، لتزيق البدع والخرافات التي غزا بها الشيطان قلوب المسلمين ومجتمعهم . وأزاعهم بها عن صراط الله المستقيم ، لا تبقى على واحدة منها ، ولا تدع بقية منها لمروجيها الذين يعيشون في ظلمها ، ويأكلون السحت من عصارة قلوب العامة باسمها . فلقد بددت ظلماتها ، وأطارت أباطيلها . وعاد بها وجه الإسلام - كما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم - مشرقاً صافياً ، تشع منه وبه أنوار الحكمة والهداية القوية على قلوب الناصحين لأنفسهم « المؤمنين بآيات ربه ونعمه فيهم وعليهم . وعاد بها المنهج قويمًا ، والحجة بيضاء ، ليلها كنهارها .

فيأيتها الناصح لنفسه ، الحريص على نجاتها من غضب الله ولعنته في الدنيا والآخرة ، اقرأ كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » واحرص على قراءته بتدبر وفهم وعقل سليم ، لتعرف ماعم مجتمعتك من شرور البدع والأهواء والشهوات فتنتفيها عن نفسك ، وتأنى عنها بجانبك ، وتلجأ بعد ذلك إلى الركن الركين ، والحصن الحصين من كتاب ربك الذي أنزله شفاء وهدى ورحمة للمؤمنين ، وهدى نبيك الذي اصطفاه لك ربك وأرسله رحمة للعالمين ، « إماماً للمؤمنين .

هذا ، وقد طبع السيد الأمين الخانجي رحمه الله هذا الكتاب في سنة
١٣٢٥ هجرية . وكان للسيد الأمين الخانجي فضل عظيم في نشر كتب شيخ
الاسلام ، لما كان يعرف لمؤلفها من الامامة والهدى ، والاخلاص والتوفيق .
ولما يعرف أن الناس بحاجة إلى ما فيها من الخير والعلم النافع ، والهدى الصادق .
ولكنها كانت طبعة على حسب ما يلائم ذلك العصر . ومع ذلك فقد نفذت
جميع نسخها ، واشتد طلبها . وعز وجودها ، وعظمت الرغبة فيها .
وصلى الله وسلم وبارك على عبد الله ورسوله إمام المهتدين وخاتم المرسلين
محمد وعلى آله أجمعين .

وكتبه فقير عفو الله ومغفرته

محمد بن الفقيه

القاهرة في رمضان سنة ١٣٦٩

الحمد لله الذي أكمل لنا ديننا ، وأتم علينا نعمته ، ورضى لنا الإسلام ديناً .
وأمرنا أن نستهديه صراطه المستقيم : صراط الذين أنعم عليهم ، غير المغضوب
عليهم : اليهود ، ولا الضالين : النصارى .

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ،
أرسله بالدين القيم ، والملة الحنيفية ، وجعله على شريعة من الأمر . أمره باتباعها ،
وأمره بأن يقول (١٢ : ١٠٨) هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن
اتبعني صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

وبعد ، فإني قد نهيتُ - إما مبتدئاً ، وإما مجيباً - عن التشبه بالكفار في
أعيادهم ، وأخبرتُ ببعض ما في ذلك من الأثر القديم ، والدلالة الشرعية .
وبينت بعض حكمة الشرع في مجانبه هذى الكفار : من الكتابيين والأميين .
وما جاءت به الشريعة من مخالفة أهل الكتاب والأعاجم . وإن كانت هذه
قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة ، كثيرة الشعب ، وأصلاً جامعاً من أصولها ،
كثير القروع - لكنني نهيت على ذلك بما يسره الله تعالى . وكتبت جواباً في
ذلك لم يحضرني الساعة . وحصل بسبب ذلك من الخير ما قدره الله سبحانه .

ثم بلغني بأخرة أن من الناس من استغرب ذلك واستبعد ، لمخالفة عادة قد
نشأ عليها . وتمسكوا في ذلك بعمومات وإطلاقات اعتمدوا عليها . فاقتضاني بعض
الأصحاب أن أعلق في ذلك ما يكون فيه إشارة إلى أصل هذه المسألة . لكثرة
فائدتها . وعموم المنفعة بها . ولما قد عمَّ كثيراً من الناس من الابتلاء بذلك .
حتى صاروا في نوع جاهلية . فكتبت ما حضرني الساعة ، مع أني لو استوفيت
ما في ذلك من الدلائل وكلام العلماء ، واستقرت الآثار في ذلك . لوجدت فيه
أكثر مما كتبت .

ولم أكن أظن أن من خاض في الفقه ، ورأى إيماءات الشرع ومقاصده ،
وعلل الفقهاء ومسائلهم : يشك في ذلك ، بل لم أكن أظن أن من وقر الإيمان في
قلبه ، وخلص إليه حقيقة الإسلام ، وأنه دين الله الذي لا يقبل من أحد سواه ،
إذا نُبِّه على هذه النكته : إلا كانت حياة قلبه ، وصحة إيمانه : توجب استيقاظه
بأسرع تنبيه . ولكن نعوذ بالله من رين القلوب ، وهوى النفوس اللذين يصدان
عن معرفة الحق واتباعه .

فصل

[في حال البشر قبل البعثة الحمديّة]^(١)

اعلم أن الله سبحانه وتعالى . أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم إلى الخلق ، وقد
مقت أهل الأرض : عربهم وعجمهم ، إلا بقايا من أهل الكتاب ، ماتوا —
أو أكثرهم — قبل مبعثه .

والناس إذ ذاك أحد رجلين : إما كتابي معتصم بكتاب ، إما مُبدِّل ، وإما
منسوخ ، أو بدين دارس ، بعضه مجبول ، وبعضه متروك . وإما أمي من عربي
وعجمي ، مقبل على عبادة ما استحسنه ، وظن أنه ينفعه . من نجم ، أو وثن ،
أو قبر ، أو تمثال ، أو غير ذلك . والناس في جاهلية جهلاء ، من مقالات يظنونها
علماً . وهي جهل . وأعمال يحسبونها صلاحاً . وهي فساد .

وغاية البارِع منهم علماً وعملاً : أن يُحصِّل قليلاً من العلم الموروث عن الأنبياء
المتقدمين ، مشوب بأهواء المبدلين والمبتدعين ، قد اشتبه عليهم حقه بباطله ،
أو يشغل بعمل ، القليل منه مشروع ، وأكثره مبتدع ، لا يكاد يؤثر في صلاحه
إلا قليلاً ، أو أن يكدح بنظره كدح المتفلسفة ، فتذوب مُهيجته في الأمور الطبيعية

(١) تسهيلاً للانتفاع بهذا الكتاب الجليل وبحوثه القيمة جداً : قد عنوانا لبعض
المسائل بعناوين تيسراً للقارئ الفهم السريع . وقد جعلناها بين مربعين أو على الهامش

والرياضية ■ وإصلاح الأخلاق ■ حتى يصل - إن وصل - بعد الجهد الذي لا يوصف ، إلى نَزْر قليل مضطرب ، لا يُروى غليلا ولا يشفى غليلا ، ولا يغنى من العلم الإلهي شيئا ، باطله أضعاف حقه - إن حصل - وأننى له ذلك ؟ مع كثرة الاختلاف بين أهله : والاضطراب ، وتعذر الأدلة عليه والأسباب .

فهدى الله الناس ببركة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء به من البينات والهدى ، هداية جَلَّتْ عَنْ وصف الواصفين ، وفاقت معرفة العارفين ■ حتى حصل لأُمَّته المؤمنين به عموماً ، ولأولى العلم منهم خصوصاً : من العلم النافع ، والعمل الصالح ، والأخلاق العظيمة ■ والسنن المستقيمة ، ما لو جُمعت حكمة سائر الأمم علماً وعملاً ■ الخالصة من كل شَوْب ، إلى الحكمة التي بُعث بها . لتفاوتتا تفاوتاً يمنع معرفة قدر النسبة بينهما . فلهذا الحمد كما يحب ربنا ويرضى .
ودلائل هذا وشواهد ليس هذا موضعها .

ثم إنه سبحانه بعثه بدين الإسلام الذي هو الصراط المستقيم . وفرض على الخلق : أن يسألوه هدايته كل يوم مراراً في صلاتهم . ووصفه بأنه صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين .

قال عدي بن حاتم رضي الله عنه : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس في المسجد - فقال القوم : هذا عدي بن حاتم ، وجئت بغير أمان ولا كتاب . فلما دُفعتُ إليه أخذ بيدي - وقد قال قبل ذلك : إني لأرجو أن يجعل الله يده في يدي - قال : فقام بي ■ فلقيته امرأة وصبي معها . فقالا : إن لنا إليك حاجة . فقام معهما حتى قضى حاجتهما . ثم أخذ بيدي حتى أتى بي داره - فألقت له الوليدة وسادة ، فجلس عليها . وجلستُ بين يديه . فحمد الله ،

المغضوب
عليهم : اليهود
والضالون :
النصارى

وأثنى عليه . ثم قال : ما يُفِرُّك ؟ أي فِرُّك ^(١) أن تقول : لا إله إلا الله ؟ فهل تعلم من إله سوى الله ؟ قال قلت : لا . ثم تكلم ساعة . ثم قال : إنما يُفِرُّك أن تقول : الله أكبر ، أو تعلم شيئاً أكبر من الله ؟ قال : قلت : لا ، قال : فإن اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضلّال . قال فقلت : فأني حنيف مسلم . قال : فرأيت وجهه ينبسط فرحاً » .

وذكر حديثاً طويلاً رواه الترمذى « وقال : هذا حديث حسن غريب . وقد دل كتاب الله على معنى هذا الحديث ، قال الله سبحانه (: ٦٠ : قل : هل أنبئكم بشرٍ من ذلك مثوبة عند الله ؟ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ، وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرَّةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) والضمير عائد إلى اليهود . والخطاب معهم ، كما دل عليه سياق الكلام .

وقال تعالى (٥٨ : ١٤) ألم تر إلى الذين تولّوا قوماً غضب الله عليهم ؟ ما هم منكم ولا منهم) وهم المنافقون ، الذين تولوا اليهود باتفاق أهل التفسير . وسياق الآية يدل عليه .

وقال تعالى (٣ : ١١٣) ضُربت عليهم الذلّة أي نأثموا إلا بحبلى من الله وحبل من الناس ، وباءوا بغضب من الله) وذكر في البقرة قوله تعالى (٢ : ٦١) وباءوا بغضب من الله) وفيها أيضاً (٢ : ٩٠) فباءوا بغضب على غضب) وهذا بيان أن اليهود مغضوب عليهم .

وقال في النصارى (٥ : ٧٣ - ٧٧) لقد كفر الذين قالوا : إن الله ثالث ثلاثة - إلى قوله - قل : يا أهل الكتاب ، لا تغلوا في دينكم غير الحق ، ولا تتبعوا

(١) في النهاية لابن الأثير : أنه قال لعدي بن حاتم « ما يفرك إلا أن يقال : لا إله إلا الله ؟ » أفردته أفرد - بضم الهمز وكسر الفاء - فعلت به ما يفرك منه ويهرب . أى ما يحملك على الفرار إلا التوحيد . وكثير من المحدثين يقوله بفتح ياء المضارعة والصحيح الأول .

أهواء قوم قد ضلُّوا من قبل ، وأضلُّوا كثيراً ، وضلُّوا عن سواء السبيل) وهذا خطاب للنصارى ، كما دل عليه السياق . ولهذا نهامهم عن الغلو . وهو مجاوزة الحد ، كما نهامهم عنه في قوله (٤ : ١٧١) يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ، ولا تقولوا على الله إلا الحق . إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه) .

واليهود مقصرون عن الحق . والنصارى غالون فيه .

فأما وُسْمُ اليهود بالغضب ، والنصارى بالضلال : فله أسباب ظاهرة وباطنة ، ليس هذا موضعها .

وجماع ذلك : أن كفر اليهود أصله : من جهة عدم العمل بعلمهم . فهم يعلمون الحق ، ولا يتبعونه قولاً ، أو عملاً ، أولاً قولاً ولا عملاً ، وكفر النصارى : من جهة عملهم بلا علم . فهم يجتهدون في أصناف العبادات بلا شريعة من الله . ويقولون على الله مالا يعلمون . ولهذا كان السلف ، كسفيان بن عيينة وغيره يقولون « من فسد من علمائنا : فقيه شبه من اليهود . ومن فسد من عبَّادنا : فقيه شبه من النصارى » وليس هذا أيضاً موضع شرح ذلك .

ومع أن الله قد حذَّرنا سبيلهم ، فقضاؤه نافذ بما أخبر به رسوله مما سبق في علمه ، حيث قال ، فيما أخرجه في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوً الْقَدَّةَ بِالْقَدَّةِ ^(١) » ، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لدخلتموه . قالوا : يا رسول الله » اليهود والنصارى ؟ قال : فن ؟ »

وروى البخارى في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مأخذَ القرون » شَبْرًا بشبر . وذراعاً بذراع ، فقيل : يا رسول الله ، كفارس والروم ؟ قال : ومن الناس إلا أولئك ؟ »

(١) القَدَّة : يضم القاف وفتح الدال مشددة - إحدى ريش السهم .

أصل كفر
اليهود
والنصارى

فأخبر أنه سيكون في أمته مضاهاة لليهود والنصارى ، وهم أهل الكتاب ، ومضاهاة لفارس والروم ، وهم الأعاجم .

وقد كان صلى الله عليه وسلم ينهى عن التشبه بهؤلاء وهؤلاء . وليس هذا إخباراً عن جميع الأمة ، بل قد تواتر عنه أنه قال : « لاتزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة » وأخبر صلى الله عليه وسلم « أن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة » و « أن الله لا يزال يغرس في هذا الدين غرساً يستعملهم فيه بطاعته »

فعلم بحجبه الصدق أن لا بد أن يكون في أمته قوم متمسكين بهديه الذى هو دين الإسلام مخضاً ، وقوم منحرفين إلى شعبة من شعب دين اليهود ، أو إلى شعبة من شعب دين النصارى ، وإن كان الرجل لا يكفر بهذا الانحراف ، بل وقد لا يفسق أيضاً . بل قد يكون الانحراف كفراً . وقد يكون فسقاً . وقد يكون سيئة . وقد يكون خطأ .

وهذا الانحراف أمر تيقضاه الطباع ، ويزينه الشيطان . فذلك أمر العبد بدوام دعاء الله سبحانه بالهداية إلى الاستقامة التى ليهودية فيها ، ولانصرانية أصلاً . وأنا أشير إلى بعض أمور أهل الكتاب والأعاجم ، التى ابتليت بها هذه الأمة ، ليجتنب المسلم الخفيف الانحراف عن الصراط المستقيم إلى صراط المغضوب عليهم أو الضالين .

بعض خصال
أهل الكتاب
الأعاجم التى
ابتليت به هذه
الأمة

قال الله سبحانه (٢ : ١٥٩) وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ، حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ (فذمَّ اليهود على ما حسدوا المؤمنين على الهدى والعلم .

وقد يُبتلى بعض المنتسبين إلى العلم وغيرهم بنوع من الحسد لمن هداه الله لعلم نافع ، أو عمل صالح . وهو خلق مذموم مطلقاً . وهو فى هذا الموضع من أخلاق المغضوب عليهم .

وقال الله سبحانه (٥٧ : ٢٣ ، ٢٤) إن الله لا يحب كل مختال فخور . الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ، ويكتمون ما آتاهم الله من فضله)

فوصفهم بالبخل الذى هو البخل بالعلم ، والبخل بالمال ، وإن كان السياق يدل على أن البخل بالعلم هو المقصود الأكبر . فلذلك وصفهم بكتمان العلم في غير آية . مثل قوله تعالى (٣ : ١٨٧) وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه - الآية) وقوله تعالى (٢ : ١٥٩) إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب . أولئك يلعنهم الله ، ويلعنهم اللاعنون . إلا الذين تابوا - الآية) وقوله (٢ : ١٧٤) إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمنا قليلا ، أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار - الآية) وقوله تعالى (١٤ : ١٤) وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن)

فوصف المفضوب عليهم بأنهم يكتمون العلم ، تارة بخلا به . وتارة اعتياضاً عن إظهاره بالدنيا ، وتارة خوفاً أن يحتج عليهم بما أظهره منه .

وهذا قد ابتلى به طوائف من المنتسبين إلى العلم . فإنهم تارة يكتمون العلم بخلا به ، وكرهية أن يفال غيرهم من الفضل مانالوه ، وتارة اعتياضاً عنه برياسة أو مال ويخاف من إظهاره انتقاص رياسته ، أو نقص ماله ، وتارة يكون قد خالف غيره في مسألة ، أو اعتزى إلى طائفة قد خولفت في مسألة ، فيكتم من العلم ما فيه حجة لخالفه ، وإن لم يتيقن أن مخالفه مبطل .

ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي وغيره : « أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم . وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم » .

وليس الغرض تفصيل ما يجب وما يستحب . بل الغرض : التنبيه على مجامع يتفطن اللبيب بها لما ينفعه الله به .

وقال تعالى : (٢ : ٩١) وإذا قيل لهم : آمنوا بما أنزل الله قالوا : نؤمن بما أنزل

علينا ، ويكفرون بما وراءه وهو الحق من ربهم - الآية) بعد أن قال : (٢ : ٨٩)
وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا . فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به .
فلعنة الله على الكافرين) .

فوصف اليهود بأنهم كانوا يعرفون الحق قبل ظهور النبي الناطق به ، والداعي
إليه . فلما جاءهم النبي الناطق به من غير طائفة يهودونها لم ينقادوا له . فإنهم لا يقبلون
الحق إلا من الطائفة التي هم منتسبون إليها ، مع أنهم لا يتبعون مآزهم
في اعتقادهم .

وهذا يُبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العلم ، أو الدين ، من
المتفهمة ، أو للتصوفة أو غيرهم ، أو إلى رئيس معظم عندهم في الدين ، غير النبي
صلى الله عليه وسلم . فإنهم لا يقبلون من الدين لا فقها ، ولا رواية : إلا ما جاءت به
طائفتهم . ثم إنهم لا يعلمون ما توجب طائفتهم . مع أن دين الإسلام يوجب اتباع
الحق مطلقاً . رواية وفقها . من غير تعيين شخص أو طائفة . غير الرسول صلى الله
عليه وسلم .

وقال تعالى في صفة المغضوب عليهم : (٤ : ٤٦) من الذين هادوا يحرفون الكلم
عن مواضعه) ووصفهم بأنهم (٣ : ٧٨) يلوون ألسنتهم بالكتاب ، لتحسيبوه
من الكتاب وما هو من الكتاب) والتحريف قد فسر بتحريف التنزيل ،
وبتحريف التأويل .

فأما تحريف التأويل : فكثير جداً ، وقد ابتليت به طوائف من
هذه الأمة .

وأما تحريف التنزيل : فقد وقع فيه كثير من الناس ، يحرفون ألفاظ
الرسول ، ويروون أحاديث بروايات منكرة . وإن كان الجهادة يدفعون ذلك .
وربما تطاول بعضهم إلى تحريف التنزيل . وإن لم يمكنه ذلك - كما قرأ
بعضهم : (٤ : ١٦٤) وكلم الله موسى تكليماً) .

التحريف
الذي ابتلى
به طوائف
من الأمة

وأما تطاول بعضهم إلى السنة بما يُظن أنه من عند الله : فكوضع الوضعيين الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو إقامة ما يُظن أنه حجة في الدين ، وليس بحجة .

وهذا الضرب من نوع أخلاق اليهود ، وذمها في النصوص كثير لمن تدبر في كتاب الله وسنة رسوله . ثم نظر بنور الإيمان إلى ما وقع في الأمة من الأحداث . وقال سبحانه عن النصارى (٤ : ١٧١ يا أهل الكتاب ، لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق . إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته) وقال (٥ : ١٦ و ٧٢ لقد كفر الذين قالوا : إن الله هو المسيح ابن مريم) إلى غير ذلك من المواضع .

ثم إن الغلو في الأنبياء والصالحين : قد وقع في طوائف من ضلال المتعبدة الغلو : سبب والمتصوفة ، حتى خالط كثيرا منهم من مذاهب الحلول والاتحاد ما هو أقبح من ضلال المقلدين والقبوريين قول النصارى أو مثله أو دونه .

وقال تعالى (٩ : ٣١ اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم - الآية) وفسره النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم رضى الله عنه بأنهم « أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم ، وحرّموا عليهم الحلال فاتبعوهم » . وكثير من أتباع المتعبدة^(١) يطيع بعض المعظمين عنده في كل ما يأمره به ، وإن تضمن تحليل حرام أو تحريم حلال .

وقال سبحانه عن الضالين : (٥٧ : ٢٧ ورهبانية ابتدعوها - ما كتبناها عليهم - إلا ابتغاء رضوان الله) وقد ابتلى طوائف من المسلمين من الرهبانية المبتدعة بما الله به عليم .

(١) وكذلك المقلدون على عمى : قد أطاعوا من قلدهم في أخطائهم ، وردوا بها صريح نصوص الكتاب والسنة ، زاعمين أنها لم يأخذ بها معظمهم .

وقال الله سبحانه (١٨ : ٢١) قال الذين غلبوا على أمرهم : لنتخذنَّ عليهم مسجداً) فكان الضالون ، بل والمغضوب عليهم ، يبنون للمساجد على قبور الأنبياء والصالحين . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أمته عن ذلك في غير موضع ، حتى في وقت مفارقتة الدنيا - بأبي هو وأمي - ثم إن هذا قد ابتلي به كثير من هذه الأمة .

ثم إن الضالين تجد عامة دينهم إنما يقوم بالأصوات المطربة ، والصور الجميلة فلا يهتمون في أمر دينهم بأكثر من تلحين الأصوات .

ثم إنك تجد أن هذه الأمة قد ابتليت من اتخاذ السماع المطرب بسماع القصائد بالصور والأصوات الجميلة لإصلاح القلوب والأحوال ما فيه مضاهاة لبعض حال الضالين .

وقال سبحانه (٢ : ١١٣) وقالت اليهود : ليست النصراني على شيء . وقالت

النصارى : ليست اليهود على شيء .

فأخبر أن كل واحدة من الأمتين تجد كل ما عليه الأخرى . وأنت تجد كثيراً من المتفقهة إذا رأى المتصوفة والمتعبدة . لا يراهم شيئاً ، ولا يعدم إلا جهالة ضالاً ، ولا يعتقد في طريقهم من العلم والهدى شيئاً . وترى كثيراً من المتصوفة والمتفكرة لا يرى الشريعة والعلم شيئاً ، بل يرى أن التمسك بهما منقطع عن الله وأنه ليس عند أهلها شيء مما ينفع عند الله .

والصواب : أن ما جاء به الكتاب والسنة من هذا وهذا حق . وما خالف

الكتاب والسنة من هذا وهذا باطل ^(١) .

وأما مشابة فارس والروم : فقد دخل منه في هذه الأمة من الآثار الرومية قولاً وعملاً ، والآثار الفارسية قولاً وعملاً : مالاخفاء فيه على مؤمن عليم بدين الإسلام ، وبما حدث فيه .

(١) هذا مع فرض أن في الصوفية حقاً . وإلا فهي من أساسها محدثة بعد القرن الفاضل الذي كان فيه خيسار الأمة وأئمة الهدى فيها . وقد أغنى الله المؤمنين بكتابه وهدى نبيه صلى الله عليه وسلم عما زعموه في الصوفية من ترقيق القلوب وتصفيتها .

قوام دين
الضالين على
تحريك النفس
البهيمية

وليس الغرض هنا تفصيل الأمور التي وقعت في الأمة . مما تضارع طريق
المغضوب عليهم أو الضالين ، وإن كان بعض ذلك قد يقع مغفوراً لصاحبه : إما
لاجتهاد أخطأ فيه ، وإما لحسنات تحت السيئات ، أو غير ذلك .
وإنما الغرض : أن تنبئن ضرورة العبد وفاقته إلى هداية الصراط المستقيم ،
وأن ينفتح لك باب إلى معرفة الانحراف لتحذره .

ثم إن الصراط المستقيم : هو أمور : باطنة في القلب : من اعتقادات ،
وإرادات ، وغير ذلك ، وأمور ظاهرة : من أقوال ، وأفعال ، قد تكون عبادات ،
وقد تكون أيضاً عادات : في الطعام ، واللباس ، والنكاح ، والمسكن ، والاجتماع
والافتراق ، والسفر ، والإقامة ، والركوب ، وغير ذلك .

وهذه الأمور الباطنة والظاهرة : بينهما — ولا بد — ارتباط ومناسبة . فإن ما يقوم
بالقلب من الشعور والحال : يوجب أموراً ظاهرة ، وما يقوم بالظواهر من سائر
الأعمال : يوجب للقلب شعوراً وأحوالاً .

وقد بعث الله عبده ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بالحكمة التي هي سنته ،
وهي الشريعة والمنهاج الذي شرعه له .

فكان من هذه الحكمة : أن شرع له من الأعمال والأقوال ما يبين سبيل
المغضوب عليهم ، والضالين . وأمر بمخالفتهم في الهدى الظاهر ، وإن لم يظهر
لكثير من الخلق في ذلك مفسدة ، لأمر : —

منها : أن المشاركة في الهدى الظاهر : تورث تناسباً وتشابهاً بين المتشابهين
يقود إلى الموافقة في الأخلاق والأعمال . وهذا أمر محسوس . فإن اللابس لثياب
أهل العلم — مثلاً — يجد من نفسه نوع انضمام إليهم . واللابس لثياب الجند المقاتلة
مثلاً ، يجد في نفسه نوع تمثلق بأخلاقهم . ويصير طبعه مقتضياً لذلك ، إلا أن
يمنعه من ذلك مانع .

ومن هنا : أن المخالفة في الهدى الظاهر : توجب مباينة ، ومفارقة توجب الانقطاع

أمور الصراط
المستقيم
وارتباطها
ببعضها

عن موجبات الغضب ، وأسباب الضلال ، والانعطاف إلى أهل الهدى والرضوان وتحقق ما قطع الله من الموالاة بين جنده المفلحين وأعدائه الخاسرين . وكلما كان القلب أتمَّ حياة ، وأعرفَ بالاسلام الذي هو الإسلام — لستُ أغنى مجرد التوسُّم به ظاهراً ، أو باطناً بمجرد الاعتقادات التقليدية ، من حيث الجملة — كان إحساسه بمفارقة اليهود والنصارى باطناً أو ظاهراً أتمَّ ، وبعده عن أخلاقهم الموجودة في بعض المسلمين : أشد .

ومنها : أن مشاركتهم في الهدى الظاهر : توجب الاختلاط الظاهر ، حتى يرتفع التمييز ظاهراً بين المهديين المرضيين ، وبين المغضوب عليهم والضالين . إلى غير ذلك من الأسباب الحكيمة .

هذا إذا لم يكن ذلك الهدى الظاهر إلا مباحاً محضاً ، لو تجرد عن مشابهيتهم . فأما إن كان من موجبات كفرهم : فإنه يكون شعبة من شعب الكفر . فموافقتهم فيه موافقة في نوع من أنواع ضلالهم ومعاصيهم . فهذا أصل ينبغي أن يُتفطنَ له . والله أعلم .

فصل

[في ذكر الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على الأمر بمخالفة الكفار ، والنهي عن التشبه بهم]

لما كان الكلام في المسألة الخاصة : قد يكون مندرجاً في قاعدة عامة ، بدأنا بذكر بعض ما دل من الكتاب والسنة والإجماع على الأمر بمخالفة الكفار ، والنهي عن مشابهيتهم في الجملة ، سواء كان ذلك عاماً في جميع الأنواع المخالفة ، أو خاصاً ببعضها ، وسواء كان أمر إيجاب ، أو أمر استحباب .

ثم أتبعنا ذلك بما يدل على النهي عن مشابهيتهم في أعيادهم خصوصاً .

وهنا نكتة قد نهت عليها في هذا الكتاب . وهي : أن الأمر بموافقة قوم أو بمخالفتهم : قد يكون لأن نفس قصد موافقتهم ، أو نفس موافقتهم : مصلحة

السرى الموافقة
والمخالفة

وكذلك نفسُ قصد مخالفتهم : أو نفس مخالفتهم مصلحة . بمعنى : أن ذلك الفعل يتضمن مصلحة للعبد أو مفسدة ، وإن كان ذلك الفعل الذي حصلت به الموافقة أو المخالفة . لو تجرد عن الموافقة والمخالفة : لم يكن فيه تلك المصلحة أو المفسدة ، ولهذا نحن ننتفع بنفس متابعتنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم والسابقين . من المهاجرين والأنصار ، في أعمال لولا أنهم فعلوها لربما قد كان لا يكون لنا فيها مصلحة ، لما يورث ذلك : من محبتهم واثتلاف قلوبنا بقلوبهم ، وإن كان ذلك يدعونا إلى موافقتهم في أمور أخرى ، إلى غير ذلك من الفوائد . كذلك قد تنضر بموافقتنا الكافرين في أعمال ، لولا أنهم يفعلونها لم تنضر بفعلها . وقد يكون الأمر بالموافقة والمخالفة لأن ذلك الفعل الذي يوافق العبد فيه أو يخالف يتضمن للمصلحة والمفسدة ولولم يفعلوه . لكن برّ عنه بالموافقة والمخالفة على سبيل الدلالة والتعريف . فيكون موافقتهم دليلا على المفسدة ، ومخالفتهم دليلا على المصلحة .

واعتماد الموافقة والمخالفة على هذا التقدير . من باب قياس الدلالة . وعلى الأول من باب قياس العلة . وقد يجتمع الأمران ، أعني الحكمة الناشئة من نفس الفعل الذي وافقناهم أو خالفناهم فيه ، ومن نفس مشاركتهم فيه . وهذا هو الغالب على الموافقة والمخالفة للمأمور بهما والمنهى عنهما . فلا بد من التفتن لهذا المعنى . فإن به يعرف معنى نهى الله لنا عن اتباعهم وموافقتهم مطلقا ومقيداً . واعلم أن دلالة الكتاب على خصوص الأعمال وتفصيلها . إنما يقع بطريق الإجمال والعموم ، أو الاستلزام . وإنما السنة هي التي تفسر الكتاب وتبينه . وتدل عليه . وتعتبر عنه .

فنحن نذكر من آيات الكتاب ما يدل على أصل هذه القاعدة في الجملة .
ثم تتبع ذلك الأحاديث المفسرة لمعاني ومقاصد الآيات بعدها .
قال الله سبحانه (٤٥ : ١٦ - ١٩) ولقد آتينا بني إسرائيل الكتاب والحكم

الآيات الآمرة
بمخالفة أهل
الكتاب

والنبوة - ورزقناهم من الطيبات ، وفضلناهم على العالمين . وآتيناهم بينات من الأمر فما اختلفوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم . إن ربك يقضى بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون . ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها . ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون . إنهم لن يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شيئاً . وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض . والله ولي المتقين) .

أخبر سبحانه أنه أنعم على بنى إسرائيل بنعم الدين والدنيا . وأنهم اختلفوا بعد مجيء العلم بغياً من بعضهم على بعض . ثم جعل محمداً صلى الله عليه وسلم على شريعة من الأمر شرعها له ، وأمره باتباعها ، ونهاه عن اتباع أهواء الذين لا يعلمون ، وقد دخل في الذين لا يعلمون : كل من خالف شريعته . و« أهواءهم » هي ما يهوونه وما عليه المشركون من هديهم الظاهر : الذى هو من موجبات دينهم الباطل وتوابع ذلك . فهم يهوونه . وموافقهم فيه : اتباع لما يهوونه . ولهذا يفرح الكافرون بموافقة المسلمين في بعض أمورهم ، ويسرون به ، ويودون أن لو بذلوا مالا عظيماً ليحصل ذلك . ولو فرض أن ليس الفعل من اتباع أهوائهم . فلا ريب أن مخالفتهم في ذلك أحسم لمادة متابعتهم في أهوائهم . وأعون على حصول مرضاة الله في تركها . وأن موافقتهم في ذلك قد تكون ذريعة إلى موافقتهم في غيره . فإن « من حام حول الحمى أو شك أن يواقعه »

النهي عن
اتباع أهوائهم

وأى الأمرين كان : حصل المقصود في الجملة ، وإن كان الأول أظهر . ومن هذا الباب قوله سبحانه : (١٣ : ٣٦ . ٣٧) والذين آتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل إليك ، ومن الأحزاب من ينكسر بعضه ، قل : إنما أمرت أن أعبد الله ولا أشرك به ، إليه أدعو ، وإليه مآب . وكذلك أنزلناه حكماً عربياً ، ولئن اتبعت أهواءهم بعد ما جاءك من العلم ، مالكت من الله من ولى ولا واق) فالضمير في « أهواءهم » يعود - والله أعلم - إلى ما تقدم ذكره ، وهم الأحزاب الذين ينكرون بعض ما أنزل إليه . فدخل في ذلك كل من أنكر شيئاً

من القرآن ، من يهودى أو نصرانى ، أو غيرها ■ وقد قال (٢ : ١٤٥) ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم) ومتابعتهم فيما يختصون به من دينهم ■ وتوابع دينهم : اتباع لأهوائهم ■ بل يحصل اتباع أهوائهم بما هو دون ذلك . ومن هذا أيضاً قوله تعالى (٢ : ١٢٠) ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ، قل : إن هدى الله هو الهدى ، ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذى جاءك من العلم ، مالك من الله من ولى ولا نصير) .

فانظر كيف قال فى الخبر « ملتهم » وفى النهى « أهواءهم » لأن القوم لا يرضون إلا باتباع الملة مطلقاً . والزجروهم عن اتباع أهوائهم فى قليل أو كثير ، ومن المعلوم أن متابعتهم فى بعض ما هم عليه من الدين : نوع متابعة لهم فى بعض ما يهوونه ، أو مظنةً لمتابعتهم فيما يهوونه ، كما تقدم .

ومن هذا الباب : قوله سبحانه (٢ : ١٤٥) - ١٥٠ ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . وما أنت بتابع قبلتهم ■ وما بعضهم بتابع قبلة بعض ■ ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم ، إنك إذا لمن الظالمين ، الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ■ وإن فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون ■ الحق من ربك ، فلا تسكونن من الممترين ■ ولكل وجهة هو موليها ■ فاستبقوا الخيرات ، أينما تكونوا يأت بكم الله جميعاً ، إن الله على كل شئ قدير ، ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ■ وإنه للحق من ربك ، وما الله بغافل عما تعملون ، ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ■ وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ، لئلا يكون للناس عليكم حجة ، إلا الذين ظلموا منهم) .

قال غير واحد من السلف : معناه لئلا يحتج اليهود عليكم بالمواقفة فى القبلة ■ فيقولوا : قد وافقونا فى قبلتنا ، فيوشك أن يوافقونا فى ديننا ، فقطع الله بمخالفتهم فى القبلة هذه الحجة ■ إذ « الحجة » اسم لكل ما يحتج به من حق

وباطل ، « إلا الذين ظلموا منهم » وهم قريش - فإنهم يقولون : عادوا إلى قبلتنا ، فيوشك أن يعودوا إلى ديننا .

حكمة نسخ
القبلة : مخالفة
الكافرين

فبين سبحانه أن من حكمة نسخ القبلة وتغييرها : مخالفة الكافرين في قبلتهم . ليكون ذلك أقطع لما يطمعون فيه من الباطل ، ومعلوم أن هذا المعنى ثابت في كل مخالفة وموافقة . فإن الكافر إذا اتبع في شيء من أمره كان له من الحجة مثل ما كان ، أو قريب ، مما كان لليهود من الحجة في القبلة .

وقال سبحانه : (٣ : ١٠٥) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات) وهم اليهود والنصارى الذين افترقوا على أكثر من سبعين فرقة ، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن متابعتهم في نفس التفرق والاختلاف ، مع أنه صلى الله عليه وسلم قد أخبر « أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة » مع أن قوله : لا تكن مثل فلان : قد يعنى بمائلته بطريق اللفظ أو المعنى . وإن لم يعنى ، دل على أن جنس مخالفتهم وترك مشابعتهم أمر مشروع . ودل على أنه كلما بعد الرجل عن مشابعتهم فيما لم يشرع لنا : كان أبعد عن الوقوع في نفس المشابهة المنهى عنها . وهذه مصلحة جلية .

وقال سبحانه لموسى وهرون : (١٠ : ٨٩) فاستقيما ، ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) وقال سبحانه (٧ : ١٤١) وقال موسى لأخيه هرون : اخلقنى فى قومى وأصلح ، ولا تتبع سبيل المفسدين) وقال تعالى (٤ : ١١٥) ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين ، نؤله ما تولى ونؤله جهنم) إلى غير ذلك من الآيات .

وما هم عليه من الهدى والعمل : هو من سبيل غير المؤمنين . بل من سبيل المفسدين ، والذين لا يعلمون ، وما يقدر عدم اندراجهم فى العموم ، فالنهى ثابت عن جنسه ، فيكون مفارقة الجنس بالكلية أقرب إلى ترك النهى عنه . ومقارنته فى مظنة وقوع النهى عنه .

قال سبحانه : (٥ : ٤٨ ، ٤٩) وأنزلنا إليك الكتاب بالحق . مصداقاً لما بين
يديه من الكتاب ومُهيئاً عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم
عما جاءك من الحق . لِكُلِّ جعلنا منكم شِرعاً ومنهاجاً ، ولو شاء الله
لجعلكم أمة واحدة ، ولكن ليملوكم فيما آتاكم ، فاستبقوا الخيرات ، إلى الله
مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون . وأن احكم بينهم بما أنزل الله ،
ولا تتبع أهواءهم . واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك) ومتابعهم
في هديهم : هي من اتباع ما يهوونه ، أو مظنة لاتباع ما يهوونه ، وتركها معونة
على ترك ذلك ، وحسن لمادة متابعهم فيما يهوونه .

واعلم أن في كتاب الله من النهي عن مشابهة الأمم الكافرة وقصصهم
التي فيها عبرة لنا بترك ما فعلوه كثير . مثل قوله ، لَمَّا ذكر ما فعله بأهل الكتاب
من المثالات (٥٩ : ٢) فاعتبروا يا أولى الأبصار) وقوله : (١٢ : ١١١) لقد كان في
قصصهم عبرة لأولى الألباب) وأمثال ذلك .

ومنه ما يدل على مقصودنا ، ومنه ما فيه إشارة وتنميط للمقصود .

ثم متى كان المقصود : بيان أن مخالفتهم في عامة أمورهم أصلح لنا ، فجميع
الآيات دالة على ذلك . وإن كان المقصود : أن مخالفتهم واجبة علينا ، فهذا إنما يدل
عليه بعض الآيات دون بعض .

ونحن ذكرنا ما يدل على أن مخالفتهم مشروعة في الجملة . إذ كان هذا هو
المقصود هنا .

وأما تمييز دلالة الوجوب أو الواجب عن غيرها ، وتمييز الواجب عن غيره :
فليس هو الغرض هنا .

وسنذكر إن شاء الله : أن مشابهتهم في أعيادهم من الأمور الحرمه ، فإنه هو
المسألة المقصودة هنا بعينها ، وسائر المسائل سواها إنما جلبها إلى هنا : تقرير القاعدة
الكلية العظيمة المنفعة .

قال الله عز وجل (٩ : ٦٧ - ٧٣ المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض ، يأمرون بالمنكر ، وينهون عن المعروف ، ويقبضون أيديهم ، نسوا الله فنسيهم ، إن المنافقين هم الفاسقون) وعد الله المنافقين والمنافقات والكفار نار جهنم خالدين فيها ، هي خَسِيبُهُمْ ولعنهم الله ولهم عذاب مقيم ، كالذين من قبلكم كانوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلَاداً ، فَاسْتَمْتَعُوا بِخُلُقِهِمْ ، فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخُلُقِهِمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخُلُقِهِمْ ، وَخُضُّنُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ، أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ، أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادُ وَثَمُودُ ، وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ ؟ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ، فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ . وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ . وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ، وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ . إِنْ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ، وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ، وَرِضْوَانٍ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ، ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْمُنَافِقِينَ ، وَاعْلَظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبُئْسَ الْمَصِيرُ) .

بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآيات أخلاق المنافقين وصفاتهم . وأخلاق المؤمنين وصفاتهم . وكلا الفريقين مظهر للإسلام . ووعد المنافقين المظهرين للإسلام - مع هذه الأخلاق - والكافرين المظهرين للكفر : نار جهنم ، وأمر نبيه بمجاهد الطائفتين .

ومنذ بعث الله عبده ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم ، وهاجر إلى المدينة صار الناس ثلاثة أصناف : مؤمن ، ومنافق ، وكافر . فأما الكافر - وهو المظهر للكفر - فأمره بين . وإنما الغرض هنا متعلق بصفات المنافقين المذكورة في الكتاب والسنة ،

فإنها هي التي تخاف على أهل القبلة ، فوصف الله سبحانه المنافقين بأن بعضهم من بعض ، وقال في المؤمنين « بعضهم أولياء بعض »

وذلك لأن المنافقين تشابهت قلوبهم وأعمالهم ■ وهم مع ذلك (٥٩ : ١٤) تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى) فليست قلوبهم متوادة متوالية ■ إلا مادام الغرض الذي يؤمنونه مشتركاً بينهم ، ثم يتخلى بعضهم عن بعض ، بخلاف المؤمن ، فإنه يحب المؤمن ، وينصره بظهر الغيب ، وإن تناءت بهم الديار ، وتباعد الزمان . ثم وصف الله سبحانه كل واحدة من الطائفتين بأعمالهم في أنفسهم وفي غيرهم . وكلمات الله جوامع .

وذلك : أنه لما كانت أعمال المرء المتعلقة بدينه قسمين . أحدهما : أن يعمل ما يتعلق بالمرء من أعمال دينه إما لنفع نفسه أو لنفع غيره بنفعه ، أو ينفع به غيره . فصارت الأقسام ثلاثة ليس لها رابع .
أحدها : ما يقوم بالعمل ولا يتعاقب بغيره ، كالصلاة مثلاً .
والثاني : ما يعمل لنفع غيره ، كالزكاة .

والثالث : ما يأمر غيره أن يفعله ، فيكون الغير هو العامل ■ وحظه هو : الأمر به .

فقال سبحانه في وصف المنافقين « يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ■ ويزاينون في وصف المؤمنين « يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .
و « المعروف » اسم جامع لكل ما يحبه الله : من الإيمان ، والعمل الصالح ، و « المنكر » اسم جامع لكل ماكرهه الله ونهى عنه .

ثم قال « ويقبضون أيديهم » قال مجاهد : يقبضونها عن الإنفاق في سبيل الله ، وقال قتادة : يقبضون أيديهم عن كل خير ، فجاهد أشار إلى النفع بالمال . وقتادة أشار إلى النفع بالمال والبدن . وقبضُ اليد : عبارة عن الإمساك ، كما في قوله تعالى (١٧ : ٢٩) ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ، ولا تبسطها كل البسط)

وفي قوله (■ : ٦٤) وقالت اليهود يد الله مغلولة ، غُلَّتْ أيديهم ، ولعنوا بما قالوا ، بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء) وهي حقيقة عرفية ، ظاهرة من اللفظ ، وهي مجاز مشهور .

وبإزاء قبض أيديهم : قوله في المؤمنين (يؤتون الزكاة) فإن الزكاة - وإن كانت قد صارت حقيقة شرعية في الزكاة المفروضة - فإنها اسم لكل نفع للخلق : من نفع بدني أو مالي . فالوجهان هنا كالوجهين في قبض اليد . ثم قال (نسوا الله فنسيهم) ونسيان الله : ترك ذكره .

■ بإزاء ذلك قال في صفة المؤمنين (يقيمون الصلاة) فإن الصلاة أيضاً تعم الصلاة المفروضة والتطوع . وقد يدخل فيها كل ذكر لله : إما لفظاً ، ■ إما معنى ^(١) قال ابن مسعود رضي الله عنه « مادمت تذكر الله فأنت في صلاة ، وإن كنت في السوق » وقال معاذ بن جبل « مدارس العلم تسبيح » . ثم ذكر ما وعد الله به المنافقين والكفار من اللعنة ، ومن النار والعذاب المقيم في الآخرة .

(١) لعله - رحمه الله - يريد بالمعنى : الحال . يعني أن يكون المؤمن بحاله في الاستقامة ، وتقدير نعم الله عليه وشكرها بوضع كل نعمة في موضعها الذي تقتضيه حكمة الرب ورحمته وأسمائه وصفاته : فإنه يكون بذلك ذا كرامة لربه . لأن الذكر ضد النسيان والغفلة . فما نسيء عبد إلى نفسه بوضع النعم في غير موضعها ■ واستعمال قلبه وعقله وجوارحه في غير ما تقتضيه حكمة الرب ورحمته وأسمائه وصفاته ■ إلا عن نسيان لله ربه ورب العالمين ، وعن غفلة عما خلق له في هذه الدار من الابتلاء والامتحان ■ وعن غفلة عن مراقبة ربه الرقيب الشهيد الحسيب . وعما أعد له في الحياة الآخرة التي لا ريب إقضا . والتي يجزيه فيها الرب العليم الحكيم الجزاء الأوفى وإذا تدبرت هذا فهمت معنى قول ابن مسعود ■ بل وفهمت حقيقة الصلاة ■ وسر مقابلتها في المنافقين بنسيان الله وأنها توثيق صلتك بربك الغني الحميد . بتقديرك لنعمه وإدامة شكره فانك الفقير الذي لا سعادة لك إلا بتوثيق صلاتك به .

وبإزائه : ما وعد الله المؤمنين : من الجنة والرضوان ، ومن الرحمة .
ثم في ترتيب الكلمات وألفاظها أسرار كثيرة ■ ليس هذا موضعها . وإنما
الغرض تمهيد قاعدة لما سنذكره إن شاء الله .

وقد قيل : إن قوله (ولهم عذاب مقيم) إشارة إلى ما هو لازم لهم في الدنيا
والآخرة ■ من الآلام النفسية غَمًّا وحَزَنًا ، وقسوة وظلمة قلب وجهلا . فان
للكفر والمعاصي من الآلام العاجلة الدائمة ما الله به عليم . ولهذا تجد غالب هؤلاء
لا يُطِيبُونَ عَيْشَهُمْ إلا بما يزيل عقولهم ، ويلهى قلوبهم ، من تناول مسكر ، أو رؤية
مله ، أو سماع مطرب ونحو ذلك .

وبإزاء ذلك : قوله في المؤمنين (أولئك سيرحمهم الله) فان الله يعجل للمؤمنين
من الرحمة في قلوبهم وغيرها ، بما يجدونه من حلاوة الإيمان ، ■ يذوقونه من طعمه ■
وانشراح صدورهم للإسلام — إلى غير ذلك من السرور بالإيمان والعلم النافع والعمل
الصالح بما لا يمكن وصفه .

ثم قال سبحانه في تمام خبر المنافقين (كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة موضع الكاف
وأكثر أموالاً وأولاداً) وهذه السكاف قد قيل : إنها رفع ■ خبر مبتدأ محذوف في « كالذين
تقديره : أنتم كالذين من قبلكم . وقيل : إنها نصب بفعل محذوف ، تقديره : فعلتم
كالذين من قبلكم ، كما قال النير بن تَوَلَّب .

* كاليوم مطلوباً ولا طالباً *

أى لم أر كاليوم . والتشبيه — على هذين القولين — في أعمال الذين من قبل .
وقيل : إن التشبيه في العذاب .

ثم قيل : العامل محذوف ، أى لعنهم وعذبهم كالذين من قبلكم .
وقيل — وهو أجود — بل العامل ما تقدم : أى وعد الله المنافقين كوعد الذين
من قبلكم ، ولعنهم كلن الذين من قبلكم . ولهم عذاب مقيم كالذين من قبلكم .
فحلها نصب . ويجوز أن يكون رفعا ، أى عذاب كعذاب الذين من قبلكم .

وحقيقة الأمر على هذا القول : أن الكاف تنازعها عاملان ناصبان « أو ناصب ورافع . من جنس قولهم : أكرمت وأكرمني زيد . والنحويون لهم فيما إذا لم يختلف العامل - كقولك : أكرمت وأعطيت زيدا - قولان : أحدهما - وهو قول سيبويه وأصحابه - أن العامل في الاسم : هو أحدهما ، وأن الآخر حذف معموله « لأنه لا يرى اجتماع عاملين على معمول واحد .

والثاني : قول الفراء وغيره من الكوفيين : أن الفعلين عملا في هذا الاسم ، وهو يرى أن العاملين يعملان في الم معمول الواحد .

وعلى هذا اختلافهم في نحو قوله (١٧:٥٠) عن اليمين وعن الشمال قعيد) وأمثاله فعلى قول الأولين « يكون التقدير : وعد الله المنافقين النار : كوعد الذين من قبلكم . ولهم عذاب مقيم : كالذين من قبلكم ، أو كعذاب الذين من قبلكم . ثم حذف اثنان من هذه المعمولات ، لدلالة الآخر عليهما ، وهم يستحسنون حذف الأولين .

وعلى القول الثاني : يمكن أن يقال : الكاف المذكورة بعينها هي المتعلقة بقوله « وعد » وبقوله « لعن » وبقوله « ولهم عذاب مقيم » لأن الكاف لا يظهر فيها إعراب . وهذا على القول بأن عمل الثلاثة النصب ظاهر . وإذا قيل : إن الثالث يعمل الرفع « فوجهه : أن العمل واحد في اللفظ « إذ التعلق تعلق معنوى لا لفظى .

وإذا عرفت أن من الناس من يجعل التشبيه في العمل . ومنهم من يجعل التشبيه في العذاب : فالقولان متلازمان . إذ المشابهة في الموجب تقتضى المشابهة في الموجب ، وبالعكس . فلا خلاف معنوى بين القولين .

وكذلك ما ذكرناه من اختلاف النحويين في وجوب الحذف وعدمه : إنما هو اختلاف في تعليقات ومآخذ ، لا تقتضى اختلافا ، لا في إعراب ولا في معنى فإذا أحسن : أن تتعلق الكاف بمجموع ما تقدم من العمل والجزاء . فيكون التشبيه فيهما لفظيا .

وعلى القولين الأولين : يكون قد دل على أحدهما لفظاً . ودل على الآخر لزوماً . وإن سلكت طريقة الكوفيين على هذا : كان أبلغ وأحسن ، فإن لفظ الآية يكون قد دل على المشابهة في الأمرين من غير حذف . وإلا فيضمر : حالكم كحال الذين من قبلكم . ونحو ذلك . وهو قول من قدره : أنتم كالذين من قبلكم . ولا يسع هذا المكان بسطاً أكثر من هذا . فان الغرض متعلق بغيره .

وهذه المشابهة في هؤلاء بإزاء ما وصف الله به المؤمنين من قوله (ويطيعون الله ورسوله) فان طاعة الله ورسوله تنافي مشابهة الذين من قبلكم . قال سبحانه (كالذين من قبلكم كانوا أشد منك قوة وأكثر أموالاً وأولاداً فاستمتعوا بخلاقهم فاستمتعتم بخلاقهم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم وخضتم كالذي خاضوا) فالخطاب في قوله « كانوا أشد منك قوة » وقوله « فاستمتعتم » إن كان للمنافقين : كان من باب خطاب التلوين والالتفات . وهذا انتقال من الغيبة إلى الحضور . كما في قوله (الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين . إياك نعبد وإياك نستعين) ثم حصل الانتقال من الخطاب إلى الغيبة في قوله (أولئك حبطت أعمالهم) وكما في قوله (١٠ : ٢٢) حتى إذا كنتم في الفلك وجرّين بهمريح طيبة وفرحوا بها) وقوله ٤٩ : ١١ وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون) فان الضمير في قوله (أولئك حبطت أعمالهم) الأظهر : أنه عائد إلى المستمعين الخائضين من هذه الأمة . كقوله فيما بعد (ألم يأتهم نبيّ الذين من قبلكم) وإن كان الخطاب لمجموع الأمة المبعوث إليها فلا يكون الالتفات إلّا في الموضع الثاني وأما قوله (فاستمتعوا بخلاقهم) ففي تفسير عبد الرزاق عن معمر عن الحسن في قوله (فاستمتعوا بخلاقهم) قال : بدينهم . ويروى ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه وروى عن ابن عباس : بنصيبهم من الآخرة في الدنيا . وقال آخرون : بنصيبهم من الدنيا .

المشابهة في
المنافقين بإزاء
ما وصف به
المؤمنين

معنى « الخلاق »

قال أهل اللغة « الخلاق » هو النصيب والحظ . كأنه : ما خلق للانسان
 أى ما قدر له ، كما يقال : القسَم لما قسم له . والنصيب لما نُصِبَ له ، أى أثبت .
 ومنه قوله تعالى (٢ : ١٠٢] ٢٠٠ ما له فى الآخرة من خلاق) أى من نصيب .
 وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما يلبس الحرير من لاخلق له فى الآخرة » .
 والآية تعم ما ذكره العلماء جميعهم . فإنه سبحانه قال (كانوا أشد منكم قوة
 وأكثر أموالاً وأولاداً) فتلك القوة التى كانت فيهم كانوا يستطيعون أن يعملوا
 بها للدنيا والآخرة . وكذلك أموالهم وأولادهم . وتلك القوة والأموال والأولاد
 هو الخلاق ، فاستمتعوا بقوتهم وأموالهم ، وأولادهم فى الدنيا ، ونفس الأعمال التى
 عملوها بهذه القوة ، والأموال : هى دينهم وتلك الأعمال ، لو أرادوا بها الله
 والدار الآخرة ، لكان لهم ثواب فى الآخرة عليها ^(١) فتمتعهم بها أخذ حظوظهم
 العاجلة بها . فدخل فى هذا من لم يعمل إلا لدنياء ، سواء كان جنس العمل من
 العبادات أو غيرها .

ثم قال سبحانه : (٩ : ٦٩ فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم
 بخلاقهم وخضتم كالذى خاضوا) .

(١) الأولى أن يقيد الثواب هنا « بالحسن ، أو الجليل » أو نحوه . لأن كل
 عامل فلا بد أن يشوب إليه عمله ويرجع : من خير أو شر . قال الله تعالى (٨٣ :
 ٣٦ هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون ؟) وكلمة « ثواب » فى اللغة بمعنى الراجع .
 وقد سمى الله الجزاء ثواباً لأنه يشوب ويرجع إلى العامل فى الدنيا قبل الآخرة .
 ليفحصه ويعرف به ضلال عمله وهداه . فيمكنه إذا كان يقظاً - يفحص ثواب عمله
 وثمراته فى كل وقت - أن يتبين ما فى عمله من جهل وضلال ونقص وفساد ،
 وإخلاص ورياء ، وشرك وتوحيد . ولو أن كل عامل فعل كذلك لاستطاع أن
 يخرج الضال من ضلاله إلى الهدى ، ومن العصيان إلى الطاعة ، ومن الشرك إلى
 التوحيد ، ومن الكفر بالله وآياته ورسوله وكتابه إلى الإيمان ، ومن الغرور
 والغفلة إلى اليقظة وشدة تحرى صراط الدين أنعم الله عليهم . فلا يزال يزداد هدى
 وإيماناً ، ولكن أكثر الناس لا يعقلون .

وفي « الذي » وجهان . أحسنهما : أنها صفة المصدر ، أى كالخوض الذى خاضوه . فيكون العائد محذوفا . كما فى قوله : (٣٦ : ٧١ أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون) وهو كثير فاشى فى اللغة .
والثانى : أنه صفة الفاعل ، أى كالفریق ، أو الصنف ، أو الجيل : الذى خاضوه . كما لو قيل : كالذين خاضوا .

وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلق وبين الخوض : لأن فساد الدين إما أن يقع بالاعتقاد الباطل والتكلم به ، أو يقع فى العمل بخلاف الاعتقاد الحق .
والأول : هو البدع ونحوها . والثانى : هو فسق الأعمال ونحوها .
والأول : من جهة الشبهات . والثانى : من جهة الشهوات .
ولهذا كان السلف يقولون « احذروا من الناس صنفين : صاحب هوى قد فتنه هواء ، وصاحب دنيا أعمته دنياه » .

وكانوا يقولون « احذروا فتنة العالم الفاجر ، والعابد الجاهل . فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون » فهذا يشبه المغضوب عليهم الذين يعلمون الحق ولا يتبعونه . وهذا يشبه الضالين الذين يعملون بغير علم .
ووصف بعضهم أحمد بن حنبل ، فقال « رحمه الله » عن الدنيا ما كان أصبره ، وبالماضين ما كان أشبهه ، أتته البدع ففناها . والدنيا فأبأها .
وقد وصف الله أئمة المتقين فقال : (٣٢ : ٢٤) وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا ، وكانوا بآياتنا يوقنون) فبالصبر : ترك الشهوات . وباليقين : تدفع الشبهات .

ومنه قوله فى سورة العصر (وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر) وقوله : (٣٨ : ٤٥) واذكر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب أولى الأيدي والأبصار) .
ومنه الحديث المرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله يحب البصير الناقد عند ورود الشبهات ، ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات » .

الحكمة فى
الجمع بين
الاستمتاع
والخوض

ف قوله سبحانه : (٩ : ٦٩ فاستمتعتم بخلاقكم) إشارة إلى اتباع الشهوات وهو داء العصاة .

وقوله : (٩ : ٦٩ وخضتم كالذي خاضوا) إشارة إلى اتباع الشبهات . وهو داء المبعدة وأهل الأهواء والخصومات . وكثيرا ما يجتمعان . فقل من تجد في اعتقاده فساداً إلا وهو ظاهر في عمله . وقد دلت الآية على أن الذين كانوا من قبل استمتعوا وخاضوا . وهؤلاء فعلوا مثل أولئك .

ثم قوله : (فاستمتعتم) و (خضتم) خبر عن وقوع ذلك في الماضي . وهو ذم لمن يفعله إلى يوم القيامة ، كسائر ما أخبر الله به عن أعمال وصفات الكفار والمنافقين عند مبعث عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم . فإنه ذم لمن يكون حاله حالهم إلى يوم القيامة .

الخطاب في
القرآن عام
للناس إلى آخر
الدهر

وقد يكون خبراً عن أمر دائم مستمر . لأنه - وإن كان بضمير الخطاب - فهو كالضمير في نحو قوله : (اعبدوا) (واغسلوا) (واركعوا واسجدوا) (وآمنوا) كما أن جميع الموجودين في وقت النبي صلى الله عليه وسلم وبعده إلى يوم القيامة مخاطبون بهذا الكلام ، لأنه كلام الله . وإنما الرسول مبلغ عن الله . وهذا مذهب عامة المسلمين . وإن كان بعض من تسلم في أصول الفقه : اعتقد أن ضمير الخطاب إنما يتناول الموجودين حين تبليغ الرسول ، وأن سائر الموجودين دخلوا : إما بما علمناه بالاضطرار من استواء الحكم ، كما لو خاطب النبي صلى الله عليه وسلم واحداً من الأمة . وإما بالسنة ، وإما بالاجماع ، وإما بالقياس . فيكون كل من حصل منه هذا الاستمتاع والخوض مخاطباً بقوله : (فاستمتعتم) (وخضتم) وهذا أحسن القولين .

وقد توعده الله سبحانه هؤلاء المستمتعين الخائضين بقوله : (أولئك حببطت أعمالهم في الدنيا والآخرة . وأولئك هم الخاسرون) .

وهذا هو المقصود هنا من هذه الآية . وهو أن الله قد أخبر أن في هذه الأمة

من استمتع بخلاقه ، كما استمتعت الأمم قبلهم . وخاض كالذي خاضوا . وذمهم على ذلك . وتوعدهم على ذلك .

ثم حَضَّهم على الاعتبار بمن قبلهم فقال : (٩ : ٧٠) ألم يأتهم نبا الذين من قبلهم قوم نوح وعاد وثمود - الآية) .

وقد قدمنا : أن طاعة الله ورسوله في وصف المؤمنين بإزاء ما وصف به هؤلاء : من مشابهة القرون المتقدمة . وذم من يفعل ذلك . وأمره بجهاد الكفار والمنافقين بعد هذه الآية : دليل على جهاد هؤلاء المستميتين الخائضين .

ثم هذا الذي دل عليه الكتاب من مشابهة بعض هذه الأمة للقرون الماضية في الدنيا وفي الدين ، وذم من يفعل ذلك دلت عليه أيضاً سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتأول هذه الآية على ذلك أصحابه رضى الله عنهم .

فعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَتَأْخُذَنَّ كما أخذت الأمم من قبلكم : ذراعاً بذراع ، وشبراً بشبر ، وباعاً بباع ، حتى لو أن أحداً من أولئك دخل جُحْرَ ضَبٍّ لدخلتموه - قال أبو هريرة : اقرؤا إن شئتم (كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة - الآية) قالوا : يا رسول الله كما صنعت فارس والروم ، وأهل الكتاب ؟ قال : فهل الناس إلا هم ^(١) » .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما في هذه الآية : أنه قال : « ما أشبه الليلة بالبارحة . هؤلاء بنو إسرائيل شبهنا بهم ^(٢) » .

(١) رواه ابن جرير في تفسير الآية من سورة التوبة من طريق أبي معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة . وقال الحافظ ابن كثير : وله شاهد في الصحيح .

(٢) رواه ابن جرير عن ابن جرير عن عكرمة عن ابن عباس وزاد « لا أعلم إلا أنه قال : والذي نفسي بيده لتتبعنهم حتى لو دخل الرجل منهم جحر ضب لدخلتموه »

وعن ابن مسعود رضى الله عنه : أنه قال « أنتم أشبه الأمم ببني إسرائيل سَمْتًا وَهَدْيًا . تتبعون عملهم حَذْوُ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ . غير أني لا أدرى : أتعبدون العِجَل أم لا ؟ ^(١) » .

وعن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال « المنافقون الذين منكم اليوم شَرُّ من المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلنا : وكيف ؟ قال : أولئك كانوا يُخْفُونَ نِفَاقَهُمْ ، وهؤلاء أعلنوه ^(٢) » .
وأما السنة : فجاءت بالإخبار بمشابهتهم في الدنيا ، وذم ذلك ، والنهي عن ذلك . وكذلك في الدين .

خوف الرسول
الفتنة من
الاستمتاع
بالدنيا

فأما الأول الذى هو الاستمتاع بالخلق : ففي الصحيحين عن عمرو بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتى بجزيتها . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو صالح أهل البحرين ، وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي . فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين ، فسمعت الأنصار يقدمون أبي عبيدة . فوافقوا صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف فتمرّضوا له . فلبس رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآهم . ثم قال : أظنكم سمعتم أن أبا عبيدة قدم بشيء من البحرين ؟ فقالوا : أجل ، يا رسول الله . فقال : أبشروا ، وأمّلوا ما يسرّكم فوالله ما الفقّر أخشى عليكم . ولكن أخشى عليكم : أن تُبْسِطَ الدنيا عليكم كما بَسِطَتْ على مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، فتنافسوها كما تنافسوها ، فتَهْلِكْكُمْ كما أهْلَكْتَهُمْ » .

(١) رواه البخارى فى تفسير الآية .

(٢) رواه مسلم فى التفسير عن إسحاق بن إبراهيم . كذا ذكر النابلسى فى ذخائر الوارث . ولم أجده فى التفسير من مسلم طبعة المصرية . وقد رواه البخارى فى الفتن فى «باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه» وانظر شرحه فى الفتح (ج ١٣ ص ٥١)

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم : أنه لا يخاف على أمته فتنة الفقر . وإنما يخاف بسَطَ الدنيا وتنافسها وإهلاكها . وهذا هو الاستمتماع بالخلاق ، المذكور في الآية .

وفي الصحيحين : عن عُقبة بن عامر رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم « خرج يوماً فصرى على أهل أحدٍ صلاته على الميت . ثم انصرف إلى المنبر فقال : إني فرطُ لكم . وأنا شهيد عليكم : وإني والله لأنظر إلى حَوْضِي الآن . وإني أُعْطِيتُ مفاتيحَ خزائن الأرض ، أو مفاتيح الأرض . وإني والله ما أخاف عليكم أن تُشركوا بعدى » ولكن أخاف عليكم : أن تنافسوا فيها - وفي رواية - ولكنى أخشى عليكم أن تنافسوا فيها ، وتقتتلوا ، فتهلكوا كما هلك من كان قبلكم . قال عُقبة : فكان آخر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر » .

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا فُتحت عليكم خزائن فارس والروم : أئى قوم أتم ؟ قال عبد الرحمن بن عوف : نكون كما أمرنا الله عز وجل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تنافسون ، ثم تحاسدون ، ثم تدابرون ، أو تباغضون ، أو غير ذلك ، ثم تنطلقون إلى مساكن المهاجرين ، فتحملوا بعضهم على رقاب بعض » .

وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال « جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، وجلسنا حوله . فقال : إن مما أخافُ عليكم بعدى : ما يفتتح من زهرة الدنيا وزيتها . فقال رجل : أو يأتى الخيرُ بالشرِّ يا رسول الله ؟ قال : فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقيل : ما شأنك تسكتم رسول الله ولا يكلمكم ؟ قال : ورأينا أنه يُنزَلُ عليه . فأفاق يمسح عنه الرِّحَاءُ وقال : أين هذا السائل ؟ وكأنه حمده . فقال : إنه لا يأتى الخير بالشر - وفي رواية فقال : أين السائل آفئاً ؟ أو خير هو ؟ ثلاثاً - إن الخير لا يأتى إلا بالخير . وإن مما

يُنْبِتُ الرِّبْعَ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ إِلَّا آكَلَةَ الْخَضِرِ . فَإِنِهَا أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ . فَثَلَطَتْ وَبَالَتْ ، ثُمَّ رَتَعَتْ ، وَإِنْ هَذَا الْمَالُ خَضِرٌ حُلُوٌّ ، وَنِعَمُ صَاحِبِ الْمَسْلَمِ هُوَ ، لَمَنْ أُعْطِيَ مِنْهُ الْمَسْكِينُ وَالْيَتِيمُ وَابْنُ السَّبِيلِ . أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بَغِيرِ حَقِّهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ . وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَاهِدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(١) .

(١) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهْيَةِ فِي مَادَّةِ « خَضِر » : هَذَا الْحَدِيثُ يَحْتَاجُ إِلَى شَرْحِ أَلْفَاظِهِ مُجْتَمِعَةً ، فَإِنَّهُ إِذَا فُرِقَ لَا يَكَادُ يَفْهَمُ الْغَرَضَ مِنْهُ .
 ■ الْجَبْطُ « بِالْتَّحْرِيكِ : الْهَلَاكُ يُقَالُ : جَبِطَ يَجْبُطُ حَبَطًا . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْحَاءِ .
 وَ « يَلِمُ » يَقْرُبُ ، أَيْ يَدْنُو مِنَ الْهَلَاكِ وَ « الْخَضِرُ » بِكسْرِ الضَّادِ : نَوْعٌ مِنَ الْبَقُولِ لَيْسَ مِنْ أَحْرَارِهَا وَجِيدِهَا . وَ « ثَلَطَ » الْبَعِيرُ يَثْلُطُ : إِذَا أَلْقَى رَجِيْعَهُ سَهْلًا رَقِيقًا .
 ضَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَثَلَيْنِ . أَحَدُهُمَا لِلْمَفْرُطِ فِي جَمْعِ الدُّنْيَا وَالْمَنْعِ مِنْ حَقِّهَا . وَالْآخَرُ : لِلْمُقْتَصِدِ فِي أَخْذِهَا وَالنَّفْعِ بِهَا .

فَقَوْلُهُ « أَنْ تَمَّا يُنْبِتُ الرِّبْعَ : مَا يَقْتُلُ حَبَطًا ، أَوْ يَلِمُ » فَإِنَّهُ مَثَلٌ لِلْمَفْرُطِ الَّذِي يَأْخُذُ الدُّنْيَا بَغِيرِ حَقِّهَا . وَذَلِكَ : أَنَّ الرِّبْعَ تَنْبَتَ أَحْرَارُ الْبَقُولِ ، فَتَكْتَرُ الْمَاشِيَةُ مِنْهُ لَاسْتِطَاعَتِهَا إِيَّاهُ ، حَتَّى تَنْتَفِخَ بِطُونُهَا عِنْدَ مَجَاوَزَتِهَا حَدَّ الْإِحْتِمَالِ . فَتَنْشَقُّ أَمْعَاؤُهَا مِنْ ذَلِكَ ، فَتَهْلِكُ أَوْ تَقَارِبُ الْهَلَاكَ . وَكَذَلِكَ الَّذِي يَجْمَعُ الدُّنْيَا مِنْ غَيْرِ حَقِّهَا ، وَيَعْنَمُهَا مُسْتَحَقِّهَا : قَدْ تَعَرَّضَ لِلْهَلَاكِ فِي الْآخِرَةِ بِدُخُولِ النَّارِ . وَفِي الدُّنْيَا بِأَذَى النَّاسِ لَهُ ، وَحَسَدِهِمْ إِيَّاهُ . وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَذَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ « إِلَّا آكَلَةَ الْخَضِرِ » فَإِنَّهُ مَثَلٌ لِلْمُقْتَصِدِ . وَذَلِكَ : أَنَّ الْخَضِرَ لَيْسَ مِنْ أَحْرَارِ الْبَقُولِ وَجِيدِهَا الَّتِي يُنْبِتُهَا الرِّبْعُ بِتَوَالِي أَمْطَارِهِ ، فَتَحْسَنُ وَتَعْمُ . وَلَكِنَّهُ مِنَ الْبَقُولِ الَّتِي تَرَعَاهَا الْمَوَاشِي بَعْدَ هَيْجِ الْبَقُولِ وَيَبْسُهَا . حَيْثُ لَا تَجِدُ سِوَاهَا ، وَتَسْمِيهَا الْعَرَبُ « الْجَنَبَةَ » - بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالنُّونِ وَالْبَاءِ - فَلَا تَرَى الْمَاشِيَةَ تَكْتَرُ مِنْ أَكْلِهَا وَلَا تَسْتَمِرُّ فِيهَا . فَضَرَبَ آكَلَةَ الْخَضِرِ مِنَ الْمَوَاشِي مَثَلًا لِمَنْ يَقْتَصِدُ فِي أَخْذِ الدُّنْيَا وَجَمْعِهَا . وَلَا يَحْمِلُهُ الْحَرَصَ عَلَى أَخْذِهَا بَغِيرِ حَقِّهَا . فَهُوَ بِنَجْوَةٍ مِنْ وَبَالِهَا ، كَمَا نَجَتْ آكَلَةُ الْخَضِرِ . أَلَا تَرَاهُ قَالَ ■ أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ فَثَلَطَتْ وَبَالَتْ » أَرَادَ ■ أَنَّهَا إِذَا شَبِعَتْ مِنْهَا بَرَكَتْ مُسْتَقْبَلَةُ عَيْنِ الشَّمْسِ =

وروى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الدنيا خُلوة خَضِرَة ، وإن الله سبحانه مستخلفكم فيها . فينظر كيف تعملون ؟ فاتقوا الدنيا . واتقوا النساء . فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء »

فحذر رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنة النساء ■ معللاً بأن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء

وهذا نظير ما سنده كره من حديث معاوية عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ■ إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم - يعنى وَصَلَ الشعر »

وكثير من مشابهات أهل الكتاب في أعيادهم وغيرها: إنما يدعو إليها النساء
وأما الخوض كالذى خاضوا : فروينا من حديث الثورى وغيره عن
عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفریقی عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو
رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لياتين على أمتى ما أتى
على بني إسرائيل حَذُو النعل بالنعل ، حتى إذا كان منهم من أتى أمه علانية
كان من أمتى من يصنع ذلك . وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة
وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين ملة ، كلهم في النار إلا ملة واحدة . قالوا : من
هى يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه اليوم وأصحابى » رواه أبو عيسى الترمذى .
وقال : هذا حديث غريب مُفَسَّر ، لانعرفه إلا من هذا الوجه .

وهذا الافتراق مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة

== تستمرى بذلك ما أكلت ، وتجت وتثلط . فإذا سلطت فقد زال عنها الحبط . وإنما
تجبط الماشية : لأنها تمتلىء بطونها ، ولا تثلط ولا تبول فتنتفخ أجوافها . فيعرض لها
المرض فهلك .

وأراد بزهرة الدنيا : حسنها وبهجتها ، وبركات الأرض : نماءها وما يخرج
من نباتها .

رضي الله عنه ، وسعد ، معاوية ، وعمرو بن عوف ، وغيرهم . وإنما ذكرت حديث ابن عمرو لمسا فيه من المشابهة .

فعن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ■ تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ، أو ثنتين وسبعين فرقة ، والنصارى مثل ذلك ، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة » رواه أبو داود وابن ماجة والترمذى . وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن أهل الكتابين اختلفوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة . وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة - يعنى الأهواء - كلها في النار إلا واحدة . وهى الجماعة - وقال - إنه سيخرج من أمتي أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب^(١) بصاحبه . فلا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله والله يامعشر العرب ، لئن لم تقوموا بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم لغيركم من الناس أخرى أن لا يقوم به »

هذا حديث محفوظ من حديث صفوان بن عمرو عن الأزهري عن عبد الله الحارزي ■ وعن أبي عامر عبد الله بن يحيى عن معاوية ، ورواه عنه غير واحد . منهم : أبو اليان ، وبقية ، وأبو المغيرة . رواه أحمد وأبو داود في سننه . وقد روى ابن ماجة هذا المعنى من حديث صفوان بن عمرو : عن راشد بن سعد عن عوف بن مالك الأشجعي ، ويروى من وجوه آخر .

(١) ■ الكلب « بفتح الكاف واللام : داء يصيب الإنسان إذا عضه كلب كلب ، فيصيبه منه شبه جنون . ويلاحظ أن الرسول صلى الله عليه وسلم شبه من يتحكم فيه سلطان الهوى بالكلب الكلب ، كما شبهه الله كذلك في قوله (٧ : ١٧٦) فثله كمثل الكلب ■ إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ، ذلك مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا ، فاقصص القصص لعلهم يتفكرون .

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بافتراق أمته على ثلاث وسبعين فرقة .
واثنان وسبعون : لا ريب أنهم الذين خاضوا كحوض الذين من قبلهم .

ثم هذا الاختلاف الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم إما في الدين فقط
وإما في الدين والدنيا . ثم قد يؤول إلى الدنيا . وقد يكون الاختلاف في الدنيا فقط
وهذا الاختلاف الذي دلت عليه هذه الأحاديث : هو مما نهى الله عنه في
قوله سبحانه (٣ : ١٠٦) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم
البيّنات . وأولئك لهم عذاب عظيم) وقوله (٦ : ١٥٩) إن الذين فرقوا دينهم
وكانوا شيعاً لست منهم في شيء) وقوله (٦ : ١٥٣) وأن هذا صراطي مستقيماً
فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله)

وهو موافق لما رواه مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن
أبيه « أنه أقبل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في طائفة من أصحابه من العالية
حتى إذا مرَّ بمسجد بني معاوية دخل ، فركع فيه ركعتين » وصلينا معه ، ودعا
ربه طويلاً . ثم انصرف إلينا . فقال : سألتُ ربي ثلاثاً . فأعطاني اثنتين »
ومنعني واحدة : سألتُ ربي : أن لا يُهلك أمتي بالسنة ^(١) . فأعطانيها . وسألتُ
ربي : أن لا يُهلك أمتي بالفرق . فأعطانيها . وسألتُه أن لا يجعل بأسهم بينهم
فتنعيها »

وروي أيضاً في صحيحه عن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم « إن الله زَوَى لي الأرض ^(٢) . فرأيتُ مشارقها ومغاريها . وإن أمتي
سيبلغ ملكها ما زَوَى منها . وأعطيت الكثرين : الأحمر ، والأبيض ^(٣) .

(١) السنة : الجذب والقحط العام .

(٢) أي ضم أجزاءها إلى بعضها وقرب بيدها ، فأراه ما ادخر لأمته فيها من
الخيرات .

(٣) هما الذهب والفضة

وإني سألت ربي لأمتي : أن لا يهلكها بسنة بعامة ، وأن لا يُسلِّطَ عليهم عدواً من سوى أنفسهم ، فيستبيح بيضتهم ^(١) . وإن ربي قال : يا محمد ■ إذا قضيت قضاء فانه لا يرد ■ إني أعطيتك لأمتك : أن لا أهلكهم بسنة بعامة ■ وأن لا ساط عليهم عدوا من سوى أنفسهم ، فيستبيح بيضتهم ■ ولو اجتمع عليهم من بأقطارها - أو قال : من بين أقطارها - حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً ، ويسبي بعضهم بعضاً « ورواه البرقاني في صحيحه . وزاد » وإنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين . وإذا وقع عليهم السيف لم يرفع إلى يوم القيامة . ولا تقوم الساعة حتى يلحق خبيث من متي بالمشركين ، وحتى يعبد فئام ^(٢) من أمتي الأوثان ، وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون . كلهم يزعم أنه نبي ، وأنا خاتم النبيين . لا نبي

(١) أصل البيضة : ما يجعله الفارس على رأسه يقيه من ضربات عدوه . وهي كالغفر . وقد كنى بها هنا عن قوة الأمة وما تحتمى به من عدوها ■ من اتحاد القلوب والبصيرة في الأمر ، واستحكام قوة الجماعة : الراعي مع الرعية ، والرعية مع الراعي . والاحتفاظ بالمال الذي هو قوام الأمة بإنفاقه في مصالح الأمة ■ لافي الشهوات والزخرف والزور والباطل ونحو ذلك . فاذا فقدت الأمة شخصيتها وأضاعت مقوماتها في الدين والانسانية ، وانماغت في عدوها متشبهة به في عقيدتها وعبادتها ونظمها في الأسرة والحكم ■ وفي تفكيرها بغلبة مبادئه ونظرياته وأهوائه على عقولها وتفكيرها ووضعت الأموال في أيدي السفهاء ■ وأنفقتها في الزخرف والباطل : استبيحت بيضتها ، وتعرض رأسها وأعضاؤها : من الراعي والرعية لضربات العدو المخطئة . كما هو شأن أغلب المسلمين اليوم . إذ قد تلاشت شخصيتهم الاسلامية ■ والعربية والشرقية في أمم الفرنجة : من يهود ونصارى وملحدين ووثنيين وأسرفوا على أنفسهم في الشهوات وألقوا مقاليدهم إلى النساء والسفهاء - فاستباح العدو بكل ذلك بيضتهم . وأصبح أمرهم فرطاً ■ ولقوا النقي في كل شأنهم ، حتى حجر العدو عليهم ن يتصرفوا في شئونهم إلا تحت ولايته وبأمره . وإنا لله وإنا إليه راجعون .

(٢) الفئام : الجماعات .

بعدى . ولا تزال طائفة من أمى على الحق منصوره ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى أمر الله تبارك وتعالى »

وهذا المعنى محفوظ عن النبى صلى الله عليه وسلم من غير وجه : يشير إلى أن الفرقه والاختلاف لا بد من وقوعهما فى الأمة ، وكان يحذر أمته منه لينجو من الوقوع فيه من شاء الله له السلامة ، كما روى النزال بن سبرة عن عبد الله بن مسعود قال « سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ خلفها ، فأخذت بيده ، فانطلقت به إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فذكرت ذلك له . فعرفت فى وجهه الكراهية ، وقال : كلا كما محسن ، ولا تختلفوا ، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا » رواه مسلم .

نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الاختلاف الذى فيه جحد كل واحد من المختلفين مامع الآخر من الحق . لأن كلا القارئى كان محسناً فيما قرأه ، وعلل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا . ولهذا قال حذيفة لعثمان « أدرك هذه الأمة ، لا تختلف فى الكتاب كما اختلفت فيه الأمم قبلهم » لما رأى أهل الشام وأهل العراق يختلفون فى حروف القرآن الاختلاف الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فأفاد ذلك شيئين .

أحدهما : تحريم الاختلاف فى مثل هذا .

والثانى : الاعتبار بمن كان قبلنا ، والحذر من مشابهتهم .

واعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة الذى يورث الأهواء : تجده من هذا الضرب . وهو أن يكون كل واحد من المختلفين مصيباً فيما يشبهه أو فى بعضه ، مخطئاً فى نقي ماعليه الآخر ، كما أن القارئى : كل منهما كان مصيباً فى القراءة بالحرف الذى علمه ، مخطئاً فى نقي حرف غيره ، فإن أكثر الجهل إنما يقع فى النقي الذى هو الجحود والتكذيب ، لافى الإثبات . لأن إحاطة الإنسان بما يشبهه أيسر

أكثر
الاختلاف
الذى يورث
الأهواء

من إحاطته بما ينفيه . ولهذا نهيت هذه الأمة أن تضرب آيات الله بعضها ببعض . لأن مضمون الضرب : الإيمان بإحدى الآيتين والكفر بالأخرى ، إذا اعتقد أن بينهما تضاداً ، إذ الضدان لا يجتمعان .

ومثل ذلك : ما رواه مسلم أيضاً عن عبد الله بن رباح الأنصاري : أن عبد الله ابن عمرو قال « هَجَرْتُ ^(١) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً . فسمعتُ أصوات رجلين اختلفا في آية » فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعرِّفُ في وجهه الغضبُ ، فقال : إنما هلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم في الكتاب . .

فعلل غضبه صلى الله عليه وسلم بأن الاختلاف في الكتاب هو كان سبب هلاك من قبلنا ، وذلك يوجب مجانبة طريقهم في هذا عينا ، وفي غيره نوعا . والاختلاف على ما ذكره الله في القرآن قسمان .

أحدهما : أنه يذم الطائفتين جميعاً ، كما في قوله (١١ : ١١٨ ، ١١٩ ولا يزالون مختلفين . إلا من رحم ربك) فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف . وكذلك قوله (٢ : ١٧٦) ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق ، وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد) وكذلك قوله (٣ : ١٩) وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) وقوله (٣ : ٢٠٥) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) وقوله (٦ : ١٥٩) إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء) وكذلك وصف اختلاف النصارى بقوله (٥ : ١٢) فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة . وسوف ينبئهم الله بما كانوا يصنعون) ووصف اختلاف اليهود بقوله (٥ : ٦٤) وألقينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة . كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله) وقال (٢٣ : ٥٣) فقطعوا أمرهم بينهم زبرا . كل حزبٍ لما لديهم فرحون) .

الاختلاف
الذي ذكره
الله قسما

(١) التهجير : الذهاب وقت الهجرة . وهو وقت الظهر .

وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم لما وصف أن الأمة « ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة ، قال : كلها في النار إلا واحدة ، وهي الجماعة » وفي الرواية الأخرى « مَنْ كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي »
فبين أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين ، إلا فرقة واحدة . وهم أهل السنة والجماعة .

أسباب
الاختلاف
ترجع إلى
الجهل والظلم

وهذا الاختلاف المذموم من الطرفين . يكون سببه : تارة فساد النية لما في النفوس من البغى والحسد ، وإرادة العلو في الأرض بالفساد ، ونحو ذلك . فيحب لذلك ذم قول غيره أو فعله . أو غلبته ليميز عليه ، أو يحب قول مَنْ يوافقه في نسب أو مذهب ، أو بلد ، أو صداقة ، ونحو ذلك ، لما في قيام قوله من حصول الشرف والرئاسة . وما أكثر هذا في بني آدم . وهذا ظلم .

ويكون سببه تارة أخرى جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي يتنازعان فيه ، أو الجهل بالدليل الذي يرشد به أحدهما الآخر ، أو جهل أحدهما بما مع الآخر من الحق : في الحكم ، أو في الدليل . وإن كان عالماً بما مع نفسه من الحق حكماً ودليلاً .

والجهل والظلم : هما أصل كل شر ، كما قال سبحانه (٣٣ : ٧٢) وحملها الإنسان . إنه كان ظلوماً جهولاً) .

تنوع
الاختلاف

أما أنواع الاختلاف : فهي في الأصل قسمان : اختلاف تنوع . واختلاف تضاد .

واختلاف التنوع على وجوه : منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً ، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة ، حتى زجرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاختلاف ، وقال « كَلَّا كَمَا مُحْسَن » .

ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان ، والإقامة ، والاستفتاح

والتشهدات ، وصلاة الخوف ، وتسكيرات العيد ، وتسكيرات الجنازة . إلى غير ذلك مما شُرع جميعه . وإن كان قد يقال : إن بعض أنواعه أفضل .

ثم نجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف : ما أوجب اقتتال طوائف منهم ، كاختلافهم على شفع الإقامة وإبقارها ونحو ذلك . وهذا عين الحرم . ومن لم يبلغ هذا المبلغ : فتجد كثيراً منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع والإعراض عن الآخر ، أو النهي عنه : ما دخل به فيما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم .

ومنه ما يكون كل من القولين هو في الواقع : في معنى القول الآخر . لكن العبارتان مختلفتان ، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود والتعريفات ، وصيغ الأدلة ، والتعبير عن المسميات ، وتقسيم الأحكام وغير ذلك . ثم الجهل أو الظلم هو الذي يحمل على حد إحدى المقاتلين ، وذم الأخرى .

ومنه ما يكون المعنيان غيرين ، لكن لا يتنافيان . فهذا قول صحيح . وذاك قول صحيح ، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر ، وهذا كثير في المنازعات جداً . ومنه ما يكون طريقتان مشروعتان ، ولكن قد سلك رجل أو قوم هذه الطريقة ، وآخرون قد سلكوا الأخرى ، وكلاهما حسن في الدين . ثم الجهل أو الظلم : يحمل على ذم أحدهما ، أو تفضيله بلا قصد صالح ، أو بلا علم ، أو بلا نية .

اختلاف التضاد وأما اختلاف التضاد : فهو القولان المتنافيان : إما في الأصول . وإما في الفروع عند الجمهور ، الذين يقولون « المصيب واحد » وإلا فمن قال « كل مجتهد مصيب » فعنده : هو من باب اختلاف التنوع . لا اختلاف التضاد .

فهذا الخطب : فيه أشد . لأن القولين يتنافيان . لكن نجد كثيراً من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حق ما ، أو معه دليل يقتضي حقاً ما . فيرد الحق في هذا الأصل كله حتى يبقى هذا مبطلا في البعض ، كما كان الأول مبطلا في الأصل . كما رأيت لكثير من أهل السنة في مسائل القدر والصفات والصحابة

وغيرهم . وأما أهل البدعة : فالأمر فيهم ظاهر ، وكما رأيته لكثير من الفقهاء ،
أولاً أكثر المتأخرين في مسائل الفقه . وكذلك رأيت منه كثيراً بين بعض
المتفقهة ، وبعض المتصوفة ، وبين فرق المتصوفة . ونظائره كثيرة .

ومن جعل الله له هداية ونوراً رأى من هذا ما يقين له به منفعة ما جاء في
الكتاب والسنة من النهي عن هذا وأشباهه . وإن كانت القلوب الصحيحة
تشكر هذا ابتداءً ، لكن نور على نور . ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور
وهذا القسم الذي «سميناه اختلاف التنوع» كل واحد من المختلفين مصيب
فيه بلا تردد . لكن الذم واقع على من بغى على الآخر فيه ، وقد دل القرآن على
حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل هذا ، إذا لم يحصل من إحداهما بغى ، كما في قوله
(٥: ٥٩ : ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها ، فبإذن الله ^(١)) وقد كان
الصحابه في حصار بني النضير اختلفوا في قطع الأشجار والنخيل ، فقطع قوم وترك
آخرون . وكما في قوله (٢١ : ٧٨ ، ٧٩) وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث .
إذ نفثت فيه غم القوم . وكنا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان ، وكلاً
آتينا حكماً وعلماً) فخص سليمان بالفهم . وأثنى عليهما بالعلم والحكم .

وكما في إقرار النبي صلى الله عليه وسلم - يوم بنى قريظة - وقد كان أمر
المنادي ينادي « لا يصلين أحد العصر إلا في بنى قريظة » - من صلى العصر في
وقتها ، ومن أخرها إلى أن وصل إلى بنى قريظة . وكما في قوله صلى الله عليه وسلم
« إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران . وإذا اجتهد ولم يصب ، فله أجر »
ونظائره كثيرة .

وإذا جعلت هذا قسماً آخر صار الاختلاف ثلاثة أقسام .

وأما القسم الثاني من الاختلاف المذكور في كتاب الله : فهو ما حمد فيه
إحدى الطائفتين ، وهم المؤمنون . واذم فيه الأخرى ، كما في قوله تعالى (٢ : ٢٥)
تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله . ورفع بعضهم درجات ،
وآخرون

(١) اللينة : النخلة . وقيل : الجيدة الثمر

وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْنَاتِ ، وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيْنَاتِ . وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا . فَهُمْ مِنْ آمَنَ . وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا)
 فقوله : « وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا . فَهُمْ مِنْ آمَنَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ » حَدِّثْ لِحَدِيثِ الطَّائِفَتَيْنِ « وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ . وَذِمَّ لِلْآخَرَى .

وكذلك قوله : (٢٢ : ١٩ - ٢٣ هَذَانِ خَصِمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ . فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ ، يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ، يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ، وَلَهُمْ مَقَامِعٌ مِنْ حَدِيدٍ . كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ . إِنْ اللَّهُ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ - الْآيَةُ) مع ما ثبت في الصحيح عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمَقْتَلَيْنِ يَوْمَ بَدْرٍ : عَلَى وَحْزَةٍ وَعَبِيدَةَ بْنِ الْحَرْثِ ، وَالَّذِينَ بَارَزُوهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ . وَهُمْ : عُبَيْة ، وَشَيْبَةُ » وَالْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ »

وَأَكْثَرَ الْاِخْتِلَافِ الَّذِي يُؤْوِلُ إِلَى الْأَهْوَاءِ بَيْنَ الْأُمَّةِ : مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ .
 وكذلك آلٌ إِلَى سَفْكَ الدَّمَاءِ « وَاسْتِبَاحَةِ الْأَمْوَالِ ، وَالْعِدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ . لِأَنَّ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَا تَعْتَرِفُ لِلْآخَرَى بِمَا مَعَهَا مِنَ الْحَقِّ ، وَلَا تَنْصِفُهَا . بَلْ تَزِيدُ عَلَى مَامَعَ نَفْسَهَا مِنَ الْحَقِّ زِيَادَاتٍ مِنَ الْبَاطِلِ ، وَالْآخَرَى كَذَلِكَ .

وكذلك جعل الله مصدر الاختلاف البغى في قوله : (٢ : ٢١٣ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيْنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ) لِأَنَّ الْبَغْيَ : مَجَاوِزَةُ الْحَدِّ وَذَكَرَ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، لِيَكُونَ عِبْرَةً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ .

وقريب من هذا الباب : مَا خَرَجَاهُ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ . فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سَوَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ . فَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَاتَّقُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »

فَأَمَرَهُمُ بِالْإِمْسَاكِ عَمَّا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ ، مُعَلِّلاً ذَلِكَ بِأَنَّهُ سَبَبُ هَلَاكِ الْأَوَّلِينَ :

البغى والجهل
 هو الذي آل
 بالناس إلى
 الاختلاف

إنما كان كثرة السؤال ، ثم الاختلاف على الرسل بالمعصية ، كما أخبرنا الله عن
بنى إسرائيل من مخالفتهم أمر موسى في الجهاد وغيره . وفي كثرة سؤالهم عن
صفات البقرة التي أمرهم بذبحها .

لكن هذا الاختلاف على الأنبياء : هو - والله أعلم - مخالفة للأنبياء ، كما
يقال : اختلف الناس على الأمير : إذا خالفوه .

والاختلاف الأول : مخالفة بعضهم بعضاً ، وإن كان الأمران متلازمين ،
أو أن الاختلاف على الأنبياء هو الاختلاف فيما بينهم . فإن اللفظ يحتمله .

ثم الاختلاف : كله قد يكون في التنزيل والحروف . كما في حديث ابن مسعود .
وقد يكون في التأويل ، كما يحتمله حديث عبد الله بن عمرو . فإن حديث عمرو
ابن شعيب يدل على ذلك ، إن كانت هذه القصة .

قال أحمد في المسند : حدثنا اسماعيل حدثنا داود بن أبي هند عن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده : « أن نقرأ كانوا جلوساً بباب النبي صلى الله عليه وسلم
فقال بعضهم : ألم يقل الله كذا وكذا ؟ وقال بعضهم : ألم يقل الله كذا وكذا ؟
فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرج ، فكأنما فقيء في وجهه حبُّ
الرَّثْمَانِ . فقال : أبهذا أمرتم ؟ أو بهذا بُعِثتم : أن تضربوا كتاب الله بعضه
ببعض ؟ إنما ضلَّتْ الأُمم قبلكم بمثل هذا . إنكم لستم مما هبنا في شيء . انظروا
الذي أمرتكم به : فاعملوا به ■ والذي نهيتكم عنه : فانتهاوا عنه ■ » .

وقال : حدثنا يونس حدثنا حماد بن سلمة عن حميد ومطير الورَّاق وداود
ابن أبي هند « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه ، وهم يتنازعون
في القدر - فذكر الحديث » .

وقال أحمد : حدثنا أنس بن عياض حدثنا أبو حازم عن عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده قال : ■ لقد جلست أنا وأخي مجلساً ما أحبُّ أن لي به خمر النعم .
أقبلت أنا وأخي ، وإذا مشيخةٌ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس .

الاختلاف في
اللفظ وفي
التأويل

عند باب من أبوابه . ففكرهنا أن نفرِّق بينهم . فجلسنا حُجْرَةً^(١) ، إذ ذكروا آية من القرآن ، فتماروا فيها ، حتى ارتفعت أصواتهم . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مُغْضَبًا ، قد احمرَّ وجهه ، يرميهم بالتراب ، ويقول : مَهْلًا يا قوم . بهذا أهلكت الأمم من قبلكم : باختلافهم على أنبيائهم ، وضربهم الكتب بعضها ببعض . إن القرآن لم ينزل يُكْذِّبُ بعضه بعضًا . وإنما نزل يصدق بعضه بعضًا . فما عرفتم منه : فاعملوا به . وما جهلتم منه : فرُدُّوه إلى عالمه . »

وقال أحمد : حدثنا أبو معاوية حدثنا داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ، والناس يتكلمون في القدر ، قال : فكأنما يفتقأ في وجهه حب الرمان من الغضب . قال : فقال لهم : ما لَكُمْ تضرَّبون كتابَ الله بعضه ببعض ؟ بهذا هلك من كان قبلكم . قال : فما غَبَطْتُ نفسي بمجلس فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أشهده : ما غَبَطْتُ نفسي بذلك المجلس ، إذ لم أشهده »

هذا حديث محفوظ عن عمرو بن شعيب . رواه عنه الناس . ورواه ابن ماجه في سننه من حديث أبي معاوية كما سقناه .

وقد كتب أحمد في رسالته إلى المتوكل هذا الحديث . وجعل يقول لهم في مناظرته يوم الدار « إنا قد نهينا أن نضرب كتاب الله بعضه ببعض » .

وهذا لعلمه - رحمه الله - بما في خلاف هذا الحديث من الفساد العظيم . وقد روى هذا المعنى الترمذی من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وقال : حديث حسن غريب . قال : وفي الباب عن عمر وعائشة ، وأنس .

وهذا باب واسع لم نقصد له ههنا . وإنما الغرض التنبيه على ما يخاف على الأمة من موافقة الأم قبلها . إذ الأمر في هذا الحديث كما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أصل هلاك بني آدم : إنما كان التنازع في القدر » وعنه نشأ مذهب الجوس القائلين بالأصلين : النور ، والظلمة ، ومذهب الصابئة وغيرهم ، القائلين

(١) الحجرة : هو المكان المنفرد .

يُقدم العالم . ومذاهب كثير من مجوس هذه الأمة وغيرهم . ومذاهب كثير من عطلَّ الشرائع .

ما أتج
التكذيب
بالقدر من
المذاهب
الفاصلة

فإن القوم تنازعوا في علة فعل الله سبحانه وتعالى لما فعله . فأرادوا أن يثبتوا شيئاً يستقيم لهم به تعليل فعله بمقتضى قياسه سبحانه على المخلوقات . فوقعوا في غاية الضلال : إما بأن زعموا أن فعله مازال لازماً له . وإما بأن زعموا أن الفاعل اثنان وإما بأن زعموا بأنه يفعل البعض ، والمخلوق يفعلون البعض . وإما بأن مافعله لم يأمر بخلافه . وما أمر به لم يُقدَّر بخلافه .

وذلك حين عارضوا بين فعله وأمره ، حتى أقر فريق بالقدر ، وكذبوا بالأمر . وأقر فريق بالأمر وكذبوا بالقدر . حين اعتقدوا جميعاً : أن اجتماعهما محال . وكل منهما مبطل بالتكذيب بما صدق به الآخر .

وأكثر ما يكون ذلك : لوقوع المنازعة في الشيء قبل إحكامه ، وجمع حواشيه وأطرافه . ولهذا قال : « ما عرفتم منه فاعملوا به . وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه » . والغرض من ذكر هذه الأحاديث : هو التنبيه من الحديث والسنة على مثل ما في القرآن من قوله تعالى : (وخضتم كالذي خاضوا) .

ومن ذلك : ما روى الزهري عن سنان بن أبي سنان الدؤلي عن أبي واقد الليثي أنه قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حُنين . ونحن حديثو عهد بكفر ، وللمشركون سُدرة يعكفون عندها ، ويُنيطون بها أسلحتهم » يقال لها : ذات أنواط . فمررنا بسدرة . فقلنا : يا رسول الله . اجعل لنا ذات أنواط . كما لهم ذات أنواط . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الله أكبر ، إنها السنن قلتم ، والذي نفسي بيده ، كما قالت بنو إسرائيل لموسى (٧ : ١٣٨) اجعل لنا إلهاً . كما لهم آلهة . قال : إنكم قوم تجهلون (لتركبن سنن من كان قبلكم » رواه مالك والنسائي والترمذي . وقال : هذا حديث حسن صحيح . ولفظه « لتركبن سنن من كان قبلكم » .

وقد قدمت ما خرجاه في الصحيحين عن أبي سعيد رضي الله عنه : أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال ■ لتتبعن سنن من كان قبلكم ، حذو القذة بالقذة ، حتى
لودخلوا جحر ضبٍ لدخلموه . قالوا : يا رسول الله ، اليهود والنصارى ؟ قال : فمن ؟
وما رواه البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « لتأخذن أمتى مأخذ القرون قبلها : شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع . قالوا :
فارس والروم ؟ قال : فمن الناس إلا أولئك ؟ » .

وهذا كله خرج منه مخرج الخبر عن وقوع ذلك ، والذم لمن يفعله ■ كما كان
يخبر عما يفعله الناس بين يدى الساعة من الأشرار والأمور المحرمات .
فعل أن مشابهة هذه الأمة لليهود والنصارى وفارس والروم : مما ذمه الله
ورسوله . وهو المطلوب .

ولا يقال : فإذا كان الكتاب والسنة قد دلّا على وقوع ذلك . فما فائدة
النهى عنه ■ لأن الكتاب والسنة أيضاً قد دلّا على أنه لا يزال فى هذه الأمة
طائفة متمسكة بالحق الذى بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم إلى قيام الساعة ■
وأنها لا تجتمع على ضلالة . ففى النهى عن ذلك تكثير لهذه الطائفة المنصورة ،
وتثبيتها وزيادة إيمانها . فنسأل الله الحبيب : أن يجعلنا منها .

وأيضاً لو فرض أن الناس لا يترك أحد منهم هذه المشابهة المنكرة لكان
فى العلم بها معرفة القبيح ، والإيمان بذلك . فإن نفس العلم والإيمان بما كرهه الله
خير ، وإن لم يعمل به ■ بل فائدة العلم والإيمان : أعظم من فائدة مجرد العمل الذى لم
يقترن به علم . فإن الإنسان إذا عرف المعروف ، وأنكر المنكر : كان خيراً من
أن يكون ميت القلب ، لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً .

ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من رأى منكم منكراً فليغيره
بيده . فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه . وذلك أضعف الإيمان »
رواه مسلم .

وفى لفظ « ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » .

ما فى معرفة
النهى عن
مشابهة أهل
الجاهلية من
الفوائد

وإنكار القلب : هو الإيمان بأن هذا منكر ، وكرهته لذلك .

فإذا حصل هذا كان في القلب إيمان . وإذا فقد القلب معرفة هذا المعروف وإنكار هذا المنكر ارتفع هذا الإيمان من القلب .

وأيضاً فقد يستغفر الرجل من الذنب مع إصراره عليه ، أو يأتي بحسنات تمحوه ، أو تمحو بعضه . وقد تقلل منه ، وقد تضعف همته في طلبه . إذا علم أنه منكر .

ثم لو فرض أنا علمنا أن الناس لا يتركون المنكر ، ولا يعترفون بأنه منكر : لم يكن ذلك مانعاً من إبلاغ الرسالة ببيان العلم . بل ذلك لا يسقط وجوب الإبلاغ ، ولا وجوب الأمر والنهي في إحدى الروايتين عن أحمد ، وقول كثير من أهل العلم . على أن هذا ليس موضع استقصاء ذلك . والله الحمد على ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من أنه « لا تزال من أمته طائفة ظاهرة على الحق حتى يأتي أمر الله » .

وليس هذا الكلام من خصائص هذه المسألة . بل هو وارد في كل منكر قد أخبر الصادق بوقوعه .

ومما يدل من القرآن على النهي عن مشابهة الكفار : قوله سبحانه
(٢ : ١٠٤) يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا ، وقولوا : انظرونا واسمعوا . وللكافرين عذاب أليم) قال قتادة وغيره « كانت اليهود تقوله استهزاء . فكره الله للمؤمنين أن يقولوا مثل قولهم » وقال أيضاً « كانت اليهود تقول للنبي صلى الله عليه وسلم : راعنا سمعك . يستهزئون بذلك . وكانت في اليهود قبيحة »

وروى أحمد عن عطية العوفي قال « كان يأتي ناس من اليهود فيقولون : راعنا سمعك . حتى قالها ناس من المسلمين . فكره الله لهم ما قالت اليهود » .

وقال عطاء « كانت لغة في الانصار في الجاهلية » وقال أبو العالية « إن

مافي القرآن مما يدل على النهي عن مشابهة الكفار

مشركى العرب كانوا إذا حَدَّث بعضهم بعضاً يقول أحدهم لصاحبه : راعِني سَمْعَكَ
فنهوا عن ذلك » وكذلك قال الضحاك .

فهذا كله يبين أن هذه الكلمة نُهي المسلمون عن قولها . لأن اليهود كانوا
يقولونها ، وإن كانت من اليهود قبيحة ■ ومن المسلمين لم تكن قبيحة لما كانت
مشابهتهم فيها من مشابهة الكفار ، وطريقهم إلى بلوغ غرضهم .

وقال سبحانه (٦ : ١٥٩) إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في
شيء . إنما أمرهم إلى الله ، ثم يُنبئهم بما كانوا يفعلون) .

ومعلوم أن الكفار فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ، كما قال سبحانه (٣ : ١٠٥)
ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) وقال (٩٨ : ٤)
وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة) وقال (٥ : ١٤)
ومن الذين قالوا : إنا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظاً مما ذكروا به . فأغرينا
بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة) وقال عن اليهود (■ : ٦٤) وليزیدن
كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً . وألقينا بينهم العداوة
والبغضاء إلى يوم القيامة) .

وقد قال تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام (لست منهم في شيء) وذلك
يقضى تبرؤه منهم في جميع الأشياء . ومن تابع غيره في بعض أموره فهو منه في
ذلك الأمر . لأن قول القائل : أنا من هذا ، وهذا مني : أى أنا من نوعه . وهو
من نوعي . لأن الشخصين لا يتحدان إلا بالنوع ، كما في قوله تعالى : (٣ : ١٩٥)
بعضكم من بعض) وقوله عليه الصلاة والسلام اعلى : ■ أنت مني وأنا منك » .
فقول القائل : لست من هذا في شيء ، أى لست مشاركاله في شيء ، بل
أنا متبرئ من جميع أموره .

وإذا كان الله قد برأ رسوله صلى الله عليه وسلم من جميع أمورهم . فمن كان

متبعاً للرسول صلى الله عليه وسلم حقيقة كان متبرئاً منهم كتبرئه صلى الله عليه وسلم منهم . ومن كان موافقاً لهم كان مخالفاً للرسول بقدر موافقته لهم .
فإن الشخصين المختلفين من كل وجه في دينهما : كلما شابهت أحدهما خالفت الآخر .

وقال سبحانه وتعالى : (٢ : ٢٨٤-٢٨٦ لله ما في السموات وما في الأرض . وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ، فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء . والله على كل شيء قدير . آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، لا نفرق بين أحد من رسله . وقالوا : سمعنا وأطعنا ، غفرانك ربنا . وإليك المصير . لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت ، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا . ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا ، واغفر لنا وارحمنا . أنت مولانا . فانصرنا على القوم الكافرين) .
وقد روى مسلم في صحيحه عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه . قال : ■ لما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم (لله ما في السموات وما في الأرض ■ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله - الآيات) اشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم برّكوا على الرّكب . فقالوا : أي رسول الله كلفنا ما نطبق من الصلاة والصيام والجهاد والصدقة . وقد نزلت عليك هذه الآية ■ ولا نطيعها . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم : سمعنا وعصينا ؟ بل قولوا : سمعنا وأطعنا ، غفرانك ربنا وإليك المصير . فلما اقترأها القوم ، وذلت بها ألسنتهم ، أنزل الله تعالى في إثرها (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون . كل من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله . لا نفرق بين أحد من رسله . وقالوا : سمعنا وأطعنا ، غفرانك ربنا وإليك

المصير) فلما فعلوا ذلك نسخها الله . فأنزل الله (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت . ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) قال : نعم (ربنا ، ولا تحمِل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا) قال : نعم (ربنا ، ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به) قال : نعم (واعفُ عنا . واغفر لنا . وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين) قال : نعم «

فحذرهم النبي صلى الله عليه وسلم : أن يتلقوا أمر الله بما تلقاه به أهل الكتابين ، وأمرهم بالسمع والطاعة . فشكر الله لهم ذلك ، حتى رفع الله عنهم الآصار والأغلال التي كانت على من كان قبلهم .

وقال الله في صفته صلى الله عليه وسلم (٧ : ١٥٧) وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُم وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ (فأخبر الله سبحانه أن رسوله عليه الصلاة والسلام يَضَعُ الْآصَارَ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ .

ولما دعا المؤمنون بذلك أخبرهم الرسول أن الله قد استجاب دعاءهم . وهذا ، وإن كان رفعا للإيجاب والتحرير - فإن الله يحب أن يؤخذ برخصه ، كما يكره أن تؤتي معصيته . قد صح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم . وكذلك كان النبي عليه الصلاة والسلام يكره مشابهة أهل الكتابين في هذه الآصار والأغلال . وزجر أصحابه عن التَّبَتُّلِ ، وقال «لارهبانية في الإسلام» وأمر بالسَّحُور . ونهى عن المواصلة . وقال فيما يعيب أهل الكتابين ، ويحذرنا عن موافقتهم ■ فتلك بقاياهم في الصوامع ■ وهذا باب واسع جداً .

وقال سبحانه وتعالى (٥١ : ٥) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ . وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ)

وقال سبحانه : (٥٨ : ١٤ - ٢٢) أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ) يعيب بذلك المنافقين الذين تولوا اليهود ، إلى

قوله (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يُؤاْذون مَنْ حادَّ الله ورسوله ، ولو كانوا آباءهم ، أو أبناءهم أو إخوانهم ، أو عشيرتهم : أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه - إلى قوله - أولئك حزب الله . ألا إن حزب الله هم المفلحون) .

وقال تعالى (٨ : ٧٢ - ٧٥) إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض - إلى قوله - والذين كفروا بعضهم أولياء بعض - إلى قوله - والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم ، فأولئك منكم - الآيات) .

فعقد الله سبحانه الموالاة بين المهاجرين والأنصار ، وبين من آمن من بعدهم وهاجر وجاهد إلى يوم القيامة . والمهاجر : من هجر ما نهى الله عنه . والجهاد باق إلى يوم القيامة .

فكل شخص يمكن أن يقوم به هذان الوصفان . إذ كان كثير من النفوس اللينة يميل إلى هجر السيئات دون الجهاد . والنفوس القوية : قد تميل إلى الجهاد دون هجر السيئات .

وإنما عقد الله الموالاة لمن جمع بين الوصفين . وهم أمة محمد صلى الله عليه وسلم الذين آمنوا به إيماناً صادقاً .

وقال (■ : ٥٥ ، ٥٦) إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ■ وهم راكعون ، ومن يتولَّ الله ورسوله والذين آمنوا فإن حِزْبَ الله هم الغالبون) ونظائر هذا في غير موضع من القرآن . يأمر سبحانه بموالاة المؤمنين حقاً ، الذين هم حزبه وجنده ، ويخبر أن هؤلاء لا يوالون الكافرين ، ولا يوادونهم .

والموالاة ، والمواودة ■ وإن كانت متعلقة بالقلب ، لكن المخالفة في الظاهر أهون على المؤمن من مقاطعة الكافرين ومبايعتهم .

ومشاركتهم في الظاهر : إن لم تكن ذريعة أو سبباً قريباً أو بعيداً إلى نوع ما

من الموالاتة والموادة . فليس فيها مصلحة المقاطعة والمباينة . مع أنها تدعو إلى نوع ما من المواصلة ، كما توجبه الطبيعة . وتدل عليه العادة . ولهذا كان السلف رضى الله عنهم يستدلون بهذه الآيات على ترك الاستعانة بهم في الولايات .

فروى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال : قلت لعمر رضى الله عنه : إن لى كاتباً نصرانياً . قال : مالك ؟ قاتلك الله . أما سمعت الله يقول (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض) ألا اتخذت حنيفاً ؟ قال قلت : يا أمير المؤمنين ، لى كتابته . وله دينه . قال : لا أكرمهم إذ أهانهم الله . ولا أعزهم إذ أذلهم الله . ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله ■

نهى عمر عماله
عن الاستعانة
بغير مسلم فى
ولاية أمور
المسلمين

ولما دل عليه معنى الكتاب وجاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين ، التى أجمع الفقهاء عليها بمخالفتهم ، وترك التشبه بهم . ففى الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن اليهود والنصارى لا يصبغون لحفومهم » أمر بمخالفتهم . وذلك يقتضى : أن يكون جنس مخالفتهم أمراً مقصوداً للشارع . لأنه إن كان الأمر بجنس المخالفة حصل المقصود . وإن كان الأمر بالمخالفة فى تغيير الشعر فقط ، فهو لأجل ما فيه من المخالفة . فالمخالفة إما علة مفردة ■ أو علة أخرى أو بعض علة .

وعلى جميع التقديرات : تكون مأموراً بها مطالبة للشارع . لأن الفعل المأمور به إذا عبّر عنه بلفظ مشتق من معنى أعم من ذلك الفعل : فلا بد أن يكون ما منه الاشتقاق أمراً مطلوباً . لاسيما إن ظهر لنا أن المعنى المشتق منه معنى مناسب للحكمة . كما لو قيل للضيف : أكرمه ، بمعنى أطعمه . وللشيخ الكبير : وقره ، بمعنى اخفض صوتك له أو نحوه . وذلك لوجوه .

أحدها : أن الأمر إذا تعلق باسم مفعول مشتق من معنى . كان ذلك المعنى علة

للحكم ، كما في قوله عز وجل (٩ : ٥ فاقتلوا المشركين) وقوله (٤٩ : ١٠ فأصلحوا بين أخويكم) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « عودوا المريض ، وأطعموا الجائع » وفكروا العاني » وهذا كثير معلوم .

فإذا كان نفس الفعل المأمور به مشتقاً من معنى أعم منه : كان نفس الطلب والاختضاء قد عُلّق بذلك المعنى الأعم ، فيكون مطلوباً بطريق الأولى .

الوجه الثاني : أن جميع الأفعال مشتقة - سواء كانت هي مشتقة من المصدر ، أو كان المصدر مشتقاً منها . أو كان كل واحد منهما مشتقاً من الآخر - بمعنى : أن بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى ، لا بمعنى : أن أحدهما أصل والآخر فرع ، بمنزلة المعاني المتضايقة . كالأبوة . والبنوة ، أو كالأخوة من الجانبين . ونحو ذلك .

فعلى كل حال : إذا أمر بفعل كان نفس مصدر الفعل أمراً مطلوباً للأمر : الأمر بالفعل : مقصوداً له ، كما في قوله (٢ : ١٩٥ اتقوا الله ، وأحسنوا . إن الله يحب المحسنين) وفي قوله (٤٩ : ١٥ آمنوا بالله ورسوله) وفي قوله (٥ : ٧٥ اعبدوا الله ربي وربكم) وفي قوله (١٠ : ٧٤ فعليه فتوكلوا) فإن نفس التقوى ، والاحسان ، والايان والعبادة ، والتوكل : أمور مطلوبة مقصودة ، بل هي نفس المأمور به

ثم المأمور به أجناس ، لا يمكن أن تقع إلا معينة . وبالتعيين تقترب بها أمور غير مقصودة الفعل للأمر ، لكن لا يمكن العبد إيقاع الفعل المأمور به إلا مع أمور معينة له . فانه إذا قال (فتحرير رقبة) فلا بد إذا أعتق العبد رقبة : أن يقترب بهذا المطلق تعيين : من سواد ، أو بياض ، أو طول ، أو قصر ، أو عريية أو عجمية . أو غير ذلك من الصفات . لكن المقصود : هو المطلق المشترك من هذه المعينات .

وكذلك إذا قيل « اتقوا الله ، وخالفوا اليهود » فإن التقوى تارة تكون بفعل واجب : من صلاة أو صيام ، وتارة تكون بترك محرم : من كفر أو زنا أو نحو ذلك . فخصوص ذلك الفعل إذا دخل في التقوى لم يمنع دخول غيره

فاذا روى رجلٌ همَّ بزنا ، ف قيل له « اتق الله » كان أمراً له بعموم التقوى
 داخلاً فيه الأمر بخصوص ترك ذلك الزنا . لأن سبب اللفظ العام لا بد أن يدخل فيه
 كذلك إذا قيل « إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم » كان أمراً
 بعموم الخالفة ، داخلاً فيه الخالفة بصيغ اللحية ، لأنه سبب اللفظ العام .

وسببه : أن الفعل فيه عموم وإطلاق لفظي ومعنوي ، فيجب الوفاء به .
 وخروجه على سبب يوجب أن يكون داخلاً فيه لا يمنع أن يكون غيره داخلاً فيه
 وإن قيل « إن اللفظ العام يقصر على سببه . لأن العموم ههنا من جهة المعنى
 فلا يقبل من التخصيص ما يقبله العموم اللفظي .

فإن قيل : الأمر بالخالفة أمر بالحقيقة المطلقة . وذلك لا عموم فيه ، بل يكفي
 فيه الخالفة في أمرٍ ما . وكذلك سائر ما يذكرونه . فمن أين اقتضى ذلك الخالفة
 في غير ذلك الفعل المعين ؟ .

قلت : هذا سؤال قد يورده بعض المتكلمين في عامة الأفعال المأمور بها ،
 ويُلبَّسون به على الفقهاء .
 وجوابه من وجهين .

أحدهما : أن التقوى والخالفة « ونحو ذلك من الأسماء والأفعال المطلقة : قد
 يكون العموم فيها من جهة عموم الكل لأجزائه . لا من جهة عموم الجنس لأنواعه
 فإن العموم ثلاثة أقسام : عموم الكل لأجزائه . وهو ما لا يصدق
 فيه الاسم العام « ولا أفراده : على جزئه .

أنواع
 العمومات
 الثلاث

والثاني : عموم الجمع لأفراد « وهو ما يصدق فيه أفراد الاسم العام على آحاده
 والثالث : عموم الجنس لأنواعه وأعيانه . وهو ما يصدق فيه نفس الاسم العام
 على أفراده .

فالأول : عموم الكل لأجزائه في الأعيان والأفعال والصفات ، كما في قوله
 تعالى (٥ : ٦ فاعسلوا وجوهكم) فإن اسم « الوجه » يعم الخلد والجبين والجبهة

ونحو ذلك . وكل واحد من هذه الأجزاء ليس هو الوجه . فإذا غسل بعض هذه الأجزاء لم يكن غاسلاً للوجه لانتفاء المسمى بانتفاء جزئه .

وكذلك في الصفات والأفعال إذا قيل « صل » فصلى ركعة . وخرج بغير سلام . أو قيل « صم » فصام بعض يوم : لم يكن ممثلاً . لانتفاء معنى الصلاة المطلقة ، والصوم المطلق .

وكذلك إذا قيل « أكرم هذا الرجل » فأطعمه وضربه : لم يكن ممثلاً . لأن الأكرام المطلق : يقتضى فعل ميسرته ، وترك ما يسوؤه . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » فلو أطعمه بعض كفايته وتركه جائعاً : لم يكن مكرماً له . لانتفاء أجزاء الأكرام . ولا يقال : الأكرام حقيقة مطلقة . وذلك يحصل باطعام أى شئ ولو لقمة .

وكذلك إذا قال « خالفهم » فالخالفة المطلقة تنافى الموافقة في بعض الأشياء أو في أكثرها على طريق التساوى . لأن الخالفة المطلقة ضد الموافقة المطلقة . فيكون الأمر بأحدهما نهياً عن الآخر .

ولا يقال : إذا خالف فى شئ ما : فقد حصلت الخالفة ، كما لا يقال : إذا وافقه فى شئ ما : فقد حصلت الموافقة

وسر ذلك : الفرق بين مفهوم اللفظ المطلق وبين المفهوم المطلق من اللفظ .
فان اللفظ يستعمل مطلقاً ومقيداً . فإذا أخذت المعنى المشترك بين جميع موارد مطلقها ومقيدها : كان أعم من المعنى المفهوم منه عند إطلاقه . وذلك المعنى المطلق يحصل بحصول بعض مسميات اللفظ في أى استعمال حصل من استعمالاته المطلقة أو المقيدة .

وأما معناه فى حال إطلاقه : فلا يحصل بعض معانيه عند التقييد ، بل يقتضى أموراً كثيرة لا يقتضيها اللفظ المقيد . فكثيراً ما يغلط الغالطون هنا ألا ترى أن الفقهاء يفرقون بين الماء المطلق ، وبين المائية المطلقة الثابتة فى

المنى والتغيرات ، وسائر المائعات ، فأنت تقول عند التقييد « أكرم الضيف
باعطائه هذا الدرهم » فهذا إكرام مقيد . فإذا قلت « أكرم الضيف » كنت آمراً
بمفهوم اللفظ المطلق . وذلك يقتضى أموراً لا تحصل بحصول إعطائه الدرهم فقط .
وأما القسم الثاني من أقسام العموم : فهو عموم الجنس لأفراده ، كما يعم قوله
تعالى (اقتلوا المشركين) : كل مشرك .

والقسم الثالث من أقسام العموم : عموم الجنس لأعيانه . كما يعم قوله صلى الله
عليه وسلم « لا يقتل مسلم بكافر » : جميع أنواع القتل : المسلم والكافر .

إذا تبين هذا فالخالفة المطلقة لا تحصل بالخالفة في شيء ما ، إذا كانت الموافقة
قد حصلت في أكثر منه . وإنما تحصل بالخالفة في جميع الأشياء ، أو في غالبها .
إذ الخالفة المطلقة ضد الموافقة المطلقة . فلا يجتمعان . بل الحكم للغالب .
وهذا تحقيق جيد لكنه مبني على مقدمة . وهي : أن المفهوم من لفظ الخالفة
عند الإطلاق يعم الخالفة في عامة الأمور الظاهرة

فإن خفي هذا الموضع المعين فنخذ في الوجه الثاني ، وهو العموم المعنوي ، وهو
أن الخالفة مشتقة . فانما أمر بها لمعنى كونها مخالفة ، كما تقدم تقريره . وذلك
ثابت في كل فرد من أفراد الخالفة . فيكون العموم ثابتاً من جهة المعنى المعقول .
وهذين الطرفين يتقرر العموم في قوله تعالى (٥٩ : ٢ فاعتبروا يا أولي الأبصار)
وغير ذلك من الأفعال . وإن كان أكثر الناس إنما يفزعون إلى الطريق الثاني .
وقلّ منهم من يتفطن للطريق الأول . وهذا أبلغ إذا صح .

ثم نقول : هب أن الإجزاء يحصل بأى يسمى مخالفة ، لسكن الزيادة على القدر
المجزئ مشروعة . إذ كان الأمر مطلقاً كما في قوله (٢٢ : ٧٧ اركعوا واسجدوا)
ونحو ذلك من الأوامر المطلقة

العدول عن
لفظ الفعل
الخاص به إلى
لفظ أعم منه
الوجه الثالث في أصل التقرير : أن العدول بالأمر عن لفظ الفعل الخاص به
إلى لفظ أعم منه معنى ، كالعدول به عن لفظ « أطعمه » إلى لفظ « أكرمه » وعن
لفظ « فاصبغوا » إلى لفظ « فخالقوهم » لا بدله من فائدة . وإلا فمطابقة اللفظ

للمعنى أولى من إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص . وليست هنا فائدة تظهر إلا تعلق القصد بذلك المعنى العام المشتمل على هذا الخاص . وهذا بين عند التأمل

العلم بالعام
والقصد له :
يوجب العلم
بالخاص
والقصد له

الوجه الرابع : أن العلم بالعام عاماً يقتضى العلم بالخاص ، والقصد للمعنى العام عاماً يوجب القصد للمعنى الخاص . فإنك إذا علمت أن كل مسكر خمر ، وعلمت أن النبيذ مسكر . كان علمك بذلك الأمر العام وبمحصوله في الخاص موجباً لعلمك بوصف الخاص . كذلك إذا كان قصدك طعاماً مطلقاً ، أو مالاً مطلقاً ، وعلمت وجود طعام معين ، أو مال معين ، في مكان : حصل قصدك له . إذ العلم والقصد يتطابقان في مثل هذا . والكلام يبين مراد المتكلم ومقصوده .

فإذا أمر بفعل باسم دال على معنى عام مریدا به فعلاً خاصاً : كان ما ذكرناه من الترتيب الحكيم يقتضى أنه قاصد بالأولى لذلك المعنى العام ، وأنه إنما قصد ذلك الفعل الخاص لحصوله به .

ففي قوله « أكرمه » طلبان : طلب للاكرام المطلق ، وطلب لهذا الفعل الذي يحصل به المطلق . وذلك لأن حصول المعين مقتضى لحصول المطلق ، وهذا معنى صحيح ، إذا صادف فطنة من الإنسان وذكاء انتفع به في كثير من المواضع ، وعلم به طريق البيان والدلالة .

بقي أن يقال : هذا يدل على أن جنس المخالفة أمر مقصود للشارع . وهذا صحيح . لكن قصد الجنس قد يحصل الاكتفاء فيه بالمخالفة في بعض الأمور . فما زاد على ذلك لا حاجة إليه .

قلت : إذا ثبت أن الجنس مقصود في الجملة : كان ذلك حاصلًا في كل فرد من أفرادها . ولو فرض أن الوجوب سقط بالبعض لم يرفع حكم الاستحباب عن الباقي .

وأيضاً : فإن ذلك يقتضى النهي عن موافقتهم . لأنه من قصد مخالفتهم بحيث

أمرنا بإحداث فعل يقتضى مخالفتهم فيما لم تكن الموافقة فيه من فعلنا ولا قصدنا . فكيف لا ينهانا عن أن نفعل فعلاً فيه موافقتهم ، سواء قصدنا موافقتهم أو لم نقصدها ؟ .

ترتيب الحكم
على الوصف
بالفاء يدل على
أنه علة

الوجه الخامس : أنه رتب الحكم على الوصف بحرف الفاء . فيدل هذا الترتيب على أنه علة له من غير وجه . حيث قال « إن اليهود والنصارى لا يصبغون مخالقوم » فإنه يقتضى : أن علة الأمر بهذه المخالفة : كونهم لا يصبغون . فالتقدير : اصبغوا لأنهم لا يصبغون . وإذا كان علة الأمر بالفعل عدم فعلهم له : دل على أن قصد المخالفة لهم ثابت بالشرع . وهو المطلوب .

يوضح ذلك : أنه لو لم يكن لقصد مخالفتهم تأثير في الأمر بالصبغ ، لم يكن لذكرهم فائدة . ولا حسن تعقيبه به .

وهذا - « إن دل على أن مخالفتهم أمر مقصود للشرع - فذلك لا ينفي أن تكون في نفس الفعل الذى خولفوا فيه مصلحة مقصودة ، مع قطع النظر عن مخالفتهم . فإن هنا شيئين .

أحدهما : أن نفس المخالفة لهم فى الهدى الظاهر مصلحة ومنفعة لعباد الله المؤمنين . لما فى مخالفتهم من المجانب والمباينة ، التى توجب المابعدة عن أعمال أهل الجحيم . وإنما يظهر بعض المصلحة فى ذلك لمن تنور قلبه ، حتى رأى ما انصف به الغضوب عليهم والضالون من مرض القلب الذى ضرره أشد من ضرر أمراض الأبدان .

والثانى : أن نفس ما هم عليه من الهدى والخلق قد يكون مضرراً أو منقصاً فينهى عنه ويؤمر بضده ، لما فيه من المنفعة والكمال . وليس شئ من أمورهم إلا وهو إما مضر ، أو ناقص . لأن ما بأيديهم من الأعمال المبتدعة والمنسوخة ونحوها مضر . وما بأيديهم - مما لم ينسخ أصله - فهو يقبل الزيادة والنقص .

فخالفتهم فيه : بأن يشرع ما يحصله على وجه الكمال . ولا يتصور أن يكون شيء من أمورهم كاملاً قط .

فاذاً الخالفة لهم فيها منفعة وصلاح لنا في كل أمورنا ، حتى ما هم عليه من إتقان أمور دنياهم . قد يكون مضراً بآخرتنا ، أو بما هو أهم منه من أمر دنيانا . فالخالفة فيه صلاح لنا .

وبالجملة : فالكفر بمنزلة مرض القلب ، أو أشد . ومتى كان القلب مريضاً لم يصح شيء من الأعضاء صحة مطلقة . وإنما الصلاح : أن لا تشابه مريض القلب في شيء من أمورهِ . وإن خفي عليك مرض ذلك العضو ، لكن يكفيك أن فساد الأصل لا بد أن يؤثر في الفرع . ومن انتبه لهذا قد يعلم بعض الحكمة التي أنزلها الله . فإن مَنْ في قلبه مرضٌ قد يرتاب في الأمر بنفس الخالفة . لعدم استبانتِه لقائدته ، أو يتوهم أن هذا من جنس أمر الملوك والرؤساء القاصدين للعلو في الأرض . ولعمري إن النبوة غاية الملك الذي يؤتيه الله من يشاء . وينزعه ممن يشاء . ولكن ملك النبوة : هو غاية صلاح من أطاع الرسول من العباد في معاشه ومعاذه .

وحقيقة الأمر : أن جميع أعمال الكافر وأموره لا بد فيها من خلل يمنعها في جميع أعمال الكفار خلل يمنع من انتفاعه بها . ولو فرض صلاح شيء من أمورهِ على التمام لا يستحق بذلك ثواب الآخرة . ولكن كل أمورهِ إما فاسدة وإما ناقصة .

فالحمد لله على نعمة الإسلام التي هي أعظم النعم وأم كل خير ، كما يحب ربنا ويرضى .

فقد تبين أن نفس مخالفتهم أمر مقصود للشارع في الجملة . ولهذا كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة رضى الله عنهم يعللون الأمر بالصنيع بعلّة الخالفة قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : ما أحب لأحد إلا أن يغير الشئب مخالفة الكفار مقصودة للشارع

ولا يتشبه بأهل الكتاب . لقول النبي صلى الله عليه وسلم « غيروا الشيب ،
ولا تشبهوا بأهل الكتاب » .

وقال إسحاق بن إبراهيم : سمعت أبا عبد الله يقول لأبي : يا أبا هاشم
اختضب ، ولو مرة واحدة . فأحب لك أن تختضب ، ولا تشبه باليهود .

وهذا اللفظ الذي احتج به أحمد : قد رواه الترمذى عن أبي هريرة رضى الله
عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « غيروا الشيب . ولا تشبهوا
باليهود » قال الترمذى : حديث حسن صحيح .

وقد رواه النسائى من حديث محمد بن كناسة عن هشام بن عروة عن عثمان
ابن عروة عن أبيه عن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « غيروا الشيب
ولا تشبهوا باليهود » ورواه أيضاً من حديث عروة عن عبد الله بن عمر ، لكن
قال النسائى : كلاهما ليس بمحفوظ .

وقال الدارقطنى : المشهور عن عروة مرسل .

وهذا اللفظ أدل على الأمر بمخالفتهم ، والنهى عن مشابهتهم . فإنه إذا نهى
عن التشبه بهم فى بقاء بياض الشيب الذى ليس من فعلنا ، فلأن ينهى عن
إحداث التشبه بهم أولى . ولهذا كان هذا التشبه بهم يكون محرماً بخلاف
الأول .

وأيضاً : فى الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « خالفوا المشركين : أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى » رواه
البخارى ومسلم . وهذا لفظه .

فأمر بمخالفة المشركين مطلقاً . ثم قال « أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى »
وهذه الجملة الثانية بدل من الأولى . فإن الإبدال يقع فى الجمل ، كما يقع فى المفردات
كقوله تعالى (٢ : ٤٩) يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم

فهذا الذبح والاستحياء : هو سوم العذاب . كذلك هنا هذا هو المخالفة للمشركون
للمأمور بها هنا ، لكن الأمر بها أولاً .

فلفظ « مخالفة المشركين » دليل على أن جنس المخالفة أمر مقصود للشارع ،
وإن عينت هنا في هذا الفعل . فإن تقديم المخالفة علة تقديم العام على الخاص . كما
يقال « أكرم ضيفك : أطعمه وحادثه » فأمر كرام بالأكرام أولاً دليل على أن
إكرام الضيف مقصود . ثم عينت الفعل الذي يكون إكرامه في ذلك الوقت .
والتقرير من هذا الحديث شبيه بالتقرير من قوله « لا يصبغون فخالفوهم »
وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « جُزُوا الشوارب ، وأرخوا اللحى » خالفوا الجوس .
فمقب الأمر بالوصف المشتق المناسب . وذلك دليل على أن مخالفة الجوس
أمر مقصود للشارع . وهو العلة في هذا الحكم ، أو علة أخرى ، أو بعض علة .
وإن كان الأظهر عند الإطلاق : أنه علة تامة .

ولهذا لما فهم السلف كراهة التشبه بالجوس في هذا وغيره : كرهوا أشياء
غير منصوصة بعينها عن النبي صلى الله عليه وسلم من هدى الجوس .

وقال المروزي : سألت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - عن حلق القفا ؟
فقال هو من فعل الجوس . ومن تشبه بقوم فهو منهم .

قال أيضاً : قيل لأبي عبد الله : تكره للرجل أن يحلق قفاه أو وجهه ؟
فقال : أما أنا فلا أحلق قفاه . وقد روى فيه حديث مرسل عن قتادة في كراهيته .

وقال « إن حلق القفا من فعل الجوس »

قال : وكان أبو عبد الله يحلق قفاه وقت الحجامة .

وقال أحمد أيضاً : لا بأس أن يحلق قفاه قبل الحجامة . وقد روى عنه ابن
منصور قال : سألت أحمد عن حلق القفا ؟ فقال : لا أعلم فيه حديثاً ، إلا ما يروى
عن إبراهيم أنه كره قرد ايرقوس^(١) ذكر الخلال هذا وغيره .

(١) كذا في الأصل . ولعلها اسم فارسي لنوع من الخلاقة كان معروفاً عندهم

وذكر أيضا بإسناده عن الهيثم بن حميد قال « حَفُّ القفا من شكل
المجوس » .

وعن المعتمر بن سليمان التيمي قال : كان أبي إذا جَزَّ شعره لم يحلق قفاه . قيل
له : لم ؟ قال : كان يكره أن يتشبه بالعجم .
والسلف تارة يعطون الكراهة بالتشبه بأهل الكتاب ، وتارة بالتشبه
بالأعاجم .

وكلا العلتين منصوص في السنة ، مع أن الصادق صلى الله عليه وسلم قد أخبر
بوقوع المشابهة لهؤلاء وهؤلاء ، كما قدمنا بيانه .

وعن شداد بن أوس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
■ خالفوا اليهود ■ فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم » رواه أبو داود .
وهذا مع أن نزع اليهود نعالهم مأخوذ عن موسى عليه السلام ، لما قيل له
(٢٠ : ١٢) اخلع نعليك) .

وعن عمرو بن العاص رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« فَصِّلْ ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب : إِكْلَةُ السَّحَرِ » رواه مسلم
في صحيحه .

وهذا يدل على أن الفصل بين العبادتين : أمر مقصود للشارع .
وقد صرح بذلك فيما رواه أبو داود عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال « لا يزال الدين ظاهراً ما عَجَّلَ الناسُ الفِطْرَ ■ لأنَّ
اليهود والنصارى يؤخرون » .

وهذا نص في أن ظهور الدين الحاصل بتعجيل الفطر هو لأجل مخالفة
اليهود والنصارى .

وإذا كانت مخالفتهم سبباً لظهور الدين ، فإنما المقصود بإرسال الرسل : أن
يظهر دين الله على الدين كله ، فتكون نفس مخالفتهم من أكبر مقاصد البعثة .

وهكذا روى أبو داود من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تزال أمتي بخير - أو قال : على الفطرة - ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم » .

ورواه ابن ماجه من حديث العباس ، ورواه الإمام أحمد من حديث السائب بن يزيد وقد جاء مفسراً تعليقه « لا يزالون بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى طلوع النجوم : مضاهاة لليهود » وما لم يؤخروا الفجر إلى تحاق النجوم « مضاهاة للنصرانية » وقال سعيد بن منصور : حدثنا أبو معاوية حدثنا الصلت بن بهرام عن الحارث بن وهب عن عبد الرحمن الصنابحي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تزال أمتي على مُسْكَة ^(١) : ما لم ينتظروا بالمغرب اشتباك النجوم ، مضاهاة لليهودية ، وما لم ينتظروا بالفجر تحاق النجوم ، مضاهاة للنصرانية ، وما لم يكلوا الجفائر إلى أهلها » .

وقال سعيد بن منصور : حدثنا عبيد الله بن إباد بن لقيط عن أبيه عن ليلى امرأة بشر بن الحصاصية قالت « أردت أن أصوم يومين مواصلة » فنهاه عن ذلك وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاه عن ذلك ، وقال : إنما يفعل ذلك النصارى ، صوموا كما أمركم الله ، وأتموا الصوم كما أمركم الله (٢ : ١٨٧) ثم أتموا الصيام إلى الليل (فإذا كان الليل فأفطروا » وقد رواه أحمد في المسند .

فعلل النهي عن الوصال : بأنه صوم النصارى ، وهو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويشبه أن يكون من رهبانيتهم التي ابتدعوها .

وعن حماد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه « أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يحامعوها في البيوت . فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله عز وجل (٢ : ٢٢٢) ويسألونك عن المحيض) إلى آخر الآية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اصنعوا كل شيء »

(١) المسكة - بضم الميم وسكون السين المهملة وفتح الكاف - ما يتمسك به .

إلا النكاح ، فبلغ ذلك اليهود ، فقالوا : ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه . فجاء أسيد بن خُصير ، وعَبَّاد بن بَشْر ، فقالا : يا رسول الله ، إن اليهود تقول كذا وكذا ، أفلا نجتمعن ؟ فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ظننا أن قد وَجَدَ عليهما ، فخرجا . فاستقبلهما هَدِيَّة من لبن إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فأرسل في أثرهما . فسقاها . فعرفنا أنه لم يجد عليهما . رواه مسلم .

فهذا الحديث يدل على كثرة ما شرعه الله لنبيه من مخالفة اليهود ، بل على أنه خالفهم في عامة أمورهم ، حتى قالوا « ما يريد أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه » .

ثم إن المخالفة - كما سنينها - تارة تكون في أصل الحكم ، وتارة في وصفه .

ومجانبة الحائض : لم يخالفوا في أصلها ، بل خالفوا في وصفها . حيث شرع الله مقارنة الحائض في غير محل الأذى ، فلما أراد بعض الصحابة أن يتعدى في المخالفة إلى ترك ما شرعه الله : تغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا الباب - باب الطهارة - كان على اليهود فيه أغلال عظيمة ، فابتدع النصارى ترك ذلك كله بلا شرع من الله ، حتى إنهم لا ينجسون شيئاً ، فهدى الله الأمة الوسط بما شرعه لها إلى الوسط من ذلك ، وإن كان ما كان عليه اليهود كان أيضاً مشروعاً ، فاجتناب ما لم يشرع الله اجتنابه مقارنة لليهود ، وملازمة ما شرع الله اجتنابه : مقارنة للنصارى ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم .

وعن أبي أمامة عن عمرو بن عَبَّسة قال « كنتُ ، وأنا في الجاهلية ، أظن أن الناس على ضلالة ، فإنهم ليسوا على شيء ، وهم يعبدون الأوثان » قال : فسمعت رجلاً بمكة يخبر أخباراً ، فقعدت على راحلتي . فقدمت عليه ، فإذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مستخفياً ، جرَّاء عليه قومه ، فتلطفت حتى دخلت عليه بمكة

النهي عن
الصلاة في
أوقات خشية
التشبه بالكفار

فقلت له : ما أنت ؟ فقال : أنا نبي ، فقلت : وما نبي ؟ فقال : أرسلني الله ، فقلت : بأي شيء أرسلك ؟ قال : أرسلني بصلة الأرحام ، وكسر الأوثان ، وأن يوحد الله لا يشرك به شيء ، فقلت له : فمن معك على هذا ؟ قال : حر وعبد - قال : ومعه يومئذ أبو بكر وبلال - فقلت : إني متبعك ، قال : إنك لن تستطيع ذلك يومك هذا ، ألا ترى حالي وحال الناس ؟ ولكن ارجع إلى أهلِكَ ، فإذا سمعتَ بي قد ظهرتُ فأتني . قال : فذهبتُ إلى أهلي ، وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة . وكنت في أهلي ، فجعلت أستخبر الأخبار . وأسأل الناس ، حتى قدم نفر من أهل يثرب - أي من أهل المدينة - فقلت : ما فعل هذا الرجل الذي قدم المدينة ؟ فقالوا : الناس إليه سراع ، وقد أراد قومه قتله ، فلم يستطيعوا ذلك ، فقدمت المدينة ، فدخلت عليه . فقلت : يا رسول الله ، أتعرفني ؟ قال : نعم . أنت الذي لقيتني بمكة ، قال : فقلت : يا نبي الله ، أخبرني عما علمك الله وأجهله ، أخبرني عن الصلاة ، قال : صل صلاة الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس ، حتى ترتفع ، فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار . ثم صل ، فإن الصلاة مشهودة محضورة ، حتى يستقل الظل بالرمح ، ثم أقصر عن الصلاة ، فإن حينئذ تسجّر جهنم ، فإذا أقبل اليف فصل . فإن الصلاة مشهودة محضورة . حتى تصلي العصر . ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس ، فإنها تغرب بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار - وذكر الحديث « رواه مسلم .

فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة وقت طلوع الشمس ، ووقت الغروب ، معللاً ذلك النهي : بأنها تطلع وتغرب بين قرني شيطان ، وأنه حينئذ يسجد لها الكفار .

ومعلوم أن المؤمن لا يقصد السجود إلا لله تعالى . وأكثر الناس قد لا يعلمون .

أن طوعها وغروها بين قرني شيطان ، ولا أن الكفار يسجدون لها . ثم إنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في هذا الوقت حسماً لمادة المشابهة بكل طريق . ويظهر بعض فائدة ذلك بأن من الصابئة المشركين اليوم من يظهر الإسلام يعظم الكواكب ، ويزعم أنه يخاطبها بحوائجها ، ويسجد لها ، وينحر ويذبح . وقد صنف بعض المنتسبين إلى الإسلام^(١) في مذهب المشركين من الصابئة والبراهمة كتباً في عبادة الكواكب ، توسلاً بذلك - زعموا - إلى مقاصد دنيوية من الرئاسة وغيرها . وهى من السحر الذى كان عليه الكنعانيون الذين كان ملوكهم الممارة ، الذين بعث الله الخليل صلوات الله وسلامه عليه بالحنيفية وإخلاص الدين كله لله إلى هؤلاء المشركين .

فإذا كان في هذه الأزمنة من يفعل مثل هذا : تحققت حكمة الشارع صلوات الله عليه وسلامه في النهى عن الصلاة في هذه الأوقات ، سداً للذريعة . وكان فيه تنبيه على أن كل ما يفعله المشركون من العبادات ونحوها مما يكون كفراً أو معصية بالنية : ينهى المؤمنون عن ظاهره ، وإن لم يقصدوا به قصد المشركين سداً للذريعة ، وحسماً للعادة .

ومن هذا الباب : أنه صلى الله عليه وسلم « كان إذا صلى إلى عود أو عود جعله إلى حاجبه الأيمن أو الأيسر . ولم يصمد له صمداً » .

ولهذا نهى عن الصلاة إلى ما عبد من دون الله في الجملة ، « إن لم يكن العابد يقصد ذلك » . ولهذا ينهى عن السجود لله بين يدي الرجل « وإن لم يقصد الساجد ذلك ، لما فيه من مشابهة السجود لغير الله » .

فانظر كيف قطعت الشريعة المشابهة في الجهات وفي الأوقات ، وكما لا يصلى إلى القبلة التي يصلون إليها . كذلك لا يصلى إلى ما يصلون له . بل هذا أشد

الشريعة
قطعت
المشابهة في
الجهات
والأوقات
والهيئات

(١) كالفخر الرازى الذى ألف كتاب السر المكتوم في مخاطبة النجوم .

فساداً . فإن القبلة شريعة من الشرائع ۝ قد تختلف باختلاف شرائع الأنبياء . أما السجود لغير الله وعبادته : فهو محرم في الدين الذي اتفقت عليه رسل الله . كما قال سبحانه وتعالى : (٤٣ : ٤٥) وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أ جعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟)

وعن ابن عمر رضي الله عنهما : « أنه رأى رجلاً يتكئ على يده اليسرى ، وهو قاعد في الصلاة ، فقال له : لا تجلس هكذا . فإن هكذا يجلس الذين يُعَذَّبُونَ » وفي رواية : « تلك صلاة المغضوب عليهم ۝ وفي رواية » نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده « روى هذا كله أبو داود .

وفي هذا الحديث : النهي عن هذه الجلسة ، معللاً بأنها جلسة المعذنين . وهذه مبالغة في مجانبة هديهم .

وأيضاً : فقد روى البخاري عن مسروق عن عائشة : « أنها كانت تكره أن يجعل المصلي يده في خاصرته . وتقول : إن اليهود تفعله » .

ورواه أيضاً من حديث أبي هريرة قال : « نهى عن التَّخَصُّر في الصلاة » وفي لفظ : « نهى أن يصلي الرجل متخصراً » .

قال : وقال هشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة : « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم » وهكذا رواه مسلم في صحيحه : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وعن زياد بن صبيح قال : « صليت إلى جنب ابن عمر . فوضعت يدي على خاصرتي . فلما صلى قال : هذا الصَّلْبُ في الصلاة ^(١) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه » رواه أحمد وأبو داود والنسائي .

(١) أي شبه الصلب . لأن المصلوب يمد بأعلى الجذع ، وتربط يداه بخشبة معترضة . وهيئة الصلب في الصلاة : أن يضع يديه على خاصرته ، ويجافي بين عضديه في القيام .

وأيضاً عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه قال : « اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فصلينا وراءه ، وهو قاعد ، وأبو بكر يُسمع الناس تكبيره . فالتفت إلينا فرأنا قياماً . فأشار إلينا . فقعدنا فصلينا بصلاته قعوداً . فلما سلم قال : إن كدتم أنفساً تفعلون فعل فارس والروم : يقومون على ملوكهم وهم قعود . فلا تفعلوا . ائتموا بأئمتكم ، إن صلى قائماً فصلوا قياماً . وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً » رواه مسلم وأبو داود من حديث الليث عن أبي الزبير عن جابر .

ورواه أبو داود وغيره من حديث الأعمش عن أبي سفيان - طلحة بن نافع القرشي - عن جابر قال : « ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً بالمدينة . فصرعه على جذم نخلة . فانفكت قدمه . فأتيناه نعوده ، فوجدناه في مشربة لعائشة يسبح جالساً . قال : فقمنا خلفه . فسكت عنا . ثم أتيناه مرة أخرى نعوده . فصلى المكتوبة جالساً . فقمنا خلفه . فأشار إلينا فقعدنا . قال : فلما قضى الصلاة ، قال : إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً . وإذا صلى الإمام قائماً فصلوا قياماً . ولا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بعظماؤها » .

وأظن في غير رواية أبي داود : « ولا تعظموني كما يعظم الأعاجم بعضها بعضاً » ففي هذا الحديث : أنه أمرهم بترك القيام الذي هو فرض في الصلاة . وعلل ذلك : بأن قيام المأمومين مع قعود الإمام يشبه فعل فارس والروم بعظماهم في قيامهم وهم قعود .

ومعلوم أن المأموم إنما نوى أن يقوم لله لا لإمامه .

وهذا تشديد عظيم في النهي عن القيام للرجل القاعد . ونهى أيضاً عما يشبه ذلك ، وإن لم يقصد به ذلك . ولهذا نهى عن السجود لله بين يدي الرجل وعن الصلاة إلى ما عبد من دون الله ، كالنار ونحوها .

وفي هذا الحديث أيضاً : نهى عما يشبه فعل فارس والروم ، وإن كانت نيتنا غير نيتهم لقوله : « فلا تفعلوا » .

فهل بعد هذا في النهي عن مشابهتهم في مجرد الصورة : غاية ؟ .
ثم هذا الحديث - سواء كان مُحْكَمًا في قعود الإمام ، أو منسوخًا - فإن
الحجة منه قائمة . لأن نسخ القعود لا يدل على فساد تلك العلة ، وإنما يقتضى أنه
قد عارضها ما ترجح عليها . مثل كون القيام فرضاً في الصلاة . فلا يسقط الفرض
بمجرد المشابهة الصورية . وهذا محل اجتihad . وأما المشابهة الصورية فإذا لم تسقط
فرضاً فإن تلك العلة التى علل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم تكون سليمة
عن معارض أو عن نسخ . لأن القيام فى الصلاة ليس بمشابهة فى الحقيقة .
فلا يكون محذوراً . فالحكم إذا علل بعله ثم نسخ مع بقاء العلة . فلا بد أن يكون
غيرها ترجح عليها وقت النسخ ، أو ضعف تأثيرها . أما أن تكون فى نفسها
باطلة : فهذا محال .

هذا كله لو كان الحكم هنا منسوخاً . فكيف ؟ والصحيح : أن هذا
الحديث مُحْكَمٌ . قد عمل به غير واحد من الصحابة بعد وفاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، مع كونهم علموا بصلاته فى مرضه الذى توفى فيه .
وقد استفاض عنه صلى الله عليه وسلم الأمر به استفاضة صحيحة صريحة .
يُمْتَنَعُ معها أن يكون حديث مرض موته ناسخاً له . على ما هو مقرر فى غير هذا
الموضع : إما بجواز الأمرين ، إذ فعل القيام لا ينافى فعل القعود . وإما بالفرق
بين المبتدئ للصلاة قاعداً . وبين الصلاة التى ابتدأها الإمام قائماً لعدم دخول
هذه الصلاة فى قوله : « وإذا صلى قاعداً » ولعدم المفسدة التى علل بها . ولأن
بناء فعل آخر الصلاة على أولها أولى من بنائها على صلاة الإمام . ونحو ذلك من
الأمر المذكورة فى غير هذا الموضع .

وأيضاً فمن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا اتبع جنازة لم يقعد حتى توضع فى اللحد . فتعرض له حَبْرٌ . فقال :
هكذا نصنع يا محمد . قال : اجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال : خالقوهم »

رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى . وقال الترمذى : بشر بن رافع ليس بالقوى
فى الحديث .

قلت : قد اختلف العلماء فى القيام للجنازة إذا مَرَّت . ومعها إذا شُيعت .
وأحاديث الأمر بذلك كثيرة مستفيضة . ومن اعتقد نسخها أو نسخ القيام للمرة ،
فعمدته حديث علي . وحديث عبادة هذا . وإن كان القول بهما كليهما ممكنا .
لأن المشيِّع يقوم لها حتى توضع عن أعناق الرجال ، لا فى اللحد . فهذا الحديث
إما أن يقال به « جمعاً بينه وبين غيره » أو يكون ناسخاً لغيره . وقد علل بالخالفه
ومن لا يقول به يضعفه . وذلك لا يقدح فى الاستشهاد والاعتضاد به على
جنس الخالفه .

وقد روى البخارى عن عبد الرحمن بن القاسم « أن القاسم كان يمشي بين
يدى الجنازة » ولا يقوم لها . ويخبر عن عائشة أنها قالت : كان أهل الجاهلية
يقومون لها ، يقولون إذا رأوها : كنت فى أهلك ما كنت « مرتين .
فقد استبدل من كره القيام بأنه كان فعل الجاهلية .
وليس الغرض هنا الكلام فى عين هذه المسألة .

وأيضاً : فعن ابن عباس رضى الله عنهما قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« اللحد لنا والشق لغيرنا » رواه أهل السنن الأربعة .

وعن جرير بن عبد الله البجلي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم « اللحد لنا والشق لغيرنا » رواه أحمد وابن ماجه . وفى رواية لأحمد
« والشق لأهل الكتاب » وهو مروى من طرق فيها لين ، لكن يعضد
بعضها بعضاً .

وفيه التنبيه على مخالفتنا لأهل الكتاب ، حتى فى وضع الميت فى أسفل القبر
وأيضاً : عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم « ليس منا من ضرب اللحدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية »
متفق عليه .

ودعوى الجاهلية : ندب الميت • وتكون دعوى الجاهلية في العصبية .
ومنه قوله فيما رواه أحمد عن أبي بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا ^(١) » .
وأيضاً عن أبي مالك الأشعري رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركونهن : الفخر بالأحساب ، والطعن في الأنساب . والاستسقاء بالنجوم . والنياحة . وقال - النائحة إذا لم تقب قبل موتها : تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران • ودرع من جرب » رواه مسلم .
ذم في هذا الحديث من دعا بدعوى الجاهلية . وأخبر أن بعض أمر الجاهلية لا يتركه الناس كلهم ، ذمًا لمن لم يتركه .

وهذا كله يقتضى : أن ما كان من أمر الجاهلية وفعلهم فهو مذموم في دين الإسلام ، وإلا لم يكن في إضافة هذه المنكرات إلى الجاهلية ذم لها . ومعلوم أن إضافتها إلى الجاهلية خرج مخرج الذم . وهذا كقوله سبحانه وتعالى (٣٣ : ٣٣) ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى) فان ذلك ذم للتبرج ، وذم لحال الجاهلية الأولى . وذلك يقتضى المنع من مشابهتهم في الجملة .

ومنه قوله لأبي ذر رضى الله عنه - لما عيّر رجلاً بأمه - « إنك امرؤ فيك جاهلية » فانه ذم لذلك الخلق ، ولأخلاق الجاهلية التي لم يحىء بها الإسلام .
ومنه قوله تعالى (٤٨ : ٢٦) إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية . فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين) فان إضافة « الحمية » إلى « الجاهلية » يقتضى ذمها . فما كان من أخلاقهم وأفعالهم فهو كذلك .

ومن هذا : ما رواه البخارى في صحيحه عن عبد الله بن أبي يزيد أنه سمع ابن عباس قال « ثلاث خلال من خلال الجاهلية : الطعن في الانساب ، والنياحة • ونسيت الثالثة . قال سفيان : ويقولون : إنها الاستسقاء بالأنواء » .

(١) الهن هنا : فرج الرجل . والمعنى : قولوا له : عض بهن أبيك . وكانت هذه عند العرب : عبارة مقصود بها الإهانة والتحقير .

وروى مسلم في صحيحه عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اثنتان في الناس هما بهم كفر : الطعن في النسب ، والنياحة على الميت » .

فقوله « هما بهم » أى هاتان الخصلتان هما كفر قائم بالناس . فنفس الخصلتين كفر ، حيث كانتا من أعمال الكفر ، وهما قائمتان بالناس .

لكن ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر ، يصير بها كافراً الكفر المطلق ، حتى تقوم به حقيقة الكفر ، كما أنه ليس كل من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير به مؤمناً ، حتى يقوم به أصل الإيمان وحقيقته . و فرق بين الكفر المعروف باللام ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم « ليس بين العبد وبين الكفر أو الشرك إلا ترك الصلاة » وبين « كفر » منكر في الإثبات .

و فرق أيضاً بين معنى الاسم المطلق إذا قيل « كافر » أو « مؤمن » وبين المعنى المطلق للاسم في جميع موارد . كما في قوله « لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

فقوله « يضرب بعضكم بعض » تفسير للكفار في هذا الموضع . وهؤلاء يسمون كفاراً تسمية مقيدة . ولا يدخلون في الاسم المطلق إذا قيل « كافر » أو « مؤمن » كما أن قوله تعالى (٨٦ : ٦ من ماء دافق) سمى المنى ماء تسمية مقيدة . ولم يدخل في الاسم المطلق حيث قال (٥ : ٦ فلم تجدوا ماء فتيمموا) .

ومن هذا الباب : ما خرجاه في الصحيحين عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا . وكان من المهاجرين رجل لثاقب . فكسع^(١) أنصاريًا . ففضب الأنصاري غضباً شديداً ، حتى تداعوا . وقال

(١) الكسع : ضرب الرجل على دبره استهزاء وسخرية . وكانت هذه الغزوة تبوك .

الأنصارى : يا للانصار . وقال المهاجري : يا للمهاجرين . فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما بال دعوى الجاهلية ؟ ثم قال : ما شأنهم ؟ فاخبروه بكسعة المهاجري للأنصارى . قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعوها . فانها منتنة . وقال عبد الله بن أبي ابن سلول : أوقد تداعوا علينا ؟ (٦٣ : ٨) لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل) فقال عمر : ألا نقتل يا رسول الله هذا الخبيث - لعبد الله - ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه »

ورواه مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال « اقتتل غلامان : غلام من المهاجرين ، وغلام من الأنصار . فنادى المهاجري : يا للمهاجرين ونادى الأنصارى : يا للانصار . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم » فقال : ما هذا ؟ أدعوى الجاهلية ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، إلا أن غلامين اقتتلا . فكسع أحدهما الآخر . فقال : لا بأس ، لئن ضر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً . إن كان ظالماً : فلينبهه . فانه له نصر . وإن كان مظلوماً : فلينصره » .

فهذان الاسمان « المهاجرون » و « الأنصار » اسمان شرعيان جاء بهما الكتاب والسنة . وسماها الله بهما . كما سمانا (٢٢ : ٧٨) المسلمين من قبل وفي هذا) وانتساب الرجل إلى المهاجرين والأنصار : انتساب حسن محمود عند الله وعند رسوله . ليس من المباح الذى يقصد به التعريف فقط ، كالانتساب إلى القبائل والأمصار . ولا من المكروه أو المحرم ، كالانتساب إلى ما يفضى إلى بدعة أو معصية أخرى .

ثم مع هذا لما دعا كل واحد منهما طائفته منتصراً بها أنكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وسماها « دعوى الجاهلية » حتى قيل له « إن الداعى بها إنما هما غلامان » لم يصدر ذلك من الجماعة . فأمر بمنع الظالم ، وإعانة المظلوم . ليبين النبي صلى الله عليه وسلم أن المحذور من ذلك : إنما هو تعصب الرجل لطائفته

مطلقاً فعل أهل الجاهلية . فأما نصرها بالحق من غير عدوان : فحسن واجب ، أو مستحب .

ومثل هذا : ماروى أبو داود وابن ماجه عن وائلة بن الأسقع رضى الله عنه قال : قلت يارسول الله ■ ما العصبية ؟ قال : أن تُعين قومك على الظلم .

وعن سُرَاقَة بن مالك بن جُعْشَم المدلجى قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : خيركم المدافع عن عشيرته ، ما لم يَأْثِم » رواه أبو داود .

وروى أبو داود أيضاً عن جُبَيْر بن مُطْعِم رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ■ ليس منا من دعا إلى عصبية ■ وليس منا من قاتل على عصبية ، وليس منا من مات على عصبية ■ .

وروى أبو داود أيضاً عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من نصر قومه على غير الحق : فهو كالبعير الذى رَدَّى ، فهو يُنْزَع بذنبه ^(١) » .

فاذا كان هذا التداعى فى هذه الأسماء ، وفى هذا الانتساب : الذى يحبه الله ورسوله . فكيف بالتعصب مطلقاً ، والتداعى للنسب والإضافات التى هى إما مباحة ، أو مكروهة ؟

وذلك أن الانتساب إلى الاسم الشرعى أحسن من الانتساب إلى غيره .
ألا ترى إلى ما رواه أبو داود من حديث محمد بن إسحق عن داود بن الحصين عن عبد الرحمن بن أبى عقبة عن أبى عقبة - وكان مولى من أهل فارس -

(١) « تردى » أى سقط . و ■ ردى ، وتردى » لغتان ، كأنه تفعل من الردى وهو الهلاك - يعنى : سقط سقوطاً مؤدياً إلى الهلاك . وقال ابن الأثير فى النهاية : ومنه حديث ابن مسعود « من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذى ردى . فهو ينزع - بضم الياء وسكون النون وفتح الزاى ، مبنياً للجهول - بذنبه » أراد : أنه وقع فى الإثم وهلك ، كالبعير إذا وقع فى البئر وأريد أن ينزع بذنبه ، فلا يقدرُونَ على خلاصه .

قال «شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا، فضربت رجلا من المشركين فقلت : خذها مني وأنا الغلام الفارسي ، فالتفت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : هَلَّا قُلْتَ : خذها مني وأنا الغلام الأنصاري ؟

حَضَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على الانتساب إلى الأنصار ، وإن كان بالولاء ، وكان إظهار هذا أحب إليه من الانتساب إلى فارس بالصراحة . وهي نسبة حق ليست محرمة .

ويشبهه - والله أعلم - أن يكون من حكمة ذلك : أن النفس تُحمى عن الجهة التي تنتسب إليها . فإذا كان ذلك لله كان خيرا للمرء .

فقد دلت هذه الأحاديث : على أن إضافة الأمر إلى الجاهلية يقتضى ذمه والنهى عنه . وذلك يقتضى المنع من كل أمور الجاهلية مطلقا ، وهو المطلوب في هذا الكتاب .

ومثل هذا : ما روى سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله قد أذهب عنكم عِيبَةَ الجاهلية ^(١) وغرها بالآباء : مؤمن تقى . أو فاجر شقى . أتم بنو آدم . وآدم من تراب . لِيَدْعَنَّ رجال فخرهم بأقوام . إنما هم فخم من فخم ^(٢) جهنم ، أو ليكوننَّ أهونَ على الله من الجُعْلان ^(٣) التي تَدْفَعُ بَأْنْفِهَا النَّفْتَنَ » رواه أبو داود وغيره ، وهو صحيح .

(١) في النهاية : يعنى الكبر والتنفج . « عيبة » تضم عينها وتكسر ، وهي فعولة ، أو فعيلة - بتشديد العين فهما - فإن كان « فعولة » فهي من التعيبة . لأن التكبر ذو تعيبة وتكلف ، خلاف من يسترسل على مجيئه . وإن كانت « فعيلة » فهي من عباب الماء ، وهو أوله وارتفاعه . وقيل قلبت الواو ياء . كما فعلوا في « تقضى البازى »

(٢) « الفخم : معروف » جمع « فحمة » وهي بفتح الفاء وسكون الحاء ، وقد تفتح الحاء . مثل : نهر ونهر .

(٣) « الجعلان » دويبة كالخنفساء يدهده بأنفه العذرة .

فأضاف « العيبة والفخر » إلى الجاهلية يذمهما بذلك . وذلك يقتضى ذمهما
بكونهما مضافين إلى الجاهلية . وذلك يقتضى ذم كل الأمور المضافة إلى الجاهلية .
ومثله ما روى مسلم في صحيحه عن أبي قيس - زياد بن رباح - عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من خرج من الطاعة . وفارق
الجماعة ، مات ميتة جاهلية . ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبية ، أو
يدعو إلى عصبية ، أو ينصر عصبية » فقتل قتل جاهلية ، ومن خرج على امتي
يضرب برّها وفاجرها ، ولا يتحاشى من مؤمنها ، ولا يفى لذي عهدا : فليس
منى ولست منه » .

ذكر صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الأقسام الثلاثة التي يعقد لها الفقهاء
باب قتال أهل القبلة من البغاة والعداة وأهل العصبية .

فالقسم الأول : الخارجون عن طاعة السلطان . فنهى عن نفس الخروج عن
الطاعة والجماعة ، « بين أنه إن مات ولا طاعة عليه لإمام مات ميتة جاهلية . فإن
أهل الجاهلية من العرب ونحوهم لم يكونوا يطيعون أميراً عاماً » على ما هو معروف
من سيرتهم .

ثم ذكر الذي يقاتل تعصباً لقومه ، أو أهل بلده ونحو ذلك .
وسمى الراية « عمية » لأنه الأمر الأعشى الذي لا يدرى وجهه . فكذلك
قتال العصبية يكون عن غير علم بجواز قتال هذا .
وجعل قتل المقتول قتل جاهلية ، سواء غضب بقلبه ، أو دعا بلسانه ، أو
ضرب بيده .

وقد فسر ذلك فيما رواه مسلم أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « لياتين على الناس زمان لا يدرى القاتل في أي
شيء قتل ؟ ولا يدرى المقتول : على أي شيء قتل ؟ فقيل : كيف يكون ذلك ؟
قال : الهرج . القاتل والمقتول في النار » .

والقسم الثالث : الخوارج على الأمة : إما من العداة الذين غرضهم الأموال ، كقطاع الطريق ونحوهم ، أو غرضهم الرياسة . كمن يقتل أهل المصر الذين هم تحت حكم غيره مطلقاً ، وإن لم يكونوا مقاتلة ، أو من الخارجين عن السنة الذين يستحلون دماء أهل القبلة مطلقاً . كالجوررية الذين قتلهم على رضي الله عنه .

ثم إنه صلى الله عليه وسلم سمي الميتة والقتلة : ميتة جاهلية وقتلة جاهلية : على وجه الذم لها والنهي عنها ، وإلا لم يكن قد زجر عن ذلك .

فلم أنه كان قد تقرر عند أصحابه : أن ما أضيف إلى الجاهلية من ميتة وقتلة ونحو ذلك فهو مذموم منهي عنه . وذلك يقتضي ذم كل ما كان من أمور الجاهلية وهو المطلوب .

ومن هذا : ما أخرجاه في الصحيحين عن المعرور بن سويد قال « رأيت أبا ذر عليه حُلَّةٌ ، وعلى غلامه مثلها . فسألته عن ذلك ؟ فذكر : أنه ساء رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَعَيَّرَهُ بِأَمِهِ . فَأَتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ . » وفي رواية : « قلت على ساعتي هذه من كِبَرِ السِّنِّ ؟ قال : نعم . هم إخوانكم وخولكم جعلهم الله تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس . ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه . »

ففي هذا الحديث : أن كل ما كان من أمر الجاهلية فهو مذموم . لأن قوله « فيك جاهلية » ذم لتلك الخصلة . فلو أن هذا الوصف يقتضي ذم ما اشتمل عليه لما حصل به المقصود .

وفيه : أن التعبير بالأنساب من أخلاق الجاهلية .

وفيه : أن الرجل - مع فضله وعلمه ودينه - قد يكون فيه بعض هذه الخصال المسماة بجاهلية ، ويهودية ، ونصرانية . ولا يوجب ذلك كفره ولا فسقه .

وأيضاً : ما رواه مسلم في صحيحه ، عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس

رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أبغض الناس إلى الله ثلاثة : مُلْحِدٌ في الحرم ، ومُتَّبِعٌ في الإسلام سُنَّةَ جاهلية ، ومُطِلُّ دَمِ امرئٍ بغير حقٍ ليريق دمه » .

أخبر صلى الله عليه وسلم : إن أبغض الناس إلى الله هؤلاء الثلاثة . وذلك لأن الفساد إما في الدين ، وإما في الدنيا . فأعظم فساد الدنيا : قتل النفوس بغير الحق . ولهذا كان أكبر الكبائر بعد أعظم فساد الدين الذي هو الكفر .

وأما فساد الدين فنوعان : نوع يتعلق بالعمل . ونوع يتعلق بمحل العمل . فأما المتعلق بالعمل : فهو ابتغاء سنة الجاهلية .

وأما ما يتعلق بمحل العمل : فالإلحاد في الحرم . لأن أعظم محال العمل : هو الحرم . وانتهاك حرمة المحل المكاني أعظم من انتهاك حرمة المحل الزماني . ولهذا حرم من تناول الباحات من الصيد والنبات في البلد الحرام ما لم يحرم مثله في الشهر الحرام .

ولهذا كان الصحيح : أن حرمة القتال في البلد الحرام باقية ، كادت عليه النصوص الصحيحة ، بخلاف الشهر الحرام . فلهذا - والله أعلم - ذكر صلى الله عليه وسلم الإلحاد في الحرم وابتغاء سنة جاهلية .

والمقصود : أن من هؤلاء « الثلاثة من ابتغى في الإسلام سنة جاهلية » فسواء قيل مبتغياً أو غير مبتغ فإن الابتغاء هو الطلب والإرادة ، فكل من أراد في الإسلام أن يعمل بشيء من سنن الجاهلية دخل في هذا الحديث .

والسنة الجاهلية : كل عادة كانوا عليها . فإن السنة : هي العادة ، وهي الطريق التي تتكرر ، لتتسع لأنواع الناس مما يعدونه عبادة ، أولاً يعدونه عبادة . قال تعالى (٣ : ١٣٧) قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لتتبعن سنن من كان قبلكم » والاتباع هو الاقتفاء والاستفان . فمن عمل بشيء من سننهم : فقد اتبع سنة جاهلية .

وهذا نص عام يوجب تحريم متابعة كل شيء كان من سنن الجاهلية في أعيادهم وغير أعيادهم .

ولفظ « الجاهلية » قد يكون اسماً للحال - وهو الغالب في الكتاب والسنة - وقد يكون اسماً لذي الحال .

فمن الأول قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضى الله عنه : « إنك امرؤ فيك جاهلية » وقول عمر : « إني نذرت في الجاهلية : أن أعتكف ليلة » وقول عائشة : « كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء » وقولهم : « يارسول الله كنا في جاهلية وشر » أى في حال جاهلية ، أو طريقة جاهلية ، أو عادة جاهلية . ونحو ذلك .

فإن لفظ « الجاهلية » - وإن كان في الأصل صفة - لكنه غلب عليه الاستعمال حتى صار اسماً . ومعناه قريب من معنى المصدر .

وأما الثانى : فتقول : طائفة جاهلية ، وشاعر جاهلى ، وذلك نسبة إلى الجهل الذى هو عدم العلم أو عدم اتباع العلم . فإن من لم يعلم الحق فهو جاهل جهلاً بسيطاً فإن اعتقد خلافه فهو جاهل جهلاً مركباً . فإن قال خلاف الحق علماً بالحق أو غير عالم : فهو جاهل أيضاً ^(١) . كما قال تعالى : (٢٥ : ٦٣) وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا كان أحدكم صائماً : فلا يرفث ، ولا يفسق ، ولا يجهل » ومن هذا قول بعض الشعراء :

ألا ، لا يجهلن أحسداً علينا فنجهل فوق جهل الجاهليتنا

وهذا كثير . وكذلك من عمل بخلاف الحق : فهو جاهل . وإن علم أنه

(١) وهو في هذه الحال سفيه غير رشيد . لأنه اشتد جهله ، وغلبت عليه ظلمة الجهل ففقد رشده وعقله . وصار سفيهاً يؤذى نفسه من حيث يريد نفعها .

وقول الشاعر عمرو بن كلثوم في معلقته « لا يجهلن » أى لا يركب رأسه في غرور وسفه وطيش يعميه عن عزتنا وقوتنا : فينال من النكال ما كان يظنه عزة له وشرفاً .

مخالف للحق ، كما قال سبحانه : (٤ : ١٧) إنما التوبة على الله للذين يعملون
السوء بجهالة (قال أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم « كل من عمل سوءاً فهو جاهل »
وسبب ذلك : أن العلم الحقيقي الراسخ في القلب يمتنع أن يصدر معه ما يخالفه
من قول أو فعل . فتقوى صدر خلافه فلا بد من غفلة القلب عنه ، أو ضعف القلب
عن مقاومة ما يعارضه . وتلك أحوال تناقض حقيقة العلم . فيصير جهلاً بهذا الاعتبار .
ومن هنا تعرف دخول الأعمال في مسمى الإيمان حقيقة لا مجازاً . وإن لم
يكن كل من ترك شيئاً من الأعمال كافراً ، أو خارجاً عن أصل مسمى الإيمان .
وكذلك اسم « العقل » ونحو ذلك من الأسماء .

ولهذا يسمى الله تعالى أصحاب هذه الأحوال « موتى » و « عمياً » و « صماً »
و « بكياً » و « ضالين » و « جاهلين » . ويصفهم بأنهم « لا يعقلون »
و « لا يسمعون » .

ويصف المؤمنين « بأولى الألباب » و « أولى النهى » و « أنهم مهتدون »
و « أن لهم نوراً » و « أنهم يسمعون ، ويعقلون » .

فإذا تبين ذلك : فالناس قبل مبعث الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا في
حال جاهلية منسوبة إلى الجهل ، فإن ما كانوا عليه من الأقوال والأعمال إنما
أحدثه لهم جهال ، وإنما يفعله جاهل ، وكذلك كل ما يخالف ما جاء به المرسلون :
من يهودية ، ونصرانية ، فهي جاهلية ، وتلك كانت الجاهلية العامة .

فأما بعد ما بعث الله الرسول صلى الله عليه وسلم : فالجاهلية المطلقة : قد
تكون في مصر دون مصر ، كما هي في دار الكفار . وقد تكون في شخص
دون شخص ، كالرجل قبل أن يسلم . فإنه يكون في جاهلية ، وإن كان في دار
الإسلام .

فأما في زمان مطلق : فلا جاهلية بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم ^(١) ، فإنه لا تزال من أمته طائفة ظاهرين على الحق إلى قيام الساعة .

والجاهلية المقيدة : قد تقوم في بعض ديار المسلمين . وفي كثير من المسلمين . كما قال صلى الله عليه وسلم « أربع في أمتي من أمر الجاهلية » وقال لأبي ذر « إنك امرؤ فيك جاهلية » ونحو ذلك .

فقوله في هذا الحديث « ومبتغ الإسلام سنة جاهلية » يندرج فيه كل جاهلية : مطلقة أو مقيدة ، يهودية ، أو نصرانية ، أو مجوسية ، أو صابئة ، أو وثنية أو شركية من ذلك ، أو بعضه ، أو منتزعة من بعض هذه الملل الجاهلية فإنها جميعها : مبتدعها . ومنسوخها صارت جاهلية بمبعث محمد صلى الله عليه وسلم . وإن كان لفظ « الجاهلية » لا يقال غالباً إلا على حال العرب التي كانوا عليها . فان المعنى واحد .

(١) الجاهلية : هي الحالة الناشئة عن الجهل . والإعراض عن أسباب العلم التي أقامها الله في آياته الكونية في الأنفس والآفاق وفي النعم المتتالية . فهذه الحالة الجاهلية ملازمة للإعراض عن الفهم والتفقه لما أنزل الله في كتبه وأرسل به رسوله . وللإعراض عن التدبر والتأمل لسنن الله الكونية . وآياته العلمية . وهذه حال يعتمد الشيطان إلى إركاس الناس فيها بصرفهم عن الحق والهدي الذي جاءهم به رسل الله . وقد أركس الشيطان الناس اليوم فيها بالتقليد الأعمى وتعطيل عقولهم وأفهامهم ، وحرمانهم من تدبر سنن الله وآياته ، ومن الفقه في كتاب الله وسنة رسوله . فغلب عليهم العقائد الزائفة . والأخلاق الفاسدة . وانعكست بهم الأحوال ، فغلبت النساء بسفههن الرجال ؛ ونفقت سوق الشرك والبدع والخرافات والفسوق والعصيان ، وتحاكموا إلى الطواغيت ، وتقطعت الصلات ، وتباعدت القلوب ، وتعاونوا على الإثم والعدوان ، وأصبحوا شيعاً وأحزاباً كل حزب بما لديهم فرحون . وضل سعيهم في كل شئون الحياة الدنيا . وعلى الجملة : أصبحوا في حياة لا ينبغي أن تنسب إلا إلى الجهل والسفه والغنى ؛ والاسلام دين الحكمة والرشد . والفطرة السليمة ، ودين العزة والقوة : برىء منها كل البراءة .

وفي الصحيحين عن نافع عن ابن عمر « أن الناس نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر أرضِ ثمود . فاستقوا من آبارها » وعجنوا به العجين ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يُهرِّقوا ما استقوا ، ويعلفوا الإبل العجين . وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردّها الناقة »

ورواه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « لما نزل الحجر في غزوة تبوك » أمرهم أن لا يشربوا من بئارها » ولا يستقوا منها . فقالوا : قد عَجَنَّا منها واستقمينا . فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم : أن يطرحوا ذلك العجين ، ويهرِّقوا ذلك الماء »

وفي حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال - لما مر بالحجر - « لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين . فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم : أن يصيبكم ما أصابهم » .

فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدخول إلى أما كن المعذنين إلا مع البكاء ، خشية أن يصيب الداخل ما أصابهم .

ونهى عن الانتفاع بمباهمهم ، حتى أمرهم - مع حاجتهم في تلك الغزوة » وهي غزوة العُسرة - وهي أشد غزوة كانت على المسلمين : أن يعلفوا النواضح بعجين مأثم .

وكذلك أيضاً روى عنه صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن الصلاة في أما كن العذاب » .

فروى أبو داود عن سليمان بن داود أخبرنا ابن وهب حدثني ابن لهيعة ويحيى بن أزهر عن عمار بن سعد المرادي عن أبي صالح الغفاري ^(١) « أن علياً رضي الله

(١) أبو صالح الغفاري : فيه مقال . وانظر الكلام على الحديث في مختصر سنن

أبي داود (ج ١ ص ٢٦٧)

عنه مر ببايل وهو يسير، فجاءه المؤذن يؤذنه بـصلاة العصر، فلما برز منها أمر المؤذن : فأقام الصلاة . فلما فرغ قال : ان حبيبي النبي صلى الله عليه وسلم نهاني أن أصلي في المقبرة . ونهاني أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة »

ورواه أيضاً عن أحمد بن صالح : حدثنا ابن وهب أيضاً أخبرني يحيى بن أزهر وابن لهيعة عن الحجاج بن شداد عن أبي صالح الغفاري عن علي بن معناه . ولفظه « فلما خرج منها » مكان « برز » .

وقد روى الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله بإسناد أصح من هذا : عن علي رضي الله عنه نحوه من هذا « أنه كره الصلاة بأرض بابل ، وأرض الخسف » أو نحوه ذلك .

وكره الإمام أحمد الصلاة في هذه الأمكنة اتباعاً لعلي رضي الله عنه . وقوله « نهاني أن أصلي في أرض بابل فإنها ملعونة » يقتضي أن لا يصلي في أرض ملعونة .

والحديث المشهور في الحجر يوافق هذا . فإنه إذا كان قد نهى عن الدخول إلى أرض العذاب : دخل في ذلك الصلاة وغيرها من باب أولى .

ويوافق ذلك قوله سبحانه عن مسجد الضرار (٩ : ١٠٨) لا تقم فيه أبداً) فإنه كان من أمكنة العذاب . قال سبحانه : (٩ : ١٠٩) آمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان خير ، آمن أسس بنيانه على شقا جُرُف هار . فانهار به في نار جهنم ؟) .

وقد روى أنه لما هُدم خرج منه دخان .

وهذا كما أنه ندب إلى الصلاة في أمكنة الرحمة ، كالساجد الثلاثة ومسجد قباء . فكذلك نهى عن الصلاة في أماكن العذاب .

فأما أماكن الكفر والمعاصي التي لم يكن فيها عذاب إذا جعلت مكاناً للإيمان والطاعة : فهذا حسن ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أهل الطائف

« أن يجعلوا المسجد مكان طواغيتهم » وأمر أهل اليمامة « أن يتخذوا المسجد مكان بيعة كانت عندهم ». وكان موضع مسجده صلى الله عليه وسلم مقبرة للمشركين فجعله صلى الله عليه وسلم مسجدا بعد نبش القبور .

فإذا كانت الشريعة قد جاءت بالنهي عن مشاركة الكفار في المكان الذي حلَّ بهم فيه العذاب فكيف بمشاركتهم في الأعمال التي يعملونها واستحقوا بها العذاب ؟ .

فإنه إذا قيل : هذا العمل الذي يعملونه لو تجرد عن مشابهتهم لم يكن محرما ونحن لا نقصد التشبه بهم فيه . فنفس الدخول إلى المكان ليس بمعصية لو تجرد عن كونه أثرهم . ونحن لا نقصد التشبه بهم بل المشاركة في العمل أقرب إلى اقبيضاء العذاب من الدخول إلى الديار . فان جميع ما يعملونه مما ليس من أعمال المسلمين السابقين : إما كفر ، وإما معصية ، وإما شعار كفر ، أو شعار معصية ، وإما مظنة للكفر والمعصية ، وإما أن يخاف أن يجر إلى المعصية . وما أحسب أحدا ينازع في جميع هذا . ولئن نازع فيه فلا يمكنه أن ينازع في أن المخالفة فيه أقرب إلى المخالفة في الكفر والمعصية ، وأن حصول هذه المصلحة في الأعمال أقرب من حصولها في المكان .

ألا ترى أن متابعة النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين في أعمالهم أنفع وأولى من متابعتهم في مساكنهم ورؤية آثارهم ؟ .

وأيضاً مما هو صريح في الدلالة : ما روى أبو داود في سننه حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو النضر - يعني هاشم بن القاسم - حدثنا عبد الرحمن بن ثابت حدثنا حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تشبه بقوم فهو منهم » وهذا إسناد جيد . فإن ابن أبي شيبة وأبا النضر وحسان بن عطية ثقات مشاهير أجلاء ، من رجال الصحيحين . وهم أجل من أن يحتاجوا إلى أن يقال : هم من رجال الصحيحين .

وأما عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان : فقال يحيى بن معين ، وأبو زرعة ■
وأحمد بن عبد الله العجلي : ليس به بأس . وقال عبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم :
هو ثقة وقال أبو حاتم : هو مستقيم الحديث .

وأما أبو منيب الجرشى : فقال فيه أحمد بن عبد الله العجلي : هو ثقة . وما
علمت أحدا ذكره بسوء . وقد سمع منه حسان بن عطية . وقد احتج الإمام أحمد
وغيره بهذا الحديث .

وهذا الحديث أقل أحواله : أنه يقتضى تحريم التشبه بهم ، وإن كان ظاهره
يقتضى كفر التشبه بهم ، كما فى قوله : (٥ : ٥١) ومن يتولم منكم فإنه منهم)
وهو نظير ما سذكروه عن عبد الله بن عمرو : أنه قال « من بنى بأرض
المشركين ، وصنع نيزوزم ومهر جانهم ، وتشبه بهم حتى يموت : حشر معهم يوم
القيامة » .

فقد يحمل هذا على التشبه المطلق . فإنه يوجب الكفر . ويقتضى تحريم
أبعض ذلك . وقد يحمل على أنه صار منهم فى القدر المشترك الذى شابههم فيه .
فإن كان كفرا أو معصية أو شعارا للكفر أو للمعصية : كان حكمه كذلك .
وبكل حال : فهو يقتضى تحريم التشبه بهم بعله كونه تشبها .

والتشبه : يعم من فعل الشيء لأجل أنهم فعلوه ■ وهو نادر . ومن تبع غيره فى
فعل لغرض له فى ذلك ، إذا كان أصل الفعل مأخوذا عن ذلك الغير .

فأما من فعل الشيء وافق أن الغير فعله أيضا ، ولم يأخذه أحدهما عن صاحبه
ففى كون هذا تشبها نظر . لكن قد ينهى عن هذا ، لئلا يكون ذريعة إلى التشبه
ولما فيه من المخالفة . كما أمر بصبغ اللحى « إغفائها وإخفاء الشوارب مع أن قوله
صلى الله عليه وسلم « غَيَّرُوا الشَّيْبَ ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ » دليل على أن التشبه
بهم يحصل بغير قصد منا ، ولا فعل ، بل بمجرد ترك تغيير ما خُلقَ فينا . وهذا
أبلغ من الموافقة الفعلية الاتفاقية .

وقد روى في هذا الحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن التشبه بالأعاجم . وقال : من تشبه بقوم فهو منهم » ذكره القاضى أبو يعلى .

وبهذا احتج غير واحد من العلماء على كراهة أشياء من زى غير المسلمين . قال محمد بن حرب : سئل أحمد عن نعل سندي يخرج فيه ؟ فكرهه للرجل والمرأة . وقال : إن كان للكنيف والوضوء فلا بأس وأكره الصرار . وقال : هو من زى الأعاجم وقد سئل سعيد بن عامر عنه ؟ فقال : سنة نبينا أحب إلينا من سنة با كهن وقال في رواية المروذى ، وقد سأله عن النعل السندى ؟ فقال : أما أنا فلا أستعملها ، ولكن إذا كان للطين أو الخرج فأرجو . وأما من أراد الزينة فلا . ورأى على باب الخرج نعلا سنديا ، فقال : نتشبه بأولاد الملوك ؟ .

وقال حرب الكرماني أيضاً : قلت لأحمد : فهذه النعال الغلاظ ؟ قال : هدم السندية إذا كانت للوضوء أو للكنيف أو لموضع ضرورة ، فلا بأس . وكأنه كره أن يمشى بها في الأزقة . قيل : فالنعل من الخشب ؟ قال : لا بأس بها أيضاً . إذا كان موضع ضرورة .

قال حرب : حدثنا أحمد بن نصر حدثنا حبان بن موسى قال : سئل ابن المبارك عن هذه النعال الكرمانية ؟ . فلم تعجبه . وقال : أما في هذه غنية عن تلك ؟ .

وروى الخلال عن أحمد بن إبراهيم الدورقي قال : سألت سعيد بن عامر عن لباس النعال السبتية ؟ فقال : زى نبينا أحب إلينا من زى با كهن ملك الهند . ولو كان في مسجد المدينة لأخرجوه من المدينة .

سعيد بن عامر الضبعي : إمام أهل البصرة علما ودينا ، من شيوخ الإمام أحمد . قال يحيى بن سعيد القطان - وذكر عنه سعيد بن عامر الضبعي - فقال :

هو شيخ البصرة منذ أربعين سنة . وقال أبو مسعود بن القرات : ما رأيت بالبصرة مثل سعيد بن عامر .

وقال الميموني : رأيت أبا عبد الله عمامته تحت ذقنه . ويكره غير ذلك ، وقال : العرب عمامها تحت أذقانها .

وقال أحمد ، في رواية الحسن بن محمد : يكره أن تكون العمامة تحت الحنك كراهة شديدة . وقال : إنما يتعمم بمثل ذلك اليهود والنصارى والمجوس .

ولهذا أيضاً كره أحمد لباس أشياء ، كانت شعار الظلمة في وقته : من السواد ونحوه . وكره هو وغيره تغميض العين في الصلاة . وقال : هو من فعل اليهود . وقد روى أبو حفص العكبري بإسناده عن بلال بن أبي حذرد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تمعددوا » واخشوشنوا ، وانتعلوا ، وامشوا حفاة » وهذا مشهور محفوظ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أنه كتب به إلى المسلمين . وسيأتى ذكره إن شاء الله تعالى في كلام الخلفاء الراشدين .

وقال الترمذى : حدثنا قتيبة حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس منا من تشبه بغيرنا . لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى . فإن تسليم اليهود : الإشارة بالأصابع ، وتسليم النصارى : الإشارة بالأكف » قال : وروى ابن المبارك هذا الحديث عن ابن لهيعة ولم يرفعه ^(١) .

وهذا - وإن كان فيه ضعف - فقد تقدم الحديث المرفوع « من تشبه بقوم فهو منهم » وهو محفوظ عن حذيفة بن اليمان أيضاً من قوله . وحديث ابن لهيعة يصلح للاعتضاد . كذا كان يقول أحمد وغيره .

(١) رواه المنذرى في الترهيب من الإشارة في السلام ، وقال : رواه الترمذى والطبراني ، وزاد « لا تقصوا النواصي ، وأحفوا الشوارب ، واعفوا اللحى ، ولا تمشوا في المساجد والأسواق وعليكم القميص إلا وتحتها الأزر » .

وأيضاً : ما روى أبو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد الثقفي حدثنا محمد بن ربيعة
حدثنا أبو الحسن العسقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن علي بن ركانة أو محمد بن علي
ابن ركانة ^(١) ، عن أبيه « أن رُكانة صارع النبي صلى الله عليه وسلم » فصرعه
النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ركانة : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :
« فرّق ما بيننا وبين المشركين بالعمائم على القلائس » .
وهذا يقتضي أنه حسن عند أبي داود . ورواه الترمذي أيضاً عن قتيبة ،
وقال : غريب . وليس إسناده بالقائم . ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني .
ولا ابن ركانة .

وهذا القدر لا يمنع : أن يعتضد بهذا الحديث ويستشهد به .
وهذا بيّن في أن مفارقة المسلم المشرك في اللباس أمر مطلوب للشارع . كقوله
« فصل ما بين الحلال والحرام : الدف والصوت » ^(٢)
فإن التفريق بينهما مطلوب في الظاهر . إذ الفرق بالاعتقاد والعمل بدون
العمامة حاصل . فلو لا أنه مطلوب بالظاهر أيضاً لم يكن فيه فائدة .
وهذا كما أن الفرق بين الرجال والنساء لما كان مطلوباً ظاهراً وباطناً
« لعن صلى الله عليه وسلم المتشبهات من النساء بالرجال ، والمتشبهين من الرجال
بالنساء » وقال : « أخرجوهم من بيوتكم » ونفى الخنث لما كان رجلاً متشبهاً
في الظاهر بغير جنسه .

وأيضاً عن أبي غطفان المري : سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يقول
« حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء ، وأمر بصيامه ، قالوا :
يا رسول الله ، إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) جملة « أو محمد بن علي بن ركانة » غير موجودة في سنن أبي داود . ولا في
كتب الرجال في ترجمة أبي جعفر .

(٢) « الدف » بفتح الدال وضمة : ما يضرب عليه لإعلان النكاح وغيره .

إذا كان العام المقبل - إن شاء الله - صمنا اليوم التاسع . قال : فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه مسلم في صحيحه .

وروي الإمام أحمد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صوموا يوم عاشوراء . وخالقوا فيه اليهود » وصوموا يوما قبله ويوما بعده » والحديث رواه ابن أبي ليلى عن داود بن علي عن أبيه عن جده ابن عباس .

فتدبر . هذا يوم عاشوراء يوم فاضل ، يكفر صيامه سنة ماضية ، صامه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر بصيامه ، ورغب فيه . ثم لما قيل له قبيل وقاته « إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى » أمر بمخالقتهم بضم يوم آخر إليه . وعزم على فعل ذلك .

ولهذا استحب العلماء - منهم الامام أحمد - أن يصوم تاسوعا ، وعاشوراء . وبذلك عللت الصحابة رضي الله عنهم .

قال سعيد بن منصور : حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع عطاء عن ابن عباس يقول « صوموا التاسع والعاشر ، خالقوا اليهود »

وأياضا : عن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب : الشهر هكذا ، وهكذا » يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين . رواه البخاري ومسلم .

فوصف هذه الأمة بترك الكتابة والحساب الذي يفعله غيرها من الأمم في أوقات عبادتهم وأعيادهم ، وأحاطها على الرؤية ، حيث قال في غير حديث « صوموا لرؤيته » وأفطروا لرؤيته » وفي رواية « صوموا من الوضح إلى الوضح » أي من الهلال إلى الهلال .

وهذا دليل على ما أجمع عليه المسلمون - إلا من شذ من بعض المتأخرين المخالفين المسبوقين بالاجماع - من أن مواقيت الصوم والفطر والنسك : إنما تقام بالرؤية عند إمكانها . لا بالكتاب والحساب الذي تسلكه الأعاجم من الروم والفرس والقبط والهند ، وأهل الكتاب من اليهود والنصارى .

وقد روى غير واحد من أهل العلم : أن أهل الكتابين قبلنا إنما أسروا
بالرؤية أيضا في صومهم وعبادتهم . وتأولوا على ذلك قوله تعالى (٢ : ١٨٣) كُتِبَ
عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم (ولكن أهل الكتابين بدلوا .
ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تقديم رمضان باليوم واليومين .

وعلل الفقهاء ذلك بما يخاف من أن يزداد في الصوم المفروض ما ليس منه ،
كما زاده أهل الكتاب من النصارى . فانهم زادوا في صومهم ، وجعلوه فيما بين
الشتاء والصيف ، وجعلوا له طريقة من الحساب يتعرفونه بها .

وقد يستدل بهذا الحديث على خصوص النهي عن أعيادهم . فان أعيادهم
معلومة بالكتاب والحساب . والحديث فيه عموم .

أو يقال : إذا نهينا عن ذلك في عيد الله ورسوله . ففي غيره من الأعياد
والمواسم أولى وأحرى ، أو لما في ذلك من مضارعة الأمة الأمية سائر الأمم .

وبالجملة : فالحديث يقتضي اختصاص هذه الأمة بالوصف الذي فارقت به
غيرها . وذلك يقتضي أن ترك المشابهة للأمم أقرب إلى حصول الوفاء بالاختصاص

وأيا : ففي الصحيحين عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف « أنه سمع معاوية
عام حج على المنبر » وتناول قصة من شعر ، كانت في يد حُرسى ، فقال : يا أهل
المدينة « أين علماؤكم ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه .
ويقول : إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوا نسائهم » .

وفي رواية سعيد بن المسيب في الصحيح : أن معاوية قال ذات يوم « إنكم
اتخذتم زى سوء . وإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الزور . قال : وجاء
رجل بعصا على رأسها خرقة ، قال معاوية : ألا ، وهذا الزور » قال قتادة « يعنى
ما يُكثر به النساء أشعارهن من الخرق » .

وفي رواية عن ابن المسيب في الصحيح قال « قدم معاوية المدينة . فخطبنا ،

وأخرج كُتَّبة من شعر . فقال : ما كنت أرى أن أحدا يفعله إلا اليهود . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغه ، فسماه الزور ■ .

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن وصل الشعر « أن بني إسرائيل هلكوا حين أحدثه نسائهم ■ يحذر أمتة مثل ذلك . ولهذا قال معاوية « ما كنت أرى أن أحدا يفعله إلا اليهود »

فما كان من زى اليهود الذى لم يكن عليه المسلمون : إما أن يكون مما يعذبون عليه أو مظنة لذلك ، أو يكون تركه حسما لمادة ما عذبوا عليه . لاسيما إذا لم يتميز ما هو الذى عذبوا عليه من غيره . فانه يكون قد اشتبه المحذور بغيره . فيترك الجميع . كما أن ما يخبرون به لَمَّا اشتبه صدقه بكذبه ترك الجميع .

وأياضا : ما روى نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أوقال : قال عمر « إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما . فإن لم يكن له إلا ثوب فليترز به ، ولا يشتمل اشتمال اليهود » رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح .

وهذا المعنى صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جابر وغيره أنه « أمر في الثوب الضيق : بالانزادون الاشتمال » وهو قول جمهور أهل العلم . وفي مذهب أحمد قولان .

وإنما الغرض : أنه قال « ولا يشتمل اشتمال اليهود ■ فان إضافة المنهى عنه إلى اليهود دليل على أن لهذه الإضافة تأثيرا فى المنهى ، كما تقدم التنبيه عليه

وأياضا : فمما نهانا الله سبحانه فيه عن مشابهة أهل الكتاب ■ وكان حقه أن يقدم فى أوائل الكتاب : قوله سبحانه (٥٧ : ١٦) ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ، ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون)

فقوله ■ ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب ■ نهى مطلق عن مشابهتهم . وهو خاص أيضا فى المنهى عن مشابهتهم فى قسوة قلوبهم . وقسوة القلوب : من

ثمرات المعاصي . وقد وصف الله سبحانه بها اليهود في غير موضع . فقال تعالى (٧٤، ٧٣: ٢) قلنا اضربوه ببعضها . كذلك يحيي الله الموتى ۖ يريكم آياته لعلكم تعقلون . ثم قست قلوبكم من بعد ذلك ، فهي كالحجارة أو أشد قسوة . وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار . وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء . وإن منها لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون) وقال تعالى (١٣، ١٢: ٥) ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا ، وقال الله : إني معكم ، لئن أقيم الصلاة ، وآتيت الزكاة ، وآمنتم برسلي ، وعزّرتهم ، وأقرضتكم الله قرضا حسنا لا كفرنّ عنكم سيئاتكم ۖ ولأدخلنكم جنات تجري من تحتها الأنهار . فمن كفر بعد ذلك منكم فقد ضل سواء السبيل . فبما نقضهم ميثاقهم كفّناهم وجعلنا قلوبهم قاسية : يحرفون الكلم عن مواضعه . ونسوا حظا مما ذكروا به . ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلا منهم . فاعف عنهم واصفع . إن الله يحب المحسنين)

« إن قوما من هذه الأمة - ممن ينسب إلى علم أو دين - قد أخذوا من هذه الصفات بنصيب . يرى ذلك من له بصيرة . فنعوذ بالله من كل ما يكرهه الله ورسوله . ولهذا كان السلف يحذرون هذا

فروى البخارى في صحيحه عن أبى الأسود قال « بعث أبو موسى إلى قراء البصرة . فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرءوا القرآن . فقال : أتم خيار أهل البصرة وقراءهم : فاتلوه ولا يطولنّ عليكم الأمد فتقسو قلوبكم » كما قست قلوب من كان قبلهم ، وإنا كنا نقرأ سورة نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها ، غير أنى حفظت منها » لو كان لابن آدم واديان من ذهب لا بغى واديا ثالثا . ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب » وكنا نقرأ سورة ، كنا نشبهها بأحدى المسبحات فأنسيتها ، غير أنى حفظت منها » يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون ؟ فيكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة »

تحذر أبو موسى القراء أن يطول عليهم الأمد فيتسوسوا قلوبهم .
ثم لما كان نقض الميثاق يدخل فيه نقض ما عهد الله إليهم من الأمر والنهي
وتحريف الكلم عن مواضعه ، وتبديل وتأويل كتاب الله : أخبر ابن مسعود
رضي الله عنه بما يشبه ذلك .

فروى الأعمش عن عمارة بن عمير عن الربيع بن أبي عميلة الفزارى حدثنا
عبد الله حديثا ما سمعت حديثا هو أحسن منه إلا كتاب الله ، أو رواية عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن بني إسرائيل لما طال عليهم الأمد قست
قلوبهم ، فاخترعوا كتابا من عند أنفسهم ، اشتبهت قلوبهم واستحلته أنفسهم .
وكان الحق يحول بينهم وبين كثير من شهواتهم ، حتى نبذوا كتاب الله وراء
ظهورهم ، كأنهم لا يعلمون . فقالوا : اعرضوا هذا الكتاب على بني إسرائيل .
فإن تابعوك فاتركوهم ، وإن خالفوك فاقتلوهم . ثم قالوا : لا ، بل أرسلوا إلى
فلان رجل من علمائهم فاعرضوا عليه هذا الكتاب ، فإن تابعكم فلن يخالفكم
أحد بعده . وإن خالفكم فاقتلوه فلن يختلف عليكم بعده أحد . فأرسلوا إليه .
فأخذ ورقة ، فكتب فيها كتاب الله ثم جعلها في قرن ، ثم علقها في عنقه . ثم
لبس عليها الثياب . ثم أتاهم فعرضوا عليه الكتاب . فقالوا : أتؤمن بهذا ؟
فأومأ إلى صدره . فقال : آمنت بهذا . ومالي لا أؤمن بهذا ؟ - يعني الكتاب
الذي في القرن - فخلوا سبيله . وكان له أصحاب يَغشونه . فلما مات نبشوه فوجدوا
القرن . ووجدوا فيه الكتاب فقالوا : ألا ترون قوله : آمنت بهذا . ومالي لا أؤمن
بهذا ؟ إنما غنى هذا الكتاب فاختلف بنو إسرائيل على بضع وسبعين ملة . وخير
مللهم : أصحاب ذى القرن . قال عبد الله : « وإن من بقى منكم سىرى منكرا .
و بحسب امرئ يرى منكرا لا يستطيع أن يغيره أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره ^(١) »

(١) ذكره الحافظ بن كثير في تفسير سورة الحديد عن ابن أبي حاتم بسنده إلى
ابن مسعود وفيه زيادات .

ولما نهى الله عن التشبه بهؤلاء الذين قست قلوبهم ذكر أيضاً في آخر
السورة حال الذين ابتدعوا الرهبانية فما رَعَوْها حق رعايتها . فعقبها بقوله (٢٨:٥٧) ،
٢٩ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وأمنوا برسوله يؤتكم كِفْلَيْنِ من رحمته ، ويجعل
لكم نورا تمشون به ، ويغفر لكم . والله غفور رحيم ، لئلا يعلم أهل الكتاب
أن لا يقدرّون على شيء من فضل الله ، وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء . والله
ذو الفضل العظيم) .

فإن الإيمان بالرسول : هو تصديقه وطاعته واتباع شريعته . وفي ذلك
مخالفة للرهبانية . لأنه لم يبعث بها ، بل نهى عنها . وأخبر أن من اتبعه من أهل
الكتاب : كان له أجران . وبذلك جاءت الأحاديث الصحيحة من طريق
ابن عمر وغيره في مَثَلِنَا ومثل أهل الكتاب .

وقد صرح صلى الله عليه وسلم بذلك فيما رواه أبو داود في سننه من حديث
ابن وهب أخبرني سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العيماء : أن سهل بن أبي أمامة
حدثه « أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة . فقال : إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يقول : لاتشدوا على أنفسكم فيشدد عليكم . فإن قوماً
شدوا على أنفسهم فشدد الله عليهم فتلک بقاياهم في الصوامع والديارات رهبانية
ابتدعوها . ما كتبناها عليهم »

هذا الذي في رواية اللؤلؤى عن أبي داود . وفي رواية ابن داسة عنه « أنه
دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة في زمان عمر بن عبد العزيز . وهو
أمير بالمدينة . فإذا هو يصلي صلاة خفيفة ، كأنها صلاة مسافر أو قريب منها .
فلما سلم قال : يرحمك الله ، أرايت هذه الصلاة المكتوبة « أم شيء تنفلتة ؟ قال :
إنها المكتوبة وإنها أصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . كان يقول : لاتشدوا
على أنفسكم فيشدد الله عليكم . فإن قوماً شدوا على أنفسهم فشدد الله عليهم .
فتلك بقاياهم في الصوامع والديارات : رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم . ثم غدا

من الغد . فقال : ألا تركب وننظر لنعتبر ؟ قال : نعم . فركبا جميعاً . فإذا بديار
باد أهلها وانقضوا وفتوا ، خاوية على عروشها . قال : أتعرف هذه الديار ؟ فقال :
نعم ، ما أعرفني بها وبأهلها . هؤلاء أهل ديار أهلكم الله ببيغهم وحسدهم .
إن الحسد يطفىء نور الحسنات . والبغى يصدق ذلك أو يكذبه . والعين تزني
والكف والقدم والجسد واللسان . والفرج يصدق ذلك أو يكذبه . ■

فأما سهل بن أبي أمامة فقد وثقه يحيى بن معين وغيره ، وروى له مسلم
 وغيره . وأما ابن أبي العمياء فمن أهل بيت المقدس ما أعرف حاله . لكن رواية
أبي داود للحديث وسكوته عنه يقتضى أنه حسن عنده . وله شواهد في الصحيح .
فأما ما فيه من وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتخفيف : ففي
الصحيحين عنه - أعنى أنس بن مالك - قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم
يوجز الصلاة ويكملها » . ■

وفي الصحيحين أيضاً عنه قال : « ماصليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا
أتم من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم » زاد البخارى « وإن كان ليسمع بكاء
الصبي فيخفف ، مخافة أن تفقن أمه » .

وما ذكره أنس بن مالك من التخفيف : فهو بالنسبة إلى ما كان يفعله بعض
الأمراء وغيرهم في قيام الصلاة . فإن منهم من كان يطيل زيادة على ما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يفعله في غالب الأوقات ، ويخفف الركوع والسجود والاعتدال
عما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله في غالب الأوقات . ولعل أكثر الأئمة ،
أو كثيراً منهم ، كانوا قد صاروا يصلون كذلك . ومنهم من كان يقرأ في الأخيرين
مع الفاتحة سورة . وهذا كله قد صار مذاهب لبعض الفقهاء .

وكان الخوارج أيضاً قد تعمقوا وتنطعوا ، كما وصفهم النبي صلى الله عليه وسلم
بقوله : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم » ولهذا لما صلى
على بن أبي طالب رضى الله عنه بالبصرة قال عمران بن حصين : « لقد أذكرنى

هذا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم معتدلة . كان يخفف القيام والقعود ، ويطيل الركوع والسجود ■ وقد جاء هذا مفسراً عن أنس بن مالك نفسه .

فروى النسائي عن قتيبة عن العطاء بن خالد عن زيد بن أسلم قال « دخلنا على أنس بن مالك فقال : صليتم ؟ قلنا : نعم . قال : يا جارية ■ هلمى لى وضوءاً ، ماصليت وراء إمام أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من إمامكم هذا . قال زيد : وكان عمر بن عبد العزيز يتم الركوع والسجود ، ويخفف القيام والقعود ، وهذا حديث صحيح . فإن العطاء بن خالد الخزومي قال فيه يحيى بن معين غير مرة : هو ثقة . وقال أحمد بن حنبل : هو من أهل مكة ثقة صحيح الحديث . روى عنه نحو مائة حديث . وقال ابن عدى : يروى قريباً من مائة حديث . ولم أر بحديثه بأساً إذا حدث عنه ثقة .

وروى أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان حدثني أبي عن وهب بن مانوس سمعت سعيد بن جبير يقول : سمعت أنس بن مالك يقول : « ماصليت وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا القتي ، يعنى عمر بن عبد العزيز . قال : فحزنا في ركوعه عشر تسبيحات . وفي سجوده عشر تسبيحات » وقال يحيى بن معين : إبراهيم بن عمر بن كيسان يمانى ثقة . وقال هشام بن يوسف : أخـبرني إبراهيم بن عمر - وكان من أحسن الناس صلاة - وابنه عبد الله قال فيه أبو حاتم : صالح الحديث . وهب بن مانوس - بالنون - يقوله عبد الله هذا . وكان عبد الرزاق يقول : بالباء المنقوطة بواحدة من أسفل - وهو شيخ كبير قديم ، قد أخذ عنه إبراهيم هذا . وتابع ما حدث به . ولولا ثقته عنده لما عمل بما حدث به . وحديثه موافق لرواية زيد بن أسلم . وما أعلم فيه قدحاً .

وروى مسلم في صحيحه من حديث حماد بن سلمة أخبرنا ثابت عن أنس بن

مالك قال : « ما صليت خلف أحد أوجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام . كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم متقاربة . وكانت صلاة أبي بكر متقاربة . فلما كان عمر رضى الله عنه مدَّ في صلاة الفجر . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده : قام ، حتى نقول : قد أوهم ، ثم يسجد ويقعد بين السجدين ، حتى نقول : قد أوهم »

ورواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة أنبأنا ثابت وحيد ، عن أنس بن مالك قال : « ما صليت خلف رجل أوجز صلاة ، من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده : قام ، حتى نقول : قد أوهم . ثم يكبر ثم يسجد . وكان يقعد بين السجدين ، حتى نقول : قد أوهم » .

فجمع أنس رضى الله عنه في هذا الحديث الصحيح بين الإخبار بإيجاز النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة وإتمامها . وبَيَّن أن من إتمامها الذى أخبر به : إطالة الاعتدالين وأخبر في الحديث المتقدم : أنه ما رأى أوجز من صلاته . ولا أتم . فيشبهه - والله أعلم - أن يكون الإيجاز عاد إلى القيام : والإتمام إلى الركوع والسجود . لأن القيام لا يكاد يفعل إلا تاماً . فلا يحتاج إلى الوصف بالإتمام بخلاف الركوع والسجود والاعتدالين .

وأيضاً : فإنه بإيجاز القيام وإطالة الركوع والسجود : تصير الصلاة تامة لا اعتدالها وتقاربها . فيصدق قوله : « ما رأيت أوجز ولا أتم » .

فأما إن أعيد الإيجاز إلى لفظ « لا أتم » والإتمام إلى لفظ « لا أوجز » فإنه يصير في الكلام تناقضاً . لأن من طول القيام على قيامه صلى الله عليه وسلم لم يكن دونه في إتمام القيام ، إلا أن يقال : الزيادة في الصورة تصير نقصاً في المعنى . وهذا خلاف ظاهر اللفظ . فإن الأصل : أن يكون معنى « الإيجاز والتخفيف » غير معنى « الإتمام والإكمال » ولأن زيد بن أسلم قال : « كان عمر يخفف

القيام والقعود ، ويتم الركوع والسجود » فلم أن لفظ « الإتمام » عندهم هو إتمام الفعل الظاهر .

وأحاديث أنس كلها تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يطيل الركوع والسجود والاعتدالين » زيادة على ما فعله أكثر الأئمة وسائر روايات الصحيح تدل على ذلك .

ففي الصحيحين : عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « إني لا آلو أن أصلي لكم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا . قال ثابت : فكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه . كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائماً . حتى يقول القائل : قد نسي . وإذا رفع رأسه من السجدة مكث ، حتى يقول : قد نسي . »

وفي رواية في الصحيح : « وإذا رفع رأسه بين السجدتين » .
وفي رواية للبخاري من حديث شعبة عن ثابت : « كان أنس ينعت لنا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكان يصلي . فإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى نقول : قد نسي . »

فهذا يبين لك أن أنساً أراد بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : إطالة الركوع والسجود والرفع فيهما على ما كان الناس يفعلونه . وتقصير القيام عما كان الناس يفعلونه .

وروى مسلم في صحيحه من حديث جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع بكاء الصبي مع أمه ، وهو في الصلاة » فيقرأ بالسورة الخفيفة ، أو بالسورة القصيرة .

فبين أن التخفيف الذي كان يفعله صلى الله عليه وسلم : هو تخفيف القراءة ، وإن كان ذلك يقتضي ركوعاً وسجوداً يناسب القراءة . ولهذا قال : « كانت صلاته متقاربة » أى يقرب بعضها من بعض .

وصدق أنس . فإن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في الفجر بنحو الستين إلى المائة ، يقرأ في الركعتين بطوال المفصل بآلم تنزيل وهل آتى ، وبالصفات ، وبيقاف ، وربما قرأ أحياناً بما هو أطول من ذلك . وأحياناً بما هو أخف » .
فأما عمر رضى الله عنه فكان يقرأ في الفجر بيونس « وهود ويوسف . ولعله علم أن الناس خلقه يُؤثرون ذلك .

وكان معاذ رضى الله عنه « قد صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الآخرة ، ثم ذهب إلى بني عمرو بن عوف بقاء ، فقرأ فيها بسورة البقرة » . فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك . وقال : أفتان أنت يامعاذ ؟ إذا أمت الناس خفف فإن من ورائك الكبير والضعيف . هَلَّا قرأت بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ، ونحوها من السور ؟ » .

فالتخفيف الذى أمر به النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً وغيره من الأئمة . هو ما كان يفعله - أبى هو وأمى - صلى الله عليه وسلم . فإنه كما قال أنس : « كان أخف الناس صلاة في تمام » . وقد قال : « صلوا كما رأيتموني أصلى » .

ثم إن عَرَضَ حال عُرف منها إيثار المأمومين للزيادة على ذلك لحسن . فإنه صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بطولى الطويلين ، وقرأ فيها بالطور .

وإن عرض ما يقتضى التخفيف عن ذلك فعل ، كما قال في بكاء الصبي ونحوه . فقد تبين أن حديث أنس تضمن مخالفة من خفف الركوع والسجود تخفيفاً كثيراً ، ومن طول القيام تطويلاً كثيراً . وهذا الذى وصفه أنس ، ووصفه سائر الصحابة .

وروى مسلم في صحيحه وأبو داود في سننه عن هلال بن أبى حميد عن عبد الرحمن بن أبى ليلي عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال « رمت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم » فوجدت قيامه ، فركعته ، فاعتداله بعد ركوعه ، فسجدته ، فجلسته بين السجدين ، فجلسته ما بين التسليم والانصراف : قريباً من السواء » .
م ٧ - الصراط

وروى مسلم أيضاً في صحيحه : عن شعبة عن الحكم قال « غلب على الكوفة رجل - قد سماه - زمن بن الأشعث ، قال : فأمر أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود أن يصلي بالناس » فكان يصلي ، فإذا رفع رأسه من الركوع قام قدر ما أقول : اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد . قال الحكم : فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن أبي ليلى ، فقال : سمعت البراء بن عازب يقول : كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وركوعه » وإذا رفع رأسه من ركوعه » وسجوده » وما بين السجدة : قريباً من السواء ، قال شعبة : فذكرته لعمر بن مرة . فقال : قد رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فلم تكن صلاته هكذا .

وروى البخاري هذا الحديث - ما خلا القيام والقعود - قريباً من السواء . وذلك : لأنه لا شك أن القيام قيام القراءة . وقعود التشهيد يزيد على بقية الأركان ، لكن لما كان صلى الله عليه وسلم يوجز القيام » ويتم بقية الأركان صارت قريباً من السواء .

فكل واحدة من الروايتين تصدق الأخرى ، وإنما البراء تارة قريب ولم يُحدّد ، وتارة استثنى وحدد . وإنما جاز أن يقال في القيام مع بقية الأركان قريباً بالنسبة إلى الأمراء الذين يطيلون القيام ، ويخففون الركوع والسجود ، حتى يعظم التفاوت .

ومثل هذا : أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف ، فقرأ في الركعة الأولى بنحو من سورة البقرة وركع ، فكان ركوعه نحواً من قيامه » وكذلك سجوده ، ولهذا نقول نحن في أصح القوانين : إن ركوع صلاة الكسوف وسجودها يكون قريباً من قيامه بقدر معظمه أكثر من النصف .

ومن أصحابنا وغيرهم من قال : إذا قرأ البقرة يسبح في الركوع والسجود بقدر قراءة مائة آية ، وهو ضعيف مخالف للسنة .

وكذلك روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وغيره « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد الرفع من الركوع من الذكر ما يصدق حديث أنس والبراء » وكذلك صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التطوع ، فإنه كان إذا صلى بالليل وحده طَوَّلَ لنفسه ماشاء ، وكان يقرأ في الركعة بالبقرة وآل عمران . والنساء ، ويركع نحواً من قيامه ، ويرفع نحواً من ركوعه . ويسجد نحواً من قيامه ، ويجلس نحواً من سجوده .

ثم هذا القيام الذي وصفه أنس وغيره بالخفة والتخفيف الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم : قد فسَّره النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وأمره . وبلغ ذلك أصحابه . فإنه لما صلى على المنبر قال : « إنما فعلت هذا لتأتموا بي ، ولتعلموا صلاتي » وقال للمالك بن الحويرث وصاحبه « صلوا كما رأيتموني أصلي » .

وذلك : أنه مامن فعل في الغالب إلا وقد يسمى خفيفاً بالنسبة إلى ما هو أطول منه . ويسمى طويلاً بالنسبة إلى ما هو أخف منه . فلا حذله في اللغة . وليس الفعل في الصلاة من العادات . كالإحراز والقبض والاصطياد ، وإحياء الموات ، حتى يُرجع في حده إلى عرف اللفظ . بل هو من العبادات . والعبادات يُرجع في صفاتها ومقاديرها إلى الشارع ، كما يرجع في أصلها إلى الشارع . ولأنه لو جاز الرجوع فيه إلى عُرف الناس في الفعل ، أوفى مسمى التخفيف ، لاختلقت الصلاة الشرعية الراتبة التي أمرنا بها في غالب الأوقات عند عدم المعارضات المقتضية للطول أو القصر اختلافاً مباحين لا ضبط له ، ولكان لكل أهل عصر ومصر ، بل لكل أهل حي وسكة ، بل لأهل كل مسجد : عرف في معنى اللفظ ، وفي عادة الفعل ، مخالفات لعرف الآخرين . وهذا مخالف لأمر الله ورسوله . حيث قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » ولم يقل : كما يسميه أهل أرضكم

خفيفاً ، أو كما يعتادونه ، وما أعلم أحداً من العلماء يقول ذلك ، فإنه يفضى إلى تغيير الشريعة « وموت السنن : إما بزيادة « وإما بنقص ، وعلى هذا دلت سائر روايات الصحابة .

فروي مسلم في صحيحه عن زهير عن سماك بن حرب قال « سألت جابر ابن سمرة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : كان يخفف الصلاة ، ولا يصلي صلاة هؤلاء » قال : وأنبأني « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن المجيد ، ونحوها » .

وروى أيضاً عن شعبة عن سماك عن جابر بن سمرة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بالليل إذا يغشى ، وفي العصر نحو ذلك ، وفي الصبح أطول من ذلك » .

وهذا يبين مارواه مسلم أيضاً عن زائدة عن سماك عن جابر بن سمرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن المجيد » وكان صلاته بعد تخفيفاً « أنه أراد - والله أعلم - بقوله « وكانت صلاته بعد » أي بعد الفجر ، أي إنه يخفف الصلوات التي بعد الفجر عن الفجر ، فإنه في الرواية الأولى جمع بين وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتخفيف ، وأنه كان يقرأ في الفجر بقاف .

وقد ثبت في الصحيح عن أم سلمة « أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر بالطور في حجة الوداع . وهي طائفة من حول الناس تسمع قراءته » وما عاش بعد حجة الوداع إلا قليلاً ، والطور نحو من سورة قاف .

وثبت في الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « إن أم الفضل سمعته وهو يقرأ (والمرسلات عرفاً) فقالت : يا بني لقد ذكرتني بقرائك هذه السورة ، إنها لآخر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب » .

فقد أخبرت أم الفضل أن ذلك آخر ما سمعته يقرأ بها في المغرب ، وأم الفضل

لم تكن من المهاجرات ، بل هي من المستضعفين ، كما قال ابن عباس « كنت أنا وأبي من المستضعفين الذين عذرهم الله » فهذا السماع كان متأخراً .
وكذلك في الصحيح عن زيد بن ثابت « أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطولى الطولين » وزيد من صغار الصحابة .

وكذلك صلى بالمؤمنين في الفجر بمكة وأدركته سعة عند ذكر موسى وهرون فهذه الأحاديث وأمثالها : تبين أنه صلى الله عليه وسلم كان في آخر حياته يصلى في الفجر بطوال المفصل ، وشواهد هذا كثيرة ، ولأن سائر الصحابة اتفقوا على أن هذه كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي مازال يصليها ، ولم يذكر أحد أنه نقص صلاته في آخر عمره عما كان يصليها ، وأجمع الفقهاء على أن السنة أن يقرأ في الفجر بطوال المفصل .

وقوله « ولا يصلي صلاة هؤلاء » إما أن يريد به من كان يطيل الصلاة على هذا ، ومن كان ينقصها عن ذلك ، أى إنه كان صلى الله عليه وسلم يحفظها . ومع ذلك : فلا يحذفها حذف هؤلاء الذين يحذفون الركوع والسجود والاعتدالين ، كما دل عليه حديث أنس والبراء ، أو كان أولئك الأمراء ينقصون القراءة ، أو القراءة وبقية الأركان عما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله . كما روي أبو قزعة قال « أتيت أبا سعيد الخدري رضى الله عنه وهو مكثور عليه ، فلما تفرق الناس عنه قلت : إني لا أسألك عما سألك هؤلاء عنه . قلت : أسألك عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : مالك في ذلك من خير ، فأعادها عليه ، فقال : كانت صلاة الظهر تقام فينطلق أحدنا إلى البقيع فيقضي حاجته . ثم يأتي أهله فيتوضأ . ثم يرجع إلى المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى »

وفي رواية « مما يطولها » رواه مسلم في صحيحه .

فهذا يبين لك أن أبا سعيد رأى صلاة الناس أنقص من هذا .

وفي الصحيحين عن أبي بَرزّة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح . فينصرف الرجل ، فيعرف جَلِيسه ، وكان يقرأ في الركعتين ، أو أحدهما : ما بين الستين إلى المائة » هذا لفظ البخارى .

وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأمرنا بالتخفيف » وإن كان ليؤمننا بالصفات » رواه أحمد والنسائي .

وعن الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال « ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان . قال سليمان : كان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر . ويخفف الأخيرتين . ويخفف العصر . ويقرأ في المغرب بقصار المفصل . ويقرأ في العشاء بأوساط المفصل ، ويقرأ في الصبح بطوال المفصل » رواه النسائي وابن ماجه . وهو إسناد على شرط مسلم .

والضحاك بن عثمان قال فيه أحمد ويحيى : هو ثقة . وقال فيه ابن سعد : كان ثبثا .

ويدل على ما ذكرناه : ما روى مسلم في صحيحه عن عمار بن ياسر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مِثْنَةٌ من فقهه فأطيلوا الصلاة » وأقصروا الخطبة . وإن من البيان لسحرا »

فقد جعل طول الصلاة علامة على فقه الرجل . وأمر باطالتها .

وهذا الأمر : إما أن يكون عاما في جميع الصلوات وإما أن يكون المراد به صلاة الجمعة .

فإن كان اللفظ عاما فظاهر . وإن كان المراد به صلاة الجمعة : فإذا أمر باطالتها مع كون الجمع فيها يكون عظيما من الضعفاء والكبار وذوى الحاجات ما ليس في غيرها . ومع كونها تفعل في شدة الحر مسبوقة بخطبتين : فالعجز ونحوها التي تفعل وقت البرد ، مع قلة الجمع : أولى وأحرى والأحاديث في هذا كثيرة .

وإما ذكرنا هذا التفسير لما في حديث أنس من تقدير صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . إذ قد يحسب من يسمع هذه الأحاديث : أن فيها نوع تناقض ، أو يتمسك بعض الناس ببعضها دون بعض . « يجمل معنى ما تمسك به وأما ما في حديث أنس المتقدم من قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم . فان قوما شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم . فبذلك بقاياهم في الصوامع والديارات رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم » ففيه تعي النبي صلى الله عليه وسلم عن التشدد في الدين بالزيادة عن المشروع .

والتشديد : تارة يكون باتخاذ ما ليس بواجب ولا مستحب بمنزلة الواجب والمستحب في العبادات . وتارة باتخاذ ما ليس بمحرم ولا مكروه بمنزلة المحرم والمكروه في الطيبات . وعلل ذلك بأن الذين شددوا على أنفسهم من النصارى شدد الله عليهم لذلك ، حتى آل الأمر إلى ما هم عليه من الرهبانية المبتدعة .

وفي هذا تنبيه على كراهة النبي صلى الله عليه وسلم لمثل ما عليه النصارى من الرهبانية المبتدعة . وإن كان كثير من عبادنا قد وقعوا في بعض ذلك متأولين معذورين ، أو غير متأولين ولا معذورين .

وفيه أيضاً تنبيه على أن التشديد على النفس ابتداء يكون سبباً لتشديد آخر يفعله الله : إما بالشرع ، وإما بالقدر .

فأما بالشرع : فمثل ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يخافه في زمانه من زيادة إيجاب أو تحريم ، كنعو ما خافه لما اجتمعوا لصلاة التراويح معه . ولما كانوا يسألون عن أشياء لم تحرم . ومثل أن من نذر شيئاً من الطاعات وجب عليه فعله . وهو منهي عن نفس عقد النذر . وكذلك الكفارات الواجبة بأسباب .

وأما بالقدر : فكثيراً ما قد رأينا وسمعنا من كان يتنطع في أشياء فيبتلى أيضاً بأسباب تشدد الأمور عليه في الإيجاب والتحريم : مثل كثير من الموسوسين في

الطهارات ، إذا زادوا على المشروع . ابتلوا بأسباب توجب حقيقة عليهم أشياء فيها عظيم مشقة ومضرة .

وهذا المعنى الذى دل عليه الحديث موافق لما قدمناه فى قوله تعالى (٧ : ١٥٧) ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم) من أن ذلك يقتضى كراهة موافقتهم فى الأصار والأغلال .

■ والأصار ■ ترجع إلا إلى مجابات الشديدة . « والأغلال » هى التجهيزات الشديدة « فان الإصر » هو الثقل والشدة . وهذا شأن ما وجب . « والغل » يمنع المغلول من الانطلاق . وهذا شأن الحظور . وعلى هذا دل قوله سبحانه (٥ : ٨٧) يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) وسبب نزولها مشهور .

وعلى هذا ما فى الصحيحين عن أنس بن مالك قال « جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبی صلی الله علیه وسلم یسألون عن عبادة رسول الله صلی الله علیه وسلم ؟ فلما أخبروا بها ، كأنهم تقالؤها . فقالوا : وأین نحن من رسول الله صلی الله علیه وسلم ؟ وقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ فقال أحدهم : أما أنا فأصلى اللیل أبدا . وقال الآخر : وأنا أصوم الدهر أبدا . وقال الآخر : وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا . فجاء رسول الله صلی الله علیه وسلم إليهم ، فقال : أتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إني لأخشاكم لله ، وأتقاكم له . لكنى أصوم وأفطر ، وأصلى وأرقد . وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني » رواه البخاری . وهذا لفظه . ورواه مسلم ولفظه : عن أنس « أن نفرا من أصحاب النبی صلی الله علیه وسلم سألوا أزواج النبی صلی الله علیه وسلم عن عمله فى السر ؟ فقال بعضهم : لا أتزوج النساء . وقال بعضهم : لا آكل اللحم . وقال بعضهم : لا أنام على فرش . حمد الله وأثنى عليه ، وقال : ما بال أقوام قالوا كذا وكذا وكذا ؟ لكنى أصلى وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس

منى » والأحاديث الموافقة لهذا كثيرة في بيان أن سنته التي هي الاقتصاد في العبادة ، وفي ترك الشهوات — خير من رهبانية النصارى — التي هي ترك عامة الشهوات من النكاح وغيره ، والغلو في العبادات صوما وصلاة .

وقد خالف هذا بالتأويل ولعدم العلم طائفة من الفقهاء والعباد .

ومثل هذا : ما رواه أبو داود في سننه عن العلاء بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة أن رجلا قال « يارسول الله أئذن لي في السياحة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله . فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأن أمته سياحتهم الجهاد في سبيل الله .

وفي حديث آخر « إن السياحة هي الصيام » « والسائحون هم الصائمون ونحو ذلك . وذلك تفسير لما ذكره الله تعالى في القرآن من قوله (١١٢:٩) السائحون) وقوله (٦٦ : ■ سائحات) .

وأما السياحة التي هي الخروج في البرية من غير مقصد معين : فليست من عمل هذه الأمة . ولهذا قال الإمام أحمد : ليست السياحة من الإسلام في شيء ، ولا من فعل النبيين ولا الصالحين ، مع أن جماعة من إخواننا قد ساحوا السياحة المنهى عنها متأولين في ذلك ، أو غير عالمين بالنهي عنه . وهي من الرهبانية المبتدعة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم « لا رهبانية في الإسلام » ■ .

والغرض هنا : بيان ما جاءت به الحنيفية من مخالفة اليهود فيما أصابهم من القسوة عن ذكر الله ، وعما أنزل من الهدى الذي به حياة القلوب . ومخالفة النصارى فيما هم عليه من الرهبانية المبتدعة . وإن كان قد ابتلى بعض المنتسبين منا إلى علم أو دين بنصيب من هذا ومن هذا فقيمهم شبه بهؤلاء وهؤلاء .

ومثل ما رواه ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم — غداة العقبة وهو على ناقته — « القُطْ لى حصًى . فلقطت له سبع حصيات مثل حصى الخذف . فجعل ينفضهن في كفه ويقول : أمثال هؤلاء فارموا . ثم قال :

أيها الناس ، إياكم والغلو في الدين . فانما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين ■
رواه أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عوف بن أبي جميلة عن زياد بن حصين
عن أبي العالية عنه . وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .

وقوله « إياكم والغلو في الدين » عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأعمال
والغلو : هو مجاوزة الحد ، بأن يزداد في حمد الشيء أو ذمه على ما يستحق
ونحو ذلك .

والنصارى أكثر غلوا في الاعتقادات والأعمال من سائر الطوائف . وإياهم
نهى الله عن الغلو في القرآن في قوله تعالى (٤ : ١٧١) يا أهل الكتاب لا تغلوا في
دينكم) .

وسبب هذا اللفظ العام رمى الجمار . وهو داخل فيه . فالغلو فيه مثل رمى
الحجارة الكبار ونحو ذلك ■ بناء على أنه قد بالغ في الحصى الصغير . ثم علل
ذلك بأن ما « أهلك من كان قبلنا إلا الغلو في الدين » كما تراه في النصارى .

وذلك يقتضى أن مجانية هديهم مطلقاً أبعد عن الوقوع فيما به هلكوا ، وأن
المشارك لهم في بعض هديهم يخاف عليه أن يكون هالكا .

ومن ذلك : أنه صلى الله عليه وسلم حذرنا عن مشابهة من قبلنا في أنهم
كانوا يفرقون في الحدود بين الأشراف والضعفاء . وأمر أن يسوى بين الناس
في ذلك ، وأن كثيراً من ذوى رأى والسياسة قد يظن أن إعفاء الرؤساء أجود
في السياسة .

ففي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها - في شأن الخزومية التي سرت
لما كنتم أسامة رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال « يا أسامة ، أتشفع في حدي
من حدود الله تعالى ؟ إنما هلك بنو إسرائيل : أنهم كانوا إذا سرق فيهم
الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . والذي نفسى بيده
لو أن فاطمة بنت محمد سرت لقطعنت يدها ■ .

وكان بنو مخزوم من أشرف بطون قريش . واشتد عليهم أن تقطع يد امرأة منهم . فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن هلاك بنى إسرائيل إنما كان في تخصيص رؤساء الناس بالعفو عن العقوبات . وأخبر : أن فاطمة ابنته - التي هي أشرف النساء - لو سُرقت . وقد أعادها الله من ذلك - لقطع يدها : ليبين : أن وجوب العدل والتعميم في الحدود لا يستثنى منه بنت الرسول، فضلاً عن بنت غيره . وهذا يوافق ما في الصحيحين عن عبد الله بن مرة عن البراء بن عازب . رضى الله عنه قال « مرَّ على النبي صلى الله عليه وسلم يهودى مُحَمَّمٌ مجلود . فدعاهم . فقال : أهكذا تجدون حد الزانى في كتابكم ؟ قالوا : نعم . فدعا رجلاً من علمائهم . قال : أنشدك بالله الذى أنزل التوراة على موسى : أهكذا تجدون حد الزانى في كتابكم ؟ قال : لا . ولولا أنك نشدتنى بهذا لم أخبرك . نجده الرجم . ولكنه كثر في أشرافنا . فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه . وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد . فقلنا : تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع . فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم . فقال صلى الله عليه وسلم : اللهم إني أول من أحيا أمرك إذا ماتوه . فأمر به فرجم . فأُنزل الله عز وجل (٥ : ٤١) يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا : آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم . ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك ، يحرفون الكلم من بعد مواضعه يقولون : إن أوتيتم هذا فخذوه) يقول : اتوا محمداً فإن أمركم بالتحميم والجلد فخذوه ، وإن أفتاكم بالرجم فاحذروا فأُنزل الله تعالى (٥ : ٤٤ - ٤٧) ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون - ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون - ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) في الكفار كلها . » .

وأيضاً : ما روى مسلم في صحيحه عن جندب بن عبد الله البجلي قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس ، وهو يقول « إني أبرأ إلى الله

أن يكون لي منكم خليل . فان الله قد اتخذني خليلا . كما اتخذ إبراهيم خليلا . ولو كنت متخذاً من أمتي خليلا لا اتخذت أبا بكر خليلا . ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك » .

وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذين كانوا قبلنا كانوا يتخذون قبور الأنبياء والصالحين مساجد . وعدى هذا الوصف بالأمر بحرف الفاء : أن لا يتخذوا القبور مساجد . وقال « إني صلى الله عليه وسلم ينهانا عن ذلك » فقيه دلالة على أن اتخاذ من قبلنا سبب ، لنهينا إما مظهر للنهي ، وإما موجب للنهي . وذلك يقتضى أن أعمالهم دلالة وعلامة على أن الله ينهانا عنها ، أو أنها علة مقتضية للنهي . وعلى التقديرين : يعلم أن مخالفتهم أمر مطلوب للشارع في الجملة . والنهي عن هذا العمل بلعنة اليهود والنصارى مستفيض عنه صلى الله عليه وسلم ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « قاتل الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وفي لفظ لمسلم « لعن الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وفي الصحيحين عن عائشة وابن عباس قالا « لما نُزِلَ برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق يطرح خميصة له على وجهه . فاذا اغتمم بها كشفها عن وجهه . فقال ، وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما صنعوا » .

وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة « أن أم سلمة وأم حبيبة ذكرتا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كنيسة رأتها بأرض الحبشة ، يقال لها : مارية ، وذكرتا من حسناتها وتصاوير فيها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح ، أو الرجل الصالح ، بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك الصور » أولئك شرار الخلق عند الله عز وجل » .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم

«آثرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج» رواه أهل السنن الأربعة .
وقال الترمذى : حديث حسن . وفى بعض نسخه : صحيح .

فهذا التحذير منه صلى الله عليه وسلم واللعن عن مشابهة أهل الكتاب فى
بناء المسجد على قبر الرجل الصالح : صريح فى النهى عن المشابهة فى هذا . ودليل
على الحذر عن جنس أعمالهم ، حيث لا يؤمن فى سائر أعمالهم أن تكون من هذا
الجنس .

ثم من المعلوم ما قد ابتلى به كثير من هذه الأمة من بناء المساجد على القبور
واتحاد القبور مساجد بلا بناء . وكلا الأمرين محرم ملعون فاعله بالمستفيض من
السنة . وليس هذا موضع استقصاء ما فى ذلك من سائر الأحاديث والآثار .
إذ الغرض القاعدة الكلية . وإن كان تحريم ذلك قد ذكره غير واحد من علماء
الطوائف من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم . ولهذا كان السلف من
الصحابة والتابعين يبالغون فى المنع مما يجزئ إلى مثل هذا . وفيه من الآثار
مالا يلىق ذكره هنا حتى روى أبو يعلى الموصلى بسنده : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة
حدثنا يزيد ابن الحباب حدثنا جعفر بن إبراهيم - من ولد ذى الجناحين -
حدثنا على بن عمر عن أبيه عن على بن الحسن « أنه رأى رجلا يمشى إلى فرجة
كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم . فيدخل فيها » فيدعو . فنهاه . فقال :
« ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدى عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال :
« لا تتخذوا قبرى عيداً . ولا بيوتكم قبوراً . فان تسليمكم يبلغنى أينما كنتم »
وأخرجه محمد بن عبد الواحد المقدسي الحافظ فى مستخرجه .

وروى سعيد بن منصور فى سننه : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرنى سهيل
ابن أبى سهيل قال « رأى على الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنه عند القبر
فنادانى « وهو فى بيت فاطمة يتعشى . فقال : هلم إلى العشاء . فقلت : لأريده .
فقال : ما لى رأيتك عند القبر ؟ قلت : سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم .

فقال : إذا دخلت المسجد فسلم . ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تتخذوا قبوري عيداً . ولا تتخذوا بيوتكم مقابر : لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد : وصلوا على ، فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم . ما أنت ومن بالاندلس إلا سواء .

ولهذا ذكر الأئمة - أحمد وغيره من أصحاب مالك وغيرهم - : إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ما ينبغي له أن يقول ، ثم أراد أن يدعو . فإنه يستقبل القبلة ويجعل الحجرة عن يساره .

فصل

في ذكر فوائد خطبته صلى الله عليه وسلم العظيمة في يوم عرفة

روى مسلم في صحيحه عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر في حديث حجة الوداع قال : حتى إذا زالت الشمس - يعني يوم عرفة - أمر بالقصواء ، فرحلت له . فأتى بطن الوادي . فخطب الناس . وقال : إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا . في شهركم هذا . في بلدكم هذا . ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع . ودماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أضع من دمائنا : دم ابن ربيعة بن الحارث ، كان مسترضعاً في بني سعد ، فقتلته هذيل ، وربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضع من ربانا : ربا العباس بن عبد المطلب . فإنه موضوع كله . فاتقوا الله في النساء . فإنكم أخذتموهن بأمانة الله . واستحللتم فروجهن بكلمة الله . ولكم عليهن أن لا يُوطئن فرشكم أحداً تكرهونه . فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح . ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف . وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به : كتاب الله . وأنتم تسألون غنى . فإذا أنتم قائلون ؟ قالوا : نحن نشهد أنك قد بلغت ، وأديت ، ونصحت . فقال بإصبعه السبابة - يرفعها إلى السماء - ينكحها إلى الناس - : اللهم اشهد - ثلاث مرات - ثم أذن فأقام . فصلى

الظهر . ثم أقام فصلى العصر . ولم يصل بينهما شيئا . ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف - وذكر تمام الحديث .

فقوله صلى الله عليه وسلم « كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع » : يدخل فيه كل ما كانوا عليه من العبادات والعادات ، مثل دعواهم « يال فلان . ويال فلان » ومثل أعيادهم وغير ذلك من أمورهم .

ثم خص بعد ذلك الدماء والأموال التي كانت تستباح باعتمادات جاهلية : من الربا الذي كان في ذم أقوام ، ومن قتيل قتل في الجاهلية قبل إسلام القاتل وعهده ، أو قبل إسلام المقتول وعهده : إما لتخصيصها بالذكر بعد العام ، وإما لأن هذا إسقاط لأمر معينة يعتقدون أنها حقوق ، لا لسنن عامة لهم . فلا تدخل في الأول ، كما لم تدخل الديون التي ثبتت ببيع صحيح أو قرض ونحو ذلك .

ولا يدخل في هذا اللفظ ما كانوا عليه في الجاهلية وأقره الله في الإسلام ، كالنكاح ، وكدية المقتول بمائة من الإبل ، وكالقسامة ونحو ذلك . لأن أمر الجاهلية معناه المفهوم منه : ما كانوا عليه مما لم يقره الإسلام . فيدخل في ذلك ما كانوا عليه وإن لم ينه في الإسلام عنه بعينه .

وأیضا: ماروى أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عياش بن عباس عن أبي الحصين المصري - يعني الهيثم بن شفي - قال « خرجت أنا وصاحب لي يكنى أبا عامر رجل من المعافر ، لنصلي بإيلياء . وكان قاصمهم رجل من الأزد ، يقال له : أبو ريحانة من الصحابة . قال أبو الحصين : فسبقني صاحبي إلى المسجد . ثم ردفه . فجلست إلى جنبه ، فسألني : هل أدركت قصص أبي ريحانة ؟ قلت : لا قال : سمعته يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عشر : عن الوشر ، والوشم ، والتنف ، وعن مكامة الرجل الرجل بغير شعار ، ومكامة المرأة المرأة بغير شعار . وأن يجعل الرجل بأسفل ثيابه حريرا مثل الأعاجم ، أو يجعل على منكبيه حريرا .

مثل الأعاجم ، وعن النهي « وركوب النمر ، ولبوس الخاتم إلا لذي سلطان »
وفي رواية عن أبي ریحانة قال « بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم »

وهذا الحديث محفوظ من حديث عياش بن عباس رواه عنه المفضل
بن فضالة وحيوة بن شريح المصري ، ويحيى بن أيوب . وكل منهم ثقة . وعياش
بن عباس روى له مسلم . وقال يحيى بن معين : ثقة . وقال أبو حاتم : صالح .
وأما أبو الحصين - الهيثم بن شفي - قال الدارقطني : شفي بفتح الشين وتحفيف
الفاء ، وأكثر المحدثين يقولون شفي : وهو غلط - وأبو عامر الحجري الأزدي :
فشيخان قد روى عن كل واحد منهما أكثر من واحد . وهما من الشيوخ القدماء
وهذا الحديث : قد أشكل على أكثر الفقهاء من جهة أن يسير الحرير قد دل
على جوازه نصوص متعددة . ويتوجه تحريمه على الأصل . وهو أن يكون
صلى الله عليه وسلم إنما كره أن يجعل الرجل بأسفل ثيابه ، أو على منكبيه
حريراً مثل الأعاجم . فيكون المنهى عنه نوعاً كان شعاراً للأعاجم . فنهي عنه
لذلك ، لا لكونه حريراً . فانه لو كان النهي عنه لكونه حريراً لعلم الثوب كله
ولم يخص هذين الموضعين . ولهذا قال فيه « مثل الأعاجم » والأصل في الصفة :
أن تكون لتقييد الموصوف لا لتوضيحه .

وعلى هذا يمكن تخريج ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن سعيد بن أبي عروبة
عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال
« لا أركب الأرجوان ، ولا ألبس المعصفر ، ولا ألبس القميص المكف بالحرير ،
فأوما الحسن إلى جيب قميصه .

قال : قال ألا ، وطيب الرجال : ريح لا لون له . ألا ، وطيب النساء : لون
لا ريح له » قال سعيد أراه قال « إنما حملوا قوله في طيب النساء على أنها إذا
خرجت . فأما إذا كانت عند زوجها فلتطيب بما شاءت » أو يخرج هذا الحديث
على الكراهية فقط . وكذلك قد يقال في الحديث الأول . لكن في ذلك نظر .

وأيا : ففي الصحيحين عن رافع بن خديج قال : قلت « يا رسول الله » إنا لاقو العدو غدا . وليس معنا مدى . أفندم بالقصب ؟ فقال : ما أنهر الدم وذُكر اسم الله عليه فكل . ليس السن والظفر . وسأحدثكم عن ذلك . أما السن : فعظم . وأما الظفر : فمدى الحبشة .

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الذبح بالظفر ، معللا بأنها مدى الحبشة . كما علل السن بأنه عظم .

وقد اختلف الفقهاء في هذا . فذهب أهل الرأي إلى أن علة النهي : كون الذبح بالسن والظفر : يشبه الخنق . أو هو مظنة الخنق . والمنخقة محرمة . وسوغوا على هذا الذبح بالسن والظفر المنزوعين . لأن التذكية بالآلات المنفصلة المحددة لا خنق فيه .

والجمهور منعوا من ذلك مطلقا . لأن النبي صلى الله عليه وسلم استثنى السن والظفر مما أنهر الدم . فعلم أنه من المحدد الذي لا يجوز التذكية به . ولو كان لكونه خنقا لم يستثنه . والمظنة : إنما تقام مقام الحقيقة إذا كانت الحكمة خفية أو غير منضبطة . فأما مع ظهورها وانضباطها فلا .

وأيا : فإنه مخالف لتعليل رسول الله صلى الله عليه وسلم المنصوص في الحديث ثم اختلف هؤلاء : هل يمنع من التذكية بسائر العظام . عملا بعموم العلة ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره .

وعلى الأقوال الثلاثة : فقولہ صلى الله عليه وسلم « أما الظفر فمدى الحبشة » بعد قوله « وسأحدثكم عن ذلك » يقتضي أن هذا الوصف - وهو كونه مدى الحبشة - له تأثير في المنع : إما أن يكون علة ، أو دليلا على العلة . أو وصفا من أوصاف العلة . أو دليلها . والحبشة في أظفارهم طول . فيذكون بها دون سائر الأمم . فيجوز أن يكون نهيه عن ذلك لما فيه من مشابهتهم فيما يختصون به .

وأما العظم : فيجوز أن يكون نهيه عن التذكية به كنهيه عن الاستنجاء به لما فيه من تنجيسه على الجن ، إذ الدم نجس ^(١) .
وليس الغرض هنا ذكر مسألة الذكاة بخصوصها . فإن فيها كلاما ليس هذا موضعه .

وأيضا: ففي الصحيحين : عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال « البحيرة : التي يُمنع درها للطواغيت فلا يحملها أحد من الناس . والسائبة : كانوا يسيبونها لآلهم ، لا يُحمل عليها شيء . » وقال : قال أبو هريرة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رأيت عمرو بن عامر الخزاعي يجر قصبه في النار ، كان أول من سب السوائب » .

وروى مسلم من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رأيت عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف ، أخا بني كعب ، وهو يجر قصبه في النار »

وللبخاري من حديث أبي صالح عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف أبو خزاعة »
هذا من العلم المشهور : أن عمرو بن لحي : هو أول من نصب الأنصاب حول البيت . ويقال : إنه جلبها من البلقاء من أرض الشام ، متشبهًا بأهل البلقاء . وهو أول من سب السائبة . ووصل الوصيلة . وحى الحامي . فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه « رآه يجر قصبه في النار » وهي الأمعاء . ومنه سمي القصاب بذلك . لأنها تشبه القصب .

ومعلوم أن العرب قبله كانوا على ملة أبيهم إبراهيم على شريعة التوحيد

(١) أولأن السن والظفر : إنما هما آلات الوحوش المفترسة . فمنع من التذكية بهما لما فيه من التشبه بالوحوش الذي يكسب النفس وحشية وقسوة . ويستأنس له بما جاء في الحديث « إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة »

والجنيفية السمجة دين أيهم إبراهيم فتشبهوا بعمر بن لحي ، وكان عظيم أهل مكة يومئذ . لأن خراطة كانوا ولاية البيت قبل قريش ، وكان سائر العرب متشبهين بأهل مكة لأن فيها بيت الله وإليها الحج ، مازالوا معظمين من زمن إبراهيم عليه السلام . فتشبه عمرو بمن رآه في الشام . واستحسن بعقله ما كانوا عليه . ورأى أن في تحريم ما حرمه من البحيرة والسائبة والوصيلة والحامى تعظيما لله ودينه^(١) . فكان مافعله أصل الشرك في العرب أهل دين إبراهيم ، وأصل تحريم الحلال . وإنما فعله متشبهها فيه بغيره من أهل الأرض . فلم يزل الأمر يتزايد ويتفاقم حتى غلب على أفضل الأرض الشرك بالله عز وجل ، وتغير دينه الخفيف إلى أن بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم . فأحيا ملة إبراهيم عليه السلام . وأقام التوحيد . وحلل ما كانوا يحرمونه .

وفي سورة الأنعام من عند قوله تعالى (٦ : ١٣٦ - ١٩٦) وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً - إلى قوله - قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها

(١) لم يكن عمرو بن لحي حرم هذه الأنعام والحرث تحريماً مطلقاً على كل أحد ولكنه جعلها وقفاً وحبساً على أوليائهم وأوثانهم ، وعلى سدتها والعاكفين عندها . و « البحيرة » ، « السائبة » و « الوصيلة » و « الحامى » أسماء لكل نوع منها . فالبحيرة : التي بحرت أذنفا ، أي شقت وصمة لها وتخصيصها عن غيرها من بقية الأنعام حتى تعرف بذلك أنها خاصة بفلان من آلهتهم . والسائبة : المسيية . ترعى حيث تشاء لا تمنع . لأن لها حقاً في كلاً كل أحد . كما لمن سميت باسمه وحبست له من هذا الحق في مال الجميع . والوصيلة : التي وصلت بولادتها الاناث متابعات . والحامى : الذي حمى ظهره لأنه نسل من ضرابه عشرة أبطن . والحرث من أنواع الطعام الذي يصنع في أعياد الآلهة وموالدها . وهذا كله موجود اليوم فيمن يتسمون المسلمين : يحرمون الشاة على أهلهم وأنفسهم إلا إذا جاء موعد نذرها لفلان من الأولياء ، أو في مولده . وكذلك بقية ما يصنعون من الأطعمة .

بغير علم وحرّموا ما رزقهم الله - إلى آخر السورة) خطاب مع هؤلاء الضرب :
ولهذا يقول تعالى في أثناؤها (وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا
ولا حرّمنا من شيء)

ومعلوم أن مبدأ هذا التحريم ترك الأمور المباحة تدينا . وأصل هذا التدين :
هو من التشبه بالكفار ، وإن لم يقصد المتدين التشبه بهم .

فقد تبين لك : أن من أصل دروس دين الله وشرائعه : وظهور الكفر
والمعاصي : التشبه بالكافرين ، كما أن من أصل كل خير : المحافظة على سنن الأنبياء
وشرائعهم . ولهذا عظم وقع البدع في الدين ، وإن لم يكن فيها تشبه بالكفار^(١)
فكيف إذا جمعت الوصفين ؟ ولهذا جاء في الحديث « ما ابتدع قوم بدعة إلا نزح
عنهم من السنة مثلها » .

وأيضا : فقد روى أبو داود في سننه وغيره من حديث هشيم : أخبرنا أبو بشر
عن أبي عمير بن أنس عن عمومة له من الأنصار قال « أهتم النبي صلى الله عليه
وسلم للصلاة » كيف يجمع الناس لها ؟ فقليل له : انصب راية عند حضور الصلاة
فاذا رأوها أذن بعضهم بعضاً » فلم يعجبه ذلك قال « فذكروا له القنق ، شبور
اليهود ، فلم يعجبه ذلك . وقال : هو من أمر اليهود . قال : فذكر له الناقوس .
فقال : هو من فعل النصارى . فانصرف عبد الله بن زيد بن عبد ربه » وهو
مهتم لهم النبي صلى الله عليه وسلم . فأرى الأذان في منامه . قال : فغدا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره . فقال : يا رسول الله ، إني لبين نائم
ويقظان إذ أتاني آت ، فأراني الأذان . قال : وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه
قد رآه قبل ذلك . فكتمه عشرين يوما . قال : ثم أخبر النبي صلى الله عليه
وسلم فقال له : ما منعك أن تخبرنا ؟ فقال : سبقني عبد الله بن زيد . فاستحييت

(١) بل لا يمكن أن تكون بدعة إلا ولها سلف وقدوة خبيثة من دين الكافرين
وخبت أعمالهم التي أوحاها إليهم شياطين الإنس والجن .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال ، قم فانظر ما يأمر بك به عبد الله بن زيد فافعله . قال : فأذن بلال . قال أبو بشر : فحدثني أبو عمير : أن الأنصار تزعم أن عبد الله بن زيد لولا أنه كان يومئذ مريضاً لجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذناً .

وروى سعيد بن منصور في سننه : حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن عامر الشعبي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتم بأمر الصلاة اهتماماً شديداً ، كَيَتَمَيَّنُ ذلك فيه . وكان فيما اهتم به من أمر الصلاة : أن ذكر الناقوس ، ثم قال : هو من فعل النصارى . ثم أراد أن يبعث رجلاً يؤذنون الناس بالصلاة في الطرق . ثم قال : أكره أن أشغل رجلاً عن صلاتهم بأذان غيرهم . وذكر رؤيا عبد الله بن زيد . »

ويشهد لهذا : ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي قلابة عن أنس قال : « لما كثرت الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه فذكروا أن ينوروا ناراً ، ويضربوا ناقوساً . فأمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة . »

وفي الصحيحين عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال : « كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون ، فيفتحون للصلاة . وليس ينادي بها أحد . فتكلموا يوماً في ذلك . فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى . وقال بعضهم : قرناً مثل قرن اليهود . فقال عمر : أو تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال قم فناد بالصلاة . »

ما يتعلق بهذا الحديث من شرح الأذان ورواياه عبد الله بن زيد وعمر وأمر عمر أيضاً بذلك . وما روى من « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد سمع الأذان ليلة أسرى به » إلى غير ذلك : ليس هذا موضع ذكره . وذكر الجواب عما قد يستشكل منه .

وإنما الغرض هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كره بوق اليهود المنفوخ

بالقلم ، وناقوس النصارى المضروب باليد : علل هذا بأنه من أمر اليهود . وعلل هذا بأنه من أمر النصارى . لأن ذكر الوصف عقيب الحكم يدل على أنه علة له . وهذا يقتضى نهيه عن كل ماهو من أمر اليهود والنصارى . هذا مع أن قرن اليهود يقال : إن أصله مأخوذ عن موسى عليه السلام . وأنه كان يضرب بالبوق في عهده . وأما ناقوس النصارى فمبتدع . إذ عامة شرائع النصارى أحدثها أحبارهم ورهبانهم .

وهو يقتضى كراهية هذا النوع من الأصوات مطلقاً في غير الصلاة أيضاً . لأنه من أمر اليهود والنصارى . فإن النصارى يضربون بالنواقيس في أوقات متعددة غير أوقات عباداتهم .

وإنما شعار الدين الحنيف : الأذان المتضمن للإعلان بذكر الله سبحانه ، الذى به تفتح أبواب السماء ، وتهرب الشياطين . وتنزل الرحمة .

وقد ابتلى كثير من هذه الأمة من الملوك وغيرهم بهذا الشعار ، شعار اليهود والنصارى . حتى إننا رأيناهم في هذا الخمس الحقيق الصغير يبخرون البخور ، ويضربون له بنواقيس صغار . حتى إن من الملوك من كان يضرب بالأبواق والداداب في أوقات الصلوات الخمس . وهو نفس ما كرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومنهم من كان يضرب بها طرفى النهار تشبهاً منه - كما زعم - بذى القرنين . وוכל مادون ذلك إلى ملوك الأطراف .

وهذه المشابهة لليهود والنصارى وللأعاجم من الروم والفرس لما غلبت على ملوك الشرق هي وأمثالها مما خالفوا به هدى المسلمين . ودخولنا كرهه الله ورسوله : سلط الله عليهم الترك الكافرين الموعود بقتالهم ، حتى فعلوا في العباد والبلاد ما لم يجر في دولة الإسلام مثله^(١) وذلك تصديق قوله صلى الله عليه وسلم

(١) يفعل ذلك الملوك من باب التعظيم لهم ، ولتقوية وتثبيت شوكتهم في قلوب الشعب ، فيخصصون فرقاً من العسكر لتعليم الموسيقى ويضربون على أبواب الملوك =

« لتركن سنن من كان قبلكم » كما تقدم .

وكان المسلمون على عهد نبيهم وبعده لا يعرفون وقت الحرب إلا بالسكينة وذكّر الله تعالى .

قال قيس بن عباد وهو من كبار التابعين « كانوا يستحبون خفض الصوت عند الذكر ، وعند القتال ، وعند الجنائز » .

وكذلك سائر الآثار تقتضى أنهم كانت عليهم السكينة في هذه المواطن مع امتلاء القلوب بذكر الله وإجلاله وإكرامه . كما أن حالهم في الصلاة كذلك . وكان رفع الصوت في هذه المواطن الثلاث : عادة أهل الكتاب والأعاجم . ثم قد ابتلى بها كثير من هذه الأمة . وليس هذا موضع استقصاء ذلك .

وأيضاً : فعن عمرو بن ميمون الأزدي قال : قال عمر رضي الله عنه « كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع ^(١) حتى تطلع الشمس ، ويقولون : أشرق ثبير كئيباً تغير . قال : فخالقهم النبي صلى الله عليه وسلم » وأفاض قبل طلوع الشمس « وقد روى في هذا الحديث فيما أظنه أنه قال : « خالف هدينا هدى المشركين » وكذلك كانوا يفيضون من عرفات قبل الغروب . فخالقهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإفاضة بعد الغروب . وبهذا صار الوقوف إلى ما بعد الغروب واجبا عند جماهير العلماء » وركنا عند بعضهم . وكرهوا شدة الإسفار بالقجر صبيحة جمع . ثم الحديث قد ذكر فيه قصد المخالفة للمشركين .

= وفي الحفلات والجامع « وفي أوقات القدوم والسفر ونحو ذلك . ولقد جعل الله للمسلمين رعاة ورعية من الإيمان والعدل والهدى والشفقة والرحمة مما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون - ما هو أقوى وأعظم في غرس محبة الشعوب للموكها ورؤسائها » وما هو أعظم في المسارعة إلى طاعتهم وتفديتهم بالمهج وكل عزيز . ولكن هي التقاليد الأفرنجية غلبت على الناس في كل ناحية . والله يهدينا وإياهم إلى سبيل الرشاد .

(١) هي المزدلفة و « ثبير » جبل مشرف على المزدلفة تشرق الشمس من ناحيته .

وأيضاً : فمن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ■ لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافهما . فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة « متفق عليه .

وعن جبير بن نفير عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين مُعَصْفَرَيْن ، فقال : إن هذه من ثياب الكفار لا تلبسها » رواه مسلم . وعلل النهي عن لبسها بأنها « من ثياب الكفار » وسواء أراد أنها مما يستحلّه الكفار ، بأنهم يستمتعون بخلافهم في الدنيا ، أو مما يعتاده الكفار لذلك ، كما أنه في الحديث قال : « إنهم يستمتعون بآنية الذهب والفضة في الدنيا . وهي للمؤمنين في الآخرة ■ ولهذا كان العلماء يجعلون اتخاذ الحرير وأواني الذهب والفضة تشبهاً بالكفار .

وفي الصحيحين عن أبي عثمان النهدي قال « كتب إلينا عمر رضي الله عنه ، ونحن بأذربيجان مع عتبة بن فرقد : ياعتبة ، إنه ليس من كدّ أهلك ، ولا من كدّ أمك . فأشيع المسلمين في رحالهم مما تشيع منه في رحلك . وإياك والتنعيم وزى أهل الشرك ، ولبوس الحرير ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبوس الحرير ، وقال : إلا هكذا - ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ياصبعيه الوسطى والسبابة وضمّهما » .

وروى أبو بكر الخلال بإسناده عن محمد بن سيرين أن حذيفة بن اليمان : « أتى بيتاً . فرأى فيه حادثتين : فيه أباريق الصُفْر والرصاص . فلم يدخله . وقال ■ من تشبه بقوم فهو منهم » .

وفي لفظ آخر ■ فرأى شيئاً من زى العجم . فخرج ، وقال : من تشبه بقوم فهو منهم » .

وقال علي بن أبي صالح السواق : « كنا في وليمة . فجاء أحمد بن حنبل . فلما دخل نظر إلى كرسي في الدار عليه فضة . فخرج . فلاحقه صاحب الدار فنفض يده في وجهه . وقال : زي المجوس ! زي المجوس ! ■ » .

وقال في رواية صالح : « إذا كان في الدعوة مسكر ، أو شيء من منكر آنية الجوس الذهب والفضة ، أو ستر الجدران بالثياب : خرج ، ولم يطعم » .
ولو تتبعنا ما في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم مع ما دل عليه كتاب الله لطلال بنا القول .

فصل

وأما الإجماع : فمن وجوه .

من ذلك أن أمير المؤمنين عمر في الصحابة رضى الله عنهم ، ثم عامة الأئمة بعده « وسائر الفقهاء » جعلوا في الشروط المشروطة على أهل الذمة من النصارى وغيرهم فيما شرطوه على أنفسهم « أن نوقر المسلمين » ونقوم لهم من مجالسنا ، إن أرادوا الجلوس ، ولا نتشبه بهم في شيء من ملابسهم : قلنسوة ، أو عمامة ، أو نعلين ، أو فرق شعر ، ولا نتكلم بكلامهم . ولا نكثني بكناهم . ولا نركب السروج . ولا نتقلد السيوف . ولا نتخذ شيئاً من السلاح . ولا نحمله . ولا ننقش خواتمنا بالعربية . ولا نبيع الخمر . وأن نجزّ مقام رءوسنا . وأن نلزم زينا حينا كان . وأن نشدّ الزناير على أوساطنا . وأن لا نظهر الصليب على كنائسنا . ولا نظهر صليباً ولا كتباً من كتب ديننا في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم . ولا نضرب بنواقيسنا في كنائسنا إلا ضرباً خفيفاً . ولا نرفع أصواتنا مع موتانا . ولا نظهر النيران معهم في شيء من طرق المسلمين » رواه حرب بإسناد جيد .
وفي رواية أخرى رواها الخلال : « وأن لا نضرب بنواقيسنا إلا ضرباً خفيفاً في جوف كنائسنا . ولا نظهر عليها صليباً . ولا نرفع أصواتنا في الصلاة . ولا القراءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون . وأن لا نخرج صليباً ولا كتاباً في سوق المسلمين . ولا نخرج باعوثا - والباعوث : أنهم يخرجون مجتمعين ، كما نخرج يوم الأضحي والفطر - ولا شعائنا . ولا نرفع أصواتنا مع موتانا . ولا نظهر النيران معهم

في أسواق المسلمين . وأن لا تجاوزهم بالجنائز . ولا نبيع الخمر - إلى أن قال - وأن
نلزم زينا حيثما كنا . وأن لا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة . ولا نعلين .
ولا فرق شعر . ولا في مراكبهم . ولا نتكلم بكلامهم . ولا نكتفي بكنام .
وأن نجزم مقام رءوسنا . ولا نفرق نواصينا . وأن نشد الزناير على أوساطنا » .

وهذه الشروط أشهر شيء في كتب الفقه والعلم . وهي مجمع عليها في الجملة
بين العلماء من الأئمة المتبوعين وأصحابهم ، وسائر الأئمة . ولولا شهرتها عند الفقهاء
لذكرنا ألفاظ كل طائفة فيها وهي أصناف .

الصف الأول : ما مقصوده التمييز عن المسلمين في الشعور واللباس والأسماء
والمرآكب والكلام ونحوها ، لتمييز المسلم عن الكافر ، ولا يشبه أحدهما الآخر
في الظاهر . ولم يرض عمر رضي الله عنه والمسلمون بأصل التمييز . بل بالتمييز في عامة
الهدى ، على تفاصيل معروفة في غير هذا الموضع .

وذلك يقتضي إجماع المسلمين على التمييز عن الكفار ظاهرا . وترك التشبه بهم
ولقد كان أمراء الهدى ، مثل العمرين وغيرهما ، يبالفون في تحقيق ذلك بما
يتم به المقصود .

ومقصودهم من هذا التمييز : كما روى الحافظ أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده
في شروط أهل الذمة عن خالد بن عرفة قال « كتب عمر رضي الله عنه إلى
الأمصار : أن لا يجوزوا نواصيهم - يعني النصارى - ولا يلبسوا لبس المسلمين »
حتى يعرفوا »

وقال القاضي أبو يعلى في مسألة حدثت في وقته « أهل الذمة مأمورون
بلبس الغيار . فإن امتنعوا لم يحز لأحد من المسلمين صبغ ثوب من ثيابهم . لأنه
لم يتعين عليهم صبغ ثوب بعينه » .

قلت : وهذا فيه خلاف . هل يلزمون بالتغيير ، أو الواجب علينا إذا امتنعوا
أن نغير نحن ؟ وأما وجوب أصل المغايرة : فما علمت فيه خلافا .

وقد روى أبو الشيخ الأصبهاني في شروط أهل الذمة بإسناده أن عمر كتب « أن لا تكاتبوا أهل الذمة . فيجری بينكم وبينهم المودة . ولا تكنوهم ، وأذلوهم ولا تظلموهم . ومروا نساء أهل الذمة أن لا يعقدن زناراتهن » ويرخين نواصيهن ويرفعن عن سوقهن ، حتى نعرف زيهن من المسلمات . فإن رغبين عن ذلك فليدخلن إلى الإسلام طوعا أو كرها . »

وروى أيضا أبو الشيخ بإسناده عن محمد بن قيس وسعيد بن عبد الرحمن بن حبان قال : « دخل ناس من بني تغلب على عمر بن عبد العزيز ، وعليهم العمام كهيئة العرب . فقالوا : يا أمير المؤمنين ، ألحقنا بالعرب . قال : فمن أتم ؟ قالوا : نحن بنو تغلب . قال : أو لستم من أواسط العرب ؟ قالوا : نحن نصارى : قال : علىَّ بجم^(١) فأخذ من نواصيههم ، وألقى العمام ، وشق رداء كل واحد شبرا يمتزج به . وقال : لا تركبوا السروج ، واركبوا على الأكف . ودثوا أرجلكم من شق واحد . »

وعن مجاهد بن الأسود قال : كتب عمر بن عبد العزيز « أن لا يضرب الناقوس خارجا من الكنيسة » .

وعن معمر : أن عمر بن عبد العزيز كتب « أن امنع من قبلك ، فلا يلبس نصرائي قباء ولا ثوب خز ولا عَصَب . وتقدم في ذلك أشد التقدم ، واكتب فيه ، حتى لا يخفى على أحد نهى عنه . وقد ذكر لي أن كثيرا ممن قبلك من النصارى قد راجعوا لبس العمام ، وتركوا لبس المناطق على أوساطهم ، واتخذوا الوفر والجم^(٢) ، وتركوا التقصيص . ولعمري إن كان يصنع ذلك فيما قبلك إن ذلك بك ضعف وعجز . فانظر كل شيء كنت نهيت عنه وتقدمت فيه إلا تعاهدته وأحكمته . ولا ترخص فيه . ولا تعد عنه شيئا . »

(١) الجلم - بفتح الجيم وسكون اللام - هو المقص

(٢) جمع « وفرة » بفتح الواو وسكون الفاء . وجمع « حمة » بضم الجيم

وفتح الميم مشددة . والجمة : إسبال الشعر إلى شحمة الأذن . والوفرة : إلى اللنكب

ولم أكتب سائر ما كانوا يأمرون به في أهل الكتاب . إذ الغرض هنا التمييز ، وكذلك فعل جعفر بن محمد بن هرون المتوكل بأهل الذمة في خلافته واستشارته في ذلك الإمام أحمد بن حنبل وغيره وعهوده في ذلك . وجوابات أحمد ابن حنبل له معروفة .

ومن جملة الشروط : ما يعود بإخفاء منكرات دينهم . وترك إظهارها . كمنعهم من إظهار الخمر والناقوس ، والنيران والأعياد . ونحو ذلك . ومنها : ما يعود بإخفاء شعار دينهم ، كأصواتهم بكتابهم .

فاتفق عمر رضى الله عنه والمسلمون معه . وسائر العلماء بعده ، ومن وقفه الله تعالى من ولادة الأمور : على منعهم من أن يظهروا في دار الإسلام شيئاً مما يختصون به ، مبالغة في أن لا يظهروا في دار الإسلام خصائص المشركين . فكيف إذا عملها المسلمون ، وأظهروها هم ؟ .

ومنها : ما يعود بترك إكرامهم وإلزامهم الصغار الذى شرعه الله تعالى . ومن المعلوم : أن تعظيم أعيادهم ونحوها بالموافقة فيها هو نوع من إكرامهم . فإنهم يفرحون بذلك . ويسرون به ، كما يفتنون بإهمال أمر دينهم الباطل . الوجه الثانى من دلائل الاجماع : أن هذه القاعدة قد أمر بها غير واحد من الصحابة والتابعين في أوقات متفرقة وقضايا متعددة وانتشرت ، ولم ينكرها منكر فعن قيس بن أبي حازم قال : « دخل أبو بكر الصديق رضى الله عنه على امرأة من أحبس ، يقال لها : زينب . فراها لا تتكلم . فقال : ما لها لا تتكلم ؟ قالوا : حَجَّتْ مصممة . فقال لها : تكلمى . فإن هذا لا يحل . هذا من عمل الجاهلية . فتكلمت . فقالت : من أنت ؟ قال : امرؤ من المهاجرين . فقالت : من أى المهاجرين ؟ قال : من قريش . قالت : من أى قريش ؟ قال : إنك لسؤل ، وقال : أنا أبو بكر . قالت : ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذى جاء الله به بعد الجاهلية ؟ قال : بقاؤكم عليه ما استقامت لكم أئمتكم . قالت :

«وما الأئمة؟ قال : أما كان لقومكم رؤوس وأشراف يأمرهم قيطيعونهم؟ قالت : بلى . قال : فهم أولئك على الناس » رواه البخارى فى صحيحه .

فأخبر أبو بكر : أن الصمت المطلق لا يحل . وعقب ذلك بقوله « هذا من عمل الجاهلية » قاصداً بذلك عيب هذا العمل وذمه .

وتعقيب الحكم بالوصف : دليل على أن الوصف علة . فدل على أن كونه من عمل الجاهلية وصفٌ يوجب النهى عنه والمنع منه .

ومعنى قوله « من عمل الجاهلية » أى إنه مما انفرد به أهل الجاهلية . ولم يشرع فى الإسلام . فيدخل فى هذا كل ما اتخذ من عبادة مما كان أهل الجاهلية يتعبدون به ، ولم يشرع الله التعبد به فى الإسلام ، وإن لم ينوّه عنه بعينه ، كالمكاء والتصدية . فإن الله تعالى قال عن الكافرين (٨ : ٣٥) وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديةً (« المكاء » الصفير . ونحوه « والتصدية » التصفيق . فاتخاذ هذا قرينة وطاعة من عمل الجاهلية الذى لم يشرع فى الإسلام .

وكذلك بروز الحرم وغيره للشمس . حتى لا يستظل بظل ، أو ترك الطواف بالثياب العادية . أو ترك كل ما عمل فى غير الحرم ، ونحو ذلك من أمور الجاهلية التى كانوا يتخذونها عبادات . وإن كان قد جاء نهى خاص فى عامة هذه الأمور بخلاف السعى بين الصفا والمروة وغيره من شعائر الحج . فإن ذلك من شعائر الله وإن كان أهل الجاهلية قد كانوا يفعلون ذلك فى الجملة .

وقد قدمنا ما رواه البخارى فى صحيحه عن عمر رضى الله عنه « أنه كتب إلى المسلمين المقيمين ببلاد فارس : إياكم وزى أهل الشرك » وهذا نهى منه للمسلمين عن كل ما كان من زى المشركين .

وقال الإمام أحمد فى المسند : حدثنا يزيد حدثنا عاصم عن أبى عثمان النهدى عن عمر أنه قال : « اتزروا » وارتدوا ، وائتملوا ، والبسوا الخفاف »

والسراويلات، والقفوا الركب وانزوا نزوا، وعليكم بالمعدية، وارموا الأغراض^(١) وذروا التنعم وزى العجم. وإياكم والحرير فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عنه، وقال: لا تلبسوا من الحرير إلا ما كان هكذا. وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بإصبعيه.

وقال أحمد: حدثنا حسن بن موسى حدثنا زهير حدثنا عاصم الأحول عن أبي عثمان قال: «جاءنا كتاب عمر رضى الله عنه - ونحن بأذربيجان - يا عتبة ابن فرقد: إياكم والتنعم وزى أهل الشرك، ولبوس الحرير. فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن لبوس الحرير. وقال: إلا هكذا. ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإصبعيه.»

وهذا ثابت على شرط الصحيحين.

وفيه: أن عمر رضى الله عنه أمر بالمعدية وهى زى بنى معد بن عدنان وهم العرب. فالمعدية: نسبة إلى معد. ونهى عن زى العجم وزى المشركين. وهذا عام. كما لا يخفى. وقد تقدم هذا مرفوعاً. والله أعلم.

وروى الإمام أحمد فى المسند: حدثنا أسود بن عامر حدثنا حماد بن سلمة عن أبي سنان عن عبيد بن آدم وأبي مریم وأبي شعيب «أن عمر كان بالجابية - فذكر فتح بيت المقدس - قال حماد بن سلمة: فحدثني أبو سنان عن عبيد بن آدم قال: سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول لكعب: «أين ترى أن أصلى؟ فقال: إن أخذت عنى صليت خلف الصخرة. فكانت القدس كلها بين يديك. فقال عمر: ضاهيت اليهودية. لا. ولكن أصلى حيث صلى

(١) يأمرهم بقاء الركب: محافظة على عادة العرب في إكرام الضيف. والنزوة: القفز. يأمرهم بالنشاط في السير، وعدم التماوت والتبخر كما كانت العجم تفعل خيلاء وغرأ. و«المعدية» نسبة إلى معد بن عدنان. يأمرهم بالتمسك بأخلاق العرب والمحافظة على عريبتهم، ويحذرهم من أن تتلاشى شخصيتهم في الأعاجم فيذلوا.

رسول الله صلى الله عليه وسلم . فتقدم إلى القبلة فصلى ، ثم جاء ، فبسط رداءه . فكنس الكناسة في رداءه . وكنس الناس . » .

قلت : فصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد بيت المقدس في ليلة الإسماء : قد رواها مسلم في صحيحه من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أتيت بالبراق ، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل . يضع حافره عند منتهى طرفة . قال : فركبته ، حتى أتيت بيت المقدس . قال : فربطته بالحاقة التي يربط بها الأنبياء . قال : ثم دخلت المسجد . فصليت فيه ركعتين ، ثم خرجت ، فجاءني جبريل عليه السلام بإناء من خمر وإناء من لبن . فاخترت اللبن . فقال جبريل عليه السلام : اخترت الفطرة . قال : ثم عرج بنا إلى السماء - وذكر الحديث . » .

وقد كان حذيفة بن اليمان رضى الله عنه يفكر أن يكون صلى فيه . لأنه لم يبلغه ذلك . واعتقد أنه لو صلى فيه لوجب على الأمة الصلاة فيه .

فعمر رضى الله عنه عاب على كعب الأحبار مضاهاة اليهودية . أى مشابقتها في مجرد استقبال الصخرة ، لما فيه من مشابهة من يعتقدها قبله باقية . وإن كان المسلم لا يقصد أن يصلى إليها .

وقد كان لعمر رضى الله عنه في هذا الباب من السياسات المحكمة ما هي مناسبة لسائر سيرته المرضية . فإنه رضى الله عنه هو الذى استحالت ذنوب الإسلام بيده غرباً فلم يقر عبقرى قرية حتى صدر الناس بعطن^(١) فأعز الله به الإسلام وأذل

(١) روى البخارى في باب مناقب عمر : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « رأيت في المنام : أنى أنزع بدلو بكرة على قلب . » جاء أبو بكر فنزع ذنوبا أو ذنوبين نزعا ضعيفا - والله يغفر له - ثم جاء عمر ابن الخطاب فاستحالت غربا . فلم أر عبقرى يفرى فريه ، حتى روى الناس وضربوا بعطن . » ورواه أيضا في مناقب أبى بكر .

الكفر وأهله . وأقام شعائر الدين الحنيف . ومنع من كل أمر فيه نزوع إلى نقص
عُرَى الإسلام ، مطيعاً في ذلك لله ورسوله . وقافاً عند كتاب الله ، ممتثلاً لسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، محتذياً حذو صاحبيه ، مشاوراً في أموره للسابقين
الأولين . مثل : عثمان وعلى . وطلحة . والزبير ، وسعد . وعبد الرحمن بن عوف .
وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل . وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت رضي الله
عنهم ، وغيرهم ممن له علم أو فقه ، أو رأى ، أو نصيحة للإسلام ، وأهله ، حتى
إن العمدة في الشروط على أهل الكتاب على شروطه ، وحتى منع من استعمال
كافر أو ائتمانه على أمر الأمة ، وإعرازه بعد أن أذله الله ، وحتى روى عنه أنه
حرق الكتب العجمية وغيرها ، وهو الذي منع أهل البدع من أن ينبغوا وألبسهم
ثوب الصغار ، حيث فعل بصنيع بن عسل التيمي ما فعل في قصته المشهورة ، وستأتي
عند ذكرها إن شاء الله تعالى في خصوص أعياد الكفار . من النهى عن
الدخول عليهم فيها ، ومن النهى عن تعلم رطانة الأعاجم ، ما يتبين به ثبوت قوة
شكيمته في النهى عن مشابهة الكفار والأعاجم ، ثم ما كان عمر قد قرره من

= وقال الحافظ (ج ٧ ص ٢٢٩) « النزع » ملء الدلو . و « الذنوب » بفتح
الذال : الدلو الكبيرة . وهو إشارة إلى ما فتح في أيام أبي بكر من الفتوح الكبرى
وهي ثلاثة ، ولذلك لم يتعرض لذكر عمر إلى ذكر عدد ما نزعه من الدلاء . وإنما
وصف نزعه بالعظمة إشارة إلى كثرة ما وقع في خلافته من الفتوح . و « الغرب »
بفتح الغين وسكون الراء : الدلو العظيمة : و « العبرى » كل شيء بلغ النهاية في
الجودة والحسن . و « يفرى » بسكون الفاء وكسر الراء . و « فريه » بفتح الفاء
وكسر الراء وتشديد الياء مفتوحة ، وهو العمل بنشاط وقوة ، وأخذ : من فرى
الجلد يفره : أى مزقه . و « العطن » بفتح العين والطاء للمهملتين . مبارك
الابل إذا شربت ثم صدرت ، يقول : حتى روى الناس من معين الدين حياة طيبة
وسعادة في الدين والدنيا .

السُّنَنِ والأحكام والحدود ■ فَعَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقْرَأَ مَا فَعَلَهُ عُمَرُ ، وَجَزَى عَلَى سُنَّتِهِ فِي ذَلِكَ ، فَقَدْ عَلِمَ مُوَافَقَةَ عَثْمَانَ لِعُمَرَ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَرَوَى سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ : حَدَّثَنَا هَشِيمٌ عَنْ خَالِدِ الْحِذَاءِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدِ ابْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « خَرَجَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَأَى قَوْمًا قَدْ سَدَلُوا . فَقَالَ : مَا لَهُمْ ، كَأَنَّهُمْ الْيَهُودُ خَرَجُوا مِنْ فُهْرِهِمْ ^(١) » وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ خَالِدٍ .

وَفِيهِ « أَنَّهُ رَأَى قَوْمًا قَدْ سَدَلُوا فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : كَأَنَّهُمْ الْيَهُودُ خَرَجُوا مِنْ فُهْرِهِمْ » وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّهُمَا كَانَا يَكْرَهُانِ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ » .

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ وَعَسَلُ بْنُ سَفْيَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ■ وَأَنْ يَغْطِيَ الرَّجُلُ قَاهُ ■ وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ عَنْ عَطَاءٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْسَلًا ، لَكِنْ قَالَ هَشِيمٌ : حَدَّثَنَا عَامِرُ الْأَحْوَلِ قَالَ « سَأَلْتُ عَطَاءَ عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ ؟ فَكَرِهَهُ . فَقُلْتُ : عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَالتَّابِعِيُّ إِذَا أَفْتَى بِمَا رَوَاهُ دَلَّ عَلَى ثُبُوتِهِ عِنْدَهُ .

لَكِنْ قَدْ رَوَى عَنْ عَطَاءٍ مِنْ وَجْهِ جَيِّدٍ : أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِالسَّدْلِ بَأْسًا ، وَأَنَّهُ كَانَ يَصَلِّي سَادِلًا ، فَلَعَلَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُ الْحَدِيثُ ، ثُمَّ لَمَّا بَلَغَهُ رَجَعَ . أَوْ لَعَلَّهُ نَسِيَ الْحَدِيثَ ، وَالْمَسْأَلَةُ مَشْهُورَةٌ . وَهُوَ « عَمَلُ الرَّائِي بِخِلَافِ رِوَايَتِهِ » هَلْ يَقْدَحُ فِي رِوَايَتِهِ ؟

وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ : أَنَّهُ لَا يَقْدَحُ فِيهَا ، لَمَّا تَحْتَمِلُهُ الْخِلَافَةُ مِنْ وَجْهِ غَيْرِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ .

(١) الْفُهْرُ : جَمْعُ « فُهْرٍ » مُوَاضِعُ مَدْرَاسِهِمْ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ قِبْطِيَّةٌ أَوْ عِبْرَانِيَّةٌ عَرَبَتْ ، وَأَصْلُهَا « بَهْرَةٌ » بِالْبَاءِ .

وقد روى عبد الرزاق عن بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن
أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود « أن أباہ كره السدل في الصلاة » قال
أبو عبيدة « وكان أبي يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه » .
وأكثر العلماء يكرهون السدل مطلقاً ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ،
والمشهور عن أحمد .

وعنه : أنه إنما يكره فوق الإزار دون القميص : توفيقاً بين الآثار في ذلك .
وحملاً للنهي عن لباسهم المعتاد .

ثم اختلف : هل السدل محرم يبطل الصلاة ؟
فقال ابن أبي موسى : فإن صلى سادلاً . ففي الإعادة روايتان : أظهرهما :
لا يعيد .

وقال أبو بكر عبد العزيز : إن لم تبدُ عورته فلا يعيد باتفاق ، ومنهم من
لم يكره السدل ، وهو قول مالك وغيره .

والسدل المذکور : هو أن يطرح الثوب على إحدى كتفيه . ولا يرد أحد
طرفيه على كتفه الأخرى ، هذا هو المنصوص عن أحمد . وعلاه : بأنه فعل اليهود
وقال أحمد بن حنبل : قال أبو عبد الله : والسدل : أن يسدل أحد طرفي الإزار
ولا ينعطف به عليه ، وهو لبس اليهود ، وهو على الثوب وغيره مكروه في الصلاة .
وقال صالح بن أحمد : سألت أبي عن السدل في الصلاة ؟ فقال : يلبس
الثوب ، فإذا لم يطرح أحد طرفيه على الآخر ، فهو السدل . وهذا هو الذي عليه
أما علماء .

وأما ما ذكره أبو الحسن الأمدى وابن عقيل : من أن السدل هو إسبال
الثوب بحيث ينزل عن قدميه ويجره ، فيكون هو إسبال الثوب وجَرُّه المنهى عنه .
فغلط ، يخالف لأماة العلماء . وإن كان الإسبال والجر منهيًا عنه بالاتفاق ،
والأحاديث فيه أكثر . وهو محرم على الصحيح ، لكن ليس هو السدل .

وليس الغرض هنا عين هذه المسألة ، إنما الغرض : أن علياً رضي الله عنه شبه السادلين باليهود مبيناً بذلك كراهة فعلهم .

فعلم أن مشابهة اليهود أمر كان قد استقر عندهم كراهته .

وفهر اليهود : بضم الفاء مدراسهم ، وأصلها « بُهرو » هي عبرانية فعربت . هكذا ذكره الجوهري ، وكذلك ذكر ابن فارس وغيره : أن فهر اليهود مدراسهم ، وفي كتاب العين عن الخليل بن أحمد : أن فهر اليهود : مدراسهم . وسنذكر عن علي رضي الله عنه من كراهية التكلم بكلامهم ما يؤيد هذا . وأما ما في الحديث المذكور من النهي عن تغطية الفم : فقد علله بعضهم بأنه فعل الجوس عند نيرانهم التي يعبدونها . فعلى هذا : تظهر مناسبة الجمع بين النهي عن السدل ، وعن تغطية الفم بما في كل منهما من مشابهة الكفار ، مع أن في كل منهما معنى آخر يوجب الكراهة . ولا محذور في تعليل الحكم بعلةتين . فهذا عن الخلفاء الراشدين .

وأما سائر الصحابة رضي الله عنهم : فكثير . مثل ما قدمناه عن حذيفة بن اليمان « أنه لما دُعِيَ إلى وليمة ، فرأى شيئاً من زى العجم خرج . وقال : من تشبه بقوم فهو منهم » .

وروى أبو محمد الخلال بإسناده عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « سأله رجل : أحتقن ؟ قال : أحتقن ^(١) ، لا تبذ العورة ، ولا تستن بسنة المشركين » قوله « لا تستن بسنة المشركين » عام .

وقال أبو داود : حدثنا الحسن بن علي حدثنا يزيد بن هرون أنبأنا الحجاج بن حسان قال « دخلنا على أنس بن مالك ، فحدثني أخى المغيرة قال : وأنت

(١) الحقنة . هي أن يعطى المريض الدواء من أسفله في دبره . وهي المعروفة اليوم بالحقنة الشرجية .

يؤمئذ غلام ولك قرنان . أو قُصتان . فسح رأسك وبرّك عليك ، وقال : احلقوا هذين ، أو قصوها . فان هذا زى اليهود ■ .

علل النهى عنهما بأن ذلك زى اليهود . وتعليل النهى بعله يوجب أن تكون العلة مكروهة مطلوباً عدمها . فعمل أن زى اليهود - حتى في الشعر - مما يطلب عدمه . وهو المقصود .

وروى ابن أبي عاصم حدثنا وهب بن بقية حدثنا خالد الواسطي عن عمران بن حدير عن أبي مجلز أن معاوية قال « إن تسوية القبور من السنة . وقد رفعت اليهود والنصارى . فلا تشبهوا بهم » يشير معاوية إلى ما رواه مسلم في صحيحه عن فضالة بن عبيد ■ أنه أمر بقبر فسوى . ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتسويتها » رواه مسلم .

وعن أبي الهيثاج الأسدي عن علي أيضاً قال « أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته ، ولا تمثالاً إلا طمسته » رواه مسلم . وسند كرم إن شاء الله تعالى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال « من بنى ببلاد المشركين ■ وصنع نيروزهم ومهرجانهم حتى يموت : حشر معهم يوم القيامة » .

وقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها « أنها كرهت الاختصار في الصلاة ، وقالت : لا تشبهوا باليهود » هكذا رواه بهذا اللفظ سعيد بن منصور حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة . وقد تقدم من رواية البخاري في المرفوعات .

وروي سعيد حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب قال « دخلت مع ابن عمر مسجداً بالجحفة ، فنظر إلى شرفات . فخرج إلى موضع فصلى فيه ■ ثم قال لصاحب المسجد : إني رأيت في مسجدك هذا - يعني الشرفات - شبهتها بأنصاب الجاهلية . فمر بها أن تكسّر »

وروى سعيد أيضاً عن ابن مسعود « أنه كان يكره الصلاة في الطاق ، وقال إنه من الكنائس ، فلا تشبهوا بأهل الكتاب » .
وعن عبيد بن أبي الجعد قال « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقولون :
إن من أشراط الساعة : أن تتخذ المذابح في المسجد » يعني الطاقات .
وهذا الباب فيه كثرة عن الصحابة .

وهذه القضايا التي ذكرناها بعضها في مظنة الاشتهار . وما علمنا أحدا خالف ما ذكرناه عن الصحابة رضي الله عنهم من كراهة التشبه بالكفار والأعاجم في الجملة . وإن كان بعض هذه المسائل المعينة فيها خلاف وتأويل ليس هذا موضعه وهذا كما أنهم مجمعون على اتباع الكتاب والسنة . وإن كان قد يختلف في بعض أعيان المسائل لتأويل

فعل اتفاقهم على كراهة التشبه بالكفار والأعاجم .

الوجه الثالث في تقرير الإجماع : ما ذكره عامة علماء الإسلام من المتقدمين والأئمة المتبوعين وأصحابهم في تعليل النهي عن أشياء بمخالفة الكفار ، أو مخالفة الأعاجم . وهو أكثر من أن يمكن استقصاؤه . وما من أحد له أدنى نظر في الفقه إلا وقد بلغه من ذلك طائفة . وهذا بعد التأمل والنظر يورث علما ضروريا باتفاق الأئمة على النهي عن موافقة الكفار والأعاجم ، والأمر بمخالفتهم .

وأنا أذكر من ذلك نكتا في مذاهب الأئمة المتبوعين اليوم : مع ما تقدم في أنفاء الكلام عن غير واحد من العلماء .

فمن ذلك : أن الأصل المستقر عليه الأمر في مذهب أبي حنيفة : أن تأخير الصلوات أفضل من تعجيلها إلا في مواضع يستثنونها ، كاستثناء يوم الغيم ، وكتعجيل الظهر في الشتاء ، وإن كان غيرهم من العلماء يقول : إن الأصل : أن التعجيل أفضل . فيستحبون تأخير الفجر ، والعصر ، والعشاء ، والظهر ، إلا في الشتاء في غير الغيم .

ثم قالوا : يستحب تعجيل المغرب . لأن تأخيرها مكروه ، لما فيه من التشبه باليهود . وهذا أيضاً قول سائر الأئمة . وهذه العلة منصوصة كما تقدم .
وقالوا أيضاً : يكره السجود في الطاق . لأنه يشبه صنيع أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان ، بخلاف ما إذا كان سجوده في الطاق . وهذا أيضاً ظاهر مذهب أحمد وغيره . وفيه آثار صحيحة عن الصحابة : ابن مسعود وغيره .

وقالوا : لا بأس أن يصلي وبين يديه مصحف معلق أو سيف معلق . لأنها لا يعبدان . وباعتباره ثبت الكراهة إلى غيرهما . ولا بأس أن يصلي على بساط فيه تصاوير . لأن فيه استهانة بالصورة . ولا يسجد على الصورة . لأنه يشبه عبادة الصور . وأطلق الكراهة في الأصل . لأن المصلي معظم لله .

قالوا : ولو لبس ثوباً فيه تصاوير كره . لأنه يشبه حامل الصنم . ولا يكره تماثيل غير ذى روح . لأنها لا تعبد .

وقالوا أيضاً : إن صام يوم الشك ينوي أنه من رمضان كره . لأنه تشبه بأهل الكتاب . لأنهم زادوا في مدة صومهم .

وقالوا أيضاً : فإذا غربت الشمس أفاض الإمام والناس معه على هيتهم ، حتى يأتوا مزدلفة . لأن فيه إظهار مخالفة المشركين .

وقالوا أيضاً : لا يجوز الأكل والشرب والادهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء للنصوص . ولأنه تشبه بزى المشركين ، وتنعم بتنعم المترفين والمُسرفين .

وقالوا في تعليل المنع من لباس الحرير ، في حجة أبي يوسف ومحمد على أبي حنيفة في المنع من اقتراشه وتعليقه والستر به : لأنه من زى الأكاسرة والجبابة .

والتشبه بهم حرام . قال عمر « إياكم وزى الأعاجم »

وقال محمد في الجامع الصغير : ولا يتختم إلا بالفضة .

قالوا : وهذا نص على أن التختم بالحجر والحديد والصفير حرام . للحديث المأثور « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم صفير . فقال : مالى أجد منك ربح الأصنام ؟ ورأى على آخر خاتم من حديد . فقال : مالى أرى عليك حلية أهل النار ؟ » ومثل هذا كثير فى مذهب أبى حنيفة وأصحابه .

وأما مذهب مالك وأصحابه : ففيه ما هو أكثر من ذلك . حتى قال مالك فيما رواه ابن القاسم فى المدونة : لا يحرم بالأعجمية ، ولا يدعو بها . ولا يحلف . قال : ونهى عمر رضى الله عنه عن رطانة الأعاجم . وقال : إنها خب^(١) ، قال : وأكره الصلاة إلى حجر منفرد فى الطريق . وأما أحجار كثيرة فخازر .

قال : ويكره ترك العمل يوم الجمعة كفعل أهل الكتاب يوم السبت والأحد . قال . ويقال : من تعظيم الله تعظيم ذى الشبهة المسلم . قيل : فالرجل يقوم للرجل له الفضل والفقہ ؟ قال : أكره ذلك ، ولا بأس بأن يوسع له فى مجلسه . قال : وقيام المرأة لزوجها حتى يجلس من فعل الجبارة . وربما يكون الناس ينتظرونه ، فإذا طلع قاموا ، فليس هذا من فعل الإسلام . وهو فيما ينهى عنه من التشبه بأهل الكتاب والأعاجم ، وفيما ليس من عمل المسلمين أشد من عمل الكوفيين وأبلغ ، مع أن الكوفيين يبالغون فى هذا الباب ، حتى تكلم أصحاب أبى حنيفة فى تكفير من تشبه بالكفار فى لباسهم وأعيادهم .

وقال بعض أصحاب مالك : من ذبح بطيخة فى أعيادهم فكأنما ذبح خنزيراً وكذلك أصحاب الشافعى ذكروا هذا الأصل فى غير موضع من مسائلهم . كما جاءت به الآثار ، كما ذكر غيرهم من العلماء . مثل ما ذكره فى النهى عن الصلاة فى الأوقات المنهى عن الصلاة فيها . مثل طلوع الشمس وغروبها .

(١) الحب - بكسر الخاء - الانطواء على اللؤم والفساد . و « الحب » بفتح الخاء : الرجل المفسد .

ذكروا تعليل ذلك : بأن المشركين يسجدون للشمس حينئذ ، كما في الحديث « إنها ساعة يسجد لها الكفار » .

وذكروا في السحور وتأخيرہ : أن ذلك فرق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب .

وذكروا في اللباس : النهي عما فيه تشبه الرجال بالنساء ، وتشبه النساء بالرجال وذكروا أيضاً ما جاء من أن المشركين كانوا يققون بعرفات إلى اصفرار الشمس ، ويفيضون من جمع بعد طلوع الشمس ، وأن السنة جاءت بمخالفة المشركين في ذلك : بالتعريف إلى الغروب ، والوقوف بجمع إلى قبيل طلوع الشمس ، كما جاء في الحديث « خالفوا المشركين » و « خالف هدينا هدى المشركين » . وذكروه أيضاً في الشروط على أهل الذمة : منعهم من التشبه بالمسلمين في لباسهم وغيره ، مما يتضمن منع المسلمين أيضاً من مشابهتهم في ذلك ، تريقاً بين علامة المسلمين وعلامة الكفار .

وبالغ طائفة منهم فقهوا عن التشبه بأهل البدع ، مما كان شعاراً لهم ، وإن كان في الأصل مسنوناً . كما ذكره طائفة منهم في تسنيم القبور : فإن مذهب الشافعي : أن الأفضل تسطيحها . ومذهب أحمد وأبي حنيفة : أن الأفضل تسنيمها . ثم قال طائفة من أصحاب الشافعي : بل ينبغي تسنيمها في هذه الأوقات . لأن شعار الرافضة اليوم تسطيحها . ففي تسطيحها تشبه بهم فيما هو شعار لهم .

وقالت طائفة : بل نحن نسطحها . فإذا سطحنها لم يكن تسطيحها شعاراً لهم .

واتفقت الطائفتان على أن النهي عن التشبه بأهل البدع فيما هو شعار لهم .

وإنما تنازعوا في أن التسطيح . هل يحصل به ذلك أم لا ؟ .

فاذا كان هذا في التشبه بأهل البدع . فكيف بالكفار ؟ .

وأما كلام أحمد وأصحابه في ذلك : فكثير جداً أكثر من أن يحصر . وقد

قدمنا منه طائفة من كلامه عند ذكر النصوص عند قوله صلى الله عليه وسلم « من

تشبه بقوم فهو منهم » وقوله « أحفوا الشوارب واعفوا اللحى » ، لانتسابها للمشركين

وقوله « إنها لهم في الدنيا ولنكم في الآخرة » ■

مثل قول أحمد : ما أحب لأحد أن يغير الشيب ، لا يتشبه بأهل الكتاب .
وقال لبعض أصحابه : أحب لك أن تخضب ولا تشبه باليهود . وكره خلق
القفا . وقال : هو من فعل الجوس . وقال : « من تشبه بقوم فهو منهم » .
وقال : أكره النعل الصرار . وهو من زى العجم .

وكره تسمية الشهور بالعجمية ، والأشخاص بالأسماء الفارسية . مثل :
آذرماه : وقال للذى دعاه : زى الجوس . ونفض يده في وجهه . وهذا
كثير في نصوصه لا ينحصر .

وقال حرب الكرماني : قلت لأحمد : الرجل يشدُّ وسطه بحبل ويصلي ؟
قال : على القباء لا بأس به . وكرهه على القميص . وذهب إلى أنه من اليهود .
فذكرت له السفر ، وأنا نشد ذلك على أوساطنا . فرخص فيه قليلا . وأما المنطقة
والعمامة ونحو ذلك : فلم يكرهه إنما كره الخيط . وقال : هو أشنع .
قلت : وكذلك كره أصحابه أن يشد وسطه على الوجه الذى يشبه فعل
أهل الكتاب . فأما ما سوى ذلك : فانه لا يكرهه في الصلاة على الصحيح
المنصوص ، بل يؤمر من صلى في قميص واسع الجيب أن يحتزم ، كما جاء في
الحديث ، لئلا يرى عورة نفسه .

وقال الفقهاء من أصحاب الإمام أحمد وغيره ، منهم : القاضي أبو يعلى ،
وابن عقيل ، والشيخ أبو محمد عبد القادر الجيلي وغيرهم في أصناف اللباس وأقسامه ،
ومن اللباس المكروه : ما خالف زى العرب . وأشبه زى الأعاجم وعادتهم ،
ولفظ عبد القادر : ويكره كل ما خالف زى العرب ، وشابه زى الأعاجم .

وقال أيضاً : أصحاب أحمد وغيرهم ، منهم : أبو الحسن الآمدي المعروف
بأبن البغدادي - وأظنه نقله أيضاً عن أبي عبد الله بن حامد - : ولا يكره غسل
اليدين في الإناء الذى لا أكل فيه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله . وقد

نص أحمد على ذلك . وقال : لم يزل العلماء يفعلون ذلك ونحن نفعله ، وإنما تنكره العامة . وغسل اليدين بعد الطعام مسنون ، رواية واحدة .
وإذا قُدِّم ما يغسل فيه اليد فلا يرفع حتى يغسل الجماعة أيديهم . لأن الرفع من زى الأعاجم .

وكذلك قال الشيخ أبو محمد عبد القادر الجيلي : ويستحب أن يجعل ماء اليد في طشت واحدة . لما روى في الخبر « لا تبدوا يَبْدُ الله شملكم » وروى أنه صلى الله عليه وسلم « نهى أن يرفع الطشت حتى يطف » يعني يمتلئ .
وقالوا أيضاً : ومنهم أبو محمد عبد القادر في تعليل كراهة حلق الرأس على إحدى الروایتين : لأن في ذلك تشبهاً بالأعاجم . وقال صلى الله عليه وسلم « من تشبه بقوم فهو منهم » .

بل قد ذكر طوائف من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرها : كراهة أشياء ، لما فيها من التشبه بأهل البدع ، مثل ما قال غير واحد من الطائفتين ، ومنهم عبد القادر : ويستحب أن يتختم في يساره للآثار . ولأن خلاف ذلك عادة وشعار للمبتدعة .

وحتى إن طوائف من أصحاب الشافعي يستحبون تسنيم القبور ، وإن كانت السنة عندهم تسطيحها .

قالوا : لأن ذلك صار شعار المبتدعة .

وليس الغرض هنا تقرير أعيان هذه المسائل ، ولا الكلام على ما قيل فيها بنفي ولا إثبات . وإنما الغرض بيان ما اتفقت عليه العلماء من كراهة التشبه بغير أهل الإسلام .

وقد يتردد العلماء في بعض فروع هذه القاعدة ، لتعارض الأدلة فيها . أو لعدم اعتقاد بعضهم اندراجها في هذه القاعدة ، مثل ما نقله الأثرم قال :

سمعت أبا عبد الله يُسأل عن لبس الحرير في الحرب ؟ فقال : أرجو أن لا يكون به بأس . قال : وسمعت أبا عبد الله يُسأل عن المنطقة والحلية فيها ؟ فقال : أما المنطقة : فقد كرهها قوم ، يقولون : هي زى الأعاجم . وكانوا يحتجزون العامم . وهذا إنما علق القول فيه . لأن في المنطقة منفعة عارضت ما فيها من التشبه . ونقل عن بعض السلف أنه كان يتمنطق . فلهذا حكى الكلام عن غيره وأمسك . ومثل هذا : هل يجعل قولاً له إذا سئل عن مسألة . فحكى فيها جواب غيره ولم يردفه بموافقة ولا مخالفة فيه ؟ لأصحابه وجهان .

أحدهما : نعم . لأنه لولا موافقته له لكان قد أجاب السائل بغيره . لأنه إنما سأله عن قوله ، ولم يسأله أن يحكى له مذاهب الناس .

والثاني : لا يجعل بمجرد ذلك قولاً له . لأنه إنما حكاها فقط . ومجرد الحكاية لا يدل على الموافقة . وفي لبس المنطقة أثر . وكلام ليس هذا موضعه . ومثل هذا : تردد كلامه في القوس الفارسية . فقال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن القوس الفارسية ؟ فقال : إنما كانت قسي الناس العربية . ثم قال : إن بعض الناس احتج بحديث عمر رضي الله عنه « جعاب وأدم » .

قلت : حديث أبي عمرو بن حماس ؟ قال : نعم قال أبو عبد الله ، يقول : فلا تكون جعبة » إلا للفارسية . والنبل فإنما هو قرن .

قال الأثرم قلت : لأبي عبد الله ، في تفسير مجاهد (٤١ : ٥) قلوبنا في أكنة قال « كالجعبة للنبل » . قال : فإن كان يسمى جعبة لنبل . فليس ما احتج به الذي قال هذا بشيء .

ثم قال : ينبغي أن يُسأل عن هذا أهل العربية .

قال أبو بكر : قيل لأبي عبد الله : الدراعة يكون لها فرج ؟ فقال : كان لخالد بن معدان درّاعة لها فرج من بين يديها قدر ذراع . قيل لأبي عبد الله : فيكون لها فرج من خلفها ؟ . قال : ما أدري ، أما من بين يديها : فقد سمعت . وأما من خلفها فلم أسمع ، قال : إلا أن في ذلك سعة له عند الركوب ومنفعة .

قال : وقد احتج بعض الناس في هذا بقوله تعالى (٨ : ٦٠) وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) ثم قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : واحتج بهذه الآية بعض الناس في القوس الفارسية . ثم قلت : إن أهل خراسان يزعمون أنه لا منفعة لهم في القوس العربية . وإنما النكاية عندهم للفارسية . قال : كيف ؟ وإنما فتحت الدنيا بالعربية . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : ورأيتم بالثغر لا يكادون يعدلون بالفارسية . قال : إنما رأييت الرجل بالشام متنكباً قوساً عربية . وروى الأثرم عن حفص بن عمر حدثنا رجاء بن مرجى حدثني عبد الله بن بشر عن أبي راشد الخبراني وأبي الحجاج السكسكي عن علي رضي الله عنه قال « بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوكأ على قوس له عربية . إذ رأى رجلاً معه قوس فارسية ، فقال : ألقها . فهي ملعونة . ولكن عليكم بالقسي العربية . وبرماح القنا . فيها يؤيد الله الدين . وبها يُمكن لكم في الأرض » . ولأصحابنا في القوس الفارسية ونحوها كلام طويل ليس هذا موضعه .

وإنما نهيت بذلك على أن ما لم يكن من هدى المسلمين ، بل هو من هدى العجم أو نحوهم ، وإن ظهرت فائدته ، ووضحت منفعته تراهم يترددون فيه ، ويختلفون لتعارض الدليلين : دليل ملازمة الهدى الأول . ودليل استعمال هذا الذي فيه منفعة بلا مضرة ، مع أنه ليس من العبادات ولا توابها ، وإنما هو من الأمور الدنيوية ^(١) .

(١) إنما كان هذا : لأن آلة الحرب في زمانهم كانت تتشابه عند العرب وغيرهم . وكانت العرب أشد عناية بآلة الحرب لمعناها الحربي في الإنكاء بالعدو . أما الأعاجم : فكانوا يهتمون لزخرفة الآلات ونقوشها أشد من اهتمامهم بالمعنى الحربي فيها . فمن ثم نهى الرسول صلى الله عليه وسلم وعمر رضي الله عنه . ولكن اليوم قد فاق اليهود والنصارى في آلات الحرب البرية والبحرية والجوية . فينبغي للمسلمين أن يصنعوا مثل صنيعهم . وأن يجتهدوا في إدخال التحسينات عليها حتى تكون من أسرارهم التي يحتفظون بها في الحرب . ومن أهم أسباب النصر اليوم : أسرار الأسلحة الحربية .

وأنت ترى عامة كلام أحمد إنما يثبت الرخصة بالأثر عن عمر ، أو بفعل خالد بن معدان ، ليثبت بذلك أن ذلك كان يفعل على عهد السلف ويُقرَّون عليه ، فيكون من هدى المسلمين ، لامن هدى الأعاجم وأهل الكتاب .
فهذا هو وجه الحجة . لا أن مجرد فعل خالد بن معدان حجة .
وأما ما في هذا الباب عن سائر أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وسائر الفقهاء ، فأكثر من أن يمكن ذكر عشرة .

وقد قدمنا في أثناء الأحاديث كلام بعضهم الذي يدل على كلام الباقي .
وبدون ما ذكرناه يعلم إجماع الأمة على كراهة التشبه بأهل الكتاب والأعاجم في الجملة . وإن كانوا قد يختلفون في بعض الفروع . إما لاعتقاد بعضهم أنه ليس من هدى الكفار ، أو لاعتقاد أن فيه دليلاً راجحاً ، أو لغير ذلك . كما أنهم مجمعون على اتباع الكتاب والسنة . وإن كان قد يخالف بعضهم شيئاً من ذلك ينوع تأويل ، والله أعلم .

فصل

ومما يشبه الأمر بمخالفة الكفار : الأمر بمخالفة الشياطين ، كما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يأكلن أحدكم بشماله » ولا يشربن بها ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بها » وفي لفظ « إذا أكل أحدكم فليأكل كل يمينه ، وإذا شرب فليشرب بيمينه » فإن الشيطان يأكل بشماله » ويشرب بشماله » ورواه مسلم أيضاً عن الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تأكلوا بالشمال ، فإن الشيطان يأكل بالشمال » .

فإنه علل النهي بالأكل والشرب بالشمال : بأن الشيطان يفعل ذلك . فعلم أن مخالفة الشيطان أمر مقصود مأمور به ، ونظائره كثيرة .

وقريب من هذا : مخالفة من لم يكمل دينه من الأعراب ونحوهم . لأن كمال الدين بالهجرة . فكان من آمن ولم يهاجر من الأعراب ونحوهم ناقصا . قال الله سبحانه وتعالى (٩: ٩٧) الأعراب أشد كفراً ونفاقاً ، وأجدر : أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم) .

ومثل ذلك : ما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم ، ألا إنها العشاء وهم يعمتون بالإيل »

وفي لفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء ، فإنها في كتاب الله العشاء ، فإنها تُقَمُّ بِحِلَابِ الإيل »
ورواه البخاري عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب . قال : والأعراب تقول : هي العشاء » .

فقد كره موافقة الأعراب في اسم المغرب والعشاء بالعشاء والعقمة . وهذه الكراهة عند بعض علمائنا تقتضي كراهة هذا الاسم مطلقاً ، وعند بعضهم : إنما تقتضي كراهة الإكثار منه ، حتى يغلب على الاسم الآخر ، وهو المشهور عندنا .

وعلى التقديرين : ففي الحديث النهي عن موافقة الأعراب في ذلك ، كأنه يهتدى عن موافقة الأعاجم .

فصل

واعلم أن بين التشبه بالكفار والشياطين ، وبين التشبه بالأعراب والأعاجم فرقاً يجب اعتباره ، وإجمالاً يحتاج إلى تفسير .

وذلك : أن نفس الكفر والتشيطان مذموم في حكم الله ورسوله وعبادة المؤمنين ونفس الأعراية والأعجمية ليست مذمومة في نفسها عند الله تعالى . وعند رسوله

وعند عباده المؤمنين ، بل الأعراب منقسمون إلى أهل جفاء . قال الله فيهم (٩٧:٩٨) الأعراب أشد كفرا ونفاقا ، وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم ، ومن الأعراب من يتخذ ما ينفق مغرماً ويتربص بكم الدوائر ، عليهم دائرة السوء . والله سميع عليم) وقال تعالى فيهم (٤٨:١١) سيقول لك الخلفون من الأعراب شغلتننا أموالنا وأهلونا فاستغفر لنا ، يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم . قل : فمن يملك لكم من الله شيئاً إن أراد بكم ضراً أو أراد بكم نفعاً ، بل كان الله بما تعملون خبيراً . بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهلهم أبداً ، وزين ذلك في قلوبكم ، وظننتم ظن السوء وكنتم قوماً بوراً) وإلى أهل إيمان وبر . قال الله فيهم (٩:٩٨) ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ، ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول ، ألا إنها ربة لهم ، سيدخلهم الله في رحمته ، إن الله غفور رحيم .

وقد كان في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من وفد عليه ومن غيرهم من الأعراب : من هو أفضل من كثير من القرويين .

فهذا كتاب الله يحمد بعض الأعراب ، ويذم بعضهم ، وكذلك فعل بأهل الأمصار . فقال سبحانه (٩ : ١٠١) ومن حولكم من الأعراب منافقون ، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق . لا تعلمهم . نحن نعلمهم ، سنعذبهم مرتين ، ثم يردون إلى عذاب عظيم) .

فبين سبحانه أن المنافقين في الأعراب ، وذوى القرى . وعامة السورة فيها الذم للمنافقين من أهل المدينة ومن الأعراب ، كما فيها الثناء على السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان ، وعلى الأعراب الذين يتخذون ما ينفقون قربات عند الله وصلوات الرسول .

وكذلك العجم - وهم من سوى العرب من الفرس والروم والترك والبربر والحبشة وغيرهم - ينقسمون إلى المؤمن والكافر ، والبر والفاجر ، كأنقسام الأعراب

قال الله تعالى (١٣: ٤٩) يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند الله أتقاكم . إن الله عليم خبير)
وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وخرها بالآباء : مؤمن تقى ، وفاجر شقى ، أتم بنو آدم . وآدم من تراب »

وفي حديث آخر رويناه بإسناد صحيح من حديث سعد الجريري عن أبي نضرة حدثني ، أو قال حدثنا ، من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمنى في وسط أيام التشريق ، وهو على بعير . فقال « يا أيها الناس ، ألا إن ربكم عز وجل واحد ، ألا وإن أباكم واحد ، ألا لافضل لعربي على عجمي ، ألا لافضل للأسود على الأحمر إلا بالتقوى . ألا قد بلغت ؟ قالوا : نعم . قال : ليبلغ الشاهد الغائب » وروى هذا الحديث عن أبي نضرة عن جابر .

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن بني فلان ليسوا لي بأولياء . إنما وليي الله وصالحو المؤمنين » فأخبر صلى الله عليه وسلم عن بطن قريب النسب : أنهم ليسوا بمجرد النسب أولياء . إنما وليه الله وصالحو المؤمنين من جميع الأصناف .

ومثل ذلك كثير يبين في الكتاب والسنة : أن العبرة بالأسماء التي حدها الله وذمها ، كالمؤمنين والكافرين ، والبر والفاجر ، والعالم والجاهل .

ثم قد جاء الكتاب والسنة بمدح بعض الأعاجم . قال تعالى (٦٢ : ٣) هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ، ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة . وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين . وآخرين منهم لما يلحقوا بهم . وهو العزيز الحكيم)

وفي الصحيحين عن سالم أبي الغيث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كنا جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأنزلت عليه سورة الجمعة (وآخرين منهم لما يلحقوا بهم) قال قائل من هم ، يا رسول الله ؟ فلم يراجعه حتى سأل ثلاثا

وفينا سلمان الفارسي . فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على سلمان الفارسي ثم قال : لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال من هؤلاء »

وفي صحيح مسلم عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجل من فارس ، أو قال من أبناء فارس ، حتى يتناوله » .

وفي رواية « لو كان العلم عند الثريا لتناوله رجال من أبناء فارس » . وقد روى الترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى (٤٧ : ٣٨ وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم) « أنهم من أبناء فارس » إلى غير ذلك من آثار رويت في فضل رجال من أبناء فارس .

ومصدق ذلك : ما وجد في التابعين ومن بعدهم من أبناء فارس الأحرار والموالي ، مثل : الحسن ، وابن سيرين ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم إلى من وجد بعد ذلك فيهم من المبرزين في الإيمان والدين والعلم . حتى صار هؤلاء المبرزون في ذلك أفضل من أكثر العرب .

وكذلك في سائر أصناف العجم : من الحبشة والروم والترك . وغيرهم : سابقون في الإيمان والدين لا يحصون كثرة ، على ما هو معروف عند العلماء . إذ الفضل الحقيقي : هو اتباع ما بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم من الإيمان والعلم ، باطنا وظاهرا . فكل من كان فيه أمكن : كان أفضل . والفضل إنما هو بالأسماء الحمودة في الكتاب والسنة . مثل : الإسلام والإيمان ، والبر والتقوى ، والعلم والعمل الصالح ، والإحسان ونحو ذلك . لا بمجرد كون الإنسان عربيا أو عجميا أو أسود أو أبيض ، ولا بكونه قرويا أو بدويا .

وإنما وجه النهي عن مشابهة الأعراب والأعاجم - مع ما ذكرناه من الفضل فيهم ، وعدم العبرة بالنسب والمكان - مبنى على أصل .

وذلك : أن الله سبحانه وتعالى جعل سكنى القرى يقتضى من كمال الإنسان

الفضل
بالصفات
لا بالأنساب

في العلم والدين ورقة القلوب ما لا يقتضيه سكنى البادية كما أن البادية توجب من صلابة البدن والخلق « ومتانة الكلام ما لا يكون في القرى . هذا هو الأصل . وإن جاز تخلف هذا المقتضى لمانع . وكانت البادية أحياناً أنفع من القرى . ولذلك جعل الله الرسل من أهل القرى . فقال تعالى (١٢ : ١٠٩) وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم من أهل القرى) وذلك : لأن الرسل لهم السكّال في عامة الأمور حتى في النسب . ولهذا قال الله سبحانه (الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله) ذكر هذا بعد قوله (٩ : ٩٣ - ٩٧) إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء « رضوا بأن يكونوا مع الخوالف ، وطبع الله على قلوبهم فهم لا يعلمون . يعتذرون إليكم إذا رجعت إليهم . قل : لا تعتذروا لن تؤمن لكم . قد تبّأنا الله من أخباركم . وسيرى الله عملكم ورسوله ثم تُردّون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون . سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم لتقرضوا عنهم . فأعرضوا عنهم . إنهم رجس . وماؤام جهنم جزاء بما كانوا يكسبون . يحلفون لكم لتقرضوا عنهم . فإن ترضوا عنهم فإن الله لا يرضى عن القوم الفاسقين . الأعراب أشدّ كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله . والله عليم حكيم)

في العرب
مناققون

فلما ذكر الله المنافقين الذين استأذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في التخلف عن الجهاد في غزوة تبوك وذهبهم ، وهؤلاء كانوا من أهل المدينة قال سبحانه (الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله) فإن الخير كله أصله وفصله : منحصر في العلم والإيمان . كما قال سبحانه (٥٨ : ١١) يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) وقال تعالى (٣٠ : ٥٦) وقال الذين أوتوا العلم والإيمان) ضد الإيمان « إما الكفر الظاهر ، أو النفاق الباطن . ونقيض العلم عدمه .

فقال سبحانه عن الأعراب : إنهم أشد كفراً ونفاقاً من أهل المدينة ، وأخرى منهم أن لا يعلموا حدود الكتاب والسنة . والحدود هي حدود الأسماء

المذكورة فيما أنزل الله من الكتاب والحكمة . مثل حدود الصلاة والزكاة والصوم والحج ، والمؤمن والكافر ، والزاني والسارق والشارب وغير ذلك . حتى يعرف من الذى يستحق ذلك الاسم الشرعى عن لا يستحقه . وما تستحقه مسميات تلك الأسماء من الأحكام .

ولهذا روى أبو داود وغيره من حديث الثورى : حدثني أبو موسى عن وهب بن منبه عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال سفیان مرة : ولا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم - قال « من سكن البادية جفا . ومن اتبع الصيد غفل . ومن أتى السلطان افتتن » .

ورواه أبو داود أيضاً من حديث الحسن بن الحكم النخعى عن عدى بن الجفاء فى البادية ثابت عن شيخ من الأنصار عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه وقال « ومن لزم السلطان افتتن » وزاد ■ وما ازداد عبد من السلطان دنوا إلا ازداد من الله عز وجل بعدا » .

ولهذا كانوا يقولون لمن يستغلظونه : إنك لأعرابي جاف . إنك لجلف جاف . يشيرون إلى غلظ عقله وخلقه .

ثم لفظ « الأعراب » هو فى الأصل : اسم لبادية العرب . فإن كل أمة لها حاضرة وبادية . فبادية العرب : الأعراب . ويقال : إن بادية الروم : الأرمن ونحوهم . وبادية الفرس : الأكراد ونحوهم . وبادية الترك : التتار ونحوهم وهذا - والله أعلم - هو الأصل ■ وإن كان قد يقع فيه زيادة ونقصان .

والتحقيق : أن سكان البوادي لهم حكم الأعراب ■ سواء دخلوا فى لفظ الأعراب أم لم يدخلوا . فهذا الأصل يوجب أن يكون جنس الحاضرة أفضل من جنس البادية . وإن كان بعض أعيان البادية أفضل من أكثر الحاضرة مثلاً

ويقضى أن ما انفرد به أهل البادية عن جميع جنس الحاضرة ، أعنى فى زمن السلف من الصحابة والتابعين - فهو ناقص عن فضل الحاضرة أو مكروه .

فإذا وقع التشبه بهم فيما ليس من فعل الحاضرة المهاجرين : كان ذلك إما مكروها أو مفضيا إلى المكروه . وعلى هذا القول في العرب والعجم .

فإن الذى عليه أهل السنة والجماعة : اعتقاد أن جنس العرب أفضل من جنس العجم : عبرانيهم وسريانيهم ■ رومهم ، وفرسهم وغيرهم ، وأن قريشاً أفضل العرب . وأن بنى هاشم أفضل قريش . وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل بنى هاشم . فهو أفضل الخلق نفساً . وأفضلهم نسباً .

وليس فضل العرب ، ثم قريش ، ثم بنى هاشم : بمجرد كون النبي صلى الله عليه وسلم منهم ■ وإن كان هذا من الفضل ، بل هم في أنفسهم أفضل . وبذلك ثبت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أفضل نفساً ونسباً . وإلا لزم الدور .

ولهذا ذكر أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني ، صاحب الإمام أحمد ، في وصفه للسنة التي قال فيها : هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر ، وأهل السنة المعروفين بها ■ المقتدى بهم فيها . وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها . فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب ، أو طعن فيها ، أو عاب قائلها . فهو مبتدع خارج عن الجماعة ، زائل عن منهج السنة ■ وسبيل الحق ■ وهو مذهب أحمد وإسحق بن إبراهيم بن محمد ، وعبد الله بن الزبير الحميدى ، وسعيد بن منصور ، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم .

فكان من قولهم : أن الإيمان قول عمل ونية - وساق كلاماً طويلاً إلى أن قال - ونعرف للعرب حقها وفضلها وسابقتها ، ونحبهم . لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « حب العرب إيمان . وبغضهم نفاق » ولا نقول بقول الشعوبية وأراذل الموالي ، الذين لا يحبون العرب ، ولا يقرون بفضلهم . فإن قولهم بدعة وخلاف .

ويروون هذا الكلام عن أحمد نفسه في رسالة أحمد بن سعيد الاصطخري عنه - إن صحت - وهو قوله وقول عامة أهل العلم .

وذهبت فرقة من الناس إلى أن لا فضل لجنس العرب على جنس العجم .
وهؤلاء يسمون الشعوبية . لا انتصارهم للشعوب التي هي مفارقة للقبائل . كما قيل
■ القبائل « للعرب و » الشعوب « للعجم .

ومن الناس من قد يفضل بعض أنواع العجم على العرب .

والغالب : أن مثل هذا الكلام لا يصدر إلا عن نوع نفاق : إما في الاعتقاد
وإما في العمل المنبعث عن هوى النفس ، مع شبهات اقتضت ذلك . ولهذا جاء
في الحديث « حب العرب إيمان ، وبغضهم نفاق » مع أن الكلام في هذه
المسائل لا يكاد يخلو عن هوى للنفس ، ونصيب للشيطان من الطرفين . وهذا محرم
في جميع المسائل ^(١) .

(١) الذي لا ينبغي أن يشك فيه مسلم : أن الله العليم الحكيم ما اختار خاتم
رسله من العرب إلا لأنهم كانوا أبعد أهل الأرض عن الفساد الشامل والانحلال التام
الذي عم جميع أقطار الأرض . فلقد كان العرب - مع شركهم ووثنيتهم - أحفظ
أهل الأرض لصفات الرجولة ، لما اقتضته حياتهم من الوضوح والصرامة ، والبعد
عن الالتواء . وعن العقد النفسية . ولذلك لم يكن فيهم نفاق . بل كانوا أعداء
للإسلام معلنين . ثم كانوا بعد أن هداهم الله - مؤمنين صادقين ، وجندا للإسلام
مخلصين . بخلاف غيرهم من الأمم الأخرى التي غرقت في الترف الجسمي ، والترف
العقلي ، وفي الفلسفة وظلماتها وأوهامها وخيالاتها التي تجافي بين الناس وبين حقائق
الكون ، وتعميهم عن سنن الله ، خرجت منها بدين الصوفية الحبيث الذي يقوم
على نقض الحقائق باعتماد أن الرب أصل مادة كل شيء . فكل شيء فيه من الرب .
فهو الرب والرب هو . وجرها هذا الترف العقلي إلى الترف الجسمي فانغمسوا
في الشهوات البهيمية إلى الأذقان حتى كان التهلك والدعارة عندهم فنا مجدا ، تقام له
حفلات التكريم والترويح . فمثل هؤلاء ليس من الممكن أن يقبلوا الحق ، أو يخلوا
له الطريق - فضلا عن أن يحملوه إلى غيرهم - إلا إذا جاء على أسنة رماح الأمة
الصریحة الواضحة العربية ، وعلى ظبي سيوفها ، فيكون لبريق السيوف ولعنان
الرماح أقوى أثر في إيقاظ نفوسهم من جمأة الرذائل ، وتنبية عقولهم من =

تفضيل جنس
العجم على
العرب : نفاق

فإن الله قد أمر المؤمنين بالاعتصام بحبل الله جميعاً . ونهاهم عن التفرق والاختلاف . وأمر بإصلاح ذات البين . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم وتعاطفهم : كمثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحسنى والسهر » وقال صلى الله عليه وسلم « لا تقاطعوا . ولا تدابروا . ولا تباغضوا . ولا تحاسدوا ، وكونوا عباد الله إخواناً ، كما أمركم الله » . وهذان حديثان صحيحان . وفي الباب من نصوص الكتاب والسنة مالا يحصى . والدليل على فضل جنس العرب ■ ثم جنس قريش ■ ثم جنس بنى هاشم : ما رواه الترمذى من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه قال : قلت « يا رسول الله ، إن قريشا جلسوا ، فتذاكروا أحسابهم بينهم ، فجعلوا مثلك كمثل

العصية للجنس
من أسباب
التفرق
والخلاف

أدلة تفضيل
العرب

== أوهاهم الفلسفة ■ فتنبأ لسمع الحق بسيطا ساذجا من ألسنة هذه الأمة التى لا تعرف منطق اليونان ■ ولا تتكلف تزويق الفرس ، ولا تعرف التواء عقد الهند . وهذه هى الحكمة البالغة التى ظهر أثرها واضحا فى العصر الأول ، وما كان له من النور والهدى وتقويم معوج الأمم وإخراجها من ظلمات ما كانت فيه إلى نور الفطرة السليمة والعقل الرشيد . فدخل الناس فى دين الله أفواجا ، ثم كاد الشيطان الناس ، فسلمهم من هذه الحياة الصريحة البسيطة الفطرية شيئا فشيئا بما زين لهم من فلسفة اليونان والفرس والهند العقيمة ، ثم جرهم بخيطها إلى متع الجسم وملذات الشهوات ■ حتى ناموا فى مهاد هذا الترف ، فاستطاع أن يسلمهم من دين الفطرة إلى التواء الفلسفة وظلماتها وانحلال القوى وتحطيمها بالشهوات .

والحق الذى لا شك فيه : أن الشيطان ما ركب إلى الأمة الإسلامية لإفسادها إلا مطايا منافق العجم من فرس وهند وروم ■ حتى أكبهم على وجوههم فيما هم فيه اليوم من انحلال ووهن فى العقول والقلوب والاختلاف فى العقائد والتفكير والأعمال ولا صلاح لهم ولا علاج مما هم فيه إلا بأف يهودوا عربا فى لسانهم وتفكيرهم وأخلاقهم . ليقفوا القرآن ويعرفوا هداية الرسول صلى الله عليه وسلم فيكونوا بها مسلمين يستحقون أن يحقق الله لهم ما واعد المسلمين الصادقين .

نخلة في كبوة من الأرض . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله خلق الخلق .
فجعلني من خير فرقهم . ثم خير القبائل فجعلني في خير قبيلة . ثم خير البيوت
فجعلني في خير بيوتهم . فأنا خيرهم نفسا . وخيرهم بيتا . قال الترمذي : هذا
حديث حسن . وعبد الله بن الحارث هو ابن نوفل .

« الكبا » بالكسر والقصر ، والكبة : الكناسة والتراب الذي يكنس
من البيت . وفي الحديث « الكبوة » وهي مثل الكبة .

والمعنى : أن النخلة طيبة في نفسها ، وإن كان أصلها ليس بذلك . فأخبر
صلى الله عليه وسلم : أنه خير الناس نفسا ونسبا .

وروى الترمذي أيضا من حديث الثوري عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله
ابن الحارث عن المطلب بن أبي وداعة قال : « جاء العباس إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم . فكأنه سمع شيئا . فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر . فقال :
من أنا ؟ فقالوا : أنت رسول الله صلى الله عليك وسلم . قال : أنا محمد بن عبد الله
بن عبد المطلب . ثم قال : إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم ، ثم جعلهم فرقتين
فجعلني في خير فرقة . ثم جعلهم قبائل ، فجعلني في خيرهم قبيلة ، ثم جعلهم بيوتا
فجعلني في خيرهم بيتا . وخيرهم نفسا » قال الترمذي : هذا حديث حسن . كذا
وجدته في الكتاب . وصوابه « فأنا خيرهم بيتا وخيرهم نفسا » .

وقد روي أحمد هذا الحديث في المسند من حديث الثوري عن يزيد بن أبي
زياد عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن المطلب بن أبي وداعة قال : قال العباس
رضي الله عنه « بلغه صلى الله عليه وسلم بعض ما يقول الناس ، قال : فصعد المنبر
فقال : من أنا ؟ قالوا : أنت رسول الله . فقال : أنا محمد بن عبد الله بن
عبد المطلب . إن الله خلق الخلق فجعلني من خير خلقه . وجعلهم فرقتين فجعلني
في خير فرقة ، وخلق القبائل فجعلني في خير قبيلة . وجعلهم بيوتا فجعلني في خيرهم
بيتا . فأنا خيركم بيتا ، وخيركم نفسا » .

أخبر صلى الله عليه وسلم أنه ما انقسم الخلق فریقین إلا كان هو في خير
الفریقین .

وكذلك جاء حديث بهذا اللفظ .

وقوله في الحديث « خلق الخلق فجعلني في خيرهم ، ثم خيرهم فجعلهم فرقتين
جعلني في خير فرقة » يحتمل شيئين .

أحدهما : أن الخلق هم الثقلان ، أو هم جميع ما خلق في الأرض ، وبنو آدم
خيرهم . وإن قيل بعموم الخلق ، حتى يدخل فيه الملائكة . فكان فيه تفضيل
جنس بني آدم على جنس الملائكة . وله وجه صحيح .

ثم جعل بني آدم فرقتين . والفرقتان : العرب والعجم ، ثم جعل العرب
قبائل . فكانت قريش أفضل قبائل العرب . ثم جعل قريشاً بيوتاً . فكانت
بنو هاشم أفضل البيوت .

ويحتمل أنه أراد بالخلق بني آدم . فكان في خيرهم « أي ولد إبراهيم ،
أو في العرب ، ثم جعل بني إبراهيم فرقتين بني إسماعيل وبني إسحاق » أو جعل
العرب عدنان وقحطان . فجعلني في بني إسماعيل ، أو بني عدنان . ثم جعل بني
إسماعيل أو بني عدنان قبائل . فجعلني في خيرهم قبيلة . وهم قريش .
وعلى كل تقدير : فالحديث صريح في تفضيل العرب على غيرهم .

وقد بين صلى الله عليه وسلم أن هذا التفضيل يوجب المحبة لبني هاشم . ثم
لقريش . ثم للعرب .

فروى الترمذي من حديث أبي عوانة عن يزيد بن أبي زياد أيضاً عن
عبد الله بن الحرث حدثني المطلب بن أبي ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب
« أن العباس بن عبد المطلب دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مُغَضِّباً ،
وأنا عنده . فقال : ما أغضبك ؟ فقال : يا رسول الله ، ما لنا ولقريش إذا تلاقوا
بينهم تلاقوا بوجوه مبشرة ، وإذا لقونا لقونا بغير ذلك ؟ قال : فغضب رسول الله

صلى الله عليه وسلم حتى احمر وجهه . ثم قال : والذي نفسى بيده لا يدخل قلب رجل الايمان حتى يحبكم الله ورسوله . ثم قال : أيها الناس ، من آذى عني فقد آذاني . فإنما عم الرجل صنو أبيه » قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . ورواه أحمد في المسند مثل هذا من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن يزيد هذا . ورواه أيضا من حديث جرير عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحرث بن عبد المطلب بن ربيعة قال : دخل العباس على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : يا رسول الله ! إنا لنخرج فترى قریشاً تتحدث . فإذا رأونا سكتوا . فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ودرّ عِزْقُ بين عينيه . ثم قال : والله لا يدخل قلب امرئ إيماناً حتى يحبكم الله ولقرايتى .

فقد كان عند يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحرث هذان الحديثان أحدهما : في فضل القبيل الذى منه رسول الله صلى الله عليه وسلم . والثانى : في محبتهم . وكلاهما : رواه عنه إسماعيل بن أبي خالد . وما فيه من كون عبد الله ابن الحرث يروى الأول تارة عن العباس وتارة عن المطلب بن أبي وداعة ، يروى الثانى عن عبد المطلب بن ربيعة . وهو ابن الحرث بن عبد المطلب . وهو من الصحابة : قد يظن أن هذا اضطراب فى الأسماء من جهة يزيد . وليس هذا موضع الكلام فيه . فإن الحجة قائمة بالحديث على كل تقدير . لا سيما وله شواهد تؤيد معناه .

ومثله أيضاً فى المسألة : ما رواه أحمد ومسلم والترمذى من حديث الأوزاعى عن شدّاد بن عمار عن واثلة بن الأسقع قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قریشاً من كنانة واصطفى من قریش بنى هاشم . واصطفانى من بنى هاشم » هكذا رواه الوليد وأبو المغيرة عن الأوزاعى .

ورواه أحمد والترمذى من حديث محمد بن مصعب عن الأوزاعى . ولفظه

« إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل . واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة . الحديث » قال الترمذى : هذا حديث صحيح .

وهذا يقتضى أن إسماعيل وذريته صفوة ولد إبراهيم . فيقتضى أنهم أفضل من ولد اسحق . ومعلوم أن ولد اسحق - الذين هم بنو إسرائيل - أفضل العجم لما فيهم من النبوة والكتاب . فتمت ثبت الفضل على هؤلاء . فعلى غيرهم بطريق الأولى . وهذا جيد ، إلا أن يقال : الحديث يقتضى أن إسماعيل هو المصطفى من ولد إبراهيم ، وأن بني كنانة هم المصطفون من ولد إسماعيل . وليس فيه ما يقتضى أن ولد إسماعيل أيضاً مصطفون على غيرهم ، إذ كان أبوهم مصطفى . وبعضهم مصطفى على بعض .

فيقال : لو لم يكن هذا مقصوداً في الحديث لم يكن لذكر اصطفاء إسماعيل فائدة ، إذ كان لم يدل على اصطفاؤه ذريته ، إذ يكون على هذا التقدير : لافرق بين ذكر إسماعيل وذكر إسحق .

ثم هذا - منضم إلى بقية الأحاديث - دليل على أن المعنى في جميعها واحد . واعلم أن الأحاديث في فضل قريش « ثم في فضل بني هاشم فيها كثرة » وليس هذا موضعها . وهى تدل أيضاً على ذلك . إذ نسبة قريش إلى العرب كنسبة العرب إلى الناس . وهكذا جاءت الشريعة « كما سنوئ » إلى بعضه .

فإن الله تعالى خص العرب ولسانهم بأحكام تميزوا بها . ثم خص قريشاً على سائر العرب بما جعل فيهم من خلافة النبوة « وغير ذلك من الخصائص . ثم خص بني هاشم بتحريم الصدقة واستحقاق قسط من الفىء « إلى غير ذلك من الخصائص . فأعطى الله سبحانه كل درجة من الفضل بحسبها . والله عليم حكيم (٢٢ : ٧٥) الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس (و (٦ : ١٢٤) الله أعلم حيث يجعل رسالته) .

خصائص
العرب

وقد قال الناس في قوله تعالى (٤٣ : ٤٤) وإنه لذكر لك ولقومك) وفي

قوله (٩ : ١٢٨) لقد جاءكم رسول من أنفسكم) أشياء ليس هذا موضعها .
ومن الأحاديث التي تذكر في هذا المعنى : ما روينا من طرق معروفة إلى
محمد بن إسحق الصنعاني .

بغض العرب
آية النفاق

حدثنا عبد الله بن بكر السهمي حدثنا يزيد بن عوانة عن محمد بن ذكوان
— خال حماد بن زيد — عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « إنا
لنعوذ بفناء النبي صلى الله عليه وسلم » إذ مرت بنا امرأة . فقال بعض القوم : هذه
ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال أبو سفيان : مثل محمد في بني هاشم مثل
الريحانة في وسط النتن . فانطلقت المرأة فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم « فجاء النبي
صلى الله عليه وسلم يعرف في وجهه الغضب . فقال : ما بال أقوال تبغني عن
أقوام ؟ إن الله خلق السموات سبعاً ، فاختار العليا منها ، وأسكنها من شاء من
خلقه ، ثم خلق الخلق . فاختار من الخلق بني آدم ، واختار من بني آدم العرب ،
واختار من العرب مُضَرَ ، واختار من مُضَرَ قريشاً ، واختار من قريش بني هاشم
واختارني من بني هاشم ، فأنا خيار من خيار من خيار . فمن أحب العرب فبحبي
أحبهم . ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم » .

وأيضاً في المسألة ما رواه الترمذي وغيره من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد
عن قابوس ابن أبي ظبيان عن أبيه عن سلمان رضي الله عنه قال « قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « يا سلمان لا تبغضني فتفارق دينك . قلت : يا رسول الله «
كيف أبغضك ، « بك هداني الله ؟ قال : تبغض العرب فتبغضني » قال الترمذي :
هذا حديث حسن غريب ، لا يعرف إلا من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد .
فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم بغض العرب سبباً لفراق الدين . وجعل
بغضهم مقتضياً لبغضه .

ويشبه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خاطب بهذا سلمان — وهو سابق
الفرس ، ذو الفضائل الماثورة — تنبيهاً لغيره من سائر الفرس ، لما أعلمه الله من أن

الشیطان قد يدعو النفوس إلى شيء من هذا . كما أنه صلى الله عليه وسلم لما قال « يا فاطمة بنت محمد ، لا أغنى عنك من الله شيئاً . يا عباس عم رسول الله ، لا أغنى عنك من الله شيئاً . يا صفية عمة رسول الله ، لا أغنى عنك من الله شيئاً . سلوني من مالي ما شئتم » كان في هذا تنبيه لمن انتسب لهؤلاء الثلاثة : أن لا يغفروا بالنسب ، ويتركوا الحكم الطيب والعمل الصالح .

وهذا دليل على أن بغض جنس العرب ومعاداتهم كفر ، أو سبب للكفر . ومقتضاه : أنهم أفضل من غيرهم . وأن محبتهم سبب قوۃ الإيمان . لأنه لو كان تحريم بغضهم كتحريم بغض سائر الطوائف : لم يكن ذلك سبباً لفراق الدين . ولا لبغض الرسول . بل كان يكون نوع عدوان . فلما جعله سبباً لفراق الدين وبغض الرسول : دل على أن بغضهم أعظم من بغض غيرهم . وذلك دليل على أنهم أفضل . لأن الحب والبغض يتبع الفضل . فمن كان بغضه أعظم : دل على أنه أفضل . ودل حينئذ على أن محبته دين لأجل ما فيه من زيادة الفضل ، ولأن ذلك ضد البغض . ومن كان بغضه سبباً للعذاب لخصوصه : كان حبه سبباً للثواب . وذلك دليل على الفضل .

وقد جاء ذلك مصرحاً به في حديث آخر رواه أبو طاهر السلفي في فضل العرب من حديث أبي بكر بن أبي داود حدثنا عيسى بن حماد زغبة حدثنا على بن الحسن الشامي حدثنا خليل بن دعلج عن يونس بن عبيد عن الحسن بن جابر ابن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حب أبي بكر وعمر من الإيمان . وبغضهما من الكفر ، وحب العرب من الإيمان . وبغضهم من الكفر » وقد احتج حرب الكرماني وغيره بهذا الحديث وذكروا لفظه « حب العرب إيمان . وبغضهم نفاق وكفر »

وهذا الإسناد وحده فيه نظر . لكن لعله روى من وجه آخر ، وإنما كتبه لموافقه معنى حديث سلمان . فانه قد صرح في حديث سلمان : بأن بغضهم نوع

كفر . ومقتضى ذلك : أن جهنم نوع إيمان . فكان هذا موافقا له .
ولذلك قد رويت أحاديث — الفكرة ظاهرة عليها — مثل ما رواه الترمذى من
حديث حصين بن عمر عن مخارق بن عبد الله عن طارق بن شهاب عن عثمان بن
عفان رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من غش العرب لم
يدخل فى شفاعتى . ولم تنله مودتى » قال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه
إلا من حديث حصين بن عمر الأحسى عن مخارق . وليس حصين عند أهل
الحديث بذاك القوى .

قلت : هذا الحديث معناه قريب من معنى حديث سلمان . فإن الغش للنوع
لا يكون مع محبتهم « بل لا يكون إلا مع استخفاف بهم » أو مع بغض لهم .
فليس معناه بعيداً .

لكن حصين هذا الذى رواه قد أنكر أكثر الحفاظ أحاديثه . قال يحيى
بن معين : ليس بشيء . وقال ابن المدينى : ليس بالقوى . روى عن مخارق
عن طارق أحاديث منكورة . وقال البخارى وأبو زرعة : منكر الحديث . وقال
يعقوب بن شعبة « ضعيف جدا . ومنهم من يجاوز به الضعف إلى الكذب .
وقال ابن عدى : عامة أحاديثه معاضيل ، ينفرد عن كل من روى عنه .

قلت : ولذلك لم يحدث أحمد ابنه عبد الله بهذا الحديث فى الحديث المسند .
فانه قد كان كتبه عن محمد بن بشر عن عبد الله بن عبد الله بن الأسود عن
حصين كما رواه الترمذى . فلم يحدثه به ، وإنما رواه عبد الله عنه فى المسند
وجادة قال « وجدت فى كتاب أبى : حدثنا محمد بن بشر — وذكره » .

وكان أحمد رحمه الله — على ما تدل عليه طريقته فى المسند — إذا رأى أن
الحديث موضوع ، أو قريب من الموضوع لم يحدث به . ولذلك ضرب على
أحاديث رجال . فلم يحدث بها فى المسند . لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال
« من حدث غنى بحديث وهو يرى أنه كذب : فهو أحد الكاذبين » .

وكذلك روى عبد الله بن أحمد في مسند أبيه : حدثنا إسماعيل أبو معمر حدثنا إسماعيل بن عياش عن زيد بن جبيرة عن داود بن الحصين عن عبيد الله ابن أبي نافع عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يبيض العرب إلا منافق » وزيد بن جبيرة عندهم منكر الحديث ، وهو مدني ، ورواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين مضطربة .

وكذلك روى أبو جعفر محمد بن عبد الله الحافظ الكوفي المعروف بمطين : حدثنا العلاء بن عمرو الحنفي حدثنا يحيى بن زيد الأشعري حدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أحب العرب لثلاث : لأني عربي ، والقرآن عربي ، ولسان أهل الجنة عربي » قال الحافظ السلفي : هذا حديث حسن .

فما أدري : أراد حسن إسناده على طريقة المحدثين ، أو حسن مخرجه على الاصطلاح العام ، وأبو الفرج بن الجوزي ذكر هذا الحديث في الموضوعات ، وقال : قال الثعلبي : لا أصل له ، وقال ابن حبان : يحيى بن زيد يروي المقلوبات عن الاثبات ، فبطل الاحتجاج به والله أعلم .

وأيضاً في المسألة : ماروي أبو بكر البزار : حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ، حدثنا أبو أحمد حدثنا عبد الجبار بن العباس - وكان رجلاً من أهل الكوفة ، يميل إلى الشيعة ، وهو صحيح الحديث مستقيم - وهذا والله أعلم كلام البزار عن أبي إسحق عن أوس بن ضمعج قال : قال سلمان « نفضلكم يامعاشر العرب لتفضيل رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكم ، لا تنكح نساءكم ، ولا تؤمكم في الصلاة » .

وهذا إسناد جيد . وأبو أحمد هو - والله أعلم - محمد بن عبد الله الزبيري من أعيان العلماء الثقات ، وقد أثنى على شيخه ، والجوهري وأبو إسحاق السبيعي أشهر من أن يثنى عليهما ، وأوس بن ضمعج ثقة روى له مسلم .

وقد أخبر سلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العرب . فإما إنشاء وإما إخبار ، فإنشاؤه صلى الله عليه وسلم حكم لازم : وخبره حديث صادق : وتام الحديث قد روي عن سلمان من غير هذا الوجه رواه الثوري عن أبي إسحاق عن أبي ليلى الكندي عن سلمان الفارسي أنه قال « فضلتُمونا بامعاشر العرب باثنتين : لا تؤمكم في الصلاة ، ولا تنكح نساءكم » رواه محمد بن أبي عمر العدني ، وسعيد بن منصور في سننه وغيرهما .

وهذا مما احتج به أكثر الفقهاء الذين جعلوا العربية من الكفاءة بالنسبة إلى العجمي ، واحتج به أحمد في إحدى الروايتين على أن الكفاءة ليست حقاً لواحد معين ، بل هي من الحقوق المطلقة في النكاح . حتى إنه يفرق بينهما عند عدمها .

واحتج أصحاب الشافعي وأحمد بهذا على أن الشرف مما يستحق به التقديم في الصلاة .

ومثل ذلك ما رواه محمد بن أبي عمر العدني ، قال : حدثنا سعيد بن عبيد . أنبأنا علي بن ربيعة عن ربيع بن نضلة « أنه خرج في اثني عشر راكباً ، كلهم قد صحب محمداً صلى الله عليه وسلم . وفيهم سلمان الفارسي ، وهم في سفر ، فحضرت الصلاة . فتدافع القوم : أيهم يصلي بهم ؟ فصلى بهم رجل منهم أربعاً ، فلما انصرف قال سلمان : ما هذا ؟ ما هذا ؟ مراراً . نصف المربوعة ؟ قال مروان : - يعني نصف الأربع - نحن إلى التخييف أفقر ، فقال له القوم : صل بنا يا أبا عبد الله ؛ أنت أحقنا بذلك . فقال : لا ، أنتم بنو إسماعيل الأئمة ، ونحن الوزراء » وفي المسألة آثار غير ما ذكرته ، في بعضها نظر ، وبعضها موضوع .

وأيضاً فإن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، لما وضع ديوان العطاء « كتب الناس على قدر أنسابهم ، فبدأ بأقر بهم نسباً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما انقضت العرب ذكر العجم » هكذا كان الديوان على عهد الخلفاء الراشدين .

وسائر الخلفاء من بنى أمية وولد العباس إلى أن تغير الأمر بعد ذلك .
وسبب هذا الفضل - والله أعلم - ما اختصوا به في عقولهم وألسنتهم ،
وأخلاقهم ، وأعمالهم .

وذلك أن الفضل : إما بالعلم النافع ، وإما بالعمل الصالح . والعلم له مبدأ .
وهو قوة العقل الذى هو الحفظ والفهم . وتام : وهو قوة المنطق الذى هو البيان
والعبرة . والعرب هم أفهم من غيرهم . وأحفظ وأقدر على البيان والعبرة .
ولسانهم أتم الألسنة بيانا وتمييزا للمعاني . جمعا وفرقا . يجمع المعاني الكثيرة في
اللفظ القليل . إذا شاء المتكلم الجمع جمع . ثم يميز بين كل شيئين مشتبهين بلفظ آخر
يميز مختصر . كما نجد في لغتهم من جنس الحيوان . فإنهم مثلا يعبرون عن القدر
المشترك بين الحيوان بعبارات جامعة . ثم يميزون بين أنواعه في أسماء كل أمر من
أمره : من الأصوات . والأولاد ، والمساكن ، والأظفار ، إلى غير ذلك من
خصائص اللسان العربى التى لا يستراب فيها .

وأما العمل : فإن مبناه على الأخلاق . وهى الفرائض المخلوقة فى النفس .
وغرائزهم أطوع للخير من غيرهم ^(١) . فهم أقرب للسخاء والحلم . والشجاعة .

(١) وإنما كانت عقولهم أكمل ، وغرائزهم أطوع : لما نشؤا عليه فى بيئتهم
العربية البسيطة الواضحة . وإنما كانت عقول غيرهم أنقص وغرائزهم أعصى على الخير :
لما كان يحيط بهم فى بيئتهم من الترف والفلسفات ، واستحكام سلطان الشهوات .
والإفقد نص الله فى كثير من آى الذكر الحكيم على أن الإنسان كله خلق على
فطرة واحدة من العقل والطباع والغرائز ، وهده الله بما أعطاه من ذلك وبما
أنعم عليه . الى النجدين . فاما شاكرا وإما كفورا . قال الله تعالى (٣٢ : ٧ - ٩)
وبدأ خلق الإنسان من طين ، ثم جعل نسله من سلاله من ماء مهين . ثم سواه ونفخ
فيه من روحه . وجعل لكم السمع والأبصار والافئدة قليلا ما تشكرون) وقال
(٧٦ : ٢ ، ٣) انا خلقنا الانسان من نطفة أمشاج نبتليه ، فجعلناه ميمعا بصيرا . إنا
هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا) وهاتان السورتان كان يكثر النبي =

والوفاء ، وغير ذلك من الأخلاق الحمودة . لكن كانوا قبل الإسلام طبيعة قابلة للخير معطلة عن فعله . ليس عندهم علم منزل من السماء . ولا شريعة مورثة عن نبي ، ولا هم أيضاً يشتغلون ببعض العلوم العقلية المحضة . كالطب والحساب ونحوهما . إنما علمهم ماسمحت به قرآنهم : من الشعر ، والخطب . وما حفظوه من أنسابهم وأيامهم ، وما احتاجوا إليه في دنياهم من الأنواء والنجوم . أو من الحروب . فلما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى - الذى ما جعل الله فى الأرض ، ولا يجعل منه أعظم قدراً - وتلقوه عنه بعد مجاهدته الشديدة لهم ، ومعالجتهم على نقلهم عن تلك العادات الجاهلية ، والظلمات الكفرية ، التى كانت قد أحالت قلوبهم عن فطرتها . فلما تلقوا عنه ذلك الهدى العظيم زالت تلك الريون عن قلوبهم ، واستنارت بهدى الله الذى أنزل على عبده ورسوله . فأخذوا هذا الهدى العظيم بتلك الفطرة الجيدة . فاجتمع لهم الكمال بالقوة الخلوقة فيهم . والكمال الذى أنزل الله إليهم : بمنزلة أرض جيدة فى نفسها ، لكن

== صلى الله عليه وسلم أن يقرأ بهم فى فجر الجمعة == تذكراً للناس بالخلق الأول . وأنهم فيه سواء ، وربهم الذى ينبغى أن يعظموه ويخلصوا له العبادة واحد . ويذكرهم بالميعاد ، وأنهم فيه أمام الرب عبيد سواء ، يحاسبهم ويحزيهم بأعمالهم لا بأنسابهم ، ولا بأزمانهم ولا بشيوخهم ومتبوعهم . وقال صلى الله عليه وسلم « كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه » ومن أوضح الدلائل على ذلك : من نبغ من العجم فى فقه الدين وحمله بقوة انتفع به كثير من الأمة . مثل الإمام محمد بن اسماعيل البخارى وغيره من أئمة السنة والهدى ، حتى برزوا فى هذا على كثير من العرب . وإنما ضل من ضل : باعتقاد أن الله لم يسو بين الناس فى أصل الخلق والفطرة . فكان هذا أقوى سبب جرهم به الشيطان إلى تقديس بعضهم وعبادة بعضهم واتخاذهم أندادا من دون الله ، وكان هذا أيضاً من أقوى أسباب الظلم ونبغى بعضهم على بعض . وأكثر فساد بنى آدم « بل كله » - هو من العمى عن سنن الله الكونية وعن حكمته البالغة ورحمته العادلة الشاملة . والله يهدى من يشاء إلى صراطه المستقيم (١٢٦:٦) وهذا صراط ربك مستقيماً قد فصلنا الآيات لقوم يذكرون

هي معطلة عن الحرث ، أوقد نبت فيها شجر العضاء والعوسج ، وصارت مأوى الخنازير والسباع . فإذا ظهرت عن المؤذى من الشجر والدواب ، وازدرع فيها أفضل الحبوب والثمار : جاء فيها من الحرث ما لا يوصف مثله . فصار السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار أفضل خلق الله بعد الأنبياء . وصار أفضل الناس بعدهم : من تبعهم بإحسان إلى يوم القيامة من العرب والعجم .

وكان الناس إذ ذاك الخارجون عن هذا الكمال قسمين : إما كافر من اليهود والنصارى . لم يقبل هدى الله . وإما غيرهم من العجم الذين لم يشركوهم فيما فطروا عليه . وكان عامة العجم حينئذ كفاراً من الفرس والروم . فجاءت الشريعة باتباع أولئك السابقين على الهدى الذي رضي الله لهم . وبمخالفة من سواهم . إما لمعصيته ، وإما لنقيصته . وإما لأنه مظنة النقيصة .

فإذا نهت الشريعة عن مشابهة الأعاجم : دخل في ذلك ما عليه الأعاجم الكفار قديماً وحديثاً . ودخل في ذلك ما عليه الأعاجم المسلمون مما لم يكن عليه السابقون الأولون ، كما يدخل في مسمى الجاهلية العربية : ما كان عليه أهل الجاهلية قبل الإسلام . وما عاد إليه كثير من العرب من الجاهلية التي كانوا عليها . ومن تشبه من العرب بالعجم لحق بهم . ومن تشبه من العرب بالعجم بالحق بهم . ولهذا كان الذين تناولوا العلم والإيمان من أبناء فارس إنما حصل ذلك بمتابعتهم للدين الحنيف بلوازمه من العربية وغيرها . ومن نقص من العرب إنما نقص بتخليهم عن هذا ، وإما بموافقهم للعجم فيما جاءت السنة : أن يخالفوا فيه . فهذا أوجه .

نهى الشريعة
عن التشبه
بالعجم : يدخل
فيه القديم
والحديث من
بالحق

وأيضاً : فإن الله لما أنزل كتابه باللسان العربي . وجعل رسوله مبلغاً عنه الكتاب والحكمة بلسانه العربي . وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به : لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط هذا اللسان . وصارت معرفته والفكر العربي من الدين . وصار اعتياد التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله ،

لا سبيل إلى
ضبط الدين
وفهمه إلا
باللسان العربي

وأقرب إلى إقامة شعائر الدين ، وأقرب إلى مشابهتهم للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار في جميع أمورهم .

وسند ذكر إن شاء الله بعض ما قاله العلماء من الأمر بالخطاب العربي ، وكرهه مداومة غيره لغير حاجة .

واللسان تقارنه أمور أخرى : من العلوم ، والأخلاق . فإن العادات لها تأثير عظيم فيما يحبه الله ، وفيما يكرهه ، فلهذا أيضاً جاءت الشريعة بلزوم عادات السابقين في أقوالهم وأعمالهم ، وكرهه الخروج عنها إلى غيرها من غير حاجة .

فخاصله : أن النهي عن التشبه بهم : إنما كان لما يفضى إليه من فوت الفضائل التي جعلها الله للسابقين الأولين ، أو حصول النقائص التي كانت في غيرهم .

ولهذا لما علم المؤمنون من أبناء فارس وغيرهم هذا الأمر أخذ من وقفه الله منهم نفسه بالاجتهاد في تحقيق المشابهة بالسابقين . فصار أولئك من أفضل التابعين بإحسان إلى يوم القيامة ، وصار كثير منهم أئمة لكثير من غيرهم . ولهذا كانوا يفضلون من الفرس : من رأوه أقرب إلى متابعة السابقين ، حتى قال الأصمعي - فيما رواه عنه أبو طاهر السلفي - في كتاب فضل الفرس « عجم أصبهان : قریشُ العجم » .

وروى أيضاً السلفي بإسناد معروف عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون عن أسامة بن زيد عن سعيد بن المسيب قال « لو أني لم أكن من قریش لأحببت أن أكون من فارس . ثم أحببت أن أكون من أصبهان » .

وروى بإسناد آخر عن سعيد بن المسيب قال « لولا أني رجل من قریش لتمنيت أن أكون من أهل أصبهان ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لو كان الدين معلقاً بالثريا لتناولوه ناس من فارس من أبناء العجم . أسعد الناس بها فارس وأصبهان » قالوا : وكان سلمان الفارسي من أهل أصبهان . وكذلك عكرمة مولى ابن

عباس وغيرهما . فان آثار الإسلام كانت باصبهان أظهر منها بغيرها . حتى قال الحافظ عبد القادر الرهاوى رحمه الله ■ ما رأيت بلدا بعد بغداد أكثر حديثا من أصبهان وكان أئمة السنة علماء وفقهاء وعارفون بالحديث وسائر الاسلام المحض : فيهم أكثر من غيرهم ■ حتى إنه قيل : إن قضاتهم كانوا من فقهاء الحديث . مثل صالح بن أحمد بن حنبل . ومثل أبي بكر بن أبي عاصم ومن بعدهم . وأنا لا أعلم حالهم بأخرة » .

وكذلك كل مكان أو شخص من أهل فارس يمدح المدح الحقيقي إنما يمدح لمشابهة السابقين ، حتى قد يختلف في فضل شخص على شخص ، أو قول على قول أو فعل على فعل . لأجل اعتقاد كل من المختلفين أن هذا أقرب إلى طريق السابقين الأولين . فإن الأمة مجمعة على هذه القاعدة . وهى « فضل طريقة العرب السابقين ، وأن الفاضل من تبعهم . وهو المطلوب هنا .

وإنما يتم الكلام بأمرين :

الحب والبغض
والمدح والذم :
إنما يكون على
الإسلام وضده

أحدهما : أن الذى يجب على المسلم إذا نظر فى الفضائل ، أو تكلم فيها : أن يسلك سبيل العاقل الذى غرضه أن يعرف الخير ويتحرره جهده ■ وليس غرضه الفخر على أحد ، ولا الغمط من أحد . فقد روى مسلم فى صحيحه عن عياض ابن حمار الجاشعى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنه أوحى إلى أن تواضعوا ، حتى لا يفخر أحد على أحد ، ولا يبغي أحد على أحد » .

فنهى سبحانه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم عن نوعى الاستطالة على الخلق ، وهى الفخر والبغى ■ لأن المستطيل إن استطال . ق فقد افتخر ، وإن كان بغير حق فقد بغى ، فلا يحل لا هذا ولا هذا .

فإن كان الرجل من الطائفة الفاضلة : مثل أن يذكر فضل بنى هاشم ، أو قریش ، أو العرب ، أو الفرس ، أو بعضهم ، فلا يكون حظه : استشعار فضل نفسه ، والنظر إلى ذلك ، فإنه مخطئ فى هذا . لأن فضل الجنس لا يستلزم

فضل الشخص ، كما قدمناه ، فربّ حبشي أفضل عند الله من جمهور قريش .
ثم هذا النظر يوجب نقصه وخروجه عن الفضل ، فضلا عن أن يستعلي
عبد أو يستطيل .

وإن كان من الطائفة الأخرى : مثل العجم ، أو غير قريش ، أو بنى هاشم ؛
فليعلم أن تصديقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ،
ومحبة من أحبه ، والتشبه بمن فضله الله ، والقيام بالدين الحق الذي بعث الله به
عبدته ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم : يوجب له أن يكون أفضل من جمهور
الطائفة المفضلة . وهذا هو الفضل الحقيقي .

وانظر إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، حين وضع الديوان ، وقالوا له :
يبدأ أمير المؤمنين بنفسه ، فقال : لا ، ولكن ضعوا عمر حيث وضعه الله تعالى ،
فبدأ بأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم - من يليهم - حتى جاءت
نوبته في بنى عدي . وهم متأخرون عن أكثر بطون قريش .
ثم هذا الاتباع للحق ونحوه ، قدمه على عامة بنى هاشم ، فضلا عن غيرهم
من قريش .

الثاني : أن اسم « العرب » و « العجم » قد صار فيه اشتباه ، فإننا قد قدمنا
أن اسم « العجم » يعم في اللغة كل من ليس من العرب ، ثم لما كان العلم والإيمان
في أبناء فارس أكثر منه في غيرهم من العجم ^(١) كانوا أفضل الأعاجم ، فغلب

(١) الظاهر - والله أعلم - أن العجم من أبناء فارس - إلا القليل منهم - إنما
أقبلوا على العلم والدين لأنهم رأوا الدولة للإسلام . وأن أهله إنما نالوا به هذه الدنيا
العريضة . فرغب أكثرهم في الدنيا من طريق العلم والدين . ولقد قعد بأبناء
المهاجرين والأنصار عن مجارة الفرس : غرورهم بأنسابهم ونشأتهم في بيئة إسلامية
وأنهم ورثوا الدولة عن آبائهم فظنوا لذلك أنهم في غير حاجة إلى معرفة الدين وتعلمه .
كما كان يعرفه آباؤهم . وزادهم ذلك الغرور : غفلة عن سنن الله فأطلقوا لشهواتهم
وملاذم العنان بما زين وسهل لهم الدخلاء من الفرس وغيرهم ، فكان من كل =

العروبة
والعجمة
باللسان
والخلق
والصفات
لا بالنسب

لفظ « العجم » في عرف العامة المتأخرين عليهم . فصارت حقيقة عرفية عامية فيهم .

واسم « العرب » في الأصل كان إسما لقوم جمعوا ثلاثة أوصاف .
أحدها : أن لسانهم كان باللغة العربية .
الثاني : أنهم كانوا من أولاد العرب .

اسم « العرب »
لمن جمع ثلاث
صفات

الثالث : أن مساكنهم كانت أرض العرب ، وهي جزيرة العرب التي هي من بحر القلزم إلى بحر البصرة . ومن أقصى حَجَر باليمن إلى أوائل الشام ، بحيث كانت تدخل اليمن في دارهم ، ولا تدخل فيها الشام . وفي هذه الأرض كانت العرب حين البعث وقبله . فلما جاء الإسلام وفتحت الأمصار سكنوا سائر البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب ، وإلى سواحل الشام وأرمينية ، وهذه كانت مساكن فارس والروم والبربر وغيرهم ، ثم انقسمت هذه البلاد قسمين .
منها : ما غلب على أهله لسان العرب ، حتى لا تعرف عامتهم غيره ، أو يعرفونه

== هذه العوامل : أن أصبح أبناء فارس هم المدبرون للدولة ، والقباضون على زمامها ، وخصوصاً في دولة بني العباس ، باسم العرب الغافلين ، وما زال الفرس يتحينون الفرص وينتهزونها لتقويض دعائم الدولة الإسلامية شيئاً فشيئاً . حتى بلغوا ما أرادوا على يد ابن العلقمي الذي سلم بغداد لهؤلاء التتاري ، ففعل بها وبينى العباس وخليفتهم وبالمسلمين الأفاعيل الشنيعة . وإنا إذا ما استثنينا أمثال البخاري من أبناء العجم الذين انسلخوا من عجمتهم وأقبلوا مخلصين على العروبة وفقهوا القرآن والحديث خلص الإسلام الصحيح إلى قلوبهم فطهرها وجعل منها خير أوعية للعلم — نجد من وراء هؤلاء والقلة من المؤمنين المخلصين : السكينة السكينة من أبناء فارس كانوا أشد العوامل على زلزلة الإسلام الصحيح من القلوب بما يشوا من عقائد زائفة .
ومن صوفية وثنية . ومن أخلاق فاسدة ، ومن غير ذلك من أنواع البدع والخرافات التي كانت أقوى الأسباب في وهن القلوب وتفرقها بالمذاهب والعقائد والشبهات .
والأهواء ، فنتج من ذلك ما نتج من الفشل والضعف والدل وضياح الدولة وكان أمر الله مفعولا .

وغيره . مع ما دخل على لسان العرب من اللحن ، وهذه غالب مساكن الشام والعراق ومصر والأندلس ، ونحو ذلك ، وأظن أرض فارس وخراسان كانت هكذا قديماً .

ومنها : ما العجمة كثيرة فيهم أو غالبية عليهم ، كبلاد الترك وخراسان وأرمينية وأذربيجان ونحو ذلك ، فهذه البقاع انقسمت إلى ما هو عربي ابتداءً وما هو عربي انتقلاً ، وإلى ما هو عجمي ، وكذلك الأنساب ثلاثة أقسام .

قوم من نسل العرب ، وهم باقون على العربية لساناً وداراً ، أو لساناً لا داراً . كم من عربي أصحح في نسبه : عجمي في ودارهم ، أو أحدهما .

وقوم مجهولو الأصل ، لا يدرون : أمن نسل العرب هم ، أم من نسل العجم ؟ وهم أكثر الناس اليوم . سواء كانوا عرب الدار واللسان ، أو عجماً في أحدهما . وكذلك انقسموا في اللسان ثلاثة أقسام . قوم يتكلمون بالعربية لفظاً ونعمة .

وقوم يتكلمون بها لفظاً لا نعمة . وهم المتعربون الذين ماتعلّموا اللغة ابتداءً من العرب ، وإنما اعتادوا غيرها . ثم تعلّموها ، كغالب أهل العلم ممن تعلم العربية وقوم لا يتكلمون بها إلا قليلاً .

وهذان القسمان : منهم من تغلب عليه العربية ، ومنهم من تغلب عليه العجمة . ومنهم من قد يتكافأ في حقه الأمران : إما قدرة ، وإما عادة . فإذا كانت العربية قد انقسمت نسباً ولساناً وداراً . فإن الأحكام تختلف باختلاف هذا الانقسام ، خصوصاً النسب واللسان .

فإن ما ذكرناه من تحرّيم الصدقة على بني هاشم . واستحقاق نصيب من الخس : ثبت لهم باعتبار النسب ، وإن صارت ألسنتهم أعجمية .

وما ذكرنا من حكم اللسان العربى وأخلاق العرب : ثبت لمن كان كذلك ، وإن كان أصله فارسياً . وينتفى عن لم يكن كذلك ■ وإن كان أصله هاشمياً والمقصود هنا : أن ما ذكرته من النهى عن التشبه بالأعاجم إنما العبرة فيه : بما كان عليه صدر الإسلام من السابقين الأولين . فكل ما كان إلى هداهم أقرب فهو المفضل ، وكل ما خالف ذلك فهو المخالف . سواء كان المخالف ذلك اليوم عربى النسب ، أو عربى اللسان . وهكذا جاء عن السلف .

فروى الحافظ أبو طاهر السلفى فى فضل العرب بإسناده عن أبى شهاب الخياط حدثنا جبار بن موسى عن أبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن على قال « من ولد فى الإسلام فهو عربى » .

وهذا الذى يروى عن أبى جعفر : لأن من ولد فى الإسلام فقد ولد فى دار العرب واعتاد خطابها . وهكذا كان الأمر .

وروى السلفى عن المؤتمر الساجى ^(١) عن أبى القاسم الخلال أنبأنا أبو محمد الحسن بن الحسين التونلى ^(١) حدثنا على بن عبد الله بن بشر حدثنا محمد بن حرب النشائى حدثنا إسحاق الأزرق عن هشام بن حسان عن الحسن عن أبى هريرة - يرفعه - قال « من تكلم بالعربية فهو عربى . ومن أدرك له اثنان فى الإسلام فهو عربى » هكذا فيه . وأظنه ■ ومن أدرك له أبوان » .

فهنا إن صح هذا الحديث فقد علقت العربية فيه بمجرد اللسان . وعلقت فى النسب بأن يدرك له أبوان فى الدولة الإسلامية العربية .

وقد يحتاج بهذا القول أبو حنيفة : على أن من ليس له أبوان فى الإسلام أو فى الحرية ليس كفواً لمن له أبوان فى ذلك ، وإن اشتركا فى العجمية والعناقة . ومذهب أبى يوسف : ذو الأب الواحد كذى الأبوان . ومذهب الشافعى وأحمد : لا عبرة بذلك . ونص عليه أحمد .

وقد روى السلفي من حديث الحسن بن رشيق حدثنا أحمد بن الحسن بن هارون حدثنا العلاء بن سالم حدثنا قرة بن عيسى الواسطي حدثنا أبو بكر الهذلي عن مالك بن أنس عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال « جاء قيس بن مطاطة إلى حلقة فيها صهيب الرومي وسلمان الفارسي وبلال الحبشي . فقال : هذا الأوس والخزرج قد قاموا بنصرة هذا الرجل . فما بال هؤلاء ؟ فقام معاذ بن جبل فأخذ بتلابيبه . ثم أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره بمقاتلته . فقام النبي صلى الله عليه وسلم مغضبا يجر رداءه ، حتى دخل المسجد . ثم نودى : أن الصلاة جامعة . فصعد المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : أما بعد أيها الناس ، إن الرب رب واحد ، والأب أب واحد ، والدين دين واحد ، وإن العربية ليست لأحدكم بأب ولا أم . إنما هي لسان . فمن تكلم بالعربية فهو عربي . فقام معاذ بن جبل ، فقال : بم تأمرنا في هذا المناق ؟ فقال : دعه إلى النار . فكان قيس ممن ارتد . فقتل في الردة »

هذا الحديث ضعيف ، وكأنه مركب على مالك . لكن معناه ليس ببعيد . بل هو صحيح من بعض الوجوه كما قدمناه .

ومن تأمل ما ذكرناه في هذا الباب عرف مقصود الشريعة فيما ذكرنا من الموافقة للأمور بها ، والمخالفة المنهي عنها ، كما تقدمت الدلالات عليه ، وعرف بعض وجوه ذلك وأسبابه ، وبعض ما فيه من الحكمة .

فصل

فإن قيل : ما ذكرتموه من الأدلة معارض بما يدل على خلافه . وذلك : أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه ^(١) . وقلوه تعالى .

(١) هذه القاعدة مشهورة على ألسنة الناس ، ولكنها لم تأت منصوبة في آيات من الكتاب ولا في حديث صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإنما استنبطوها بفهمهم واجتهادهم من النصوص ، وهي تعطى لمن فهمها جيدا : أن كل ما عليه اليهود =

هل شرع من (٩٠ : ٦) فبهذا هم اقتده) وقوله (١٦ : ١٢٣) اتبع ملة إبراهيم) وقوله (٥ : ٤٤) يحكم
بقيلنا شرع لنا؟
بها النبيون الذين أسلموا) وغير ذلك من الدلائل المذكورة في غير هذا الموضع .

= والنصارى من عبادات وعقائد وشرائع وغيرها يأخذها المسلمون عنهم على أنه دين
مشروع ، مالم يرد في شرعنا ما يخالفه ، ومعنى ذلك : أن شرعنا يحتاج إلى التكميل
بما عند أهل الكتاب مما لم يجىء فيه ما يخالفه . وفي هذا خطر عظيم ظهرت آثاره
منتشرة في عقائد الناس وعباداتهم وتشريعاتهم ، حتى أصبح أكثرهم على دين اليهودية
والنصرانية باسم الاسلام . إلا من شاء الله بعصمته ورحمته

والذى أعتده — والله الموفق — هو أن شرع الاسلام بعقائده وعباداته
وأحكامه وشرائعه شرع تام بما آتاه الله غير محتاج إلى غيره (اليوم أكملت لكم دينكم
وأتممت عليكم نعمتى ، ورضيت لكم الاسلام ديناً) بل جعله الله مهيمناً على غيره .
بحيث يجب على المؤمن أن لا يرجع إلى غيره ، ولو أنه عرض له في حياته أمر أى
أمر — فيجب أن يرده إلى الله ورسوله . فهو الشريعة التى حفظ الله أصولها ونصوصها ،
بحيث لا يتطرق شك ولا ريب إلى أى أصل من أصولها ، ولا نص من نصوصها . وهى
الشريعة التى ارتضاها الله ربنا سبحانه — وهو العليم الحكيم الرحيم — لعباده من كل
بنى آدم من وقت نزولها إلى آخر الدهر . واختزن ربنا فى طوايا نصوصها ما فيه الهدى
والرحمة ، والرشد والحكمة . والشفاء لما فى صدور جميع الناس من كل داء
ومرض من أمراض الشبهات والشهوات فى الفرد والأسرة والحكومة والمجتمع .
فشرعية هذا شأنها يحتاج من يدين بها صادقاً : أن يرجع فى أى شأن من شئونه إلى
شئ مما عند أهل الكتاب ، أو غير أهل الكتاب من المغضوب عليهم والضالين ؟
والذى ندين الله به : أن كل ما عند المغضوب عليهم والضالين باطل وضلال
وكفر وشرك وفساد وبغى وظلم ، لاحق فيه ولاهدى ، ولا إيمان ، ولا صالح إلا ما جاء
فى نصوص شريعتنا وأصولها من الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة . فإننا لا نشك أن
كل ما بأيديهم : إنما هو من وحى أعداء الأنبياء شياطين الانس والجن ، ولن نعتز
أبداً بشئ مما يسمونه برأحة من سمة الحق ، فإنه لن يكون عندهم إلا ملبساً بالباطل ،
ولن يمكن أبداً أن يخلص بأيدي المغضوب عليهم والضالين حق على وجه الذى جاء
به موسى وعيسى وغيرهما من رسل الله عليهم الصلاة والسلام : لا فى عقيدة ولا
عبادة ولا خلق ولا أدب ولا شرع ولا حكم ، وهكذا الشأن فيمن اتبع سبيلهم =

مع أنكم مسلمون لهذه القاعدة ، وهى قول عامة السلف وجهور الفقهاء .
ومعارض بما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « قدم المدينة فوجد اليهود صياما يوم عاشوراء ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما هذا اليوم الذى تصومونه ؟ قالوا : هذا يوم عظيم ، أنجى

== وأعرض بقلبه وعمله عن صراط الدين أنعم الله عليهم . بل الذى لا أشك فيه أنه لا سبيل إلى معرفة موسى وعيسى وحياتهما ونشأتها ، وغيرها من الأنبياء السابقين إلا من الكتاب الكريم ، والرسول الصادق المصدوق . وكتب أهل الكتاب تعطى قارئها أقبح صورة وأشنعها لأولئك الأنبياء الهداة المهتدين عليهم الصلاة والسلام وتنسب إليهم من الرذائل والمعاصي ما تقشعر له الجلود ، وتشمئز منه نفوس أقل الناس إيماناً وخشية من الله . ومع هذا فهم يجعلون فى كتبهم أحبارهم ورهبانهم آلهة من دون الله ، فكيف مع هذا يقال : إن عندهم شرائع صحيحة ، وأنها شرع لنا ما لم يرد فى شرعنا ما يخالفها ؟ .

إن المتدبر لكتاب الله ولسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهدى السلف الصالح رضى الله عنهم يجد فى كل ذلك ما يقيم بين المؤمن المسلم وبين المغضوب عليهم والضالين ، وما بأيديهم بما كان سبب غضب الله عليهم وضلالهم « أمنع سد ، ويجعله حريصاً أشد الحرص على أن يكون دائماً منعزلاً عنهم أشد الانعزال وأبعده خشية أن يعدوه بضالهم وبما أحل بهم غضب الله وسخطه ولعنته « بل المتدبر لكلام شيخ الاسلام ابن تيمية المتقدم منه فى هذا الكتاب والمتأخر وفى غيره يعرف منه ما يدفعه أشد الدفع : أن يفر سراعاً مبعداً عن هؤلاء وعن مشابهمهم ومشاركهم فى أقل الأمور وأنفها ، حتى ولو كانت من أمور الدنيا . بل ينبغى له أن يقصد إلى مخالفتهم وتحري العمل بعكس ونقيض ما هم عليه ليكون بمنجى من غضب الله ولعنته فالخلاصة : أنه ينبغى أن تكون القاعدة « شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ما لم يرد فى شرعنا »

هذا ما أفهمه وأعتقد وأدين الله به من نصوص الكتاب والسنة الثابتة وعمل الصحابة والتابعين . والله الموفق والهادى إلى صراطه المستقيم صراط الدين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين .

الله فيه موسى وقومه ، وأغرق فيه فرعون وقومه ، فصامه موسى شكراً لله .
فنحن نصومه تعظيماً له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فنحن أحق بموسى
منكم ، فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر بصيامه « متفق عليه .
وعن أبي موسى قال « كان يوم عاشوراء تعدّه اليهود عيداً . فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : فصوموه أتم » متفق عليه . وهذا لفظ مسلم . ولفظ البخاري
« تعظمه اليهود وتتخذّه عيداً » وفي لفظ له « كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء
ويتخذونه عيداً ، ويلبسون نساءهم فيه حلّيم وشاراتهم » .

وعن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال « كان أهل الكتاب يَسُدُّون أشعارهم ، وكان للمشركون يَفِرُّون
رءوسهم » وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما
لم يؤمر فيه بشيء ، وسدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ، ثم فرق بعد
متفق عليه .

قيل : أما المعارضة بكون شرع من قبلنا شرعاً لما لم يرد شرعنا بخلافه : فذاك
مبنى على مقدمتين كلتاها منفية في مسألة التشبه بهن .

إحداها : أن يثبت أن ذلك شرع لهم بنقل موثوق به ، مثل أن يخبرنا الله
في كتابه ، أو على لسان رسوله ، أو ينقل بالتواتر ، ونحو ذلك . فأما مجرد الرجوع
إلى قولهم ، أو إلى ما في كتبهم ، فلا يجوز بالاتفاق . والنبي صلى الله عليه وآله
وسلم وإن كان قد استخبرهم فأخبروه ، ووقف على ما في التوراة ، فإنما ذلك لأنه
لا يروج عليه باطلهم ، بل الله سبحانه يُعَرِّفُهُ ما يكذبون مما يصدقون ، كما أخبره
بكذبهم غير مرة ، وأما نحن فلا نأمن أن يحدثونا بالكذب ، فيكون فاسق ،
بل كافر . قد جاءنا نبياً فاتبعناه ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » .

العبرة بما ثبت
عن نبينا لا بما
كان عليه
من قبلنا

المقدمة الثانية : أن لا يكون في شرعنا بيان خاص لذلك ، فأما إذا كان

فيه بيان خاص بالموافقة ، أو بالخالفه ، استغنى عن ذلك فيما ينهى عنه من موافقتهم ولم يثبت أنه شرع لمن كان قبلنا . وإن ثبت ، فقد كان هدى نبينا صلى الله عليه وسلم وأصحابه بخلافه ، وبهم أمرنا نحن أن نتبع ونقتدى ، وقد أمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم أن يكون هدينا مخالفاً لهدى اليهود والنصارى ، وإنما تجب الموافقة في بعض الأحكام العارضة لا في الهدى الراتب ، والشعار الدائم .

ثم ذلك بشرط : أن لا يكون قد جاء عن نبينا وأصحابه خلافه ، أو ثبت أصل شرعه في ديننا ، وقد ثبت عن نبي من الأنبياء أصله أو وصفه ، مثل فداء من نذر أن يذبح ولده بشاة . ومثل الختان المأمور به في ملة إبراهيم عليه السلام . ونحو ذلك . وليس الكلام فيه .

وأما حديث عاشوراء : فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصومه قبل استخباره لليهود . وكانت قريش تصومه .

فقى الصحيحين : من حديث الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت « كانت قريش تصوم يوم عاشوراء في الجاهلية . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه ، فلما هاجر إلى المدينة صامه ، وأمر بصومه ، فلما فرض صوم شهر رمضان قال : من شاء صامه ، ومن شاء تركه » وفي رواية « وكان يوم تُستَرَفِيهِ الكعبة » وأخرجاه من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية ، فلما قدم المدينة صامه ، وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان قال : من شاء صامه ، ومن شاء تركه » .

وفيها عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أن أهل الجاهلية كانوا يصومون عاشوراء . وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صامه والمسلمون ، قبل أن يفرض رمضان ، فلما فرض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن عاشوراء يوم من أيام الله ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه » .

كانت العرب
تصوم عاشوراء
قبل الإسلام

فاذا كان أصل صومه لم يكن موافقاً لأهل الكتاب. فيكون قوله « فنحن أحق بموسى منكم » تأكيداً لصومه وبياناً لليهود : أن الذي تفعلونه من موافقة موسى نحن أيضاً نفعله ، فكون أولى بموسى منكم .

ثم الجواب عن هذا وعن قوله « كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء » من وجوه

قيل : من حب
النبي موافقة
أهل الكتاب

أحدها : أن هذا كان متقدماً ، ثم نسخ الله ذلك ، وشرع له مخالفة أهل الكتاب ، وأمره بذلك . وفي متن هذا الحديث « أنه سدل شعره موافقة لهم . ثم فرق شعره بعد » ولهذا صار الفرق شعار المسلمين ، وكان من الشروط المشروطة على أهل الذمة « أن لا يفرقوا شعورهم » وهذا كما أن الله شرع في أول الأمر استقبال بيت المقدس موافقة لأهل الكتاب . ثم إنه نسخ ذلك ، وأمر باستقبال الكعبة وأخبر عن اليهود وغيرهم من السفهاء أنهم سيقولون (١٤٢ : ٢) ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها) وأخبر أنهم لا يرضون عن رسول الله حتى يتبع قبلتهم . وأخبره (١٢٠ : ٢) أنه إن اتبع أهواءهم بعد ما جاءه من العلم ماله من الله من ولى ولا نصير وأخبره (١٤٥ : ٢) أنه إن اتبع أهواءهم بعد الذي جاءه من العلم إنه إذن لمن الظالمين وأخبره أن (١٤٨ : ٢) لكل وجهه هو موليا) وكذلك أخبره في غير موضع : أنه جعل لكل شريعة ومنهاجا . فالشعار من جملة الشريعة .

والذي يوضح ذلك : أن هذا اليوم عاشوراء الذي صامه وقال « نحن أحق بموسى منكم » قد شرع قبيل موته مخالفة اليهود في صومه ، وأمر صلى الله عليه وسلم بذلك . ولهذا كان ابن عباس رضى الله عنهما - وهو الذي كان يقول « كان يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء » وهو الذي روى قوله « نحن أحق بموسى منكم » - أشد الصحابة رضى الله عنهم أمرا بمخالفة اليهود في صوم يوم عاشوراء « وقد ذكرنا أنه هو الذي روى شرع المخالفة .

وروى أيضاً مسلم في صحيحه عن الحكم بن الأعرج قال « انتهيت إلى

ابن عباس - وهو متوسد رداءه في زمزم - فقلت له : أخبرني عن صيام يوم عاشورا . فقال : إذا رأيت هلال الحرم فاعدد ، وأصبح يوم التاسع صائماً . قلت : هكذا كان يصومه محمد صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم .

وروى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لئن بقيتُ إلى قابل لأصومنَّ التاسع » يعني مع يوم عاشوراء .
وقد مضى قول ابن عباس « صم التاسع - يعني والعاشر - خالفوا اليهود »
هكذا ثبت عنه . وعلمه بمخالفة اليهود .

قال يحيى بن منصور : حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع عطاء سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول « صوموا التاسع والعاشر . خالفوا اليهود »
ورويانا في فوائد داود بن عمرو عن إسماعيل بن عُلَيَّة قال : ذكروا عند ابن أبي نجيح أن ابن عباس كان يقول « يوم عاشوراء : يوم التاسع » فقال ابن أبي نجيح : إنما قال ابن عباس « أكره أن تصوم يوماً فرداً . ولكن صوموا قبله يوماً أو بعده يوماً » .

ويحقق ذلك : ما رواه الترمذی عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصوم يوم عاشوراء : العاشر من الحرم » قال الترمذی : هذا حديث حسن صحيح .

وروى سعيد بن منصور في سننه عن هشيم عن ابن أبي ليلى عن داود بن علي عن أبيه عن جده ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صوموا يوم عاشوراء . وخالفوا فيه اليهود . صوموا يوماً قبله ، أو يوماً بعده » رواه أحمد ولفظه « صوموا قبله يوماً » أو بعده يوماً .

ولهذا نص أحمد على مثل ما رواه ابن عباس . وأقتى به .
فقال في رواية الأثرم : أنا أذهب في يوم عاشوراء : إلى أن يصام يوم التاسع والعاشر ، لحديث ابن عباس « صوموا التاسع والعاشر »

وقال حرب : سألت أحمد عن صوم يوم عاشوراء ؟ فقال : نصوم التاسع والعاشر .

وقال في رواية الميموني وأبي الحارث : من أراد أن يصوم عاشوراء صام التاسع والعاشر . إلا أن تشكل الشهور . فيصوم ثلاثة أيام . ابن سيرين يقول ذلك .

وقد قال بعض أصحابنا : إن الأفضل : صوم التاسع والعاشر . وإن اقتصر على العاشر لم يكره .

ومقتضى كلام أحمد : أنه يكره الاقتصار على العاشر . لأنه سئل عنه ؟ فأقضى بصوم اليومين . وأمر بذلك . وجعل هذا هو السنة لمن أراد صوم عاشوراء . واتبع في ذلك حديث ابن عباس . وابن عباس كان يكره إفراذ العاشر ، على ما هو مشهور عنه .

ومما يوضح ذلك : أن كل ما جاء من التشبه بهم : إنما كان في صدر الهجرة ثم نسخ ذلك . لأن اليهود إذ ذاك كانوا لا يميزون عن المسلمين لا في شعور ولا في لباس ، لا بعلامة ولا غيرها .

ثم إنه ثبت بعد ذلك في الكتاب والسنة والاجماع الذي كمل ظهوره في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ما شرعه الله من مخالفة الكافرين ، ومفارقةهم في الشعار والهدى .

وسبب ذلك : أن المخالفة لهم لا تكون إلا بعد ظهور الدين وعلوه ، كالجهاد وإلزامهم بالجزية والصغار . فلما كان المسلمون في أول الأمر ضعفاء لم يشرع المخالفة لهم . فلما كمل الدين وظهر وعلا شرع ذلك .

ومثل ذلك اليوم : لو أن المسلم بدار حرب أو دار كفر غير حرب : لم يكن مأمورا بالمخالفة لهم في الهدى الظاهر ، لما عليه في ذلك من الضرر . بل قد يستحب للرجل أو يجب عليه : أن يشاركهم أحيانا في هديهم الظاهر ، إذا كان في ذلك

مصلحة دينية : من دعوتهم إلى الدين ، والاطلاع على باطن أمرهم ، لإخبار المسلمين بذلك ، أو دفع ضررهم عن المسلمين ، ونحو ذلك من المقاصد الصالحة .

فأما في دار الإسلام والهجرة التي أعز الله فيها دينه ، وجعل على الكافرين بها الصغار والجزية : ففيها شرعت الخليفة . وإذا ظهرت الموافقة والخليفة لهم باختلاف الزمان ظهرت حقيقة الأحاديث في هذا .

الوجه الثاني : لو فرضنا أن ذلك لم ينسخ . فالنبي صلى الله عليه وسلم هو الذي كان له أن يوافقهم . لأنه يعلم حقهم من باطلهم بما يعلمه الله إياه . ونحن نتبعه . فأما نحن فلا يجوز لنا أن تأخذ شيئاً من الدين عنهم ، لا من أقوالهم . ولا من أفعالهم بإجماع المسلمين المعلوم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم . ولو قال رجل : يستحب لنا موافقة أهل الكتاب الموجودين في زماننا لكان قد خرج عن دين الأمة .

الوجه الثالث : أن نقول بموجبه : « كان يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء » ثم إنه أمر بمخالفتهم ، وأمرنا نحن أن نتبع هديه وهدى أصحابه السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار . والكلام إنما هو في أننا منهيون عن التشبه بهم فيما لم يكن سلف الأمة عليه . فأما ما كان سلف الأمة عليه : فلا ريب فيه . سواء فعلوه أو تركوه . فإننا لا نترك ما أمر الله به لأجل أن الكفار تفعله . مع أن الله لم يأمرنا بشيء يوافقونا عليه إلا ولا بد فيه من نوع مغايرة يتميز بها دين الله المحكم عما قد نُسِخ أو بُدِّل .

فصل

قد ذكرنا من دلائل الكتاب والسنة والاجماع والآثار والاعتبار : ما دل على أن التشبه بهم في الجملة منهي عنه ، وأن مخالفتهم في هديهم مشروع . إما إيجاباً ، وإما استيجاباً بحسب المواضع . وقد تقدم بيان أن ما أمرنا الله ورسوله به

من مخالفتهم مشروع ، سواء كان ذلك الفعل مما قصد فاعله التشبه بهم . أو لم يقصد . وكذلك ما نهى عنه من مشابهتهم : يعم ما إذا قصدت مشابهتهم أو لم تقصد . فان عامة هذه الأعمال لم يكن المسلمون يقصدون المشابهة فيها . وفيها ما لا يتصور قصد المشابهة فيه ، كميض الشعر ، وطول الشارب . ونحو ذلك . ثم اعلم أن أعمالهم ثلاثة أقسام .

قسم مشروع في ديننا . مع كونه كان مشروعاً لهم ، أولاً نعلم أنه كان مشروعاً لهم ، لكنهم يفعلونه الآن .

وقسم كان مشروعاً ، ثم نسخه شرع القرآن .

وقسم لم يكن مشروعاً بحال . وإنما هم أحدثوه .

وهذه الأقسام الثلاثة : إما أن تكون في العبادات المحضة ، وإما أن تكون في العادات المحضة . وهي الآداب . وإما أن تجمع العبادات والعادات . فهذه تسعة أقسام .

الأمر بمخالفة أهل الكتاب فيما شرع أصله
فأما القسم الأول : وهو ما كان مشروعاً في الشريعتين ، أو ما كان مشروعاً لنا وهم يفعلونه : فهذا كصوم عاشوراء ، أو كأصل الصلاة والصيام . فهنا تقع المخالفة في صفة ذلك العمل ، كما سن لنا صوم تاسوعاء وعاشوراء ، وكما أمرنا بتعجيل الفطر والمغرب ، مخالفة لأهل الكتاب ، وتأخير السحور ، مخالفة لأهل الكتاب ، وكما أمرنا بالصلاة في النعلين مخالفة لليهود . وهذا كثير في العبادات وكذلك في العادات .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللحد لنا . والشق لغيرنا » .

وسن توجيه قبور المسلمين إلى الكعبة تمييزاً لها عن مقابر الكافرين .

فان أصل الدفن من الأمور المشروعة في الأمور العادية .

ثم قد اختلفت الشرائع في صفته . وهو أيضاً فيه عبادات .

ولباس النعل في الصلاة فيه عبادات وعادة . ونزع النعل في الصلاة شريعة

كانت لموسى عليه السلام . وكذلك اعتزال الحائض . ونحو ذلك من الشرائع التي جامعناهم في أصلها وخالفناهم في وصفها .

القسم الثاني : ما كان مشروعاً ثم نسخ بالسكينة . كالسبت ، أو إيجاب صلاة ، أو صوم . ولا يخفى النهى عن موافقتهم في هذا ، سواء كان واجباً عليهم فيكون عبادة ، أو محرماً عليهم . فيتعلق بالعادات . فليس للرجل أن يمتنع من أكل الشحوم وكل ذى ظفر على وجه التدين بذلك . وكذلك ما كان مركباً منهما . وهى الأعياد التي كانت مشروعة لهم . فان العيد المشروع يجمع عبادة ، وهو ما فيه من صلاة ، أو ذكر أو صدقة ، أو نسك . ويجمع عادة . وهو ما يفعل فيه من التوسع في الطعام واللباس ، وما يتبع ذلك من ترك الأعمال الواجبة . واللعب المأذون فيه في الأعياد لمن ينتفع باللعب ونحو ذلك . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم — لما زجر أبو بكر رضى الله عنه الجاريتين عن الغناء في بيته — قال «دعهما يا أبا بكر . فان لكل قوم عيداً . وإن هذا عيدنا» وكان الحبشة يلعبون بالحراب يوم العيد والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر إليهم .

فالأعياد المشروعة يشرع فيها ، وجوباً ، أو استحباباً : من العبادات ما لا يشرع في غيرها . ويباح فيها أو يستحب ، أو يجب : من العادات التي للنفس فيها حظ ما لا يكون في غيرها كذلك . ولهذا وجب فطر يوم العيدين . وقرن بالصلاة في أحدهما الصدقة . وقرن بها في الآخر الذبح . وكلاهما من أسباب الطعام . فوافقتهما في هذا القسم المنسوخ من العبادات أو العادات أو كلاهما : أقبح من موافقتهم فيما هو مشروع الأصل . ولهذا كانت الموافقة في هذا محرمة . كما سئذ كره . وفي الأول قد لا تكون إلا مكروهة .

وأما القسم الثالث : وهو ما أحدثوه من العبادات أو العادات أو كليهما : فهو أقبح وأقبح . فإنه لو أحدثه المسلمون لقد كان يكون قبيحاً : فكيف إذا

النهى عن موافقتهم فيما نسخ : من الأعياد ونحوها

كان مما لم يشرعه نبي قط ؟ بل قد أحدثه الكافرون . فالموافقة فيه ظاهرة القبح فهذا أصل .

وأصل آخر : وهو أن كل ما يتشابهون فيه : من عبادة ، أو عادة ، أو كليهما . فهو من المحدثات في هذه الأمة ، ومن البدع . إذ الكلام فيما كان من خصائصهم . وأما ما كان مشروعاً لنا ، وقد فعله سلفنا السابقون : فلا كلام فيه .

فجميع الأدلة الدالة من الكتاب والسنة والاجماع على قبح البدع وكرهاتها تحريماً أو تنزيهاً : تندرج هذه المشابهات فيها . فيجتمع فيها : أنها بدعة محدثة ومشابهة للكافرين . وكل واحد من الوصفين يوجب النهي . إذ المشابهة منهي عنها في الجملة . ولو كانت في السلف . والبدعة منهي عنها في الجملة . ولو لم يفعلها الكفار . فإذا اجتمع الوصفان صاروا علتين مستقلتين في القبح والنهي .

فصل

إذا تقرر هذا الأصل في مشابهة الكفار فنقول :

موافقتهم في أعيادهم لا يجوز من الطريقين :
الطريق الأول العام : هو ما تقدم من أن هذا موافقة لأهل الكتاب فيما ليس من ديننا ، ولا عادة سلفنا . فيكون فيه مفسدة موافقتهم . وفي تركه مصلحة مخالفتهم ، حتى لو كانت موافقتهم في ذلك أمراً اتفاقياً ليس مأخوذاً عنهم ، لكان المشروع لنا مخالفتهم ، لما في مخالفتهم من المصلحة لنا . كما تقدمت الإشارة إليه . فمن وافقهم فقد فوّت على نفسه هذه المصلحة . وإن لم يكن قد آتى بمفسدة . فكيف إذا جمعهما ؟

لا يجوز موافقتهم في أعيادهم بحال

ومن جهة أنه من البدع المحدثه : وهذه الطريق لا ريب في أنها تدل على كراهة التشبه بهم في ذلك . فإن أقل أحوال التشبه بهم : أن يكون مكروهاً .

وكذلك أقل أحوال البدع : أن تكون مكروهة . ويدل كثير منها على تحريم التشبه بهم في العيد ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم « من تشبه بقوم فهو منهم » فان موجب هذا : تحريم التشبه بهم مطلقا . وكذلك قوله « خالفوا المشركين » ونحو ذلك ، مثل ما ذكرناه من دلالة الكتاب والسنة على تحريم سبيل المغضوب عليهم والضالين . وأعيادهم من سبيلهم ، إلى غير ذلك من الدلائل .

فمن انعطف على ما تقدم من الدلائل العامة نصا وإجماعا وقياسا تبين له دخول هذه المسألة في كثير مما تقدم من الدلائل . وتبين له أن هذا من جنس أعمالهم التي هي دينهم ، أو شعار دينهم الباطل . وأن هذا محرم كله ، بخلاف ما لم يكن من خصائص دينهم ، ولا شعاراً له . مثل نزع النعلين في الصلاة . فإنه جائز ، كما أن لبسهما جائز . وتبين له أيضاً الفرق بين ما بقينا فيه على عادتنا ، لم نحدث شيئاً نكون به موافقين لهم فيه . وبين أن نحدث أعمالاً أصلها مأخوذ عنهم . وقصدنا موافقتهم ، أو لم نقصد .

وأما الطريق الثاني الخاص في نفس أعياد الكفار : فالكتاب والسنة ، والإجماع ، والاعتبار .

أما الكتاب : فما تأوله غير واحد من التابعين وغيرهم في قوله تعالى الدلائل على
(٢٥ : ٧٢) والذين لا يشهدون الزور ، وإذا مروا باللغو مروا كراما)
حرمة مشاركتهم في أعيادهم لأنها من الزور
والذين لا يشهدون الزور) قال « هو الشعانين » .

وكذلك : ذكر عن مجاهد قال « هو أعياد المشركين » .

وكذلك عن الربيع بن أنس قال « هو أعياد المشركين » .

وفي معنى هذا : ما روى عن عكرمة قال « لعب كان لهم في الجاهلية » .

وقال القاضي أبو يعلى : مسألة في النهي عن حضور أعياد المشركين .

وروى أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده في شروط أهل الزمة عن الضحاك في قوله تعالى (والذين لا يشهدون الزور) قال «أعياد المشركين» .
وإسناده عن أبي سنان عن الضحاك (والذين لا يشهدون الزور) «كلام الشرك» .

وإسناده عن جويبر عن الضحاك (والذين لا يشهدون الزور) قال «أعياد المشركين» .

وروى بإسناده عن عمرو بن مرة «لا يشهدون الزور» لا يمالئون أهل الشرك على شركهم ، ولا يخالطونهم .

وإسناده عن عطاء بن يسار قال : قال عمر «إياكم ورطانة الأعاجم ، وأن تدخلوا على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم» .

وقول هؤلاء التابعين «إنه أعياد الكفار» ليس مخالفاً لقول بعضهم «إنه الشرك» أو صنم كان في الجاهلية «ولقول بعضهم «إنه مجالس الخنا» وقول بعضهم «إنه الغناء» لأن عادة السلف في تفسيرهم هكذا يذكر الرجل نوعاً من أنواع المسمى لحاجة المستمع إليه ، أو لينبه به على الجنس ، كما لو قال العجمي : ما الخبز . ؟ فيعطى رغيفاً ، ويقال له هذا ، بالإشارة إلى الجنس ، لا إلى عين الرغيف .

لكن قد قال قوم : إن المراد : شهادة الزور التي هي الكذب .

وهذا فيه نظر ، فإنه قال : «لا يشهدون الزور» ولم يقل : لا يشهدون بالزور ، والعرب تقول : شهدت كذا : إذا حضرته . كقول ابن عباس «شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقول عمر «الغنيمة لمن شهد الواقعة» وهذا كثير في كلامهم ، وأما شهدت بكذا : فعناه أخبرت به .

ووجه تفسير التابعين المذكورين : أن «الزور» هو الحسن المموءة حتى يظهر بخلاف ما هو عليه في الحقيقة ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «المتشبع بما لم يُعطَ كلابس ثوبي زور» لما كان يظهر ما يعظم به مما ليس عنده .

والشاهد بالزور مظهر كلاما يخالف الباطن ، ولهذا فسرهُ السلف تارة بما يظهر حسنه للشبهة ، أو لشهوة ، وهو قبيح في الباطن ، فالشرك ونحوه . يظهر حسنه للشبهة . والغناء نحوه يظهر حسنه للشهوة .

وأما أعياد المشركين : فجمعت الشبهة والشهوة والباطل ، ولا منفعة فيها في الدين ، وما فيها من اللذة العاجلة : فعاقبتها إلى ألم . فصارت زوراً ، وحضورها شهودها .

وإذا كان الله قد مدح ترك شهودها الذي هو مجرد الحضور برؤية أوسماع . فكيف بالمواقفة بما يزيد على ذلك من العمل الذي هو عمل الزور لا مجرد شهوده ؟ .

ثم مجرد هذه الآية فيها الحمد لهؤلاء والثناء عليهم ، وذلك وحده يفيد الترغيب في ترك شهود أعيادهم وغيرها من الزور . ويقتضى النذب إلى ترك حضورها ، وقد يفيد كراهية حضورها التسمية الله لها « زوراً » .

فأما تحريم شهودها من هذه الآية : ففيه نظر .

ودلائها على تحريم فعلها أوجه ، لأن الله سماها « زوراً » وقد ذم من يقول الزور . وإن لم يضر غيره بقوله في المتظاهرين ، فقال (٥٨ : ٢) وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً) وقال تعالى (٢٢ : ٣٠) فاجتنبوا الرجس من الأوثان ، واجتنبوا قول الزور) ففاعل الزور كذلك .

وقد يقال : قول الزور أبلغ من فعله . لأنه إذا مدحهم على مجرد تركهم شهوده : دل على أن فعله مذموم عنده معيب . إذ لو كان فعله جائزاً . والأفضل تركه : لم يكن في مجرد شهوده أو ترك شهوده كبير مدح . إذ شهود المباحات لا منفعة فيها ، وعدم شهودها قليل التأثير .

وقد يقال : هذا مبالغة في مدحهم . إذ كانوا لا يحضرون مجالس البطالة ، وإن كانوا لا يفعلون هم الباطل . والله تعالى قال (٢٥ : ٦٣) وعباد الرحمن الذين

يمشون على الأرض هوناً) فجعل هؤلاء المنعوتين هم عباد الرحمن ، وعبودية الرحمن واجبة ، فتكون هذه الصفات واجبة ، وفيه نظر .

إذ قد يقال : في هذه الصفات مالا يجب ، ولأن المنعوتين هم المستحقون لهذا الوصف على وجه الحقيقة والكمال . قال الله تعالى (٨ : ٢) إنما المؤمنون الذين الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم) وقال تعالى (٣٥) إنما يخشى الله من عباده العلماء) وقوله صلى الله عليه وسلم « ليس المسكين الذى ترده اللقمة واللقمتان - الحديث » وقال « ماتدعون الفلاس ؟ ماتدعون الرقوب ؟ » ونظائره كثيرة .

فسواء كانت الآية دالة على تحريم ذلك أو كراهته أو استحباب تركه : حصل أصل المقصود ، إذ المقصود : بيان استحباب ترك موافقتهم أيضاً ، فإن بعض الناس قد يظن استحباب فعل ما فيه موافقة لهم ، لما فيه من التوسيع على العيال ، أو من إقرار الناس على اكتسابهم ومصالح دنياهم . فإذا علم استحباب ترك ذلك : كان هو المقصود .

وأما السنة : فروى أنس بن مالك رضى الله عنه قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، ولهم يومان يلعبون فيهما . فقال : ما هذان اليومان ؟ قالوا : كنا نلعب فيهما فى الجاهلية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما . يوم الأضحى ، ويوم الفطر » رواه أبو داود بهذا اللفظ حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن حميد عن أنس ورواه أحمد والنسائي . وهذا إسناد على شرط مسلم .

فوجه الدلالة : أن اليومين الجاهليين لم يقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تركهم يلعبون فيهما على العادة . بل قال « إن الله قد أبدلكم بهما يومين آخرين » والاببدال من الشيء : يقتضى ترك المبدل منه . إذ لا يجمع بين البدل والمبدل منه . ولهذا لا تستعمل هذه العبارة إلا فيما ترك اجتماعهما . كقوله تعالى (١٨ : ٥٠) أفبتخذونه وذريته أولياء من دُونى ، وهم لكم عدو ، بئس للظالمين

أدلة النهى عن
أعيادهم من
السنة

بدلاً) ، وقوله تعالى (٣٤ : ١٦) وبدلناهم بجنّتهم جنّتين ذواتى أكل خبط وأثملٍ وشيء من سِدرٍ قَلیلٍ) وقوله تعالى (٢ : ٥٩) فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذى قيل لهم) وقوله تعالى (٤ : ٢) ولا تبدلوا الخبيثَ بالطيب) .

ومنه الحديث فى المقبور « فىقال له : أنظر إلى مقعدك من النار . أبداً لك الله به خيراً منه مقعداً فى الجنة » ، يقال للآخر : انظر إلى مقعدك من الجنة ؟ أبداً لك الله به مقعداً من النار » وقول عمر رضي الله عنه للبيد ■ ما فعل شعرك ؟ قال : أبداً لك الله به البقرة وآل عمران » وهذا كثير فى الكلام .

فقوله صلى الله عليه وسلم « قد أبداكم الله بهما خيراً » يقتضى ترك الجمع بينهما لا سيما قوله « خيراً منهما » يقتضى الاعتياض بما شرع لنا عما كان فى الجاهلية .

وأيضاً : فقوله لهم « إن الله قد أبداكم » لما سألمهم عن اليومين فأجابوه « إنهما يومان كانوا يلعبون فيهما فى الجاهلية » دليل على أنه نهام عنهما اعتياضاً بيومى الإسلام ، إذ لو لم يقصد النهى لم يكن ذكر هذا الإبدال مناسباً ، إذ أصل شرع اليومين الواجبين الإسلاميين كانوا يعملونه ، ولم يكونوا ليتروكه لأجل يومى الجاهلية .

وفى قول أنس « ولهم يومان يلعبون فيهما » وقول النبى صلى الله عليه وسلم « إن الله قد أبداكم بهما يومين خيراً منهما » دليل على أن أنساً رضى الله عنه فهم من قول النبى صلى الله عليه وسلم « أبداكم بهما » تعويضا باليومين المبدلين . وأيضاً : فإن ذينك اليومين الجاهليين قد ماتا فى الإسلام فلم يبق لهما أثر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عهد خلفائه ، ولو لم يكن قد نهى الناس عن اللعب فيهما ونحوه مما كانوا يفعلونه ، لكانوا قد بقوا على العادة ، إذ العادات لا تغير إلا بتغيير يزيلها ، لا سيما وطباع النساء والصبيان وكثير من الناس متشوقة إلى اليوم الذى يتخذونه عيداً للبطالة واللعب ، ولهذا قد يعجز كثير من الملوك

والرؤساء عن نقل الناس عن عاداتهم في أعيادهم ، لقوة مقتضيتها من نفوسهم ،
وتوفرهم الجاهير على اتخاذها ، فلو لا قوة المانع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
لكانت باقية ۝ ولو على وجه ضعيف ، فعلم أن المانع القوى منه كان ثابتاً ، وكل
مانع منه الرسول منعاً قوياً كان محرماً . إذ لا يعنى بالحرم إلا هذا ، وهذا أمر
بين لا شبهة فيه ، فإن مثل ذنك العيدين لو عاد الناس إليهما بنوع مما كان يفعل
فيهما - إن رخص فيه - كان مراغمة بينه وبين مناهى عنه ۝ فهو المطلوب .
والحذور في أعياد أهل الكتابين التي نقرهم عليها أشد من الحذور في أعياد
الجاهلية التي لا نقرهم عليها . فإن الأمة قد حذروا مشابهة اليهود والنصارى ،
وأخبروا أن سيفعل قوم منهم هذا الحذور ، بخلاف دين الجاهلية ۝ فإنه لا يعود
إلا في آخر الدهر عند اخترام أنفس المؤمنين عموماً ، ولو لم يكن أشد منه ، فإنه
مثله على ما لا يخفى ، إذ الشر الذي له فاعل موجود : يخاف على الناس منه أكثر
من شر لا مقتضى له قوى .

الحديث الثاني : مارواه أبو داود : حدثنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي
حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو قلابة حدثني ثابت بن الضحاك قال « نذر
رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن ينحر إبلا ببوانة . فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني نذرت أن أنحر إبلا ببوانة ۝ فقال النبي صلى الله
عليه وسلم : هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد ؟ قالوا : لا . قال : فهل
كان فيها عيد من أعيادهم ؟ قالوا : لا ، قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
أوف بنذرك ، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك ابن آدم » .
أصل هذا الحديث في الصحيحين . وهذا الإسناد على شرط الصحيحين .
وإسناده كلهم ثقات مشاهير . وهو متصل بلا عنعنة .

« وبوانة » بضم الباء الموحدة : موضع قريب من مكة ، وفيه يقول
وضاح اليمين :

أَيَا نَحْلَتِي وَادِي بُوَانَةَ ، حَبْدًا إِذَا نَامَ حُرَّاسُ النَّخِيلِ - جَنَا كَمَا
وَسَيَاتِي وَجْهَ الدَّلَالَةِ مِنْهُ .

وقال أبو داود في سننه حدثنا الحسن بن علي حدثنا يزيد بن هرون أنبأنا
عبد الله بن يزيد بن مِقْسَمِ الثَّقَفِي - من أهل الطائف - حدثني سارة بنت مِقْسَمِ :
أنها سمعت ميمونة بنت كَرْدَمَ قالت « خرجت مع أبي في حجة رسول الله
صلى الله عليه وسلم . فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسمعت الناس
يقولون : رسول الله صلى الله عليه وسلم . فجعلت أبده بصرى . فدنا إليهِ أبي
وهو على ناقه له معه دِرَّةٌ كَدِرَّةُ الْكِتَابِ . فسمعت الأعراب والناس يقولون :
الطَّبْطَبِيَّةُ الطَّبْطَبِيَّةُ . فدنا إليهِ أبي ، فأخذ بقدمه قالت : فأقرَّ له . ووقف ، واستمع
منه ، فقال : يا رسول الله ، إني نذرت إن وُلِدَ لِي وَلَدٌ ذَكَرٌ : أَنْ أَهْجُرَ عَلَى رَأْسِ بُوَانَةَ
فِي عَقَبَةِ مِنَ الثَّنَايَا ، عِدَّةً مِنَ الْغَنَمِ . قال : لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهَا قَالَتْ : خَمْسِينَ . فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : هَلْ بِهَا مِنْ هَذِهِ الْأَوْثَانِ شَيْءٌ ؟ قال : لَا . قال :
فَأَوْفِ بِمَا نَذَرْتَ بِهِ لِلَّهِ . قال : فَجَمَعُهَا ، فَجَعَلَ يَذْبَحُهَا . فَأَنْفَلْتُ مِنْهُ شَاةً ، فَطَلَبَهَا
وهو يقول : اللَّهُمَّ أَوْفِ بِنَذْرِي . فَطَفَّرَ بِهَا . فَذَبَحَهَا ^(١) . »

(١) قال الذهبي في تجريد أسماء الصحابة : كردم بن سفيان الثقفي : روت عنه
ابنته ميمونة وعبد الله بن عمرو بن العاص اه وقال الحافظ في الاصابة : قال
البخاري وابن السكن وابن حبان : له صحبة . وأخرج أحمد من طريق ميمونة بنت
كردم عن أبيها « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نذر نذره في الجاهلية
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الْوَثْنُ ، أَوْ لِنَصْبٍ ؟ قال : لَا ، وَلَكِنْ لِلَّهِ - قال
أوف بنذرِكْ » وأخرجه ابن أبي شيبَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، فقال : عَنْ مَيْمُونَةَ « أَنْ
أَبَاهَا لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهِيَ رَذِيفَةٌ لَهُ - فَقَالَ : إِنِّي نَذَرْتُ « فَذَكَرَ
الْحَدِيثَ : وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْبَغَوِيُّ مَطْوُولًا . وَلَفْظُهُ « إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
أَنْ أَذْبَحَ عَلَى بُوَانَةَ عِدَّةً مِنَ الْغَنَمِ - فَذَكَرَ الْقِصَّةَ ■ .

و ■ بُوَانَةُ « بضم الباء ، ويقال : بفتحها ، وفتح الواو وبعد الألف نون : =

قال أبو داود : حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو بكر الحنفي حدثنا عبد الحميد ابن جعفر عن عمرو بن شعيب عن ميمونة بنت كردم بن سفيان عن أبيها نحوه مختصرا شيء منه . قال « هل بها وثن أو عيد من أعياد الجاهلية ؟ قال : لا . قال قلت : إن أمي هذه عليها نذر مشي ، أفأقضيها عنها ؟ وربما قال ابن بشار أنقضيه عنها ؟ قال : نعم » .

وقال : حدثنا مسدد حدثنا الحارث بن عبيد أبو قدامة عبيد الله بن الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ، إنني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف . قال : أوفي بنذرك . قالت : إنني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا . مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية . قال : لضم ؟ قالت : لا . قال : لوثن ؟ قالت : لا . قال : أوفي بنذرك » .

فوجه الدلالة : أن هذا الناذر كان قد نذر أن يذبح نعما : إما إبلا ، وإما غنما وإما كانت قضيتين بمكان سماه . فسأله النبي صلى الله عليه وسلم « هل كان بها وثن من أوثان الجاهلية يعبد ؟ قال : لا . قال : فهل كان بها عيد من أعيادهم ؟ قال : لا . فقال : أوف بنذرك . ثم قال : لا وفاء لنذر في معصية الله » .

وهذا يدل على أن الذبح بمكان عيدهم ومحل أوثانهم : معصية لله من وجوه أحدها : أن قوله « فأوف بنذرك » تعقيب للوصف بالحكم بحرف الفاء . وذلك يدل على أن الوصف هو سبب الحكم . فيكون سبب الأمر بالوفاء : وجود النذر خاليا من هذين الوصفين . فيكون وجود الوصفين مانعا من الوفاء . ولو لم يكن معصية لجاز الوفاء به .

الذبح بمكان
عيدهم معصية

= هضبة من وراء ينبع . و « الدرة » بكسر الدال . عصا يتخذها معلم الأطفال ليؤدبهم بها و « الطبطة » حكاية وقع أقدام الإبل عند إسراعها في السير ، و « الطبطية » نسبة إلى ذلك .

والثاني : أنه عقب ذلك بقوله « لا وفاء لنذر في معصية الله » ولولا اندراج الصورة المستنول عنها في هذا اللفظ العام ، إلا لم يكن في الكلام ارتباط . والمنذور في نفسه - وإن لم يكن معصية - لكن لما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن الصورتين قال له « فأوف بنذرك » يعنى : حيث ليس هناك ما يوجب تحريم الذبح هناك . فكان جوابه صلى الله عليه وسلم فيه : أمراً بالوفاء عند الخلو من هذا . ونهى عنه عند وجود هذا . وأصل الوفاء بالنذر معلوم فبين مالا وفاء فيه . واللفظ العام إذا ورد على سبب فلا بد أن يكون السبب مندرجا فيه .

والثالث : أنه لو كان الذبح في موضع العيد جائزاً لسوّغ صلى الله عليه وسلم للنادر الوفاء به ، كما سوّغ لمن نذرت الضرب بالدف : أن تضرب به ، بل لأوجب الوفاء به ، إذ كان الذبح بالمكان المنذور واجباً . فإذا كان الذبح بمكان عيدهم منها عنه . فكيف الموافقة في نفس العيد بفعل بعض الأعمال التي تعمل بسبب عيدهم ؟ .

يوضح ذلك : أن « العيد » اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد معنى كلمة عائد : إما بعود السنة ، أو بعود الأسبوع ، أو الشهر ، أو نحو ذلك . فالعيد : « عيد » يجمع أموراً .

منها : يوم عائد كيوم الفطر ، ويوم الجمعة .
ومنها : اجتماع فيه . ومنها : أعمال تجمع ذلك من العبادات أو العادات .
وقد يختص العيد بمكان بعينه . وقد يكون مطلقاً .
وكل من هذه الأمور قد يسمى عيداً .

فالزمان : كقوله صلى الله عليه وسلم ليوم الجمعة « إن هذا يوم جعله الله للمسلمين عيداً » .

والاجتماع ، والأعمال : كقول ابن عباس « شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

والمكان : كقوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبرى عيداً » .

وقد يكون لفظ « العيد » اسماً لمجموع اليوم والعمل فيه . وهو الغالب .
كقول النبي صلى الله عليه وسلم « دعهما يا أبا بكر . فإن لكل قوم عيداً .
وإن هذا عيدنا » .

فقول النبي صلى الله عليه وسلم « هل بها عيد من أعيادهم ؟ » يريد اجتماعاً
معتاداً من اجتماعاتهم التي كانت عندهم عيداً . فلما قال « لا » قال له « أوف بنذكرك »
وهذا يقتضى أن كون البقعة مكاناً لعيدهم مانع من الذبح بها . وإن نذر
كما أن كونها موضع أوثانهم كذلك ، وإلما انتظم الكلام . ولا حسن
الاستفصال .

ومعلوم أن ذلك إنما هو لتعظيم البقعة التي يعظمونها بالتعبيد فيها ، أو
لمشاركتهم في التعبيد فيها . أو لحياء شعار عيدهم فيها ونحو ذلك . إذ ليس إلا
مكان الفعل أو نفس الفعل ، أو زمانه .

فإن كان من أجل تخصيص البقعة — وهو الظاهر — فإنما نهى عن تخصيص
البقعة لأجل كونها موضع عيدهم . ولهذا لما خلت عن ذلك أذن في الذبح فيها ،
وقصد التخصيص باق . فعلم أن المحذور تخصيص بقعة عيدهم . وإذا كان
تخصيص بقعة عيدهم محذوراً . فكيف بنفس عيدهم ؟ .

هذا كما أنه لما كرهها لكونها موضع شركهم بعبادة الأوثان : كان ذلك
أدل على النهى عن الشرك وعبادة الأوثان .

وإن كان النهى : لأن في الذبح هناك موافقة لهم في عمل عيدهم . فهو عين
مسألتنا . إذ مجرد الذبح هناك لم يكره على هذا التقدير إلا بموافقتهم في العيد . إذ
ليس فيه محذور آخر .

وإنما كان الاحتمال الأول أظهر : لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأله
إلا عن كونها مكان عيدهم . ولم يسأله : هل يذبح فيها وقت عيدهم ؟ ولأنه قال

« هل كان بها عيد من أعيادهم » فلم أنه وقت السؤال لم يكن العيد موجودا . وهذا ظاهر .

فإن في الحديث الأخير : أن القصة كانت في حجة الوداع . وحينئذ لم يكن قد بقي عيد للمشركين .

فإذا كان صلى الله عليه وسلم قد نهى أن يذبح بمكان كان الكفار يعملون فيه عيدا . وإن كان أولئك الكفار قد أسلموا وتركوا ذلك العيد ، والسائل لا يتخذ المكان عيدا . بل يذبح فيه فقط . فقد ظهر أن ذلك سد للذريعة إلى بقاء شيء من أعيادهم ، خشية أن يكون الذبح هناك سببا لإحياء أمر تلك البقعة ، وذريعة إلى اتخاذها عيدا ، مع أن ذلك العيد إنما كان يكون - والله أعلم - سوقا يتبايعون فيها . ويلعبون ، كما قالت له الأنصار « يومان كنا نلعب فيها في الجاهلية » لم تكن أعياد الجاهلية عبادة لهم ^(١) . ولهذا فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين كونها مكان وثن ، وكونها مكان عبد .

وهذا نهى شديد عن أن يفعل شيء من أعياد الجاهلية على أى وجه كان .

وأعياد الكفار من الكتابيين والأمةيين في دين الإسلام من جنس واحد ، كما

أعياد الكفار

كلها جنس واحد

(١) تسميتها « أعيادا » يدل على أنها كان لها صبغة دينية ، ومن هنا جاء النهى والتحذير ، وكونهم كانوا يتخذون هذه الأعياد أسواقا للتجارة والتفاخر وغير ذلك لا يمنع أن تكون لها هذه الصبغة الدينية . والمستقرىء لشئون البشر وما يطرأ عليها من التطورات الصالحة والفسادة يعرف حقيقة هذه الأعياد الجاهلية بما يري اليوم من الأعياد التي يسميها أهل العصر « الموالد » أو يسمونها الذكريات : لمعظمهم من موتى الأولياء وغيرهم ، ولحوادث يزعمون أنها كان لها شأن في حياتهم من ولادة ولد ، أو تولى ملك أو رئيس أو نحو ذلك . وكل ذلك : إنما هو إحياء لسنن الجاهلية وإماتة لشرائع الإسلام من قلوبهم ، وإن كان أكثر الناس لا يشعرون بذلك لشدة استحكام ظلمة الجاهلية على قلوبهم ، ولا ينفعهم ذلك الجهل عذرا ، بل هو الجريمة كل الجريمة التي تولد عنها كل الجرائم : من الكفر والفسوق والعصيان .

أن كفر الطائفتين سواء في التحريم ، وإن كان بعضه أشدَّ تحريماً من بعض . ولا يختلف حكمهما في حق المسلم . لكن أهل الكتابين أُقروا على دينهم ، مع ما فيه من أعيادهم ، بشرط أن لا يظهروها ، ولا شيئاً من دينهم . وأولئك لم يُقَرَّوا ، بل أعياد الكتابيين التي تتخذُ ديناً وعبادة : أعظم تحريماً من عيد يتخذُ لهوا ولعباً . لأن التبعّد . بما يسخطه الله ويكرهه أعظم من اقتضاء الشهوات بما حرمه . ولهذا كان الشرك أعظم إثماً من الزنا . ولهذا كان جهاد أهل الكتاب أفضل من جهاد الوثنيين . وكان من قتلوه من المسلمين له أجر شهيدين .

وإذا كان الشارع قد حسم مادة أعياد أهل الأوثان خشية أن يتدنّس المسلم بشيء من أمر الكفار الذين قد آيس الشيطان أن يقيم أمرهم في جزيرة العرب . فالخشية من تدنسه بأوصاف الكتابيين الباقين أشد . والنهي عنه أوكد . كيف ؟ وقد تقدم الخبر الصادق بسلوك طائفة من هذه الأمة سبيلهم .

والوجه الثالث من السنة : أن هذا الحديث وغيره قد دل على أنه كان للناس في الجاهلية أعياد يجتمعون فيها ، ومعلوم : أنه لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم محاً الله ذلك عنه . فلم يبق شيء من ذلك .

ومعلوم : أنه لولا نهيه ومنعه لما ترك الناس تلك الأعياد . لأن مقتضى لها قائم من جهة الطبيعة التي تحب ما يُصنع في الأعياد . خصوصاً أعياد الباطل . من اللعب ، واللذات . ومن جهة العادة التي ألفت ما يعود من العيد ، فإن العادة طبيعة ثانية . وإذا كان المقتضى قائماً قويا . فلولا المانع القوي لما درّست تلك الأعياد .

إمام المتقين
كان يحذر أمته
أشد التحذير
من أعيادهم

وهذا يوجب العلم اليقيني بأن إمام المتقين صلى الله عليه وسلم كان يمنع أمته من أعياد الكفار ، ويسعى في دروسها وطموسها بكل سبيل . وليس في إقرار أهل الكتاب على دينهم إبقاء لشيء من أعيادهم في حق أمته ،

كما أنه ليس في ذلك إبقاء في حق أمته لما هم عليه في سائر أعمالهم من سائر كفرهم ومعاصيهم . بل قد بالغ صلى الله عليه وسلم في أمر أمته بمخالفتهم في كثير من المباحات ، وصفات الطاعات ، لئلا يكون ذلك ذريعة إلى موافقتهم في غير ذلك من أمورهم . ولتكون المخالفة في ذلك حاجزا ومانعا من سائر أمورهم . فانه كلما كثرت المخالفة بينك وبين أهل الجحيم : كان أبعدك عن أعمال أهل الجحيم .

فليس بعد حرصه على أمته ونصحه لهم - بأبي هو وأمي - غاية . وكل ذلك من فضل الله عليه وعلى الناس . ولكن أكثر الناس لا يشكرون .

والوجه الرابع من السنة : ما خرجاه في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها ^{الوجه الرابع من السنة} قالت « دخل عليَّ أبو بكر ، وعندي جاريتان من جوارى الأنصار تغنيان بما تقاوت به الأنصارُ يوم بُعث . قالت : وليستَا بمغنيتين . فقال أبو بكر : أبزمور الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وذلك يوم عيد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا بكر ، إن لكل قوم عيدا . وهذا عيدنا ■ وفي رواية « يا أبا بكر ، إن لكل قوم عيدا . وإن عيدنا هذا اليوم » . وفي الصحيحين أيضا أنه قال : « دَعُوهما يا أبا بكر . فإنها أيام عيد . وتلك الأيام أيام مني » .

فالدلالة من وجوه .

أحدها : قوله « إن لكل قوم عيدا » . وهذا عيدنا « فإن هذا يوجب » لكل قوم اختصاص كل قوم بعيدهم ، كما أنه سبحانه لما قال (٢ : ١٤٨) ولكل وجهة ^{عيد} هو موليا (وقال (٥ : ٤٨) لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) أوجب ذلك ^{اختصاص كل أمة بعيد} اختصاص كل قوم بوجهتهم ، ويشترعتهم . وذلك : أن اللام تورث الاختصاص . فإذا كان لليهود عيد ، وللنصارى عيد : كانوا مختصين به . فلا نشرهم فيه ، كما لا نشرهم في قبيلتهم وشرعتهم .

وكذلك أيضا ، على هذا : لا ندعهم يشركونا في عيدنا .

« هذا عيدنا » الوجه الثاني : قوله « وهذا عيدنا » فانه يقتضى حصر عيدنا في هذا . فليس يقتضى حصر لنا عيد سواء . عيدنا

وكذلك قوله « وإن عيدنا هذا اليوم » فان التعريف باللام والإضافة يقتضى الاستغراق . فيقتضى أن يكون جنس عيدنا منحصرا في جنس ذلك اليوم . كما في قوله في الصلاة « تحريمها : التكبير ، وتحليلها : التسليم » .

وليس غرضه صلى الله عليه وسلم الحصر في عين ذلك العيد . أو عين ذلك اليوم . بل الإشارة إلى جنس المشروع ، كما يقول الفقهاء « باب صلاة العيد » و « صلاة العيد كذا وكذا » ويندرج فيها صلاة العيدين . وكما يقال لا يجوز صوم يوم العيد » .

وكذا قوله « وإن هذا اليوم » أى جنس هذا اليوم . كما يقول القائل لما يعانیه من الصلاة « هذه صلاة المسلمين » ويقال لخرج المسلمين إلى الصحراء وما يفعلونه من التكبير والصلاة ونحو ذلك « هذا عيد المسلمين » ونحو ذلك . ومن هذا الباب : حديث عقبة بن عامر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام منى : عيدنا أهل الإسلام . وهى أيام أكل وشرب » رواه أبو داود والنسائى والترمذى ، وقال : حديث حسن صحيح .

فإنه دليل على مفارقتنا لغيرنا في العيد . والتخصيص بهذه الأيام الخمسة . لأنه يجتمع فيها العيدين : المسكانى ، والزمانى . ويطول زمنه . وبهذا يسمى العيد الكبير . فلما كملت صفة التعييد : حصر الحكم فيه لكأله ، أو لأنه هو عيد الأيام . وليس لنا عيد هو أيام إلا هذه الخمسة .

الوجه الثالث : أنه رخص في لعب الجوارى بالذف وتغنيهن ، معللا بأن لكل قوم عيدا ، وأن هذا عيدنا .

وذلك يقتضى : أن الرخصة معللة بكونه عيد المسلمين ، وأنها لا تتعدى إلى أعياد الكفار . ولأنه لا يرخص في اللعب في أعياد الكفار ، كما يرخص فيه في أعياد المسلمين . إذ لو كان ما يفعل في عيدنا من ذلك اللعب يسوغ مثله في أعياد الكفار أيضاً لما قال « فإن لكل قوم عيداً . وإن هذا عيدنا » لأن تعقيب الحكم بالوصف بحرف الفاء دليل على أنه علة . فيكون علة الرخصة : أن كل أمة مختصة بعيد . وهذا عيدنا . وهذه العلة مختصة بالمسلمين . فلو كانت الرخصة معلقة باسم « عيد » لكان الأعم مستقلاً بالحكم . فيكون الأخص عديم التأثير . فلما علل بالأخص علم أن الحكم لا يثبت بالوصف الأعم . وهو مسمى « عيد » فلا يجوز لنا أن نفعل في كل عيد للناس من اللعب ما نفعل في عيد المسلمين . وهذا هو المطلوب .

وهذا فيه دلالة على النهى عن التشبه بهم في اللعب ونحوه .
والوجه الرابع من السنة : أن أرض العرب ما زال فيها يهود ونصارى حتى أجلاهم عمر رضى الله عنه في خلافته . وكان اليهود بالمدينة في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد هادنهم حتى نقضوا العهد : طائفة بعد طائفة . وما زال بالمدينة يهود ، وإن لم يكونوا كثيراً . فانه صلى الله عليه وسلم مات ودرعه مرهونة عند يهودى . وكان في اليمن يهود كثير . والنصارى بنجران وغيرها . والفرس بالبحرين .

ومن المعلوم : أن هؤلاء كانت لهم أعياد يتخذونها . ومن المعلوم أيضاً : أن المقتضى لما يفعل في العيد : من الأكل والشرب ، واللباس والزينة ، واللعب والراحة ونحو ذلك : قائم في النفوس كلها إذا لم يوجد مانع ، خصوصاً نفوس الصبيان والنساء وأكثر الفارغين من الناس .

ثم من كان له خبرة بالسيرة علم يقينا أن المسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كانوا يشركونهم في شيء من أمرهم ولا يغيرون لهم عادة في أعياد

الرخصة في
اللعب معللة
بكونه عيدنا

الكافرين . بل ذلك اليوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وسائر المسلمين يوم من الأيام ، لا يختصونه بشيء أصلاً إلا ما قد اختلف فيه من مخالفتهم فيه ، كصومه ، على ما سيأتى إن شاء الله تعالى .

دين الرسول :
للمنع من
مشاركة
الكفار في
عيدهم

فلولا أن المسلمين كان من دينهم الذى تلقوه عن نبيهم : المنع من ذلك والكف عنه : لوجب أن يوجد من بعضهم فعل بعض ذلك . لأن مقتضى لذلك قائم ، كما يدل عليه الطبيعة والعادة . فلولا المانع الشرعى لوجد مقتضاه . ثم على هذا جرى عمل المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين .

غاية ما كان يوجد من بعض الناس : ذهابُ إليهم يوم العيد للتنزه بالنظر إلى عيدهم . ونحو ذلك . فنهى عمر رضى الله عنه وغيره من الصحابة عن ذلك ، كما سذكروه . فكيف لو كان بعض الناس يفعل بعض ما يفعلونه ، أو ما هو سبب عيدهم ؟ .

بل لما ظهر من بعض المسلمين اختصاص يوم عيدهم بصوم مخالفة لهم : نهى الفقهاء ، أو كثير منهم عن ذلك . لأجل ما فيه من تعظيم ما لعيدهم . أفلا يستدل بهذا على أن المسلمين تلقوا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم المنع عن مشاركتهم في أعيادهم . وهذا بعد التأمل بين جدا .

الوجه الخامس من السنة : ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد^(١) » أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم . فهذا يومهم الذى فرض الله عليهم ، فاختلقوا فيه . فهذانا الله له . فالناس لنا فيه تبع : اليهود غدا . والنصارى بعد غد متفق عليه .

وفى لفظ صحيح « بيد^(١) أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وأوتيناه من بعدهم . فهذا يومهم الذى اختلقوا فيه . فهذانا الله له » .

(١) معنى « بيد » بفتح الباء وسكون الياء : « من أجل »

وعن أبي هريرة وحذيفة رضى الله عنهما قالَا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أضل الله عن الجمعة مَنْ كان قبلنا . فكان لليهود : يوم السبت . وللنصارى يوم الأحد . فجاء الله بنا . فهدانا ليوم الجمعة . فجعل الجمعة والسبت والأحد . وكذلك هم تبع لنا يوم القيامة . نحن الآخرون من أهل الدنيا ، والأولون يوم القيامة المقضي لهم - وفي رواية - بينهم قبل الخلائق ■ رواه مسلم .

وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة « عيداً » في غير موضع . ونهى عن إفراده بالصوم . لما فيه من معنى العيد .

ثم إن في هذا الحديث ذكر أن الجمعة لنا ، كما أن السبت لليهود ، والأحد للنصارى . واللام تقتضى الاختصاص .

ثم هذا الكلام يقتضى الاقتسام إذا قيل « هذه ثلاثة أثواب - أو ثلاثة غلمان - : هذا لى . وهذا لزيد . وهذا لعمرؤ » أوجب ذلك أن يكون كل واحد مختصاً بما جعل له ، لا يشركه فيه غيره .

فإذا نحن شاركناهم في عيدهم يوم السبت أو عيد يوم الأحد : خالفنا هذا الحديث . وإذا كان هذا في العيد الأسبوعى . فكذلك في العيد الحولى . إذ لا فرق بل إذا كان هذا في عيد يعرف بالحساب العربى . فكيف بأعياد الكافرين العجمية ، التى لا تعرف إلا بالحساب الرومى القبطى ، أو الفارسى ، أو العبرى ونحو ذلك ؟

وقوله صلى الله عليه وسلم « بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وأوتيناهم من بعدهم ، فهذا يومهم الذى اختلفوا فيه . فهدانا الله » أى : من أجل . كما يروى أنه قال « أنا أفصح العرب بيّداً أى من قریش ، واسترضعت في بنى سعد ابن بكر » .

والمعنى والله أعلم : أى نحن الآخرون في الخلق السابقون في الحساب والدخول إلى الجنة . كما قد جاء في الصحيح « إن هذه الأمة أول من يدخل الجنة من الأمم ، وإن محمداً صلى الله عليه وسلم أول من يفتح له باب الجنة » .

عيد الجمعة
للمسلمين

وذلك لأننا أوتينا الكتاب من بعدهم . فهدينا لما اختلفوا فيه من العيد السابق للعيدين الآخرين . وصار عملنا الصالح قبل علمهم . فلما سبقناهم إلى الهدى والعمل الصالح : جعلنا سابقين لهم في ثواب العمل الصالح . ومن قال « بَيِّدَ » ههنا بمعنى « غير » فقد أبعد .

الوجه السادس من السنة : ما روى كريب مولى ابن عباس رضى الله عنهما قال : « أرسلني ابن عباس وناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أم سلمة رضى الله عنها ، أسألها : أى الأيام كان النبي صلى الله عليه وسلم أكثرها صياما ؟ صوم الأيام التي كان يعيدها المشركون قالت : كان يصوم يوم السبت ويوم الأحد ، أكثر ما كان يصوم من الأيام . ويقول : إنهما يوما عيد للمشركين . فأنا أحب أن أخالفهم » رواه أحمد والنسائي وابن أبي عاصم . وهو محفوظ من حديث عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن محمد ابن عمر بن علي عن أبيه عن كريب . وصححه بعض الحفاظ .

وهذا نص في شرع مخالفتهم في عيدهم ، وإن كان على طريق الاستحباب . وسند كحديث نهيه عن صوم يوم السبت ، وتعليل ذلك أيضا بمخالفتهم . ونذكر حكم صومه مفرداً عند العلماء ، وأنهم متفقون على شرع مخالفتهم في عيدهم . وإنما اختلفوا : هل مخالفتهم يوم عيدهم بالصوم لخالفه فعلهم ، أو بالإهمال حتى لا يقصد بصوم ولا بفطر ، أو يفرق بين العيد العربي وبين العيد العجمي ؟ على ما سند كره إن شاء الله تعالى .

وأما الاجماع والآثار فمن وجوه :

أحدها : ما قدمت التنبيه عليه من أن اليهود والنصارى والجوس ما زالوا في أمصار المسلمين بالجزية يفعلون أعيادهم التي لهم ، والمقتضى لبعض ما يفعلونه قائم في كثير من النفوس . ثم لم يكن على عهد السلف من المسلمين من يشرّكهم في شيء من ذلك ، فلولا قيام المانع في نفوس الأمة كراهة ونهيا من ذلك ، وإلا لوقع ذلك كثيرا . إذ الفعل مع وجود مقتضيه وعدم مافيه واقع لا محالة والمقتضى

واقع . فعمل وجود المانع . والمانع هنا : هو الدين . فعمل أن الدين دين الإسلام هو المانع من الموافقة . وهو المطلوب ..

الثاني : أنه قد تقدم في شروط عمر رضى الله عنه التي اتفقت عليها الصحابة وسائر الفقهاء بعدهم : أن أهل الذمة من أهل الكتاب لا يظهرون أعيادهم في دار الإسلام . وسموا الشعانين والباعوث . فإذا كان المسلمون قد اتفقوا على منعهم من إظهارها . فكيف يسوغ للمسلمين فعلها ؟ أو ليس فعل المسلم لها أشد من فعل الكافر لها ، مظهرًا لها ؟

وذلك أنا إما منعناهم من إظهارها لما فيه من الفساد . إما لأنها معصية . أو شعار المعصية . وعلى التقديرين : فالمسلم ممنوع من المعصية . ومن شعائر المعصية . ولولم يكن في فعل المسلم لها من الشر إلا تجرئة الكافر على إظهارها لقوة قلبه بالمسلم ، فكيف بالمسلم إذا فعلها ؟ فكيف ؟ وفيها من الشر ما سنبينه على بعضه إن شاء الله تعالى .

الثالث : ما تقدم من رواية أبي الشيخ الأصبهاني عن عطاء بن يسار هكذا رأيته - ولعله عطاء بن دينار - قال : قال عمر « إياكم ورطانة الأعاجم ، وأن تدخلوا على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم » .

التهى عن
رطانة العجم
ودخول
معابدهم

وروى البيهقي بإسناد صحيح في باب كراهة الدخول على أهل الذمة في كنائسهم والتشبه بهم يوم نيروزهم ومهرجاناتهم : عن سفيان الثوري عن ثور بن يزيد عن عطاء بن دينار قال قال عمر « لا تَعَلُّوا رطانة الأعاجم ، ولا تدخلوا على المشركين في كنائسهم يوم عيدهم . فإن السخطة تنزل عليهم » .

وبالاسناد عن الثوري عن عوف عن الوليد ، أو أبي الوليد ، عن عبد الله ابن عمرو قال « من بنى ببلاد الأعاجم وصنع نيروزهم ومهرجاناتهم . وتشبه بهم حتى يموت وهو كذلك : حشر معهم يوم القيامة » .

وروى بإسناده عن البخاري صاحب الصحيح . قال : قال لي ابن أبي مريم

أبنا نافع بن يزيد سمع سليمان بن أبي زينب وعمرو بن الحارث « سمع سعيد بن سامة سمع أباه سمع عمرو بن الخطاب رضى الله عنه قال : « اجتنبوا أعداء الله في عيدهم » .

وروى بإسناد صحيح عن أبي أسامة حدثنا عون عن أبي المغيرة عن عبد الله بن عمرو قال « من بنى بيلاذ الأعاجم ، وصنع نيروزهم ومهرجاناتهم . وتشبه بهم حتى يموت ■ وهو كذلك . حشر معهم يوم القيامة » وقال : هكذا رواه يحيى بن سعيد ، وابن أبي عدى وغندر ، وعبد الوهاب عن عوف بن أبي المغيرة عن عبد الله بن عمرو من قوله .

اجتنبوا أعياد أعداء الله

وبالاسناد إلى أبي أسامة عن حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين قال : « أتى على رضى الله عنه بمثل النيروز . فقال : ما هذا ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين . هذا يوم النيروز . قال : فاصنعوا كل يوم نيروزا . قال أسامة : كره رضى الله عنه أن يقول : النيروز »

قال البيهقي : وفي هذا الكراهة لتخصيص يوم بذلك لم يجعله الشرع مخصوصا به . وهذا عمر رضى الله عنه نهى عن لسانهم « وعن مجرد دخول الكنيسة عليهم يوم عيدهم . فكيف بفعل بعض أفعالهم ، أو بفعل ما هو من مقتضيات دينهم ؟ أليست موافقتهم في العمل أعظم من الموافقة في اللغة ؟ أو ليس بعض أعمال عيدهم أعظم من مجرد الدخول عليهم في عيدهم ؟ وإذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم ، فمن يشرّكهم في العمل أو بعضه : أليس قد يعرض لعقوبة ذلك ؟ ثم قوله « اجتنبوا أعداء الله في عيدهم » أليس نهيا عن لقائهم والاجتماع بهم فيه ؟ فكيف بمن عمل عيدهم ؟ .

وأما عبد الله بن عمرو : فصرح أنه « من بنى بيلاذهم ، وصنع نيروزهم ومهرجاناتهم ، وتشبه بهم حتى يموت حشر معهم » .

وهذا يقتضى أنه جعله كافرا بمشاركتهم في مجموع هذه الأمور ، أو جعل ذلك

من الكبائر الموجبة للنار . وإن كان الأول ظاهر لفظه . فتكون المشاركة في بعض ذلك معصية . لأنه لو لم يكن مؤثرا في استحقاق العقوبة لم يحز جعله جزاء من المقتضى . إذ المباح لا يعاقب عليه . وليس الذم على بعض ذلك مشروطا ببعض . لأن أبعاض ما ذكره يقتضى الذم مفردا .

وإنما ذكر - والله أعلم - من بنى بيلادهم ، لأنهم على عهد عبد الله بن عمرو وغيره من الصحابة كانوا ممنوعين من إظهار عيدهم بدار الإسلام . وما كان أحد من المسلمين يتشبه بهم في عيدهم ، وإنما كان يتمكن من ذلك بكونه في أرضهم .

وأما على رضى الله عنه : فذكره موافقتهم في اسم يوم العيد الذى ينفردون به . فكيف بموافقتهم في العمل ؟ .

وقد نص أحمد على معنى ما جاء عن عمر وعلى رضى الله عنهما في ذلك . وذكر أصحابه مسألة العيد .

وقد تقدم قول القاضى أبى يعلى : مسألة في المنع من حضور أعيادهم . وقال الإمام أبو الحسن الأمدى : المعروف بابن البغدادى في كتابه « عمدة الحاضر وكفاية المسافر » .

فصل : لا يجوز شهود أعياد النصارى واليهود . نص عليه أحمد في رواية مهنا . واحتج بقوله تعالى (٢٥ : ٧٢) والذين لا يشهدون الزور قال : الشعانين وأعيادهم . فأما ما يبيعون في الأسواق في أعيادهم . فلا بأس بحضوره . نص عليه أحمد في رواية مهنا . وقال : إنما يمنعون أن يدخلوا عليهم بيعهم وكنائسهم . فأما ما يبيع في الأسواق من المأكلا فلا . وإن قصد إلى توفير ذلك وتحسينه لأجلهم . وقال الخلال في جامعه : باب في كراهة خروج المسلمين في أعياد المشركين .

نصوص
الفقهاء في
تجنب أعياد
الكفار

وذكر عن مهنا قال : سألت أحمد عن شهود هذه الأعياد التي تكون عندنا بالشام . مثل : طور يابور ، ودير أيوب ، وأتباعه ، يشهده المسلمون ويشهدون الأسواق . ويحلبون الغنم فيه ، والبقر والرقيق . والبر والشعير . وغير ذلك ، إلا أنهم إنما يدخلون في الأسواق يشترون . ولا يدخلون عليهم بيعهم قال : إذا لم يدخلوا عليهم بيعهم . وإنما يشهدون السوق فلا بأس . وإنما رخص أحمد رحمه الله في شهود السوق بشرط : أن لا يدخلوا عليهم بيعهم .

فعلم منعه من دخول بيعهم .

وكذلك أخذ الخلال من ذلك : المنع من خروج المسلمين في أعيادهم . فقد نص أحمد على مثل ما جاء عن عمر رضي الله عنه من المنع من دخول كنائسهم في أعيادهم . وهو كما ذكرنا : من باب التنبيه عن المنع من أن يفعل كفعالهم . وأما الرطانة وتسمية شهورهم بالأسماء العجمية :

فقال أبو محمد الكرمانى المسمى بحرب : باب تسمية الشهور بالفارسية . قلت ، لأحمد : فإن للفرس أياما وشهورا يسمونها بأسماء لا تعرف ؟ فكره ذلك أشد الكراهة . وروى فيه عن مجاهد : أنه يكره أن يقال : آذرماه ، وذى ماه . قلت : فإن كان اسم رجل أسميه به ؟ فكرهه . وقال : وسألت إسحق قلت : تاريخ الكتاب يكتب بالشهور الفارسية ، مثل : آذرماه وذى ماه ؟ قال : إن لم يكن في تلك الأسماء اسم يكره فأرجو .

قال : وكان ابن المبارك يكره إيزدان يحلف به . وقال : لا آمن أن يكون أضيف إلى شيء يعبد . وكذلك الأسماء الفارسية .

قال : وكذلك أسماء العرب ، كل شيء مضاف .

قال : وسألت إسحق مرة أخرى . قلت : الرجل يتعلم شهور الروم والفرس . قال : كل اسم معروف في كلامهم فلا بأس .

فما قاله أحمد من كراهة هذه الأسماء له وجهان .

أحدهما : إذا لم يعرف معنى الاسم جاز أن يكون معنى محرماً . فلا ينطق المسلم بما لا يعرف معناه . ولهذا كرهت الرُّقَى العجمية . كالعبرانية أو السريانية أو غيرها ، خوفاً أن يكون فيها معان لا تجوز .

وهذا المعنى : هو الذى اعتبره إسحق . ولكن إذا علم أن المعنى مكروه فلا ريب فى كراهته . وإن جهل معناه : فأحمد كرهه .

وكلام إسحق : يَحْتَمِلُ أنه لم يكره .

والوجه الثانى : كراهة أن يعود الرجل النطق بغير العربية . فإن اللسان

العربى شعار الإسلام وأهله ، واللغات من أعظم شعائر الأمم التى بها يتميزون . اللغات أعظم
شعائر الأمم
ولهذا كان كثير من الفقهاء أو أكثرهم يكرهون فى الأدعية التى فى الصلاة والذكر : أن يدعى الله أو يذكر بغير العربية .

وقد اختلف الفقهاء فى أذكار الصلاة : هل تقال بغير العربية ؟ وهى ثلاث درجات . أعلاها القرآن . ثم الذكر الواجب غير القرآن ، كالتحرمة بالإجماع . وكالتحليل ، والتشهد عند من أوجبه . ثم الذكر غير الواجب من دعاء أو تسبيح أو تكبير وغير ذلك .

فأما القرآن : فلا يقرؤه بغير العربية . سواء قدر عليها أو لم يقدر عند الجمهور . وهو الصواب الذى لا ريب فيه . بل قد قال غير واحد : إنه يمتنع أن يترجم سورة ، أو ما يقوم به الإعجاز .

واختلف أبو حنيفة وأصحابه فى القادر على العربية .

وأما الأذكار الواجبة : فاختلف فى منع ترجمة القرآن : هل تترجم للعاجز

عن العربية وعن تعلمها ؟ وفيه لأصحاب أحد وجهان .

أشبههما بكلام أحمد : أنه لا يترجم . وهو قول مالك وإسحق .

والثانى : يترجم . وهو قول أبى يوسف ومحمد والشافعى .

وأما سائر الأذكار : فالمنصوص من الوجهين : أنه لا يترجمها . ومتى فعل

بطلت صلاته . وهو قول مالك وإسحق وبعض أصحاب الشافعي .

والمخصوص عن الشافعي : أنه يكره ذلك بغير العربية ولا يبطل .

ومن أصحابنا من قال : له ذلك ، إذا لم يحسن العربية .

وحكم النطق بالعجمية في العبادات من الصلاة والقراءة والذكر كالتلبية والتسمية على الذبيحة ، وفي العقود والفسوخ ، كالنكاح واللعان وغير ذلك : معروف في كتب الفقه .

وأما الخطاب بها من غير حاجة في أسماء الناس والشهور : كالتواريخ ونحو

ذلك : فهو منهي عنه مع الجهل بالمعنى بلا ريب . وأما مع العلم به : فكلام أحمد بين في كراهته أيضاً . فإنه كره أذرماء ونحوه . ومعناه : ليس محرماً .

وأظنه سئل عن الدعاء في الصلاة بالفارسية ؟ فكرهه . وقال : لسان سوء .

وهو أيضاً قد أخذ بحديث عمر رضي الله عنه الذي فيه النهي عن رطاتهم ،

وعن شهود أعيادهم . وهذا قول مالك أيضاً . فإنه قال : لا يحرم بالعجمية ، ولا

يدعو بها . ولا يحلف بها . وقال : نهى عمر عن رطانة الأعاجم . وقال : إنها

خبٌّ » .

فقد استدلل بنهي عمر عن الرطانة مطلقاً .

وقال الشافعي ، فيما رواه السلفي بإسناد معروف إلى محمد بن عبد الله بن الحكم

قال سمعت محمد بن إدريس الشافعي يقول « سمي الله الطالبين من فضله في الشراء

والبيع : تجارا . ولم تزل العرب تسميهم التجار . ثم سماهم رسول الله صلى الله عليه

وسلم بما سمي الله به من التجارة بلسان العرب ، والسماسة اسم من أسماء العجم .

فلا نحب أن يسمى رجل يعرف العربية تاجراً إلا تاجراً . ولا ينطق بالعربية

فيسمى شيئاً بالعجمية . وذلك أن اللسان الذي اختاره الله عز وجل لسان العرب

فأنزل به كتابه العزيز . وجعله لسان خاتم أنبيائه محمد صلى الله عليه وسلم . ولهذا

نقول : ينبغي لكل أحد يقدر على تعلم العربية : أن يتعلمها . لأنها اللسان الأولى

منع الشافعي
من التكلم
بغير العربية

بأن يكون مرغوباً فيه من غير أن يحرم على أحد أن ينطق بالعجمية .
فقد كره الشافعي لمن يعرف العربية أن يسمى بغيرها . وأن يتكلم بها خالطاً
لها بالعجمية . وهذا الذي ذكره . قاله الأئمة مأثور عن الصحابة والتابعين . وقد
قدمنا عن عمر ، وعلى رضي الله عنهما ما ذكرناه .

وروى أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف : حدثنا وكيع عن أبي هلال عن
أبي بريدة قال : قال عمر « ما تعلم الرجل الفارسية إلا خَبَّ . ولا خَبَّ رجل إلا
نقصت مروءته » .

وقال : حدثنا وكيع عن ثور عن عطاء قال « لا تعلموا رطانة الأعاجم ،
ولا تدخلوا عليهم كئناسهم . فإن السخط ينزل عليهم » .
وهذا الذي روينا فيما تقدم عن عمر رضي الله عنه .

وقال : حدثنا إسماعيل بن عُلَيم عن داود بن أبي هند « أن محمد بن سعد بن
أبي وقاص سمع قوما يتكلمون بالفارسية ، فقال : ما بال الجوسية بعد الحنيفية ؟ »

وقد روى السُّلَمِيُّ من حديث سعيد بن العلاء البرذعي حدثنا إسحاق بن
إبراهيم البلخي حدثنا عمر بن هرون البلخي حدثنا أسامة بن زيد عن نافع عن
ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يُحسن
أن يتكلم بالعربية فلا يتكلم بالعجمية . فإنه يورث النفاق » .

ورواه أيضاً بإسناد آخر معروف إلى أبي سهيل محمود بن عمرو العكبري : حدثنا
محمد بن الحسن بن محمد المقرئ حدثنا أحمد بن خليل - بيلخ - حدثنا إسحاق بن
إبراهيم الجريري حدثنا عمر بن هارون عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر
عن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان يحسن أن يتكلم
بالعربية فلا يتكلم بالفارسية . فإنه يورث النفاق » .

وهذا الكلام يشبه كلام عمر بن الخطاب . وأما رفعه : فوضع تبين .

ونقل عن طائفة منهم : أنهم كانوا يتكلمون بالكلمة بعد الكلمة
من العجمية .

قال أبو خَلْدَةَ « كلني أبو العالية بالفارسية » .

وقال منذر الثوري « سأل رجل محمد بن الحنفية عن الخبز ؟ فقال : يا جارية اذهبي بهذا الدرهم فاشترى به تنبيزاً ، فاشتريت به تنبيزاً ، ثم جاءت به »
يعنى الخبز .

وفي الجملة : فالكلمة بعد الكلمة من العجمية أمرها قريب ■ وأكثر ما كانوا يفعلون ذلك ، إما لكون المخاطب أعجمياً ، أو قد اعتاد العجمية ، يريدون تقريب الأنفهام عليه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأُم خالد بنت خالد ابن سعيد بن العاص - وكانت صغيرة ، قد ولدت بأرض الحبشة لما هاجر أبوها - « فكساها النبي صلى الله عليه وسلم قميصاً ، وقال : يا أُم خالد هذا سنّا . والسنة بلغة الحبشة : الحسن » .

وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال لمن أوجعه بطنه « أشكم بدرد ■ وبعضهم يرويه مرفوعاً . ولا يصح .

وإنما يكره اتخاذ لغة العجم شعاراً
وأما اعتياد الخطاب بغير العربية التي هي شعار الإسلام ولغة القرآن ، حتى يصير ذلك عادة للمصر وأهله ، ولأهل الدار ، وللرجل مع صاحبه ، ولأهل السوق ، أو للأمرء ■ أو لأهل الديوان ■ أو لأهل الفقه : فلا ريب أن هذا مكروه . فانه من التشبه بالأعاجم ■ وهو مكروه كما تقدم .

ولهذا كان المسلمون المتقدمون ، لما سكنوا أرض الشام ومصر ، ولغة أهلها رومية . وأرض العراق وخراسان ، ولغة أهلها فارسية ، وأهل المغرب ، ولغة أهلها بربرية : عودوا أهل هذه البلاد العربية ■ حتى غلبت على أهل هذه الامصار : مسلمهم وكافرهم . وهكذا كانت خراسان قديماً . ثم إنهم تساهلوا في أمر اللغة ، واعتادوا الخطاب بالفارسية ، حتى غلبت عليهم ■ وصارت العربية مهجورة عند كثير منهم . ولا ريب أن هذا مكروه .

وإنما الطريق الحسن : اعتياد الخطاب بالعربية ■ حتى يتلقفها الصغار في

في الدور والمكاتب . فيظهر شعار الإسلام وأهله . ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف ، بخلاف من اعتاد لغة ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب عليه .

واعلم أن اعتياد اللغة : يؤثر في العقل وأخلق والدين ، تأثيراً قوياً بينا .
اعتياد اللغة
يؤثر في العقل
والدين
والأخلاق
تزيد العقل والدين وأخلق .

وأيضاً فإن نفس اللغة العربية من الدين ، ومعرفتها فرض واجب . فإن
فهم الكتاب والسنة فرض . ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية . وما لا يتم
الواجب إلا به فهو واجب .
تعليم اللغة
العربية واجب
لفهم الدين

ثم منها : ماهو واجب على الأعيان . ومنها : ماهو واجب على الكفاية .
وهذا معنى ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا عيسى بن يونس عن ثور
عن عمر بن يزيد قال « كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه :
أما بعد ، فتفقهوا في السنة ، وتفقهوا في العربية ، وأعربوا القرآن . فإنه عربي » .
وفي حديث آخر عن عمر رضي الله عنه أنه قال « تعلموا العربية ، فإنها من
دينكم » وتعلموا الفرائض ، فإنها من دينكم » .

وهذا الذي أمر به عمر رضي عنه من فقه العربية وفقه الشريعة : يجمع
ما يحتاج إليه . لأن الدين فيه فقه أقوال وأعمال ، وفقه العربية : هو الطريق إلى
فقه أقواله ، وفقه السنة : هو الطريق إلى فقه أعماله .

وأما الاعتبار في مسألة العيد : فمن وجوه .
أحدها : أن الأعياد من جملة الشرع ، والمناهج والمناسك ، التي قال الله سبحانه
(٤٨ : ٥) لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) وقال (٦٧ : ٢٢) لكل أمة جعلنا
منسكاً هم ناسكوه) كالقبلة والصلاة والصيام ، فلا فرق بين مشاركتهم في العيد
وبين مشاركتهم في سائر المناهج ، فإن الموافقة في جميع العيد : موافقة في الكفر

أوجه الاعتبار
على تحريم عيد
الكفار

والموافقة في بعض فروعه : موافقة في بعض شعب الكفر ، بل الأعياد هي من أخص ما تتميز به بين الشرائع ، ومن أظهر ما لها من الشعائر . فالموافقة فيها موافقة في أخص شرائع الكفر وأظهر شعائره « ولا ريب أن الموافقة في هذا قد تنتهي إلى الكفر في الجملة وشروطه .

وأما مبدؤها : فأقل أحواله : أن تكون معصية ، وإلى هذا الاختصاص أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « إن لكل قوم عيداً ، وإن هذا عيدنا » وهذا أقبح من مشاركتهم في لبس الزنار ونحوه من علاماتهم ، فإن تلك علامة وضعية ليست من الدين ، وإنما الغرض منها : مجرد التمييز بين المسلم والكافر ، وأما العيد وتوابعه : فإنه من الدين الملعون هو وأهله « فالموافقة فيه موافقة فيما يتميزون به من أسباب سخط الله وعقابه .

وإن شئت أن تنظم هذا قياساً تمثيلاً ، قلت : العيد : شريعة من شرائع الكفر ، أو شعيرة من شعائره ، فخرمت موافقتهم فيها كسائر شعائر الكفر وشرائعه ، وإن كان هذا أبين من القياس الجزئي .

ثم كل ما يختص به ذلك من عبادة وعادة : فإنما سببه هو كونه يوماً مخصوصاً « وإلا فلو كان كسائر الأيام لم يختص بشيء ، وتخصيصه ليس من دين الإسلام في شيء ، بل هو كفر به .

ما يفعله الكفار في أعيادهم :
إما بدعة أو منسوخ

الوجه الثاني من الاعتبار : أن ما يفعلونه في أعيادهم معصية لله . لأنه إما محدث مبتدع وإما منسوخ . وأحسن أحواله - ولا حُسن فيه - أن يكون بمنزلة صلاة المسلم إلى بيت المقدس ، هذا إذا كان المفعول مما يتدين به ، وأما ما يتبع ذلك من التوسع في العادات من الطعام واللباس ، واللعب والراحة : فهو تابع لذلك العيد الديني ، كما أن ذلك تابع له في دين الإسلام « فيكون بمنزلة أن يتخذ بعض المسلمين عيداً مبتدعاً يخرجون فيه إلى الصحراء « ويفعلون فيه من العبادات والعادات من جنس المشروع في يومى الفطر والنحر ، أو مثل أن ينصب بنية يطاف بها ويحج إليها ،

ويصنع لمن يفعل ذلك طعاماً ونحو ذلك ، فلو كره المسلم ذلك . لكرهه غير عادته ذلك اليوم ، كما يغير أهل البدع عاداتهم في الأمور العادية ، أو في بعضها يصنعهم طعاماً « أوزينة لباس » أو توسيع في نفقة ونحو ذلك من غير أن يتعبدوا بتلك العادة المحدثه : كان هذا من أقبح المنكرات . فكذلك موافقة هؤلاء المغضوب عليهم والضالين وأشد .

نعم هؤلاء يقرّون على دينهم المبتدع والمنسوخ بشرط أن يكونوا مُستَسِرِّين به ، والمسلم لا يُقرّ على دين مبتدع ولا منسوخ ، لا سراً ولا علانية ، وأما مشابهة الكفار : فكشابهة أهل البدع وأشد .

الوجه الثالث من الاعتبار يد : أنه إذا سوغ فعل القليل من ذلك أدى إلى القليل يؤدي فعل الكثير . ثم إذا اشتهر الشيء دخل فيه عوام الناس ، وتناسوا أصله ، إلى الكثير ثم حتى يصير عادة للناس بل عيداً « حتى يضاهى بعيد الله ، بل قد يزيد عليه » إلى الاشتهار ونسيان الأصل حتى يكاد أن يفضى إلى موت الإسلام وحياة الكفر ، كما قد سَوَّله الشيطان لكثير ممن يدعى الإسلام فيما يفعلونه في آخر صوم النصارى : من الهدايا والأفراح والنفقات ، وكسوة الأولاد ، وغير ذلك مما يصير به مثل عيد المسلمين ، بل البلاد المصاحبة للنصارى التي قلَّ علم أهلها وإيمانهم : قد صار ذلك أغلب عندهم ، وأبهى في نفوسهم من عيد الله ورسوله ، على ما حدثني به الثقات . ويؤكد صحة ذلك : ما رأيته بدمشق وما حولها من أرض الشام . مع أنها أقرب إلى العلم والإيمان ^(١) .

(١) فكيف لو رأى شيخ الإسلام رحمه الله ما يصنعه جمهور أهل مصر والشام اليوم ، وقد غلبت الفرجة على عقائدهم وأخلاقهم وكل شئونهم ، فقد اصطبغوا صبغة أفرنجية جعلت أحب شيء إلى نفوسهم ما حرم الله ورسوله . وهم مندفعون في هذا السبيل الشيطاني وراء أهوائهم وشهواتهم وجاهليتهم ، يظنون أن ذلك يؤدي بهم إلى الرقي والعزة والاستقلال ، مع أنهم لا يرون في كل خطوة إلا خيبة تلاحقهم وتزيدهم انحطاطاً وهمجية وغضباً من الرب سبحانه . والله يهدينا وإياهم سواء السبيل .

ما يصنع
النصارى في
عقب صومهم
الكبير

فهذا الخميس الذى يكون فى آخر صوم النصارى: يدور بدوران صومهم الذى هو سبعة أسابيع . وصومهم - وإن كان فى أوائل الفصل الذى تسميه العرب الصيف ، وتسميه العامة الربيع - فانه يتقدم ويتأخر . ليس له حد واحد من السنة الشمسية - كالخميس الذى هو فى أول نيسان - بل يدور فى نحو ثلاثة وثلاثين يوما ، لا يتقدم أوله عن ثمانى شباط ، ولا يتأخر أوله عن ثمانى آذار . بل يبتدئون من الاثنين الذى هو أقرب إلى اجتماع الشمس والقمر فى هذه المدة ، ليراعوا التوقيت الشمسى والهلالي .

وكل ذلك بدع أحدثوها باتفاق منهم ، خالفوا بها الشريعة التى جاءت بها الأنبياء . فإن الأنبياء ما وقتوا العبادات إلا بالهلل . وإنما اليهود والنصارى حرفوا الشرائع تحريفا ليس هذا موضع ذكره .

وبلى هذا الخميس : يوم الجمعة الذى جعلوه بازاء يوم الجمعة التى صلب فيها المسيح . على زعمهم الكاذب . يسمونها جمعة الصلّبات . ويليه ليلة السبت التى يزعمون أن المسيح كان فيها فى القبر . وأظنهم يسمونها ليلة النور ، وسبّت النور . ويصنعون تحرقه يروجونها على عامتهم لغلبة الضلال عليهم ، ويخيلون إليهم أن النور ينزل من السماء فى كنيسة القمامة ، التى ببيت المقدس ، حتى يحملوا ما يوقد من ذلك الضوء إلى بلادهم متبركين به ، وقد علم كل ذى عقل أنه مصنوع مفتعل . ثم يوم السبت يطلبون اليهود ، ويوم الأحد يكون العيد الكبير عندهم ، الذى يزعمون أن المسيح قام فيه .

ثم الأحد الذى بلى هذا يسمونه الأحد الحديث . يلبسون فيه الجديد من ثيابهم ، ويفعلون فيه أشياء . وكل هذه الأيام عندهم أيام العيد ، كما أن يوم عرفة ويوم النحر وأيام منى : عيدنا أهل الإسلام . وهم يصومون عن الدسم وما فيه الروح . ثم فى مقدمة فطرم يفطرون أو بعضهم على ما يخرج من الحيوان من لبن وبيض ولحم ، وربما كان أول فطرم على البيض ، ويفعلون فى أعيادهم

وغيرها من أمور دينهم أفعالاً وأعمالاً لا تنضبط . ولهذا تجد نقل العلماء لقلالاتهم
وشرائعهم تختلف . وعامته صحيح .

وذلك أن القوم يزعمون أن ما وضعه رؤساء دينهم من الأحبار والرهبان من
الدين فقد لزمهم حكمه . وصار شرعاً شرعه المسيح في السماء . فهم في كل مدة
ينسخون أشياء ويشرعون غيرها أشياء من الإيجابات والتحريمات ، وتأليف
الاعتقادات وغير ذلك . مخالفات لما كانوا عليه قبل ذلك ، زعماً منهم أن هذا
بمنزلة نسخ الله شريعة بشرية بشريعة أخرى .

فهم واليهود في هذا الباب وغيره على طرفي نقيض : اليهود تمنع أن ينسخ
الله الشرائع . أو يبعث رسولا بشريعة تخالف ما قبلها ، كما أخبر الله عنهم بقوله
(٢ : ١٤٢) سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها)
والنصارى تجيز لأحبارهم ورهبانهم شرع الشرائع ونسخها . فلذلك لا ينضبط
لنصارى شريعة محكمة مستمرة على الأزمان .

وغرضنا لا يتوقف على معرفة تفاصيل باطلهم ، ولكن يكفيننا أن نعرف المنكر
معرفة تميز بينه وبين المباح والمعروف ، والمستحب والواجب ، حتى نتمكن بهذه
المعرفة من اتقائه ، واجتنابه . كما نعرف سائر المحرمات ، إذ الفرض علينا تركها .
ومن لم يعرف المنكر لا جملة ولا تفصيلاً : لم يتمكن من قصد اجتنابه . والمعرفة
الجملية كافية . بخلاف الواجبات . فإن الفرض لما كان فعلها . والفعل لا يتأتى
إلا مفصلاً : وجبت معرفتها على سبيل التفصيل .

وإنما عدت أشياء من منكرات دينهم لما رأيت طوائف من المسلمين قد
ابتلوا ببعضها ، وجهل كثير منهم أنها من دين النصارى الملعون هو وأهله .
وقد بلغني أيضاً أنهم يخرجون يوم الخميس الذي قبل ذلك ، أو يوم السبت
أو غير ذلك ، إلى القبور ويبخرونها . وكذلك يبخرون بيوتهم في هذه الأوقات .
وهم يعتقدون أن في البخور بركة ودفع أذى ، لالكونه طيباً . ويعدونه من القرابين .

دين أهل
الكتاب
وما يتدعه
الأحبار
والرهبان

مثل الذبائح . ويرقونه بنحاس يضر بونه كأنه ناقوس صغير . وبكلام مصنف . ويصلبون على أبواب بيوتهم إلى غير ذلك من الأمور المنكرة . ولست أعلم جميع ما يفعلونه . وإنما ذكرت ما ذكرته لما رأيت كثيرا من المسلمين يفعلونه ، وأصله مأخوذ عنهم حتى إنه كان في مدة الخميس تبقى الأسواق مملوءة من أصوات هذه النواقيس الصغار ، وكلام الرقاين من المنجمين وغيرهم بكلام أكثره باطل . وفيه ما هو محرم أو كفر .

وقد ألقى إلى جماهير العامة أو جميعهم إلا من شاء الله - وأعنى بالعامة هنا كل من لم يعلم حقيقة الإسلام - فإن كثيرا ممن ينتسب إلى فقه أو دين ■ قد شارك في ذلك : ألقى إليهم أن البخور المرقى ينفع ببركته من العين والسحر والأدواء والهوام . ويصورون في أوراق صور الحيات والعقارب ■ ويلصقونها في بيوتهم ، زعما منهم أن تلك الصور - للمعون فاعلها التي لا تدخل الملائكة بيتا هي فيه - تمنع الهوام ■ وهو ضرب من طلائم الصابئة .

ثم كثير منهم - على ما بلغتني - يصلب على باب البيت . ويخرج خلق عظيم في الخميس المتقدم على هذا الخميس يبخرون المقابر ، ويسمون هذا المتأخر: الخميس الكبير . وهو عند الله الخميس المهين الحقير هو وأهله ومن يعظمه . فإن كل ما عظم بالباطل من زمان أو مكان أو حجر أو شجر أو بنية يجب قصد إهانته . كما تهان الأوثان المعبودة ، وإن كانت لولا عبادتها لكانت كسائر الأحجار .

اتخاذهم أيام التبروز مبدأ السنة الزراعية
ومما يفعله الناس من المنكرات : أنهم يوظفون على الأماكن وظائف - أكثرها كرها - من الغنم والدجاج واللبن والبيض ■ فيجتمع فيها تحريمان : أكل مال المسلم أو المعاهد بغير حق ■ وإقامة شعار النصراني ، ويجعلونه ميقاتا لخراج الوكلاء على المزارع ■ ويطحنون فيه ، ويصبغون فيه البيض ، وينفقون فيه النفقات الواسعة ، ويزينون أولادهم ، إلى غير ذلك من الأمور التي يقشعر منها قلب المؤمن الذي لم يمت قلبه ، بل يعرف المعروف ، وينكر المنكر .

وخلق كثير منهم يضعون ثيابهم تحت السماء رجاء البركة من مريم تنزل عليها . فهل يستريب من في قلبه أدنى حياة من الايمان أن شريعة جاءت بما قدمنا بعضه من مخالفة اليهود والنصارى لا يرضى من شرعها ببعض هذه القبائح ؟ ويفعلون ماهو أعظم من ذلك : يطلون أبواب بيوتهم ودوابهم بالخلق والمغراء وغير ذلك من أعظم المنكرات عند الله . فالله تعالى يكفيننا شر المبتدعة : وبالله التوفيق .

وأصل ذلك كله : إنما هو اختصاص أعياد الكفار بأمر جديد ، أو مشابهتهم في بعض أمورهم .

يوضح ذلك : أن الأسبوع الذي يقع في آخر صومهم يعظمونه جدا بتسميته الخميس الكبير
والجمعة
الكبيرة الخميس الكبير ، وجمعته الجمعة الكبيرة . ويحتفون في التعبد فيه ما لا يحتفون في غيره بمنزلة العشر الأواخر من رمضان في دين الله ورسوله ، والأحد الذي هو أول الأسبوع يصنعون فيه عيداً يسمونه الشعانين . هكذا نقل بعضهم عنهم : أن الشعانين هو أول أحد في صومهم . يخرجون فيه بورق الزيتون ونحوه . يزعمون أن ذلك مشابهة لما جرى للمسيح عليه السلام حين دخل إلى بيت المقدس راكباً أتاناً مع جحشها ، فأمر بالمعروف ونهى عن المنكر . فثار عليه غوغاء الناس . وكان اليهود قد وگگوا قوما معهم عصى يضربونه بها . فأورقت تلك العصى ، وسجد أولئك الغوغاء للمسيح . فعيد الشعانين مشابهة لذلك الأمر ، وهو الذي سمي في شروط عمر وكتب الفقه « أن لا يظهره في دار الإسلام » ويسمون هذا العيد ، وكل مخرج يخرجونه إلى الصحراء : باعوثا . فالباعوث : اسم جنس لما يظهر به الدين ، كعيد الفطر والنحر عند المسلمين .

فما يحكونه عن المسيح عليه الصلاة والسلام من المعجزات في حيز الإمكان لا نكذبهم فيه . لا مكانه . ولا نصدقهم ، لجهلهم وفسقهم . وأما موافقتهم في التعبد فأحياء دين أحدثوه أو دين نسخ الله .

تزعج النصارى
 التي ذكرها الله في القرآن حيث قال (١١٤ : ٥) قال عيسى ابن مريم اللهم ربنا
 أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا - الآيات) فيوم الخميس
 هو يوم عيد المائدة . ويوم الأحد : يسمونه عيد الفصح ، وعيد النور ، والعيد
 الكبير . ولما كان عيداً صاروا يصنعون فيه لأولادهم البيض المصبوغ ونحوه .
 لأنهم فيه يأكلون ما يخرج من الحيوان من لحم ولبن أو بيض . إذ صومهم هو
 عن الحيوان وما يخرج منه ، وإنما يأكلون في صومهم الحب ، وما يصنع منه ، من
 خبز وزبيب وشيرج ونحو ذلك .

وعامة هذه الأعمال الحسكية عن النصارى وغيرها مما لم يحك : قد زيناها
 الشيطان لكثير من يدعى الإسلام ، وجعل لها في قلوبهم مكانة وحسن ظن ،
 وزادوا في بعض ذلك ونقصوا . وقدموا وأخروا . إما لأن بعض ما يفعلونه قد كان
 يفعله بعض النصارى ، أو غيره هم من عند أنفسهم ، كما كانوا يغيرون بعض أمر
 الدين الحق . لكن لما اختصت به هذه الأيام ونحوها من الأيام التي ليس لها
 خصوصية في دين الله ، وإنما خصوصها في الدين الباطل . بل إنما أصل تخصيصها
 من دين الكافرين . وتخصيصها بذلك فيه مشابة لهم . وليس لجاهل أن يعتقد
 نشأته الكفار أن بهذا تحصل مخالفة لهم ، كما في صوم يوم عاشوراء . لأن ذلك فيما كان أصله
 مشروعا لنا وهم يفعلونه ، فانا نخالفهم في وصفه . فأما ما لم يكن في ديننا بحال ،
 ديننا لا أصلا بل هو في دينهم المبتدع والمنسوخ : فليس لنا أن نشابههم لافي أصله ولا في وصفه .
 ولا وصفاً
 كما قدمنا قاعدة ذلك فيما مضى .

فأحداث أمر ما في هذه الأيام التي يتعلق تخصيصها بهم لا بنا : هو مشابة
 لهم في أصل تخصيص هذه الأيام بشيء فيه تعظيم . وهذا يبين على قول من
 يكره صوم يوم النيروز والمهرجان . لا سيما إذا كانوا يعظمون ذلك اليوم الذي
 أحدث فيه ذلك العمل .

ويزيد ذلك وضوحاً : أن الأمر قد آل إلى أن كثيراً من الناس صاروا في مثل هذا الخميس الذي هو عند الكفار عيد المائدة - آخر خميس في صوم النصارى الذى يسمونه الخميس الكبير ، وهو الخميس الحقيقى - يجتمعون فى أما كن اجتماعات عظيمة . ويصبغون البيض ، ويطبخون اللبن ■ وينفكتون بالحمرة دوابهم . ويصطنعون الأطعمة التى لا تكاد تفعل فى عيد الله ورسوله ■ ويتهادون الهدايا التى تكون فى مثل مواسم الحج . وعامتهم قد نسوا أصل ذلك وعلمته . وبقي عادة مطردة كاعتيادهم بعيد الفطر والنحر وأشد . واستعان الشيطان على إغوائهم فى ذلك بأن الزمان زمان ربيع . وهو مبدأ العام الشمسى . فيكون قد كثر فيه اللحم واللبن والبيض ونحو ذلك ، مع أن عيد النصارى ليس هو يوماً محدوداً من السنة الشمسية . وإنما يتقدم فيها ويتأخر فى نحو ثلاثة وثلاثين يوماً كما قدمناه .

وهذا كله تصديق قول النبى صلى الله عليه وسلم « لتتبعن سنن من كان قبلكم ■ والسنن مشابهة الكفار فى القليل من أمر عيدهم وعدم النهى عن ذلك . وإذا كانت المشابهة فى القليل ذريعة ووسيلة إلى بعض هذه القبائح كانت قد جر التشبه محرمة . فكيف إذا أفضت إلى ما هو كفر بالله ؟ من التبرك بالصليب ، والتعميد ^{٢٢} إلى الكفر فى المعمودية ، أو قول القائل « المعبود واحد ، وإن كانت الطرق مختلفة » ونحو ذلك من الأقوال والأفعال التى تتضمن : إما كون الشريعة النصرانية واليهودية المبدلتين المنسوختين موصلة إلى الله . وإما استحسان بعض ما فيها مما يخالف دين الله ، والتدين بذلك أو غير ذلك مما هو كفر بالله ورسوله ■ بالقرآن وبالإسلام بلا خلاف بين الأمة الوسط فى ذلك ؟ . وأصل ذلك : المشابهة والمشاركة .

وبهذا يتبين لك كمال موقع الشريعة الحنيفية ■ وبعض حكمة ما شرعه الله

لرسوله من مباينة الكفار ومخالقتهم في عامة أمورهم . لتكون الخالفة أحسن لمادة الشر ، وأبعد عن الوقوع فيما وقع فيه الناس .

واعلم أنا لو لم نر موافقتهم قد أفضت إلى هذه القبائح لكان علمنا بما فطرت الطبائع عليه واستدلنا بأصول الشريعة : يوجب النهى عن هذه الذريعة . فكيف وقد رأينا من المنكرات التي أفضت إليها المشابهة ما قد يوجب الخروج من الإسلام بالكلية ؟

المشابهة تفضي
إلى كفر أو
معصية غالباً

وسر هذا الوجه : أن المشابهة تفضي إلى كفر أو معصية غالباً : أو تفضي إليهما في الجملة . وليس في هذا المفضى مصلحة . وما أفضى إلى ذلك كان محرماً . فالمشابهة محرمة . والمقدمة الثانية : لا ريب فيها . فإن استقراء الشريعة في موارد ومصادرها دل على أن ما أفضى إلى الكفر غالباً حرام . وما أفضى إليه على وجه خفي حرام . وما أفضى إليه في الجملة ولا حاجة تدعو إليه حرام . كما قد تكلمنا على قاعدة الذرائع في غير هذا الكتاب .

والمقدمة الأولى : قد شهد بها الواقع شهادة لا تخفى على بصير ولا أعى ، مع أن الإفضاء أمر طبيعي ، قد اعتبره الشارع في عامة الذرائع التي سدها . كما قد ذكرنا من الشواهد على ذلك نحواً من ثلاثين أصلاً منصوطة أو مجمعة عليها في كتاب « إقامة الدليل على بطلان التحليل » .

للأعياد في
الجملة تأثير في
دنيا الناس
ودينهم

الوجه الرابع من الاعتبار : أن الأعياد والمواسم في الجملة لها منفعة عظيمة في دين الخلق ودينهم ، كانتفاعهم بالصلاة والزكاة والصيام والحج . ولهذا جاءت بها كل شريعة . كما قال تعالى (٢٢ : ٦٧) لكل أمة جعلنا منسكاً هم ناسكوه وقال (٢٢ : ٣٤) ولكل أمة جعلنا منسكاً ليزكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) .

ثم إن الله شرع على لسان خاتم النبيين من الأعمال ما فيه صلاح الخلق على أتم الوجوه . وهو الكمال المذكور في قوله تعالى (٣ : ٥) أكلت لكم دينكم)

ولهذا أنزل الله هذه الآية في أعظم أعياد الأمة الحنيفية . فانه لا عيد في النوع أعظم من العيد الذي يجتمع فيه المكان والزمان . وهو عيد الفجر . ولا عين من أعيان هذا النوع أعظم من يوم كان قد أقامه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعامة المسلمين . وقد نفى الله تعالى الكفر وأهله . والشرائع هي غذاء القلوب وقوتها . كما قال ابن مسعود رضي الله عنه ، ويروى مرفوعا « إن كل آدبٍ يحب أن تؤتى مآدبته . وإن مآدبة الله هي القرآن » ومن شأن الجسد إذا كان جائعا فأخذ من طعام حاجته استغنى عن طعام آخر ، حتى لا يأكله إن أكل منه إلا بكراهة وتجشم . وربما ضره أكله أو لم ينتفع به . ولم يكن هو المغذى الذي يقيم بدنه . فالعبد إذا أخذ من غير الأعمال المشروعة بعض حاجته قلّت رغبته في المشروع وانتفاعة به ، بقدر ما اعتاض من غيره . بخلاف من صرف نهيمته وهيمته إلى المشروع . فإنه تعظم محبته له ومنفعته ، به ويتم دينه به ويكمل إسلامه .

ولهذا تجد من أكثر من سماع القصائد لطلب صلاح قلبه تنقص رغبته في سماع القرآن ، حتى ربما يكرهه . ومن أكثر من السفر إلى زيارة المشاهد ونحوها لا يبقى لحج البيت الحرم في قلبه من الحبة والتعظيم ما يكون في قلب من وسعته السنة . ومن أذمن على أخذ الحكمة والآداب من كلام حكماء فارس والروم لا يبقى لحكمة الإسلام وآدابه في قلبه ذاك الموقع . ومن أذمن على قصص الملوك وسيرهم لا يبقى لقصص الأنبياء وسيرهم في قلبه ذاك الاهتمام . ونظائر هذه كثيرة .

ولهذا جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « ما ابتدع قوم بدعة إلا نزع الله عنهم من السنة مثلها » رواه الإمام أحمد . وهذا أمر يجده من نفسه من نظر في حاله من العلماء والعباد والأمراء والعامة وغيرهم .

ولهذا عظمت الشريعة النكير على من أحدث البدع وحذرت منها ، لأن البدع لو خرج الرجل منها كفافا - لا عليه ولا له - لكان الأمر خفيفا . بل

القلب المشغول
بالبدع فارغ
من الهدى
والسنن

لا بد أن توجب له فسادا في قلبه ودينه، ينشأ من نقص منفعة الشريعة في حقه،
إذ القلب لا يتسع للعوض والمعوض عنه .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في العيدين الجاهليين « إن الله قد أبدلكم
بهما يومين خيرا منهما » فيبقى اغتذاء قلبه من هذه الأعمال المبتدعة مانعا
من الاغتذاء ، أو من كمال الاغتذاء ، بتلك الأعمال النافعة الشرعية . فيفسد عليه
حاله من حيث لا يعلم ، كما يفسد جسد المقتذى بالأغذية الخبيثة من حيث لا يشعر
وبهذا يتبين لك بعض ضرر البدع .

القلوب لا تتسع
للبدعة والسنة

إذا تبين هذا فلا يخفى ما جعل الله في القلوب من التشوق إلى العيد
والسرور به ، والاهتمام بأمره إنفاقا واجتماعا وراحة ولذة وسرورا . وكل ذلك
يوجب تعظيمه لتعلق الأغراض به ، فلماذا جاءت الشريعة في العيد باعلان
ذكر الله فيه ، حتى جعل فيه من التكبير في صلاته وخطبته وغير ذلك مما ليس في
سائر الصلوات . فأقامت فيه من تعظيم الله وتنزيل الرحمة خصوصا العيد الأكبر
ما فيه صلاح الخلق . كما دل على ذلك قوله تعالى (٢٧: ٢٢) وأذن في الناس بالحج
يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق . ليشهدوا منافع لهم) .
فصار ما وسع على النفوس فيه من العادات الطبيعية عوناً على انتفاعها بما خص
به من العبادات الشرعية . فإذا أعطيت النفوس في غير ذلك اليوم حظها أو بعض
الذي يكون في عيد الله ففترت عن الرغبة في عيد الله . وزال ما كان له عندها من
الحبة والتعظيم فنقص بسبب ذلك تأثير العمل الصالح فيه ، فخسرت خسرانا مبينا
وأقل الدرجات : أنك لو فرضت رجلين أحدهما : قد اجتمع اهتمامه بأمر العيد
على المشروع ، والآخر : مهمم بهذا وبهذا . فانك بالضرورة تجد المتجرد للمشروع
أعظم اهتماما به من المشترك بينه وبين غيره . ومن لم يدرك هذا فلغفلته أو إعراضه
وهذا أمر يعلمه من يعرف بعض أسرار الشرائع .

وأما الإحساس بفتور الرغبة فيجده كل أحد . فإننا نجد الرجل إذا كسا

أولاده . أو وسع عليهم في بعض الأعياد المسخوطة ، فلا بد أن تنقص حرمة العيد المرضي من قلوبهم . حتى لو قيل : بل في القلوب ما يسم هذين . قيل : لو تجردت لأحدهما لكان أكمل .

الوجه الخامس من الاعتبار : أن مشابهتم في بعض أعيادهم توجب سرور قلوبهم بما هم عليه من الباطل . خصوصاً إذا كانوا مقهورين تحت ذل الجزية والصغار . فانهم يرون المسلمين قد صاروا فرعا لهم في خصائص دينهم . فإن ذلك يوجب قوة قلوبهم وانسراح صدورهم . وربما أطمعهم ذلك في انتهاز الفرص واستغلال الضعفاء . وهذا أيضاً أمر محسوس لا يستريب فيه عاقل فكيف يجتمع ما يقتضى إكرامهم بلا موجب ، مع شرع الصغار في حقهم ؟

الوجه السادس من الاعتبار : أن مما يفعلونه في عيدهم : منه ما هو كفر ، ومنه ما هو حرام ومنه ما هو مباح . لو تجرد عن مفسدة المشابهة . ثم التميز بين هذا وهذا يظهر غالباً وقد يخفى على كثير من العامة .

فالمشابهة فيما لم يظهر تحريمه للعالم : يوقع العاقل في أن يشابههم فيما هو حرام . وهذا هو الواقع .

والفرق بين هذا الوجه ووجه الذريعة : أنا هناك قلنا : للموافقة في القليل تدعو جنس الموافقة إلى الموافقة في الكثير . وهنا جنس الموافقة تلبس على العامة دينهم . حتى لا يميزوا بين المعروف والمنكر .

فذاك بيان الاقتضاء من جهة تقاضى الطباع بإرادتها . وهذا من جهة جهل القلوب باعتقاداتها .

الوجه السابع من الاعتبار : ما قررته في وجه أصل المشابهة . وذلك : أن الله تعالى جبل بني آدم ، بل سائر المخلوقات ، على التفاعل بين الشينين المتشابهين . وكلما كانت المشابهة أكثر كان التفاعل في الأخلاق والصفات أتم . حتى يؤول الأمر إلى أن لا يتميز أحدهما عن الآخر إلا بالعين فقط . ولما كان بين الإنسان مشاركة

مشابهتم في
أعيادهم
توجب لهم
السرور والعزة

جنس الموافقة
تلبس على
العامة دينهم

في جبلة
الإنسان
التفاعل
بالتشابه

في الجنس الخاص : كان التفاعل فيه أشد . ثم بينه وبين سائر الحيوان مشاركة في الجنس المتوسط فلا بد من نوع تفاعل بقدره . ثم بينه وبين النبات مشاركة في الجنس البعيد مثلاً . فلا بد من نوع ما من المفاعلة .

ولأجل هذا الأصل : وقع التأثير والتأثير في بنى آدم ، واكتساب بعضهم أخلاق بعض بالمشاركة والمعاشرة . وكذلك الآدمي إذا عاشر نوعاً من الحيوان اكتسب من بعض أخلاقه . ولهذا صارت الخيل والفخر في أهل الإبل ، وصارت السكينة في أهل الغنم . وصار الجملون والبغالون فيهم أخلاق مذمومة من أخلاق الجمل والبغال . وكذلك السكلابون . وصار الحيوان الإنسي فيه بعض أخلاق الإنس من المعاشرة والمؤالفة وقلة النفرة .

فالمشابهة والمشاكلة في الأمور الظاهرة : توجب مشابهة ومشاكلة في الأمور الباطنة على وجه المسارقة والتدريج الخفي .

وقد رأينا اليهود والنصارى الذين عاشرنا المسلمين هم أقل كفرًا من غيرهم ، كما رأينا المسلمين الذين أكثرنا من معاشرتنا اليهود والنصارى هم أقل إيمانًا من غيرهم من جرد الإسلام .

والمشاركة في الهدى الظاهر توجب أيضاً مناسبة واثلاًفاً ، وإن بعد المكان والزمان . فهذا أيضاً أمر محسوس .

فمشابهم في أعيادهم ، ولو بالقليل : هو سبب لنوع ما من اكتساب أخلاقهم التي هي ملعونة . وما كان مظنة لفساد خفي غير منضبط علق الحكم به . ودار التحريم عليه .

فنقول : مشابهم في الظاهر سبب ومظنة لمشابهم في عين الأخلاق والأفعال المذمومة ، بل في نفس الاعتقادات . وتأثير ذلك لا يظهر ولا ينضبط . ونفس الفساد الحاصل من المشابهة قد لا يظهر ولا ينضبط . وقد يتعسر أو يتعذر زواله بعد حصوله لو تظن له . وكل ما كان سبباً إلى مثل هذا الفساد فإن الشارع يحرمه ، كما دلت عليه الأصول المقررة .

الوجه الثامن من الاعتبار : أن المشابهة في الظاهر تورث نوع مودة ومحبة المشابهة تورث مودة ومحبة مودة ومحبة ولا بد يشهد به الحس والتجربة ، حتى إن الرجلين إذا كانا من بلد واحد ، ثم اجتمعا في دار غربة كان بينهما من المودة والموالة والائتلاف أمر عظيم ، وإن كانا في مصرهما لم يكونا متعارفين ، أو كانا متهاجرين .

وذلك لأن الاشتراك في البلد نوع وصف اختصاص به عن بلد الغربة . بل لو اجتمع رجلان في سفر أو بلد غريب ، وكانت بينهما مشابهة في العامة أو الثياب أو الشعر أو المراكب ونحو ذلك : لكان بينهما من الائتلاف أكثر مما بين غيرهما ، وكذلك تجد أرباب الصناعات الدنيوية يألف بعضهم بعضاً ما لا يألفون غيرهم ، حتى إن ذلك يكون مع المعادة والحاربة : إما على الملك ، وإما على الدين . وكذلك تجد الملوك ونحوهم من الرؤساء ، وإن تباعدت ديارهم وممالكهم بينهم مناسبة تورث مشابهة ورعاية من بعضهم لبعض . وهذا كله بموجب الطباع ومقتضاها ، إلا أن يمنع عن ذلك دين أو غرض خاص .

فإذا كانت المشابهة في أمور دنيوية تورث المحبة والموالة فكيف بالمشابهة في أمور دينية ؟ فإن إفضاءها إلى نوع من الموالة أكثر وأشد ، والمحبة والموالة لهم تنافي الإيمان قال الله تعالى (: ٥١ - ٥٣ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ومن يقولهم منكم فإنه منهم . إن الله لا يهدي القوم الظالمين . فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم . يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة . فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده ، فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين . ويقول الذين آمنوا : أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم : إنهم لمعكم ؟ حبطت أعمالهم . فأصبحوا خاسرين) .

وقال تعالى فيما يذم به أهل الكتاب (٥ : ٧٧ - ٨١ لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم . ذلك بما عصوا وكانوا

الاشترك في
الدنيويات
تورث المودة
فكيف في
الدينيات ؟

يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه . لبئس ما كانوا يفعلون . ترى كثيراً منهم يتولّون الذين كفروا . لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم . وفي العذاب هم خالدون . ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون) .

فبين سبحانه وتعالى أن الإيمان بالله والنبي وما أنزل إليه مستلزم لعدم ولايتهم فثبوت ولايتهم يوجب عدم الإيمان . لأن عدم اللازم يقتضى عدم الملزوم .

وقال سبحانه وتعالى (٥٨ : ٢٢) لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حادّ الله ورسوله . ولو كانوا آباءهم ، أو أبناءهم ، أو إخوانهم أو عشيرتهم . أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه) .

فأخبر سبحانه وتعالى أنه لا يوجد مؤمن يوادّ كافراً . فمن وادّ الكفار فليس بمؤمن .

فالمشابهة الظاهرة مظنة المودة ، فتكون محرمة . كما تقدم تقرير مثل ذلك . واعلم أن وجوه الفساد في مشابعتهم كثيرة . فلنقتصر على ما نبهنا عليه . والله أعلم .

فصل

مشابعتهم فيما ليس من شرعنا قسماً .

أحدهما : مع العلم بأن هذا العمل هو من خصائص دينهم . فهذا العمل الذي هو من خصائص دينهم : إما أن يفعل لمجرد موافقتهم . وهو قليل ، وإما لشهوة تتعلق بذلك العمل . وإما لشبهة فيه تُحِيلُ أنه نافع في الدنيا وفي الآخرة . وكل هذا لا شك في تحريمه . لكن يبلغ التحريم في بعضه إلى أن يكون من الكبائر . وقد يصير كفراً بحسب الأدلة الشرعية .

وإما عمل لم يعلم الفاعل أنه من عملهم فهو نوعان .

أحدهما : ما كان في الأصل مأخوذاً عنهم . إما على الوجه الذي يفعلونه ،

شبهة من يعمل
ما هو من
خصائص دين
الكفار

وإما مع نوع تغيير في الزمان أو المكان أو الفعل ونحو ذلك . فهو غالب ما يتعلق به العامة في مثل ما يصنعونه في الخميس الحقيق ، والميلاد ونحوها . فإنهم قد نشئوا على اعتياد ذلك وتلقاه الأبناء عن الآباء . وأكثرهم لا يعلمون مبدأ ذلك . فهذا يُعرف صاحبه حكمه . فإن لم ينته وإلا صار من القسم الأول .

النوع الثاني : ما ليس في الأصل مأخوذاً عنهم لكنهم يفعلونه أيضاً . فهذا ليس فيه محذور المشابهة . ولكن قد تفوت فيه منفعة المخالفة . فتوقف كراهة ذلك وتحريمه على دليل شرعي وراء كونه من مشابهم . إذ ليس كوننا تشبهنا بهم بأولى من كونهم تشبهوا بنا . فأما استحباب تركه لمصلحة المخالفة إذا لم يكن في تركه ضرر : فظاهر لما تقدم من المخالفة .

وهذا قد توجب الشريعة مخالفتهم فيه . وقد توجب عليهم مخالفتنا . كما في الزى ونحوه . وقد يقتصر على الاستحباب . كما في صبغ اللحية والصلاة في النعلين والسجود . وقد تبلغ إلى الكراهة ، كما في تأخير المغرب والفقور . بخلاف مشابهم فيما كان مأخوذاً عنهم . فإن الأصل فيه التحريم لما قدمنا .

فصل

« العيد » اسم جنس يدخل فيه كل يوم أو مكان لهم فيه اجتماع . وكل معنى « العيد » عمل يحدثونه في هذه الأمكنة والأزمنة ، فليس النهي عن خصوص أعيادهم ، بل كل ما يعظمونه من الأوقات والأمكنة التي لا أصل لها في دين الإسلام ، وما يحدثونه فيها من الأعمال : يدخل في ذلك .

وكذلك تحريم العيد هو وما قبله وما بعده من الأيام التي تحدث فيها أشياء لأجله ، أو ما يحدث بسبب أعماله من أعمال : حكمها حكمه ، فلا يفعل شيء من ذلك . فإن بعض الناس قد يمنع من إحداث أشياء في أيام عيدهم ، كيوم الخميس

والميلاد . ويقول لعياله : أنا أصنع لكم في هذا الأسبوع أو الشهر الآخر ، وإنما الحرك له على إحداث ذلك وجود عيدهم . ولولا هو لم يقتضوه ذلك . فهذا من مقتضيات المشابهة . لكن يحال الأهل على عيد الله ورسوله . ويقضى لهم فيه من الحقوق ما يقطع استشرافهم إلى غيره . فإن لم يرضوا فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ومن أغضب أهله لله أرضاه الله وأرضاهم .

ليحذر العاقل
فتنة طاعة
النساء

وليحذر العاقل من طاعة النساء في ذلك ، ففي الصحيحين عن أسامة بن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، « ماتركت بعدى على أمتى من فتنة أضر على الرجال من النساء » .

وأكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء .

وفي صحيح البخارى عن أبى بكر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة » .

وروى أيضاً « هلكت الرجال حين أطاعت النساء » .

وقد قال صلى الله عليه وسلم لإحدى أمهات المؤمنين^(١) - حين راجعته في تقديم أبى بكر « إنك صواحب يوسف » يريد أن النساء من شأنهن مراجعة ذى اللب ، كما في الحديث الآخر « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلَبَ لبُّ ذى اللب من إحداكن » .

ولما أنشدته الأعشى - أعشى باهلة - أبياته التى يقول فيها :

وهن شر غالب لمن غلب

جعل النبي صلى الله عليه وسلم يرددها ويقول « هن شر غالب لمن غلب » .
ولذلك امتن الله على زكريا عليه السلام حيث قال (٢١: ٩٠) وأصلحنا له زوجه .
قال بعض العلماء : ينبغي للرجل أن يجتهد في الرغبة إلى الله في إصلاح زوجه له .

(١) هى عائشة رضى الله عنها ، كما فى الصحيح .

فصل

أعياد الكفار كثيرة مختلفة ، وليس على المسلم أن يبحث عنها ولا يعرفها ^(١) بل يكفي أن يعرف في أى فعل من الأفعال أو يوم ، أو مكان : أن سبب هذا الفعل ، أو تعظيم هذا المكان والزمان من جهتهم ، ولولم يعرف أن سببه من جهتهم ، فيكفيه أن يعلم أنه لا أصل له في دين الإسلام ، فإنه إذا لم يكن له أصل فماذا أن يكون قد أحدثه بعض الناس من تلقاء نفسه ، أو يكون مأخوذاً عنهم ، فأقل أحواله : أن يكون من البدع .

ونحن ننبه على ما رأينا كثيراً من الناس قد وقعوا فيه .
فمن ذلك : الخميس الحقيق ، الذى فى آخر صومهم ، فإنه يوم عيد المائدة فيما يزعمون . ويسمونه عيد العشاء . وهو الأسبوع الذى يكون فيه من الأحد إلى الأحد عيدهم الأكبر ، فجميع ما يحدثه الإنسان فيه من المنكرات .
فمنه : خروج النساء وتبخير القبور . ووضع الثياب على السطح . وكتابة الأوراق وإصاقها بالأبواب ، واتخاذ هذه الأيام موسماً لبيع البخور وشرائه . وكذلك شراء البخور فى ذلك الوقت إذا اتخذ وقتاً للبيع . ورقى البخور مطلقاً فى ذلك الوقت أو غيره . أو قصد شراء البخور المرقى فإن رُقياً البخور واتخاذة قرباناً . هو دين النصارى والصابئين ، وإنما البخور طيب يتطيب بدخانه ، كما يتطيب

(١) لكنه لو عرف كل أنواع كفرهم وبدعهم وفسادهم : كان أولى ، لأن العلم بذلك أعون له على البعد عنه ومجانبته . فلعله بجعل شىء من كفرهم وبدعهم وفسادهم ، يجره الشيطان إلى فعل شىء منها . ثم يزينا له فيستمرئها . فتصير له عادة ، ولذلك قال الله تعالى (٢ : ٢٥٦) فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، والله سميع عليم) ولا يمكن أن يكفر المرء بشىء من الطواغيت . بحيث يبغضه ويمقتة ويشجاشاه ويحاربه إلا إذا عرفه .

ما وقع فيه
أكثر الناس
من أعياد
الكفار

بسائر الطيب من المسك وغيره ، مما له أجزاء بخارية ، وإن لطفت ، أوله راحة محضة ، وإنما يستحب التبخر حيث يستحب التطيب .

وكذلك اختصاصه بطبخ أرز بلبن • أو بسمن • أو بعدس • أو صيغ بيض ، ونحو ذلك .

وأما القمار بالبيض ، أو بيع البيض لمن يقام به ، أو شراؤه من المقامرین : فحكمه ظاهر .

ومن ذلك ما يفعله الأكّارون من نقط البقر بالنقط الحمر ، أو نكت الشجر أيضاً ، أو جمع أنواع الثياب والتبرك بها والاعتسال بمائها .

ومن ذلك : ما قد يفعله النساء من أخذ ورق الزيتون ، أو الاعتسال بمائه ، أو قصد الاعتسال بشيء من ذلك ، فإن أصل ذلك ماء المعمودية .

ومن ذلك : ترك الوظائف الراتبية : من الصنائع ، أو التجارات ، أو حلق العلم ، أو غير ذلك ، واتخاذ يوم راحة وقرح ، واللعب فيه بالخليل أو غيرها على وجه يخالف ما قبله وما بعده من الأيام .

والضابط : أنه لا يحدث فيه أمر أصلا ، بل يجعل يوماً كسائر الأيام ، فإننا قد قدمنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « نهى عن اليومين اللذين كانوا يلعبون فيهما في الجاهلية » وأنه صلى الله عليه وسلم « نهى عن الذبح بالمسكان إذا كان المشركون يعيدون فيه » .

ومن ذلك : ما يفعله كثير من الناس في أثناء الشتاء في أثناء كانون الأول للأربع وعشرين خلت منه . ويزعمون أنه ميلاد عيسى عليه السلام ، فجميع ما يحدث فيه : هو من المنكرات ، مثل إيقاد النيران ، وإحداث طعام ، واضطناع شمع وغير ذلك ، فإن اتخاذ هذا الميلاد عيداً هو دين النصارى • وليس لذلك أصل في دين الإسلام ، ولم يكن لهذا الميلاد ذكر أصلا على عهد السلف الماضين • بل

لا يحدث المسلم
في أيام عيد
الكفار شيئا
يخصصها

عيد ميلاد
السيح
وما يصنع فيه

أصله مأخوذ عن النصرارى ، وانضم إليه سبب طبعى ، وهو كونه فى الشتاء المناسب لإيقاد النيران ولأنواع مخصوصة من الأطعمة .

ثم إن النصرارى تزعم أنه بعد الميلاد بأيام - أظنها أحد عشر يوماً - عمّد عيد الغطاس يحيى عيسى عليهما السلام فى ماء المعمودية ، فهم يتعمدون فى هذا الوقت ويسمونه عيد الغطاس ، وقد صار كثير من جهال النساء يدخلن أولادهن إلى الحمام فى هذا الوقت . ويزعمن أن هذا ينفع الولد ، وهذا من دين النصرارى . وهو من أقبح المنكرات المحرمة .

وكذلك أعياد الفرس : مثل النيروز والمهرجان ، وأعياد اليهود « أوغيرهم من أنواع الكفار ، أو الأعاجم ، والأعراب حكمها كلها على ما ذكرناه من قبل .

وكما لا يتشبه بهم فى الأعياد . فلا يعان المسلم المتشبه بهم فى ذلك ، بل ينهى لاتجانب الدعوة لأعياد الكفار

ولا تقبل الهدية

عن ذلك ، فمن صنع دعوة مخالفة للعادة فى أعيادهم لم تجب إجابة دعوته . ومن أهدى للمسلمين هدية فى هذه الأعياد مخالفة للعادة فى سائر الأوقات غير هذا العيد لم تقبل هديته « خصوصاً إن كانت الهدية مما يستعان بها على التشبه بهم » فى مثل إهداء الشمع ونحوه فى الميلاد ، أو إهداء البيض واللبن والغنم فى الخميس الصغير الذى فى آخر صومهم .

وكذلك أيضاً : لا يهدى لأحد من المسلمين فى هذه الأعياد هدية لأجل العيد لاسيما إذا كان مما يستعان بها على التشبه بهم كما ذكرناه .

ولا يبيع المسلم ما يستعين المسلمون به على مشابهمهم فى العيد من الطعام واللباس ونحو ذلك ، لأن فى ذلك إعانة على المنكرات .

فأما مبايعتهم ما يستعينون هم به على عيدهم ، أو شهود أعيادهم للشراء فيها : لا يبيعهم المسلم فقد قدمنا أنه قيل للإمام أحمد : هذه الأعياد التى تسكون عندنا بالشام مثل طور يابور « أو دير أيوب وأشباهه » يشهده المسلمون يشهدون الأسواق ، ويجلبون فيه الغنم والبقر والدقيق والبر وغير ذلك ، إلا أنه إنما يكون فى الأسواق

لا يبيعهم المسلم ما يستعينون به على عيدهم

يشترون ولا يدخلون عليهم بيعهم ؟ قال : إذا لم يدخلوا عليهم بيعهم وإنما يشهدون السوق فلا بأس .

وقال أبو الحسن الآمدي : فأما ما يبيعون في الأسواق في أعيادهم فلا بأس بحضوره . نص عليه أحمد في رواية مهنا .

وقال : إنما يمنعون أن يدخلوا عليهم بيعهم وكفائهم . وأما ما يبيع في الأسواق من الماء كل فلا . وإن قصد إلى توفير ذلك وتحسينه لأجلهم .

فهذا الكلام محتمل لأن يكون أجاز شهود السوق مطلقاً : بائعاً أو مشترياً لأنه قال : إذا لم يدخلوا عليهم كفائهم ، وإنما يشهدون السوق فلا بأس ، وهذا يعم البائع والمشتري . لاسيما إن كان الضمير في قوله « يجلبون » عائداً إلى المسلمين فيكون قد نص على جواز كونهم جالبيين إلى السوق .

ويحتمل - وهو أقوى - أنه إنما أرخص في شهود السوق فقط . ورخص في الشراء منهم . ولم يتعرض للبيع منهم . لأن السائل إنما سأل عن شهود السوق التي تقيمها الكفار لعيدهم . وقال في آخر مسأله : يشترون ولا يدخلون عليهم بيعهم . وذلك لأن السائل مهنا بن يحيى الشامي . وهو فقيه عالم .

وكأنه - والله أعلم - قد سمع ما جاء في النهي عن شهود أعيادهم . فسأل أحمد : هل شهود أسواقهم بمنزلة شهود أعيادهم ؟ فأجاب أحمد بالرخصة في شهود السوق . ولم يسأل عن بيع المسلم لهم . إما لظهور الحكم عنده ، وإما لعدم الحاجة إليه إذ ذاك . وكلام الآمدي أيضاً محتمل للوجهين ، لكن الأظهر فيه : الرخصة في البيع أيضاً . لقوله : « إنما يمنعون أن يدخلوا عليهم بيعهم وكفائهم » وقوله : « وإن قصد إلى توفير ذلك وتحسينه لأجلهم » .

فما أجاب به أحمد من جواز شهود السوق فقط . للشراء منها من غير دخول الكنيسة فيجوز . لأن ذلك ليس فيه شهود منكرو ولا إعانة على معصية . لأن نفس الابتاع منهم جائز . ولا إعانة فيه على المعصية . بل فيه صرف لما لعالمهم

يتباعونه لعيدهم عنهم الذى يظهر أنه إعانة لهم وتكثير لسوادهم . فيكون فيه تقليل الشر . وقد كانت أسواق فى الجاهلية كان المسلمون يشهدونها . وشهد بعضها النبى عليه السلام . ومن هذه الأسواق ما كان يكون فى مواسم الحج . ومنها ما كان يكون لأعياد باطلة .

وأيضاً : فإن أكثر ما فى السوق : أن يباع فيها ما يستعان به على المعصية . فهو كما لو حضر الرجل سوقاً يباع فيها السلاح لمن يقتل به معصوماً ، أو العصير لمن يخمره . فحضرها الرجل يشتري منها ، بل هو أجود . لأن البائع فى هذا السوق ذمى . وقد أقرروا على هذه المبايعات .

ثم إن الرجل لو سافر إلى دار الحرب ليشتري منها جاز عندنا . كما دل عليه حديث تجارة أبى بكر رضى الله عنه فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض الشام . وهى حينذاك دار حرب . وحديث عمر رضى الله عنه . وأحاديث أخر بسطت القول فيها فى غير هذا الموضع . مع أنه لا بد أن تشتمل أسواقهم على بيع ما يستعان به على المعصية .

فأما بيع المسلم لهم فى أعيادهم ما يستعينون به على عيدهم . من الطعام واللباس والريحان ونحو ذلك أو إهداء ذلك لهم : فهذا فيه نوع إعانة على إقامة عيدهم الحرم . وهو مبنى على أصل وهو : أنه لا يجوز أن يبيع الكفار عنباً أو عصيراً يتخذونه خمرأ . وكذلك لا يجوز بيعهم سلاحاً يقاتلون به مسلماً .

وقد دل حديث عمر رضى الله عنه فى إهداء الخلة السيّراء إلى أخ له بمكة مشرك : على جواز بيعهم الحرير ، لكن الحرير مباح فى الجملة وإنما يحرم الكثير منه على بعض الآدميين . ولهذا جاز التداوى به فى أصح الروايتين . ولم يحز بالحر بحال . وجازت صنعيته فى الأصل والتجارة فيه .

فهذا الأصل فيه اشتباه . فإن قيل بالاحتمال الأول فى كلام أحمد جواز ذلك . وعن أحمد فى جواز حمل التجارة إلى أرض الحرب روايتان منصوستان .

فقد يقال : بيعها لهم في العيد كحملها إلى دار الحرب . فإن حمل الثياب والطعام إلى أرض الحرب فيه إعانة على دينهم في الجملة . وإذا منعنا منها إلى أرض الحرب فهنا أولى . وأكثر أصوله ونصوصه : تقتضى النفع من ذلك . لكن هل هو منع تحريم . أو تنزيه ؟ مبنى على ما سيأتى .

وقد ذكر عبد الملك بن حبيب : أن هذا مما اجتمع على كراهته . وصرح بأن مذهب مالك : أن ذلك حرام .

قال عبد الملك بن حبيب في الواضحة : كره مالك أكل ما ذبح النصارى لكنائسهم . ونهى عنه من غير تحريم .

وقال : وكذلك ما ذبحوا على اسم المسيح والصليب ، أو أسماء من مضى من أبحارهم ورهبانهم الذين يعظمون . فقد كان مالك وغيره ممن يُقْتَدَى به : يكره أكل هذا كله من ذبائحهم . وبه نأخذ . وهو يضاهى قول الله تعالى (٢ : ١٧٣) وما أهلَّ به لغير الله (وهى ذبائحهم التى كانوا يذبحون لأصنامهم التى كانوا يعبدون .

قال : وقد كان رجال من العلماء يستخفون ذلك ، ويقولون : قد أحل الله لنا ذبائحهم . وهو يعلم ما يقولون وما يريدون بها . روى ذلك ابن وهب عن ابن عباس ، وعبد بن الصامت وأبى الدرداء ، وسليمان بن يسار ، وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب ، وربيعة بن عبد الرحمن ، ويحيى بن سعيد ، ومكحول ، وعطاء . وقال عبد الملك : وترك ما ذبح لأعيادهم وأقستهم وموتاهم وكنائسهم أفضل . قال : وإن فيه عيباً آخر : أن كله من تعظيم شركهم .

ولقد سأل سعيد المقبرى مالكا عن الطعام الذي تصنعه النصارى لموتاهم لا ينبغى للمسلم أن يأكل ما صنع الكفار لموتاهم . فقال : لا ينبغى أن يأخذه منهم . لأنه إنما يعمل تعظيماً للشرك . فهو كالذبح للأعياد والكنائس . وسئل ابن القاسم عن النصرانى يوصى بشيء يباع من ملكه للكنيسة .

هل يجوز لمسلم شراؤه ؟ فقال : لا يحل ذلك ، لأنه تعظيم لشعائهم وشرائعهم .
ومشترية مسلم سوء .

وقال ابن القاسم في أرض الكنيسة : يبيع الأسقف منها شيئاً في مَرَمَّتْها ،
وربما حبست تلك الأرض على الكنيسة لمصلحتها : إنه لا يجوز لمسلم أن يشتريها
من وجهين :

الواحد : أن ذلك من العون على تعظيم الكنيسة .

والآخر : أنه من وجه بيع الحبس . ولا يجوز لهم في أحباسهم إلا ما يجوز
للمسلمين . ولا أرى لحاكم المسلمين أن يتعرض فيها بمنع ولا تنفيذ ولا شيء .

قال : وسئل ابن القاسم عن الركوب في السفن التي تركب فيها النصارى إلى
أعيادهم . فكره ذلك مخافة نزول السخط عليهم بشركتهم الذي اجتمعوا عليه .
وكره ابن القاسم للمسلم أن يهتدى إلى النصراني شيئاً في عيدهم مكافأة له .
ورآه من تعظيم عيده ، وعوناً لهم على كفرهم . ألا ترى أنه لا يحل للمسلمين
أن يبيعوا من النصارى شيئاً من مصلحة عيدهم ؟ لا لحماً ، ولا إداماً ، ولا ثوباً ،
ولا يعارون دابة ، ولا يعاونون على شيء من عيدهم . لأن ذلك من تعظيم شركهم .
ومن عونهم على كفرهم . وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك . وهو
قول مالك وغيره لم أعلمه اختلف فيه .

فأكل ذبائح أعيادهم داخل في هذا الذي اجتمع على كراهته ، بل هو عندي
أشد . فهذا كله كلام ابن حبيب .

قد ذكر أنه قد اجتمع على كراهة مبايعتهم ومهاداتهم ما يستعينون به على
أعيادهم . وقد صرح بأن مذهب مالك : أنه لا يحل ذلك .

وأما نصوص الإمام أحمد على مسائل هذا الباب .

فقال إسحاق بن إبراهيم : سئل أبو عبد الله رحمه الله عن النصارى وقفوا

ضبيعة للبيعة : أيسأجرها الرجل المسلم منهم ؟ فقال : لا يأخذها بشيء ، لا يعينهم على ما هم فيه .

مذهب أحمد
في معاونة
الكفار

وقال أيضاً : سمعت أبا عبد الله - وسأله رجل بقاء : أبنى للعجوس ناووساً ؟ قال : لا تبني لهم ، ولا تعينهم على ما هم فيه .

وقد نقل عن محمد بن الحكم - وسأله عن الرجل المسلم يحفر لأهل الذمة قبراً بكراء ؟ قال : لا بأس به .

والفرق بينهما : أن الناووس من خصائص دينهم الباطل ، كالكنيسة ، بخلاف القبر المطلق . فإنه ليس في نفسه معصية . ولا من خصائص دينهم .

وقال الخلال : باب الرجل يؤجر داره للذمي ، أو يبيعها منه . وذكر عن المروزي : أن أبا عبد الله سئل عن رجل باع داره من ذمي وفيها محاريبه . فقال فيها : نصراني ، واستعظم ذلك . وقال : لا تباع يضرب فيها بالناقوس ، وينصب فيها الصليبان ، وقال : لا تباع من الكفار . وشدد في ذلك .

وعن أبي الحارث أن أبا عبد الله سئل عن الرجل يبيع داره ، وقد جاء كراء المسلم داره من ذمي نصراني فأرغبه ، وزاد في ثمن الدار : ترى له أن يبيع داره منه ، وهو نصراني ، أو يهودي ، أو مجوسي ؟ قال : لا أرى له ذلك . يبيع داره من كافر . يكفر بالله فيها ؟ يبيعها من مسلم أحب إلى . فهذا نص على المنع .

ونقل عنه إبراهيم بن الحارث : قيل لأبي عبد الله : الرجل يكرى منزله من الذمي ينزل فيه ، وهو يعلم أنه يشرب فيها الخمر ، ويشرك فيها ؟ قال : ابن عون كان لا يكرى إلا من أهل الذمة . يقول : « يُرْعِبُهُمْ » قيل له : كأنه أراد إذلال أهل الذمة بهذا . قال : لا . ولكنه أراد أنه كره أن يُرْعِبَ المسلم ، يقول : إذا جئت أطلب الكراء من المسلم أربعته . فإذا كان ذمياً : كان أهون عنده .

وجعل أبو عبد الله يعجب لهذا من ابن عون فيما رأيت ، وهكذا نقل الأثرم سواء ،
ولفظه : قلت لأبي عبد الله .

ومسائل الأثرم وإبراهيم بن الحارث يشتركان فيها .

ونقل عنه مهنا قال : سألت أحمد عن الرجل يكرى المجوسي داره ، أو دكانه ،
وهو يعلم أنهم يزنون ؟ فقال : كان ابن عون لا يرى أن يكرى المسلمين . يقول :
أرعبهم في أخذ الغلة . وكان يرى أن يكرى غير المسلمين .

قال أبو بكر الخلال : كل من حكى عن أبي عبد الله في رجل يكرى داره
من ذمى ، فإنما أجابه أبو عبد الله على فعل ابن عون . ولم ينفذ لأبي عبد الله فيه
قول . وقد حكى عن إبراهيم : أنه رآه معجباً بقول ابن عون . والذين رووا عن
أبي عبد الله في المسلم يبيع داره من الذمى : أنه كره ذلك كراهة شديدة . فلو نفذ
لأبي عبد الله قول في السكنى : كانت السكنى والبيع عندي واحداً . والأمر في ظاهر
قول أبي عبد الله : أنه لا يباع منه . لأنه يكفر فيها . وينصب الصليبان ، أو غير
ذلك . والأمر عندي : أن لا يباع منه . ولا تكبرى . لأنه معنى واحد .

قال : وقد أخبرني أحمد بن الحسين بن حسان قال : سئل أبو عبد الله عن
حصين بن عبد الرحمن ؟ فقال : روى عنه حفص ، لا أعرفه . قال له أبو بكر :
هذا من النساك . حدثني أبو سعيد الأشج سمعت أبا خالد الأحمر يقول : حفص
هذا العدوى نفسه باع دار حصين بن عبد الرحمن عابد أهل الكوفة من عون
البصري . فقال له أحمد : حفص ؟ قال : نعم . فعجب أحمد ، يعني من
حفص بن غياث .

قال الخلال : وهذا أيضاً تقوية لمذهب أبي عبد الله .

قلت : عون - هذا - كأنه من أهل البدع ، أو من الفساق بالعمل . فقد
أنكر أبو خالد الأحمر على حفص بن غياث قاضي الكوفة : أنه باع دار الرجل
الصالح من المبتدع . وعجب أحمد أيضاً من فعل القاضي .

قال الخلال : فإذا كان يكره بيعها من فاسق . فكذلك من كافر . وإن كان الذمي يُقَرُّ ، والفاسق لا يقر ، لكن ما يفعله الكافر فيها أعظم . وهكذا ذكر القاضي عن أبي بكر عبد العزيز : أنه ذكر قوله في رواية أبي الحارث ؟ لا أرى أن يبيع داره من كافر يكفر بالله فيها . يبيعها من مسلم أحب إلى . فقال أبو بكر : لا فرق بين الإجارة والبيع عنده . فإذا أجاز البيع أجاز الإجارة . وإذا منع البيع منع الإجارة . ووافقه القاضي وأصحابه على ذلك . وعن إسحاق بن منصور : أنه قال لأبي عبد الله : سئل - يعني الأوزاعي - عن الرجل يؤاجر نفسه لنظارة كرم النصاري ؟ فكره ذلك . وقال أحمد : ما أحسن ما قال . لأن أصل ذلك يرجع إلى الخمر ، إلا أن يعلم أنه يباع لغير الخمر . فلا بأس .

وعن أبي النضر العجلي قال : قال أبو عبد الله ، فيمن يحمل خمرأ ، أو خنزيراً ، أو ميتة لنصراني : فهو يكره كل كرائه . ولكنه يقضى للحال بالكره . وإذا كان للمسلم فهو أشد كراهة .

وتلخيص الكلام في ذلك : أما يبيع داره من كافر : فقد ذكرنا منع أحمد منه . ثم اختلف أصحابه : هل هذا تنزيه أو تحریم ؟ .

فقال الشريف أبو علي ابن أبي موسى : كره أحمد أن يبيع مسلم داره من ذمي يكفر فيها بالله تعالى ، ويستبيح المحظورات . فإن فعل أساء ولم يبطل البيع . وكذلك أبو الحسن الأمدى أطلق الكراهة مقتصرأ عليها .

وأما الخلال وصاحبه والقاضي : فمقتضى كلامهم : تحریم ذلك . وقد ذكرت كلام الخلال وصاحبه .

وقال القاضي : لا يجوز أن يؤاجر داره أو بيته ممن يتخذ بيت نار أو كنيسة ، أو يبيع فيه الخمر ، سواء شرط : أنه يبيع فيه الخمر أو لم يشترط ، لكنه يعلم أنه يبيع الخمر فيه .

وقد قال أحمد في رواية أبي الحارث : لا أرى أن يبيع داره من كافر يكفر بالله فيها . يبيعها من مسلم أحب إلى .

قال أبو بكر : لا فرق بين الإجارة والبيع عنده . فإذا أجاز البيع أجاز الإجارة . وإذا منع البيع منع الإجارة .

وقال أيضاً في نصارى أوقفوا ضيعة لهم للبيعة : لا يستأجرها الرجل المسلم منهم ، يعينهم على ما هم فيه . قال : وبهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى .

فقد حرم القاضي إيجارها لمن يعلم أنه يبيع فيها الخمر . مستشهداً على ذلك بنص أحمد على أنه لا يبيعها من الكافر ، ولا يستكرى وقف الكنيسة .

وذلك يقتضي أن المنع في هاتين الصورتين عنده منع تحريم .

ثم قال القاضي في أثناء المسألة :

فإن قيل : أليس قد أجاز أحمد إيجارها من أهل الذمة مع علمه بأنهم يفعلون فيها ذلك ؟ .

قيل : المنقول عن أحمد : أنه حكى قول ابن عون رضي الله عنه . وعجب منه . وذكر القاضي رواية الأثرم .

وهذا يقتضي أن القاضي لا يجوز إيجارها من ذمي .

وكذلك أبو بكر قال : إذا أجاز أجاز . وإذا منع منع . وما لا يجوز فهو محرم . وكلام أحمد رضي الله تعالى عنه محتمل الأمرين . فإن قوله في رواية أبي الحارث « يبيعها من مسلم أحب إلى » يقتضي أنه منع تنزيهه . واستعظامه لذلك في رواية المروزي . وقوله « لا تباع من الكفار » وشدد في ذلك مقتضى التحريم .

وأما الإجارة : فقد سوى الأصحاب بينها وبين البيع . وما حكاه عن ابن عون . وليس بقول له . وإن إعجابه بفعل ابن عون إنما كان لحسن مقصد ابن عون ونيته الصالحة .

ويمكن أن يقال : بل ظاهر الرواية : أنه أجاز ذلك . فإن إعجابه بالفعل

دليل جوازه عنده ، واقتصاره على الجواب بفعل رجل يقتضي أنه مذهبه في أحد الوجهين .

والفرق بين الإجارة والبيع : أن ما في الإجارة من مفسدة الاعانة قد عارضه مصلحة أخرى . وهو صرف إرعاب المطالبة بالكراء عن المسلم ، وإنزال ذلك بالكفار . وصار ذلك بمنزلة إقرارهم بالجزية . فإنه وإن كان فيه إقرار الكفار لكن لما تضمنه من المصلحة جاز . وكذلك جازت مهادة الكفار في الجملة . فأما البيع : فهذه المصلحة منتفية فيه . وهذا ظاهر على قول ابن أبي موسى وغيره : أن البيع مكروه غير محرم . فإن الكراهة في الإجارة تزول بهذه المصلحة الراجحة ، كما في نظائره .

فيصير في المسألة أربعة أقوال .

وهذا الخلاف عندنا والتردد في الكراهة : هو فيما إذا لم يعقد الإجارة على المنفعة المحرمة . فأما إن أجره إياها لأجل بيع الخمر . واتخاذها كنيسة ، أو بيعة . لم يحز قولاً واحداً . وبه قال الشافعي وغيره . كما لا يجوز أن يكرى أمته أو عبده للفقور .

وقال أبو حنيفة : يجوز أن يؤجرها لذلك .

قال أبو بكر الرازي : لا فرق عند أبي حنيفة بين أن يشترط أن يبيع فيه الخمر . وبين أن لا يشترط ، لكنه يعلم أنه يبيع فيه الخمر : أن الإجارة تصح .

ومأخذه في ذلك : أنه لا يستحق عليه بعقد الإجارة فعل هذه الأشياء ، وإن شرط لأن له أن لا يبيع فيها الخمر ولا يتخذها كنيسة . وتستحق عليه الأجرة بالتسليم في المدة . فإذا لم يستحق عليه فعل هذه الأشياء كان ذكرها وترك ذكرها سواء ، كما لو أكرى داراً لينام فيها ، أو يسكنها . فإن الأجرة تستحق عليه . وإن لم يفعل ذلك . وكذا يقول فيما إذا استأجر رجلاً لحمل خنزير . أو ميتة ، أو خمر : أنه يصح . لأنه لا يتعين حمل الخمر . بل لو حمل عليه بدله

جواز
أبو حنيفة
إجارة الدار
لمن يعصى فيها
ومعارضة
الفقهاء له

عصيرا لا استحق الأجرة . فهذا التقييد عنده لغو . فهو بمنزلة الإجارة المطلقة . والمطلقة عنده جائزة . وإن غلب على ظنه أن المستأجر يعصى فيها . كما يجوز بيع العصير لمن يتخذه خمرًا . ثم إنه كره بيع السلاح في الفتنة ، قال : لأن السلاح معمول للقتال . لا يصلح لغيره .

وعامة الفقهاء خالفوه في المقدمة الأولى ، وقالوا : ليس المقيّد كالمطلق ■ بل المنفعة المعقود عليها هي المستحقة . فتكون هي المقابلة بالعوض . وهي منفعة محرمة . وإن جاز للمستأجر أن يقيم غيرها مقامها ■ وألزموه ما لو اكترى داراً ليتخذها مسجداً . فإنه لا يستحق عليه فعل المعقود عليه . ومع هذا فإنه أبطل هذه الإجارة ، بناء على أنها اقتبضت فعل الصلاة . وهي لا تستحق بعقد الإجارة . ونازعه أصحابنا وكثير من الفقهاء في المقدمة الثانية . وقالوا : إذا غلب على ظنه أن المستأجر ينتفع بها في محرم حرمت الإجارة له . لأن النبي صلى الله عليه وسلم « لعن عاصر الخمر ، ومعتصرها ■ والعاصر إنما يعصر عصيراً » لكن إذا رأى أن المعتصر يريد أن يتخذه خمرًا وعصره لذلك استحق اللعنة .

معاصي الذمي
إما أن يقر
عليها وإما أن
يمنع منها

وهذا أصل مقرر في غير هذا الموضع . لكن معاصي الذمي قسمان . أحدهما : ما اقتضى عقد الذمة إقراره عليها .

والثاني : ما اقتضى عقد الذمة منعه منها أو من إظهارها .

فأما القسم الثاني : فلا ريب أنه لا يجوز على أصلنا أن يؤاجر أو يبيع الذمي عليه ، إذا غلب على الظن أنه يفعل ذلك ، كالمسلم وأولى .

وأما القسم الأول : فعلى ما قاله ابن أبي موسى : يكره . ولا يحرم . لأننا قد قررناه على ذلك ، وإعانتة على سكنى الدار كإعانتة على سكنى دار الإسلام . فلو كان هذا من الإعانة المحرمة لما جاز إقرارهم بالجزية . وإنما كره ذلك لأنه إعانة من غير مصلحة ■ لا مكان يبيعها من مسلم ■ بخلاف الإقرار بالجزية . فإنه جاز لأجل المصلحة .

القول في
شراء الذي
أرض العشر

وعلى ما قاله القاضى : لا يجوز . لأنه إعانة على ما يستعين به على المعصية من غير مصلحة تقابل هذه المفسدة . فلم يجوز ، بخلاف إسكانهم دار الإسلام . فإن فيه من المصالح ما هو مذكور في فوائد إقرارهم بالجزية .

ومما يشبه ذلك : أنه قد اختلف قول أحد إذا ابتاع الذي أرض عشر من مسلم . على روايتين . منع من ذلك في إحداها قال : لأنه لا زكاة على الذي . وفيه إبطال العشر . وهذا ضرر على المسلمين . قال : وكذلك لا يمكنون من استئجار أرض العشر لهذه العلة .

وقال في الرواية الأخرى : لا بأس أن يشتري الذي أرض العشر من مسلم . واختلف قوله إذا جاز ذلك فيما على الذي مما تخرج هذه الأرض على روايتين . قال في إحداها : لا عشر عليه . ولا شيء سوى الجزية .

وقال في الرواية الأخرى : عليه فيما يخرج من هذه الأرض الخمس . ضعف ما كان على المسلم . ومن أصحابنا من حكى رواية أنهم ينهون عن شرائها . فإن اشتروها ضعف عليهم العشر .

وفي كلام أحمد : ما يدل على هذه . فإذا كان قد اختلف قوله في جواز تملكهم رقبة الأرض العشرية ، لما فيه من رفع العشر ، فالمفسدة الدينية الحاصلة بكفرهم وفسقهم في دار كانت للمسلمين ، يعبد الله فيها ويطاع : أعظم من منع العشر .

ولهذا تردد : هل يرفع الضرر بمنع التملك بالكلية ، أو مع تجويز البيع ؟ أما أن يعطل حق المسلم . أو تؤخذ الزكاة من الكفار : فكلاهما غير ممكن ، فكان منع التملك أسهل ، كما منعناه من تملك العبد المسلم والمصحف ، لما فيه من تمكين عدو الله من أولياء الله ، وكلام الله .

وكذلك نمنعهم على ظاهر المذهب : من شراء السبي الذي جرى عليه سهام المسلمين . كما شرط عليهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أو يرفع الضرر بإبقاء

حق الأرض عليه . كما يؤخذ من أجرة منهم في أرض المسلمين ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة .

ويتخرج : أنه لا يؤخذ منه إلا عشر واحد كالمسألة الآتية . وهذا في العشرية التي ليست خراجية .

فأما الخراجية : فقالوا : ليس لذي أن يبتاع أرضاً فتحبسها المسلمون عنوة . وإذا جوزنا بيع أرض العنوة كان حكم الذي في ابتياعها حكمه في ابتياع أرض العشر المحض . إذ جميع الأرض عشرية عندنا وعند الجمهور . بمعنى أن العشر يجب فيما أخرجت .

وكذلك الأرض الموات من أرض الإسلام التي ليست خراجية : هل للذي أن يملكها بالإحياء ؟

هل للذي أن
يملك الأرض
الموات ؟

قال طائفة من العلماء : ليس له ذلك . وهو قول الشافعي وأبي حامد الغزالي وهذا قياس إحدى الروايتين عن أحمد في منعه من ابتياعها . فانه إذا لم يحز تملكها بالابتياح فبالإحياء أولى ، لكن قد يفرق بينهما بأن المبتاعة أرض عامرة . ففيه ضرر محقق ، بخلاف إحياء الميتة . فانه لا يقطع حقا .

والمنصوص عن أحمد : وعليه الجمهور من أصحابه ، أنه يملكها بالإحياء ، وهو قول أبي حنيفة واختلف فيه عن مالك .

ثم هل عليه فيها العشر ؟ فيه روايتان .

قال ابن أبي موسى : ومن أحيى من أهل الذمة أرضاً مواتاً فهي له ، ولا زكاة عليه فيها . ولا عشر فيما أخرجت .

وقد روى عنه رواية أخرى : أنه لاخراج على أهل الذمة في أرضهم . ويؤخذ منهم العشر مما يخرج ، يضاعف عليهم . والأول : أظهر .

فهذا الذي حكاه ابن أبي موسى من تضعيف العشر فيما يملكه بالإحياء : هو قياس تضعيفه فيما يملكه بالابتياح .

لكن نقل حرب عنه في رجل من أهل الذمة أحميا مواتا . قال : هو عسرى
فقههم القاضى وغيره من الأصحاب : أن الواجب هو العشر للأخوذ من المسلم
من غير تضعيف . فحكوا في وجوب العشر فيها روايتين . وابن أبى موسى نقل
الروايتين في وجوب عشر مُضعَف .

وعلى طريقة القاضى : يخرج في مسألة الابتياح كذلك .

وهذا الذى نقله ابن أبى موسى أصح . فان الكرماني ومحمد بن حرب
وإبراهيم بن هانىء ، ويعقوب بن بختان نقلوا : أن أحمد سئل - وقال حرب :
سألت أحمد - قلت : إن أحيا رجل من أهل الذمة مواتا ، ماذا عليه ؟ قال : أما أنا
فأقول : ليس عليه شيء . قال : وأهل المدينة يقولون في هذا قولاً حسناً ، يقولون :
لا يترك الذمى أن يشتري أرض العشر . قال : وأهل البصرة يقولون قولاً عجيباً ،
يقولون : يضاعف عليه العشر .

قال : وسألت أحمد مرة أخرى ، فقلت : إن أحيا رجل من أهل الذمة
مواتا ؟ قال : هو عسرى . وقال مرة أخرى : ليس عليه شيء .

وروى حرب عن عبيد الله بن الحسن العنبرى أنه قيل له : أخذكم للخمس
من أرض الذمة التى فى أرض العرب : أبأثر عندكم ، أم بغير أثر ؟ قال : ليس
عندنا فيه أثر . ولكن قسناه على ما أمر به عمر رضى عنه « أن يؤخذ من أموالهم
إذا اتجروا بها ومروا بها على عشار » .

فهذا أحمد رضى الله عنه سئل عن إحياء الذمى الأرض ؟ فأجاب : أنه ليس
عليه شيء . وذكر اختلاف الفقهاء فى مسألة اشتراؤه الأرض : هل يمنع ، أو
يُضعَف عليه العشر ؟ .

وهذا يبين لك أن المسألتين عنده واحد . وهو تملك الذمى الأرض العشرية
سواء كان بابتياح أو إحياء أو غير ذلك . وكذلك ذكر العنبرى قاضى أهل البصرة
أنهم يأخذون من جميع أرض أهل الذمة العشرية . وذلك يعم ما ملك انتقلا
أو ابتداء .

وهذا يفيدك أن أحد إذا منع الذمي أن يبتاع الأرض العشرية . فكذلك يمنعه من إحيائها ، وأنه إذا أخذ منه فيما ابتاعه الخمس فكذلك فيما أحياه . وأن من نقل عنه عُشرا مفردا في الأرض الحية دون المبتاعة ، فليس بمستقيم . وإنما سببه قوله في الرواية الأخرى التي نقلها الكرماني « هي أرض عشرية » ولكن هذا كلام مجمل ، قد فصله أبو عبد الله في موضع آخر ، وبيّن مأخذه ، ونقل الفقه إن لم يعرف الناقل مأخذ الفقيه . وإلا فقد يقع فيه الغلط كثيرا .

وقد أفصح أرباب هذا القول بأن مأخذهم « قياس الحراثة على التجارة » فإن الذمي إذا اتجر في غير أرضه فإنه يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلمين ، وهو نصف العشر . فكذا إذا استحدث أرضا غير أرضه . لأنه في كلا الموضعين قد أخذ يكتسب في غير مكانه الأصلي . وحق الحرث والتجارة قرينان ، كما في قوله (١٧٢ : ٢) كلوا من طبيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض) وكذلك قال أحد في رواية الميموني : يؤخذ من أموال أهل الذمة إذا اتجروا فيها قومت ، ثم أخذ منهم زكاتها مرتين ، يضعف عليهم . لقول عمر رضي الله عنه « أضعفها عليهم » .

فمن الناس من قاس الزرع على ذلك .

قال الميموني : والذي لا أشك فيه من قول أبي عبد الله غير مرة : أن أرض أهل الذمة التي في الصلح ليس عليها خراج . إنما ينظر إلى ما أخرجت . يؤخذ منهم العشر مرتين .

قال الميموني : قلت لأبي عبد الله : فالذي يشتري أرض العشر ما عليه ؟ قال لي : الناس كلهم يختلفون في هذا . منهم من لا يرى عليه شيئا . ويشبهه بماله ليس عليه فيه زكاة إذا كان مقيما ما كان بين أظهرنا ، وبماشيته . فيقول : هذه أموال . وليس عليه فيها صدقة . ومنهم من يقول : هذه حقوق لقوم . ولا يكون

شراؤه الأرض يذهب بحقوق هؤلاء منهم . والحسن يقول : إذا اشتراها ضوعف عليه العشر .

قلت : كيف يضعف عليه ؟ قال : لأن عليه العشر . فيؤخذ منه الخمس . قلت : تذهب إلى أن يضعف عليه الخمس ، فيؤخذ منه الخمس ؟ فالتفت إلى ، وقال : نعم . يضعف عليه .

قال وذاكرنا أبا عبد الله : أن مالـكا كان يرى أن لا يؤخذ منهم شيء . وكان يحول بينهم وبين شراء الشيء منها .

وهذه الرواية اختيار الخلال . وهي مسألة كبيرة ليس هذا موضع استقصائها . والفقهاء أيضاً يختلفون في هذه المسألة . كما ذكره أبو عبد الله .

فمن نقل عنه تضعيف العشر : عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وغيره من أهل البصرة . وبعضهم يرويه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وهو قول أبي يوسف .

ومتهم من قال : بل يؤخذ العشر على ما كان عليه ، كالقول الذى ذكره بعض أصحابنا . ويروى هذا عن الثورى ، ومحمد بن الحسن . وحكى عن الثورى : لا شيء عليه . كالرواية الأخرى عن أحمد . وروى هذا عن مالك أيضاً . وعن مالك : أنه يؤمر ببيعها . وحكى ذلك عن الحسن بن صالح وشريك ، وهو قول الشافعى . وقال أبو ثور : يجبر على بيعها .

وقياس قول من يضعف العشر : أن للمستأمن لو زرع في دار الإسلام لكان الواجب عليه خمسين ضعفاً ما يؤخذ من الذمى . كما أنه إذا اتجر في دار الإسلام : يؤخذ منه العشر ضعفاً ما يؤخذ من الذمى .

يمنع أهل الذمة
من الاستيلاء
على عقار في
دار الإسلام
فقد ظهر أن على إحدى الروايتين - وقول طوائف من أهل العلم - : تمنعهم من أن يستولوا على عقار في دار الإسلام للمسلمين فيه حق : من المساكن والمزارع ، كما تمنعهم أن يحدثوا في دار الإسلام ببناء لعبادتهم : من كنيسة ، أو بيعة ، أو صومعة . لأن عقد الذمة يقتضى إقرارهم على ما كانوا عليه من غير تعدي منهم

إلى الاستلاء فيما ثبت للمسلمين فيه حق من عقار أو رقيق .

وهذا لأن مقصود الدعوة : أن تكون كلمة الله هي العليا . وإنما أقروا بالجزية للضرورة العارضة . والحكم المقيد بالضرورة مقدر بقدرها . ولهذا لم يثبت لهم غير واحد من السلف حق شفعة على مسلم . وأخذ بذلك أحمد رحمه الله وغيره . لأن الشقص الذي يملكه مسلم إذا أوجبنا فيه شفعة لذى كنا قد أوجبنا على المسلم أن ينقل الملك في عقاره إلى ذى بطريق القهر للمسلم . وهذا خلاف الأصول ولهذا نص أحمد على أن البائع للشقص إذا كان مسلماً وشريكه ذى : لم يجب له شفعة . لأن الشفعة في الأصل إنما هي من حقوق أحد الشريكين على الآخر ، بمنزلة الحقوق التي تجب على المسلم للمسلم ، كاجابة الدعوة ، وعيادة المريض . وكنهه وكفّه أن يبيع على يبعه ، أو يخطب على خطبته . وهذا كله عن أحمد مخصوص بالمسلمين ، وفي البيع والخطبة خلاف بين الفقهاء .

وأما استئجار الأرض الموقوفة على الكنيسة وشراء ما يباع على الكنيسة فقد أطلق أحمد المنع : أنه لا يستأجرها . لا يعينهم على ما هم فيه . وكذلك أطلقه الآمدى وغيره .

ومثل هذا ما لو اشترى من المال الموقوف للكنيسة الموصى لها به . أو باع آلات يبنون بها كنيسة ونحو ذلك . والمنع هنا أشد . لأن نفس هذا المال الذي يبذله يصرف في المعصية . فهو كبيع العصير لمن يتخذه خمرًا ، بخلاف نفس السكنى . فإنها ليست محرمة . ولكنهم يعصون في المنزل . فقد يشبه ما لو قد باعهم الخبز واللحم والثياب . فإنهم قد يستعينون بذلك على الكفر ، وإن كان الإسكان فوق هذا . لأن نفس الأكل والشرب ليس بمحرم . ونفس المنفعة المعقود عليها في الإجارة . وهو البث . قد يكون محرماً .

ألا ترى أن الرجل لا ينهى أن يتصدق على الكفار والفساق في الجملة . وينهى أن يُقعد في منزله من يكفر أو يفسق ؟ وقد تقدم تصريح ابن القاسم أن

هذا الشراء لا يحل . وأطلق الشافعي المنع من معاونتهم على بناء الكنيسة ونحو ذلك فقال في كتاب الجزية من الأم : ولو أوصى - يعني الذمي - بثلاث ماله أو شيء منه يبنى به كنيسة لصلاوات النصارى . أو يستأجر به خدم للكنيسة . أو تعمر به الكنيسة . أو يستصحب به فيها . أو يشتري بها أرض لتكون صدقة على الكنيسة . أو تعمر من غلتها . أو ما في هذا المعنى : كانت الوصية باطلة . ولو أوصى أن يبنى كنيسة ينزلها مار الطريق ، أو وقفها على قوم يسكنونها : جازت الوصية وليس في بنيان الكنيسة معصية . إلا أن تتخذ لمصلحة النصارى الذى اجتماعهم فيها على الشرك . قال : وأكره للمسلم أن يعمل بناءً أو نجاراً أو غير ذلك في كنائسهم التى لصلاتهم .

وأما مذهب أحمد في الإجارة لعمل ناووس ونحوه . فقال الآمدى : لا يجوز رواية واحدة . لأن المنفعة المعقود عليها محرمة . وكذلك الإجارة لبناء كنيسة أو بيعة أو صومعة كالإجارة لكتب كتبهم المحرفة .

وأما مسألة حمل الخمر والميتة والخنزير للنصرانى أو للمسلم : فقد تقدم لفظ أحمد أنه قال : فيمن حمل خمرأ أو خنزيراً أو ميتة لنصرانى : فهو يكره أكل كرائه . ولكن يقضى للحمال بالكراء . وإذا كان للمسلم فهو أشد . زاد بعضهم فيها : ويكره أن يحمل ميتة بكراء . أو يخرج دابة ميتة ونحو هذا .

الأقوال في
الاجرة على
حمل المحرم
للذمي وغيره

ثم اختلف أصحابنا في هذا الجواب على ثلاث طرق .

إحداها : إجراؤه على ظاهره . وأن المسألة رواية واحدة .

قال ابن أبى موسى : وكره أحمد أن يؤجر المسلم نفسه لحمل ميتة أو خنزير للنصرانى . قال : فإن فعل قضى له بالكراء . وإن أجز نفسه لحمل محرم لمسلم : كانت الكراهة أشد . ويأخذ الكراء . وهل يطيب له ؟ على وجهين . أو جهما : أنه لا يطيب له . ويتصدق به . وهكذا ذكر أبو الحسن الآمدى . قال : إذا أجز نفسه من رجل لحمل خمر أو خنزير أو ميتة : كره . نص عليه . وهذه كراهة

تحريم . لأن النبي صلى الله عليه وسلم « لعن حاملها » ولكن يقضى له بالكراه .
وغير ممنوع أن يقضى بالكراه . وإن كان محرماً كأجر الحجام .

فقد صرح هؤلاء بأنه يستحق الأجرة مع كونها محرمة عليه على الصحيح .
الطريقة الثانية : تأويل هذه الرواية بما يخالف ظاهرها « وجعل المسألة رواية
واحدة » أن هذه الإجارة لا تصح . وهى طريقة القاضى فى المجرى . وهى طريقة
ضعيفة رجع عنها القاضى فى كتبه المتأخرة . فإنه صنف المجرى قديماً .

الطريقة الثالثة : تحريم هذه المسألة على روايتين .

إحداها : أن هذه الإجارة صحيحة يستحق بها الأجرة . مع الكراهة للفعل
وللأجرة .

والثانية : لا تصح الإجارة . ولا يستحق بها أجرة ، وإن حل . وذلك على
قياس قوله فى الخمر : لا يجوز إمساكها . وتجب إراقتها .

قال فى رواية أبى طالب : إذا أسلم وله خمر أو خنازير « تصب الخمر وتسرح
الخنازير . قد حرماً عليه . وإن قتلها فلا بأس .

فقد نص على أنه لا يجوز إمساكها . ولأنه قد نص فى رواية ابن منصور «
أنه يكره أن يؤاجر نفسه لنظارة كرم النصرانى . لأن أصل ذلك يرجع إلى الخمر ،
إلا أن يعلم أنه يباع لغير الخمر .

فقد منع من إجارة نفسه على حفظ الكرم الذى يتخذ للخمر . فأولى أن
يمنع من إجارة نفسه على حمل الخمر .

فهذه طريقة القاضى فى التعليق وتصرفه . وعليها أكثر أصحابه ، مثل
أبى الخطاب . وهى طريقة من احتذى حذوه من المتأخرين .

والمنصور عندهم : الرواية المخرجة . وهى مذهب مالك والشافعى وأبى يوسف
ومحمد . وهذا عند أصحابنا فيما إذا استأجر على حمل الخمر إلى بيته ، أو حانوته .
وحيث لا يجوز إقرارها ، سواء كان حملها للشرب أو مطلقاً .

فإذا كان يحملها ليريقها ، أو يحمل الميتة ليدفنها ، أو لينقلها إلى الصحراء
ثلاثا يتأذى الناس بقتن ريحها . فإنه يجوز الإجارة على ذلك . لأنه عمل مباح .
ولكن إن كانت الأجرة جلد الميتة لم تصح . واستحق أجرة المثل . وإن كان
قد سلخ الجلد وأخذه رده على صاحبه وهذا مذهب مالك . وأظنه مذهب
الشافعي أيضاً . ومذهب أبي حنيفة كالرواية الأولى .

ومأخذه في ذلك : أن الحمل إذا كان مطلقاً لم يكن المستحق غير حمل الخمر
وأيضاً فإن مجرد حملها ليس معصية . لجواز أن تحمل لتراق ، أو تخلل عنده .
ولهذا إذا كان الحمل للشرب لم يصح . ومع هذا فإنه يكره الحمل .
والأشبه - والله أعلم - طريقة ابن أبي موسى . فإنها أقرب إلى مقصود أحمد
وأقرب إلى القياس .

وذلك : لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصر الخمر ومعتصرها ، وحاملها
والحمولة إليه « فالعاصر والحامل قد عاوضا على منفعة تستحق عوضاً . وهي
ليست محرمة في نفسها . وإنما حرمت لقصد المعتصر والمستحمل . فهو كما لو باع
عنباً أو عصيراً لمن يتخذ خمرًا وفات العصير والخمر في يد المشتري . فإن مال
البائع لا يذهب مجاناً بل يقضى له بعوضه .

كذلك ههنا : المنفعة التي وفاها المؤجر لا تذهب مجاناً ، بل يعطى بدلها .
فإن تحريم الانتفاع بها إنما كان من جهة المستأجر ، لا من جهته .
ثم نحن نحرم الأجرة عليه لحق الله سبحانه ، لا لحق المستأجر ، والمشتري ،
بخلاف من استأجر للزنا أو القلوط ، أو القتل ، أو الغصب ، أو السرقة . فإن
نفس هذا العمل يحرم ، لا لأجل قصد المشتري . فهو كما لو باع ميتة أو خمرًا .
فإنه لا يقضى له بشئها . لأن نفس هذه العين محرمة .

ومثل هذه الإجارة والجمالة : لا توصف بالصحة مطلقاً ، ولا بالفساد مطلقاً .
بل هي صحيحة بالنسبة إلى المستأجر بمعنى أنه يجب عليه مال الجعل والأجر .

تحريم الأجرة
على العمل
المحرم لحق الله

وهي فاسدة بالنسبة إلى الأجرة ، بمعنى أنه يحرم عليه الانتفاع بالأجرة والجعل .
ولهذا في الشريعة نظائر .

وعلى هذا : فنص أحمد على كراهة نظارة كرم النصراني لا ينافي هذا ، فإنما نهاه
عن هذا الفعل وعن ثمنه ، ونقضى له بكرائه . ولو لم نفعل هذا لكان في هذا منفعة
عظيمة للعصاة . فإن كل من استأجروه على عمل يستعينون به على المعصية قد
حصلوا غرضهم منه ، ثم لا يعطونه شيئاً ، وما هم بأهل أن يعانوا على ذلك .
بخلاف من سلم إليهم عملاً لا قيمة له بحال .

نعم البغى والمغنى والنائحة ونحوهم إذا أعطوا أجورهم ثم تابوا : هل يتصدقون ما تصنع البغى
بها ، أو يجب أن يردوها على من أعطاهموها ؟ فيها قولان .
أصحهما : أنا لا نردها على الفساق الذين بذلوها في المنفعة المحرمة . ولا يباح
الأخذ . بل يتصدق بها . وتصرف في مصالح المسلمين . كما نص عليه أحمد في
أجرة حمل الحمر .

ومن ظن أنها ترد على الباذل المستأجر : لأنها مقبوضة بعقد فاسد فيجب
ردها عليه كالمقبوض بالربا ، أو نحوه من العقود الفاسدة . فيقال له : المقبوض
بالعقد الفاسد يجب فيه التردد من الجانبين ، فيرد كل منهما على الآخر ما قبضه
منه . كما في تقابض الربا ، عند من يقول : المقبوض بالعقد الفاسد لا يملك ، كما
هو المعروف من مذهب الشافعي وأحمد . فأما إذا تلف المقبوض عند القابض :
فإنه لا يستحق استرجاع عوضه مطلقاً .

وحينئذ فيقال : إن كان ظاهر القياس يوجب ردها ، بناء على أنها مقبوضة
بعقد فاسد . فالزاني ومستمتع الغناء والنوح قد بذلوا هذا المال عن طيب نفوسهم .
واستوفوا العوض المحرم . والتحريم الذي فيه ليس لحقهم . وإنما هو لحق الله
تعالى ، وقد فانت هذه المنفعة بالقبض ، والأصول تقتضي : أنه إذا رد أحد
العوضين يرد الآخر . فإذا تعذر على المستأجر رد المنفعة لم يرد عليه المال .

ما تصنع البغى
إذا تابت بما
عندها من
أجر البغاء

وأيضاً : فإن هذا الذي استوفيت منفعته عليه ضرر في أحد منفعتيه وعوضهما جميعاً منه ، بخلاف ما لو كان العوض خيراً أو ميتة ، فإن ذلك لا ضرر عليه في فواتها . فإنها لو كانت باقية أتلّفناها عليه . ومنفعة الغناء والنوح لو لم تفت لتوفرت عليه . بحيث كان يتمكن من صرف تلك المنفعة في أمر آخر ، أغنى من صرف القوة التي عمل بها .

فيقال على هذا : فينبغي أن يقضوا بها إذا طالب بقبضها .

قيل : نحن لا نأمر بدفعها ولا بردها ، كعقود الكفار المحرمة . فإنهم إذا أسلموا على القبض لم نحكم بالقبض . ولو أسلموا بعد القبض لم نحكم بالرد ، ولكن في حق المسلم تحرم هذه الأجرة عليه . لأنه كان معتقداً لتحريمها بخلاف الكافر . وذلك : لأنه إذا طلب الأجرة قلنا له : أنت فرطت ، حيث صرفت قوتك في عمل محرّم ، فلا يقضى لك بأجرة .

فإذا قبضها ثم قال الدافع : هذا المال اقبضوا لي برده ، فإنما أقبضته إياه عوضاً عن منفعة محرمة . قلنا له : دفعته بمعاوضة رضيت بها ، فإذا طلبت استرجاع ما أخذه فرد إليه ما أخذته . إذا كان له في بقائه معه منفعة . فهذا ومثله يتوجه فيما يقبض من ثمن الميتة والخمر .

وأيضاً : فشتري الخمر إذا أقبض ثمنها وقبضها وشراها . ثم طلب أن يعاد إليه الثمن : كان الأوجه أن يرد إليه الثمن . ولا يباح للبائع . لا سيما ونحن نعاقب الخمار ببيع الخمر : بأن نحرق الحانوت التي تباع فيها . نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء ، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حرق حانوتاً يباع فيها الخمر . وعلى ابن أبي طالب رضي الله عنه حرق قرية يباع فيها الخمر ؛ وهي آثار معروفة . وهذه للسألة مبسوطه في غير هذا الموضع .

وذلك : لأن العقوبات المالية عندنا باقية غير منسوخة .

فإذا عرف أصل أحد في هذه المسائل : فمعلوم أن بيعهم ما يقيمون به أعيادهم
الحرمية : مثل بيعهم العقار للسكنى وأشد . بل هو إلى بيعهم العصير أقرب منه
إلى بيعهم العقار ، لأن ما يتاعونه من الطعام واللباس ونحو ذلك يستعينون به
على العيد .

إذ العيد - كما قدمنا - اسم لما يفعل من العبادات والعادات . وهذه إعانة
على ما يقيم من العادات . لكن لما كان جنس الأكل والشرب واللباس ليس
محرمًا في نفسه ، بخلاف شرب الخمر . فإنه محرم في نفسه .

فإن كان ما يتاعونه يفعلون به نفس المحرم ، مثل صليب أو شعانين أو
معمودية ، أو تبخير ، أو ذبح لغير الله ، أو صور ونحو ذلك ، فهذا لا ريب في
تحريمه كبيعهم العصير ليقخذوه خمرًا ، وبناء الكنيسة لهم ، وأما ما ينتفعون به
في أعيادهم للأكل والشرب واللباس ، فأصول أحمد وغيره تقتضي كراهته .
لكن كراهة تحريم كذهب مالك ، أو كراهة تنزيه ؟

والأشبه : أنه كراهة تحريم . كسائر النظائر عنده ، فإنه لا يجوز بيع الخنزير
واللحم والرياحين للفساق الذين يشربون عليها الخمر ، ولأن هذه الإعانة قد تقتضي
إلى إظهار الدين الباطل ، وكثرة اجتماع الناس لعيدهم وظهوره . وهذا أعظم من
إعانة شخص معين .

لكن من يقول : هذا مكروه كراهة تنزيه . يقول : هذا متردد بين بيع
العصير وبيع الخنزير . وليس هذا مثل بيعهم العصير الذي يتخذونه خمرًا ، لأننا
إنما يحرم علينا أن نبيع الكفار ما كان محرم الجنس ، كالخمر ، والخنزير ، فأما
ما يباح في حال دون حال ، كالحرير ونحوه . فيجوز بيعه لهم .

وأيضاً : فالطعام واللباس الذي يتاعونه في عيدهم ليس محرمًا في نفسه ، وإنما
الأعمال التي يعملونها بها لما كانت شعار الكفار نهى عنها المسلم . لما فيها من
مفسدة انجراره إلى بعض فروع الكفار . فأما الكافر : فهي لا تزيد من الفساد
به شعار الكفر .

أكثر مما هو فيه . لأن نفس حقيقة الكفر قائمة به . فدلالة الكفر وعلامته : إذا كانت مباحة لم يكن فيها كفر زائد كما لو باعهم المسلم ثياب الغيار التي يتميزون بها عن المسلمين ، بخلاف شرب الخمر وأكل الخنزير . فإنه زيادة في الكفر . نعم : لو باعهم المسلم ما يتخذونه صليباً أو شعانين ، ونحو ذلك ، فهنا قد باعهم ما يستعينون به على نفس المعصية .

ومن نصر التحريم يجيب عن هذا بأن شعار الكفر وعلامته ودلالته على وجهين .

وجه : تؤمر به في دار الإسلام . وهو ما فيه إذلال الكفر وصغاره . فهذا إذا ابتاعوه كان ذلك إعانة على ما يأمر الله به ورسوله . فإننا نحن نأمرهم بلبس الغيار . ووجه النهي عنه : هو ما فيه من إعلاء الكفر وإظهاره له : كرفع أصواتهم بكتابهم ، وإظهار الشعانين ، وبيع النواقيس لهم ، وبيع الرايات والألوية لهم ونحو ذلك ، فهذا من شعائر الكفر التي نحن مأمورون بإزالتها ، والمنع منها في ديار الإسلام . فلا يجوز إعانتهم عليها .

قبول هدية
الكفار في
عيدهم

وأما قبول الهدية منهم يوم عيدهم : فقد قدمنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه « أنه أتى بهدية النيروز فقبلها » .

وروى ابن أبي شيبه في المصنف : حدثنا جرير عن قابوس عن أبيه « أن امرأة سألت عائشة « قالت : إن لنا أظاراً من المجوس ، وإنه يكون لهم العيد . فيهدون لنا ؟ فقالت : أما ما ذبح لذلك اليوم فلا تأكلوا ، ولكن كلوا من أشجارهم » .

وقال : حدثنا وكيع عن الحسك بن حكيم عن أمه عن أبي بَرَزَةَ « أنه كان له سكان مجوس . فكانوا يهدون له في النيروز والمهرجان فكان يقول لأهله : ما كان من فاكهة فكلوه ، وما كان من غير ذلك فردوه » . فهذا كله يدل على أنه لا تأثير للعيد في المنع من قبول هديتهم . بل حكمها

في العيد وغيره سواء . لأنه ليس في ذلك إغانة لهم على شعائر كفرهم .
 لكن قبول هدية الكفار من أهل الحرب وأهل الذمة مسألة مستقلة
 بنفسها فيها خلاف وتفصيل ليس هذا موضعه .

وإنما يجوز أن يؤكل من طعام أهل الكتاب في عيدهم بابتياح أو هدية .
 أو غير ذلك مما لم يذبحوه للعيد . فأما ذبائح الجوس فالحكم فيها معلوم . فإنها
 حرام عند العامة .

وأما ما ذبحه أهل الكتاب لأعيادهم وما يتقربون بذبحه إلى غير الله . نظير
 ما يذبح المسلمون هداياهم وضحاياهم متقربين بها إلى الله تعالى . وذلك مثل
 ما يذبحون للمسيح والزهرة ، فعن أحمد فيها روايتان . أشهرهما في نصوصه : أنه
 لا يباح أكله ، وإن لم يسم عليه غير الله تعالى . ونقل النهي عن ذلك عن
 عائشة وعبد الله بن عمر .

تحريم ما ذبحه
 أهل الكتاب
 لأعيادهم

قال الميموني : سألت أبا عبد الله عن ذبائح أهل الكتاب ؟ فقال : إن كان
 مما يذبحون لكتنائسهم فلا يحل . فقال : يدعون التسمية على عمد ، إنما يذبحون
 للمسيح .

وذكر أيضاً : أنه سأل أبا عبد الله عن ذبح من أهل الكتاب ولم يسم ؟
 فقال : إن كان مما يذبحون لكتنائسهم . فقال : يتركون التسمية فيه على عمد .
 إنما يذبحون للمسيح . وقد كرهه ابن عمر ، إلا أن أبا الدرداء يتأول أن طعامهم
 حل ، وأكثر ما رأيت منه الكراهة لأكل ما ذبحوا لكتنائسهم .

وقال أيضاً : سألت أبا عبد الله عن ذبيحة المرأة من أهل الكتاب ولم تسم ؟
 قال : إن كانت ناسية فلا بأس ، وإن كان مما يذبحون لكتنائسهم فقد يدعون
 التسمية فيه على عمد .

قال المروزي : قرئ على أبي عبد الله (٣: ٥) وما ذبح على النصب) قال :
 على الأصنام . وقال : كل شيء ذبح على الأصنام لا يؤكل .

وقال حنبل قال عمى : أكره كل ما ذبح لغير الله ، والكفائس إذا ذبح لها ، وما ذبح أهل الكتاب على معنى الذكاة فلا بأس به . وما ذبح يريد به غير الله فلا آكله ، وما ذبحوا في أعيادهم أكرهه .

وروى أحمد عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي : سألت ميمونا عما ذبحت النصارى لأعيادهم وكنائسهم ؟ فكره أكله .

وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله قال : لا يؤكل . لأنه أهل لغير الله به . ويؤكل ما سوى ذلك . وإنما أحل الله من طعامهم ما ذكر اسم الله عليه . قال الله عز وجل (٦: ١٢١) ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقال (٢: ١٧٣) وما أهل به لغير الله) فكل ما ذبح لغير الله فلا يؤكل لحمه .

وروى حنبل عن عطاء في ذبيحة النصارى يقول : اسم المسيح ؟ قال : كل قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يسأل عن ذلك ؟ قال : لا تأكل . قال الله (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) فلا أرى هذا ذكاته (وما أهل لغير الله به) .

فاحتجاج أبي عبد الله بالآية دليل على أن الكراهة عنده كراهة تحريم . وهذا قول عامة قدماء الأصحاب .

قال الخلال في باب التوقى لأكل ما ذبحت النصارى وأهل الكتاب لأعيادهم . وذباح أهل الكتاب لكنائسهم : كل من روى عن أبي عبد الله روى الكراهة فيه . وهى متفرقة في هذه الأبواب .

وما قاله حنبل في هاتين المسألتين ذكر عن أبي عبد الله (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) (وما أهل لغير الله به) فأنما الجواب من أبي عبد الله فيما أهل لغير الله به . وأما التسمية وتركها : فقد روى عنه جميع أصحابه : أنه لا بأس بأكل ما لم يسموا عليه ، إلا في وقت ما يذبحون لأعيادهم وكنائسهم . فانه فيه معنى قوله تعالى (١٦: ١١٥) وما أهل لغير الله به) .

وعند أبي عبد الله : أن تفسير (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) إنما عني به الميتة . وقد أخرجته في موضعه .

ومقصود الخلال : أن نهى أحمد : لم يكن لأجل ترك التسمية فقط . فإن ذلك عنده لا يحرم . وإنما كان لأنهم ذبحوه لغير الله ؛ سواء كانوا يسمون غير الله أو لا يسمون الله ولا غيره ، ولكن قصدهم الذبح لغير الله .

لكن قال ابن أبي موسى : ويحتمل أكل كل ما ذبحه اليهود والنصارى لكنائسهم وأعيادهم ، ولا يؤكل ما ذبح للزهرة .

والرواية الثانية : أن ذلك مكروه غير محرم . وهذا الذي ذكره القاضى وغيره وأخذوا ذلك - فيما أظنه - مما نقله عبد الله بن أحمد . قال : سألت أبي عن ذبح للزهرة ؟ قال : لا يعجبني . قلت : أحرام أكله ؟ قال : لا أقول حراما . ولكن لا يعجبني ، وذلك أنه أثبت الكراهة دون التحريم .

ويمكن أن يقال : إنما توقف عن تسميته محرما . لأن ما اختلف في تحريمه وتعارضت فيه كالجمع بين الأختين ونحوه : هل يسمى حراما ^(١) ؟ على روايتين كالروايتين عنده في أن ما اختلف في وجوبه : هل يسمى فرضا ؟ على روايتين . ومن أصحابنا من أطلق الكراهة ولم يفسر : هل أراد التحريم أو التنزيه ؟

(١) يا عجباً ، كيف يعقل خلاف في عبادة الكواكب بالذبح لها ؟ وأين هي الأدلة على تحليله ؟ إن القرآن والسنة صريحان في أن كل ذبح لغير الله : إنما هو عبادة له من دون الله ، وهو الشرك الذي لا يغفره الله ، والذي حرم به الجنة على فاعله . والله تعالى يقول في سياق الآيات في هذا الشرك من سورة الأنعام (٦ : ١٢١) وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك ، وإن أطعموهم إنكم لمشركون (أى وإن خدعوكم وأطعموهم فيما يوحدون به من تسمية الذبح لأعياد آلهتهم وأوليائهم ولتعظيمها بأسماء مزخرفة ، وأنهم إنما قصدوا بها إطعام الفقراء أو السرور والفرح أو غير ذلك : إنكم بذلك تكونون مشركين باتخاذ أقوال طواغيتهم شرعاً تبطلون به شرع الله ، وتشاركونهم في شركهم بتعظيم غير الله وعبادته بهذا الذبح .

قال أبو الحسن الآمدي : ما ذبح لغير الله مثل الكنائس والزهرة والشمس والقمر . فقال أحمد : هو مما أهل به لغير الله أكرهه . كل ما ذبح لغير الله والكنائس وما ذبحوا في أعيادهم أكرهه ، فأما ما ذبح أهل الكتاب على معنى الذكاة فلا بأس به .

وكذلك مذهب مالك يكره ما ذبحه النصارى لكنائسهم ، أو ذبحوا على اسم المسيح أو الصليب ، أو أسماء من مضى من أحبارهم ورهبانهم . وفي المدونة : وكره مالك أكل ما ذبحه أهل الكتاب لكنائسهم ، أو لأعيادهم من غير تحريم . وتأول قول الله (١٤٥:٦) أو فسقا أهل لغير الله به) قال ابن القاسم : وكذلك ما ذبحوا وسموا عليه اسم المسيح . وهو بمنزلة ما ذبحوا لكنائسهم ، ولا أرى أن يؤكل .

ونقلت الرخصة في ذبائح الأعياد ونحوها عن طائفة من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا فيما لم يسموا عليه غير الله . فإن سموا غير الله في عيدهم أو غير عيدهم حرم في أشهر الروايتين ، وهو مذهب الجمهور . وهو مذهب الفقهاء الثلاثة فيما نقله غير واحد . وهو قول علي بن أبي طالب وغيره من الصحابة . منهم : أبو الدرداء وأبو أمامة ، والعرباض بن سارية ، وعبادة بن الصامت . وهو قول أكثر فقهاء الشام وغيرهم .

والثانية : لا يحرم وإن سموا غير الله . وهو قول عطاء ، ومجاهد ، ومكحول ، والأوزاعي ، والليث .

نقل ابن منصور : أنه قيل لأبي عبد الله : سئل سفيان عن رجل ذبح ، ولم يذكر اسم الله متعمداً ؟ قال : أرى أن لا يؤكل . قيل له : أرايت إن كان يرى أنه يجزى عنه فلم يذكر ؟ قال : أرى أنه لا يؤكل . قال أحمد : المسلم فيه اسم الله ، يؤكل . ولكن قد أساء في ترك التسمية — النصارى : أليس يذكرون غير اسم الله ؟ .

ووجه الاختلاف : أن هذا قد دخل في عموم قوله عز وجل (٥ : ٥) وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) وفي عموم قوله تعالى (١٦ : ١١٥) وما أهل لغير الله به) لأن هذه الآية تعم كل ما نطق به لغير الله . يقال : أهلت بكذا ، إذا تكلمت به ، وإن كان أصله الكلام الرفيع . فإن الحكم لا يختلف برفع الصوت وخفضه وإنما لما كانت عادتهم رفع الصوت في الأصل خرج الكلام على ذلك . فيكون المعنى : وما تكلم به لغير الله . وما نطق به لغير الله .

ومعلوم أن ما حرم أن تجعل غير الله مسمى . فكذلك منويا . إذ هذا مثل الذبح باسم الله والنيات في العبادات . فإن اللفظ بها ، وإن كان أبلغ ، لكن الأصل القصد . وقربة لله . ألا ترى أن المتقرب بالهدايا والضحايا . سواء قال : أذبحه لله أو سكت . فإن العبرة بالنية . وتسميته « الله » على الذبيحة غير ذبحها لله . فإنه يسمى على ما يقصد به اللحم . وأما قربان فيذبح لله سبحانه . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في قربانه « اللهم منك ولك » بعد قوله « بسم الله والله أكبر » لقوله تعالى (٦ : ١٦٢) إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين) والكافرون يصنعون بأهتهم كذلك . فتارة يسمون آهتهم على الذبائح ، وتارة يذبحونها قربانا إليهم ، وتارة يجمعون بينهما . وكل ذلك - والله أعلم - يدخل فيما أهل لغير الله به . فإن من سمي غير الله فقد أهل به لغير الله ، فقوله « باسم كذا » استعانة به . وقوله « لكذا » عبادة له : ولهذا جمع الله بينهما في قوله (إياك نعبد وإياك نستعين) . وأيضا : فإنه سبحانه حرم ما ذبح على النصب ، وهي كل ما ينصب ليعبد من دون الله .

وأما احتجاج أحمد على هذه المسألة بقوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) . فحيث اشترط التسمية في ذبيحة المسلم : هل تشترط في ذبيحة الكتابي ؟ على روايتين . وإن كان الخلال هنا قد ذكر عدم الاشتراط ، فاحتجاجة بهذه الآية يخرج على إحدى الروايتين .

فلما تعارض العموم الحاضر ، وهو قوله تعالى (وما أهل به لغير الله) والعموم المبيح . وهو قوله (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) اختلف العلماء في ذلك .

والأشبه بالكتاب والسنة : ما دل عليه أكثر كلام أحد من الحظر . وإن كان من متأخري أصحابنا من لا يذكر هذه الرواية بحال . وذلك لأن عموم قوله تعالى (■ : ٣ وما أهل لغير الله به وما ذبح على النصب) عموم محفوظ لم يخص منه صورة ، بخلاف طعام الذين أوتوا الكتاب . فانه يشترط له الذكاة المبيحة . فلو ذكى الكتاني في غير الحل المشروع لم تبح ذكاته . ولأن غاية الكتاني : أن تكون ذكاته كالسلم . والمسلم لو ذبح لغير الله ، أو ذبح باسم غير الله : لم يبيح . وإن كان يكفر بذلك . فكذلك الذمي . لأن قوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم) سواء . وهم وإن كانوا يستحلون هذا ■ ونحن لا نستحله ■ فليس كل ما استحلوه يحل لنا .

ولأنه قد تعارض دليلان حاضر ومبيح . فالحاضر : أولى أن يقدم .

ولأن الذبح لغير الله أو باسم غيره قد علمنا يقيناً . أنه ليس من دين الأنبياء عليهم السلام . فهو من الشرك الذي أحدثوه . فالمنعنى الذي لأجله حلت ذبائحهم : منتف في هذا . والله تعالى أعلم .

إذا لم يسمى الكافر ولكن قصد عند الذبح غير الله

فإن قيل : أما إذا سموا عليه ، غير الله بأن يقولوا : باسم المسيح ونحوه .

فبحريمه ظاهر . أما إذا لم يسموا أحداً . ولكن قصدوا الذبح للمسيح ، أو للكوكب ونحوها . فما وجه تحريمه ؟ .

قيل : قد تقدمت الإشارة إلى ذلك . وهو أن الله سبحانه قد حرم ما ذبح على النصب . وذلك يقتضى تحريمه . وإن كان ذابحه كتابياً . لأنه لو كان التحريم لكونه وثنيّاً : لم يكن فرق بين ذبحه على النصب وغيرها . ولأنه لما أباح لنا طعام أهل الكتاب دل على أن طعام المشركين حرام . فتخصيص ما ذبح على الوثن يقتضى فائدة جديدة .

وأيضاً : فإنه ذكر تحريم ما ذبح على النصب ، وما أهل به لغير الله . وقد دخل فيما أهل به لغير الله : ما أهل به أهل الكتاب لغير الله . فكذلك كل ما ذبح على النصب . فإذا ذبح السكتابي على ما قد نصبوه من التماثيل في الكنائس : فهو مذبح على النصب .

ومعلوم أن حكم ذلك لا يختلف بحضور الوثن وغيبته . فإنما حرم لأنه قصد بذبحه عبادة الوثن وتعظيمه . وهذه الأنصاب قد قيل : هي من الأصنام . وقيل : هي غير الأصنام .

قالوا : كان حول البيت ثلاثمائة وستون حجرا . كان أهل الجاهلية يذبحون عليها ، وَيُسَرِّحُونَ اللحم عليها . وكانوا يعظمون هذه الحجارة ويعبدونها ، ويذبحون عليها . وكانوا إذا شاءوا أبدلوا هذه الحجارة بحجارة هي أعجب إليهم منها . ويدل على ذلك قول أبي ذر في حديث إسلامه « حتى صرت كالنصب الأحمر » يريد : أنه كان يصير أحمر من تلونه بالدم .

وفي قوله (وما ذبح على النصب) قولان .

ما ذبح على
النصب

أحدهما : أن نفس الذبح كان يكون عليها ، كما ذكرناه . فيكون ذبحهم عليها تقرباً إلى الأصنام . وهذا على قول من يجعلها غير الأصنام . فيكون الذبح عليها لأجل أن المذبح عليها مذبح للأصنام . أو مذبح لها . وذلك يقتضي تحريم كل ما ذبح لغير الله . ولأن الذبح في البقعة لا تأثير له إلا من جهة الذبح لغير الله ، كما كرهه النبي صلى الله عليه وسلم من الذبح في مواضع أصنام للمشركين ، ومواضع أعيادهم . وإنما يكره المذبح في البقعة المعينة : لكونها محل شرك . فإذا وقع الذبح حقيقة لغير الله كانت حقيقة التحريم قد وجدت فيه . والقول الثاني : أن الذبح على النصب ، أي لأجل النصب . كما قيل

« أو لم رسول الله صلى الله عليه وسلم على زينب بخبز ولحم » وأطعم فلان على ولده . وذبح فلان على ولده . ونحو ذلك . ومنه قوله تعالى (٢٢ : ٣٧)

لتكبروا الله على ما هذا كم) وهذا ظاهر على قول من يجعل النصب نفس الأصنام . ولا منافاة بين كون الذبح لها ، وبين كونها كانت تُكَلِّثُ بالدم .
وعلى هذا القول : فالدلالة ظاهرة .

واختلاف هذين القولين في قوله تعالى : (على النصب) نظير الاختلاف في قوله تعالى (٢٢ : ٣٤) ولكل أمة جعلنا منسكاً ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وقوله تعالى (٢٢ : ٢٨) ليشهدوا منافع لهم .
ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام)

فإنه قد قيل : المراد بذكر « اسم الله » عليها : إذا كانت حاضرة .
وقيل : بل يعم ذكره لأجلها في مغيبها وشهودها . بمنزلة قوله تعالى (لتكبروا الله على ما هذا كم) .

وفي الحقيقة مآل القولين إلى شيء واحد في قوله تعالى (وما ذبح على النصب) كما قد أومأنا إليه .

وفيها قول ثالث ضعيف : أن المعنى على « اسم النصب » وهذا ضعيف .
لأن هذا المعنى حاصل من قوله تعالى (وما أهل لغير الله به) فيكون تكريراً .
لكن اللفظ يحتمله . كما روى البخاري في صحيحه عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بَلَدَح ^(١) . وذلك قبل أن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي - فقدمت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سُفْرَةً فيها لحم . فأبى أن يأكل منها . ثم قال زيد : إني لست آكل مما تذبحون على أنصابكم . ولا آكل إلا ما ذكر اسم الله عليه » .

(١) قال الحافظ في الفتح (ج ٧ ص ٩٨) يفتح الباء الموحدة وسكون اللام والداد المهملة ثم حاء : واد في طريق التنعيم

وفي رواية له « وإن زيد بن عمرو بن نفيل كان يعيب على قريش ذبائحهم . زيد بن عمرو
ويقول : الشاة خلقها الله ، وأنزل لها من السماء الماء ، وأنبت لها من الأرض
الكلأ . ثم أنتم تذبحونها على غير اسم الله » إنكاراً لذلك وإعظاماً له .
أيضاً : فإن قوله تعالى (وما أهل لغير الله به) ظاهره : أنه ماذبح لغير الله .
الله

مثل أن يقال : هذا ذبيحة لكذا . وإذا كان هذا هو المقصود : فسواء لفظ به ،
أو لم يلفظ . وتحريم هذا أظهر من تحريم ماذبحه النصراني للحم ، وقال فيه
« باسم المسيح » ونحوه . كما أن ماذبحناه نحن متقربين به إلى الله سبحانه كان
أزكى وأعظم مما ذبحناه للحم « ولنا عليه « باسم الله » فإن عبادة الله سبحانه
بالصلاة له والنسك له : أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور . فكذلك
الشرك بالصلاة لغيره ، والنسك لغيره : أعظم شركاً من الاستعانة باسم هذا الغير
في فواتح الأمور . فإذا حرم ما قيل فيه : باسم المسيح والزهرة . فلأن يحرم ما قيل
فيه : لأجل المسيح والزهرة ، أو قصد به ذلك : أولى .

وهذا يبين لك ضعف قول من حرم ماذبح باسم غير الله ولم يحرم ماذبح
لغير الله . كما قاله طائفة من أصحابنا وغيرهم . بل لو قيل بالعكس لكان أوجه .
فإن العبادة لغير الله أعظم كفراً من الاستعانة بغير الله .

وعلى هذا : فلو ذبح لغير الله متقرباً به إليه : لحرم « وإن قال فيه :
بسم الله » كما يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين يتقربون إلى الأولياء
والكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك . وإن كان هؤلاء مرتدين لاتباح
ذبائحهم بحال . لكن يجتمع في الذبيحة مانعان .
الذبح
للكواكب
واللجن

ومن هذا الباب : ما قد يفعله الجاهلون بمكة - شرفها الله - وغيرها من الذبح
للجن . ولهذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن ذبائح الجن » .
ويدل على المسألة ما قدمناه : من أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن
الذبح في مواضع الأصنام ، ومواضع أعياد الكفار » .

ويدل على ذلك أيضاً ما رواه أبو داود في سننه : حدثنا هارون بن عبد الله حدثنا حماد بن مسعدة عن عوف عن أبي ريحانة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاقرة الأعراب » قال أبو داود : غندر : وقفه على ابن عباس .

وروى أبو بكر بن أبي شيبة في تفسيره : حدثنا وكيع عن أصحابه عن عوف الأعرابي عن أبي ريحانة قال : « سئل ابن عباس عن معاقرة الأعراب ؟ فقال : إني أخاف أن تكون مما أهل لغير الله به » .

وروى أبو إسحاق إبراهيم دحيم في تفسيره : حدثنا أبي حدثنا سعيد بن منصور عن ربي عن عبد الله بن الجارود قال : سمعت الجارود قال « كان من بني رباح رجل يقال له : ابن وثيل شاعرا ، نافر أبا الفرزدق غالبا الشاعر ، بماء بظهر الكوفة ، على أن يعقر هذا مائة من إبله . وهذا مائة من إبله ، إذا وردت الماء ، فلما وردت الإبل الماء قاما إليها بأسيا فهما ، فجعلتا ينسفان عراقيهما . فخرج الناس على الحمر والبغال يريدون اللحم . وعلى رضى الله عنه بالكوفة . فخرج على بغلة رسول الله صلى الله عليه وسلم البيضاء ، وهو ينادى : يا أيها الناس ، لا تأكلوا من لحومها . فأنها أهل بها لغير الله » .

فهؤلاء الصحابة قد فسروا ما قصد بذبحه غير الله داخلا فيما أهل به لغير الله . فعملت أن الآية لم يقتصر بها على التلفظ باسم غير الله . بل ما قصد به التقرب إلى غير الله فهو كذلك . وكذلك تفاسير التابعين على أن ما ذبح على النصب : هو ما ذبح لغير الله .

وروي في تفسير مجاهد المشهور عنه الصحيح من رواية ابن أبي نجيم في قوله تعالى (وما ذبح على النصب) قال « كانت حجارة حول الكعبة يذبح لها أهل الجاهلية » ويبدلونها إذا شاءوا بحجارة أعجب إليهم منها » .

وروي ابن أبي شيبة . حدثنا محمد بن فضيل عن أشعث عن الحسن في قوله تعالى (وما ذبح على النصب) قال « هو بمنزلة ما ذبح لغير الله » .

العقائر

وفي تفسير قتادة المشهور عنه : وأما (ما ذبح على النصب) فالنصب حجارة .
كان أهل الجاهلية يعبدونها ، ويذبحون لها . فنهى الله عن ذلك .
وفي تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس « النصب : أصنام كانوا يذبحون
ويهلون عليها » .

فإن قيل : فقد نقل إسماعيل بن سعيد قال : سألت أحمد : عما يقرب
لأهلهم : يذبحه رجل مسلم ؟ قال : لا بأس به .

قيل : إنما قال أحمد ذلك . لأن المسلم إذا ذبحه سمي الله عليه . ولم يقصد ذبحه
لغير الله . ولا يسمى غيره ، بل يقصد منه غير ما قصده صاحب الشاة ■ فتصير نية
صاحب الشاة لا أثر لها . والذابح هو المؤثر في الذبح ^(١) . بدليل أن المسلم لو وكل
كتائباً في ذبيحة . فسمى عليها غير الله لم تبح . ولهذا لما كان الذبح عبادة في
نفسه كره على رضى الله عنه وغير واحد من أهل العلم ■ منهم أحمد في إحدى
الروايتين عنه : أن يوكل المسلم في ذبح نسيكته كتائباً . لأن نفس الذبح عبادة
بدنية ، مثل الصلاة . ولهذا تختص بمكان وزمان ونحو ذلك ، بخلاف تفرقة
اللحم . فإنه عبادة مالية . ولهذا اختلف العلماء في وجوب تخصيص أهل الحرم

(١) كيف تمحو نية الجزاء - الذى لا شأن له في الشاة ■ ولا علاقة له بها .
وإنما له أجرته على إجراء السكين على عنقها وتهيتها لصاحبها - نية من اشتراها باسم
معظمه غير الله ، وربها وأطعمها وسقاها ، وذهب بها إلى المرعى باسم غير الله ،
ودعا إليها الآكلين يأكلونها باسم غير الله ، وطبخها وقدم لحمها لهم وثرده على اسم
غير الله ؟ كل ذلك تمحوه جرة سكين الجزاء ؟ إن هذا بعيد كل البعد . نعم إذا كان
قد استولى عليها مؤمن موحد . وانزعها من صاحبها للشرك بالوجه الحلال . ثم
ذبحها قاصداً تخلصها من عبادة غير الله لتكون قربة لله . فهذا معقول . وهذا
شأن الغنائم التى كان يغنمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من المشركين :
وكان منها البحيرة والسائبة ، قد بطل منها هذا الشرك ، وعادت إلى فطرة الله فيها .
فكانت أحل الحلال .

بلحوم الهدايا المذبوحة في الحرم . وإن كان الصحيح : تخصيصهم بها . وهذا بخلاف الصدقة . فإنها عبادة مالية محضة . فلهذا قد لا يؤثر فيها نية الوكيل .
على أن هذه المسألة منصوصة عن أحمد محتملة .
فهذا تمام الكلام في ذبائهم لأعيادهم .

فصل

إفراد أعياد الكفار بالصوم وهما يومان يعظمهما الفرس : فقد اختلف فيهما ، لأجل أن المخالفة تحصل بالصوم ، أو بترك تخصيصه بعمل أصلا .

فقد ذكر صوم يوم السبت أولا . وذلك : أنه روى ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر السفي عن أخته الصماء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم . وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنب ، أو عود شجرة - وفي لفظ إلا عود عنب ، أو لحاء شجرة - فليمضه » رواه أهل السنن الأربعة . وقال الترمذى : هذا حديث حسن . وقد رواه النسائي من وجوه آخر عن خالد عن عبد الله بن بسر ، ورواه أيضاً عن الصماء عن عائشة .

وقد اختلف الأصحاب وسائر العلماء فيه .

الأقوال في إفراد صوم يوم السبت
قال أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن صيام يوم السبت يتفرد به ؟ فقال : أما صيام يوم السبت يتفرد به ؟ فقد جاء في ذلك الحديث حديث الصماء ، يعني حديث ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن أخته الصماء عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم » قال أبو عبد الله : فكان يحيى بن سعيد ينفيه وأبي أن يحدثني به . وقد كان سمعه من ثور . قال : فسمعت من أبي عاصم .

قال الأثرم : وحجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت : أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر .

ومنها : حديث أم سلمة حين سئلت : « أى الأيام كان رسول الله صلى الله وسلم أكثر صياما لها ؟ فقالت : يوم السبت والأحد » .

منها حديث جويرية « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها يوم الجمعة أصمت أمس ؟ قالت : لا ، قال : أتريدين أن تصومي غداً ؟ فالتفت هو يوم السبت .

وحديث أبي هريرة « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة إلا بيوم قبله ، أو بيوم بعده » فالיום الذى بعده : هو يوم السبت . ومنها : أنه « كان يصوم شعبان كله » وفيه يوم السبت .

ومنها : أنه أمر بصوم المحرم . وفيه يوم السبت . وقال « من صام رمضان وأتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر » وقد يكون السبت فيها . وأمر بصيام أيام البيض . وقد يكون فيها السبت . ومثل هذا كثير .

فهذا الأثرم : فهم من كلام أبي عبد الله « أنه توقف عن الأخذ بالحديث . وأنه رخص في صومه » حيث ذكر الحديث الذى يحتاج به في الكراهة . وذكر أن الإمام في علل حديث يحيى بن سعيد كان يتيقه « ويأبى أن يحدث به . فهذا تضعيف للحديث .

واحتمج الأثرم بما دل من النصوص المتواترة على صوم يوم السبت . ولا يقال : يحمل النهى على إفراده . لأن لفظه « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم » والاستثناء دليل التناول . وهذا يقتضى أن الحديث يعم صومه على كل وجه . وإلا لو أريد إفراده لما دخل الصوم المفروض ، ليستثنى . فإنه لا إفراد فيه . فاستثنائه دليل على دخول غيره ، بخلاف يوم الجمعة . فإنه بين أنه إنما نهى عن إفراده .

وعلى هذا : فيكون الحديث إما شاذاً غير محفوظ . وإما منسوخاً . وهذه طريقة قدماء أصحاب أحمد الذين صحبوه . كالأثرم ، وأبى داود .

وقال أبو داود : حديث منسوخ . وذكر أبو داود بإسناده عن ابن شهاب : أنه كان إذا ذكر له « أنه نهى عن صيام السبت » يقول ابن شهاب : هذا حديث حمصى . وعن الأوزاعى قال : « ما زلت له كاتماً حتى رأيت انتشر بعد » يعنى حديث ابن بسر فى صوم يوم السبت .

قال : أبو داود ، قال مالك : هذا كذب . وأكثر أهل العلم على عدم الكراهة .

وأما أكثر أصحابنا : ففهموا من كلام أحمد الأخذ بالحديث . وحمله على الأفراد . فإنه سئل عن عين الحكم فأجاب بالحديث وجوابه بالحديث : يقتضى اتباعه . وما ذكر عن يحيى : إنما هو بيان ما وقع فيه من الشبهة . وهؤلاء يكرهون إفراده بالصوم . عملاً بهذا الحديث ، بحجوة إسناده . وذلك موجب للعمل به وحمله على الأفراد . كصوم يوم الجمعة . وشهر رجب .

وقد روى أحمد فى المسند من حديث ابن لهيعة : حدثنا موسى بن وردان عن عبيد الأعرج حدثنى جدتى - يعنى الصماء - « أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السبت ، وهو يتغدى ، فقال : تعالى تغدى . فقالت : إني صائمة . فقال لها : أصمت أمس ؟ قالت : لا . قال : كلى فإن صيام يوم السبت لا لك ولا عليك » .

وهذا وإن كان إسناده ضعيفاً ، لكن تدل عليه سائر الأحاديث . وعلى هذا فيكون قوله « لا تصوموا يوم السبت » أى لا تقصدوا صيامه بعينه إلا فى الفرض . فإن الرجل يقصد صومه بعينه ، بحيث لو لم يجب عليه إلا صوم يوم السبت ، كمن أسلم ولم يبق من الشهر إلا يوم السبت : فإنه يصومه وحده . وأيضاً : فقصدته بعينه فى الفرض لا يكره ، بخلاف قصدته بعينه فى النفل . فإنه يكره . ولا تنزل الكراهة إلا بضم غيره إليه ، أو موافقته عادة . فالنزول

للكراهة في الفرض مجرد كونه فرضاً ، لا للمقارنة بينه وبين غيره . وأما في النفل
فالمزِيل للكراهة ضم غيره إليه ، أو موافقته عادة ونحو ذلك .

وقد يقال : الاستثناء أخرج بعض صور الرخصة ، وأخرج الباقي بالدليل .
ثم اختلف هؤلاء في تعليل الكراهة .

فعلها ابن عقيل : بأنه يوم تمسك فيه اليهود ، ويخصونه بالإمساك . وهو العلة في النهي
ترك العمل فيه . والصائم في مظنة ترك العمل ، فيصير صومه تشبهاً بهم . وهذه عن أفراد العلة
متنافية في الأحد . النسبت

وعله طائفة من الأصحاب : بأنه يوم عيد لأهل الكتاب يعظمونه . فقصده
بالصوم دون غيره يكون تعظيماً له . فكره ذلك كما كره أفراد عاشوراء بالتعظيم
لما عظمه أهل الكتاب . وإفراد رجب أيضاً لما عظمه المشركون .

وهذا التعليل قد يعارض بيوم الأحد فإنه يوم عيد النصارى . فإنه صلى الله
عليه وسلم قال : « اليوم لنا ، وغداً لليهود ، وبعد غد للنصارى » .

وقد يقال : إذا كان يوم عيد فمخالفتهم فيه بالصوم لا بالفطر .

ويدل على ذلك : ما رواه كريب مولى ابن عباس قال : « أرسلني ابن
عباس وناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أم سعدة أسألهما : أى الأيام
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياماً لها ؟ قالت : كان يصوم يوم
السبت ، ويوم الأحد أكثر ما يصوم من الأيام . ويقول : إنهما يوما عيد
للمشركين . فأنا أحب أن أخالفهم » رواه أحمد وابن أبي عاصم والنسائي وصححه
بعض الحفاظ .

وهذا نص في استحباب صوم يوم عيدهم لأجل قصد مخالفتهم .

وقد روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصوم من الشهر : السبت والأحد والاثنين . ومن الشهر الآخر : الثلاثاء
والأربعاء والخميس » رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن . قال : وقد روى ابن
مهدي هذا الحديث عن سفيان ولم يرفعه .

وهذان الحديثان ليسا بحجة على من كره صوم يوم السبت وحده . وعلى ذلك بأنهم يتركون فيه العمل والصوم مظنة ذلك . فإنه إذا صام السبت والأحد زال الأفراد المكروه . وحصلت المخالفة بصوم يوم فطرهم ^(١) .

فصل

وأما النيروز والمهرجان ومحوم من أعياد المشركين : فمن لم يكره صوم يوم السبت من الأصحاب وغيرهم قد لا يكره صوم ذلك اليوم . بل ربما يستحبه لأجل مخالفتهم . وكرهها أكثر الأصحاب .

صوم النيروز
وأعياد
المشركين

وقد قال أحمد في رواية عبد الله : حدثنا وكيع عن سفيان عن رجل عن أنس والحسن : أنهما كرها صوم يوم النيروز والمهرجان . قال أبي : هو أبان بن عياش - يعنى الرجل - .

وقد اختلف الأصحاب : هل يدل مثل ذلك على مذهبه ؟ على وجهين .
وعلاوا ذلك بأنهما يومان تعظيمهما الكفار . فيكون تخصيصهما بالصوم دون غيرهما موافقة لهم في تعظيمهما . فسكره كيوم السبت .

قال الإمام أبو محمد المقدسى : وعلى قياس هذا : كل عيد للكفار ، أو يوم يفردونه بالتعظيم .

وقد يقال : يكره صوم يوم النيروز والمهرجان ونحوهما من الأيام العجمية التي لا تعرف بحساب العرب ، بخلاف ما جاء في الحديثين من يوم السبت والأحد . لأنه إذا قصد صوم مثل هذه الأيام العجمية أو الجاهلية ، كانت ذريعة إلى إقامة شعار هذه الأيام وإحياء أمرها ، وإظهار حالها . بخلاف السبت والأحد . فإنهما من حساب المسلمين . فليس في صومهما مفسدة فيكون استحباب صوم أعيادهم

(١) انظر تحقيق الامام ابن القيم في هذا الموضوع في مختصر سنن أبي داود (ج ٣ ص ٢٩٧ - ٣٠١ حديث رقم ٢٣١٣)

«المعروفة بالحساب العربي الإسلامي ، مع كراهة الأعياد المعروفة بالحساب الجاهلي
المعجمي : توفيقاً بين الآثار . والله أعلم .

فصل

ومن المنكرات في هذا الباب : سائر الأعياد والمواسم المبتدعة . فإنها من سائر الأعياد
والمواسم
المبتدعة
وذلك : أن أعياد أهل الكتاب والأعاجم نهى عنها لسببين .
أحدهما : أن فيها مشابهة للكفار .

والثاني : أنها من البدع .

فما أحدث من المواسم والأعياد : فهو منكر ، وإن لم يكن فيه مشابهة لأهل
الكتاب . لوجهين .

أحدهما : أن ذلك داخل في مسمى البدع والحدثات . فيدخل فيما رواه مسلم
في صحيحه عن جابر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب أحمرت
عيناه ، وعلا صوته ، واشتد غضبه ، حتى كأنه منذر جيش » يقول : صَبِّحْكُمْ
وَمَسًّا كُمْ . ويقول : بعثت أنا والساعة كهاتين - ويقرن بين إصبعيه : السبابة
والوسطى - ويقول : أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي كل بدعة ضلالة
محمد . وشر الأمور محدثاتها . وكل بدعة ضلالة » .

وفي رواية للنسائي « وكل ضلالة في النار » .

وفيما رواه أيضاً في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

وفي لفظ في الصحيحين « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » .

وفي الحديث الصحيح الذي رواه أهل السنن عن العُرباض بن سارية عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافاً

كثيراً . فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى . تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجز . وإياكم ومحدثات الأمور . فإن كل بدعة ضلالة » .
وهذه قاعدة قد دلت عليها السنة والاجماع ، مع ما فى كتاب الله من الدلالة عليها أيضاً .

قال تعالى (٤٢ : ٢١) أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) فمن ندب إلى شيء يُتَقَرَّب به إلى الله ، أو أوجبه بقوله أو فعله ، من غير أن يشرعه الله : فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله . ومن اتبعه فى ذلك فقد اتخذ شريكاً لله . شرع له من الدين ما لم يأذن به الله .

نعم قد يكون متأولاً فى هذا الشرع . فيغفر له لأجل تأويله ، إذا كان مجتهداً الاجتهاد الذى يعنى فيه عن الخطىء ، ويشاب أيضاً على اجتهاده . لكن لا يجوز اتباعه فى ذلك ، كما لا يجوز اتباع سائر من قال أو عمل قولاً أو عملاً قد علم الصواب فى خلافه ، وإن كان القائل أو الفاعل مأجوراً أو معذوراً .

وقد قال سبحانه (٩ : ٣١) اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً ، لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون) قال عدى بن حاتم للنبي صلى الله عليه وسلم « يا رسول الله ، ما عبدوهم قال : ما عبدوهم ، ولكن أحلوا لهم الحرام ، فأتاعوهم . وحرموا عليهم الحلال ، فأتاعوهم » .

فمن أطاع أحداً فى دين لم يأذن به الله من تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب : فقد لحقه من هذا الذم نصيب ، كما يلحق الأمر الناهى أيضاً نصيب . ثم قد يكون كل منهما معفو عنه لاجتهاده . ومثابراً أيضاً على الاجتهاد . فيمتخلف عنه الذم لقوات شرطه . أو لوجود مانعه . وإن كان المقتضى له قائماً . ويلحق الذم من يبين له الحق فيتركه ، أو من قصر فى طلبه حتى لم يتبين له ، أو أعرض عن طلب معرفته لهوى أو لكسل أو نحو ذلك .

وأيضاً : فإن الله عاب على المشركين شيئين .
أحدهما : أنهم أشركوا به ما لم ينزل به سلطاناً .
والثاني : تحريمهم ما لم يحرمه الله عليهم .

وبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيما رواه مسلم عن عياض بن حمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال الله تعالى : إني جعلت عبادي خُفَاءً ، فَاجْتَأَتْهُمْ الشياطين ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً » قال سبحانه (٦ : ١٤٨) سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) فجمعوا بين الشرك والتحريم ، والشرك يدخل فيه كل عبادة لم يأذن الله بها . فإن المشركين يزعمون أن عبادتهم إما واجبة ، وإما مستحبة ، وإن فعلها خير من تركها .

ثم منهم من عبد غير الله ليتقرب بعبادته إلى الله .
ومنهم من ابتدع ديناً عبدوا به الله في زعمهم ، كما أحدثه النصاري من أنواع العبادات المحدثه .

وأصل الضلال في أهل الأرض : إما نشأ من هذين : إما اتخاذ دين لم يشرعه الله ، أو تحريم ما لم يحرمه الله ، ولهذا كان الأصل الذي بنى الإمام أحمد وغيره من الأئمة عليه مذاهبهم : أن أعمال الخلق تنقسم إلى عبادات يتخذونها ديناً . ينتفعون بها في الآخرة ، أو في الدنيا والآخرة . وإلى عادات ينتفعون بها في معاشهم .

فالأصل في العبادات : أن لا يشرع منها إلا ما شرعه الله .
والأصل في العادات : أن لا يحظر منها إلا ما حظره الله .

وهذه المواسم المحدثه : إنما نهى عنها لما حدث فيها من الدين الذي يتقرب المواسم المحدثه به ، كما سنذكره إن شاء الله .
فيها دين مبتدع

واعلم أن هذه القاعدة — وهي الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهته — قاعدة عامة عظيمة . وتامها بالجواب عما يعارضها .

الرد على من
يستحسن
البدع

وذلك : أن من الناس من يقول : البدع تنقسم إلى قسمين : حسنة .
وقيحة ، بدليل قول عمر رضي الله عنه في صلاة التراويح « نَعَمَتِ البدعة هذه »
وبدليل أشياء من الأقوال والأفعال أحدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وليست بمكروهة « أو هي حسنة ، للأدلة الدالة على ذلك من الإجماع أو القياس .
وربما يَضُمُّ إلى ذلك من لم يحكم أصول العلم ماعليه كثير من الناس من
كثير من العادات ونحوها . فيجعل هذا أيضاً من الدلائل على حسن بعض
البدع : إما بأن يجعل ماعتناده هو ومن يعرفه إجماعاً ، وإن لم يعلم قول سائر
المسلمين في ذلك ، أو يستنكر تركه لما اعتاده « بمثابة من (١٠٧ : ٥) وإذا قيل
لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول ، قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا)
وما أكثر ما قد يحتج بعض من يتميز من المنتسبين إلى علم أو عبادة بحجج ليست
من أصول العلم التي يعتمد في الدين عليها .

والغرض : أن هذه النصوص الدالة على ذم البدع معارضة بما دل على حسن
بعض البدع . إما من الأدلة الشرعية الصحيحة ، أو من حجج بعض الناس التي
يعتمد عليها بعض الجاهلين ، أو المتأولين في الجملة .
ثم هؤلاء المعارضون لهم هنا مقامان .

أحدهما : أن يقولوا : إذا ثبت أن بعض البدع حسن وبعضها قبيح .
فالقبيح : مانعنا عنه الشارع . أما ماسكت عنه من البدع فليس بقبيح ، بل قد
يكون حسناً ، فهذا مما قد يقوله بعضهم .

المقام الثاني : أن يقال عن بدعة سيئة : هذه بدعة حسنة . لأن فيها من
المصلحة كيت وكيت .

وهؤلاء المعارضون يقولون : ليست كل بدعة ضلالة .
والجواب : أما أن القول « أن شر الأمور محدثاتها ، وأن كل بدعة ضلالة »
وكل ضلالة في النار » والتحذير من الأمور المحدثات : فهذا نص رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، فلا يحل لأحد أن يدفع دلالته على ذم البدع ■ ومن نازع في دلالته فهو مُرَاغِمٌ .

الجواب عما

وأما المعارضات : فالجواب عنها بأحد جوابين .

استدل به

إما بأن يقال : ما ثبت حسنه فليس من البدع . فيبقى العموم محفوظاً

محسنو البدع

لا خصوص فيه .

وإما أن يقال : ما ثبت حسنه فهو مخصوص من هذا العموم . فيبقى العموم

محفوظاً لا خصوص فيه .

وإما أن يقال : ما ثبت حسنه فهو مخصوص من العموم ، والعام الخاص

دليل فيما عدا صورة التخصيص ، فمن اعتقد أن بعض البدع مخصوص من هذا

العموم : احتاج إلى دليل يصلح للتخصيص ، وإلا كان ذلك العموم اللفظي

المعنوي موجباً للنهي .

ثم المخصص : هو الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع نصاً

واستنباطاً . وأما عادة بعض البلاد أو أكثرها ■ وقول كثير من العلماء ، أو

العباد ، أو أكثرهم ونحو ذلك : فليس مما يصلح أن يكون معارضاً لكلام الرسول

صلى الله عليه وسلم ، حتى يعارض به .

ومن اعتقد أن أكثر هذه العادات المخالفة للسنن مجمع عليها ، بناء على أن سقوط دعوى

الإجماع على

الأمة أفرقتها ولم تنكرها . فهو مخطيء في هذا الاعتقاد . فإنه لم يزل ولا يزال في كل

البدع

وقت من ينهى عن عامة العادات المحدثه المخالفة للسنه . ولا يجوز دعوى إجماع

بعمل بلد أو بلاد من بلدان المسلمين ، فكيف بعمل طوائف منهم ؟ وإذا كان

أكثر أهل العلم لم يعتمدوا على عمل علماء أهل المدينة وإجماعهم في عصر مالك ،

بل رأوا السنة حجة عليهم ، كما هي حجة على غيرهم ، مع ما أوتوه من العلم

والإيمان . فكيف يعتمد المؤمن العالم على عادات أكثر من اعتادها عامة . أو

من قيده العامة ، أو قوم مترسسون بالجهالة ، لم يرسخوا في العلم ، ولا يعدون من

أولى الأمر ، ولا يصلحون للشورى . ولعلمهم لم يتم إيمانهم بالله وبرسوله ، أو قد دخل معهم فيها بحكم العادة قوم من أهل الفضل عن غير روية ، أو لشبهة أحسن أحوالهم فيها : أن يكونوا فيها بمنزلة المجتهدين من الأئمة والصادقين ؟ .

والاحتجاج بمثل هذه الحجج . والجواب عنها معلوم : أنه ليس طريقة أهل العلم . لكن لكثرة الجهالة قد يستند إلى مثلها خلق كثير من الناس ، حتى من المنفسين إلى العلم والدين ، وقد يبدو لدوى العلم والدين فيها مستند آخر من الأدلة الشرعية . والله يعلم أن قوله بها وعلمه لها ، ليس مستنداً آخر من الأدلة الشرعية ، وإن كان شبهة . وإنما هو مستند إلى أمور ليست مأخوذة عن الله ولا عن رسوله ، من أنواع المستندات التي يستند إليها غير أولى العلم والإيمان ، وإنما يذكر الحجة الشرعية حجة على غيره ، ودفعاً لما يناظره .

والمجادلة الحمودة : إنما هي بإبداء المذارك وإظهار الحجج التي هي مستند الأقوال والأعمال ، وأما إظهار الاعتماد على ما ليس هو المعتمد في القول والعمل : فنوع من النفاق في العلم والجدل والكلام والعمل .

وأيضاً : لا يجوز حمل قوله صلى الله عليه وسلم « كل بدعة ضلالة » على البدعة التي نهى عنها بخصوصها ، لأن هذا تعطيل لفائدة هذا الحديث . فإن ما نهى عنه من الكفر والفسوق وأنواع المعاصي قد علم بذلك النهي : أنه قد أبيض محرم ، سواء كان بدعة أو لم يكن بدعة ، فإذا كان لا منكر في الدين إلا ما نهى عنه بخصوصه ، سواء كان مفعولاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو لم يكن ، وما نهى عنه فهو منكر . سواء كان بدعة ، أو لم يكن . صار وصف البدعة عديم التأثير . لا يدل وجوده على القبح ، ولا عدمه على الحسن . بل يكون قوله « كل بدعة ضلالة » بمنزلة قوله « كل عادة ضلالة » أو « كل ما عليه العرب والعجم فهو ضلالة » ويراد بذلك : أن ما نهى عنه من ذلك فهو الضلالة .

لا يجوز حمل
كل بدعة
ضلالة « على
النهي عنها

وهذا تعطيل للنصوص من نوع التحريف والإلحاد . ليس من نوع التأويل
السائق . وفيه من المفاصد أشياء .

أحدها : سقوط الاعتماد على هذا الحديث . فإن ما علم أنه منهي عنه بخصوصه
فقد علم حكمه بذلك النهي ، وما لم يعلم فلا يندرج في هذا الحديث فلا يبقى في هذا
الحديث فائدة ، مع كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يخاطب به في الجمع .
ويعده من جوامع الكلم .

الثاني : أن لفظ البدعة ومعناها يكون اسماً عديماً التأثير ، فتعليق الحكم
بهذا اللفظ أو المعنى : تعليق له بما لا تأثير له . كسائر الصفات العديمة التأثير .

الثالث : أن الخطاب بمثل هذا إذا لم يقصد إلا الوصف الآخر - وهو كونه
منهياً عنه - كتمان لما يجب بيانه . وبيان لما لم يقصد ظاهره . فإن البدعة والنهي
الخاص بينهما عموم وخصوص ، إذ ليس كل بدعة جاء عنها نهى خاص ، وليس كل
ما جاء فيه نهى خاص بدعة ، فالتكلم بأحد الاسمين وإرادة الآخر : تلبس محض .
لا يسوغ للتكلم ، إلا أن يكون مدلساً ، كما لو قال « الأسود » وعنى به الفرس
أو « الفرس » وعنى به الأسود .

الرابع : أن قوله « كل بدعة ضلالة . وإياكم ومحدثات الأمور » إذا
أراد بهذا ما فيه نهى خاص : كان قد أحاطهم في معرفة المراد بهذا الحديث على
ما لا يكاد يحيط به أحد . ولا يحيط بأكثره إلا خواص الأمة . ومثل هذا
لا يجوز بحال .

الخامس : أنه إذا أريد به ما فيه النهى الخاص : كان ذلك أقل مما ليس
فيه نهى خاص من البدع . فانك لو تأملت البدع التي نهى عنها بأعيانها . وما لم
بينه عنها بأعيانها : وجدت هذا الضرب هو الأكثر . واللفظ العام لا يجوز أن
يراد به الصور القليلة أو النادرة .

فهذه الوجوه وغيرها : توجب القطع بأن هذا التأويل فاسد . لا يجوز حمل

الحديث عليه . سواء أراد المتأول أن يعضد التأويل بدليل صارف أو لم يعضده .
فإن على المتأول بيان جواز إرادة المعنى الذى حمل الحديث عليه من ذلك الحديث ،
ثم بيان الدليل الصارف له إلى ذلك .

وهذه الوجوه تمنع جواز إرادة هذا المعنى بالحديث .
فهذا الجواب عن مقامهم الأول .

كل بدعة ضلالة دال على قبح جميع البدع
وأما مقامهم الثانى ، فيقال : هَبْ أن البدع تنقسم إلى حسن وقبيح . فهذا
القدر لا يمنع أن يكون هذا الحديث دالا على قبح الجميع ، لكن أكثر ما يقال :
إنه إذا ثبت أن هذا حسن : يكون مستثنى من العموم ، وإلا فالأصل : أن كل
بدعة ضلالة .

فقد تبين أن الجواب عن كل ما يُعارض به من أنه حسن . وهو بدعة :
إما بأنه ليس ببدعة ، وإما بأنه مخصوص . فقد سلمت دلالة الحديث .
وهذا الجواب إنما هو عما ثبت حسنه .

المعارضة بما يظن أو يجوز أنه حسن
فأما أمور أخرى قد يظن أنها حسنة وليست بحسنة ، أو أمور يجوز أن
تكون حسنة : ويجوز أن لا تكون حسنة . فلا تصلح المعارضة بها ، بل يجاب
عنها بالجواب المركب .

وهو : إن ثبت أن هذا حسن فلا يكون بدعة ، أو يكون مخصوصاً . وإن
لم يثبت أنه حسن فهو داخل في العموم .

وإذا عرفت أن الجواب عن هذه المعارضة بأحد الجوابين فعلى التقديرين :
الدلالة من الحديث باقية ، لا ترد بما ذكروا . ولا يحل لأحد أن يقابل هذه الكلمة
الجامعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلية ، وهى قوله : « كل بدعة
ضلالة » بسلب عمومها . وهو أن يقال : ليست كل بدعة ضلالة . فإن هذا إلى
مشاقة الرسول أقرب منه إلى التأويل .

بل الذى يقال فيما يثبت به حسن الأعمال التى قد يقال هى بدعة : إن هذا

العمل المعين مثلاً ليس ببدعة . فلا يندرج في الحديث ، أو : إن اندرج ، لكنه مستثنى من هذا العموم . لدليل كذا وكذا ، الذي هو أقوم من العموم . مع أن الجواب الأول أجود .

وهذا الجواب فيه نظر . فإن قصد التعميم المحيط بظاهر من نص رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الكلمة الجامعة . فلا يُعَدَّل عن مقصوده - بأبي هو وأمي صلى الله عليه وسلم .

فأما صلاة التراويح : فليست بدعة في الشريعة ، بل هي سنة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله . فانه قال « إن الله فرض عليكم صيام رمضان ، وسنت لكم قيامه » .

صلاة التراويح
ليست بدعة
شرعية

ولا صلاتها جماعة : بدعة . بل هي سنة في الشريعة . بل قد صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجماعة في أول شهر رمضان ليلتين ، بل ثلاثاً . وصلاها أيضاً في العشر الأواخر في جماعة مرات . وقال « إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة » لما قام بهم حتى خشوا أن يفوتهم الفلاح . رواه أهل السنن .

وبهذا الحديث احتج أحمد وغيره على أن فعلها في الجماعة أفضل من فعلها في حال الانفراد .

وفي قوله هذا : ترغيب في قيام شهر رمضان خلف الإمام . وذلك أوكد من أن يكون سنة مطلقة . وكان الناس يصلونها جماعة في المسجد على عهده صلى الله عليه وسلم ، ويقرهم . وإقراره سنة منه صلى الله عليه وسلم .

وأما قول عمر « نعمت البدعة هذه » فأكثر المحتجين بهذا لو أردنا أن نثبت حكماً بقول عمر الذي لم يخالف فيه - لقالوا « قول الصاحب ليس بحجة » فكيف يكون حجة لهم في خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن اعتقد أن قول الصاحب حجة فلا يعتقده إذا خالف الحديث .

لا تصلح
معارضة
الحديث بقول
الصاحب
قول عمر
« نعمت
البدعة »
البدعة اللغوية

فلى التقديرين : لا تصلح معارضة الحديث بقول الصاحب .

نعم يجوز تخصيص عموم الحديث بقول الصاحب الذى لم يخالف ، على إحدى الروايتين . فيفيدهم هذا حسن تلك البدعة . أما غيرها : فلا .

ثم نقول : أكثر ما فى هذا تسمية عمر تلك بدعة ، مع حسنها . وهذه تسمية لغوية ، لا تسمية شرعية . وذلك : أن « البدعة » فى اللغة تعنى كل ما فعل ابتداء من غير مثال سابق . وأما البدعة الشرعية : فكل ما لم يدل عليه دليل شرعى .

فإذا كان نص رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل على استحباب فعل أو إيجابه بعد موته ، أو دل عليه مطلقاً ، ولم يعمل به إلا بعد موته : ككتاب الصدقة الذى أخرجه أبو بكر رضى الله عنه . فإذا عمل أحد ذلك العمل بعد موته صح أن يسمى بدعة فى اللغة . لأنه عمل مبتدأ ، كما أن نفس الدين الذى جاء به النبى صلى الله عليه وسلم يسمى بدعة ، ويسمى محدثاً فى اللغة . كما قالت رسل قريش للنجاشى عن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم المهاجرين إلى الحبشة « إن هؤلاء خرجوا من دين آبائهم » ولم يدخلوا فى دين الملك . وجاءوا بدين محدث لا يعرف .

ثم ذلك العمل الذى يدل عليه الكتاب والسنة : ليس بدعة فى الشريعة ، وإن سمي بدعة فى اللغة .

فلفظ « البدعة » فى اللغة ، أعم من لفظ « البدعة » فى الشريعة .

وقد علم أن قول النبى صلى الله عليه وسلم « كل بدعة ضلالة » لم يرد به كل عمل مبتدأ . فإن دين الإسلام ، بل كل دين جاءت به الرسل : فهو عمل مبتدأ . وإنما أراد : ما ابتدئ من الأعمال التى لم يشرعها هو صلى الله عليه وسلم . وإذا كان كذلك : فالنبى صلى الله عليه وسلم قد كانوا يصلون قيام رمضان على عهده جماعة وفردى . وقد قال لهم فى الليلة الثالثة والرابعة ، لما اجتمعوا « إنه لم يمتنعى أن أخرج إليكم : إلا كراهة أن يفرض عليكم . فصلوا فى بيوتكم . فإن

أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة ■ فعلى صلى الله عليه وسلم عدم الخروج بخشية الافتراض ■ فعلم بذلك أن المقتضى للخروج قائم ، وأنه لولا خوف الافتراض لخرج إليهم . فلما كان في عهد عمر جمعهم على قارىء واحد وأسرج المسجد . فصارت هذه الهيئة - وهى اجتماعهم فى المسجد على إمام واحد مع الاسراج - عملاً لم يكونوا يعملونه من قبل . فسمى بدعة . لأنه فى اللغة يسمى بذلك ، وإن لم يكن بدعة شرعية . لأن السنة اقتضت أنه عمل صالح ، لولا خوف الافتراض . وخوف الافتراض قد زال بموته صلى الله عليه وسلم . فانتفى المعارض .

وهكذا جمع القرآن ، فإن المانع من جمعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان أن الوحى كان لا يزال ينزل ، فيغير الله ما يشاء ، ويحكم ما يريد . فلو جمع فى مصحف واحد لتعسر أو تعذر تغييره كل وقت ، فلما استقر القرآن بموته صلى الله عليه وسلم ، واستقرت الشريعة بموته صلى الله عليه وسلم أمن الناس من زيادة القرآن ونقصه ، وأمنوا من زيادة الإيجاب والتحريم ، والمقتضى للعمل قائم بسنته صلى الله عليه وسلم ■ فعمل المسلمون بمقتضى سنته ■ وذلك العمل من سنته ، وإن كان يسمى هذا فى اللغة بدعة . وصار هذا كنفى عمر رضى الله عنه لليهود خير ■ ونصارى نجران ، ونحوهم من أرض العرب ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك فى مرضه . فقال « أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب » وإنما لم ينفذه أبو بكر رضى الله عنه لاشتغاله عنه بقتال أهل الردة ، وبشروعه فى قتال فارس والروم . وكذلك عمر لم يمكنه فعله فى أول الأمر لاشتغاله بقتال فارس والروم . فلما تمكن من ذلك فعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن كان هذا الفعل قد يسمى بدعة فى اللغة ، كما قال له اليهود « كيف تخرجنا وقد أقرنا أبو القاسم ؟ » ■ وكما جاءوا إلى على رضى الله عنه فى خلافته ، فأرادوا منه إعادتهم ، وقالوا « كتابك بخطك » فامتنع من ذلك . لأن ذلك الفعل من عمر كان بعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

عليه وسلم وإن كان محدثاً بعده ، ومغيراً لما فعله هو صلى الله عليه وسلم .

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « خذوا العطاء ما كان عطاء ، فإذا كان

عوضاً عن دين أحدكم فلا تأخذوه » فلما صار الأمراء يعطون مال الله لمن يعينهم على أهوائهم . وإن كانت معصية . كان من امتنع من أخذه متبعاً لسنة رسول الله

صلى الله عليه وسلم . وإن كان ترك قبول العطاء من أولى الأمر محدثاً ، لكن لما أحدثوا ما أحدثوه أحدث لهم حكم آخر بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك دفعه إلى أهبان بن صيفي سيفاً وقوله « قاتل به المشركين ، فإذا

رأيت المسلمين قد اقتتلوا فاكسره » فإن كسره لسيفه ، وإن كان محدثاً حيث

لم يكن المسلمون يكسرون سيوفهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن

هو بأمره صلى الله عليه وسلم .

ومن هذا الباب : قتال أبي بكر لما نعى الزكاة ، فإنه وإن كان بدعة لغوية

من حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقاتل أحداً على إيتاء الزكاة فقط ، لكن

لما قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً

رسول الله » فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على

الله » وقد علم أن الزكاة من حق لا إله إلا الله . فلم يعصم مجرد قولها من منع

الزكاة كما بينه في الحديث الآخر الصحيح « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن

محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة » يؤتوا الزكاة » وهذا باب واسع .

والضابط في هذا - والله أعلم - أن يقال : إن الناس لا يحدثون شيئاً إلا لأنهم

يرونه مصلحة ، إذ لو اعتقدوه مفسدة لم يحدثوه ، فإنه لا يدعو إليه عقل ولا دين .

فما رآه المسلمون مصلحة نظر في السبب المحجج إليه ، فإن كان السبب المحجج إليه

أمراً حدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن تركه النبي صلى الله عليه وسلم

من غير تفريط منا ^(١) فهنا قد يجوز إحداث ما تدعو الحاجة إليه ، وكذلك إن

(١) كذا بالأصل . ولعل الصواب « لم يكن ترك النبي صلى الله عليه وسلم »

تفريطاً منه .

ما أحدث

الناس مما

يكن على عهد

النبي صلى الله

عليه وسلم

كان المقتضى لفعله قائماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن تركه النبي صلى الله عليه وسلم لمعارض قد زال بموته .

وأما ما لم يحدث سبب يحوج إليه ، أو كان السبب المحوج إليه بعض ذنوب العباد ؛ فهنا لا يجوز الإحداث . فكل أمر يكون المقتضى لفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم موجوداً لو كان مصلحة ، ولم يفعل : يعلم أنه ليس بمصلحة . وأما ما حدث المقتضى له بعد موته من غير معصية الخالق : فقد يكون مصلحة ثم هنا للفقهاء طريقتان .

أحدهما : أن ذلك يفعل ما لم ينه عنه . وهذا قول القائلين بالمصالح المرسلة . والثاني : أن ذلك لا يفعل ما لم يؤمر به . وهو قول من لا يرى إثبات الأحكام بالمصالح المرسلة . وهؤلاء ضربان .

منهم : من لا يثبت الحكم إن لم يدخل تحت دليل من كلام الشارع أو فعله أو إقراره . وهم نفاة القياس .

ومنهم : من يثبت به بلفظ الشارع أو بمعناه ، وهم القياسيون .

فأما ما كان المقتضى لفعله موجوداً لو كان مصلحة ، وهو مع هذا لم يشرعه ، فوضعه تغيير لدين الله تعالى ، وإنما أدخله فيه من نسب إلى تغيير الدين من الملوك والعلماء والعباد ، أو من زل منهم باجتهاد ، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وغير واحد من الصحابة « إن أخوف ما أخاف عليكم زلة عالم ، أو جدال منافق بالقرآن » وأئمة مضمون .

فمثال هذا القسم : الأذان في العيدين ، فإن هذا لما أحدثه بعض الأمراء بدعة الأذان أنكره المسلمون لأنه بدعة . فلو لم يكن كونه بدعة دليلاً على كراهته ، وإلا لقيل : هذا ذكر الله ، ودعاء للخلق إلى عبادة الله ، فيدخل في العمومات ، كقوله تعالى (٤١: ٣٣) اذكروا الله ذكراً كثيراً (وقوله تعالى (٤١: ٣٣) ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله) أو يقاس على الأذان في الجمعة . فإن الاستدلال على حسن

الأذان في العيدين : أقوى من الاستدلال على حسن أكبر البدع .
بل يقال : ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم له ، مع وجود ما يعتقد مقتضيا ،
وزوال المانع : سنة ، كما أن فعله سنة .

فلما أمر بالأذان في الجمعة ، وصلى العيدين بلا أذان ولا إقامة ، كان ترك الأذان
فيهما سنة ، فليس لأحد أن يزيد في ذلك ، بل الزيادة في ذلك كالزيادة في أعداد
الصلاة ، وأعداد الركعات ، أو الحجج . فان رجلا لو أحب أن يصلي الظهر خمس
ركعات . وقال : هذا زيادة عمل صالح : لم يكن له ذلك . وكذلك لو أراد أن
ينصب مكاناً آخر يقصد لدعاء الله فيه وذكره : لم يكن له ذلك ، وليس له أن
يقول : هذه بدعة حسنة ، بل يقال له : كل بدعة ضلالة .
ونحن نعلم أن هذا ضلالة قبل أن نعلم نهياً خاصاً عنها ، أو أن نعلم ما فيها
من المفسدة .

فهذا مثال لما حدث ، مع قيام المقتضى له وزوال المانع ، لو كان خيراً .
فإن كل ما يبيده المحدث لهذا من المصلحة ، أو يستدل به من الأدلة :
قد كان ثابتاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومع هذا لم يفعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فهذا الترك سنة خاصة ، مقدمة على كل عموم وكل قياس .
ومثال ما حدثت الحاجة إليه من البدع بتفريط من الناس : تقديم الخطبة
على الصلاة في العيدين ، فإنه لما فعله بعض الأمراء أنكره المسلمون . لأنه
بدعة . واعتذار من أحدثه بأن الناس قد صاروا ينفضون قبل سماع الخطبة ، وكانوا
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفضون حتى يسمعوا أو أكثرهم .

ما أحدث من
البدع لتفريط
الناس

فيقال له : سبب هذا تفريطك . فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطبهم
خطبة يقصد بها نفعهم وتبليغهم ، وهدايتهم ، وأنت تقصد إقامة رياستك ، وإن
قصدت صلاح دينهم ، فليست تعلمهم ما ينفعهم ، فهذه المعصية منك لا تبيح لك
إحداث معصية أخرى . بل الطريق في ذلك أن تتوب إلى الله وتتبع سنة نبيه ،

وقد استقام الأمر . وإن لم يستقم فلا يسألك الله إلا عن عملك لا عن عملهم .
وهذان المعنيان مَنْ فهمهما انحل عنه كثير من شبه البدع الحادثة ، فإنه قد
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما أحدث قوم بدعة إلا نزع الله عنهم
من السنة مثلها » .

وقد أشرت إلى هذا المعنى فيما تقدم . وبينت أن الشرائع أغذية القلوب .
فمتى اغتذت القلوب بالبدع لم يبق فيها فضل للسنن . فتكون بمنزلة من اغتذى
بالطعام الخبيث .

وعامة الأمراء إنما أحدثوا أنواعاً من السياسات الجائرة من أخذ أموال
لا يجوز أخذها ، وعقوبات على الجرائم لا تجوز . لأنهم فرطوا في المشروع من
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإلا فلو قبضوا ما يسوغ قبضه ، ووضعوه
حيث يسوغ وضعه . طالبين بذلك إقامة دين الله لا رياسة أنفسهم وأقاموا الحدود
المشروعة على الشريف والوضيع ، والقريب والبعيد ، متحرين في ترغيبهم
وترهيبهم للعدل الذي شرعه الله : لما احتاجوا إلى المكوس الموضوعة . ولا إلى
العقوبات الجائرة . ولا إلى من يحفظهم من العبيد والمستعبدين ، كما كان الخلفاء
الراشدون وعمر بن عبد العزيز وغيرهم من أمراء بعض الأقاليم .

وكذلك العلماء إذا أقاموا كتاب الله وفقهوا ما فيه من البينات التي هي
حجج الله ، وما فيه من الهدى ، الذي هو العلم النافع والعمل الصالح . وأقاموا
حكمة الله التي بعث بها رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهي سنته : لوجدوا فيها من
أنواع العلوم النافعة ما يحيط بعلم عامة الناس . وليزوا حينئذ بين الحق والمبطل من
جميع الخلق ، بوصف الشهادة التي جعلها الله لهذه الأمة ، حيث يقول عز وجل
(٢ : ١٤٣) وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس) ولا ستغنوا
بذلك عما ابتدعه المبتدعون من الحجاج الفاسدة التي يزعم الكلاميون أنهم
ينصرون بها أصل الدين . ومن الرأي الفاسد الذي يزعم القياسيون أنهم يتمون

به فروع الدين . وما كان من الحجب صحيحا ومن رأى سديدا فذلك له أصل
في كتاب الله وسنة رسوله ، فهمه من فهمه وخرمه من حرمه .

وكذلك العباد : إذا تعبدوا بما شرع الله من الأقوال والأعمال ظاهرها
وباطنها ■ وذاقوا طعم الكلم الطيب والعمل الصالح الذي بعث الله به رسوله
لوجدوا في ذلك من الأحوال الزكية ، والمقامات العلية ، والنتائج العظيمة :
ما يغنيهم عما قد حدث من نوعه ، كالغيبير ونحوه من السماعات المبتدعة الصارفة عن
سماع القرآن ، وأنواع من الأذكار والأوراد لفقها بعض الناس ، أو في قدره :
كزيادات من التعبدات ، أحدثها من أحدثها لنقص تمسكه بالمشروع منها . وإن
كان كثير من العباد والعلماء ■ بل والأمراء قد يكون معذورا فيما أحدثه لنوع
اجتهاد .

فالغرض أن يعرف الدليل الصحيح ، وإن كان التارك له قد يكون معذورا
لاجتهاده ، بل قد يكون صديقا عظيما . فليس من شرط الصديق : أن يكون
قوله كله صحيحا ، وعمله كله سنة ■ إذ قد يكون بمنزلة رسول الله صلى الله عليه
وسلم . وهذا باب واسع .

والكلام في أنواع البدع وأحكامها وصفاتها لا يتسع له هذا الكتاب . وإنما
الغرض التنبيه على ما يزيل شبهة المعارضة للحديث الصحيح الذي ذكرناه .
والتعريف بأن النصوص الدالة على ذم البدع مما يجب العمل بها .
والوجه الثاني في ذم المواسم والأعياد المحدثه : ما تشتمل عليه من الفساد
في الدين .

واعلم أنه ليس كل واحد ، بل ولا أكثر الناس يدرك فساد هذا النوع من
البدع . ولا سيما إذا كان من جنس العبادات المشروعة ■ بل أولو الأبواب هم
الذين يدركون بعض ما فيه من الفساد .

والواجب على الخلق : اتباع الكتاب والسنة . وإن لم يدركوا ما في ذلك من المصلحة والمفسدة . فتنبه على بعض مفسدها .

فمن ذلك : أن من أحدث عملاً في يوم ، كإحداث صوم أول خميس من رجب ، والصلاة في ليلة تلك الجمعة التي يسميها الجاهلون : صلاة الرغائب مثلاً . وما يتبع ذلك من إحداث أطعمة وزينة ، وتوسيع في النفقة ، ونحو ذلك . فلا بد أن يتبع هذا العمل اعتقاد في القلب .

وذلك : لأنه لا بد أن يعتقد أن هذا اليوم أفضل من أمثاله . وأن الصوم فيه مستحب فيه استحباباً زائداً على الخميس الذي قبله والذي بعده مثلاً ، وأن هذه الليلة أفضل من غيرها من ليالي : الجمع ، وأن الصلاة فيها أفضل من الصلاة في غيرها من ليالي الجمع . خصوصاً . وسائر الليالي عموماً إذ لولا قيام هذا الاعتقاد في قلبه ، أو في قلب متبوعه لما انبعث القلب لتخصيص هذا اليوم والليلة . فان الترجيح من غير مرجح ممتنع .

وهذا المعنى : قد شهد له الشرع بالاعتبار في هذا الحكم . ونص على تأثيره . فهو من معاني المناسبة المؤثرة . فان مجرد المناسبة مع الاقتران يدل على العلة عند من يقول بالمناسب القريب . وهم كثير من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم . ومن لا يقول إلا بالمؤثرة . فلا يكتفي بمجرد المناسبة ، حتى يدل الشرع على أن مثل ذلك الوصف مؤثر في مثل ذلك الحكم . وهو قول كثير من الفقهاء أيضاً من أصحابنا وغيرهم .

وهؤلاء إذا رأوا أن في الحكم المنصوص معنى قد أثر في مثل ذلك الحكم في موضع آخر عللوا ذلك الحكم المنصوص به .

وهنا قول ثالث قاله كثير من أصحابنا وغيرهم أيضاً . وهو : أن الحكم المنصوص لا يعلل إلا بوصف دل الشرع على أنه معلل به . ولا يكتفي بكونه علل به نظير أو نوعه .

المناسبة مع
الاقتران يدل
على العلة

وتلخيص الفرق بين الأقوال الثلاثة : أنا إذا رأينا الشارع قد نص على الحكم . ودل على علته ، كما قال في الهرة « إنها ليست بنجس إنها من الطوائف عليكم والطوائف » فهذه العلة تسمى المنصوصة ، أو الموحى إليها . علمت مناسبتها أو لم تعلم . فيعمل بموجبها باتفاق الطوائف الثلاث . وإن اختلفوا : هل يسمى هذا قياسا ، أو لا يسمى ؟ .

ومثاله في كلام الناس : ما لو قال السيد لعبده : لا تدخل داري فلانا . فانه مبتدع ، أو فانه أسود ونحو ذلك . فانه يفهم منه : أنه لا يدخل داره من كان مبتدعا ، أو من كان أسود . وهو نظير أن يقول : لا تدخل داري مبتدعا ولا أسود . ولهذا نعمل نحن بمثل هذا في باب الأيمان . فلو قال : لا لبست هذا الثوب الذي يمينُ به على فلان حنث بما كانت منته فيه مثل منته . وهو ثمنه ونحو ذلك .

وأما إذا رأينا الشارع قد حكم بحكم ولم يذكر علته لكن قد ذكر علة نظيره أو نوعه . مثل أنه جَوَزَ للأب أن يزوجه ابنته الصغيرة البكر بلا إذنها . وقد رأينا جَوَزَ له الاستيلاء على مالها لكونها صغيرة . فهل نعتقد أن علة ولاية النكاح هي الصغر مثلا ؟ كما أن ولاية المال كذلك ، أم نقول : بل قد يكون لنكاح الصغيرة علة أخرى . وهي البكارة ، مثلا ؟ فهذه العلة هي المؤثرة أي قد بين الشارع تأثيرها في حكم منصوص . وسكت عن بيان تأثيرها في نظير ذلك الحكم فالفرقان الأولان يقولان بها ، وهو في الحقيقة إثبات للعلة بالقياس . فانه يقول : كما أن هذا الوصف أثر في الحكم في ذلك المكان كذلك يؤثر فيه في هذا المكان .

إذا حكم الشارع بحكم وذكر علة نظيره

والفرق الثالث : لا يقول بها إلا بدلالة خاصة ، لجواز أن يكون النوع الواحد من الأحكام له علل مختلفة .

ومن هذا النوع : أنه صلى الله عليه وسلم « نهى عن أن يبيع الرجل على

جميع أخيه ، أو أن يسوم الرجل على سَوم أخيه ، أو يخطب الرجل على خطبة أخيه «
 فيعمل ذلك بما فيه من فساد ذات البين ، كما علل به في قوله « لا تنكح المرأة
 على عمتها ، ولا على خالتها ، فإنكم إذا فعلتم ذلك : قطعتم أرحامكم » وإن كان
 هذا المثال يظهر التعليل فيه مالا يظهر في الأول . فانما ذاك لأنه لا يظهر فيه وصف
 مناسب للنهي إلا هذا .

وأكبر دليل خاص على العلة ونظيره من كلام الناس : أن يقول : لا تعط
 هذا الفقير ، فإنه مبتدع . ثم يسأله فقير آخر مبتدع . فيقول : لا تعطه . وقد
 يكون ذلك الفقير عدوا له . فهل يحكم بأن العلة هي البدعة ، أم يتردد ؟ لجواز
 أن تكون العلة هي العداوة .

وأما إذا رأينا الشارع قد حكم بحكم ورأينا فيه وصفا مناسباً له ، لكن إذا حكم الشارع
 الشارع لم يذكر تلك العلة ، ولا علل بها نظير ذلك الحكم في موضع آخر . بحكم فيه وصف
 فهذا هو الوصف المناسب الغريب . لأنه لا نظير له في الشرع . ولا دل كلام
 الشارع وإيماءه عليه .

فجوز الفريق الأول اتباعه . ونفاه الآخرون . وهذا إدراك لعل الشارع
 بنفس عقولنا من غير دلالة منه . كما أن الذي قبله إدراك لعلته بنفس القياس على
 كلامه . والأول : إدراك لعلته بنفس كلامه .

ومع هذا فقد تُعلم علة الحكم المعين بالصبر وبدلالات أخرى .

فاذا ثبتت هذه الأقسام فسألنا من باب العلة المنصوصة في موضع ، المؤثرة بتحريم البد
 من باب العلة
 في موضع آخر .

المنصوصة

وذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تخصيص أوقات بصلاة
 أو بصيام . وأباح ذلك إذا لم يكن على وجه التخصيص .

فروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

« لا تخلصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي . ولا تخلصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام . إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو يوماً بعده » وهذا لفظ البخاري .

وروى البخاري عن جويرية بنت الحارث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة . وهي صائمة . فقال : أصمت أمس ؟ قالت : لا . قال : تريد أن تصومي غداً ؟ قالت : لا . قال : فأفطري » .

وفي الصحيحين عن محمد بن عباد بن جعفر قال « سألت جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت : أنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة ؟ قال : نعم ، ورب هذا البيت » وهذا لفظ مسلم .

وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصوموا يوم الجمعة وحده » ورواه أحمد .

ومثل هذا ما أخرجه في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين ، إلا أن يكون رجل كان يصوم صوماً فليصم ذلك اليوم » لفظ البخاري « يصوم عادته » .

فوجه الدلالة : أن الشارع قسم الأيام باعتبار الصوم ثلاثة أقسام . قسم شرع تخصيصه بالصيام « إما إيجاباً كرمضان . وإما استحباباً كأيوم عرفة وعاشوراء .

الشارع قسم
الأيام باعتبار
الصوم ثلاثة
أقسام

وقسم نهى عن صومه مطلقاً : أيوم العيدين .

وقسم إنما نهى عن تخصيصه : أيوم الجمعة وسرر شعبان ^(١) .

فهذا النوع لو صيم مع غيره لم يكره . فإذا خصص بالفعل نهى عن ذلك ،

(١) سرر الشهر « وسراره » وسره : آخر ليلة يستسر فيها الهلال بنور الشمس .

سواء قصد الصائم التخصيص أو لم يقصده . وسواء اعتقد الرجحان أو لم يعتقده .

ومعلوم أن مفسدة هذا العمل لولا أنها موجودة في التخصيص دون غيره لكان إما أن ينهى عنه مطلقا كيوم العيد ، أو لا ينهى عنه كيوم عرفة . وتلك المفسدة ليست موجودة في سائر الأوقات . وإلا لم يكن للتخصيص بالنهي فائدة .

فظهر أن المفسدة تنشأ من تخصيص مالا خصيصة له ، كما أشعر به لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم . فإن نفس الفعل المنهى عنه أو المأمور به . قد يشتمل على حكمة الأمر والنهي ، كما في قوله « خالفوا المشركين »

فلفظ النهي عن تخصيص وقت بصوم أو صلاة : يقتضي أن الفساد ناشئ من جهة الاختصاص : فإذا كان يوم الجمعة يوما فاضلا ، يستحب فيه من الصلاة والدعاء والذكر والقراءة والطهارة والطيب والزينة : ما لا يستحب في غيره كان ذلك في مظنة أن يتوهم أن صومه أفضل من غيره . ويعتقد أن قيام ليلته كالصيام في نهاره ، لها فضيلة على قيام غيرها من الليالي . فنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التخصيص دفعا لهذه المفسدة التي لا تنشأ إلا من التخصيص وكذلك تلقى رمضان : قد يتوهم أن فيه فضلا ، لما فيه من الاحتياط للصوم ، ولا فضل فيه في الشرع . فنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقيه لذلك .

وهذا المعنى موجود في مسألتنا . فإن الناس قد يخصون هذه المواسم لاعتقادهم الناس لا تخص فيها فضيلة . ومتى كان تخصيص هذا الوقت بصوم أو صلاة قد يقترن باعتقاد هذه المواسم فضل ذلك . ولا فضل فيه : نهى عن التخصيص . إذ لا ينبعث التخصيص إلا عن اعتقاد الاختصاص .

فضيلة

ومن قال : إن الصلاة والصوم في هذه الليلة كغيرها ، هذا اعتقادي ، ومع ذلك فأنا أخصها : فلا بد أن يكون باعته إما تقليد غيره ، وإما اتباع العادة ،

وإما خوف اللوم له . ونحو ذلك ، وإلا فهو كاذب . فالداعى إلى هذا العمل لا يخلو قط من أن يكون ذلك عن الاعتقاد الفاسد أو عن باعث آخر غير ديني . وذلك الاعتقاد ضلال .

فانا قد علمنا يقينا : أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر الأئمة لم يذكروا في فضل هذا اليوم ، ولا في فضل صومه بخصوصه ، وفضل قيام هذه الليلة بخصوصها حرفاً واحداً . وأن الحديث المأثور فيها موضوع . وأنها إنما حدثت في الإسلام بعد المائة الرابعة .

ولا يجوز . والحال هذه . أن يكون لها فضل . لأن ذلك الفضل إن لم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم . ولا أصحابه ولا التابعون ، ولا سائر الأئمة : امتنع أن نعلم نحن من الدين الذى يقرب إلى الله مالم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم . ولا الصحابة . التابعون وسائر الأئمة . وإن علموه امتنع . مع توفر دواعيهم على العمل الصالح ، وتعليم الخلق والنصيحة . : أن لا يعلموا أحدا بهذا الفضل . ولا يسارع إليه واحد منهم .

فإذا كان هذا الفضل المدعى مستلزماً لعلم الرسول وخير القرون ببعض دين الله ، أو لكتابتهم وتركهم ما تقتضى شريعتهم وعاداتهم أن لا يكتموا ولا يتركوه ، وكل واحد من اللازمين منتف : إما بالشرع ، وإما بالعادة مع الشرع : علم انتفاء الملزوم . وهو الفضل المدعى .

ثم هذا العمل المبتدع مستلزم : إما لاعتقاد هو ضلال في الدين ، أو لعمل دين لغير الله . والتدين بالاعتقادات الفاسدة ، أو التدين لغير الله : لا يجوز .

فهذه البدع وأمثالها مستلزمة قطعاً أو ظاهرة لقول ما لا يجوز . فأقل أحوال المستلزم ، إن لم يكن محرماً : أن يكون مكروهاً . وهذا المعنى سار في سائر البدع .
البدع مستلزمة قطعاً لفعل واعتقاد ما لا يجوز .
المستلزم ، إن لم يكن محرماً : أن يكون مكروهاً . وهذا المعنى سار في سائر البدع .
المحدثه .

ثم هذا الاعتقاد يتبعه أحوال في القلب : من التعظيم ، والإجلال ، وتلك الأحوال أيضاً باطلة . ليست من دين الله .

ولو فرض أن الرجل قد يقول : أنا لا أعتقد الفضل . فلا يمكنه مع التعبد أن يزيل الحال الذي في قلبه من التعظيم والإجلال . والتعظيم والإجلال لا ينشأ إلا بشعور من جنس الاعتقاد . ولو أنه توهم أو ظن أن هذا أمر ضروري . فإن النفس لو خلت عن الشعور بفضل الشيء امتنعت مع ذلك أن تعظمه . ولكن قد تقوم به خواطر متقابلة .

فهو من حيث اعتقاده أنه بدعة : يقتضى منه ذلك عدم تعظيمه . ومن حيث شعوره بما روى فيه « أو بفعل الناس له ، أو بأن فلانا وفلانا فعلوه » أو بما يظهر له فيه من المنفعة : يقوم بفعله وتعظيمه .

فعلت أن فعل هذه البدع تناقض الاعتقادات الواجبة . وتنازع الرسل البدع تناقض ما جاءوا به عن الله . وأنها تورث القلب نفاقاً ، ولو كان نفاقاً خفيفاً . ومثلها مثل أقوام كانوا يعظمون أبا جهل ، أو عبد الله بن أبي بن سلول ، الرياسته وماله ونسبه وإحسانه إليهم ، وسلطانه عليهم . فإذا ذمه الرسول أو بين نقصه ، أو أمر بأهانتة أو قتله : فمن لم يخلص إيمانه وإلا يبقى في قلبه منازعة بين طاعة الرسول التابعة لاعتقاده الصحيح ، واتباع ما في نفسه من الحال التابع لتلك الظنون الكاذبة .

فمن تدبر هذا : علم يقيناً ما في حشو البدع من السموم المضعفة للإيمان . ولهذا قيل : إن البدع مشتقة من الكفر .

وهذا المعنى الذي ذكرته معتبر في كل مانهى عنه الشارع من أنواع العبادات التي لا مزية لها في الشرع إذا جاز أن يتوهم لها مزية : كالصلاة عند القبور ، والذبح عند الأصنام ونحو ذلك ، وإن لم يكن الفاعل معتقداً للمزية . لكن

نفس الفعل قد يكون مظنة للمزية . وكما أن إثبات الفضيلة الشرعية مقصود -
فرفع الفضيلة غير الشرعية مقصود أيضاً .

إبطال ما يدعى إبطال ما يدعى
لهذه المواسم هذه المواسم
من الفوائد من الفوائد
القلبية وغيرها القلبية وغيرها

فإن قيل : هذا يعارضه : أن هذه المواسم مثلاً فعلها قوم من أولى العلم والفضل
الصادقين فمن دونهم . وفيها فوائد يجدها المؤمن في قلبه وغير قلبه : من طهارة
قلبه ورقته ■ وزوال آثار الذنوب عنه ، وإجابة دعائه ونحو ذلك ، مع ما ينضم
إلى ذلك من العمومات الدالة على فضل الصلاة والصيام . كقوله تعالى
(٩٦ : ٩ ، ١٠) رأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى) وقوله صلى الله عليه وسلم
■ الصلاة نور وبرهان » ونحو ذلك .

قلنا : لا ريب أن من فعلها متأولاً مجتهداً أو مقلداً : كان له أجر على حسن
قصده ■ وعلى عمله من حيث ما فيه من المشروع . وكان ما فيه من المبتدع مغفوراً
له ، إذا كان في اجتهاده أو تقليده من المعذورين . وكذلك ما ذكر فيها من الفوائد
كلها إنما حصلت لما اشتملت عليه من المشروع في جنسه . كالصوم والذكر ،
والقراءة ، والركوع والسجود ، وحسن القصد في عبادة الله ، وطاعته ودعائه ،
وما اشتملت عليه من المكروه . واتقى موجهه بغير الله لاجتهاد صاحبه أو تقليده
وهذا المعنى ثابت في كل ما يذكر في بعض البدع المكروهة من الفائدة .

لكن هذا القدر لا يمنع كراهتها والنهي عنها ، والاعتياض عنها بالمشروع
الذي لا بدعة فيه ، كما أن الذين زادوا الأذان في العيدين هم كذلك ، بل اليهود
والنصارى يجدون في عباداتهم أيضاً فوائد . وذلك : لأنه لا بد أن تشتمل
عبادتهم على نوع ما مشروع في جنسه ، كما أن قولهم لا بد أن يشتمل على صدق
ما مأثور عن الأنبياء ثم مع ذلك لا يوجب أن تفعل عباداتهم ■ أو تروى كلماتهم
لأن جميع المبتدعات لا بد أن تشتمل على شر راجح على ما فيها من الخير . إذ
لو كان خيرها راجحاً لما أهملتها الشريعة .

فنحن نستدل بكونها بدعة على أن إنهم أكبر من نفعها . وذلك هو
الموجب للنهي .

وأقول : إن إثمها قد يزول عن بعض الأشخاص لمعارض الاجتهاد أو غيره .
كما يزول اسم الربا والنبذ المختلف فيهما عن المجتهدين من السلف ، ثم مع ذلك
يجب بيان حالها . وأن لا يقتدى بمن استحلها ، وأن لا يقصر في طلب العلم
المبين لحقيقتها .

وهذا الدليل كاف في بيان أن هذه البدع مشتملة على مفساد اعتقادية . أو
حالية مناقضة لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم . وأن ما فيها من المنفعة مرجوح
لا يصلح للمعارضة .

ثم يقال على سبيل التفصيل : إذا فعلها قوم ذوو فضل . فقد تركها قوم في
زمان هؤلاء معتقدين لـ كراهتها وأنكرها قوم كذلك . وهؤلاء التاركون والمنكرون
إن لم يكونوا أفضل ممن فعلها فليسوا دونهم في الفضل . ولو فرّضوا دونهم في
الفضل . فتكون حينئذ قد تنازع فيها أولو الأمر . فترد إذن إلى الله والرسول .
وكتاب الله وسنة رسوله . مع من كرهها ، لا مع من رخص فيها .

ثم عامة المتقدمين الذين هم أفضل من المتأخرين مع هؤلاء التاركين المنكرين
وأما ما فيها من المنفعة : فيعارضه ما فيها من مفساد البدعة الراجعة .
منها : - مع ما تقدم من المفسدة الاعتقادية والحالية - : أن القلوب تستعذبها
وتستغنى بها عن كثير من السنن ، حتى تجد كثيراً من العامة يحافظ عليها ما لا
يحافظ على التراويح والصلوات الخمس .

ومنها . أن الخاصة والعامة تنقص بسببها عنايتهم بالفرائض والسنن وتفتقر
رغبتهم فيها . فتجد الرجل يجتهد فيها ، يخلص وينيب ، يفعل فيها ما لا يفعله
في الفرائض والسنن . حتى كأنه يفعل هذه البدعة عبادة ، ويفعل الفرائض والسنن
عادة ووظيفة . وهذا عكس الدين . فيفوت بذلك ما في الفرائض والسنن من المغفرة
والرحمة والركة والطهارة والخشوع ، وإجابة الدعوة وحلاوة المناجاة ، إلى غير ذلك
من الفوائد ، وإن لم يفته هذا كله . فلا بد أن يفوته كله .

مع الذين
يفعلون البدعة
من تركها من
أهل الفضل

المفساد في
البدعة أرجح
مما زعم لها
من الفوائد

ومنها : ما في ذلك من مصير المعروف منكرا . والمنكر معروفاً ، وما يترتب على ذلك من جهالة أكثر الناس بدين المرسلين ، وانتشار زرع الجاهلية .
ومنها : اشتغالها على أنواع من المنكرات في الشريعة . مثل : تأخير الفطور وأداء العشاء الآخرة بلا قلوب حاضرة ، والمبادرة إلى تعجيلها ، والسجود بعد السلام لغير سهو ، وأنواع من الأذكار ومقاديها لا أصل لها ، إلى غير ذلك من المفاسد التي لا يدركها إلا من استنارت بصيرته « وسلمت سريرته » .

ومنها : مسارقة الطبع إلى الانحلال من ربة الاتباع ، وفوات سلوك الصراط المستقيم . وذلك أن النفس فيها نوع من الكبر . فتحب أن تخرج من العبودية والاتباع بحسب الإمكان ، كما قال أبو عثمان النيسابوري رحمه الله « ما ترك أحد شيئاً من السنة إلا لكبر في نفسه » ثم هذا مظنة لغيره . فينسلخ القلب عن حقيقة الاتباع للرسول ، ويصير فيه من الكبر وضعف الإيمان ما يفسد عليه دينه « أويكاد ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا » .

ومنها : ما تقدم التنبيه عليه في أعياد أهل الكتاب من المفاسد التي توجد في كلا النوعين المحدثين : النوع الذي فيه مشابهة ، والنوع الذي لا مشابهة فيه . والكلام في ذم البدع لما كان مقررًا في غير هذا الموضع لم نطل النفس في تقريره ، بل نذكر بعض أعيان هذه المواسم .

فصل

قد تقدم أن العيد يكون اسماً لنفس المكان « ولنفس الزمان ، ولنفس الاجتماع » .

وهذه الثلاثة قد أحدث منها أشياء .
أما الزمان : فثلاثة أنواع . ويدخل فيها بعض بدع أعياد المكان والأفعال .
أحدها : يوم لم تعظمه الشريعة أصلاً ، ولم يكن له ذكر في وقت السلف ،
ما أحدث من الأعياد الزمانية والسكانية

بدع أول
خميس من
رجب

ولا جرى فيه ما يوجب تعظيمه . مثل أول خميس من رجب ، وليلة تلك الجمعة التي تسمى الرغائب . فإن تعظيم هذا اليوم والليلة : إنما حدث في الإسلام بعد المائة الرابعة . وروى فيه حديث موضوع باتفاق العلماء مضمونه فضيلة صيام ذلك اليوم ، وفعل هذه الصلاة المسماة عند الجاهلين بصلاة الرغائب . وقد ذكر ذلك بعض المتأخرين من العلماء من الأصحاب وغيرهم .

والصواب الذي عليه المحققون من أهل العلم : النهى عن إفراط هذا اليوم بالصوم . وعن هذه الصلاة الحديثة . وعن كل ما فيه تعظيم لهذا اليوم من صنعة الأطعمة ، وإظهار الزينة ونحو ذلك ، حتى يكون هذا اليوم بمنزلة غيره من بقية الأيام وحتى لا يكون له مزية أصلاً .

وكذلك يوم آخر في وسط رجب تصلى فيه صلاة تسمى صلاة أم داود . فإن تعظيم هذا اليوم لا أصل له في الشريعة أصلاً .

بدعة عيد
ختم

النوع الثاني : ما جرى فيه حادثة كما كان يجري في غيره من غير أن يوجب ذلك جعله موسماً ، ولا كان السلف يعظمونه ، كثمان عشر ذى الحجة الذي خطب فيه النبي صلى الله عليه وسلم بغدير خم مَرَّجَعَهُ مِنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . فإنه صلى الله عليه وسلم خطب فيه خطبة ، وصى فيها باتباع كتاب الله ، ووصى فيها بأهل بيته . كما روى مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم رضى الله عنه .

فزاد بعض أهل الأهواء في ذلك ، حتى زعموا : أنه عهد إلى علي رضى الله عنه بالخلافة بالنص الجلى بعد أن فرش له وأقعدته على فرش عالية . وذكروا كلاماً باطلاً وعملاً قد علم بالاضطرار أنه لم يكن من ذلك شيء . وزعموا أن الصحابة تماثلوا على كتمان هذا النص ، وغصبوا الوصى حقه ، وفسقوا وكفروا ، إلا نفرًا قليلاً . والعادة التي جبل الله عليها بنى آدم ، ثم ما كان عليها القوم من الأمانة والديانة وما أوجبه شرعهم من بيان الحق يوجب العلم اليقيني بأن مثل هذا يمتنع كتماناً . وليس الغرض الكلام في مسألة الإمامة . وإنما الغرض : أن اتخاذاً هذا اليوم

عيداً يحدث لا أصل له . فلم يكن في السلف لا من أهل البيت ، ولا من غيرهم من اتخذ ذلك عيداً ، حتى يحدث فيه أعمالاً . إذ الأعياد شريعة من الشرائع . فيجب فيها الاتباع ، لا الابتداع . وللنبي صلى الله عليه وسلم خطب وعهود ووقائع في أيام متعددة ، مثل يوم بدر ، وحنين ، والخندق ، وفتح مكة ، ووقت هجرته ، ودخوله المدينة ، وخطب له متعددة ، يذكر فيها قواعد الدين . ثم لم يوجب ذلك أن يتخذ مثال تلك الأيام أعياداً . وإنما يفعل مثل هذا النصارى الذين يتخذون أمثال أيام حوادث عيسى عليه السلام أعياداً « أو اليهود . وإنما العيد شريعة . فما شرعه الله اتبع » وإلا لم يحدث في الدين ما ليس منه .

بدعة عيد
مولد النبي

وكذلك ما يحدثه بعض الناس إما مضاهاة للنصارى في ميلاد عيسى عليه السلام ، وإما محبة للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيماً له . والله قد يشبههم على هذه الحجة والاجتهاد^(١) لا على البدع : من اتخذ مولد النبي صلى الله عليه وسلم عيداً «

(١) كيف يكون لهم ثواب على هذا ؟ وهم مخالفون لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهدى أصحابه ؟ فإن قيل : لأنهم اجتهدوا فأخطوا ، فنقول : أى اجتهدا في هذا . وهل تركت نصوص العبادات مجالاً للاجتهاد ؟ والأمر فيه واضح كل الوضوح . وما هو إلا غلبة الجاهلية وتحكم الأهواء ، حملت الناس على الإعراض عن هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم إلى دين اليهود والنصارى والوثنيين . فعلمهم ما يستحقونه من لعنة الله وغضبه « وهل تكون محبة وتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإعراض عن هديه وكرمه وكراهية ما جاء به من الحق لصالح الناس من عند ربه ، والمصارعة إلى الوثنية واليهودية والنصرانية ؟ ومن هم أولئك الذين أحيوا تلك الأعياد الوثنية ؟ هل هم مالك أو الشافعي أو أحمد أو أبو حنيفة ، أو السفينان أو غيرهم من أئمة الهدى رضي الله عنهم ؟ حتى يعتذر لهم ولأخطائهم . كلا ، بل ما أحدث هذه الأعياد الشركية إلا العبيدون الذين أجمعت الأمة على زندقته وأثمهم كانوا أكفر من اليهود والنصارى وأنهم كانوا وبالا على المسلمين ، وعلى أيديهم وبذرائعهم وما نقثوا في الأمة من سموم الصوفية الخبيثة انحرف المسلمون عن الصراط المستقيم ، حتى كانوا مع المغضوب عليهم والضالين ؟ وكلام شيخ الاسلام =

مع اختلاف الناس في مولده . فإن هذا لم يفعله السلف ، مع قيام المقتضي له . وعدم المانع منه . ولو كان هذا خيراً محضاً ، أو راجحاً : لكان السلف رضى الله عنهم أحق به منا ، فإنهم كانوا أشد محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتعظيماً له منا ، وهم على الخير أحرص . وإنما كمال محبته وتعظيمه في متابعتة وطاعته واتباع أمره ، وإحياء سنته باطناً وظاهراً . ونشر ما بعث به ، والجهاد على ذلك بالقلب واليد واللسان . فإن هذه هي طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان . وأكثر هؤلاء الذين تجدونهم حرصاء على أمثال هذه البدع . مع ما لهم فيها من حسن القصد والاجتهاد الذى يرجى لهم به الثبوت ، تجدونهم فاترين

= نفسه يدل على خلاف ما يقول من إثابتهم . لأن حب الرسول وتعظيمه الواجب على كل مسلم : إنما هو باتباع ما جاء به من عند الله . كما قال الله تعالى (٣ : ٣١) قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم) وقال (٤ : ٦٥ - ٦٠) ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به . ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ، وإذا قيل لهم : تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً . فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم . ثم جاءوك يحلفون بالله : إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً . أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم . وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً . وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله . ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً . فلا ، وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم . ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً) وقال تعالى (٢٤ : ٤٧ - ٥٢) ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا . ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك ، وما أولئك بالمؤمنين . وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون . وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين : أفي قلوبهم مرض ؟ أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله ؟ بل أولئك هم الظالمون إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم : أن يقولوا : سمعنا وأطعنا . وأولئك هم المفلحون)

في أمر الرسول عما أمروا بالنشاط فيه . وإنما هم بمنزلة من يحلى المصحف ولا يقرأ فيه ، أو يقرأ فيه ولا يتبعه . وبمنزلة من يزخرف المسجد ولا يصلى فيه ، أو يصلى فيه قليلا ، وبمنزلة من يتخذ المسابح والسجادات المزخرفة . وأمثال هذه الزخارف الظاهرة التي لم تشرع ، ويصحبها من الرياء والكبر والاشتغال عن المشروع ما يفسد حال صاحبها^(١) . كما جاء في الحديث « ما ساء عمل أمة قط . إلا زخرفوا مساجدهم » .

من الأعمال ما يكون فيه خير مشروع وشر مبتدع
واعلم أن من الأعمال ما يكون فيه خير لاشتماله على أنواع من المشروع . وفيه أيضا شر من بدعة وغيرها ، فيكون ذلك العمل شرا بالنسبة إلى الاعراض عن الدين بالكلية ، كحال المنافقين والفاسقين . وهذا قد ابتلى به أكثر الأمة في الأزمان المتأخرة . فعليك هنا بأدين .

أحرص على التمسك بالسنة
وإدع إلى الخير
أحدهما : أن يكون حرصك على التمسك بالسنة باطنا وظاهرا في خاصتك وخاصة من يطيعك . واعرف المعروف ، وأنكر المنكر .

الثاني : أن تدعو الناس إلى السنة بحسب الإمكان . فإذا رأيت من يعمل هذا ولا يتركه إلا إلى شر منه ، فلا تدعو إلى ترك منكر بفعل ما هو أنكر منه أو بترك واجب أو مندوب تركه أضرب من فعل ذلك المكروه . ولكن إذا كان في البدعة نوع من الخير ؛ فعوض عنه من الخير المشروع بحسب الإمكان . إذ النفوس لا تترك شيئا إلا بشيء . ولا ينبغي لأحد أن يترك خيرا إلا إلى مثله ، أو إلى خير منه . فإنه كما أن الفاعلين لهذه البدع معيبون قد أتوا مكروها ، فالتاركون أيضا للسنن مذمومون ، فإن منها ما يكون واجبا على الإطلاق . ومنها ما يكون

(١) فكيف مع هذا يرجى لهم ثواب ، أو يقبل منهم دعوى حسن قصد ؟ وهل الأعمال الظاهرة إلا عناوين للمقاصد والنوايا ؟ وإذا كان لهؤلاء ثواب على بدعتهم فيمكن لليهود والنصارى وكل كافر إذن ثواب على ما يأتون من الكفر والوثنية : لأنهم يقسمون جهد أيمانهم أنهم لا يقصدون به إلا الاحسان والتوفيق .

واجباً على التقيد ، كما أن الصلاة النافلة لا تجب ، ولكن من أراد أن يصلحها ، يجب عليه أن يأتي بأركانها ، وكما يجب على من أتى الذنوب : أن يأتي بالكفارات والقضاء والتوبة والحسنات الماحية ، وما يجب على من كان إماماً ، أو قاضياً ، أو مفتياً ، أو والياً من الحقوق ، وما يجب على طالب العلم أو نوافل العبادة من الحقوق .

ومنها : ما يكره المداومة على تركه كراهة شديدة .

ومنها : ما يكره تركه أو يجب فعله على الأئمة دون غيرهم . وعامتها يجب تعليمها والحض عليها والدعاء إليها .

وكثير من المنكرين لبعد العبادات تجدهم مقصرين في فعل السنن من ذلك ، أو الأمر به .

ولعل حال كثير منهم يكون أسوأ من حال من يأتي بتلك العادات المشتملة على نوع من الكراهة ، بل الدين : هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ولا قوام لأحدهما إلا بصاحبه ، فلا ينهى عن منكر ، ولا يؤمر بمعروف يغنى عنه . كما يؤمر بعبادة الله وينهى عن عبادة ما سواه .

إذ رأس الأمر : شهادة أن لا إله إلا الله . والنفوس قد خلقت لتعمل لا لتترك ، وإنما رأوا الترك مقصوداً لغيره ، فإن لم يشتغل بعمل صالح وإلا لم تترك العمل السيئ أو الناقص ، لكن لما كان من الأعمال السيئة ما يفسد عليها العمل الصالح نهيت عنه حفظاً للعمل الصالح .

فتعظيم المولد واتخاذة موسماً : قد يفعله بعض الناس ، ويكون له فيه أجر عظيم ، لحسن قصده ، وتعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كما قدمته لك أنه يحسن من بعض الناس : ما يستقبح من المؤمن المسدد . ولهذا قيل للإمام أحمد عن بعض الأمراء : إنه أنفق على مصحف ألف دينار ونحو ذلك ، فقال : دعه . فهذا أفضل ما أنفق فيه الذهب ، أو كما قال .

كثير من المنكرين للبدع :
حالهم بترك السنن أسوأ من حال المبتدعين

مع أن مذهبه : أن زخرفة المصاحف مكروهة . وقد تأول بعض الأصحاب أنه أنفقها في تجديد الورق والخط .

وليس مقصود أحد هذا . وإنما قصده : أن هذا العمل فيه مصلحة . وفيه أيضاً مفسدة كره لأجلها .

فهؤلاء إن لم يفعلوا هذا وإلا اعتاضوا الفساد الذي لاصلاح فيه ، مثل أن ينفقها في كتاب من كتب الفجور ، ككتب الأسرار أو الأشعار ؛ أو حكمة فارس والروم .

فينبغي للداعي أن يكون عارفاً بمراتب الأعمال بحيث تعرف ما ينبغي من مراتب المعروف ، ومراتب المنكر ، حتى تقدم أهمها عند المراجعة . فإن هذا حقيقة العمل بما جاءت به الرسل ، فإن التمييز بين جنس المعروف وجنس المنكر ، وجنس الدليل وغير الدليل : يقيسر كثيراً . فأما مراتب المعروف والمنكر ومراتب الدليل ، بحيث تقدم عند التزام أعرف المعروفين فتدعو إليه ، وتنكر أنكر المنكرين ، وترجح أقوى الدليلين : فإنه هو خاصة العلماء بهذا الدين . فالمراتب ثلاث .

إحداها : العمل الصالح المشروع الذي لا كراهة فيه .
والثانية : العمل الصالح من بعض وجوهه أو أكثرها إما لحسن القصد أو لاشتغاله مع ذلك على أنواع من المشروع .

الثالثة : ما ليس فيه صلاح أصلاً ، إما لكونه تركاً للعمل مطلقاً ، أو لكونه عملاً فاسداً محضاً .

فأما الأول : فهو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم باطنها وظاهرها ، قولها وعملها ، في الأمور العلمية والعملية مطلقاً . فهذا هو الذي يجب تعلمه وتعليمه ، والأمر به ، وفعله على حسب مقتضى الشريعة من إيجاب واستحباب .

والغالب على هذا الضرب : هو أعمال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان .

وأما المرتبة الثانية : فهي كثيرة جداً في طرق المتأخرين من المنتسبين إلى علم أو عبادة . ومن العامة أيضاً . وهؤلاء خير ممن لا يعمل عملاً صالحاً مشروعاً ولا غير مشروع ، أو من يكون عمله من جنس المحرم ، كالكفر والكذب والخيانة والجهل . ويندرج في هذا أنواع كثيرة .

فمن تعبد ببعض هذه العبادات المشتملة على نوع من الكراهة . كالوصال في الصيام ، وترك جنس الشهوات ونحو ذلك أو قصد إحياء ليالٍ لا خصوص لها ، كأول ليلة من رجب ونحو ذلك : قد يكون حاله خيراً من حال البطل الذي ليس فيه حرص على عبادة الله وطاعته ، بل كثير من هؤلاء الذين ينكرون هذه الأشياء زاهدون في جنس عبادة الله : من العلم النافع ، والعمل الصالح ، أو في أحدهما : لا يحبونها ، ولا يرغبون فيها ، لكن لا يمكنهم ذلك في المشروع . فيصرفون قوتهم إلى هذه الأشياء . فهم بأحوالهم منكرون للمشروع وغير المشروع . وبأحوالهم لا يمكنهم إلا إنكار غير المشروع .

ومع هذا : فالمؤمن يعرف المعروف وينكر للنكر ، ولا يمنعه من ذلك موافقة بعض المنافقين له ظاهراً في الأمر بذلك المعروف ، والنهي عن ذلك المنكر ، ولا مخالفة بعض علماء المؤمنين .
فهذه الأمور وأمثالها مما ينبغي معرفتها والعمل بها .

النوع الثالث : ما هو معظم في الشريعة ، كيوم عاشوراء ، ويوم عرفة ، المشروع نوعاً ويومى العيدين . والعشر الأواخر من شهر رمضان ، والعشر الأول من ذي الحجة وللمبتدع وصفاً وليلة الجمعة ويومها . والعشر الأول من المحرم . ونحو ذلك من الأوقات الفاضلة . فهذا الضرب قد يحدث فيه ما يعتقد أن له فضيلة . وتوابع ذلك ما يصير منكراً ينهى عنه . مثل ما أحدث بعض أهل الأهواء في يوم عاشوراء من التعطش . والتعزّن ، والتجمّع ، وغير ذلك من الأمور المحدثّة التي لم يشرعها الله ولا رسوله ولا أحد من السلف . لا من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من غيرهم . لكن لما أكرم الله فيه سبط نبيه أحد سيدي شباب أهل الجنة ، وطائفة

ما أحدث يوم
عاشوراء من
البدع

من أهل بيته بأيدى الفجرة الذين أهانهم الله ، وكانت هذه مصيبة عند المسلمين يجب أن تتلقى بما يتلقى به أمثالها من المصائب من الاسترجاع المشروع ، فأحدث بعض أهل البدع في مثل هذا اليوم خلاف ما أمر الله به عند المصائب • وضموا إلى ذلك من الكذب والوقعة في الصحابة البراء من فتنه الحسين وغيرها أموراً أخرى ، مما يكرهها الله ورسوله . وقد روى عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين بن علي رضي الله عنهم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أصيب بمصيبة فذكر مصيبتته ، فأحدث لها استرجاعاً ، وإن تقادم عهدا : كتب الله له من الأجر مثلها يوم أصيب » رواه الإمام أحمد وابن ماجه . فتدبر كيف روى مثل هذا الحديث الحسين بن علي رضي الله عنهما ، وعنه بنته التي شهدت مصابه ؟

ليس من دين الإسلام إحياء ذكرى المصائب وأما اتخاذ أمثال أيام المصائب مأتما فليس هذا من دين المسلمين • بل هو إلى دين الجاهلية أقرب . ثم هم قد قوّتوا بذلك مافى صوم هذا اليوم من الفضل . وأحدث بعض الناس فيه أشياء مستندة إلى أحاديث موضوعة لا أصل لها ، مثل : فضل الاغتسال فيه ، أو التكحل ، أو المصافحة . وهذه الأشياء ونحوها من الأمور المبتدعة • كلها مكروهة • وإنما المستحب صومه .

التوسيع في عاشوراء باطل وقد روى في التوسيع فيه على العيال آثار معروفة : أعلى ما فيها حديث إبراهيم ابن محمد بن المنتشر عن أبيه قال « بلغنا أنه من وسّع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته » رواه عنه ابن عيينة . وهذا بلاغ منقطع لا يعرف قائله . والأشبه أن هذا وُضِعَ لما ظهرت العصبية بين الناصبة والروافضة . فإن هؤلاء أعدوا يوم عاشوراء مأتماً ، فوضع أولئك فيه آثاراً تقضي التوسيع فيه ، واتخاذهم عيداً . وكلاهما باطل .

وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « سيكون في ثقيف كذاب ومبير » فكان الكذاب : المختار بن أبي عبيد . وكان يتشيع

وينتصر للحسين . ثم أظهر الكذب والافتراء على الله . وكان فيها الحجاج ابن يوسف ، وكان فيه انحراف على علي وشيعته . وكان مبيراً . وهؤلاء فيهم بدع وضلال ، وأولئك فيهم بدع وضلال ، وإن كانت الشيعة أكثر كذباً وأسوأ حالا .

لكن لا يجوز لأحد أن يغير شيئاً من الشريعة لأجل أحد ، وإظهار الفرح والسرور يوم عاشوراء ، وتوسيع النفقات فيه : هو من البدع المحدثه المقابلة للرافضة . وقد وضعت في ذلك أحاديث مكذوبة في فضائل ما يصنع فيه من الاغتسال والاكتحال ، وغير ذلك . وصححها بعض الناس كابن ناصر وغيره ، ليس فيها ما يصح . لكن رويت لأناس اعتقدوا صحتها ، فعملوا بها ولم يعلموا أنها كذب . فهذا مثل هذا .

وقد يكون سبب الغلو في تعظيمه من بعض المنتسبة لمقابلة الروافض . فإن الشيطان قصده أن يحرف الخلق عن الصراط المستقيم ، ولا يبالي إلى أي الشقين صاروا .

فينبغي أن يحتنب هذه الحداثات .

وما ادعى لرجب من الفضل باطل

ومن هذا الباب شهر رجب ، فإنه أحد الأشهر الحرم . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا دخل شهر رجب قال : اللهم بارك لنا في شهر رجب وشعبان ، وبلغنا رمضان » ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل رجب حديث آخر . بل عامة الأحاديث المأثورة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم كلها كذب . والحديث إذا لم يعلم أنه كذب فروايته في الفضائل أمر قريب . أما إذا علم أنه كذب فلا يجوز روايته إلا مع بيان حاله ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من روى عني حديثاً ، وهو يرى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذبين » .

نعم روى عن بعض السلف في تفضيل العشر الأول من رجب بعض الآثار . وروى غير ذلك .

فاتخاذة موسماً بحيث يفرد بالصوم : مكروه عند الإمام أحمد وغيره ، كما روى عن عمر بن الخطاب وأبي بكر وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم .

وروى ابن ماجه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم رجب » رواه عن إبراهيم بن المنذر الحزامي : حدثنا داود بن عطاء حدثني زيد بن عبد الحميد عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن سليمان بن علي عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما . وليس بقوى .

وهل الأفراد المكروه : أن يصومه كله ، أو أن لا يقرن به شهر آخر ؟ فيه للأصحاب وجهان .

ولولا أن هذا موضع الإشارة إلى رموس المسائل لأطلنا الكلام في ذلك ومن هذا الباب : ليلة النصف من شعبان . فقد روى في فضلها من الأحاديث المرفوعة والآثار ما يقتضي : أنها ليلة مفضلة . وأن من السلف من كان يخصها بالصلاة فيها ، وصوم شهر شعبان قد جاءت فيه أحاديث صحيحة . ومن العلماء من السلف ، من أهل المدينة وغيرهم من الخلف : من أنكر فضلها ، وطعن في الأحاديث الواردة فيها ، كحديث « إن الله يغفر فيها لأكثر من عدد شعر غنم بني كلب » وقال : لا فرق بينها وبين غيرها .

ما أحدث من
البدع في نصف
شعبان

لكن الذي عليه كثير من أهل العلم ، أو أكثرهم من أصحابنا وغيرهم : على تفضيلها ، وعليه يدل نص أحمد ، لتعدد الأحاديث الواردة فيها . وما يصدق ذلك من الآثار السلفية ، وقد روى بعض فضائلها في المسانيد والسنن . وإن كان قد وضع فيها أشياء آخر .

فأما صوم يوم النصف مفرداً فلا أصل له ، بل إفراده مكروه . وكذلك اتخاذة موسماً تصنع فيه الأطعمة . وتظهر فيه الزينة : هو من المواسم المحدثه المبتدعة التي لا أصل لها .

وكذلك ما قد أحدث في ليلة النصف من الاجتماع العام للصلاة الألفية في

المساجد الجامعة ، ومساجد الأحياء والدور والأسواق . فإن هذا الاجتماع لصلاة نافلة مقيدة بزمان وعدد وقدر من القراءة : مكروه لم يشرع ، فإن الحديث الوارد في الصلاة الألفية موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ، وما كان هكذا لا يجوز استحباب صلاة بناء عليه ■ وإذا لم يستحب : فالعمل المقتضى لاستحبابها مكروه ولو سوغ أن كل ليلة لها نوع فضل تخص بصلاة مبتدعة يجتمع لها لكان يفعل مثل هذه الصلاة ■ أو أزيد ، أو أنقص : ليلتي العيدين ، وليلة عرفة ، كما أن بعض أهل البلاد يقيمون مثلها أول ليلة من رجب ، وكما بلغني أنه كان بعض أهل القرى يصلون بعد المغرب صلاة مثل المغرب في جماعة يسمونها صلاة برّ الوالدين . وكما كان بعض الناس يصلي كل ليلة في جماعة صلاة الجنّازة على من مات من المسلمين في جميع الأرض ونحو ذلك من الصلوات الجماعية التي لم تشرع .

بدع صلاة
الجنّازة بعد
كل مغرب

وعليك أن تعلم أنه إذا استحب التطوع المطلق في وقت معين ، وجوز التطوع في جماعة : لم يلزم من ذلك تسوية جماعة راتبة غير مشروعة . بل ينبغي أن تفرق بين البابين .

الهدى الصالح
في الصلوات
والأذكار

وذلك أن الاجتماع لصلاة تطوع ، أو استماع قرآن ، أو ذكر الله ونحو ذلك إذا كان يفعل ذلك أحياناً . فهذا أحسن . فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه صلى التطوع في جماعة أحياناً » و « خرج على أصحابه وفيهم من يقرأ ، وهم يستمعون ، فجلس معهم يستمع » وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا اجتمعوا أمروا واحداً يقرأ ، وهم يستمعون » وقد ورد في « القوم الذين يجلسون يتدارسون كتاب الله ورسوله » وفي « القوم الذين يذكرون الله » من الآثار ما هو معروف .

مثل قوله صلى الله عليه وسلم « ما جلس قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ، ويتدارسونه بينهم ، إلا غشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة . وحفّتهم الملائكة . وذكرهم الله فيمن عنده » .

وردد أيضاً في الملائكة « الذين يلبسون مجالس الذكر ، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله » تنادوا : هلموا إلى حاجتكم - الحديث » .

فأما اتخاذ اجتماع راتب يتكرر بتكرر الأسابيع والشهور والأعوام ، غير الاجتماعات المشروعة . فإن ذلك يضاهاى الاجتماعات للصلوات الخمس ، وللجمعة ، والعيدين والحج . وذلك هو المبتدع المحدث .

ففرق بين ما يتخذ سنة وعادة ، فإن ذلك يضاهاى المشروع .

وهذا الفرق هو المنصوص عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة .

فروى أبو بكر الخلال في كتاب الأدب عن إسحاق بن منصور السكونج :

أنه قال لأبي عبد الله : يكره أن يجتمع القوم يدعون الله ، ويرفعون أيديهم ؟

قال : ما أكره للاخوان إذا لم يجتمعوا على عهد ، إلا أن يكثروا .

وقال إسحاق بن راهويه كما قال الإمام أحمد .

وإنما معنى أن لا يكثروا ■ أن لا يتخذوها عادة حتى يكثروا . هذا كلام

إسحاق .

قال المروزي : سألت أبا عبد الله عن القوم يبيتون ، فيقرأ قارئ ويدعون

حتى يصبحوا ؟ قال : أرجو أن لا يكون به بأس .

قال أبو السرى الحربى : قال أبو عبد الله : وأي شيء أحسن من أن يجتمع

الناس يصلون ويذكرون ما أنعم الله به عليهم ، كما قالت الأنصار ؟

وهذه إشارة إلى ما رواه أحمد : حدثنا إسماعيل أنبأنا أيوب عن محمد بن

سيرين قال « نبئت أن الأنصار قبل قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة . قالوا :

لو نظرنا يوماً فاجتمعنا فيه ■ فذكرنا هذا الأمر الذى أنعم الله به علينا . فقالوا :

يوم السبت . ثم قالوا : لا نجتمع اليهود في يومهم . قالوا : فيوم الأحد . قالوا :

لا نجتمع النصارى في يومهم . قالوا : فيوم العروبة ■ وكانوا يسمون يوم الجمعة

بدء اجتماع

الأنصار في

يوم الجمعة

يوم العروبة . فاجتمعوا في بيت أبي أمامة أسعد بن زرارة . فذبحت لهم شاة فكفتهم .

وقال أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي : سألت أحمد بن حنبل عن القوم يجتمعون ويقرأ لهم القارئ قراءة حزينة ، فيبكون . وربما أطفؤا السراج ؟ فقال لي أحمد : إن كان يقرأ قراءة أبي موسى فلا بأس .

وروى الخلال عن الأوزاعي : أنه سئل عن القوم يجتمعون . فيأمرون رجلاً يقص عليهم . قال : إذا كان ذلك يوماً بعد الأيام فليس به بأس .

فقيد أحمد الاجتماع على الدعاء بما إذا لم يتخذ عادة .

وكذلك قيد إتيان الأمكنة التي فيها آثار الأنبياء .

قال سندي الخواتمي : سألنا أبا عبد الله عن الرجل يأتي هذه المشاهد ، ويذهب إليها : ترى ذلك ؟ قال : أما على حديث ابن أم مكتوم أنه « سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أن يصلي في بيته ، حتى يتخذ ذلك مصلى » وعلى ما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما : يتبع مواضع النبي صلى الله عليه وسلم وأثره . فليس بذلك بأس أن يأتي الرجل المشاهد ، إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جداً ، وأكثروا فيه ^(١) .

وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم . ولفظه : سئل عن الرجل يأتي هذه المشاهد التي بالمدينة وغيرها ، يذهب إليها ؟ قال : أما على حديث ابن أم مكتوم

(١) لكن فعل عمر بن الخطاب في قطعه شجرة بيعة الرضوان حين رأى الناس يذهبون إليها ليصلوا عندها أحق بالاتباع وعمر أئمة في دين الله . وهو من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباعهم . وشتان بين ما طلب عتبان بن مالك - كما في الصحيحين - من رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يصلي له في بيته مكاناً يتخذهُ مصلى ، وبين إتيان الناس هذه المشاهد التي عادت بها الجاهلية الأولى . وأدت إلى عبادة الموتى والأشجار والأشجار من دون الله . وليس في فعل ابن عمر حجة مع فعل أبيه وأبي بكر وعمر وبقية الصحابة .

أنه « سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتيه ، فيصلي في بيته ، حتى يتخذ مسجداً »
وعلى ما كان يفعله ابن عمر « يتبع مواضع سير النبي صلى الله عليه وسلم وفعله ،
حتى رؤى يصب في موضع ماء » فسئل عن ذلك ؟ فقال « رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصب ههنا ماء » قال : أما على هذا فلا بأس .

قال : ورخص فيه . ثم قال : ولكن قد أفرط الناس جدا . وأكثروا في
هذا المعنى . فذكر قبر الحسين وما يفعل الناس عنده .

وهذا الذي كرهه أحد وغيره من اعتياد ذلك مأثور عن ابن مسعود وغيره ،
لما اتخذ أصحابه مكانا يجتمعون فيه للذكر . فخرج إليهم ، فقال « يا قوم لأنتم أهدي
من محمد ، أو لأنتم على شعبة ضلالة » .

وأصل هذا : أن العبادات المشروعة التي تتكرر بتكرر الأوقات ، حتى تصير
سننا ومواسم . قد شرع الله منها ما فيه كفاية للعباد . فإذا أحدث اجتماع زائد على
هذه الاجتماعات معتاد : كان ذلك مضاهاة لما شرعه الله وسنه . وفيه من الفساد
ما تقدم التنبيه على بعضه ، بخلاف ما يفعله الرجل وحده ، أو الجماعة المختصة
أحيانا . ولهذا كره الصحابة أفراد صوم رجب ، لما يشبه برمضان . وأمر عمر
رضي الله عنه بقطع الشجرة التي توهوا أنها الشجرة التي بايع الصحابة النبي
صلى الله عليه وسلم تحتها بيعة الرضوان ، لما رأى الناس ينتابونها ويصلون عندها .
كأنها المسجد الحرام . أو مسجد المدينة . وكذلك لما رأهم قد عكفوا على مكان
قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم عكفوا عاما نهام عن ذلك . وقال :
« أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد » أو كما قال رضي الله عنه .

فكما أن تطوع الصلاة فرادى وجماعة مشروع من غير أن يتخذ جماعة
عامة متكررة . تشبه المشروع : من الجمعة ، والعيدين ، والصلوات الخمس .
فكذلك تطوع القراءة والذكر والدعاء جماعة وفرادى . وتطوع قصد بعض

قد شرع الله
من المواسم
ما فيه كفاية
للناس

المشاهد ونحو ذلك كله من نوع واحد^(١) . يفرق بين الكثير الظاهر منه . والقليل الخفي ، والمعتاد وغير المعتاد . وكذلك كل ما كان مشروع الجنس . لكن البدعة اتخاذها عادة لازمة . حتى يصير كأنه واجب . ويترتب على استحبابه وكرامته حكم نذره ، واشتراط فعله في الوقف والوصية ونحو ذلك . حيث كان النذر لا يلزم إلا في القرب .

وكذلك العمل المشروط في الوقف لا يجوز أن يكون إلا برا ومعروفا على ظاهر المذهب ، وقول جمهور أهل العلم .

وسنوى إلى ذلك إن شاء الله .

وهذه المسائل تفتقر إلى بسط أكثر من هذا لا يحتمله هذا الموضع . وإنما الغرض التنبيه على المواسم المحدثه .

وأما ما يفعل في هذه المواسم مما جنسه منهي عنه في الشرع : فهذا لا يحتاج الأعمال المنهي
عن جنسها
في هذا المواسم

إلى ذكر . لأن ذلك لا يحتاج أن يدخل في هذا الباب .

مثل : رفع الأصوات في المسجد ، أو اختلاط الرجال والنساء ، أو كثرة إيقاد المصاييح زيادة على الحاجة^(٢) . أو إيذاء المصلين أو غيرهم بقول أو فعل . فإن قبح هذا ظاهر لكل مسلم . وإنما هذا من جنس سائر الأقوال المحرمة في المساجد سواء حرمت في المسجد وغيره ، كالقواحش والفحش ، أو صين عنها المسجد كالبيع والشراء وإنشاد الضالة وإقامة الحدود ونحو ذلك .

(١) تطوع القراء والصلاة والله ذكر ونحوها مشروع أصلا . فهل قصد المشاهد مشروع أصلا ، بحيث ثبت فعله عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين ؟ فأما فعل ابن عمر وحده . فلا يثبت به شرع

(٢) هذه شميرة مجوسية منها البرامكة الذين كانوا مجوسا يعبدون النار في بيوتهم ويتظاهرون بالاسلام للسكيد له . ولذلك استأصل الخليفة هرون الرشيد رحمه الله شأفته لما ظهر على حقيقة أمرهم .

وقد ذكر بعض المتأخرين من أصحابنا وغيرهم : أنه يستحب قيام هذه الليلة بالصلاة التي يسمونها الألفية . لأن فيها قراءة (قل هو الله أحد) ألف مرة ، وربما استحبوا الصوم أيضاً . وعمدتهم في خصوص ذلك : الحديث الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك .

وقد يعتمدون على العمومات التي تندرج فيها هذه الصلاة ، على ما جاء في فضل هذه الليلة بخصوصها ، وما جاء من الأثر بأحيائها ، وعلى الاعتياد ، حيث فيها من المنافع والفوائد ما يقتضى الاستحباب لجنسها من العبادات .

فأما الحديث المرفوع في هذه الصلاة الألفية : فكذب موضوع ، باتفاق أهل العلم بالحديث .

وأما العمومات الدالة على استحباب الصلاة فحق ، لسكن العمل المعين : إما أن يستحب بخصوصه ، أو يستحب لما فيه من المعنى العام .

فأما المعنى العام : فلا يجب جعله خصوصاً مستحباً . ومن استحبها ذكرها في النفل المقيد ، كصلاة الضحى والتراويح . وهذا خطأ . ولهذا لم يذكر هذا أحد من الأئمة المعدودين ، لا الأولين ولا الآخرين . وإنما كره التخصيص لما صار يخص ما لا خصوص له بالاعتقاد والقصد ، كما كره النبي صلى الله عليه وسلم إفراد يوم الجمعة ، وسرد شعبان بالصيام ، « إفراد ليلة الجمعة بالقيام . فصار نظير هذا : ما لو أحدثت ليالى العشر صلاة مقيدة ، أو بين العشائين ونحو ذلك . فالعبادات ثلاثة .

المعنى العام
لا يجعل
خصوصاً
مستحباً

منها : ما هو مستحب بخصوصه ، كالنفل المقيد : من ركعتي الفجر ، وقيام رمضان ونحو ذلك . وهذا منه المؤقت كقيام الليل .

ومنها المقيد بسبب : كصلاة الاستسقاء ، وصلاة الآيات .

ثم قد يكون مقدراً في الشريعة بعدد : كالوتر . وقد يكون مطلقاً مع فضل الوقت : كالصلاة يوم الجمعة قبل الصلاة .

فصارت أقسام المقيد أربعة .

ومن العبادات ما هو مستحب بعموم معناه : كالنفل المطلق . فان الشمس إذا طلعت فالصلاة مشهودة محضرة حتى تصلى العصر .
ومنها : ما هو مكروه تخصيصه إلا مع غيره : كقيام ليلة الجمعة . وقد يكره مطلقا إلا في أحوال مخصوصة ، كالصلاة في أوقات النهي .

ولهذا اختلف العلماء في كراهة الصلاة بعد الفجر والعصر : هل هو لثلاث هل يرخس
يفضى إلى تحرى الصلاة في هذا الوقت ؟ فيرخس في ذوات الأسباب العارضة ،
أو هو نهى مطلق لا يستثنى منه إلا قدر الحاجة ؟ على قولين : هما روايتان عن
أحمد . وفيها أقوال آخر للعلماء . والله أعلم .
للسبب ؟

فصل

وقد يحدث في اليوم الفاضل مع العيد العملى المحدث : العيد المسمى . فيغفل ما يحدث من
البدع في الأيام
الفاضلة

فمن ذلك : ما يفعل يوم عرفة مما لا أعلم بين المسلمين خلافا في النهي عنه .
وهو قصد قبر بعض من يحسن به الظن يوم عرفة ، والاجتماع العظيم عند قبره ، كما
يفعل في بعض أرض المشرق والمغرب ، والتعريف هناك ، كما يفعل بعرفات .
فان هذا نوع من الحج المبتدع الذى لم يشرعه الله . ومضاهاة للحج الذى شرعه
الله . واتخاذ القبور أعيادا .

وكذلك السفر إلى البيت المقدس للتعريف فيه . فان هذا أيضا ضلال مبين .
فان زيارة بيت المقدس مستحبة مشروعة للصلاة فيه والاعتكاف . وهو أحد
المساجد الثلاثة التى أشد إليها الرحال ، لكن قصد إتيانه في أيام الحج : هو
المكروه . فان ذلك تخصيص وقت معين بزيارة بيت المقدس . ولا خصوص
لزيارته في هذا الوقت على غيره .

ثم فيه أيضا مضاهاة للحج إلى المسجد الحرام ، وتشبيه له بالكعبة . ولهذا قد أفضى إلى ما لا يشك مسلم في أنه شريعة أخرى غير شريعة الإسلام . وهو : ما قد يفعله بعض الضلال من الطواف بالصخرة ، أو من حلق الرأس هناك ، أو من قصد النسك هناك .

الضلال
بالطواف
بالصخرة

وكذلك ما يفعله بعض الضلال من الطواف بالقبة التي يجبل الرحمة بعرفات كما يطاف بالكعبة .

فأما الاجتماع في هذا الموسم لانشاد الغناء والضرب بالدف بالمسجد الأقصى ونحوه : فمن أقبح المنكرات من جهات أخرى . منها : فعل ذلك في المسجد الأقصى ونحوه . فان ذلك مما ينهى عنه خارج المساجد . فكيف بالمسجد الأقصى ؟ ومنها : اتخاذ الباطل ديناً . ومنها : فعله في الموسم .

ما يفعله
الصوفية من
بدع الغناء
والرقص في
المسجد الأقصى

فأما قصد الرجل المسلم مسجد بلده يوم عرفة للدعاء والذكر : فهذا هو التعريف في الأمصار الذي اختلف العلماء فيه . ففعله ابن عباس وعمر بن حريث من الصحابة ، وطائفة من البصريين والمدنيين . ورخص فيه أحمد . وإن كان مع ذلك لا يستحبه . هذا هو المشهور عنه .

الاجتماع في
المساجد يوم
عرفة

وكرهه طائفة من الكوفيين والمدنيين : كإبراهيم النخعي ، وأبي حنيفة ، ومالك ، وغيرهم .

ومن كرهه قال : هو من البدع . فيندرج في العموم لفظاً ومعنى . ومن رخص فيه قال : فعله ابن عباس بالبصرة ، حين كان خليفة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما . ولم ينكر عليه . وما يفعل في عهد الخلفاء الراشدين من غير إنكار لا يكون بدعة .

لكن ما يزداد على ذلك من رفع الأصوات الرفع الشديد في المساجد

بالدعاء . وأنواع من الخطب والأشعار الباطلة : فمكروه في هذا اليوم وغيره . قال المروزي : سمعت أبا عبد الله يقول : ينبغي أن يسرد دعاءه . لقوله (١٧ : ١١٠) ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها . وابتغ بين ذلك سبيلا) قال : هذا في الدعاء . قال : وسمعت أبا عبد الله يقول : وكانوا يكرهون أن يرفعوا أصواتهم بالدعاء . وروى الخلال بإسناد صحيح عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال « أحدث الناس الصوت عند الدعاء » .

وعن سعيد بن أبي عروبة : أن مجالد بن سعيد سمع قوماً يعجزون في دعائهم . فشى إليهم ، فقال : أيها القوم . إن كنتم أصبتم فضلا على من كان قبلكم لقد ضلتم . قال : فجعلوا يتسللون رجلا رجلا ، حتى تركوا بغيتهم التي كانوا فيها .

وروى أيضاً بإسناده عن ابن شاذب عن أبي التياح قال : قلت للحسن . إمامنا يقص ، فيجتمع الرجال والنساء . فيرفعون أصواتهم بالدعاء ؟ فقال الحسن : إن رفع الصوت بالدعاء لبدعة . وإن مدَّ الأيدي بالدعاء لبدعة . وإن اجتماع الرجال والنساء لبدعة .

فرفع الأيدي : فيه خلاف ، وأحاديث ليس هذا موضعها . والفرق بين هذا التعريف المختلف فيه وتلك التعريفات التي لم يختلف فيها : أن في تلك قصد بقعة بعينها للتعريف فيها ، كقبر الصالح ، أو المسجد الأقصى . وهذا تشبيه بعرفات ، بخلاف مسجد المصر . فإنه قصد له بنوعه لا بعينه . ونوع المساجد مما شرع قصدها . فإن الآتي إلى المسجد ليس قصده مكانا معيناً لا يتبدل اسمه وحكمه . وإنما الغرض بيت من بيوت الله بحيث لو حول ذلك المسجد لتحول حكمه . ولهذا لا تتعلق القلوب إلا بنوع المسجد لا بخصوصه .

وأيضاً فإن شدَّ الرحال إلى مكان للتعريف فيه : مثل الحج . بخلاف المصر .

ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » .
هذا مما لا أعلم فيه خلافا .

فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السفر إلى غير المساجد الثلاثة .
ومعلوم أن إتيان الرجل مسجد مصره إما واجب كالجمعة ، وإما مستحب كالاعتكاف فيه .

وأيضاً : فإن التعريف عند القبر اتخذ له عيداً ، وهذا بنفسه محرم ، سواء كان فيه شد للرحل أو لم يكن . وسواء كان في يوم عرفة أو في غيره ، وهو من الأعياد المكانية مع الزمان .

وأما ما أحدث في الأعياد من ضرب البوقات والطبول : فإن هذا مكروه في العيد وغيره . لا اختصاص للعيد به . وكذلك لبس الحرير ، أو غير ذلك من المنهى عنه في الشرع ، وترك السنن من جنس فعل البدع .
فينبغي إقامة المواسم على ما كان السابقون الأولون يقيمونها من الصلاة أو الخطبة المشروعة ، والتكبير ، والصدقة في الفطر ، والذبح في الأضحية .

فإن من الناس من يقصر في التكبير المشروع . ومن الأئمة من يترك أن يخطب للرجال ثم النساء ، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الرجال ثم النساء .

ومنهم من لا يذكر في خطبته ما ينبغي ذكره ، بل يعدل إلى ما تفل قائلته . ومنهم من لا ينحر بعد الصلاة بالمصلي ، وهو ترك السنة إلى أمور آخر من غير السنة . فإن الدين هو فعل المعروف والأمر به ، وترك المنكر والنهي عنه .

فصل

وأما الأعياد المكانية : فتقسم أيضاً كالزمانية إلى ثلاثة أقسام . أحدها : ما لا خصوص له في الشريعة .

الأعياد المكانية
ثلاثة أقسام

والثاني : ماله خصيصة لا تقتضى قصده للعبادة فيه .

والثالث : ما يشرع العبادة فيه . لكن لا يتخذ عيداً .

والأقسام الثلاثة جاءت الآثار بها . مثل قوله صلى الله عليه وسلم للذى نذر أن يفحر ببوانة ■ أبها ومن من أوثنان المشركين ، أو عيد من أعيادهم ؟ قال : لا . قال : فأوف بنذكرك ■ .

ومثل قوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبورى عيداً ■ » .

ومثل نهى عمر عن اتخاذ آثار الأنبياء أعياداً ■ كما سنده إن شاء الله .

فهذه الأقسام الثلاثة . أحدها : مكان . لا فضل له فى الشريعة أصلاً ، تخصيص مكان بقصد الدعاء والذكر للدعوى ولا فيه ما يوجب تفضيله . بل هو كسائر الأماكن . أو دونها . فقصد ذلك المكان ، أو قصد الاجتماع فيه لصلاة أو دعاء ، أو ذكر ، أو غير ذلك : ضلال بين .

خصيصة فيه : ضلال مبين . ثم إن كان به بعض آثار الكفار من اليهود أو النصارى أو غيرهم : كان أقبح وأقبح ودخل فى هذا الباب وفى الباب قبله من مشابهة الكفار . وهذه أنواع لا يمكن ضبطها ■ بخلاف الزمان فإنه محصور . وهذا الضرب أقبح من الذى قبله .

فإن هذا يشبه عبادة الأوثان ، أو هو ذريعة إليها . أو نوع من عبادة الأوثان . إذ عبادة الأوثان كانوا يقصدون بقعة بعينها لتمثال هناك أو غير تمثال ، يعتقدون أن ذلك يقر بهم إلى الله تعالى ، وكانت الطواغيت الكبار التى تشد إليها الرحال ثلاثة : اللات ، والعزى ، ومناة الثلاثة الأخرى . كما ذكر الله ذلك فى كتابه حيث يقول (٥٣ : ١٩ - ٢٣) أفرايتم اللات والعزى ، ومناة الثلاثة الأخرى ؟ ألكم الذكر وله الأنثى ؟ تلك إذاً قسمة ضيزى (فقد كان كل واحد من هذه الثلاثة لمصر من أمصار العرب . والأمصار التى كانت من ناحية الحرم ومواقيت الحج ثلاثة : مكة ، والمدينة ، والطائف .

فكانت اللات : لأهل الطائف . ذكروا أنه كان فى الأصل رجلاً صالحاً

يَبْتُ السويق للحاج . فلما مات عكفوا على قبره مدة . ثم اتخذوا تمثاله . ثم بنوا عليه بنية سموها بَيْتَ الرَّبَّة . وقصتها معروفة ، لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم لهدمها المغيرة بن شعبه لما افتتح الطائف بعد فتح مكة سنة تسع من الهجرة .

وأما العزى : فكانت لأهل مكة قريبا من عرفات . وكانت هناك شجرة يذبحون عندها ، ويدعون . فبعث النبي صلى الله عليه وسلم إليها خالد بن الوليد عقب فتح مكة فأزالها . وقسم النبي صلى الله عليه وسلم مالها . وخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها . فيئست العزى أن تعبد .

وأما مناة : فكانت لأهل المدينة ، يهلون لها شركا بالله تعالى . وكانت حذو قديد الجبل الذى بين مكة والمدينة من ناحية الساحل .

ومن أراد أن يعلم كيف كانت أحوال المشركين فى عبادة أوثانهم . ويعرف حقيقة الشرك الذى ذمه الله وأنواعه ، حتى يتبين له تأويل القرآن ، ويعرف ما كرهه الله ورسوله . فلينظر سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأحوال العرب فى زمانه وماذ كره الأزرقي فى أخبار مكة وغيره من العلماء .

ذات أنواط

ولما كان المشركين شجرة يعلقون عليها أسلحتهم ويسمونها ذات أنواط . فقال بعض الناس « يارسول الله : اجعل لنا ذات أنواط ، كما لهم ذات أنواط . فقال : الله أكبر ، قلتم كما قال قوم موسى لموسى : اجعل لنا إلها كما لهم آلهة ، إنها السنن » لتركن سنن من كان قبلكم » .

فأنكر النبي صلى الله عليه وسلم مجرد مشابهتهم الكفار فى اتخاذ شجرة يعكفون عليها . معلقين عليها سلاحهم . فكيف بما هو أظم من ذلك من مشابهتهم المشركين ، أو هو الشرك بعينه ؟ .

فمن قصد بقعة يرجو الخير بقصدها ، ولم تستحب الشريعة ذلك . فهو من المنكرات . وبعضه أشد من بعض ، سواء كانت البقعة شجرة أو غيرها ، أو قناة جارية ، أو جبلا ، أو مغارة . وسواء قصدها ليصلى عندها ، أو ليدعو عندها ، أو

الشرك باتخاذ
أمكنة خاصة
للتقديس
والتبرك

ليقرأ عندها ، أو ليذكر الله سبحانه عندها ، أو لينسك عندها . بحيث يخص تلك البقعة بنوع من العبادة التي لم يشرع تخصيص تلك البقعة به ، لا عيناً ولا نوعاً .

وأقبح من ذلك « أن ينفذ لتلك البقعة دهنًا لتنور به ، ويقول : إنها تقبل النذر » كما يقوله بعض الضالين . فإن هذا النذر نذر معصية باتفاق العلماء ، لا يجوز الوفاء به ، بل عليه كفارة يمين عند كثير من أهل العلم منهم « أحمد في المشهور عنه ، وعنه رواية ، هي قول أبي حنيفة والشافعي وغيرهما : أنه يستغفر الله من هذا النذر . ولا شيء عليه . والمسألة معروفة .

وكذلك إذا نذر طعاماً من الخبز أو غيره للحيات التي في تلك العين أو البئر وكذلك إذا نذر مالاً من النقد أو غيره للسدنة ، أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة . فإن هؤلاء السدنة فيهم شبه من السدنة الذين كانوا للآلات والعزى ، ومناة . يأكلون أموال الناس بالباطل ، ويصدون عن سبيل الله ، والمجاورون هناك فيهم شبه من العاكفين الذين قال لهم الخليل إبراهيم إمام الخفاء صلى الله عليه وآله وسلم (٢١ : ٥٢ ماهذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) و (٢٦ : ٧٥-٧٧ قال : أفرأيت ما كنتم تعبدون ، أنتم وآبائكم الأقدمون ؟ فإنهم عدوا لى إلا رب العالمين) والذين أتى عليهم موسى عليه السلام وقومه « بعد مجاوزتهم البحر كما قال تعالى (٧ : ١٣٨ وجاوزنا بينى إسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم) .

فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع التي لا فضل في الشريعة للمجاورين بها : نذر معصية . وفيه شبه من النذر لسدنة الصلبان والمجاورين عندها ، أو سدنة الأبداد ^(١) التي بالهند والمجاورين عندها .

(١) جمع « بد » وهو آله البوذيين الوثنيين بالهند

ثم هذا المال المنذور : إذا صرفه في جنس تلك العبادة من المشروع ، مثل أن يصرفه في عمارة المساجد ، أو للصالحين من فقراء المسلمين الذين يستعينون بالمال على عبادة الله وحده لا شريك له ، كان حسناً .

بعض الأمكنة الوثنية بدمشق وغيرها
فمن هذه الأمكنة : ما يظن أنه قبر نبي . أو رجل صالح . وليس كذلك .
أويظن أنه مقام له ، وليس كذلك .

فأما ما كان قبراً له أو مقاماً : فهذا من النوع الثاني . وهذا باب واسع ، أذكر بعض أعيانه .

فمن ذلك : عدة أمكنة بدمشق ، مثل : مشهد لأبي بن كعب خارج الباب الشرقي ، ولا خلاف بين أهل العلم : أن أبي بن كعب إنما توفي بالمدينة ولم يمت بدمشق . والله أعلم قبر من هو ؟ لكنه ليس بقبر أبي بن كعب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا شك .

كذب قبر هود عليه السلام
وكذلك مكان بالحائط القبلي ، بجامع دمشق ، يقال : إن فيه قبر هود عليه السلام ، وما علمت أحداً من أهل العلم : ذكر أن هوداً النبي مات بدمشق . بل قد قيل : إنه مات باليمن ، وقيل : بمكة . فإن مبعثه كان باليمن ، ومهاجره بعد هلاك قومه كان إلى مكة ، فأما الشام فلا هي داره ولا مهاجره . فموته بها .

والحال هذه - مع أن أهل العلم لم يذكروه ، بل ذكروا خلافه - في غاية البعد . وكذلك مشهد خارج الباب الغربي من دمشق ، يقال : إنه قبر أويس القرني ، وما علمت أن أحداً ذكر أن أويساً مات بدمشق ، ولا هو متوجه

كذب قبر أويس
أيضاً : فإن أويساً قدم من اليمن إلى أرض العراق . وقد قيل : إنه قتل بصفين . وقيل : إنه مات بنواحي أرض فارس . وقيل : غير ذلك . وأما الشام . فما ذكر

أحد أنه قدم إليها ، فضلاً عن المات بها . ومن ذلك أيضاً : قبر يقال له قبر أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . ولا خلاف أنها رضى الله عنها ماتت بالمدينة لا بالشام . ولم تقدم الشام أيضاً .

كذب قبر أم سلمة
ولا خلاف أنها رضى الله عنها ماتت بالمدينة لا بالشام . ولم تقدم الشام أيضاً .

فإن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن تسافر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل لعلها أم سلمة أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية . فإن أهل الشام : كشهر بن حوشب ونحوه كانوا إذا حدثوا عنها قالوا : أم سلمة . وهي بنت عم معاذ بن جبل . وهي من أعيان الصحابييات . ومن ذوات الفقه والدين منهم ، أو لعلها أم سلمة امرأة يزيد بن معاوية . وهو بعيد . فإن هذه ليست مشهورة بعلم ولا دين . وما أكثر الغلط في هذه الأشياء وأمثالها من جهة الأسماء المشتركة أو المعتبرة .

ومن ذلك : مشهد بقاهرة مصر ، يقال : إن فيه رأس الحسين بن علي رضي الله عنهما . وأصله المكذوب : أنه كان بعسقلان مشهد يقال : إن فيه رأس الحسين . فعمل فيما قيل الرأس من هناك إلى مصر ، وهو باطل باتفاق أهل العلم . لم يقل أحد من أهل العلم : إن رأس الحسين كان بعسقلان . بل فيه أقوال ليس هذا منها . فإنه حمل رأسه إلى قدام عبيد الله بن زياد بالكوفة ، حتى روى له عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يغيظه . وبعض الناس يذكر أن الرواية كانت أمام يزيد بن معاوية بالشام . ولا يثبت ذلك . فإن الصحابة المسمين في الحديث إنما كانوا بالعراق .

وكذلك مقابر كثيرة لأسماء رجال معروفين قد علم أنها ليست بمقابرهم . فهذه المواضع ليس فيها فضيلة أصلاً . وإن اعتقد الجاهلون أن لها فضيلة . اللهم إلا أن يكون قبراً لرجل مسلم فيكون كسائر المسلمين . ليس لها من الخصيصة ما يحسبه الجاهل . وإن كانت القبور الصحيحة لا يجوز اتخاذها أعياداً ، ولا أن يفعل فيها ما يفعل عند هذه القبور المكذوبة ، أو تكون قبراً لرجل صالح غير المسمى . فيكون من القسم الثاني .

ومن هذا الباب أيضاً : مواضع يقال : إن فيها أثر النبي صلى الله عليه وسلم أو غيرها . ويضاهى بها مقام إبراهيم الذي بمكة . كما يقول الجاهل في الصخرة

كذب ما يدعى
من آثار قدم
الرسول

التي بيئت المقدس من أن فيها أثراً من وطء قدم النبي صلى الله عليه وسلم . وبلغنى أن بعض الجهال : يزعم أنها من وطء الرب سبحانه وتعالى . فيزعمون أن ذلك الأثر موضع القدم .

كذب أثر
قدم موسى
وفي مسجد قبلى دمشق - يسمى مسجد القدم - به أيضاً أثر يقال : إن ذاك أثر قدم موسى عليه السلام . وهذا باطل لا أصل له . ولم يقدم موسى دمشق ، ولا من حولها .

وكذلك مشاهد تضاف إلى بعض الأنبياء أو الصالحين بناء على أنه رؤى البقع التي رؤى مناما الأنبياء والصالحون فيها
وذلك مشاهد تضاف إلى بعض الأنبياء أو الصالحين بناء على أنه رؤى البقع التي رؤى مناما الأنبياء والصالحون فيها
تقصده البقعة لأجلها ، وتتخذ مصلى بإجماع المسلمين . وإنما يفعل هذا وأمثاله أهل الكتاب . وربما صوروا فيها صورة النبي أو الرجل الصالح ، أو بعض أعضائه مضاهاة لأهل الكتاب . كما كان في بعض مساجد دمشق مسجد يسمى مسجد الكف ، فيه تمثال كف يقال : إنه كف على بن أبى طالب رضى الله عنه ، حتى هدم الله ذلك الوثن .

وهذه الأمكنة كثيرة موجودة في أكثر البلاد .

وفي الحجاز منها مواضع : كغار عن يمين الطريق . وأنت ذاهب من بدر إلى مكة يقال : إنه الغار الذى أوى النبي صلى الله عليه وسلم إليه هو وأبو بكر . وأنه الغار الذى ذكره الله فى قوله (٩ : ٤٠) ثانى اثنين إذاهما فى الغار) ولا خلاف بين أهل العلم : أن هذا الغار المذكور فى القرآن إنما هو غار يجبل ثور قريب من منكة ، معروف عند أهل مكة إلى اليوم .

فهذه البقاع التي يعتقد لها خصيصة كائنة ما كانت ليس من الاسلام تعظيمها بأى نوع من التعظيم . فإن تعظيم مكان لم يعظمه الشرع شر من تعظيم زمان لم يعظمه . فإن تعظيم الأجسام بالعبادة عندها أقرب إلى عبادة الأوثان من تعظيم الزمان ، حتى إن الذى يتبغى تجنب الصلاة فيها . وإن كان المصلى لا يقصد

تعظيمها . لئلا يكون ذلك ذريعة إلى تخصيصها بالصلاة فيها . كما ينهى عن الصلاة عند القبور المحققة . وإن لم يكن المصلي يقصد الصلاة لأجلها . وكما ينهى عن أفراد الجمعة سِرَر شعبان بالصوم ، وإن كان الصائم لا يقصد التخصيص بذلك الصوم .

فإن ما كان مقصوداً بالتخصيص ، مع النهي عن ذلك ، ينهى عن تخصيصه أيضاً بالفعل .

وما أشبه هذه الأمكنة بمسجد الضرار الذي (٩ : ١٠٩) أسس بنيانه على شفا جُرْف هار فانهار به في نار جهنم) فإن ذلك المسجد لما بنى (٩ : ١٠٧) ضراراً وكفراً وتريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل نهى الله نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيه . وأمر بهدمه .

وهذه المشاهد الباطلة : إنما وضعت مضاهاة لبيوت الله ، وتعظيماً لما لم يعظمه الله إنما قامت هذه المشاهد على أشياء لا تنفع ولا تضر . وصداً للخاق عن سبيل الله . وهى عبادته وحده لا شريك له بما شرعه الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . واتخاذها عيداً ، والاجتماع عندها واعتياد قصدها . فإن العيد من المعاودة .

ويلتحق بهذا الضرب - ولكنه ليس منه - مواضع تدعى لها خصائص لا تثبت . مثل كثير من القبور التى يقال : إنها قبر نبي ، أو قبر صالح . أو مقام نبي ، أو صالح . ونحو ذلك . وقد يكون ذلك صدقاً . وقد يكون كذباً .

وأكثر المشاهد التى على وجه الأرض من هذا الضرب . فإن القبور الصحيحة والمقامات الصحيحة قليلة جداً .

وكان غير واحد من أهل العلم يقول : لا يثبت من قبور الأنبياء : إلا قبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وغيره قد يثبت غير هذا أيضاً . مثل قبر إبراهيم الخليل عليه السلام . وقد يكون علم أن القبر فى تلك الناحية . لكن يقع الشك فى عينه . فكثير من قبور الصحابة التى بباب الصغير من دمشق . فإن الأرض غيرت مرات . فتعين قبر أنه قبر بلال أو غيره . لا يكاد يثبت ، إلا من طريق

خاصة . وإن كان لو ثبت لم يتعلق به حكم شرعى مما قد أحدث عندها .
ولسكن الغرض أن نبين هذا القسم الأول وهو تعظيم الأمكنة ، التى لا
خصيصة لها : إما مع العلم بأنه لاخصيصة لها ، أو مع عدم العلم بأن لها خصيصة ،
إذ العبادة والعمل بغير علم منهى عنه ، كما أن العبادة والعمل بما يخالف العلم منهى
عنه . ولو كان ضبط هذه الأمور من الدين لما أهمل ، ولما ضاع عن الأمة
المحفوظ دينها ، المعصومة عن الخطأ .

وأكثر ما تجد الحكايات المتعلقة بهذا عند السدنة والمجاورين لها ، الذين
يأكلون أموال الناس بالباطل ، ويصدون عن سبيل الله .
وقد يحكى من الحكايات التى فيها تأثير ، مثل أن رجلاً دعا عندها فاستجيب
له ، أو نذر لها إن قضى الله حاجته فقضيت حاجته . ونحو ذلك . وبمثل هذه
الأمور كانت تعبد الأصنام .

فإن القوم كانوا أحياناً يُخاطَبون من الأوثان . وربما تقضى حوائجهم إذا
قصدها . ولذلك يجرى لهم مثل ما يجرى لأهل الأبداد من أهل الهند وغيرهم
وربما قيست على ما شرع الله تعظيمه من بيته المحجوج ، والحجر الأسود
الذى شرع الله استلامه وتقبيله ، كأنه يمينه ■ والمساجد التى هى بيوته .
وإنما عهدت الشمس والقمر بالمقاييس ، وبمثل هذه الشبهات حدث الشرك
فى أهل الأرض .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن النذر ، وقال : إنه
لا يأتى بخير . وإنما يستخرج به من البخيل » فإذا كان نذر الطاعات المعلقة
بشرط لا فائدة فيه ، ولا يأتى بخير . فما الظن بالنذر لما لا يضر ولا ينفع ؟

وأما إجابة الدعاء : فقد يكون سببه اضطراب الداعى وصدق التبحاه . وقد
يكون سببه مجرد رحمة الله له . وقد يكون أمراً قضاءه الله ■ لا لأجل دعائه . وقد
يكون له أسباب أخرى . وإن كانت فتنة فى حق الداعى .

فأنا نعلم أن الكفار قد يستجاب لهم فيُسْقَوْنَ . وينصرون ، ■ يعافون ،

سدنتها هم
الدين
يروجونها
بالحكايات
المكذوبة

إنما كانت
الوثنية
بالمقاييس

لا إجابة الدعاء
أسباب غير
القبور
والتوسل
بأصحابها

وايزقون مع دعائهم عند أوثانهم وتوسلهم بها .
وقد قال الله تعالى (١٧ : ٢٠) كَلَّا نُمَدِّهُ هُوَلاءَ وَهَؤَلاءَ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ
وما كان عطاء ربك محظورا)

وقال تعالى (٧٢ : ٦) وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن
فزادهم رهقا) وأسباب المقدورات فيها أمور يطول تعدادها . ليس هذا موضع
تفصيلها .

وإنما على الخلق : اتباع ما بعث الله به المرسلين والعلم بأن فيه خير الدنيا
والآخرة . ولعلنا إن شاء الله أيبن بعض أسباب هذه التأثيرات في موضع آخر

فصل

النوع الثاني من الأمكنة : ما له خصيصة . لكن لا يقتضى اتخاذها عيدا ،
ولا الصلاة ونحوها من العبادات عنده .
فمن هذه الأمكنة : قبور الأنبياء والصالحين . وقد جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم والسلف النهى عن اتخاذها عيدا ، عموما وخصوصا . وبينوا معنى العيد
فأما العموم : فقال أبو داود في سننه : حدثنا أحمد بن صالح قال : قرأت على
عبد الله بن نافع أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تجعلوا بيوتكم قبورا .
ولا تجعلوا قبري عيدا . وصلوا على . فإن صلاتكم تبلغني حينما كنتم » وهذا
إسناده حسن . فإن رواه كلهم ثقات مشاهير . لكن عبد الله بن نافع الصائغ
الفقيه المدني صاحب مالك : فيه لين لا يقدح في حديثه .

قال يحيى بن معين : هو ثقة . وحسبك بابن معين موثقا . وقال أبو زرعة :
لا بأس به . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بالحافظ . هو لين يعرف حفظه وينكر .
فإن هذه العبارات منهم تنزل حديثه من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن .

إذ لا خلاف في عدالته وفقهه ■ وأن الغالب عليه الضبط . لكن قد يفاط أحياناً
ثم إن هذا الحديث مما يعرف من حفظه ، ليس مما ينكر . لأنه سنة مدنية .
وهو محتاج إليها في فقهه . ومثل هذا يضبطه الفقيه .
وللحديث شواهد من غير طريقه . فإن هذا الحديث يروى من جهات
أخرى فما بقي منكراً .

وكل جملة من هذا الحديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد
معروفة . وإنما الغرض هنا النهي عن اتخاذ عيداً

التحذير من
اتخاذ قبر
النبي عيداً

فمن ذلك ما رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة
أنبأنا زيد بن الحباب حدثنا جعفر بن إبراهيم - من ولد ذى الجناحين - حدثنا علي
بن عمر عن أبيه عن علي بن الحسين « أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت
عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فيدخل فيها . فيدعو . فتهاه . فقال :
ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ■
قال : لا تتخذوا قبوري عيداً ، ولا بيوتكم قبوراً . فإن تسليمتكم يبلغني
أينما كنتم » رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحافظ فيما اختاره من
الأحاديث الجياد الزائدة على الصحيحين . وشرطه فيه : أحسن من شرط الحاكم
في صحيحه .

وروى سعيد بن منصور في سننه : حدثنا حبان بن علي حدثني محمد بن عجلان
عن أبي سعيد مولى المهري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا
بيتي عيداً ، ولا بيوتكم قبوراً ، وصلوا على حيثما كنتم ، فإن صلاتكم تبلغني » .
وقال سعيد : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرني سهيل بن أبي سهيل قال
رأى الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر ■ فناداني ، وهو في
بيت فاطمة يتعشى . فقال : هلم إلى العشاء . فقلت : لا أريده . فقال : مالي
رأيتك عند القبر ؟ فقلت : سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : إذا

دخلت المسجد فسلم . ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تتخذوا بيعة عيداً . ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً ، وصلوا على ، فإن صلاتكم تبلغني حينئذ كنتم ، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، ما أتم ومن بالأندلس إلا سواء » .

فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث . لا سيما وقد احتج به من أرسله . وذلك يقتضى ثبوته عنده ، لو لم يكن روى من وجوه مسندة غير هذين . فكيف وقد تقدم مسنداً ؟ .

ووجه الدلالة : أن قبر النبي صلى الله عليه وسلم أفضل قبر على وجه الأرض . وقد نهى عن اتخاذ عيداً . فقبر غيره أولى بالنهي كائناً من كان . ثم قرن ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً » أى لا تعطلوها عن الصلاة فيها والدعاء والقراءة . فتكون بمنزلة القبور . فأمر بتحريم العبادة في البيوت . ونهى عن تحريمها عند القبور ، وهذا عكس ما يفعله المشركون من النصرارى ومن أشبه بهم .

وفي الصحيحين : عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً » .

وروى مسلم عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تجعلوا بيوتكم مقابر . فإن الشيطان يفر من البيت الذى يسمع سورة البقرة تقرأ فيه » . ثم إنه صلى الله عليه وسلم أعقب النهى عن اتخاذها عيداً بقوله « صلوا على » ، فإن صلاتكم تبلغني حينئذ كنتم » .

وفي الحديث الآخر « فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم » .

يشير بذلك صلى الله عليه وسلم : إلى أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام يحصل مع قربكم من قبري وبعدي منه . فلا حاجة بكم إلى اتخاذ عيداً . والأحاديث عنه « بأن صلاتنا وسلامنا تعرض عليه » كثيرة .

مثل ما روى أبو داود في سننه من حديث أبي صخر حميد بن زياد عن يزيد
ابن عبد الله بن قسيط عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« مامن أحد يسلم عليَّ إلا رَدَّ الله عليَّ رُوحِي ، حتى أُرَدَّ عليه السلام ، صلى الله
عليه وسلم » .

وهذا الحديث على شرط مسلم .

ومثل ما روى أبو داود أيضاً عن أوس بن أوس رضى الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال « أ كَثَرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ ، فَإِنْ
صَلَاتُكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَعْرِضُ صَلَاتَنَا عَلَيْكَ وَقَدْ
أَرَمْتُ ؟ فَقَالَ : إِنْ اللَّهُ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ لَحُومَ الْأَنْبِيَاءِ » .

وفي مسند ابن أبي شيبة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم « مَنْ صَلَّى عَلَيَّ سَمِعْتَهُ . وَمَنْ صَلَّى عَلَيَّ نَائِيًا بَدَّغْتَهُ » رواه الدارقطني بمعناه
وفي النسائي وغيره عنه صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ قَالَ « إِنْ اللَّهُ وَكَّلَ بِقَبْرِى
مَلَائِكَةً يَبْلَغُونِى عَنْ أُمَّتِى السَّلَامِ » إِلَى أَحَادِيثَ أُخْرِفِى هَذَا الْبَابَ مُتَعَدِّدَةً .

ثم إن أفضل التابعين من أهل بيته : على بن الحسين رضى الله عنه نهى
ذلك الرجل أن يتحرى الدعاء عند قبره صلى الله عليه وسلم ، واستدل بالحديث
وهو راوى الحديث الذى سمعه من أبيه الحسين عن جده على . وهو أعلم بمعناه
من غيره .

فتبين أن قصد قبره للدعاء ونحوه : اتخاذ له عيداً .

وكذلك ابن عمه حسن بن حسن شيخ أهل بيته : كره أن يقصد القبر
للسلام ، ونحوه غير دخول المسجد . ورأى أن ذلك من اتخاذ عيداً .

فانظر هذه السنة : كيف مخرجها من أهل المدينة ، وأهل البيت ، الذين
لهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب النسب ، وقرب الدار ؟ لأنهم إلى ذلك
أحوج من غيرهم ، فكانوا لها أضبط .

والعيد إذا جعل اسماً للمكان : فهو المكان الذى يقصد الاجتماع فيه وإتيانه للعبادة عنده ، أو لغير العبادة ، كما أن المسجد الحرام ، ومنى ، ومزدلفة ، وعرفة ، جعلها الله عيداً مثابة للناس : يجتمعون فيها ، وينتابونها للدعاء والذكر والنسك . وكان للمشركين أمكنة ينتابونها للاجتماع عندها ، فلما جاء الإسلام محاً الله ذلك كله .

وهذا النوع من الأمكنة : يدخل فيه قبور الأنبياء والصالحين ، والقبور التى يجوز أن تكون قبوراً لهم ، بتقدير كونها قبوراً لهم ، بل وسائر القبور أيضاً داخلة فى هذا .

فإن قبر المسلم له من الحرمة ما جاءت به السنة . إذ هو بيت المسلم الميت . ما ينبغي لقبور المسلمين من السلام ونحوه . فلا يترك عليه شيء من النجاسات بالاتفاق ، ولا يوطأ ، ولا يداس . ولا يتكأ عليه عندنا . وعند جمهور العلماء . ولا يجاور بما يؤذى الأموات من الأقوال والأفعال الخبيثة . ويستحب عند إتيانه السلام على صاحبه ، والدعاء له ، وكلما كان الميت أفضل كان حقه أوكد .

قال بريرة بن الحبيب رضى الله عنه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر : أن يقول قائلهم : السلام على أهل الديار - وفى لفظ : السلام عليكم أهل الديار - من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، نسأل الله لنا ولكم العافية » رواه مسلم .

وروى أيضاً عن أبى هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المقبرة فقال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » .

وروى أيضاً عن عائشة فى حديث طويل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن جبريل أتانى . فقال : إن ربك يأمرك أن تأتى أهل البقيع ، فتستغفر لهم ، قالت : قلت : كيف أقول يا رسول الله ؟ قال قولى : السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » .

وروى ابن ماجه عن عائشة قالت « فقدته فإذا هو بالبقيع . فقال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، أنتم لنا فرط . ونحن بكم لاحقون . اللهم لا تحرمنا أجرهم . ولا تفتننا بعدهم » .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبور المدينة . فأقبل عليهم بوجهه ، فقال : السلام عليكم يا أهل القبور . يغفر الله لنا ولكم . أنتم سلفنا . ونحن بالأثر » رواه أحمد والترمذى . وقال : حسن غريب .

وقد ثبت عنه ■ أنه بعد أحد بثمان سنين ، خرج إلى الشهداء ، فصلى عليهم كصلاته على الميت » .

وروى أبو داود عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه ، وقال : استغفروا لأخيكم ، وسلوا له التثبيت ، فإنه الآن يسأل » .

وقد روى حديث صححه ابن عبد البر : أنه قال « مامن رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا ، فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه ، حتى يرد عليه السلام » . وروى في تلقين الميت بعد الدفن حديث فيه نظر . لكن عمل به رجال من أهل الشام الأولين ■ مع روايتهم له ، فلذلك استحبه أكثر أصحابنا وغيرهم .

فهذا ونحوه مما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ■ ويأمر به أمته عند قبور المسلمين عقب الدفن ، وعند زيارتهم ، أو المرور بهم : إنما هو تحية للميت كما يُحيى الحي ، ويدعى له ، كما يدعى له إذا صلى عليه قبل الدفن أو بعده . وفي ضمن الدعاء للميت دعاء الحي لنفسه ولسائر المسلمين ، كما أن الصلاة على الجنازة فيها الدعاء للمصلى ولسائر المسلمين ■ وتخصيص الميت بالدعاء له .

فهذا كله وما كان مثله من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان عليه السابقون الأولون : هو المشروع للمسلمين في ذلك . وهو الذى كانوا يفعلونه عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره .

وروى ابن بطة في الابانة بإسناد صحيح عن معاذ بن معاذ حدثنا ابن عون قال :
سأل رجل نافعاً فقال « هل كان ابن عمر يسلم على القبر ؟ فقال : نعم . لقد رأيته
مائة ، أو أكثر من مائة مرة . كان يأتي القبر ، فيقوم عنده ، فيقول : السلام
على النبي ، السلام على أبي بكر ، السلام على عمر أبي .
وفي رواية أخرى ذكرها الإمام أحمد محتجاً بها « ثم ينصرف » .
وهذا الأثر رواه مالك في الموطأ .

وزيارة القبور جائزة في الجملة . حتى قبور الكفار . فإن في صحيح مسلم عن زيارة قبور
أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « استأذنت ربي أن أستغفر
لأمتي ، فلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي » .
وفيه أيضاً عنه قال « زار النبي صلى الله عليه وسلم قبر أمه ، فبكى وأبكى
من حوله . فقال : استأذنت ربي أن أستغفر لها ، فلم يأذن لي » واستأذنته في أن
أزور قبرها فأذن لي . فزوروا القبور ، فإنها تذكركم الموت » .
وفي صحيح مسلم عن بريدة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كنت نهيتكم
عن زيارة القبور فزوروها » .

وفي رواية لأحمد والنسائي « فمن أراد أن يزر فليزر ، ولا تقولوا هجراً » .
وروى أحمد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال « إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، فإنها تذكركم
الآخرة » .

فقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم في زيارتها بعد النهي . وعلل ذلك بأنها
تذكر الموت والدار الآخرة . وأذن لنا إذناً عاماً في زيارة قبر المسلم والكافر^(١) .

(١) تعليل الإباحة بعد النهي : بأن الزيارة لتذكر الموت والدار الآخرة : يدل
على أن النهي لا يزال موجوداً . وإنما خص منه هذه الحالة التي تذكر الموت والدار
الآخرة .

والسبب الذي ورد عليه هذا اللفظ يوجب دخول الكافر ، والعلة - وهي تذكر الموت والآخرة - موجودة في ذلك كله .
وقد كان صلى الله عليه وسلم « يأتي قبور أهل البقيع والشهداء للدعاء لهم والاستغفار » فهذا المعنى يختص بالمسلمين دون الكافرين .
فهذه الزيارة - وهي زيارة القبور - لتذكر الآخرة ؛ أو لتحجيتهم والدعاء لهم : هي التي جاءت به السنة ، كما تقدم .

وقد اختلف أصحابنا وغيرهم : هل يجوز السفر لزيارتها ؟ على قولين .
أحدهما : لا يجوز . والمسافرة لزيارتها معصية . لا يجوز قصر الصلاة فيها .
وهذا قول ابن بطة وابن عقيل وغيرهما . لأن هذا السفر بدعة . لم يكن في عصر السلف ، وهو مشتمل على ماسياتي من معاني النهي ، ولأن في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » .
وهذا النهي يعم السفر إلى المساجد والمشاهد ؛ وكل مكان يقصد السفر إلى عينه للتقرب والعبادة .

بدليل أن بصرة بن أبي بصرة الغفاري لما رأى أبا هريرة راجعا من الطور الذي كلم الله عليه موسى قال « لو رأيته قبل أن تأتيه لم تأته . لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » .
فقد فهم الصحابي الذي روى الحديث : أن الطور وأمثاله من مقامات الأنبياء : مندرجة في العموم . وأنه لا يجوز السفر إليها . كما لا يجوز السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة .

وأيضا فإذا كان السفر إلى بيت من بيوت الله غير المساجد الثلاثة : لا يجوز مع أن قصده لأهل مصره يحجب تارة ، ويستحب أخرى . وقد جاء في قصد المساجد من الفضل ما لا يحصى - فالسفر إلى بيوت الموتى من عبادته أولى أن لا يجوز .

والوجه الثاني : أنه يجوز السفر إليها . قاله طائفة من المتأخرين ، منهم : أبو حامد الغزالي ، وأبو الحسن بن عبدوس الحراني ، والشيخ أبو محمد المقدسي . وما علمته منقولا عن أحد من المتقدمين ، بناء على أن هذا الحديث لم يتناول النهي عن ذلك . كما لم يتناول النهي عن السفر إلى الأمكنة التي فيها الوالدان والعلماء والمشايع والإخوان ، أو بعض المقاصد من الأمور الدنيوية المباحة .

ما أحدث عند

القبور من
العبادات

فأما ماسوى ذلك من المحدثات : فأمور .

منها : الصلاة عند القبور مطلقا ، واتخاذها مساجد ، أو بناء المساجد عليها . فقد تواترت النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن ذلك ، والتغليظ فيه . فأما بناء المساجد على القبور : فقد صرح عامة علماء الطوائف بالنهي عنه ، متابعة للأحاديث . وصرح أصحابنا وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما : بتحريمه . ومن العلماء من أطلق فيه لفظ الكراهة . فما أدري عني به التنزيه أو التحريم ؟ ولا ريب في القطع بتحريمه ، لما روى مسلم في صحيحه عن جندب ابن عبد الله البجلي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول « إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل ، فإن الله قد اتخذني خليلا ، كما اتخذ إبراهيم خليلا ، ولو كنت متخذاً منكم خليلاً لا اتخذت أبا بكر خليلا . ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد . ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك » .

التحذير من
بناء المساجد
على القبور

وعن عائشة رضي الله عنها وعبد الله بن عباس قالا « لما نزل برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق يطرح خميصة له على وجهه . فإذا اغتم بها كشفها ، فقال ، وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يُحذَرُ ما صنعوا » أخرجه البخاري ومسلم .

وأخرجاه جميعا عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « قاتل الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وفي رواية لمسلم « لعن الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »
 فقد نهى عن اتخاذ القبور مساجد في آخر حياته . ثم إنه لعن - وهو في
 السياق - من فعل ذلك من أهل الكتاب ليحذر أمته أن يفعلوا ذلك .

قالت عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي لم يقم منه
 ■ لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . ولولا ذلك لأبرز قبره
 غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً » رواه البخاري ومسلم .

وروى الإمام أحمد في مسنده بإسناد جيد عن عبد الله بن مسعود أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال « إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء ،
 والذين يتخذون القبور مساجد » رواه أبو حاتم في صحيحه .

وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » رواه الإمام أحمد .
 وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال ■ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » رواه الإمام أحمد وأبو داود
 والترمذي والنسائي .

وفي الباب أحاديث كثيرة ■ وآثار ليس هذا موضع استقصائها .
 فهذه المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين والملوك وغيرهم : يتعين
 إزالتها بهدم أو بغيره . هذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء المعروفين ■ وتسكره
 الصلاة فيها من غير خلاف أعلمه . ولا تصح عندنا في ظاهر المذهب لأجل
 النهي واللعن الوارد في ذلك ، ولأحاديث أخر . وليس في هذه المسألة خلاف ،
 لكون المدفون فيها واحداً . وإنما اختلف أصحابنا في المقبرة المجردة عن مسجد :
 هل حدها ثلاثة أقبور ، أو ينهى عن الصلاة عند القبر الفذ ■ وإن لم يكن عنده
 قبر آخر ؟ على وجهين .

يجب هدم
 المسجد المبني
 على القبور لأنه
 جر العادة
 إلى عبادة
 القبور

ثم يتعلظ النهي إن كانت البقعة مغضوبة ، مثل ما بني على قبر بعض العلماء

أو الصالحين أو غيرهم ممن كان مدفوناً في مقبرة مُسَبَّلَةٍ فبنى على قبره مسجداً ،
أو مدرسة ، أو رباطاً ، أو مشهداً . وجعل فيها مطهرة ، أو لم يجعل . فإن هذا
مشمئل على أنواع من المحرمات .

أحدها : أن المقبرة المسبلة لا يجوز الانتفاع بها في غير الدفن من غير تعويض
بالاتفاق . فبناء المسجد أو المدرسة أو الرباط فيها : كدفن الميت في المسجد ،
أو كبناء الخانات ونحوها في المقبرة ، أو كبناء المسجد في الطريق الذي يحتاج
الناس إلى المشي فيه .

الثاني : اشتغال غالب ذلك على نبش قبور المسلمين ، وإخراج عظام
موتاهم ، كما قد علم ذلك في كثير من هذه المواضع .
الثالث : أنه قد روى مسلم في صحيحه عن جابر « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى : أن يبنى على القبور » .

الرابع : أن بناء المطاهر التي هي محل النجاسات بين مقابر المسلمين : من
أقبح ما تجاور به القبور . لاسيما إن كان محل المطهرة قبر رجل مسلم .

الخامس : اتخاذ القبور مساجد . وقد تقدم بعض النصوص المحرمة لذلك .
السادس : الإسراج على القبور . وقد لعن صلى الله عليه وسلم من يفعل ذلك
السابع : مشابهة أهل الكتابين في كثير من الأقوال والأفعال والسنن بهذا
السبب ، كما هو الواقع إلى غير ذلك من الوجوه .

وقد كانت البنية التي على قبر إبراهيم عليه السلام مسدودة لا يدخل إليها ، أول من اتخذ
إلى حدود المائة الرابعة : قفيل : إن بعض النسوة المتصلات بالخلفاء رأت في ذلك
قبر إبراهيم
مسجداً
مناماً . فنقبت لذلك .

وقيل : إن النصاري لما استولوا على هذه النواحي نقبوا ذلك . ثم ترك ذلك
مسجداً بعد الفتوح المتأخرة .

وكان أهل الفضل من شيوخنا لا يصلون في مجموع تلك البنية . وينهون

أصحابهم عن الصلاة فيها اتباعاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واتقاء لمعصيته كما تقدم .

لا يحل اسراج
القبور
ولا النذر
لسرجها

وكذلك إيقاد المصاييح في هذه المشاهد مطلقاً : لا يجوز بلا خلاف أعلمه ،
للنهي الوارد . ولا يجوز الوفاء بما ينذر لها من دهن وغيره . بل موجب موجبه
نذر المعصية .

ومن ذلك الصلاة عندها ، وإن لم يكن هناك مسجد . فإن ذلك أيضاً اتخاذها
مسجداً . كما قالت عائشة رضي الله عنها « ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن خشي
أن يتخذ مسجداً » ولم تقصد عائشة رضي الله عنها مجرد بناء مسجد . فإن الصحابة
لم يكونوا لينوا حول قبره مسجداً . وإنما قصدت أنهم خشوا : أن الناس يصلون
عند قبره . وكل موضع قصدت الصلاة فيه فقد اتخذ مسجداً . بل كل موضع
يصل فيه : فإنه يسمى مسجداً وإن لم يكن هناك بناء . كما قال صلى الله عليه وسلم
« جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » .

وقد روى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الأرض
كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبرز
وغيرهم بأسانيد جيدة . ومن تكلم فيه فما استوفى طرقة .

خطأ من ظن
النهي عن
الصلاة في
المقبرة لنجاستها

واعلم أن من الفقهاء من اعتقد أن سبب كراهة الصلاة في المقبرة ليس إلا
لكونها مظنة للنجاسة ، لما يختلط بالتراب من صديد الموتى . وبني على هذا
الاعتقاد الفرق بين المقبرة الجديدة والعتيقة ، وبين أن يكون بينه وبين التراب
حائل ، أو لا يكون . ونجاسة الأرض مانعة من الصلاة عليها ، سواء كانت
مقبرة أو لم تكن . لكن المقصود الأكبر بالنهي عن الصلاة عند القبور : ليس
هو هذا . فإنه قد بين « أن اليهود والنصارى كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح
بنوا على قبره مسجداً » وقال : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم
مساجد يحذر ما فعلوا » وروى عنه أنه قال « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد ، اشتد

غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره . ولكن كره أن يتخذ مسجداً » وقال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد . ألا فلا تتخذوا القبور مساجد . فإني أنهى عن ذلك »

فهذا كله يبين لك أن السبب ليس هو مظنة النجاسة . وإنما هو مظنة اتخاذها أوثاناً . كما قال الشافعي رضي الله عنه « وأكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجداً ، مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس » .

النهى عن
المسجد على
القبر إنما هو
لاتخاذها وثناً

وقد ذكر هذا المعنى أبو بكر الأثرم في ناسخ الحديث ومنسوخه . وغيره من أصحاب أحمد وسائر العلماء .

فإن قبر النبي صلى الله عليه وسلم . أو الرجل الصالح : لم يكن ينبش . والقبر الواحد لا نجاسة عليه .

وقد نبه هو صلى الله عليه وسلم على العلة بقوله « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » وبقوله « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد فلا تتخذوها مساجد » وأولئك إنما كانوا يتخذون قبوراً لا نجاسة عندها ولأنه قد روى مسلم في صحيحه عن أبي مرثد الغنوي : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصلوا إلى القبور » ولا تجلسوا عليها » ولأنه صلى الله عليه وسلم قال « كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً » وصوروا فيه تلك التصاوير . أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » .

الوثنية كلها
إنما كانت
من تعظيم
المتوفى وقبورهم

فجمع بين التماثيل والقبور . وأيضاً فإن اللات كان سبب عبادتها تعظيم قبر رجل صالح . كان هناك . وقد ذكروا « أن ودأ وسواعاً ويعوق ونسراً أسماء قوم صالحين كانوا بين آدم ونوح عليهما السلام » .

فروى محمد بن جرير بإسناده إلى الثوري عن موسى عن محمد بن قيس (ويعوق ونسراً) قال « كانوا قوماً صالحين بين آدم ونوح عليهما السلام . وكان لهم أتباع

يقتدون بهم . فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم : لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم . فصوروهم . فلما ماتوا وجاء آخرون دَبَّ إليهم إبليس ، فقال : إنما كانوا يعبدونهم ، وبهم يُسَقَوْنَ المطر . فعبدوهم « قال قتادة وغيره » كانت هذه الآلهة يعبدها قوم نوح . ثم اتخذها العرب بعد ذلك . وهذه العلة التي لأجلها نهى الشارع هي التي أوقعت كثيراً من الأمم : إما في الشرك الأكبر ، أو فيما دونه من الشرك . فإن النفوس قد أشركت بتماثيل القوم الصالحين ، وبتماثيل يزعمون أنها طلائم الكواكب ونحو ذلك ، فلأن يشرك بقبر الرجل الذي يعتقد نبوته أو صلاحه : أعظم من أن يشرك بخشبة أو حجر على تمثاله . ولهذا تجد أقواماً كثيرين يتضرعون عندها ، ويتخشعون ويعبدون بقلوبهم عبادة لا يعبدونها في المسجد . بل ولا في السَّحَر . ومنهم من يسجد لها . وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة عندها والدعاء ما لا يرجونه في المساجد التي تشد إليها الرحال .

فهذه المفسدة - التي هي مفسدة الشرك كبيره وصغيره - : هي التي حسم النبي صلى الله عليه وسلم مادتها ، حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً . وإن لم يقصد المصلي بركة البقعة بصلاته ، كما يقصد بصلاته بركة المساجد الثلاثة ونحو ذلك . كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ، واستوائها وغروبها . لأنها الأوقات التي يقصد المشركون بركة الصلاة للشمس فيها . فنهى المسلم عن الصلاة حينئذ . وإن لم يقصد ذلك ، سَدَّ للذريعة .

فأما إذا قصد الرجل الصلاة عند بعض قبور الأنبياء ، أو بعض الصالحين متبركاً بالصلاة في تلك البقعة : فهذا عين المحادة لله ورسوله ، والخائفة لدينه ، وابتداع دين لم يأذن الله به . فإن المسلمين قد أجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الصلاة عند القبر - أي قبر كان - لا فضل فيها لذلك . ولا للصلاة في تلك البقعة مزية خير أصلاً ، بل مزية شر .

الصلاة في
المساجد المبنية
على القبور
محادة لله
ولرسوله

واعلم أن تلك البقعة ، وإن كانت قد تنزل عندها الملائكة والرحمة ولها فضل وشرف ^(١) ، ولكن دين الله تعالى بين الغالى فيه والجافى عنه .

فإن النصارى عظموا الأنبياء حتى عبدوهم ، وعبدوا تماثيلهم . واليهود : استخفوا بهم ، حتى قتلوهم . والأمة الوسط . عرفوا مقاديرهم . فلم يغفلوا فيهم غلو النصارى . ولم يجفؤوا عنهم جفاء اليهود . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه « لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم . وإنما أنا عبد ، فقولوا : عبد الله ورسوله » .

فإذا قدر أن الصلاة هناك توجب من الرحمة أكثر من الصلاة في غير تلك البقعة : كانت المفسدة الناشئة من الصلاة هناك تربو على هذه المصلحة ، حتى تغمرها أو تزيد عليها ، بحيث تصير الصلاة هناك مذهباً لتلك الرحمة ، ومثبتة لما يوجب اللعنة والعذاب . ومن لم تسكن له بصيرة يدرك بها الفساد الناشئ من الصلاة عندها ، فيكفيه أن يقلد الرسول صلى الله عليه وسلم . فإنه لولا أن الصلاة عندها مما غلبت مفسدته على مصلحته لما نهى عنه ، كما نهى عن الصلاة

(١) إن الملائكة تنزل برحمة الله العامة لعباده الأحياء في كل زمان ومكان . فأما نزول الملائكة بالرحمة الخاصة للموتى من المتقين : فذلك من علم الغيب الذى لم يخبرنا الله ولا رسوله عن شيء منه لأمكنة خاصة دُفن فيها الصالحون ، وإنما نعلم بخبر الصادق صلى الله عليه وسلم أن القبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر النار « لصاحبه المقبور فيه . وقد يكون فى القبر الواحد عشرات من المؤمنين وعشرات من الكافرين . فيخص الله كل واحد منهم من الرحمة والعذاب بما يستحق بدون أن يمس أهل الرحمة شيء من العذاب ، أو أهل العذاب شيء من الرحمة . وهذا مقتضى النصوص ، ومقتضى عدل الله وحكمته ، على أن الأحاديث الصحيحة التى ساقها الشيخ غفر الله لنا وله فيما تقدم — تخبر بنزول اللعنة على تلك المساجد التى بنيت على القبور » وعلى من يرضى بها ، ويسعى إليها ، ويفضلها على غيرها . فمن أين بعد هذا تنزل الملائكة بالرحمة ؟ ومن أين يأتىها الفضل والشرف ؟

في الأوقات الثلاثة ، وعن صوم يومى العيدين ■ بل كما حرم الخمر . فانه لولا أن فسادها غالب على ما فيها من المنفعة لما حرمها . وكذلك تحريم القطرة منها . ولولا غلبة الفساد فيها على الصلاح لما حرمها .

وليس على المؤمن ولا له أن يطالب الرسل بتبيين وجوه المفسد . وإنما عليه طاعتهم . قال الله تعالى (٤ : ٦٤) وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بأذن الله (وقال (٨٠ : ٤) من يطع الرسول فقد أطاع الله) .

وإنما حقوق الأنبياء في تعزيزهم وتوقيهم ومحبتهم محبة مقدمة على النفس والمال والأهل ، ■ إيثار طاعتهم ومتابعة سنتهم ونحو ذلك من الحقوق التي من قام بها لم يقيم بعبادتهم والاشراك بهم . كما أن عامة من يشرك بهم شركا أكبر أو أصغر ■ يترك ما يجب عليه من طاعتهم بقدر ما ابتدعه من الاشراك بهم .

وكذلك حقوق الصديقين : المحبة والاحلال ■ ونحو ذلك من الحقوق التي نجاء بها الكتاب والسنة . وكان عليها سلف الأمة .

وقد اختلف الفقهاء في الصلاة في المقبرة : هل هي محرمة ، أو مكروهة ؟ وإذا قيل : محرمة ، فهل تصح مع التحريم أم لا ؟ المشهور عندنا أنها محرمة . لا تصح .

ومن تأمل النصوص المتقدمة تبين له أنها محرمة بلا شك وأن صلاته عندها لا تصح .

وليس الغرض هنا تقرير المسائل المشهورة . فانها معروفة . إنما الغرض التنبيه على ما يخفى من غيره .

الدعاء عند القبور أولها فيما يدخل في هذا : قصد القبور للدعاء عندها أو لها . فان الدعاء عند القبور وغيرها من الأماكن ينقسم إلى نوعين :

أحدهما : أن يحصل الدعاء في البقعة بحكم الاتفاق لا قصد الدعاء فيها ، كمن

يدعو الله في طريقه ، ويتفق أن يمر بالقبور أو من يزورها فيسلم عليها ، ويسأل الله العافية له والموتى . كما جاءت به السنة . فهذا ونحوه لا بأس به .

الثانى : أن يتحرى الدعاء عندها ، بحيث يستشعر : أن الدعاء هناك أجوب منه فى غيره . فهذا النوع منهى عنه : إما نهى تحريم أو تنزيه . وهو إلى التحريم أقرب . والفرق بين البابين ظاهر .

فإن الرجل لو كان يدعو الله ، واجتاز فى مره بضم أو صليب ، أو كنيسة ، أو كان يدعو فى بقعة . وكان هناك بقعة فيها صليب ، وهو عنه ذاهل ، أو دخل إلى كنيسة لميت فيها ميتاً جائزاً ، ودعا الله فى الليل ، أو بات فى بيت بعض أصدقائه ودعا الله : لم يكن بهذا بأس .

ولو تحرى الدعاء عند ضم أو صليب ، أو كنيسة يرجو الإجابة بالدعاء فى تلك البقعة : لكان هذا من العظائم . بل لو قصد بيتاً أو حانوتاً فى السوق ، أو بعض عواميد الطرقات يدعو عندها ، يرجو الإجابة بالدعاء عندها : لكان هذا من المنكرات الحرمه ، إذ ليس للدعاء عندها فضل .

فقصده القبور للدعاء عندها من هذا الباب ، بل هو أشد من بعضه ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن اتخاذها مساجد ، وعن اتخاذها عيداً ، وعن الصلاة عندها ، بخلاف كثير من هذه المواضع .

وما يرويه بعض الناس من أنه قال « إذا تحيرتم فى الأمور فاستمعينوا بأهل القبور » أو نحو هذا ، فهو كلام موضوع مكذوب باتفاق العلماء ^(١) .
والذى يبين ذلك أمور .

أحدها : أنه قد تبين أن العلة التى نهى النبى صلى الله عليه وسلم لأجلها عن الصلاة عندها : إنما هو لئلا تتخذ ذريعة إلى نوع الشرك بقصدها وبالعكوف عليها ، وتعلق القلوب بها رغبة ورهبة .

(١) بل هو دعاء إلى الكفر بالله والشرك واتخاذ الموتى آلهة من دون الله .

ومن المعلوم : أن المضطر في الدعاء الذي قد نزلت به نازلة فيدعو لاستجلاب خير كالأستسقاء ، أو لدفع شر كالأستنصار ، فحاله بافتتانه بالقبور إذا رجا الإجابة عندها : أعظم من حال من يؤدي الفرض عندها في حال العافية .

فإن أكثر المصلين في حال العافية لا تسكاد تفنن قلوبهم بذلك إلا قليلا . أما الداعون المضطرون : ففتنتهم بذلك عظيمة جدا . فإذا كانت المفسدة والفقنة التي لأجلها نهى عن الصلاة عندها : متحققة في حال هؤلاء كان نهيبهم عن ذلك أوكد وأوكد . وهذا واضح لمن فقه في دين الله . فتبين له ما جاءت به الحنفية من الدين الخالص لله . وعلم كمال سنة إمام المتقين في تجريد التوحيد ، ونفي الشرك بكل

طريق قصد القبور

الثاني : أن قصد القبور للدعاء عندها ، ورجاء الإجابة بالدعاء هناك ، رجاء أكثر من رجائها بالدعاء في غير ذلك الموطن : أمر لم يشرعه الله ولا رسوله ، ولا فعله أحد من الصحابة ولا التابعين ، ولا أئمة المسلمين ، ولا ذكره أحد من العلماء والصالحين المتقدمين ، بل أكثر ما ينقل من ذلك عن بعض المتأخرين بعد المائة الثانية ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجذبوا مرات ، ودهمته نوائب غير ذلك . فملا جاءوا فاستسقوا واستغاثوا عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ بل خرج عمر بالعباس فاستسقى به ، ولم يستسق عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم . بل قدروى عن عائشة رضي الله عنها « أنها كشفت عن قبر النبي صلى الله عليه وسلم لينزل المطر ، فإنه رحمة تنزل على قبره » ولم تستسق عنده ، ولا استغاثت هناك . ولهذا لما بنيت حجرته على عهد التابعين - بأبي هو وأمي - صلى الله عليه وسلم ، تركوا في أغلاها كوة إلى السماء ، وهى إلى الآن باقية فيها ، موضوع عليها شمع على أطرافه حجارة تمسكه ، وكان السقف بارزا إلى السماء ، وبنى ذلك لما احترق المسجد والمنبر سنة بضع وخمسين وستائة ، وظهرت النار بأرض الحجاز التي أضاءت لها أعناق الإبل ببصرى ، وجرت بعدها فتنة التبر ببيغداد وغيرها .

للدعاء عندها

أمر غير مشروع

ثم عمر المسجد والسقف كما كان . وأحدث حول الحجرة الحائط الخشبي ، ثم بعد ذلك بسنين متعددة بُنيت القبة على السقف ، وأنكرها من أن نكرها .

على أنا قد روينا في معازي محمد بن إسحق من زيادات يونس بن بكير عن أبي خلدة خالد بن دينار حدثنا أبو العالية قال « لما فتحنا نُسْتَر وجدنا في بيت مال الهرمزان سريراً عليه رجل ميت ، عند رأسه مصحف له . فأخذنا المصحف . فحملناه إلى عمر رضى الله عنه . فدعاه كعباً . فنسخه بالعربية . فأنأ أول رجل من العرب قرأه قراءة مثل ما أقرأ القرآن هذا . فقلت لأبي العالية : ما كان فيه ؟ فقال : سيرتكم وأمورك ، ولحون كلامكم ، وما هو كائن بعد . قلت : فما صنعتم بالرجل ؟ قال : حفرنا بالنهار ثلاثة عشر قبراً متفرقة . فلما كان بالليل دفناه ، وسوينا القبور كلها لِنُعْمِيَّه على الناس لا ينبشونه . فقلت : ما كانوا يرجون منه ؟ قال : كانت السماء إذا حبست عنهم برزوا بسريه فيمطرون . فقلت : من كنتم تظنون الرجل ؟ قال : رجل يقال له دانيال . فقلت : منذ كم وجدتموه مات ؟ قال : منذ ثلاثمائة سنة . قلت : ما كان تغيّر منه شيء ؟ قال : لا ، إلا شعيرات من فقهه . إن لحوم الأنبياء لا تبليها الأرض ولا تأكلها السباع . »

ففي هذه القصة : مافعله المهاجرون والأنصار من تعمية قبره ، لئلا يفتن به الناس . وهو إنكار منهم لذلك .

ويذكر أن قبر أبي أيوب الأنصاري عند أهل القسطنطينية كذلك . ولا قدوة بهم . فقد كان من قبور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأمصار عدد كثير . وعندهم التابعون ومن بعدهم من الأئمة . وما استغاثوا عند قبر صحابي قط ، ولا استسقوا عنده ولا به ، ولا استنصروا عنده ولا به .

ومن المعلوم : أن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله . بل على نقل ما هو دونه .

ومن تأمل كتب الآثار ، وعرف حال السلف : تيقن قطعاً أن القوم ما كانوا يستغيثون عند القبور ، ولا يتحرون الدعاء عندها أصلاً . بل كانوا ينهون عن ذلك مَنْ يفعله من جهالهم . كما قد ذكرنا بعضه .

فلا يخلو إما أن يكون الدعاء عندها أفضل منه في غير تلك البقعة أولاً يكون .

فإن كان أفضل لم يحز أن يخفى علم هذا على الصحابة والتابعين وتابعيهم . فتكون القرون الثلاثة الفاضلة جاهلة بهذا الفضل العظيم ويعلمه من بعدهم . ولم يحز أن يعلموا ما فيه من الفضل ويهدوا فيه ، مع حرصهم على كل خير . لا سيما الدعاء فإن المضطر يتشبث بكل سبب ، وإن كان فيه نوع كراهة . فكيف يكونون مضطرين في كثير من الدعاء ، وهم يعلمون فضل الدعاء عند القبور ، ثم لا يقصدونه ؟ هذا محال طبعاً وشرعاً .

وإن لم يكن الدعاء عندها أفضل كان قصد الدعاء عندها ضلالة ومعصية ، كما لو تحرّى الدعاء وقصده عند سائر البقاع التي لا فضيلة للدعاء عندها : من شطوط الأنهار ، ومغارس الأشجار ، وحوانيت الأسواق ، وجوانب الطرقات ، وما لا يحصى عدده إلا الله .

وهذا قد دل عليه كتاب الله في مواضع . مثل قوله تعالى (٤٢ : ٢١) أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟ فإذا لم يشرع الله استحباب الدعاء عند المقابر ولا وجوبه . فمن شرعه فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله .

وقال تعالى (٣٣ : ٧) قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وهذه العبادة عند المقابر نوع من أن يشرك بالله ما لم ينزل به سلطاناً . لأن الله لم ينزل حجة تتضمن استحباب قصد الدعاء عند القبور وفضله

على غيره^(١) . ومن جعل ذلك من دين الله : فقد قال على الله مالا يعلم .
وما أحسن قول الله (مالم ينزل به سلطانا) لئلا يحتج بالمقاييس والحكايات
ومثل هذا قوله تعالى في حكايته عن الخليل (٦ : ٨٠ - ٨٣) وحاجه قومه .
قال : أتأجوني في الله وقد هدان ؟ ولا أخاف ما تشركون به إلا أن يشاء ربي
شيئاً . وسع ربي كل شيء علماً . أفلا تتذكرون ؟ وكيف أخاف ما أشركتم ،
ولا تخافون أنكم أشركتم بالله مالم ينزل به سلطاناً ؟ فأى الفريقين أحق بالأمن
إن كنتم تعلمون ؟ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم
مهمتون . وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ، نرفع درجات من نشاء . إن ربك
حكيم عليم) .

فإن هؤلاء المشركين الأكر والأصغر يُخَوِّفون المخلصين بشفعائهم .
فيقال لهم : نحن لا نخاف هؤلاء الشفعاء الذين لكم . فإنهم خلق من خلق الله ،
لا يضرون إلا بعد مشيئة الله . فمن مسَّه الله بضر ، فلا كاشف له إلا هو . ومن
أصابه برحمة فلا راد لفضله . وكيف نخاف هؤلاء المخلوقين الذين جعلتموهم شفعاء
وأنتم لا تخافون الله ؟ وأنتم قد أحدثتم في دينه من الشرك مالم ينزل به وحياً من

(١) بل نفس القصد والتوجه إلى قبر الولي وتخصيصه هو عبادة لذلك الولي
وشرك بالله . فإن المضطر إنما يقصد إلى القبر ، وهو معتقد أن قضاء حاجته وتفريج
كربه هو بهذا القبر والمقبور ، وإلا لماسعى ولا تكبد المشاق وقرب القرابين . وهذا
المعنى يعرفه تمام المعرفة من كان مبتلى بهذا الشرك ثم عافاه الله منه وهداه إلى الاسلام
الصحيح . وما أصدق حكمة عمر الفاروق رضي الله عنه « إنما تنقض عرى الاسلام
عروة عروة : إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية » فإنما العبادة حركة القلب
وإرادته وحيه وتقديسه وذهله . والجوارح مظهر حركات القلب . وما أكثر ما يكذب
لسان من يخادع نفسه من المغرورين الغافلين الذين قلبهم في واد وهم في واد ،
ونسأل الله الثبات على الهدى والرشد والإيمان .

السماء . فأى الفريقين أحق بالأمن ؟ من كان لا يخاف إلا الله . ولم يبتدع في دينه شركاً ، أم من ابتدع في دينه شركاً بغير إذنه ؟ بل من آمن ولم يخلط إيمانه بشرك ، فهؤلاء هم الذين لهم الأمن وهم مهتدون .

وهذه الحجة المستقيمة التي يرفع الله بها وبأمانها أهل العلم درجات .

فإن قيل : قد نقل عن بعضهم أنه قال « قبر معروف الترياق للحرب » وروى عن معروف « أنه أوصى ابن أخيه أن يدعو عند قبره » وذكر أبو على الخرقى في قصص من هجره أحمد : أن بعض هؤلاء المهجورين كان يجيء إلى عند قبر أحمد ، ويتوحن الدعاء عنده . وأظنه ذكر ذلك المروزي . ونقل عن جماعات بأنهم دعوا عند قبور جماعات من الأنبياء والصالحين من أهل البيت وغيرهم فاستجيب لهم الدعاء . وعلى هذا عمل كثير من الناس .

ابطال حجج
مزاعم عباد
القبور

وقد ذكر المتأخرون المصنفون في مناسك الحج : إذا زار قبر النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يدعو عنده .

وذكر بعضهم : أن من صلى عليه سبعين مرة عند قبره ودعا استجيب له . وذكر بعض الفقهاء في حجة من يجوز القراءة على القبر : أنها بقعة يجوز السلام والذكر والدعاء عندها . فجازت القراءة عندها كغيرها .

وقد رأى بعضهم منامات في الدعاء عند قبر بعض الأشياخ ، وجرب أقوام استجابة الدعاء عند قبور معروفة . كقبر الشيخ أبي الفرج الشيرازى المقدسى وغيره .

وقد أدركنا في أزماننا وما قاربها من ذوى الفضل عند الناس علماء وعملاء : من كان يتحرى الدعاء عندها والعكوف عليها . وفيهم من كان بارعاً في العلم . وفيهم من له عند الناس كرامات : فكيف يخالف هؤلاء ؟ .

وإنما ذكرت هذا السؤال مع بعده عن طريق أهل العلم والدين . لأنه غاية ما يتمسك به القبوريون .

قلنا : الذى ذكرنا كراهته لم ينقل فى استحبابه فيما علمناه شىء ثابت عن القرون الثلاثة التى أثنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث قال « خير أمتى القرن الذى بعثت فيه . ثم الذين يلونهم . ثم الذين يلونهم » مع شدة المقتضى عندهم لذلك لو كان فيه فضيلة . فعدم أمرهم وفعلهم لذلك مع قوة المقتضى لو كان فيه فضل : يوجب القطع بأن لا فضل فيه .

وأما من بعد هؤلاء : فأكثر ما يفرض : أن الأمة اختلفت . فصار كثير من العلماء والصدّيقين إلى فعل ذلك . وصار بعضهم إلى النهى عن ذلك . فانه لا يمكن أن يقال : اجتمعت الأمة على استحسان ذلك لوجهين .

أحدهما : أن كثيرا من الأمة كره ذلك ، وأنكره قديما وحديثا .

الثانى : أنه من الممتنع أن تتفق الأمة على استحسان فعل لو كان حسفا لفعله المتقدمون ولم يفعلوه . فان هذا من باب تناقض الاجماع . وهى لا تتناقض . وإذا اختلف فيه المتأخرون فالفاصل بينهم : هو الكتاب والسنة . وإجماع المتقدمين نصا واستنباطا .

فكيف وهذا - والحمد لله - لم ينقل هذا عن إمام معروف ، ولا عالم متبع بل المنقول فى ذلك إما أن يكون كذبا على صاحبه . مثل ما حكى بعضهم عن الشافعى رحمه الله أنه قال : إذا نزلت بي شدة أجىء فأدعو عند قبر أبى حنيفة رحمه الله فأجاب ، أو كلاما هذا معناه . وهذا كذب معلوم كذبه بالاضطرار ، عند من له أدنى معرفة بالنقل .

فإن الشافعى لما قدم بغداد لم يكن ببغداد قبر ينتاب للدعاء عنده البتة . بل ولم يكن هذا على عهد الشافعى معروفا . وقد رأى الشافعى بالحجاز واليمن والشام والعراق ومصر من قبور الأنبياء والصحابة والتابعين من كان أحبابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبى حنيفة وأمثاله من العلماء . فما باله لم يتوخّ الدعاء إلا عند قبر أبى حنيفة ؟ .

ثم أحباب أبى حنيفة الذين أدركوه ، مثل : أبى يوسف ومحمد وزفر والحسن

ابن زياد وطبقتهم : لم يكونوا يتحرون الدعاء لا عند قبر أبى حنيفة ، ولا غيره .
ثم قد تقدم عن الشافعى ما هو ثابت فى كتابه من كراهة تعظيم قبور الصالحين
خشية الفتنة بها .

وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقل علمه ودينه .
وإنما أن يكون المنقول من هذه الحكايات عن مجهول لا يعرف ، ونحن
لوروي لنا مثل هذه الحكايات المسيية أحاديث عن لا ينطق عن الهوى لما جاز
التمسك بها حتى تثبت . فكيف بالمنقول عن غيره ؟ .

ومنها ما قد يكون صاحبه قاله أو فعله باجتهاد يخطئ فيه ويصيب ، أو قاله
بقيود وشروط كثيرة على وجه لا محذور فيه . فحرف النقل عنه ، كما أن النبى
صلى الله عليه وسلم لما أذن فى زيارة القبور بعد النهى عنها : فهم المبطلون أن
ذلك هو الزيارة التى يفعلونها : من حجها للصلاة عندها ، والاستغاث بها .

ثم سائر هذه الحجب دائر بين نقل لا يجوز إثبات الشرع به ، أو قياس
لا يجوز استحباب العبادات بمثله . مع العلم بأن الرسول لم يشرعها ، وتركها لها
مع قيام المقتضى للفعل بمنزلة فعله . وإنما تثبت العبادات بمثل هذه الحكايات
والمقاييس من غير نقل عن أبناء النصارى وأمثالهم . وإنما المتبع عند علماء الإسلام
فى إثبات الأحكام هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وسبيل السابقين
الأولين ، ولا يجوز إثبات حكم شرعى بدون هذه الأصول الثلاثة . نصاً أو
استنباطاً بحال .

والجواب عنها من وجهين : مجمل ، ومفصل .

أما المجمل : فالنقض . فإن اليهود والنصارى عندهم من الحكايات والقياسات
من هذا النمط كثير . بل المشركون الذين بعث إليهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم كانوا يدعون عند أوثانهم فيستجاب لهم أحياناً ، كما قد يستجاب لهؤلاء
أحياناً ، وفى وقتنا هذا عند النصارى من هذا طائفة .

عند اليهود
والنصارى
من الحكايات
أكثر مما عند
القبوريين

فإن كان هذا وحده دليلاً على أن الله يرضى ذلك ، يحبه فليطرد الدليل .
وذلك كفر متناقض .

ثم إنك تجد كثيراً من هؤلاء الذين يستغيثون عند قبر أو غيره : كل منهم قد اتخذ وثناً وأحسن الظن به . وأساء الظن بآخر ، وكل منهم يزعم أن وثنه يستجاب عنده ، ولا يستجاب عند غيره . فمن الحال إصابتهم جميعاً . وموافقة بعضهم دون بعض تحكماً ، وترجيح بلا مرجح . والتدين بدينهم جميعاً جمع بين الأضداد .

فإن أكثر هؤلاء إنما يكون تأثرهم فيما يزعمون بقدر إقبالهم على وثنهم ، وانصرافهم عن غيره ، وموافقتهم جميعاً فيما يثبتونه دون ما ينفونه بضعف التأثير على زعمهم . فإن الواحد إذا أحسن للظن بالإجابة عند هذا وهذا لم يكن تأثره مثل تأثر من حسن الظن بواحد دون آخر . وهذا كله من خصائص الأوثان .

ثم قد استجيب لبلعم بن باعوراء في قوم موسى المؤمنين . وسلبه الله الإيمان .
والمشركون قد يستسقون فيسقون ويستنصرون فينصرون .

وأما الجواب المفصل ، فنقول :

مدار هذه الشبهة على أصليين :

منقول : وهو ما يحكى من نقل هذا الدعاء عن بعض الأعيان .

ومعقول : وهو ما يعتقده من منفعة بالتجارب والأقيسة .

فأما النقل في ذلك : فإما كذب أو غلط . وليس بحجة . بل قد ذكرنا

النقل عن يفتى به بخلاف ذلك .

وأما المعقول فنقول : عامة المذكور من المنافع كذب . فإن هؤلاء الذين يتحرون الدعاء عند القبور وأمثالهم : إنما يستجاب لهم في النادر . ويدعو الرجل منهم ما شاء الله من دعوات ، فيستجاب له في واحدة . ويدعو خلق كثير منهم فيستجاب للواحد بعد الواحد ، وأين هذا من الذين يتحرون الدعاء في أوقات

الأسحار ، ويدعون الله في سجودهم وأدبار صلواتهم ، وفي بيوت الله ؟ فإن هؤلاء إذا ابتهلوا ابتهاً من جنس ابتهاال القبور بين : لم تسكد تسقط لهم دعوة إلا لمانع . بل الواقع : أن الابتهاال الذي يفعله القبوريون إذا فعله المخلصون لم يُردّ المخلصون إلا نادراً ، ولم يستجب للقبور بين إلا نادراً . والمخلصون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « مامن عبد يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث : إما أن يُعجّل الله له دعوته » أو يدّخر له من الخير مثلاً ، أو يصرف عنه من الشر مثلاً . قالوا : يا رسول الله ، إذن نُكثّر ، قال : الله أكثر .

فهم في دعائهم لا يزالون بخير .
وأما القبوريون : فإنهم إذا استجيب لهم نادراً فإن أحدهم يضعف توحيده ، ويقل نصيبه من ربه . ولا يمجّد في قلبه من ذوق طعم الإيمان وحلاوته ما كان يجده السابقون الأولون . ولعله لا يكاد يبارك له في حاجته ؛ اللهم إلا أن يعفو الله عنهم لعدم علمهم بأن ذلك بدعة . فإن المجتهد إذا أخطأ أثابه الله على اجتهاده وغفر له خطاه ^(١) .

وجميع الأمور التي يظن أن لها تأثيراً في العالم وهي محرمة في الشرع كالتمريجات الفلكية ، والتوجهات النفسانية . كالعين ، والدعاء المحرم ، والرقى المحرمة والتمريجات الطبيعية ، ونحو ذلك . فإن مضرتها أكثر من منفعتها ، حتى في نفس ذلك المطلوب . فإن هذه الأمور لا يطلب بها غالباً إلا أمور دنيوية . قلّ أن يحصل لأحد بسببها أمر دنيوي إلا كانت عاقبته فيه في الدنيا عاقبة

(١) هذا إذا أخذ للاجتهاد أسبابه العلمية ، فأما الذين يخبطون بالهوى والتقليد الأعمى فبعد آلمهم وسحقاً عن الاجتهاد بل هم أنفسهم يكفرون من يقول اليوم : إنه يجتهد في دينه ويسلك سبيل الرشدي بصيرة . على أن المغفرة والمواخذة أمر غيبي لا يعلمه إلا الله . وفي الكتاب والسنة : إنما تكون المغفرة لمن هدى إلى صراط الله المستقيم .

خيثة . دع الآخرة . والخبيل من أهل هذه الأسباب أضعاف أضعاف المنجح . ثم إن فيها من النكد والضرر ما الله به عليم . فهي في نفسها مضرّة لا يكاد يحصل الغرض بها إلا نادراً ، وإذا حصل فضرره أكثر من منفعته . والأسباب المشروعة في حصول هذه المطالب المباحة أو المستحبة ، سواء كانت طبيعية كالتجارة ، والحراثة . أو كانت دينية ، كالتوكل على الله . والثقة به ، وكدعاء الله سبحانه على الوجه المشروع ، في الأمكنة . والأزمنة التي فضّلها الله ورسوله بالكلمات الماثورة عن إمام المتقين صلى الله عليه وسلم ، كالصدقة . وفعل المعروف : يحصل بها الخير المحض أو الغالب ، وما يحصل من ضرر بفعل مشروع . أو ترك غير مشروع مما نهى عنه : فإن ذلك الضرر مكثور في جانب ما يحصل من المنفعة .

وهذا الأمر — كما أنه قد دل عليه الكتاب والسنة والإجماع — فهو أيضاً معقول بالتجارب المشهورة والأقيسة الصحيحة . فإن الصلاة والزكاة يحصل بهما خير الدنيا والآخرة . ويحلبان كل خير ، ويدفعان كل شر . فهذا الكلام في بيان أنه لا يحصل بتلك الأسباب الحرمة لاخير محض ، ولا غالب ومن كان له خبرة بأحوال العالم وعقل : تيقن ذلك يقيناً لا شك فيه .

وإذا ثبت ذلك : فليس علينا من سبب التأثير أحياناً . فإن الأسباب التي لا علينا من أسباب التأثير فإنها لا يعلمها إلا الله . وكذلك أنواعها أيضاً لا يضبطها الخلق لسعة ملكوت الله سبحانه وتعالى ، ولهذا كانت طريقة الأنبياء عليهم السلام : أنهم يأمرون الخلق بما فيه صلاحهم ، وينهونهم عما فيه فسادهم ، ولا يشغلونهم بالكلام في أسباب الكائنات كما تفعل المتفلسفة . فإن ذلك كثير التعب ، قليل الفائدة . أو موجب للضرر .

ومثل النبي صلى الله عليه وسلم مثل طيب دخل على مريض . فرأى مرضه

فعله . فقال له : اشرب كذا ، واجتنب كذا . ففعل ذلك . فحصل غرضه من الشفاء .

والمفلس يطول معه الكلام في سبب ذلك المرض وصفته وذمه وذم مأوجه ، ولو قال له مريض : فما الذي يشفيني منه ؟ لم يكن له بذلك علم تام . على أن الكلام في بيان تأثير بعض هذه الأسباب قد يكون فيه فتنة لمن ضعف عقله ودينه ، بحيث يختلط عقله فيقول له إذا لم يرزق من العلم والإيمان ما يوجب له الهدى واليقين .

ويكفي العاقل أن يعلم أن ماسوى المشروع لا يؤثر بحال . فلا منفعة فيه ، أو أنه - وإن أثر - فضرره أكثر من نفعه .

ثم سبب قضاء حاجة بعض هؤلاء الداعين الأدعية المحرمة : أن الرجل منهم قد يكون مضطراً اضطراراً ، لودعا الله بها مشرك عند وثن لاستجيب له . لصدق توجهه إلى الله . وإن كان تحرى الدعاء عند الوثن شركاً . ولو قد استجيب له على يد المتوسل به صاحب القبر أو غيره لاستغاثته . فانه يعاقب على ذلك ويهوى في النار إذا لم يعف الله عنه . كما لو طلب من الله ما يكون فتنة له ، كما أن ثعلبة لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو له بكثرة المال . ونهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك مرة بعد مرة فلم ينته ، حتى دعا له . وكان ذلك سبب شقائه في الدنيا والآخرة . وقد قال صلى الله عليه وسلم « إن الرجل ليسألني المسألة فأعطيته إياها فيخرج بها يتأبطها ناراً . فقالوا : يا رسول الله ، فلم تعطهم ؟ قال : يأبون إلا أن يسألوني ، ويأبى الله لى البخل » .

فكم من عبد دعا دعاء غير مباح فقضيت حاجته في ذلك الدعاء . وكانت سبب هلاكه في الدنيا والآخرة .

تارة بأن يسأل مالا تصلح له مسألته ، كما فعل بلعام وثعلبة . وخلق كثير دعوا بأشياء فحصلت لهم . وكان فيها هلاكهم .

سبب قضاء
حاجة المشرك
قد يكون
اخلاص
توجهه إلى
الله عند الوثن

وتارة بأن يسأل على الوجه الذي لا يحبه الله . كما قال سبحانه (٧ : ٥٥) ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ، إنه لا يحب المعتدين) فهو سبحانه لا يحب المعتدين في صفة الدعاء ، ولا في المسئول . وإن كانت حاجتهم قد تقضى . كأقوام ناجوا الله في دعواتهم بمناجاة فيها جرأة على الله واعتداء لحدوده ، وأعطوا طلبتهم فتنة ولما يشاء الله سبحانه . بل أشد من ذلك .

ألست ترى السحر والطلسمات والعين وغير ذلك من المؤثرات في العالم بإذن الله قد يقضي الله بها كثيراً من أغراض النفوس . الشريرة ؟ ومع هذا فقد قال سبحانه (١٠٢ : ١٠٣) ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون . ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) فإنهم معترفون بأنه لا ينفع في الآخرة . وأن صاحبه خاسر في الآخرة . وإنما يتشبثون بمنفعته في الدنيا . وقد قال تعالى (١٠٢ : ٢) ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم)

كذلك أنواع من الداعين والسائلين قد يدعون دعاء محرماً يحصل لهم معه ذلك الغرض ، ويورثهم ضرراً أعظم منه . وقد يكون الدعاء مكروهاً ويستجاب له أيضاً .

ثم هذا التحريم والكرهية قد يعلمه الداعي ، وقد لا يعلمه على وجه لا يعذر فيه لتقصيره في طلب العلم ، أو تركه للحق . وقد لا يعلمه على وجه يعذر فيه ، بأن يكون فيه مجتهداً . أو مقلداً ، كالمقلد أو المجتهد اللذان يعذران في سائر الأعمال . وغير المعذور : قد يتجاوز الله عنه في ذلك الدعاء لكثرة حسناته من صدق قصده ، أو لحض رحمة الله به ، أو نحو ذلك من الأسباب .

فالخلاصة : أن ما يقع من الدعاء المشتمل على كراهة شرعية بمنزلة سائر أنواع العبادات .

وقد علم أن العبادة المشتملة على وصف مكروه : قد تغفر تلك الكراهة

لصاحبها لاجتهاده أو تقليده ، أو حسناته ، أو غير ذلك . ثم ذلك لا يمنع أن يعلم أن ذلك مكروه ينهى عنه وإن كان هذا الفاعل المعين قد زال موجب الكراهة في حقه .

غلط الناس
في تقليد بعض
العابدين
والداعين

ومن هنا يغلط كثير من الناس . فإنهم يبلغهم أن بعض الأعيان من الصالحين عبدوا عبادة ، أو دعوا دعاء وجدوا أثر تلك العبادة وذلك الدعاء . فيجعلون ذلك دليلاً على استحسان تلك العبادة والدعاء . ويجعلون ذلك العمل سنة كأنه قد فعله نبي . وهذا غلط لما ذكرناه ، خصوصاً إذا كان ذلك العمل إنما كان أثره بصدق قام بقلب فاعله حين الفعل . ثم تفعله الأتباع صورة لا صدقاً . فيضرون به . لأنه ليس العمل مشروعاً . فلا يكون لهم ثواب المتبعين ^(١) ولا قام بهم صدق ذلك الفاعل الذي لعله بصدق الطلب وصحة القصد يكفر عن الفاعل .

ومن هذا الباب : ما يحكى من آثار لبعض الشيوخ حصلت في السماع المبتدع فإن تلك الآثار إنما كانت عن أحوال قامت بقلوب أولئك الرجال حركها محرك كانوا في سماعه إما مجتهدين ، وإما مقصرين تقصيراً غمره حسنات قصدهم . فيأخذ الأتباع حضور صورة السماع وليس حضور أولئك الرجال سنة تتبع . وليس مع المقلدين من الصدق والقصد ما لأجله عذروا أو غفر لهم ، فيهلكون بذلك .

وكما يحكى عن بعض الشيوخ : أنه روى بعد موته . فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال أوقفني بين يديه وقال لي : يا شيخ السوء ، أنت الذي كنت تتمثل بسعدى ولبنى ؟ لولا أعلم أنك صادق لعذبتك .

فإذا سمعت دعاء أو مناجاة مكروهة في الشرع قد قضيت حاجة صاحبها فاعلم أن كثيراً منها ما يكون من هذا الباب .

ولهذا كان الأئمة العلماء بشريعة الله يكرهون هذا من أصحابهم . وإن وجد

(١) لعله الذي يقول الله فيه (٣ : ١٦٦) إذ تبرا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا) .

أصحابهم أثره ، كما يحكى عن سحنون الحب قال : وقع في قلبي شيء من هذه الآيات . فجئت إلى دجلة . فقلت : وعزتك لا أذهب حتى يخرج لى حوت . فخرج حوت عظيم ، أو كما قال . قال : فبلغ ذلك الجنيد . فقال : كنت أحب أن تخرج إليه حية فتقتله .

وكذلك حكى لنا أن بعض المجاورين بالمدينة جاء إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فاشتبهى عليه نوعاً من الأطعمة . فجاء بعض الهاشميين إليه . فقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إليك هذا . وقال لك : اخرج من عندنا . فإن من يكون عندنا لا يشتهى مثل هذا .

وآخرون قضيت حوائجهم ولم يقل لهم مثل هذا لاجتهادهم أو تقليدهم ، أو قصورهم في العلم فإنه يغفر للجاهل ما لا يغفر لغيره ^(١) كما يحكى عن برنخ العابد الذى استسقى في بنى إسرائيل .

ولهذا عامة ما يحكى في هذا الباب إنما هو عن قاصر المعرفة . ولو كان هذا شرعاً أو ديناً لسكان أهل المعرفة أولى به .

ولا يقال : هؤلاء لما نقصت معرفتهم ساء لهم ذلك . فإن الله لم يسوغ هذا لأحد ، لكن قصور المعرفة قد يرحى معه العفو والمغفرة .

أما استحباب المكروهات ، أو إباحة المحرمات : فلا فرق بين العفو عن الفاعل

(١) إن نصوص الكتاب والسنة صريحة بأن الجهل جريمة لا عذر ، وأن العلوم بالضرورة العقلية : أن الجاهل للشيء يفسده ولا يصلحه : سواء في ذلك الدين والدنيا . فمن عجب أن يقيموا ما جعله الله جريمة يعاقب عليها أشد العقوبة : عذرا يغفر به البدع والخرافات الجاهلية ، التى حولت الناس عن الإسلام إلى الجاهلية الأولى . واعلمهم يحتجون بقول الله (٤ : ١٧) إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة (وليس في ذلك حجة . لأن الجاهل هنا هو السفه والطيش من غلبة الغفلة والنسيان .

والمغفرة له . وبين إباحة فعله أو المحبة له ، سواء كان ذلك متعلقاً بنفس الفعل ، أو ببعض صفاته .

وقد علمت جماعة ممن سأل حاجة من بعض المقبورين من الأنبياء والصالحين فقضيت حاجته . وهو لا يخرج عما ذكرته . وليس ذلك بشرع فيتبع ، ولا سنة وإنما يثبت استحباب الأفعال واتخاذها ديناً بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وما كان عليه السابقون الأولون . وما سوى ذلك من الأمور المحدثه فلا يستحب . وإن اشتملت أحياناً على فوائد . لأننا نعلم أن مفسادها راجحة على فوائدها .

ثم هذا التحريم والكراهة المقترنة بالأدعية المكروهة: إما من جهة المطلوب وإما من جهة نفس الطلب، وكذلك الاستعاذة المحرمة أو المكروهة: فكراهتها إما من جهة المستعاذ منه وإما من جهة نفس الاستعاذة، فينجون من ذلك الشر، ويقعون فيما هو أعظم منه .

أنواع من
الاعتداء في
الدعاء

أما المطلوب المحرم : فمثل أن يسأل الله ما يضره في دنياه أو آخرته ، وإن كان لا يعلم أنه يضره فيستجاب له ، كالرجل الذي عاده النبي صلى الله عليه وسلم فوجده مثل الفرخ فقال « هل كنت تدعو الله بشيء ؟ قال : كنت أقول : اللهم ما كنت معاقبني به في الآخرة فمَجِّله لي في الدنيا . قال : سبحان الله ، إنك لا تستطيعه . أو لا تطيقه ، هلاً قلت : ربنا آتانا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ؟ » وكأهل جابر بن عتيك لما مات . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير . فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون » .

وقد عاب الله على من يقتصر على طلب الدنيا بقوله ف (٢ : ٢٠٠) منهم من يقول ربنا آتانا في الدنيا ، وما له في الآخرة من خلاق) فأخبر أن من لم يطلب إلا الدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب .

ومثل أن يدعو على غيره دعاء منهيًا عنه . كدعاء بلعام بن باعوراء على قوم موسى عليه السلام . وهذا قد يُبتلى به كثير من العباد أرباب القلوب . فإنه قد يغلب على أحدهم ما يجده من حب أو بغض لأشخاص . فيدعو لأقوام وعلى أقوام بما لا يصلح . فيستجاب له ، ويستحق العقوبة على ذلك الدعاء ، كما يستحقها على سائر الذنوب . فإن لم يحصل له ما يمحو ذلك من توبة أو حسنات ماحية ، أو شفاعة غيره ، أو غير ذلك . وإلا فقد يعاقب : إما بأن يُسلب ما عنده من ذوق طعم الإيمان ووجود حلاوته . فينزّل عن درجته ، وإما بأن يُسلب عمل الإيمان ، فيصير فاسقاً . وإما بأن يسلب أصل الإيمان . فيكون كافرًا منافقاً . أو غير منافق . وما أكثر ما يبتلى بهذا المتأخرون من أرباب الأحوال القلبية بسبب عدم فقههم في أحوال قلوبهم . وعدم معرفة شريعة الله في أعمال القلوب . وربما غلب على أحدهم حال قلبه حتى لا يمكنه صرفه عما توجه إليه ، فيبقى ما يخرج منه مثل السهم الخارج من القوس . وهذه الغلبة إنما تقع غالباً بسبب التقصير في الأعمال المشروعة التي تحفظ حال القلب ، فيؤاخذ على ذلك . وقد تقع بسبب اجتهاد يخطئ صاحبه فتقع معفوًا عنها .

ثم من غرور هؤلاء وأشباههم : اعتقادهم أن استجابة مثل هذا الدعاء كرامة من الله تعالى لعبده . وليس في الحقيقة كرامة ، وإنما يشبه الكرامة من جهة كونها دعوة نافذة . وسلطاناً قاهراً . وإنما الكرامة في الحقيقة : مانعة في الآخرة ، أو نفع في الدنيا ولم تضر في الآخرة . وإنما هذا بمنزلة ما ينعم به الله على بعض الكفار والفساق من الرياسات والأموال في الدنيا . فإنها إنما تصير نعمة حقيقية إذا لم تضر صاحبها في الآخرة . ولهذا اختلف أصحابنا وغيرهم من العلماء : هل ما ينعم به على الكافر نعمة أم ليس بنعمة ؟ وإن كان الخلاف لفظياً . قال الله تعالى (٢٣ : ٥٥) يحسبون أن ما ندم به من مال وبنين ، نسارع لهم في الخيرات ؟ بل لا يشعرون) وقال تعالى (٦ : ٤٤) فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب المصراط — ٢٣

غرور
الجاهلين
باستجابة
دعائهم
المعتدى فيه

كل شيء . « حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون » وفي الحديث « إذا رأيت الله ينعم على العبد مع إقامته على معصيته فإنما هو استدراج يستدرجه به » ومثال هذا في الاستعاذة : قول المرأة التي جاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليخطبها فقالت « أعوذ بالله منك » فقال : لقد عذت بمعاذ . ثم انصرف عنها . فقيل لها : إن هذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم . فقالت : أنا كنت أشقى من ذلك . »

وأما التحريم من جهة الطلب : فيكون تارة لأنه دعاء لغير الله ، مثل ما يفعله السحرة من مخاطبة الكواكب وعبادتها ونحو ذلك ، فإنه قد يقضى عقب ذلك أنواع من القضاء ، إذا لم يعارضه معارض من دعاء أهل الإيمان وعبادتهم ، أو غير ذلك . ولهذا تنفذ هذه الأمور في زمان فترة الرسل ، وفي بلاد الكفر والنفاق . مالا تنفذ في دار الإسلام وزمانه .

ومن هذا : أنى أعرف رجالا يستغيثون ببعض الأحياء في شدائد تنزل بهم فيفرج عنهم . وربما يعاينون أمورا ، وذلك الحى المستغاث به لم يشعر بذلك ، ولا علم له به البتة . وفيهم من يدعوا على أقوام أو يتوجه في إيذائهم . فيرى بعض الأحياء أو بعض الأموات يحول بينه وبين إيذاء أولئك . وربما رآه ضاربا له بسيف . وإن كان الحى لا شعور له بذلك . وإنما ذلك من فعل الله سبحانه بسبب يكون بين المقصود ، وبين الرجل الدافع من اتباع له ، وطاعة فيما يأمره من طاعة الله ونحو ذلك . فهذا قريب .

تمثل الشيطان
بالأحياء
والأموات
المستغاث بهم

وقد يجرى لعباد الأصنام أحيانا من هذا الجنس المحرم . ما يظنون أنه محبة من الله . بما تفعله الشياطين لأعوانهم . فإذا كان الأثر قد يحصل عقب دعاء من يتيقن أنه لم يسمع الدعاء ، فكيف يتوهم أنه هو الذى تسبب في ذلك ، أو أن له فيه نفلا . وإذا قيل : إن الله يفعل بذلك السبب .

فإذا كان السبب محرماً لم يحز . كالأمراض التي يحدثها الله عقب أكل السموم . وقد يكون الدعاء المحرم في نفسه دعاء لغير الله ، وأن يدعو الله مستشفعاً بغيره إليه كما تقول النصراني : يا والدة الإله اشفعي لنا إلى الإله . وقد يكون دعاء لله ، لكنه توسل إليه بما لا يجب أن يتوسل به إليه . كما يفعل المشركون الذين يتوسلون إلى الله بأوثانهم . وقد يكون دعا الله بكلمات لا تصلح أن يناجى بها الله . أو يدعى بها . لما في ذلك من الاعتداء .

العدوان في
الدعاء
كالأسباب
المحرمة

فهذه الأدعية ونحوها - وإن كان قد يحصل لصاحبها أحياناً غرضه - لكنها محرمة ، لما فيها من الفساد الذي يربو على منفعتها ، كما تقدم . ولهذا كانت هذه فتنة في حق من لم يهده الله ، وينور قلبه فيفرق بين أمر التكوين وأمر التشريع ويفرق بين أمر القدر وأمر الشرع ، ويعلم أن الأقسام ثلاثة .

أمر قدرها الله ، وهو لا يحبها ولا يرضاها . فإن الأسباب المحصلة لهذه تكون محرمة موجبة لعقابه .

وأمر شرعها فهو يحبها من العبد ويرضاها . ولكن لم يعنه على حصولها . فهذه محمودة عنده مرضية وإن لم توجد .

والقسم الثالث : أن يعين الله العبد على ما يحبه منه .

فالأول : إعانة الله . والثاني : عبادة الله . والثالث : جمع له بين العبادة والإعانة ، كما قال تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) .

فما كان من الدعاء غير المباح ذا أثر : فهو من باب الإعانة لا العبادة . كدعاء سائر الكفار والمنافقين والفاسق . ولهذا قال تعالى في مريم (وصدقت بكلمات ربها وكتبه) ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعيذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن برّاً ولا فاجر .

من رحمة الله : ومن رحمة الله تعالى : أن الدعاء المتضمن شركاً ، كدعاء غيره أن يفعل ، أو دعائه أن يدعو الله ونحو ذلك : لا يحصل به غرض صاحبه . ولا يورث حصول الغرض شبهة إلا في الأمور الحقيرة . فأما الأمور العظيمة : كما نزال الفيث عند غرض إلا في القحوط . وكشف العذاب النازل . فلا ينفع فيه هذا الشرك . كما قال تعالى حقير الأمور (٦ : ٤٠ ، ٤١ قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله ، أو أتتكم الساعة . أغير الله تدعون إن كنتم صادقين ؟ بل إياه تدعون ، فيكشف ماتدعون إليه إن شاء وتنسون ما تشركون) وقال تعالى (١٧ : ٦٧ وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه . فلما نجاكم إلى البر أعرضتم . وكان الإنسان كفوراً) وقال تعالى (٢٧ : ٦٢ أم من يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء الأرض ؟) وقال تعالى (١٧ : ٥٦ ، ٥٧ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب . ويرجون رحمته . ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً) وقال تعالى (٣٩ : ٤٣ أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل أو لو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون ، قل لله الشفاعة جميعاً) .

فكون هذه المطالب العظيمة لا يستجيب فيها إلا هو سبحانه دل على توحيده وقطع شبهة من أشرك به . وعلم بذلك أن مادون هذا أيضاً من الإجابات إنما خصوها منه وحده لا شريك له ، وإن كانت تجري بأسباب محرمة أو مباحة ، كما أن خلقه للسموات والأرض والرياح والسحاب وغير ذلك من الأجسام العظيمة دل على وحدانيته . وأنه خالق كل شيء ، وأن مادون هذا بأن يكون خلقاً له أولى . إذ هو حاصل عن مخلوقاته العظيمة . فخالق السبب التسام خالق للسبب لا محالة .

وجماع الأمر : أن الشرك نوعان :

شرك في ربوبيته ، بأن يجعل لغيره معه تدبير ، إما كما قال سبحانه (٢٢: ٢٢) الشرك نوعان
 قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في
 الأرض ، وما لهم فيهما من شرك . وما له منهم من ظهير) فبين أنهم لا يملكون
 مثقال ذرة استقلالاً ولا يشركونه في شيء من ذلك . ولا يعينونه على ملكه .
 ومن لم يكن مالكا ولا شريكا ولا عوناً : فقد انقطعت علاقته .

شرك في
 الربوبية
 وشرك في
 الألوهية

وشرك في الألوهية : بأن يدعو غيره دعاء عبادة . أو دعاء مسألة . كما قال
 تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) فكما أن إثبات الخلوقات أسباب لا تقدر
 في توحيد الربوبية ، ولا تمنع أن الله خالق كل شيء . ولا توجب أن يدعى
 مخلوق دعاء عبادة أو دعاء استغاثة . كذلك إثبات بعض الأفعال المحرمة
 من شرك أو غيره أسباباً لا يقدر في توحيد الإلهية . ولا يمنع أن يكون الله هو
 الذى يستحق الدين الخالص ، ولا يوجب أن تستعمل الكلمات والأفعال التى
 فيها شرك ، إذ كان الله يسخط ذلك ، ويعاقب العبد عليه . وتكون مضرة ذلك
 على العبد أكثر من منفعه . إذ قد جعل الله الخير كله فى أنا لا نعبد إلا إياه
 ولا نستعين إلا إياه . وعامة آيات القرآن تثبت هذا الأصل الأصيل ، حتى إنه
 سبحانه قطع أثر الشفاعة بدون إذنه . كقوله سبحانه (٢ : ٢٥٥) من ذا الذى
 يشفع عنده إلا بإذنه ؟ وقوله سبحانه (٦ : ٥١) وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا
 إلى ربهم . ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع) وقوله تعالى (٦ : ٧٠) وذَكَرْ بِهِ أَنْ
 تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ) وكقوله تعالى
 (٦ : ٧١) قل أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا - الآية) وكقوله
 سبحانه (٦ : ٩٤) وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ
 وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ . وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء . لقد تقطع
 بينكم وضلَّ عنكم ما كنتم تزعمون) وسورة الأنعام سورة عظيمة مشتملة على
 أصول الإيمان والتوحيد . وكذلك قوله تعالى (٣٢ : ٤) ثم استوى على العرش

ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع (وقوله سبحانه (٣٩ : ٣) والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وقوله تعالى (٣٩ : ٤٣ ، ٤٤) أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل أو لو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون . قل : لله الشفاعة جميعاً) وسورة الزمر أصل عظيم في هذا .

ومن هذا قوله سبحانه (٢٢ : ١١ - ١٣) ومن الناس من يعبد الله على حرف . فإن أصابه خير اطمأن به . وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه ، خسر الدنيا والآخرة . ذلك هو الخسران المبين . يدعو من دون الله مالا يضره ومالا ينفعه . ذلك هو الضلال البعيد . يدعو لمن ضره أقرب من نفعه لبئس المولى ولئس العشير) وكذلك قوله تعالى (٢٩ : ١٤) مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً . وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون . والقرآن عامته إنما هو في تقرير هذا الأصل العظيم الذى هو أصل الأصول .

وهذا الذى ذكرناه كله من تحريم هذا الدعاء - مع كونه قد يؤثر - إذا قدر أن هذا الدعاء كان سبباً أو جزءاً من السبب في حصول طلبته . والناس قد اختلفوا في الدعاء المستعقب لقضاء الحاجات .

فزع قوم من المبطلين متفلسفة ومتصوفة : أنه لا فائدة فيه أصلاً . فإن المشيئة الالهية والأسباب العلوية . إما أن تكون قد اقتضت وجود المطلوب . وحينئذ فلا حاجة إلى الدعاء ، أو لا تكون اقتضته ، وحينئذ فلا ينفع الدعاء . وقال قوم ممن تكلم في العلم : بل الدعاء علامة ودلالة على حصول المطلوب . وجعلوا ارتباطه بالمطلوب ارتباط الدليل بالمدلول ، لا ارتباط السبب بالمسبب ، بمنزلة الخبر الصادق والعلم السابق .

زعم المبطلين :
أن لا فائدة
في الدعاء

والصواب ما عليه الجمهور : من أن الدعاء سبب لحصول الخير المطلوب أو غيره ، كسائر الأسباب المقدرة والمشروعة ، وسواء سمي سبباً أو شرطاً أو جزءاً من السبب . فالقصد هنا واحد . فإذا أراد الله بعبد خيراً ألهمه دعاءه والاستعانة

الصواب : أن
الدعاء سبب
كسائر
الأسباب

يه . وجعل استعانته ودعائه سبباً للخير الذى قضاء له ، كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه « إني لا أحمل همَّ الإجابة . وإنما أحمل همَّ الدعاء . فإذا أُلهمتُ الدعاء فإن الإجابة معه » كما أن الله تعالى إذا أراد أن يشبع عبداً أو يرويه ألهمه أن يأكل أو يشرب . وإذا أراد الله أن يتوب على عبد ألهمه أن يتوب فيتوب عليه . وإذا أراد أن يرحمه ويدخله الجنة يسره لعمل أهل الجنة . والمسئئة الإلهية اقتضت وجود هذه الخيرات بأسبابها المقدرة لها . كما اقتضت وجود دخول الجنة بالعمل الصالح ، ووجود الولد بالطه . والعلم بالتعلم . فبدأ الأمور من الله وتوابعها على الله . لا أن العبد نفسه هو المؤثر في الرب ، أو في ملكوت الرب بل الرب سبحانه هو المؤثر في ملكوته . وهو جاعل دعاء عبده سبباً لما يريد سبحانه من القضاء . كما قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم « يا رسول الله ، أرايت أدوية نتداوى بها ، ورقى نسترقى بها ، وتقى نتقيها . هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ قال : هي من قدر الله » وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الدعاء والبلاء ليلتقيان فيعتلجان بين السماء والأرض » .

فهذا في الدعاء الذى يكون سبباً في حصول المطلوب .
وأعلى من هذا : ما جاء به الكتاب والسنة من رضا الله وفرحه وضحكه بسبب أعمال عباده الصالحة . كما جاءت به النصوص . وكذلك غضبه ومقته . وقد بسطنا الكلام في هذا الباب ، وما للناس فيه من المقالات والاضطراب في غير هذا الموضع .

فما فرض من الأدعية المنهى عنها سبباً : فقد تقدم الكلام عليه .

فأما غالب هذه الأدعية التى ليست مشروعة : فلا تكون هى السبب في حصول أغلب الأدعية المطلوب ، ولا جزءاً منه . ولا يعلم ذلك . بل لا يقوم إلا وهما كاذباً كالنذر سواء . فإن في الصحيح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن النذر . وقال : إنه لا يأتى بخير . وإنما يستخرج به من البخيل » وعن

ليست هى
السبب في
حصول
المقصود

أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ■ إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره له . ولكن النذريوافق القدر ، فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج به .

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن النذر لا يأتي بخير . وأنه ليس من الأسباب الجالبة لخير ، أو الدافعة لشر أصلاً . وإنما يوافق القدر موافقة كما توافقه سائر الأسباب . فيخرج من البخيل حينئذ ما لم يكن يخرج به قبل ذلك . ومع هذا : فأنت ترى الذين يحكون أنهم وقعوا في شدائد فنذروا نذراً لكشف شدائدهم : أكثر أو قريباً من الذين يزعمون أنهم دعوا عند القبور أو غيرها فقضيت حوائجهم بل من كثرة اغترار الضالين المضلين بذلك صارت النذور المحرمة في الشرع ما كل لكثير من السدنة والمجاورين العاكفين على القبور أو غيرها ، يأخذون من الأموال شيئاً كثيراً . وأولئك الناذرون يقول أحدهم : مرضت فنذرت . ويقول الآخر : خرج على الحاربون فنذرت . ويقول الآخر : ركبت البحر فنذرت . ويقول الآخر : حبست فنذرت . ويقول الآخر : أصابتنى فاقة فنذرت .

وقد قام بنفوسهم : أن هذه النذور هي السبب في حصول مطلوبهم ودفع مرهوبهم ■ وقد أخبر الصادق المصدوق أن نذر طاعة الله - فضلاً عن معصيته - ليس سبباً لحصول الخير ، وإنما الخير الذي يحصل للناذر يوافقه موافقة ، كما يوافق سائر الأسباب ، فما هذه الأدعية غير المشروعة في حصول المطلوب بأكثر من هذه النذور في حصول المطلوب ■ بل تجد كثيراً من الناس يقول : إن المكان الفلاني ■ أو المشهد الفلاني أو القبر الفلاني : يقبل النذر ، بمعنى أنهم نذروا له نذراً إن قضيت حاجتهم ■ وقضيت . كما يقول القائلون : الدعاء عند المشهد الفلاني أو القبر الفلاني : مستجاب ، بمعنى أنهم دعوا هناك مرة فرأوا أثر الإجابة ، بل إذا كان المبطلون يضيفون قضاء حوائجهم إلى خصوص

المشركون
يضيفون
الإجابة إلى
القبر وصاحبه

نذر المصيبة مع أن جنس النذر لا أثر له في ذلك لم يبعد منهم إذا أضافوا حصول غرضهم إلى خصوص الدعاء بمكان لا خصوص له في الشرع . لأن جنس الدعاء هنا مؤثر . فالإضافة إليه ممكنة . بخلاف جنس النذر . فإنه لا يؤثر .

والغرض بأن يعرف أن الشيطان إذا زَيَّن لهم نسبة الأثر إلى ما لا يؤثر نوعاً ولا وصفاً . فنسبته إلى وصف قد ثبت تأثير نوعه أولى أن يزينه لهم . ثم كما لم يكن ذلك الاعتقاد منهم صحيحاً فكذلك هذا ، إذ كلاهما مخالف للشرع .

ومما يوضح ذلك : أن اعتقاد المعتقد أن هذا الدعاء ، أو هذا النذر هو السبب أو بعض السبب في حصول المطلوب لا بد له من دلالة . ولا دليل على ذلك في الغالب إلا الاقتران أحيانا . أعني وجودهما جميعا . وإن تراخى أحدهما عن الآخر مكانا أو زمانا ، مع الانتقاض أضعاف أضعاف الاقتران . ومجرد اقتران الشيء بالشيء بعض الأوقات . مع انتقاضه . ليس دليلا على العلة باتفاق العقلاء إذا كان هنالك سبب آخر صالح . إذ تخلف الأثر عنه يدل على عدم العلية .
فإن قيل : إن التخلف لقوات شرط ، أو لوجود مانع .

قيل : بل الاقتران لوجود سبب آخر . وهذا هو الراجح . فإننا نرى الله في كل وقت يقضى الحاجات ، ويفرج الكربات بأنواع من الأسباب لا يحصيها إلا هو . وما رأيناه يحدث المطلوب مع وجود هذا الدعاء المبتدع إلا نادرا . فإذا رأيناه قد أحدث - كان شيئا وكان الدعاء المبتدع قد وجد - إحالة حدوث الحادث على ما علم من الأسباب التي لا يحصيها إلا الله أولى من إحالته على ما لم يثبت كونه سببا .
نعم الاقتران إن كان دليلا على العلة فالانتقاض دليل على عدمها .

أقسام الناس
في الدعاء

وهنا افترق الناس على ثلاث فرق : مفضوب عليهم ، وضالون ، والذين أنعم الله عليهم .

فالْمُضْضُوب عَلَيْهِمْ : يطعنون في عامة الأسباب للمشروعة وغير المشروعة .

ويقولون : الدعاء المشروع قد يؤثر وقد لا يؤثر . ويتصل بذلك الكلام في دلالة الآيات على تصديق الأنبياء عليهم السلام .

والضالون : يتوهمون في كل ما يتخيل سبباً ، وإن كان يدخل في دين اليهود والنصارى ، والمجوس وغيرهم . والمتكاسبون من المتفلسفة : يحيلون ذلك على أمور فلكية ، وقوى نفسانية ، وأسباب طبيعية يدورون حولها لا يعدلون عنها .

فأما المهتدون : فهم لا ينكرون ما خلقه الله من القوى والطبائع في جميع الأجسام والأرواح ، إذ الجميع خلق الله ، لكنهم يؤمنون بما وراء ذلك من قدرة الله التي هو بها على كل شيء قدير . ومن أنه كل يوم هو في شأن . ومن أن إجابته لعبده المؤمن خارجة عن قوة نفس العبد وتصرف جسمه وروحه . وبأن الله يخرق العادات لأنبيائه لإظهار صدقهم ولإكرامهم بذلك ، ونحو ذلك من حكمه . وكذلك يخرقها لأوليائه تارة لتأييد دينه بذلك . وتارة تعجيلاً لبعض ثوابهم في الدنيا ، وتارة إنعاماً عليهم بجلب نعمة أو دفع نقمة ، أو لغير ذلك ، ويؤمنون بأن الله يرد ما أمرهم به من الأعمال الصالحة ، والدعوات المشروعة إلى ما جعله في قوى الأجسام والأنفس . ولا يلتفتون إلى الأوهام التي دلت الأدلة العقلية أو الشرعية على فسادها . ولا يعملون بما حرّمته الشريعة . وإن ظنّ أن له تأثيراً .

وبالجملة : فالعلم بأن هذا كان هو السبب ، أو بعض السبب ، أو شرط السبب في هذا الأمر الحادث قد يعلم كثيراً ، أو قد يظن كثيراً . وقد يقوم كثيراً وهمماً ليس له مستند صحيح إلا ضعف العقل .

ويكفيك أن كل ما يظن أنه سبب لحصول المطالب مما حرّمته الشريعة من دعاء أو غيره ، لا بد فيه من أحد أمرين :

إما أن لا يكون سبباً صحيحاً كدعاء ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً . وإما أن يكون ضرره أكثر من نفعه .

فأما ما كان سبباً صحيحاً منفعتة أكثر من مضرتة : فلا ينهى عنه الشرع

المهتدون

يؤمنون بسنن

الله وقدرته

على خرق

السنن لأنبيائه

بحال . وكل ما لم يشرع من العبادات مع قيام المقتضى لفعله من غير مانع فإنه من باب النهى عنه كما تقدم .

وأما العلم بغلبة السبب : فله طرق في الأمور الشرعية ، كما له طرق في الأمور الطبيعية .

طرق العلم
بغلبة أن دعاء
الله سبب
مشروع
ومعقول

منها : الاضطرار ، فإن الناس لما عطشوا وجاعوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ غير مرة ماء قليلاً فوضع يده الكريمة فيه حتى قار الماء من بين أصابعه ، ووضع يده الكريمة في الطعام وبرّك فيه ، حتى كثر كثرة خارجة عن العادة ، فإن العلم بهذا الاقتران المعين يوجب العلم بأن كثرة الماء والطعام كانت بسببه صلى الله عليه وسلم علماً ضرورياً ، كما يعلم أن الرجل إذا ضرب بالسيف ضربة شديدة صرخته فمات : أن الموت كان منها . بل أوكد ، فإن العلم بأن كثرة الماء والطعام ليس له سبب معتاد في مثل ذلك أصلاً ، مع أن العلم بهذه المقارنة يوجب علماً ضرورياً بذلك ، وكذلك لما دعا النبي صلى الله عليه وسلم « لأنس بن مالك أن يكثر الله ماله وولده » فكان نخله يحمل في السنة مرتين على خلاف عادة بلده ، ورأى من ولده وولد ولده أكثر من مائة ، فإن مثل هذا الحادث يعلم أنه كان بسبب ذلك الدعاء .

ومن رأى طفلاً يبكي بكاء شديداً فألقمته أمه الثدي فسكن : علم يقيناً أن سكونه كان لأجل ارتضاعه اللبن .

والاحتمالات - وإن تطرقت إلى النوع - فإنها قد لا تنطبق إلى الشخص المعين وكذلك الأدعية ، فإن المؤمن يدعو بدعاء فيرى المدعو بعينه مع عدم الأسباب المقتضية له ، أو يفعل فعلاً كذلك فيجده كذلك ، كالعلاء بن الحضرمي رضي الله عنه لما قال « يا عليم يا حلیم ، يا علي يا عظیم ، اسقنا ، فطروا في يوم شديد الحر مطراً لم يجاوز عسكرهم » وقال « احملنا . فمشوا على النهر الكبير مشياً لم يبل أسافل أقدام دوابهم » وأيوب السخيتاني لما ركض الجبل لصاحبه ركضة فنبعت له عين

ماء فشرب ، ثم غارت ، فدعا الله وحده لا شريك له : دل الوحي المنزل والعقول الصحيحة على فائدته ومنفعته . ثم التجارب التي لا يحصى عددها إلا الله .

فتجد أكثر المؤمنين قد دعوا الله وسألوه أشياء أسبابها منتفية في حقهم - فأحدث لهم تلك المطالب على الوجه الذي طلبوه . على وجه يوجب العلم تارة ، والظن الغالب أخرى : أن الدعاء كان هو السبب في هذا ، وتجد هذا ثابتاً عند ذوى العقول والبصائر الذين يعرفون جنس الأدلة وشروطها واطرادها .

وأما اعتقاد تأثير الأدعية الحرمه : فعامته إنما تجد اعتقاده عند أهل الجهل الذين لا يميزون بين الدليل وغيره ، ولا يفهمون ما يشترط للدليل من الاطراد وإنما يقع في أهل الظلمات من الكفار والمنافقين . أو ذوى الكبائر الذين أظلمت قلوبهم بالمعاصي ، حتى لا يميزون بين الحق والباطل .

وأما ما ذكر في المناسك : أنه بعد تحية النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه والصلاة والسلام يدعو : فقد ذكر الإمام أحمد وغيره : أنه يستقبل القبلة ، ويجعل الحجرة عن يساره لئلا يستدبره . وذلك بعد تحيته عليه الصلاة والسلام : ثم يدعو لنفسه . وذكر أنه إذا حيّاه وصلى عليه يستقبله بوجهه - بأبى هو وأمى - صلى الله عليه وسلم . فإذا أراد الدعاء جعل الحجرة عن يساره واستقبل القبلة ودعا . وهذا مراعاة منهم لذلك . فإن الدعاء عند القبر لا يكره مطلقاً . بل يؤمر به لهيت ، كما جاءت به السنة فيما تقدم ضمناً وتبعاً . وإنما المكروه أن يتحرى الجئء إلى القبر للدعاء عنده .

وكذلك ذكر أصحاب مالك قالوا : يدنو من القبر . فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يدعو مستقبل القبلة ، يوليه ظهره . وقيل لا يوليه ظهره . وإنما اختلفوا لما فيه من استدباره : فأما إذا جعل الحجرة عن يساره . فقد زال الخذور بلا خلاف . وصار في الروضة أو أمامها .

وأهل هذا الذي ذكره الأئمة : أخذوه من كراهة الصلاة إلى القبر . فإن ذلك

كيف يدعو
المسلم على النبي
صلى الله عليه
وسلم

قد ثبت النهي فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم . فلما نهى أن يتخذ القبر مسجداً أو قبلة : أمروا بأن لا يتحرى الدعاء إليه ، كما لا يصلى إليه .

قال مالك في المبسوط : لا أرى أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم قول مالك في يدعو . واسكن يسلم ويمضى . ولهذا - والله أعلم - حُرِّفَت الحجرة وثَلُثَت لما بنيت فلم يجعل حائطها الشمالى على سمت القبلة ، ولا جعل جدارها مربعا . وكذلك قصدوا قبل أن تدخل الحجرة في المسجد .

النهي عن
الدعاء عند قبر
النبي صلى الله
عليه وسلم

فروى ابن بطة بإسناد معروف عن هشام بن عروة : حدثني أبي قال « كان الناس يصلون إلى القبر . فأمر عمر بن عبد العزيز فرفع » حتى لا يصلى إليه الناس فلما هدم بدت قدم بساق وركبة . قال : ففرع من ذلك عمر بن عبد العزيز ، فأتاه عروة فقال : هذه ساق عمر وركبته . فسُرِّي عن عمر بن عبد العزيز » .

وهذا أصل مستمر فإنه لا يستحب للداعي أن يستقبل إلا ما يستحب أن يصلى إليه . ألا ترى أن المسلم لما نهى عن الصلاة إلى جهة المشرق وغيرها . فإنه ينهى أن يتحرى استقبالها وقت الدعاء . ومن الناس من يتحرى وقت دعائه استقبال الجهة التي يكون فيها مَعْظَمُ الصالح ، سواء كانت في المشرق أو غيره . وهذا ضلال بين ، وشرك واضح . كما أن بعض الناس يمتنع من استدبار الجهة التي فيها بعض مُقَدَّسِيهِم من الصالحين . وهو يستدبر الجهة التي فيها بيت الله وقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكل هذه الأشياء من البدع التي تضارع دين النصارى .

لا يستقبل
الداعي
إلا ما يستقبل
في صلاته

ومما يبين لك ذلك : أن نفس السلام على النبي صلى الله عليه وسلم قد راعوا فيه السنة ، حتى لا يخرج إلى الوجه المكروه الذي قد يجر إلى إطراد النصارى عملا بقوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبرى عبداً » ويقول « لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم . فإنما أنا عبد فقولوا : عبد الله ورسوله » فكان بعضهم يسأل عن السلام على القبر خشية أن يكون من هذا الباب ، حتى قيل له : إن ابن عمر كان يفعل ذلك .

أتیان قبر النبي والسلام عليه إنما هو للمسافر لا للمقيم ولهذا كره مالك رضي الله عنه وغيره من أهل العلم لأهل المدينة كلما دخل أحدهم المسجد: أن يجيء فيسلم على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه . قال : وإنما يكون ذلك لأحدهم إذا قدم من سفر ، أو أراد سفراً ونحو ذلك .

ورخص بعضهم في السلام عليه إذا دخل المسجد للصلاة ونحوها . وأما قصده دائماً للصلاة والسلام فما علمت أحداً رخص فيه . لأن ذلك نوع من اتخاذه عيداً ، مع أننا قد شرع لنا إذا دخلنا المسجد أن نقول ■ السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » كما نقول ذلك في آخر صلاتنا . بل قد استحب ذلك لكل من دخل مكاناً ليس فيه أحبة : أن يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم من أن السلام عليه يبلغه من كل موضع .

أتیان القبر والسلام في كل وقت : بدعة . تخاف مالك وغيره أن يكون فعل ذلك عند القبر كل ساعة نوعاً من اتخاذه القبر عيداً .

وأيضاً : فإن ذلك بدعة . فقد كان المهاجرون والأنصار على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم يجيئون إلى المسجد كل يوم خمس مرات يصلون . ولم يكونوا يأتون مع ذلك إلى القبر يسلمون عليه ، لعلمهم رضي الله عنهم بما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكرهه من ذلك ، وبما نهاهم عنه ، وأنهم يسلمون عليه حين دخول المسجد والخروج منه . وفي التشهد كما كانوا يسلمون عليه كذلك في حياته . والمأثور عن ابن عمر يدل على ذلك .

قال سعيد بن منصور في سننه : حدثنا عبد الرحمن بن زيد حدثني أبي عن ابن عمر ■ أنه كان إذا قدم من سفر أتى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فسلم ، وصلى عليه . وقال : السلام عليك يا أبا بكر ■ السلام عليك يا أبتاه ■ .

وعبد الرحمن بن زيد ، وإن كان يضعف لكن الحديث المتقدم عن نافع الصحيح يدل على أن ابن عمر ما كان يفعل ذلك دائماً ولا غالباً .

وما أحسن ما قال مالك ■ لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها ■ لن يصلح آخر
ولكن كلما ضعف تمسك الأمم بعبود أنبيائهم ونقص إيمانهم عوضوا عن ذلك
بما أحدثوه من البدع والشرك وغيره . ولهذا كره الأئمة استلام القبر وتقبيله ،
وبنوه بناء منعوا الناس أن يصلوا إليه . وكانت حجرة عائشة التي دفنوه فيها
ملاصقة لمسجده . وكان ما بين منبره ■ بيته هو الروضة . ومضى الأمر على ذلك
في عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم ، وزيد في المسجد زيادات . وغيروا الحجرة
عن حالها هي وغيرها من الحجر المطيفة بالمسجد من شرقيه وقبليه ، حتى بناء الوليد
ابن عبد الملك ■ وكان عمر بن عبد العزيز عامله على المدينة ، فابتاع هذه الحجر
وغيرها وهدمهن وأدخلهن في المسجد . فمن أهل العلم من كره ذلك ■ كسعيد بن
المسيب . ومنهم من لم يكرهه .

قال أبو بكر الأثرم ■ قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - قبر النبي قبر النبي لا
صلى الله عليه وسلم يمس ويتمسح به ؟ فقال : ما أعرف هذا . قلت له : فالمنبر ؟ ■ يتمسح به ولا
يتمس
فقال : أما المنبر فنعم ■ قد جاء فيه . قال أبو عبد الله ■ شيء يروونه عن ابن أبي
فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن عمر ■ أنه مسح على المنبر ■ قال : ويروونه
عن سعيد بن المسيب في الرمانة . قلت ■ ويروون عن يحيى بن سعيد ■ أنه حين
أراد الخروج إلى العراق جاء إلى المنبر فمسحه ودعا . فرأيته استحسنته . ثم قال :
لعله عند الضرورة والشئ ■ قيل لأبي عبد الله : إنهم يلصقون بطونهم بجدار القبر
وقلت له : رأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسونه ويقومون ناحية فيسلمون .
فقال أبو عبد الله : نعم . وهكذا كان ابن عمر يفعل . ثم قال أبو عبد الله : بأبي
هو وأمي صلى الله عليه وسلم .

فقد رخص أحمد وغيره في التمسح بالمنبر والرمانة التي هي موضع مقعد النبي
صلى الله عليه وسلم ويده ، ولم يرخصوا في التمسح بقبره . وقد حكى بعض أصحابنا

رواية في مسح قبره . لأن أحد شيع بعض الموتى ، فوضع يده على قبره يدعو له .
والفرق بين الموضعين ظاهر .

وكره مالك التمسح بالمنبر كما كرهوا التمسح بالقبر^(١) .

فأما اليوم فقد احترق المنبر ، وما بقيت الرمانة . وإنما بقي من المنبر خشبة صغيرة
فقد زال ما رخص فيه ، لأن الأثر المنقول عن ابن عمر وغيره إنما هو التمسح بمقعده
وروى الأثرم بإسناده عن العتبي عن مالك عن عبد الله بن دينار قال « رأيت
ابن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه وعلى أبي بكر وعمر »

الوجه الثالث في كراهة قصد القبور للدعاء : أن السلف رضى الله عنهم كرهوا
ذلك متأولين في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبري عيداً » كما ذكرنا
ذلك عن علي بن الحسين والحسن ابن الحسن ابن عمه . وما أفضل أهل البيت
من التابعين « وأعلم بهذا الشأن من غيرها لمجاورتها بالحجرة النبوية نسباً ومكاناً
وقد ذكرنا عن أحمد وغيره : أنه أمر من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم
وصاحبيه ، ثم أراد أن يدعو : أن ينصرف فيستقبل القبلة . وكذلك أنكر ذلك
غير واحد من العلماء المتقدمين كمالك وغيره . ومن المتأخرين : مثل أبي الوفاء
بن عقيل ، وأبي الفرج بن الجوزي .

قصد القبور

للدعاء من

اتخاذها عيداً

وما أحفظ - لا عن صحابي ولا عن تابعي ولا عن إمام معروف - أنه استحب
قصد شيء من القبور للدعاء عنده . ولا روى أحد في ذلك شيئاً ، لا عن النبي
صلى الله عليه وسلم « ولا عن أحد من الأئمة المعروفين . وقد صنف الناس في

(١) وقول مالك : أصبح لأن أبا بكر وعمر وغيرهما من الصحابة لم يكونوا يتمسحون
بالمنبر ولا غيره . والتمسح بالمنبر فيه نوع أو شبه من عمل أهل الجاهلية في تبركها
بآثار الصالحين . واتخاذها أوثاناً . ومن هنا كان غضب عمر رضى الله عنه وأمره
بقطع شجرة البيعة . فجزاه الله خير الجزاء . فما كان أقمه لدين الله ، وأحرصه
على حماية التوحيد .

الدعاء وأوقاته وأمكنته ، وذكروا فيه الآثار . فما ذكر أحد منهم في فضل الدعاء عند شيء من القبور حرفاً واحداً فيما أعلم .

فكيف يجوز - والحالة هذه - أن يكون الدعاء عندها أجوب وأفضل ، والسلف تنكره ، ولا نعرفه وتنهى عنه ولا تأمرنا به ؟ .

نعم صار من نحو المائة الثالثة يوجد متفرقا في كلام بعض الناس : فلان ترجى الاجابة عند قبره . وفلان يدعى عند قبره ونحو ذلك . كما وجد الانكار على من يقول ذلك ويأمر به كائنا من كان . فان أحسن أحواله أن يكون مجتهداً في هذه المسألة أو مقلداً فيعفو الله عنه .

أما إن هذا الذي قاله يقتضى استحباب ذلك فلا . بل قد يقال : هذا من جنس قول بعض الناس : المكان الفلاني يقبل النذر . والموضع الفلاني ينذر له . ويعينون عيناً أو بئراً أو شجرة أو مغارة ، أو حجراً أو غير ذلك من الأوثان . فكما لا يكون مثل هذا القول عمدة في الدين كذلك الأول .

ولم يبلغنا إلى الساعة عن أحد من السلف رخصة في ذلك إلا ماروي ابن لم يرخص أحد أبي الدنيا في كتاب القبور بإسناده عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك قال : من السلف في الدعاء عند القبور أخبرني سليمان بن يزيد السكعي عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من زارني بالمدينة محتسباً كنت له شقيقاً وشهيداً يوم القيامة » قال ابن أبي فديك « وأخبرني عمر بن حفص : أن ابن أبي مليكة كان يقول « من أحب أن يقوم وجه النبي صلى الله عليه وسلم ، فليجعل القنديل الذي في القبلة عند رأس القبر على رأسه » .

قال ابن أبي فديك : وسمعت بعض من أدركت يقول « بلغنا أنه من وقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فتلا هذه الآية (٣٣ : ٥٦) إن الله وملائكته يصلون على النبي) فقال : صلى الله عليك يا محمد ، حتى يقولها سبعين مرة ، ناداه ملك : صلى الله عليك يا فلان ، ولم تسقط له حاجة »

بطلان

الاحتجاج بأثر
ابن أبي فديك

فهذا الأثر من ابن أبي فديك قد يقال فيه استحباب قصد الدعاء عند القبر
ولا حجة فيه لوجوه .

أحدها : أن ابن أبي فديك روى هذا عن مجهول . وذكر ذلك المجهول أنه
بلاغ عن لا يعرف . ومثل هذا لا يثبت به شيء أصلاً . وابن أبي فديك متأخر
في حدود المائة الثانية ، ليس هو من التابعين ولا تابعيهم المشهورين ، حتى يقال :
قد كان هذا معروفاً في القرون الثلاثة . وحسبك أن أهل العلم بالمدينة المعتمدين
لم ينقلوا شيئاً من ذلك

ومما يضعفه : أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ■ من صلى عليه
مرة صلى الله عليه عشراً » فكيف يكون من صلى عليه سبعين مرة جزاؤه أن
يصلى عليه ملك من الملائكة ؟ وأحاديثه المتقدمة تبين أن الصلاة والسلام عليه
تبلغه من البعيد والقريب .

الثاني : أن هذا إنما يقتضي استحباب الدعاء للزائر في ضمن الزيارة ، كما
ذكر ذلك العلماء في مناسك الحج . وليس هذا من مسألتنا . فإنا قد قدمنا أن
من زاره زيارة مشروعة ودعا في ضمنها لم يكره هذا . كما ذكره بعض العلماء ،
مع ما في ذلك من النزاع . مع أن المنقول عن السلف كراهة الوقوف عند القبر
للدعاء . وهو أصح . وإنما المكروه الذي ذكرناه قصد الدعاء عنده ابتداءً ، كما
أن من دخل المسجد فصلّى تحية المسجد ودعا في ضمنها لم يكره ذلك ، أو توضأ
في مكان وصلى هناك ودعا في ضمن صلاته لم يكره ذلك . ولو تحرى الدعاء في
تلك البقعة أو في مسجد لا خصيصة له في الشرع دون غيره من المساجد نهى عن
هذا التخصيص .

الثالث : أن الاستجابة هنا لعلمها لكثرة صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم
فإن الصلاة عليه قبل الدعاء ، وفي وسطه وآخره : من أقوى الأسباب التي يرجى
بها إجابة سائر الدعاء . كما جاءت به الآثار ، مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله

عنه الذى يروى موقوفاً ومرفوعاً « الدعاء موقوف بين السماء والأرض حتى تصلى على نبيك » رواه الترمذى .

وذكر محمد بن الحسن بن زبالة فى كتاب أخبار المدينة فيما رواه عنه الزبير بن بكار وروى عنه عن عبد العزيز بن محمد الدراوردى قال « رأيت رجلاً من أهل المدينة يقال له : محمد بن كيسان . يأتى - إذا صلى العصر من يوم الجمعة ونحن جلوس مع ربيعة بن أبى عبد الرحمن - فيقوم عند القبر ، فيسلم على النبى صلى الله عليه وسلم ، يدعو حتى يمسى . فيقول جلساء ربيعة : انظروا إلى ما يصنع هذا ؟ فيقول : دعوه . فانما للمرء مانوى . »

ومحمد بن الحسن هذا صاحب أخبار . وهو مضعف عند أهل الحديث ، كالواقدى ونحوه . لكن يستأنس بما يرويه ويعتبر به .

وهذه الحكاية قد يتمسك بها على الطرفين . فانها تتضمن أن الذى فعله هذا الرجل أمر مبتدع عندهم . لم يكن من فعل الصحابة ولا غيرهم من علماء أهل المدينة ، وإلا لو كان هذا أمراً معروفاً من عمل أهل المدينة لما استغربه جلساء ربيعة وأنكروه . بل ذكر محمد بن الحسن لها فى كتابه مع رواية الزبير بن بكار ذلك عنه يدل على أنهم على عهد مالك وذويه ما كانوا يعرفون هذا العمل . وإلا لو كان هذا شائعاً بينهم لما ذكروا فى كتاب مصنف ما يتضمن استغراب ذلك ثم إن جلساء ربيعة - وهم قوم فقهاء علماء - أنكروا ذلك ، وربيعة أقره . فغايته : أن يكون فى ذلك خلاف . ولكن تعليل ربيعة له بأن « لكل امرئ مانوى » لا يقتضى الإقرار على ما يكره . فانه لو أراد الصلاة هناك لنهاه . وكذلك لو أراد الصلاة فى وقت نهى .

وإنما الذى أراد ربيعة - والله اعلم - أن من كانت له نية صالحة أثيب على نيته ، وإن كان الفعل الذى فعله ليس بمشروع ، إذا لم يتعمد مخالفة الشرع . فهذا الدعاء . وإن لم يكن مشروعاً ، لكن لصاحبه نية صالحة قد يثاب على نيته .

لا حاجة فى
إقرار ربيعة
للداعى عند
القبر

فيستفاد من ذلك : أنهم مجمعون على أن الدعاء عند القبر غير مستحب ، ولا خصيصة في تلك البقعة . وإنما الخير قد يحصل من جهة نية الداعي .
ثم إن ربيعة لم ينكر عليه متابعة جلسائه : إما لأنه لم يبلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن اتخاذ قبره عيداً » و« عن الصلاة عنده » فإن ربيعة كما قال أحمد : كان قليل العلم بالآثار ، أو بلغه ذلك ، لكن لم ير مثل هذا داخلًا في معنى النهي ، أو لأنه لم ير هذا محرماً . وإنما غايته : أن يكون مكروهاً . وإنكار المكروه ليس بفرض ، أو أنه رأى أن ذلك الرجل إنما قصده السلام والدعاء جاء ضمناً وتبعاً .

وفي هذا نظر . ولاريب أن العلماء قد يختلفون في مثل هذا ، كما اختلفوا في صحة الصلاة عند القبر . ومن لم يبطلها قد لا ينهى عن فعل ذلك .
والعمدة على الكتاب والسنة . وما كان عليه السابقون ؛ مع أن محمد بن الحسن هذا قد روى أخباراً عن السلف تؤيد ما ذكرناه . فقال : حدثني عمر بن هرون عن سلمة بن وردان قال « رأيت أنس بن مالك يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم . ثم يستند ظهره إلى جدار القبر . ثم يدعو »
فهذا إن كان ثابتاً عن أنس فهو مؤيد لما ذكرناه ، فإن أنساً لم يكن ساكناً بالمدينة . وإنما كان يقدم من البصرة ، إما مع الحجاج أو نحوهم . فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم . ثم إذا أراد الدعاء ، فالذي ينبغي في حق مثله : إنما يكون ضمناً وتبعاً وهو مستدبر القبر .

وذكر محمد بن الحسن عن عبد العزيز بن محمد ومحمد بن إسماعيل وغيرهما عن محمد بن هلال ، وعن غير واحد من أهل العلم « أن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فيه قبره : هو بيت عائشة الذي كانت تسكنه ، وأنه مربع مبني بحجارة سود وقصة ، وأن الذي يلي القبلة منه أطوله ، والشرقي والغربي سواء . والشامي أنقصها . وباب البيت مما يلي الشام . وهو مسدود بحجارة سود وقصة » .

ثم بنى عمر بن عبد العزيز على ذلك هذا البناء الظاهر . وعمر بن عبد العزيز زَوَّاهُ ^(١) لئلا يتخذوه الناس قبلة تخص فيه الصلاة من بين مسجد النبي صلى الله عليه وسلم . وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كما حدثني عبد العزيز ابن محمد عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن - « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » . وحدثني مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » . فهذه الآثار إذا ضمت إلى ما قدمنا من الآثار ، علم كيف كان حال السلف في هذا الباب . وأن ما عليه كثير من الخلف في ذلك هو من المنكرات عندهم . ولا يدخل في هذا الباب ما يروى من : أن قوما سمعوا رد السلام من قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو قبور غيره من الصالحين . وأن سعيد بن المسيب كان « يسمع الأذان من القبر ليالي الحرّة » ونحو ذلك .

فهذا كله حق ليس مما نحن فيه ^(٢) ، والأمر أجل من ذلك وأعظم . وكذلك أيضاً ما يروى « أن رجلاً جاء إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فشكا إليه الجذب عام الرمادة . فرآه وهو يأمره : أن يأتي عمر ، فيأمره أن يخرج فيستسقى بالناس » فإن هذا ليس من هذا الباب . ومثل هذا يقع كثيراً لمن هو دون النبي صلى الله عليه وسلم . وأعرف من هذه الوقائع كثيراً .

(١) أى جعله مثل الزاوية المثلثة .

(٢) أى لعل سعيد بن المسيب سمع ذلك منأما . ولم يبين الراوى عنه ذلك وإعما سماع القطة - وهو الحجة هنا - فما ثبت منه شيء عنهم خير الأمة وأفضلها وأحبها وأقربها إلى الله وإلى النبي صلى الله عليه وسلم ، مع وجود المقتضى ، مثل « أبى بكر وعمر وغيرهما من الصحابة رضى الله عنهم . وكانت تعرض لهم أمور هامة يحتاجون أن يسمعوا فيها صوت النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك سؤال بعضهم للنبي صلى الله عليه وسلم أو لغيره من أمته حاجته فتقضى له . فإن هذا قد وقع كثيراً ، وليس هو مما نحن فيه .

وعليك أن تعلم أن إجابة النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره لهؤلاء السائلين ليس مما يدل على استحباب السؤال ، فإنه هو القائل صلى الله عليه وسلم « إن أحدم ليسألني المسألة فأعطيه إياها ، فيخرج بها يتأبطها ناراً ، فقالوا : يا رسول الله ، فلم تعطهم ؟ قال : يأبون إلا أن يسألوني ، ويأبى الله لى البخل » .

رؤيا النبي
أو الولي في
النوم لا يحتج
به إلا أهل
الجاهلية

وأكثر هؤلاء السائلين الملحين لما هم فيه من الحال لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم ^(١) ، كما أن السائلين له في الحياة كانوا كذلك ، وفيهم من أجيب وأمر بالخروج من المدينة .

فهذا القدر إذا وقع يكون كرامة لصاحب القبر ^(٢) . أما أنه يدل على حسن حال السائل فلا فرق بين هذا وهذا .

فإن الخلق لم ينهوا عن الصلاة عند القبور واتخاذها مساجد استهانة بأهلها ■ بل لما يخاف عليهم من الفتنة وإنما تكون الفتنة إذا انعقد سببها . فلو لا أنه قد يحصل عند القبور ما يخاف الافتتان به لما نهى الناس عن ذلك .

وكذلك ما يذكر من الكرامات وخوارق العادات التي توجد عند قبور الأنبياء والصالحين . مثل نزول الأنوار والملائكة عندها . وتوق الشياطين والبهايم لها ، واندفاع النار عنها وعن جاورها ، وشفاعة بعضهم في جيرانه من الموتى ، واستحباب الاندفاع عند بعضهم ، وحصول الأُنس والسكينة عندها ، ونزول

أكرام الله
للنبي أو الولي
لا يقتضى عبادة
بعد موته

(١) بل إن زلزلة عقيدة التوحيد من قلوبهم بإجابة هذا الدعاء هو الأقرب ■ بل هو الذي وقع الناس فيه ■ فصرفوا حقوق الإلهية لمن زين لهم الشيطان أنهم جاءهم في النوم . ويا طول خيبة من أقام دينه على تلك المنامات الخرافية .
(٢) وهذا هو الذي فتن به عباد القبور ، إذ زعموا أن من كرامة الموتى : هي قضاء حاجات السائلين عند قبورهم .

العذاب بمن استهان بها . فجنس هذا حق ليس مما نحن فيه ^(١) . وما في قبور الأنبياء والصالحين من كرامة الله ورحمته ، وما لها عند الله من الحرمة والكرامة فوق ما يتوهمه أكثر الخلق ، لكن ليس هذا موضع تفصيل ذلك .

وكل هذا لا يقتضي استحباب الصلاة أو قصد الدعاء والنسك عندها ، لما في قصد العبادات عندها من المفاسد التي حذر منها الشارع كما تقدم . فذكرت هذه الأمور لأنها مما يتوهم معارضته لما قدمنا . وليس كذلك .

الوجه الرابع : أن اعتقاد استجابة الدعاء عندها وفضله : قد أوجب أن تنتاب لذلك وتقصد ، وربما اجتمع القبوريون عندها اجتماعات كثيرة في مواسم معينة وهذا بعينه هو الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « لا تتخذوا قبوري عيداً » وبقوله « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وبقوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا القبور مساجد . فإن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد » .

حتى إن بعض القبور يجتمع عندها القبوريون في يوم من السنة ويسافرون إليها لإقامة العيد . إما في الحرم ، أو رجب ، أو شعبان ، أو ذي الحجة أو غيرها تقام للقبور

(١) إن كرامة الله لأنبيائه وأوليائه التقين : إنما هي بما يعطيهم في البرزخ من الرضوان والنعيم والسرور الذي يخص كل واحد منهم على درجته في الإيمان والتقوى ، ولا يصيب شيء من ذلك أحداً لا يستحقه من القبورين الآخرين ، ولا علاقة لذلك بما يقام عليهم من القباب والمقاصير والمساجد . بل الثابت أن اللعنة تنزل على بناء هذه القباب والمقاصير والعاكفين عندها والمتنابين لها حباً ورضاً بها . وإيثاراً لها ، والمعجزة للنبي والكرامة للولي : إنما يراها الناس في حياة النبي والولي : لحاجتهم إلى الانتفاع بها في دينهم بتصديقهم والافتداء بهم . وما مات النبي إلا وقد بلغ الرسالة وأدى الأمانة . فلم تبق الكرامة إلا في الفردوس الأعلى له صلى الله عليه وسلم والحق في الدين إنما ثبت بقول الله وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لا بالرؤى والنامات ، ولا بالأوهام والادعاءات

وبعضها يجتمع عندها في يوم عاشوراء . وبعضها في يوم عرفة . وبعضها في النصف من شعبان ، وبعضها في وقت آخر ، بحيث يكون لها يوم من السنة تقصد فيه ، ويجتمع عندها فيه كما تقصد عرفة ومزدلفة ومنى في أيام معلومة من السنة ، وكما يقصد مصلى المصر يوم العيدين ، بل ربما كانت الاهتمام بهذه الاجتماعات في الدين والدنيا أهم وأشد .

ومنها ما يسافر إليه من الأمصار في وقت معين أو وقت غير معين ، لقصد الدعاء عنده والعبادة هناك ، كما يقصد بيت الله الحرام لذلك . وهذا السفر لا أعلم بين المسلمين خلافاً في تحريمه والنهي عنه ، إلا أن يكون خلافاً حادثاً . وإنما ذكرت الوجهين المتقدمين في السفر المجرد لزيارة القبور .

فأما إذا كان السفر للعبادة عندها بالدعاء أو الصلاة ، أو إقامة العيد ، أو نحو ذلك ، فهذا لا ريب فيه ، حتى إن بعضهم يسميه الحج ويقول : تريد الحج إلى قبر فلان وفلان .

ومنها ما يقصد الاجتماع عنده في يوم معين من الأسبوع ^(١) .

وفي الجملة : هذا الذي يفعل عند هذه القبور هو بعينه الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « لا تتخذوا قبوري عيدا » .

فإن اعتياد قصد المكان المعين في وقت معين عائد بعود السنة أو الشهر ، أو الأسبوع : هو بعينه معنى العيد ، ثم ينهى عن ذلك وجِلَّةً . وهذا هو الذي تقدم عن الإمام أحمد إنكاره ، قال : وقد أفرط الناس في هذا جداً وأكثروا ، وذكر ما يفعل عند قبر الحسين .

(١) إنما عظمت هذه القبور التي يشكو شيخ الإسلام من تعظيمها وإقامة الشعائر والمناسك لها كأيام الحج . لما زعم لها من الكرامات ، وإجابة الدعوات عندها . ولما أقيم لها من القباب وبني لها من معابد الوثنية باسم المساجد . ولولا ذلك لما قصدوا أحد . ولا عيدوا لها هذه الأعياد ولا شددوا لها الرحال .

وقد ذكرت فيما تقدم أنه يكره اعتياد عبادة في وقت إذا لم تجيء بها السنة ، فكيف اعتياد مكان معين في وقت معين ؟

ويدخل في هذا ما يفعل بمصر عند قبر نقيسة وغيرها . وما يفعل بالعراق عند القبر الذي يقال : إنه قبر علي رضي الله عنه . وقبر الحسين وحذيفة بن اليان ، وسلمان الفارسي ، وقبر موسى بن جعفر ، ومحمد ابن علي الجواد ببغداد ، وعند قبر أحمد بن حنبل ، ومعروف الكرخي وغيرها ، وما يفعل عند قبر أبي يزيد البسطامي ، وكان يفعل نحو ذلك بجران عند قبر يسمى قبر الأنصاري ، إلى قبور كثيرة في أكثر بلاد الإسلام لا يمكن حصرها . كما أنهم بنوا على كثير منها مساجد . وبعضها مغضوب ، كما بنوا على قبر أبي حنيفة والشافعي وغيرهم .

وهؤلاء الفضلاء من الأمة ^(١) إنما ينبغي محبتهم واتباعهم ، وإحياء ما أحيوه من الدين . والدعاء لهم بالمغفرة والرحمة والرضوان ونحو ذلك .

فأما اتخاذ قبورهم أعيادا : فهو مما حرمه الله ورسوله . واعتياد قصد هذه القبور في وقت معين ، والاجتماع العام عندها في وقت معين : هو اتخاذها عيدا ، كما تقدم . ولا أعلم بين المسلمين أهل العلم في ذلك خلافا . ولا يفتربكثرة العادات الفاسدة . فإن هذا من التشبه بأهل الكتابين الذي أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم أنه كائن في هذه الأمة .

وأصل ذلك : إنما هو اعتقاد فضل الدعاء عندها . وإلا فلو لم يقم هذا الاعتقاد بالقلوب لانتجى ذلك كله . فإذا كان قصدها للدعاء يجر هذه المفاصد

(١) باستثناء أمثال معروف الكرخي الصوفي الذي أوصى قبل موته أن يتخذ قبره وثنا ، وأبي يزيد البسطامي ، الصوفي الذي كان يدعو بكل قوته إلى دين الصوفية في وحدة الوجود . ويقول « سبحاني ما أعظم شأني » ، لأنه ما شهد في نفسه إلا ربه وهؤلاء هم الذين شرعوا للناس اتخاذ قبورهم أعيادا وأوثانا بما غرسوا في قلوب الناس من الصوفية الوثنية .

كان حراما كالصلاة عندها وأولى . وكان ذلك فتنة للخلق وفتحاً لباب الشرك .
وإغلاقاً لباب الإيمان .

فصل

قد تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اتخاذها مساجد . وعن الصلاة عندها . وعن اتخاذها عيداً ، وأنه دعا الله أن لا يتخذ قبره وثناً يعبد .
وقد تقدم أن اتخاذ المكان عيداً هو اعتياد إتيانه للعبادة عنده أو غير ذلك .
وقد تقدم النهى الخاص عن الصلاة عندها وإليها ، والأمر بالسلام عليها .
والدعاء لها .

وذكرنا ما في دعاء المرء لنفسه عندها من الفرق بين قصدها لأجل الدعاء ،
أو الدعاء ضمنها وتبعها .

وتمام الكلام في ذلك بذكر سائر العبادات : فالقول فيها جميعاً كالقول في الدعاء . فليس في ذكر الله هناك أو القراءة عند القبر أو الصيام عنده ، أو الذبح عنده فضل على غيره من البقاع . ولا قصد ذلك عند القبور مستحباً .
وما علمت أحداً من علماء المسلمين يقول : إن الذكر هناك . أو الصيام والقراءة : أفضل منه في غير تلك البقعة .

القراءة والذكر
عند القبور
من البدع
المحدثه

فأما ما يذكره بعض الناس من أنه ينتفع الميت بسماع القرآن بخلاف ما إذا قرئ في مكان آخر : فهذا إذا عني به : أنه يصل الثواب إليه إذا قرئ عند القبر خاصة ، فليس عليه أحد من أهل العلم المعروفين . بل الناس على قولين .
أحدهما : أن ثواب العبادات البدنية من الصلاة والقراءة وغيرهما يصل إلى الميت ، كما يصل إليه ثواب العبادات المالية بالاجماع . وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ، وقول طائفة من أصحاب الشافعي ومالك . وهو الصواب لأدلة كثيرة ذكرناها في غير هذا الموضع .

والثاني : أن ثواب العبادة البدنية لا يصل إليه بحال . وهو المشهور عند أصحاب الشافعي ومالك . وما من أحد من هؤلاء يخص مكاناً بالوصول أو عدمه . فأما استماع الميت للصوت من القراءة وغيرها : فحق ، لكن الميت ما بقي يثاب بعد الموت على عمل يعمل هو بعد الموت من استماع أو غيره . وإنما ينعم أو يعذب بما كان قد عمله في حياته هو ، أو بما يعمل غيره بعد الموت من أثره ، أو بما يعامل به . كما قد اختلف في تعذيبه بالنياحة عليه . وكما ينعم بما يهدي إليه . وكما ينعم بالدعاء له ، وإهداء العبادات المالية بالاجماع . وكذلك قد ذكر طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم ، ونقلوه عن أحمد ، وذكروا فيه آثاراً « أن الميت يتألم بما يفعل عنده من المعاصي » فقد يقال أيضاً : إنه يتنعم بما يسمعه من القراءة وذكر الله .

وهذا - لو صح - لم يوجب استحباب القراءة عنده . فإن ذلك لو كان لم يشرع النبي مشروعا لبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأُمَّته .
(ص) القراءة عند القبر

وذلك لأن هذا - وإن كان نوع مصلحة - ففيه مفسدة راجحة ، كما في الصلاة عنده . وتنعم الميت بالدعاء له والاستغفار والصدقة عنه ، وغير ذلك من العبادات يحصل له به من النفع أعظم من ذلك . وهو مشروع ولا مفسدة فيه . ولهذا لم يقل أحد من العلماء : بأنه يستحب قصد القبر دائماً للقراءة عنده . إذ قد علم بالاضطرار من دين الإسلام : أن ذلك ليس مما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأُمَّته . لكن اختلفوا في القراءة عند القبور : هل هي مكروهة ، أم لا تكره ؟ والمسألة مشهورة . وفيها ثلاث روايات عن أحمد .

إحداها : أن ذلك لا بأس به . وهي اختيار الخلال وصاحبه وأكثر المتأخرين من أصحابه . وقالوا : هي الرواية المتأخرة عن أحمد ، وقول جماعة من أصحاب أبي حنيفة . واعتمدوا على ما نقل عن ابن عمرو رضي الله عنهما « أنه

أوصى أن يقرأ على قبره وقت الدفن بفواتيح سورة البقرة وخواتيمها « ونقل
أيضاً عن بعض المهاجرين قراءة سورة البقرة .

والثانية : أن ذلك مكروه . حتى اختلف هؤلاء : هل تقرأ الفاتحة في صلاة
الجنائز إذا صلى عليها في المقبرة ؟ وفيه عن أحمد روايتان . وهذه الرواية هي التي
رواها أكثر أصحابه عنه . وعليها قدماء أصحابه الذين صحبوه . كعبد الوهاب
الوراق . وأبي بكر المروزي ونحوهما . وهي مذهب جمهور السلف ، كأبي حنيفة
ومالك ، وهشيم بن بشير وغيرهم . ولا يحفظ عن الشافعي نفسه في هذه المسألة
كلام . لأن ذلك كان عنده بدعة . وقال مالك : ما علمت أحدا يفعل ذلك .

فعلم أن الصحابة والتابعين ما كانوا يفعلونه .

والثالثة : أن القراءة عنده وقت الدفن لا بأس بها . كما نقل عن ابن عمرو
رضي الله عنهما . وعن بعض المهاجرين . وأما القراءة بعد ذلك ، مثل الذين
ينتابون القبر للقراءة عنده : فهذا مكروه . فانه لم ينقل عن أحد من السلف مثل
ذلك أصلاً .

وهذه الرواية لعلها أقوى من غيرها لما فيها من التوفيق بين الدلائل .
والذين كرهوا القراءة عند القبر كرهها بعضهم ، وإن لم يقصد القراءة هناك ، كما
تكره الصلاة . فان أحمد نهى عن القراءة في صلاة الجنائز هناك .

ومعلوم أن القراءة في الصلاة ليس المقصود بها القراءة عند القبر . ومع هذا
فالفرق بين ما يفعل ضمناً وتبعاً وما يفعل لأجل القبر : بين كما تقدم . والوقوف
التي وقفها الناس على القراءة عند قبورهم فيها من الفائدة : أنها تعين على حفظ
القرآن . وأنها رزق لحفاظ القرآن . وباعته لهم على حفظه ودرسه وملازمته (١)

الوقوف
للقراءة عند
القبور ليست
مشروعة

(١) لقد كان هذا من أقوى أبواب إمامة القرآن فقها وعلماء وعملاً وإن حفظوه
حروفاً وألفاظاً لأنهم يحترفون قراءته للموتى ، على مثال كهنة قدماء المصريين =

وإن قدر أن القارئ لا يثاب على قراءته ، فهو مما يحفظ به الدين ، كما يحفظ بقراءة الكافر وجهاد الفاجر . وقد قال صلى الله عليه وسلم « إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » .

وبسط الكلام في الوقوف وشروطها قد ذكر في موضع آخر . وليس هذا هو المقصود هنا .

فأما ذكر الله هناك فلا يكره ، لكن قصد البقعة للذكر هناك بدعة مكروهة . فانه نوع من اتخاذها عيدا . وكذلك قصدها للصيام عندها ومن رخص في القراءة : فانه لا يرخص في اتخاذها عيدا ، مثل أن يجعل له وقت معلوم يعتاد فيه القراءة هناك ، أو يجتمع عنده للقراءة ونحو ذلك ، كما أن من يرخص في الذكر والدعاء هناك لا يرخص في اتخاذها عيدا لذلك . كما تقدم .

وأما الذبح هناك فنهى عنه مطلقا . ذكره أصحابنا وغيرهم . لما روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا عقر في الإسلام » رواه أحمد وأبو داود . وزاد : قال عبد الرزاق « كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة » .

قال أحمد في رواية المروزي : قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا عقر في الإسلام » كانوا إذا مات لهم الميت نحروا جزورا على قبره . فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . كره أبو عبد الله أكل لحمه .

== الوثنيين . وبذلك هان القرآن ■ ونزل من نفوس القادة والرؤساء بل والعامّة حتى أصبح أقل منزلة في نفوسهم من قول الشيوخ وآرائهم وعادات الآباء وتقاليدهم وحتى أصبح في زمننا هذا أقل من قوانين الفرنجة وضلالهم . ولم يبق له في العقائد والعبادات والأخلاق والآداب والأحكام والدولة والأسرة أي أثر ولا قيمة . كل ذلك من آثار امتنانه للموتى والمقابر وللحجب والتأمّن . ولا حول ولا قوة إلا بالله . وهل كان السلف يستعينون على حفظ القرآن بهذا ؟ أو هل أثر عن أحد من الخلفاء الراشدين قراءة القرآن على المقابر ؟ ولسكن هي السنن . حين تتحكم الأهواء ■ فيلتمس الناس لجعلها دينا أي دليل . ولو كان أوهى من بيت العنكبوت .

قال أصحابنا : وفي معنى هذا ما يفعله كثير من أهل زماننا في التصديق عند القبر بخبز أو نحوه . فهذه أنواع العبادات البدنية ، أو المالية أو المركب منهما .

فصل

العكوف عند القبر وسدائته
ومن المحرمات : العكوف عند القبر والمجاورة عنده ، وسدائته . وتعليق الستور عليه . كأنه بيت الله الكعبة .

وتعليق الستور عليه :
فإننا قد بينا أن نفس بناء المسجد عليه منهي عنه باتفاق الأمة . محرم بدلالة السنة . فكيف إذا ضم إلى ذلك المجاورة في ذلك المسجد والعكوف فيه كأنه المسجد الحرام ؟ بل عند بعضهم العكوف فيه أحب إليه من العكوف في المسجد الحرام . إذ من الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله .

بل حرمة ذلك المسجد المبني على القبر الذي حرمه الله ورسوله أعظم عند القبوريين من حرمة بيوت الله التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه . وقد أسست على تقوى من الله ورضوان .

قد بلغ الشيطان بهذه البدع مأربه من الشرك الأكبر
وقد بلغ الشيطان بهذه البدع إلى الشرك العظيم في كثير من الناس ، حتى إن منهم من يعتقد أن زيارة المشاهد التي على القبور - إما قبر نبي ، أو شيخ ، أو بعض أهل البيت - أفضل من حج البيت الحرام . ويسمى زيارتها الحج الأكبر ومن هؤلاء من يرى أن السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من حج البيت وبعضهم إذا وصل إلى المدينة رجع ولم يذهب إلى البيت الحرام ، وظن أنه حصل له المقصود . وهذا لأنهم ظنوا أن زيارة القبور إنما هو لأجل الدعاء عندها والتوسل بها . وسؤال الميت ودعائه .

ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من الكعبة . ولو علموا أن المقصود : إنما هو عبادة الله وحده لا شريك له وسؤاله ودعاؤه . وأن المقصود بزيارة القبور هو الدعاء لها ، كما يقصد بالصلاة على الميت : لزال هذا الشرك عن

قلوبهم . ولهذا نجد كثير من هؤلاء يسأل الميت والغائب ، كما يسأل ربه . فيقول اغفر لى وارحمى . وتب على ، ونحو ذلك .

وكثير من الناس تتمثل له صورة الشيخ المستغاث به . ويكون ذلك شيطانا قد خاطبه ، كما تفعل الشياطين بمعدة الأوثان .

وأعظم من ذلك قصد الدعاء عنده والنذر له ، أو للسنة العاكفين عليه ، أو المجاورين عنده من أقاربه أو غيرهم ، واعتقاد أنه بالنذر له قضيت الحاجة ، أو كشف عنه البلاء .

فإننا قد بينا بقول الصادق المصدوق : أن نذر العمل المشروع لا يأتي بخير . وأن الله لم يجعله سبيلاً لدرك حاجة ، كما جعل الدعاء سبيلاً لذلك ، فكيف بنذر المعصية الذى لا يجوز الوفاء به ؟ .

واعلم أن المقبورين من الأنبياء والصالحين المدفونين يكرهون ما يفعل عندهم كل الكراهة ، كما أن المسيح يكره ما يفعله النصاري به . وكما كان أنبياء بنى إسرائيل يكرهون ما يفعله الأتباع .

فلا يحسب المرء المسلم أن النهى عن اتخاذ القبور أعياداً وأوثاناً فيه غض من كرامة أصحابها ، بل هو من باب إكرامهم .

وذلك أن القلوب إذا اشتغلت بالبدع أعرضت عن السنن ، فيتجدأ أكثر هؤلاء العاكفين على القبور معرضين عن سنة ذلك المقبور وطريقه . مستغلين بقبوره عما أمر به ودعا إليه .

ومن كرامة الأنبياء والصالحين : أن يتبع ما دعوا إليه من العمل الصالح ، ليكثر أجرهم بكثرة أجور من تبعهم . كما قال صلى الله عليه وسلم « من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيء » .

وإنما اشتغلت قلوب طوائف من الناس بأنواع من العبادات المبتدعة ،

النهى عن
اتخاذ القبور
أعياداً إنما
هو لإكرام
المقبرين

إما من الأدعية ، وإما من الأسفار ، وإما من السماعات ونحو ذلك - لإعراضهم عن المشروع أو بعضه أعنى لإعراض قلوبهم ، وإن قاموا بصورة المشروع ، وإلا فمن أقبل على الصلوات الخمس بوجهه وقلبه ■ عاقلاً لما اشتملت عليه من السكلم الطيب والعمل الصالح ■ مهتماً بها كل الاهتمام : أغنته عن كل مايتوهم فيه خيراً من جنسها .

ومن أصغى إلى كلام الله وكلام رسوله بعقله ، وتدبره بقلبه : وجد فيه من الفهم والحلاوة والهدى وشفاء القلوب ، والبركة والمنفعة مالا يحده في شيء من الكلام : لا منظومه ، ولا منشوره .

ومن اعتاد الدعاء المشروع في أوقاته : كالأسحار ■ وأدبار الصلوات والسجود ونحو ذلك أغناه عن كل دعاء مبتدع في ذاته أو في بعض صفاته .

فعلى العاقل أن يجتهد في اتباع السنة في كل شيء من ذلك ، ويعتاض عن كل ما يظن من البدع أنه خير بنوعه من السنن . فإنه من يتحرى الخير يعطه . ومن يتوقى الشر يُوقه .

فصل

فأما مقامات الأنبياء والصالحين ■ وهى الأمكنة التى قاموا فيها ، أو أقاموا أو عبدوا الله سبحانه فيها ، لسكنهم لم يتخذوها مساجد : فالذى بلغنى فى ذلك قولان عن العلماء المشهورين .

أحدهما : النهي عن ذلك وكراهته ، وأنه لا يستحب قصد بقعة للعبادة إلا أن يكون قصدها للعبادة مما جاء به الشرع ، مثل أن يكون النبى صلى الله عليه وسلم قصدها للعبادة كما قصد الصلاة فى مقام إبراهيم ، وكما كان يتحرى الصلاة عند الاسطوانة ، وكما يقصد المساجد للصلاة ، ويقصد الصف الأول ونحو ذلك .

لا تقصد
بقعة للعبادة
إلا ما جاء به
الشرع

والقول الثانى : أنه لا بأس باليسير من ذلك كما نقل عن ابن عمر « أنه كان

يتحرى قصد المواضع التي سلكها النبي صلى الله عليه وسلم « وإن كان النبي قد سلكها اتفاقاً لا قصداً .

قال سندی الخواتمي : سألنا أبا عبد الله عن الرجل يأتي هذه المشاهد يذهب إليها : ترى ذلك ؟ قال : أما على حديث ابن أم مكتوم « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أن يصلي في بيته حتى يتخذ ذلك مصلى » وعلى ما كان يفعله ابن عمر يتتبع مواضع النبي صلى الله عليه وسلم وأثره . فليس بذلك بأس أن يأتي الرجل المشاهد إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جداً ، وأكثروا فيه .

وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم : أنه سئل عن الرجل يأتي هذه المشاهد التي بالمدينة وغيرها يذهب إليها ؟ فقال : أما على حديث ابن أم مكتوم « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أن يأتيه ، فيصل في بيته حتى يتخذ مسجداً » أو على ما كان يفعل ابن عمر : كان يتتبع مواضع سير النبي صلى الله عليه وسلم حتى إنه رؤى يصب في موضع ماء ، فسئل عن ذلك ؟ فقال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصب ههنا ماء » قال : أما على هذا فلا بأس . قال : ورخص فيه . ثم قال : ولكن قد أفرط الناس جداً « وأكثروا في هذا المعنى فذكر قبر الحسين وما يفعل الناس عنده . رواها الخلال في كتاب الأدب .

فقد فضل أبو عبد الله في المشاهد وهي الأمكنة التي فيها آثار الأنبياء والصالحين ، من غير أن تكون مساجد لهم ، كمواضع بالمدينة : بين القليل الذي لا يتخذونه عيداً ، والكثير الذي يتخذونه عيداً كما تقدم .

وهذا التفصيل جمع فيه بين الآثار وأقوال الصحابة ، فإنه قد روى البخاري في صحيحه عن موسى بن عقبة قال « رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أما كن من الطريق » ويصلي فيها ، ويحدث أن أباه كان يصلي فيها . وأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في تلك الأمكنة « قال موسى : وحدثني نافع « أن ابن عمر كان يصلي في تلك الأمكنة » .

فهذا ما رخص فيه أحمد رضى الله عنه .

نهى عمر عن
اتخاذ مصلى
النبي (ص)
في الطريق
مصلى

وأما ما كرهه : فروى سعيد بن منصور في سننه حدثنا أبو معاوية حدثنا
الأعمش عن المعمر بن سويد عن عمر رضى الله عنه قال « خرجنا معه في
حجة حجبها . فقرأ بنا في الفجر : ب (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل)
و (لثيلاف قریش) في الثانية . فلما رجع من حجته رأى الناس ابتدروا المسجد
فقال : ما هذا ؟ قالوا مسجد صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : هكذا
هلك أهل الكتاب قبلكم : اتخذوا آثار أنبيائهم بيعة . من عرضت له منكم
الصلاة فيه فليصل . ومن لم تعرض له الصلاة فليمض . »

فقد كره عمر رضى الله عنه اتخاذ مصلى النبي صلى الله عليه وسلم عيداً . وبين
أن أهل الكتاب إنما هلكوا بمثل هذا .

وفي رواية عنه « أنه رأى الناس يذهبون مذاهب فقال : أين يذهب هؤلاء ؟
فقال : يا أمير المؤمنين مسجد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم . فهم يصلون فيه
فقال : إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا ، كانوا يتبعون آثار أنبيائهم ويتخذونها
كنائس وبيعة . فن أدركته الصلاة منكم في هذه المساجد فليصل . ومن لا فليمض
ولا يعمدها . »

وروى محمد بن وضاح وغيره « أن عمر بن الخطاب أمر بقطع الشجرة التي
ببيع تحتها النبي صلى الله عليه وسلم ببيع الرضوان . لأن الناس كانوا يذهبون
تحتها » فخاف عمر الفتنة عليهم .

وقد اختلف العلماء رضى الله عنهم في إتيان تلك المشاهد .

فقال محمد بن وضاح : كان مالك وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك
المساجد ، وتلك الآثار التي بالمدينة ما عدا قبا وأحدأ . ودخل سفيان الثوري
بيت المقدس وصلى فيه . ولم يتبع تلك الآثار ولا الصلاة فيها .

فهؤلاء كرهوها مطلقاً . لحديث عمر رضى الله عنه هذا . ولأن ذلك يشبه

الصلاة عند المقابر . إذ هو ذريعة إلى اتخاذها أعياداً ، وإلى التشبه بأهل الكتاب ولأن ما فعله ابن عمر لم يوافق عليه أحد من الصحابة . فلم ينقل عن الخلفاء الراشدين ، ولا عن غيرهم من المهاجرين والأنصار : أن أحداً منهم كان يتحرى قصد الأمكنة التي نزلها النبي صلى الله عليه وسلم .

والصواب مع جمهور الصحابة . لأن متابعة النبي صلى الله عليه وسلم تكون بطاعة أمره . وتكون في فعله بأن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعله . فإذا قصد النبي صلى الله عليه وسلم العبادة في مكان كان قصد العبادة فيه متابعة له . كقصد المشاعر والمساجد .

الصواب في
متابعة جمهور
الصحابة ، لا
ما انفرد به
الواحد

وأما إذا نزل في مكان بحكم الاتفاق لكونه صادف وقت النزول ، أو غير ذلك ، مما يعلم أنه لم يتحرر ذلك المكان : فإننا إذا تحررنا ذلك المكان لم نكون متبعين له . فإن الأعمال بالنيات .

واستحب آخرون من العلماء المتأخرين إتيانها . وذكر طائفة من المصنفين من أصحابنا وغيرهم في المناسك استحباب زيارة هذه المشاهد . وعدوا منها مواضع وسموها .

وأما أحمد : فرخص منها فيما جاء به الأثر من ذلك ، إلا إذا اتخذت عيداً . مثل أن تُنْتَاب لذلك . ويجتمع عندها في وقت معلوم ، كما يرخص في صلاة النساء في المساجد جماعات ، وإن كانت بيوتهن خيراً لهن إلا إذا تبرجن . وجمع بذلك بين الآثار . واحتج بحديث ابن أم مكتوم .

ومثله ما أخرجه في الصحيحين عن عتيبان بن مالك قال « كنت أصلي لقومي بني سالم . فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إني أنكرت بصرى وإن السيول تحول بيني وبين مسجد قومي . فلو ددت أنك جئت فصليت في بيتي مكاناً حتى أتخذه مسجداً . فقال : أفعل إن شاء الله . فغدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر معه ، بعد ما اشتد النهار . فاستأذن النبي صلى الله

عليه وسلم « فأذنت له . فلم يجلس ، حتى قال : أين تحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشرت له إلى المكان الذي أحب أن يصلي فيه . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ، وصفقنا وراءه . فصلى ركعتين . ثم سلم وسلمنا حين سلم » .

ففي هذا الحديث : دلالة على أن من قصد أن يبني مسجده في موضع صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بأس به . وكذلك قصد الصلاة في موضع صلاته .

لكن هذا كان أصل قصده بناء مسجد ، فأحب أن يكون موضعاً يصلي له فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، ليكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي يرسم المسجد ، بخلاف مكان صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم اتفاقاً ، فاتخذ مسجداً لا حاجة إلى المسجد ، لكن لا لأجل صلاته فيه .

فأما الأمكنة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقصد الصلاة والدعاء عندها فقصد الصلاة والدعاء فيها سنة ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعاً له كما إذا تحرى الصلاة أو الدعاء في وقت من الأوقات . فإن قصد الصلاة أو الدعاء في ذلك الوقت سنة كسائر عباداته ، وسائر الأفعال التي فعلها على وجه التقرب .

ومثل هذا: ما أخرجه في الصحيحين عن يزيد بن أبي عبيد قال « كان سلمة ابن الأكوع يتحرى الصلاة عند الاسطوانة التي عند المصحف . فقلت له : يا أبا مسلم ، أراك تتحرى الصلاة عند هذه الاسطوانة ؟ قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى الصلاة عندها » .

وفي رواية لمسلم عن سلمة بن الأكوع « أنه كان يتحرى الصلاة في موضع المصحف يسبح فيه . وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى ذلك المكان ، وكان بين المنبر والقبلة قدر ممر الشاة » .

وقد ظن بعض المصنفين أن هذا ما اختلف فيه ، وجهله والقسم الأول سواء .

وليس بحجيد . فإنه هنا قد أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يتحرى البقعة »
فكيف لا يكون هذا القصد مستحباً ؟

نعم إيطان بقعة في المسجد لا يصلى إلا فيها منهي عنه كما جاءت به السنة
والإيطان ليس هو يتحرى من غير إيطان .

فيجب الفرق بين اتباع النبي صلى الله عليه وسلم والاستئنان به فيما فعله ، وبين
ابتداع بدعة لم يسنها لأجل تعلقها به .
ينبغي التفريق بين مافعله النبي (ص)

وقد تنازع العلماء فيما إذا فعل صلى الله عليه وسلم فعلاً من المباحات لسبب ، قصداً وما فعله
وفعلناه نحن تشبهاً به مع انتفاء ذلك السبب . فمنهم من يستحب ذلك . ومنهم
من لا يستحبه . اتفاقاً

وعلى هذا يخرج فعل ابن عمر رضى الله عنهما . فإن النبي صلى الله عليه وسلم
« كان يصلى في تلك البقاع التي في طريقه » لأنها كانت منزله ، لم يتحر الصلاة
فيها لمعنى في البقعة .

فنظير هذا « أن يصلى المسافر في منزله . وهذا سنة .

فأما قصد الصلاة في تلك البقاع التي صلى فيها اتفاقاً : فهذا لم ينقل عن غير
ابن عمر من الصحابة ، بل كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وسائر السابقين الأولين
من المهاجرين والأنصار يذهبون من المدينة إلى مكة حجاجاً وعماراً أو مسافرين .
ولم ينقل عن أحد منهم : أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي صلى الله عليه وسلم .
ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحباً لكانوا إليه أسبق . فإنهم أعلم بسنته
وأتبع لها من غيرهم . وقد قال صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين المهديين من بعدى » تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ . وإياكم
ومحدثات الأمور . فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » .

لم يتحر الخلفاء الراشدون ما كان يتحرى ابن عمر
وتحرى هذا ليس من سنة الخلفاء الراشدين ، بل هو مما ابتدع . وقول
الصحابي « وقعله - إذا خالفه نظيره - ليس بحجة . فكيف إذا انفرد به عن
جماهير الصحابة ؟ »

وأيضاً : فإن تحرى الصلاة فيها ذريعة إلى اتخاذها مساجد والتشبه بأهل
الكتاب مما نهينا عن التشبه بهم فيه . وذلك ذريعة إلى الشرك بالله . والشارع
قد حسم هذه المسألة بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ، وعند غروبها .
وبالنهي عن اتخاذ القبور مساجد . فإذا كان قد نهى عن الصلاة المشروعة في
هذا المكان وهذا الزمان ، سَدًّا للذريعة « فكيف يستحب قصد الصلاة والدعاء
في مكان اتفق قيامهم فيه ، أو صلاتهم فيه ، من غير أن يكونوا قد قصدوه للصلاة
فيه والدعاء فيه ؟ ولو ساء هذا لاستحب قصد جبل حراء والصلاة فيه ، وقصدُ
جبل ثور والصلاة فيه ، وقصد الأماكن التي يقال : إن الأنبياء قاموا فيها ،
كالقامين الذين يجبل قاسيون بدمشق اللذين يقال : إنهما مقام إبراهيم وعيسى
والمقام الذي يقال : إنه مفارقة دم قابيل . وأمثال ذلك من البقاع التي بالحجاز
والشام وغيرها .

ثم ذلك يفضي إلى ما أفضت إليه مفاسد القبور . فإنه يقال : إن هذا مقام
الشرك مقترن بالكذب
نبي ، أو قبر نبي « أو ولي - بخبر لا يعرف قائله « أو بمنام لا تعرف حقيقته - ثم
يترتب على ذلك اتخاذ مسجدا . فيصير وثنا يعبد من دون الله تعالى « شرك مبني
على إفك . والله سبحانه يقرن في كتابه بين الشرك والكذب ، كما يقرن بين الصدق
والإخلاص .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « عَدَلْتُ شَهَادَةَ
الزور بالإشراك بالله - مرتين - ثم قرأ قول الله تعالى (٢٢ : ٣٠ ، ٣١) فَاجْتَنِبُوا
الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ، حنفاء لله غير مشركين به .
وقال تعالى (٦ : ٢٢ - ٢٤) وَيَوْمَ نُحْشِرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا :

أين شركائي الذين كنتم تزعمون - إلى قوله - وضل عنهم ما كانوا يفترون)
وقال تعالى عن الخليل (٣٧ : ٨٥ ، ٨٦) إذ قال لأبيه وقومه ماذا تعبدون ؟
أنفسكم آلهة دون الله تريدون ؟) .

وقال تعالى (٦ : ٩٤) ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة - إلى قوله -
وضل عنكم ما كنتم تزعمون) .

وقال تعالى (٣٩ : ١ - ٤) تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم - إلى قوله -
إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار) .

وقال تعالى (١٠ : ٢٨ - ٣٠) ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا :
مكانكم أتم وشركاؤكم - إلى قوله - وضل عنهم ما كانوا يفترون)

وقال تعالى (١٠ : ٦٦) ألا إن الله من في السموات ومن في الأرض ، وما يتبع
الذين يدعون من دون الله شركاء . إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون)
وقال تعالى (٧ : ١٥٢) إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة
في الحياة الدنيا ، وكذلك نجزي المفترين) .

قال أبو قلابة : هي لكل مبتدع من هذه الأمة إلى يوم القيامة . وهو كما
قال .

فإن أهل الكذب والفرية عليهم من الغضب والذلة ما أوعدهم الله به .
والشرك وسائر البدع مبناها على الكذب والافتراء . ولهذا فإن كل من كان عن
التوحيد والسنة أبعد : كان إلى الشرك والابتداع والافتراء أقرب . كالرافضة الذين
هم أكذب طوائف أهل الأهواء ، وأعظمهم شركاً . فلا يوجد في أهل الأهواء
أكذب منهم ، ولا أبعد عن التوحيد ، حتى إنهم يخرّبون مساجد الله التي يذكر
فيها اسمه ، فيعطونها عن الجماعات والجماعات ، ويعمرون المشاهد التي أقيمت على
القبور التي نهى الله ورسوله عن اتخاذها . والله سبحانه في كتابه إنما أمر بعمارة
المساجد لا المشاهد .

الرافضة أبعد
الناس عن
التوحيد
والصدق

فقال تعالى (٢: ١٤) ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه وسعى في خرابها (ولم يقل : مشاهد الله .

وقال تعالى (٧ : ٢٩ قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) ولم يقل : عند كل مشهد .

وقال تعالى (٩ : ١٧ ، ١٨ ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر ، أولئك حبطت أعمالهم ، وفي النار هم خالدون . إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ، ولم يخش إلا الله ، فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين) ولم يقل : مشاهد الله .

المشركون
يغربون
مساجد الله
ويعمر
معابد الوثنية

بل المشاهد إنما يعمرها من يخشى غير الله ، ويرجو غير الله . ولا يعمرها إلا من فيه نوع من الشرك .

وقال تعالى (٣٦ - ٣٨ في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار ، ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله ، والله يرزق من يشاء بغير حساب) .

وقال تعالى (٢٢ : ٤٠ ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا) وقال تعالى (٧٢ : ١٨ وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا ^(١)) ولم يقل : وأن المشاهد لله

(١) هذه الآية تدل بوضوح تام على أن الدعاء والعبادة مرتبطة أتم ارتباط بإقامة المساجد . فإن أقيمت وأُسست لله وحده : كانت العبادة والدعاء لله وحده . وإن أقيمت وأُسست للموتى وتعظيمهم وإحياء ذكراهم على الطريقة الجاهلية : كان حتما أن تصرف العبادة والدعاء لغير الله ممن بنيت المساجد باسمهم وعلى قبورهم . وأن ذلك لا بد أن يفتن الجماهير الغفيرة ■ ويتخذ منه الشيطان حبالا يجر به قلوبهم إلى الغلو في تعظيم أولئك القبورين ، ثم إلى دعائهم وعبادتهم بالأعياد والنذور والطواف والتسبح بأسماء مزخرفة جديدة تروج في ظلمات جهل القلوب وعمها بالتقليد الأعشى

وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة بقوله في الحديث الصحيح
 ■ من بنى لله مسجدا بنى الله له بيتا في الجنة ■ ولم يقل : مشهدا .
 وقال أيضا في الحديث « صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته
 وسوقه بخمس وعشرين صلاة » .

وقال أيضا في الحديث الصحيح « من تطهر في بيته فأحسن الطهور ، ثم
 خرج إلى المسجد لا يَنْهَزُهُ إلا الصلاة : كانت خطواته ، إحداها : ترفع درجة .
 والأخرى : تَحُطُّ خطيئة . فإذا جلس ينتظر الصلاة ، فالعبد في صلاة مادام ينتظر
 الصلاة . والملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه » اللهم اغفر
 له ، اللهم ارحمه ، ما لم يحدث » .

وهذا مما علم بالتواتر والضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وسلم . فإنه
 أمر بعبادة المساجد والصلاة فيها . ولم يأمرنا ببناء مشهد لا على قبر نبي ، ولا على غير
 قبر نبي ، ولا على مقام نبي . ولم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم في
 بلاد الإسلام لا الحجاز : ولا الشام ، ولا اليمن ولا العراق ، ولا خراسان ، ولا مصر ،
 ولا المغرب مسجد مبني على قبر ، ولا مشهد يقصد للزيارة أصلا ^(١) ولم يكن أحد

(١) كيف لم يكن موجودا كل هذا ؟ مع أن الشرك كان يعم الأرض : وما بعث
 الرسول صلى الله عليه وسلم وقامت غزواته وغزوات الصحابة إلا لتطهير الأرض من
 أنواع هذا الشرك . فهل كان هذا الشرك إلا باتخاذ هذه المعابد على قبور الأنبياء
 والأولياء ومشاهدهم ؟ فإذا كانت كنائس الحبشة التي وصفها أم سلمة لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم ؟ وماذا كان بيت العزى ، وبيت اللات ، ومناة وغيرها من
 المشاهد والمعابد . فالأولى أن يقال : بل قد كان الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة
 والأئمة المهتدون يهدمونها . كما روى مسلم عن علي رضي الله عنه أنه قال لأبي
 الهياج الأسدي « ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
 أن لا تجد قبراً مشرفاً إلا سويته ، ولا تمثالا إلا طمسته » وغير ذلك مما يدل على أن
 الأرض كانت مملوءة من هذه المشاهد والمعابد الوثنية ، فهدم منها رسول الله ما هدم =

من السلف يأتي إلى قبر نبي أو غير نبي لأجل الدعاء عنده . ولا كان الصحابة يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عند قبر غيره من الأنبياء . وإنما كانوا يصلون ويسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى صاحبيه .

واتفق الأئمة على أنه إذا دعا بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يستقبل قبره وتنازعا عند السلام عليه ، فقال مالك وأحمد وغيرهما : يستقبل قبره ويسلم عليه . وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي . وأظنه منصوصا عنه . وقال أبو حنيفة : بل يستقبل القبلة ويسلم عليه . هكذا في كتاب أصحابه .

وقال مالك ، فيما ذكره إسماعيل بن إسحاق في المبسوط ، والقاضي عياض وغيرهما : لا أرى أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ، ولكن يسلم ويمضي .

وقال أيضا في المبسوط : لا بأس لمن قدم من سفر أو خرج : أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصل على عليه ، ويدعو لأبي بكر وعمر .

ف قيل له : فإن ناسا من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه ، ألا يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر عند القبر ، فيسلمون ويدعون ساعة ؟ فقال : لم يبلغني هذا عن أحد من أهل الفقه ببلدنا . ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها . ولم يبلغني عن أول هذه الأمة وصدرها : أنهم كانوا يفعلون ذلك . ويكره إلا لمن جاء من سفر أو أراد .

وقد تقدم في ذلك من الآثار عن السلف والأئمة ما يوافق هذا ويؤيده : من أنهم كانوا إنما يستحبون عند قبره ما هو من جنس الدعاء والتحية ، كالصلاة والسلام . ويكرهون قصده للدعاء والوقوف عنده للدعاء . ومن يرخص منهم في

== وهدم الصحابة بعده ما هدموا ، ثم خلف من بعدهم الروافض تلاميذ اليهود والفرس فأعادوها بأسماء جديدة ما أنزل الله بها من سلطان . وما زال الناس في عمى التقاليد حتى عمت هذه المعابد الوثنية الأرض فأزلت لعنة الله وغضبه .

شئ من ذلك فانه إنما يرخص فيما إذا سلم عليه ثم أود الدعاء : أن يدعو مستقبل القبلة ، إما مستدبر القبر ، أو منحرفا عنه . وهو أن يستقبل القبلة ويدعو . ولا يدعو مستقبل القبر . وهكذا المنقول عن سائر الأئمة .
ليس في أئمة المسلمين من استحب للمار أن يستقبل قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو عنده .

وهذا الذي ذكرناه عن مالك والسلف يبين حقيقة الحكاية المأثورة عنه .
وهي الحكاية التي ذكرها القاضي عياض عن محمد بن حميد قال « ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له مالك : يا أمير المؤمنين ، لا ترفع صوتك في هذا المسجد . فان الله تعالى أدب قوما فقال (٤٩ : ٢) لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي - الآية) ومدح قوما فقال (٤٩ : ٣) إن الذين يفضون أصواتهم عند رسول الله (وذم قوما فقال (٤٩ : ٤) إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون - الآية) وإن حرمة ميتا كحرمة حيا . فاستكان لها أبو جعفر ، وقال : يا أبا عبد الله ، أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله يوم القيامة ؟ بل استقبله . واستشفع به ، فيشفعه الله فيك قال الله تعالى (٤ : ٦٤) ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله - الآية) فهذه الحكاية على هذا الوجه : إما أن تكون ضعيفة أو مغيرة . وإما أن تفسر بما يوافق مذهبه . إذ قد يفهم منها ما هو خلاف مذهبه المعروف بنقل الثقات من أصحابه . فانه لا يختلف مذهبه : أنه لا يستقبل القبر عند الدعاء . وقد نص على أنه لا يقف عند الدعاء مطلقا ، وذكر طائفة من أصحابه أنه يدنو من القبر ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يدعو مستقبل القبلة ويوليه ظهره وقيل : لا يوليه ظهره .

فاتفقوا في استقبال القبلة ، وتنازعوا في تولية القبر ظهره وقت الدعاء

حكاية حاجة
مالك لأبي
جعفر : واهية
أو محرفة

ويشبهه - والله أعلم - أن يكون مالك رحمه الله سئل عن استقبال القبر عند السلام . وهو يسمى ذلك دعاء . فانه قد كان من فقهاء العراق من يرى أنه عند السلام عليه يستقبل القبلة أيضا . ومالك يرى استقبال القبر في هذه الحال كما تقدم وكما قال في رواية ابن وهب عنه : إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم يقف ووجهه إلى القبر لا إلى القبلة . ويدنوا ويسلم ويدعو . ولا يمس القبر بيده .

وقد تقدم قوله : إنه يصلى عليه ويدعوه له .

ومعلوم أن الصلاة عليه والدعاء له يوجب شفاعته للعبد يوم القيامة . كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول . ثم صلوا علىَّ . فانه من صلى على مرة صلى الله عليه عشرين مرة . ثم صلوا الله إلى الوسيلة . فانها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله . وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد . فمن سأل الله إلى الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة »
فقول مالك في هذه الحكاية - ان كان تابعا عنه - معناه : أنك إذا استقبلته وصليت عليه وسلمت عليه ، وسألت الله له الوسيلة : يشفع فيك يوم القيامة . فان الأمم يوم القيامة يتوسلون إلى الله بشفاعته . واستشفاع العبد به في الدنيا هو بطاعته وفعل ما يشفع له به يوم القيامة . كسؤال الله له الوسيلة ونحو ذلك .

وكذلك ما نقل عنه من رواية ابن وهب « إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا يقف ووجهه إلى القبر » لا إلى القبلة ، ويدعو ويسلم ■ يعنى دعاءه للنبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه .

فهذا الدعاء المشروع هناك ، كالدعاء عند زيارة قبور سائر المؤمنين . وهو الدعاء لهم . فانه أحق الناس أن يصلى عليه ويسلم ويدعى له - بأبى هو وأبى صلى الله عليه وسلم .

وبهذا تتفق أقوال مالك . ويفرق بين الدعاء الذي أحبه ، والدعاء الذي كرهه ■ وذكر أنه بدعة .

وأما الحكاية في تلاوة مالك هذه الآية (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم - الآية) فهي - والله أعلم - باطلة . فان هذا لم يذكره أحد من الأئمة فيما أعلمه . ولم يذكر أحد منهم أنه استحب أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت لا استغفارا ولا غيره . وكلام مالك المنصوص عنه وعن أمثاله ينافي هذا .

وإنما يعرف مثل هذا في حكاية ذكرها طائفة من متأخري الفقهاء عن أعرابي « أنه أتى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتلا هذه الآية . وأنشد بيتين :

ياخير من دفنت بالقاع أعظمه * فطاب من طيبهن القاع والأكم
نفسى القداء لقبر أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ولهذا استحب طائفة من متأخري الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد مثل ذلك . واحتجوا بهذه الحكاية التي لا يثبت بها حكم شرعى ، لاسيما في مثل هذا الأمر الذى لو كان مشروعا مندوبا لكان الصحابة والتابعون أعلم به وأعمل به من غيرهم . بل قضاء حاجة مثل هذا الأعرابي وأمثاله لها أسباب قد بسطت في غير هذا الموضع

وليس كل من قضيت حاجته اسبب يقتضى أن يكون السبب مشروعا مأمورا به . فقد كان صلى الله عليه وسلم يُسأل في حياته المسألة فيعطى . لا يرد سائلا . وتكون المسألة محرمة في حق السائل . حتى قال « إني لأعطي أحدهم العطية فيخرج بها يتأبطها نارا . قالوا : يا رسول الله ، فلم تعطهم ؟ قال : يأبون إلا أن يسألوني ، ويأبى الله لى البخل »

وقد يعمل الرجل العمل الذى يعتقد صالحا ، ولا يكون عالما أنه منهى عنه . فيثاب على حسن قصده . ويعفى عنه لعدم علمه . وهذا باب واسع

وعامة العبادات المبتدعة المنهى عنها : قد يفعلها بعض الناس ، ويحصل له بها

نوع من الفائدة . وذلك لا يدل على أنها مشروعة . بل لو لم تكن مفسدتها
أغلب من مصلحتها لما نهى عنها

ثم هذا الفاعل قد يكون متأولاً أو مخطئاً مجتهداً أو مقلداً . فيغفر له خطؤه ،
ويثاب على ما فعله من الخير المشروع المقرون بغير المشروع . كالمجتهد المخطئ .
وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه قد علم أن مالكا من أعلم الناس بمثل هذه الأمور . فإنه
مقيم بالمدينة . يرى ما يفعله التابعون وتابعهم . ويسمع ما ينقلونه عن الصحابة
وأكابر التابعين . وهو ينهى عن الوقوف عند القبر للدعاء . ويذكر أنه لم يفعله
السلف . وقد أجذب الناس على عهد عمر رضي الله عنه فاستسقى بالعباس .

استسقاء عمر
بالعباس
ففي صحيح البخاري عن أنس « أن عمر استسقى بالعباس بن عبد المطلب »
وقال : اللهم إنا كنا إذا أجذبنا نتوسل إليك بنينا فنتسقين ، وإنا نتوسل إليك
بعم نينا فاستسقنا . فيسقون »

فاستسقوا به كما كانوا يستسقون بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته . وهو
أنهم يتوسلون بدعائه وشفاعته لهم . فيدعولهم ، ويدعون معه ، كالإمام والمؤمنين
من غير أن يكونوا يتسمون على الله بمخلوق . كما ليس لهم أن يقسم بعضهم على
بعض بمخلوق . ولما مات النبي صلى الله عليه وسلم توسلوا بدعاء العباس
واستسقوا به .

ولهذا قال الفقهاء : يستحب الاستسقاء بأهل الخير والدين . والأفضل أن
يكونوا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم . وقد استسقى معاوية بيزيد بن
الأسود الجرشي . وقال « اللهم إنا نستسقى بيزيد بن الأسود : يا يزيد ، ارفع
يديك . فرفع يديه ودعا . ودعا الناس حتى أمطروا ، وذهب الناس » ولم يذهب
أحد من الصحابة إلى قبر نبي ولا غيره يستسقى عنده . ولا به .

والعلماء استحبوا السلام على النبي صلى الله عليه وسلم للحديث الذى فى سنن
أبى داود عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما من رجل
يسلم على إلّا ردّ الله على روحى ، حتى أورد عليه السلام » هذا مع ما فى النسائى
وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الله وكرّ بقبرى ملائكة يبلغونى
عن أمتى السلام » وفى سنن أبى داود وغيره عنه أنه قال « أكثرُوا من الصلاة
على يوم الجمعة وليلة الجمعة . فإن صلاتكم معروضة على . فقالوا : يا رسول الله ، كيف
تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت - أى بليت - ؟ فقال : إن الله حرم على الأرض
أن تأكل لحوم الأنبياء » .

فالصلاة عليه - بأبى هو وأمى - والسلام عليه : مما أمر الله به ورسوله .
وقد ثبت فى الصحيح أنه قال « من صلى على علي مرة صلى الله عليه
بها عشرة » .

والمشروع لنا عند زيارة قبور الأنبياء والصالحين وسائر المؤمنين : هو من
جنس المشروع عند جنائزهم . فكما أن المقصود بالصلاة على الميت الدعاء له .
فالمقصود بزيارة قبره الدعاء له . كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الصحيح
والسنن والمسند « أنه كان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول قائلهم : السلام
عليكم أهل دار قوم مؤمنين . وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ويرحم الله المستقدمين
منا ومنكم والمستأخرين . نسأل الله لنا ولكم العافية . اللهم لا تحرمنا أجرهم .
ولا تفتننا بعدهم . واغفر لنا ولهم » .

فهذا دعاء خاص للميت . كما فى دعاء الصلاة على الجنائز الدعاء العام
والخاص « اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا
وأشانا . إنك تعلم متقلبنا ومثوانا » أى ثم يخص الميت بالدعاء . قال الله تعالى فى
حق المنافقين (٩ : ٨٤) ولا تصلّ على أحد منهم مات أبداً - الآية) .

فلما نهى الله نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة عليهم والقيام على قبورهم

لأجل كفرهم : دل ذلك بطريق التعليل والمفهوم : على أن المؤمن يُصلّى عليه ويقام على قبره . ولهذا جاء في السنن « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دفن الرجل من أصحابه يقوم على قبره . ثم يقول : سلوا له التثبيت . فإنه الآن يسأل » وإما أن يقصد بالزيارة سؤال الميت أو الإقسام على الله به ، أو استجابة الدعاء عند تلك البقعة : فهذا لم يكن من فعل أحد من سلف الأمة ، لا الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان . وإنما حدث ذلك بعد ذلك . بل قد كره مالك وغيره من العلماء : أن يقول القائل « زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم » . وقال القاضي عياض : كره مالك أن يقال « زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم » وذكرنا عن بعضهم أنه علاه بلعنه صلى الله عليه وسلم زوارات القبور . قال القاضي عياض : وهذا يردده قوله « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » .

وعن بعضهم : أن ذلك لما قيل : إن الزائر أفضل من المزور . قال : وهذا أيضاً ليس بشيء . إذ ليس كل زائر بهذه الصفة . وقد ورد في حديث زيارة أهل الجنة لهم . ولم يمنع هذا اللفظ في حقه . قال : والأولى أن يقال في ذلك : إنما كراهة مالك له لإضافة الزيارة إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم . وأنه لو قال : زرنا النبي صلى الله عليه وسلم لم يكرهه . لقوله « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد . اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

فمضى إضافة هذا اللفظ إلى القبر والتشبه بأولئك قطعاً للذريعة ، وحسماً للباب قلت : غلب في عرف كثير من الناس استعمال لفظ « زرنا » في زيارة قبور الأنبياء والصالحين على استعمال لفظ زيارة القبور في الزيارة البدعية الشريكية ، لا في الزيارة الشرعية . ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد في زيارة قبر مخصوص . ولا روى أحد في ذلك شيئاً ، لا أهل الصحيح ولا السنن .

لم يثبت عن
النبي (ص)
شيء في
تخصيص قبر
بزيارة

ولا الأئمة المصنفون في المسند كالإمام أحمد وغيره . وإنما روى ذلك من جمع اللوضوع وغيره .

وأجل حديث روى في ذلك ما رواه الدارقطني - وهو ضعيف باتفاق أهل العلم - بل الأحاديث المروية في زيارة قبره كقوله « من زارني وزار أبي إبراهيم الخليل في عام واحد ضمنت له على الله الجنة » و « من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي » و « من حج ولم يزرني فقد جفاني » ونحو هذه الأحاديث كلها مكذوبة موضوعة .

لكن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في زيارة القبور مطلقاً بعد أن كان قد نهى عنها . كما ثبت عنه في الصحيح أنه قال « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » وفي الصحيح عنه أنه قال « استأذنت ربي في أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي . واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي . فزوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة » .

فهذه زيارة لأجل تذكير الآخرة . ولهذا يجوز زيارة قبر الكافر لأجل ذلك . « وكان صلى الله عليه وسلم يخرج إلى البقيع . فيسلم على موتى المسلمين ويدعو لهم » فهذه زيارة مختصة بالمسلمين . كما أن الصلاة على الجنائز تختص بالمؤمنين .

وقد استفاض عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يُحَدِّثُ مَا فَعَلُوا . قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره . ولكن كره أن يتخذ مسجداً »

وفي الصحيح « أنه ذكرت له أم سلمة كنيسة بأرض الحبشة . وذكرت من حسننها وتصاوير فيها . فقال : أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً . وصوروا فيه تلك التصاوير . أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » وهذه في الصحيح .

وفي صحيح مسلم عن جندب بن عبد الله قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول « إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل . فان الله قد اتخذني خليلاً ، كما اتخذ إبراهيم خليلاً . ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لا تتخذت أبا بكر خليلاً . ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد . ألا فلا تتخذوا القبور مساجد . فإني أنهاكم عن ذلك » وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تتخذوا قبرى عيداً . وصلوا على حيثما كنتم . فإن صلاتكم تبلغني » ■

وفي الموطأ وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ■ اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد . اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ■ وفي المسند وصحيح أبي حاتم عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ■ إن من شرار الخلق : من تدركهم الساعة وهم أحياء ■ والذين يتخذون القبور مساجد ■ .

ومعنى هذه الأحاديث متواتر عنه صلى الله عليه وسلم - بأبي هو وأمي - وكذلك عن أصحابه .

فهذا الذي نهى عنه من اتخاذ القبور مساجد : مفارق لما أمر به وشرعه من السلام على الموتى والدعاء لهم . فالزيارة المشروعة من جنس الثاني . والزيارة المبتدعة : من جنس الأول .

فإن نهيه عن اتخاذ القبور مساجد يتضمن النهي عن بناء المساجد عليها ، وعن قصد الصلاة عندها . وكلاهما منهي عنه باتفاق العلماء فإنهم قد نهوا عن بناء المساجد على القبور ■ بل صرحوا بتحريم ذلك ، كما دل عليه النص .

واتفقوا أيضاً على أنه لا يشرع قصد الصلاة والدعاء عند القبور . ولم يقل أحد من أئمة المسلمين : إن الصلاة عندها والدعاء عندها أفضل منه في المساجد الخالية عن القبور . بل اتفق علماء المسلمين على أن الصلاة والدعاء في المساجد

التي لم تبين على القبور أفضل من الصلاة والدعاء في المساجد التي بنيت على القبور بل الصلاة والدعاء في هذه منهي عنه مكروه باتفاقهم . وقد صرح كثير منهم بتحريم ذلك . بل ويأبطل الصلاة فيها . وإن كان في هذا نزاع ^(١) .
والمقصود هنا : أن هذا ليس بواجب ، ولا مستحب باتفاقهم . بل هو مكروه باتفاقهم . والفقهاء قد ذكروا في تعليل كراهة الصلاة في المقبرة علتين .

إحداهما : نجاسة التراب باختلاطه بصديد الموتي . وهذه علة من يفرق بين ليست العلة في القديمة والحديثة . وهذه العلة في صحتها نزاع . لاختلاف العلماء في نجاسة تراب القبور وهي من مسائل الاستحالة . وأكثر علماء المسلمين يقولون : إن النجاسة تطهر بالاستحالة . وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر . وأحد القولين في مذهب مالك وأحمد . وقد ثبت في الصحيح «أن مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان

(١) لا أدري على أي أساس يعتبر هذا النزاع ؟ والأحاديث الصحيحة : صريحة في لعن من بنى المسجد على القبر ، والراضى بذلك شريك في هذه اللعنة بلا شك . فكيف يطلب الرحمة من دعا الرسول أن تنزل عليه اللعنة ؟ ثم تسمية هذه المعابد والأبنية : إنما هو بحسب الصورة فقط ، وإلا فهي ليست المساجد التي أحبها الله وأثنى على عمارها . بل هي أبنية ومعابد شركية لأنهم لم تبين لله ولا لعبادته ، وإنما بنيت للموتى وعبادتهم واتخاذهم أندادا لله . فهي محاربة ومشاقة لله . فكيف يرجى مع هذا نزول رحمة فيها وقبول عبادة الله ؟ ومن شروط الصلاة الطهارة . وطهارة القلب والروح من نجس الشرك والوثنية أهم جدا من طهارة الأرض والجسم من النجاسة الحسية . وهذه الأمكنة هي بؤرة الشرك ومنبع نجسه ورجسه . فأى صلاة بعد هذا يرجى قبولها ؟ إن المنازع من المقلدين في ذلك لا ينبغي أن يقيم لقوله وزن ، ولا أن يعتبر طرفا آخر مع السلف من الصحابة والتابعين ، بل مع القرآن وصرح السنة المتواترة . ولوجعلنا أمثال هؤلاء طرفا يقيم له وزن : لما سلم لنا دين ولا عقيدة ولا شريعة . كما هو حاصل اليوم مما وقع فيه المسلمون من البعد الشاسع عن دين الاسلام الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتضاه ربنا الرحمن الرحيم لعباده دينا يصلحون عليه في دينهم وآخرتهم . لما اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله .

ليست العلة في
النهي عن
المساجد على
القبور :
النجاسة

حائطاً لبنى النجار ، وكان فيه قبور من قبور المشركين ، ونخل وخرب . فأمر
النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل فقطعت ، وبالنخرب فسويت ، وبالقبور
فنبشت ، وجعل النخل في صف القبلة ■ فلو كان تراب القبور نجساً لكان
تراب قبور المشركين نجساً ولأمر النبي صلى الله عليه وسلم بنقل ذلك التراب . فإنه
لا بد أن يختلط ذلك التراب بغيره .

والعلة الثانية : ما في ذلك من مشابهة الكفار بالصلاة عند القبور ، لما يفيض
إليه ذلك من الشرك ، وهذه العلة صحيحة باتفاقهم .
والعللون بالأولى - كالشافعي وغيره - عللوا بهذه أيضاً . وكرهوا ذلك لما فيه
من الفتنة . وكذلك الأئمة من أصحاب أحمد ومالك . كأبي بكر الأثرم صاحب
أحمد وغيره . وعلة بهذه الثانية أيضاً . وإن كان منهم من قد يعلل بالأولى .
وقد قال تعالى (٧١ : ٢٣) وقالوا : لاتذرن آلهتكم . ولا تذرنا وداً ولا سواعاً ،
ولا يغوث ويعوق ونسراً . وقد أضلوا كثيراً (ذكر ابن عباس وغيره من السلف
أن « هذه أسماء قوم صالحين . كانوا في قوم نوح . فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ،
وصوروا تماثيلهم . ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم » قد ذكر هذا البخاري
في صحيحه ، وأهل التفسير كابن جرير وغيره ■ وأصحاب قصص الأنبياء
كوثيمة وغيره .

ويبين صحة هذه العلة : أنه صلى الله عليه وسلم لعن من يتخذ قبور الأنبياء
مساجد . ومعلوم : أن قبور الأنبياء لا تنبش ، ولا يكون ترابها نجساً . وقد قال
صلى الله عليه وسلم عن نفسه « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » وقال صلى الله
عليه وسلم « لا تتخذوا قبري عيداً ■ .

فعلم أن نهيه عن ذلك من جنس نهيه عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند
غروبها ، لأن الكفار يسجدون للشمس حينئذ . فسد صلى الله عليه وسلم الذريعة
وحسم المادة بأن لا يصلى في هذه الساعة ، وإن كان المصلى لا يصلى إلا لله ،

العلة في النهي
عن اتخاذ
القبور مساجد
هي ما تجر
إليه من الشرك

ولا يدعو إلا الله ، وكذلك نهى عن اتخاذ القبور مساجد ، وإن كان المصلي عندها لا يصلي إلا لله . ثلثا يفضى ذلك إلى دعاء المقبورين . والصلاة لهم ، وكلا الأمرين قد وقع .

فإن من الناس من يسجد للشمس وغيرها من الكواكب ويدعو لها بأنواع من مشاهير الأدعية والتعزيات ، ويلبس لها من اللباس والخواتم ما يظن مناسبتها لها ، ويتحرى الأوقات والأمكنة والأبجزة المناسبة لها في زعمه . وهذا من أعظم أسباب الشرك الذى ضل به كثير من الأولين والآخرين . حتى شاع ذلك في كثير من ينتسب إلى الإسلام . وصنف فيه بعض المشهورين ^(١) كتابا سماه « السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم » على مذهب المشركين من الهند والصابئين والمشركون من العرب وغيرهم ، مثل طمطم الهندى ، وملكوشا البابلى ، وابن وحشية ، وأبى معشر البلخى ، وثابت بن قره ، وأمثالهم ممن دخل في الشرك وآمن بالجبت والطاغوت ، وهم ينتسبون إلى أهل الإسلام ، كما قال تعالى : (٥١: ٥٢) ألم تر إلى الذين أتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا : هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا ، أولئك الذين لعنهم الله ، ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً) وقد قال غير واحد من السلف : « الجبت : السحر ، والطاغوت : الأوثان » وبعضهم قال « الشيطان » وكلاهما حق .

وهؤلاء يجمعون بين الجبت : الذى هو السحر ، والشرك : الذى هو عبادة السحرة يجمعون بين الطاغوت ، كما يجمعون بين السحر وعبادة الكواكب . وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام ، بل ودين جميع الرسل : أنه شرك محرم . بل هذا من أعظم أنواع الشرك الذى بعثت الرسل بالنهى عنه ، ومخاطبة إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليه لقومه كانت في نحو هذا الشرك . وكذلك قوله تعالى (٦ : ٧٥)

(١) هو الفخر الرازى صاحب التفسير . وكتابه هذا موجود منه نسخة خطية بدار الكتاب المصرية بالمكتبة التيمورية .

— ٨٣ — وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض — إلى قوله تعالى —

إن ربك عليم حكيم .

فإن إبراهيم عليه السلام سلك هذه السبيل لأن قومه كانوا يتخذون الكواكب أرباباً : يدعونها ويسألونها ، ولم يكونوا هم ولا أحد من العقلاء يعتقد أن كوكباً من الكواكب خلق السموات والأرض . وإنما كانوا يدعونها من دون الله على مذهب هؤلاء المشركين . ولهذا قال الخليل عليه السلام (٢٦ : ٧٦ ، ٧٧ أفرأيتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وآباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدو لي إلا رب العالمين) وقال الخليل أيضاً (٤٣ : ٢٦ ، ٢٧ إنني براء مما تعبدون ، إلا الذي فطرني فإنه سيهدين) والخليل صلوات الله عليه أنكر شركهم بعبادة الكواكب العلوية ، وشركهم بعبادة الأوثان التي هي تماثيل وطلاسم لتلك الكواكب ، أو هي تماثيل لمن مات من الأنبياء والصالحين وغيرهم ، وكسّر الأصنام ، كما قال تعالى عنه (٢١ : ٥٨ فجعلهم جُذًا إذا إلا كبيراً لهم لعلمهم إليه يرجعون) .

والمقصود هنا : أن الشرك بعبادة الكواكب وقع كثيراً ، وكذلك الشرك بالمقبورين : من دعائهم والتضرع إليهم والرغبة إليهم ، ونحو ذلك .

فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن الصلاة التي تتضمن الدعاء لله وحده خالصاً عند القبور لثلاث يفضي ذلك إلى نوع من الشرك بربههم . فكيف

إذا وجد ما هو عين الشرك من الرغبة إليهم ، سواء طلب منهم قضاء الحاجات

الحلف بغير الله وتفريج الكربات ، أو طلب منهم أن يطلبوا ذلك من الله ؟ بل لو أقسم على الله

منهى عنه ببعض خلقه من الأنبياء والملائكة وغيرهم لنهى عن ذلك . ولولم يكن عند قبره

كما لا يقسم بمخلوق مطلقاً . وهذا القسم منهى عنه غير منعقد باتفاق الأئمة . وهل

هو نهى تحريم ، أو تنزيه ؟ على قولين . أحدهما : أنه نهى تحريم . ولم يتنازع

العلماء إلا في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة . فإن فيه قولين في مذهب

أحمد وبعض أصحابه ، كابن عقيل : طرد الخلاف في الحلف بسائر الأنبياء . لكن القول الذي عليه جمهور الأئمة . كمالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم : أنه لا ينعقد اليمين بمخلوق ألبته . ولا يقسم بمخلوق ألبته . وهذا هو الصواب .
والإقسام على الله بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم يفتى على هذا الأصل . فقيه هذا النزاع .

وقد نقل عن أحمد في التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم في منسك المروزي ما يناسب قوله بالاعتقاد اليمين به . لكن الصحيح : أنه لا تعتقد اليمين به . فكذلك هذا .

وأما غيره : فاعلمت بين الأمة فيه نزاعا . بل قد صرح العلماء بالنهي عن ذلك . واتفقوا على أن الله تعالى هو الذي يُسأل وحده ، ويقسم عليه بأسمائه وصفاته . كما يقسم على غيره بذلك ، كالأدعية المعروفة في السنن « اللهم إني أسألك بأن لك الحمد . أنت الله الحنان المنان . بديع السموات والأرض ، يا ذا الجلال والإكرام » وفي الحديث الآخر « اللهم إني أسألك بأنك أنت الله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفوا أحد » وفي الحديث الآخر : « أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك . أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك » فهذه الأدعية ونحوها هي المشروعة باتفاق العلماء .

وأما إذا قال : أسألك بمعاهد العز من عرشك . فهذا فيه نزاع رخص فيه غير واحد لجيء الأثر به . ونقل عن أبي حنيفة كراهته .

قال أبو الحسن القنوري في شرح الكرخي : قال بشر بن الوليد : سمعت أبا يوسف قال : قال أبو حنيفة رحمه الله : لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به . وأكره أن يقول : بمعاهد العز من عرشك ، أو بحق خلقك . وهو قول لأبي يوسف . قال أبو يوسف : بمعهد العز من عرشه . هو الله . فلا أكره هذا .

لا يقسم على الله
ولا غيره إلا
بأسماء الله
وصفاته

وأكره : بحق فلان ، أو بحق أنبيائك ورسلك ، وبحق البيت والمشعر الحرام بهذا الحق يكره .

فقد قالوا جميعا : فالمسألة بخلقه لا تجوز : لأنه لا حق للمخلوق على الخالق . فلا يجوز أن يسأل بما ليس مستحقا عليه . ولكن معقد العز من عرشك : هل هو سؤال بمخلوق أو بالخالق ؟ فيه نزاع بينهم . فلذلك تنازعوا فيه . وأبو يوسف بلغه الأثر فيه « أسألك بمعقد العز من عرشك ، ومنتهى الرحمة من كتابك ، وباسمك الأعظم وجدك الأعلى » وكلماتك التامة » فجوزه لذلك .

وقد نازع في هذا بعض الناس وقالوا : في حديث أبي سعيد الذي رواه ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء الذي يقوله الخارج إلى الصلاة « اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشى هذا . فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة . خرجت اتقاء سخطك ، وابتغاء مرضاتك . أسألك أن تنقذني من النار وأن تغفر لي » وقد قال تعالى (٣ :) واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام (على قراءة حمزة وغيره ممن خفض الأرحام . وقال تفسيرها : أى تساءلون به وبالأرحام ، كما يقال : سألتك بالله وبالرحم .

ومن زعم من النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجار . فأنما قاله : لما رأى غالب الكلام باعادة الجار ، وإلا فقد سمع من الكلام العربي نثره ونظمه العطف بدون ذلك ، كما حكى سيبويه « ما فيها غيره وفرسه » ولا ضرورة هنا . كما يدعى مثل ذلك في الشعر . ولأنه قد ثبت في الصحيح : أن عمر قال « اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل اليك بنبينا فتسقينا ، وإنا نتوسل اليك بعم نبينا فاسقنا ، فيسقون »

حديث الأعمى وفي النسائي والترمذي وغيرها حديث الأعمى الذي صححه الترمذي « أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أن يدعو الله أن يرد بصره فأمره أن يتوضأ فيصلّي ركعتين ، ويقول : اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة ،

حديث
« أسألك بحق
السائلين »

يا محمد يابني الله ، إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتفضيها . اللهم فشفعه في .
ودعا الله فرد الله عليه بصره .

والجواب عن هذا : أن يقال :

أولاً : لا ريب أن الله جعل على نفسه حقاً لعباده المؤمنين ، كما قال تعالى
(٣٠ : ٤٧) وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) وكما قال تعالى (٥٤ : ٦) كتب ربكم على
نفسه الرحمة (

وفي الصحيحين : أنه صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ بن جبل وهو رديفه
« يا معاذ أتدرى ما حق الله على عباده ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حقه
عليهم : أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً . أتدرى ما حق العباد على الله إذا
فعلوا ذلك ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حقهم عليه : أن لا يعذبهم » فهذا
حق وجب بكلماته التامة ووعد الصادق .

وقد اتفق العلماء على وجوب ما يجب بوعد الله الصادق . وتنازعوا : هل يوجب
الله بنفسه على نفسه ، ويحرم بنفسه على نفسه ؟ على قولين .

ومن جوز ذلك احتج بقوله سبحانه (كتب ربكم على نفسه الرحمة) وقوله
في الحديث القدسي الصحيح « إني حرمت الظلم على نفسي الخ » والكلام على
هذا مبسوط في موضع آخر .

وأما الإيجاب عليه سبحانه وتعالى والتحريم بالقياس على خلقه : فهذا قول
القدرية . وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول . وأهل السنة
متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء وربهم ومليكهم ، وأنه ما شاء كان ، وما
لم يشأ لم يكن ، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً . ولهذا كان من قال من أهل السنة
بالوجوب قال : إنه كتب على نفسه الرحمة « وحرمت الظلم على نفسه . لا أن العبد
نفسه مستحق على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق . فإن الله هو المنعم على
العباد بكل خير . فهو الخالق لهم . وهو المرسل إليهم الرسل . وهو الميسر لهم الإيمان .

معنى إيجاب
الله على نفسه

والعمل الصالح ، ومن توهم من القدريّة والمعتزلة ونحوهم : أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر : فهو جاهل في ذلك .

وإذا كان كذلك لم تكن الوسيلة إليه إلا بما منّ به من فضله وإحسانه .
والحقّ الذي لعباده : هو من فضله وإحسانه ، ليس من باب المعاوضة ، ولا من باب ما أوجبه غيره عليه . فإنه سبحانه يتعالى عن ذلك .

وإذا سئل بما جعله سبباً للمطلوب من التقوى والأعمال الصالحة التي وعد أصحابها بكرامته ، وأنه يجعل لهم مخرجاً ، ويرزقهم من حيث لا يحتسبون ، فيستجيب دعاءهم ومن أدعية عباده الصالحين ، ومن شفاعة ذوى الوجاهة عنده : فهذا سؤال وتسبب بما جعله هو سبباً .

وأما إذا سئل بشيء ليس هو سبباً للمطلوب : فإما أن يكون إقساماً به عليه فلا يقسم على الله بمخلوق ، وإما أن يكون سؤالاً بما لا يقتضى المطلوب . فيكون عديم الفائدة .

فالأنبياء والمؤمنون لهم حق على الله بوعده الصادق لهم ، وبكلماته التامة ورحمته لهم : أن ينصرهم لا ويخذلهم ، وأن ينعمهم ولا يعذبهم ، وهم وجهاء عنده . يقبل من شفاعتهم ودعائهم ما لا يقبله من دعاء غيرهم .

فإذا قال الداعي : أسألك بحق فلان وفلان لم يدع ربه . وهو لم يسأله باتباعه لذلك الشخص ومحبيته وطاعته ، بل بنفس ذاته وما جعله له ربه من الكرامة . فهو لم يسأله بسبب يوجب المطلوب .

وحينئذ فيقال : أما نفس التوسل والتوجه إلى الله وسؤاله بالأعمال الصالحة التي أمر بها - كدعاء الثلاثة الذين آووا إلى الغار بأعمالهم الصالحة - وبدعاء الأنبياء والصالحين وشفاعتهم فهذا مما لا نزاع فيه . بل هو من الوسيلة التي أمر الله بها في قوله تعالى (٣٥:٥) يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة (وقوله سبحانه

الوسيلة التي أمر الله بها

﴿ ١٧ : ٥٧ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ﴾

فإن ابتغاء الوسيلة إليه : هو طلب ما يتوصل به ، أى يتوصل ويتقرب به إليه سبحانه ، سواء كان على وجه العبادة والطاعة وامتنال الأمر ، أو كان على وجه السؤال له . والاستعاذة به ، رغبةً إليه فى جلب المنافع ، ودفع المضار ، ولفظ الدعاء فى القرآن يتناول هذا . وهذا هو الدعاء بمعنى العبادة والدعاء بمعنى المسألة . وإن كان كل منهما يستلزم الآخر . لكن العبد قد تنزل به النازلة فيكون مقصوده طلب حاجاته ، وتفريج كربات ، فيسعى فى ذلك بالسؤال والتضرع . وإن كان ذلك من العبادة والطاعة . ثم يكون فى أول الأمر قصده حصول ذلك المطلوب : من الرزق ، والنصر ، والعافية مطلقاً . ثم الدعاء والتضرع يفتح له من أبواب الإيمان بالله عز وجل ومعونته ومحبته ، والتبتم بذكره ودعائه : ما يكون هو أحب إليه وأعظم قدراً عنده من تلك الحاجة التى همته . وهذا من رحمة الله بعباده ، يسوقهم بالحاجات الدنيوية إلى المقاصد العلية الدينية . وقد يفعل العبد ابتداء ما أمر به لأجل العبادة لله والطاعة له ، ولما عنده من محبته . والإنابة إليه وخشيته ، وامتنال أمره . وإن كان ذلك يتضمن حصول الرزق والنصر والعافية .

وقد قال تعالى (٤٠ : ٦٠) وقال ربكم ادعوني أستجب لكم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الذى رواه أهل السنن أبو داود وغيره « الدعاء هو العبادة » ثم قرأ قوله تعالى (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم) وقد فسر هذا الحديث مع القرآن بكلا النوعين .

قيل « ادعوني » أى اعبدونى وأطيعوا أمرى : أستجب دعاءكم . وقيل : سلوني أعطكم . وكلا النوعين حق .

وفى الصحيحين فى قول النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث النزول « ينزل

دعاء العبادة
ودعاء المسألة

ربنا إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير، فيقول : من يدعوني ؟ فاستجب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ حتى يطلع الفجر .
فذكر أولاً : إجابته الدعاء . ثم ذكر إعطاء المغفرة للمستغفر .

فهذا جلب المنفعة ، وهذا دفع المضرة . وكلاهما مقصود الداعي المحاب .
وقال تعالى (١٨٦ : ٢) وإذا سألك عبادي عني فإني قريب ، أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون) وقد روى « أن بعض الصحابة قال : يا رسول الله ، ربنا قريب فنناجيه ، أم بعيد فنناديه ؟ فأنزل الله هذه الآية . »

إذا سألك
عبادي عني
فإني قريب

فأخبر سبحانه أنه قريب يحجب دعوة الداعي إذا دعاه ، ثم أمرهم بالاستجابة له وبالإيمان به ، كما قال بعضهم : فليستجيبوا لي إذا دعوتهم وایؤمنوا بي إذا دعوتهم .

قالوا : وبهذين الشئین تحصل إجابة الدعوة : بكال الطاعة لألوهيته ، وبصححة الإيمان برؤيته . فمن استجاب لربه بامتثال أمره ونهيهِ حصل مقصوده من الدعاء وأجيب دعاؤه ، كما قال تعالى (٤٣ : ٢٦) ويستجيب الذين آمنوا وعمالوا الصالحات ويزيدهم من فضله) أى يستجيب لهم . يقال : استجابه ، واستجابه له .

فمن دعاه موقناً أنه يحجب دعوة الداعي إذا دعاه أجابه . وقد يكون مشركاً وفاسقاً . فإنه سبحانه هو القاتل (١٠ : ١٢) وإذا مس الإنسان الضر دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً ، فلما كشفنا عنه ضره مرَّ كأن لم يدعنا إلى ضرِّ مَبِّهِ) . وهو القاتل سبحانه (١٧ : ٦٧) وإذا مسكم الضر في البحر ضلَّ من تدعون إلا إياه ، فلما نجاكم إلى البر أعرضتم وكان الإنسان كفوراً) وهو القاتل سبحانه (٦ : ٤٠ ، ٤١) قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة ، أعير الله

تدعون إن كنتم صادقين ؟ بل إياه تدعون ، فيكشف ماتدعون إليه إن شاء وتنتسون ماتشركون) .

ولكن هؤلاء الذين يستجاب لهم لإقرارهم بربوبيته ، وأنه يجيب دعاء المضطر إذا دعاه إذا لم يكونوا مخلصين له الدين في عبادته ولا مطيعين له ولرسوله : كان ما يعطيهم بدعائهم متاعاً في الحياة الدنيا ، وما لهم في الآخرة من خلاق . وقال تعالى (١٧ : ١٨ - ٢٠) من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً مدحوراً . ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن - فأولئك كان سعيهم مشكوراً . كلاً عند هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك . وما كان عطاء ربك محظوراً) وقد دعا الخليل عليه الصلاة والسلام بالرزق لأهل الايمان ، فقال (٢ : ١٢٦) وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر) فقال الله تعالى (ومن كفر فأمتعه قليلاً ، ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير) .

فليس كل من مَتَّعَهُ الله برزق ونصر : إما إجابة لدعائه ، وإما بدون ذلك : إجابة الدعاء
يكون ممن يحبه الله ويواليه . بل هو سبحانه يرزق المؤمن والكافر ، والبر
والفاجر . وقد يجيب دعاءهم ويعطيهم سؤلهم في الدنيا . وما لهم في الآخرة
من خلاق .

وقد ذكروا أن بعض الكفار من النصارى حاصروا مدينة المسلمين فنجد
ماؤهم العذب ، فطلبوا من المسلمين أن يزودهم بماء عذب ليرجموا عنهم . فاشتور
ولاية أمر المسلمين ، وقالوا : بل ندعهم حتى يضعفهم العطش فنأخذهم . فقام
أولئك . فاستسقوا ودعوا الله فسقام . فاضطرب بعض العامة فقال الملك لبعض
العارفين : أدرك الناس ، فأمر بنصب منبر له ، وقال : اللهم إنا نعلم أن هؤلاء
من الذين تكلمت بأرزاقهم كما قلت في كتابك (١١ : ٦) وما من دابة في
الأرض إلا على الله رزقها) وقد دعوك مضطرين ، وأنت تجيب المضطر إذا دعاك

إجابة الدعاء
ليس علامة
الرضى

فأسقيتهم لما تكفلت به من أرزاقهم ■ ولما دعوك مضطرين . لا لأنك تحبهم
ولا لأنك تحب دينهم ■ والآن فتريد أن ترينا آية تثبت بها الإيمان في قلوب
عبادك المؤمنين ■ فأرسل الله عليهم ريحاً فأهلكتهم ، أو نحو هذا .

ومن هذا الباب : من قد يدعو دعاء معتدياً فيه ■ إما بطلب مالا يصلح ■
أو بالدعاء الذي فيه معصية الله من شرك أو غيره ■ فإذا حصل بعض غرضه ظن أن
ذلك دليل على أن عمله صالح ، بمنزلة من أُملى له وأُمدَّ بالمال والبنين . فظن أن
ذلك مسارعة له في الخيرات . قال تعالى (٢٣ : ٥٥) يحسبون أن ما ندمهم به من
مال وبنين . نسارع لهم في الخيرات ؟ بل لا يشعرون)

وقال تعالى (٦ : ٤٣) فلما نسوا ما ذُكِّروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء ،
حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون) .

وقال تعالى (٣ : ١٧٨) ولا يحسن الذين كفروا أن ما نلهم خير لأنفسهم .
إنما نلهم ليزدادوا إثماً ، ولهم عذاب مهين) والإيملاء : إطالة العمر وما في ضمنه
من رزق ونصر .

وقال تعالى (٦٨ : ٤٤ ، ٤٥) فذرنى ومن يكذب بهذا الحديث ،
سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ، وأُملى لهم إن كيدى متين) .

وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع .

وقال تعالى (٧ : ٥٥) ادعوا ربكم تضرعاً وخفية . إنه لا يحب المعتدين) .
والمقصود هنا : أن دعاء الله قد يكون دعاء عبادة لله فيثاب العبد عليه في
الآخرة مع ما يحصل له في الدنيا . وقد يكون دعاء مسألة تقضى به حاجته . ثم
قد يثاب عليه إذا كان مما يحبه الله . وقد لا يحصل له إلا تلك الحاجة . وقد يكون
سبباً لضرر دينه ، فيعاقب على ماضيه من حقوق الله سبحانه وعلى ما تعداه
من حدوده .

فالوسيلة التي أمر الله بابتغائها إليه : تتم الوسيلة في عبادته وفي مسألته .

فالتوسل إليه بالأعمال الصالحة التي أمر بها . وبدعاء أحياء الأنبياء والصالحين .
وشفاعتهم : ليس هو من باب الإقسام عليه بمخلوقاته .

ومن هذا الباب : استشفاع الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة . فإنهم يطلبون منه : أن يشفع لهم إلى الله ، كما كانوا في الدنيا يطلبون منه : أن يدعو لهم في الاستسقاء وغيره .

وقول عمر رضي الله عنه « إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبينا فقسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا » معناه : نتوسل إليك بدعائه وشفاعته وسؤاله . ونحن نتوسل إليك بدعاء عمه وسؤاله وشفاعته .

ليس المراد به : إنا نقسم عليك به ، أو ما يجري هذا المجرى مما يفعله المبتدعون بعد موته . وفي مغيبه . كما يقول بعض الناس : أسألك بجاه فلان عندك . ويقولون :
إنا نتوسل إلى الله بأنبيائه وأوليائه ويروون حديثاً موضوعاً « إذا سألتكم الله فاسألوه كذب » أسألوهم بجاهي « فإن جاهي عند الله عريض » فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الله بجاهي « الصحابة يفعلونه كما ذكر عمر رضي الله عنه » لفعلوا ذلك به بعد موته . ولم يعدلوا عنه إلى العباس ، مع علمهم أن السؤال به والاقسام به أعظم من العباس .
فعلم أن ذلك التوسل الذي ذكره : هو مما يفعله الأحياء دون الأموات ؛ وهو التوسل بدعائهم وشفاعتهم ، فإن الحي يطلب منه ذلك . والميت لا يطلب منه شيء ، لا دعاء ولا غيره .

وكذلك حديث الأعمى : فإنه طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو . حديث الأعمى له ليرد الله عليه بصره ، فعلمه النبي صلى الله عليه وسلم دعاء أمره فيه أن يسأل الله قبول شفاعته نبيه فيه .
(ص) طلب من النبي

فهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم شفع فيه . وأمره أن يسأل الله قبول شفاعته . وأن قوله « أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة » أي بدعائه وشفاعته ، قال عمر « كنا نتوسل إليك بنبينا » فلفظ التوجه والتوسل

في الحديثين بمعنى واحد . ثم قال « يا محمد ، يا رسول الله ، إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي ليقضيها . اللهم فشفعه في » فطلب من الله أن يشفع فيه نبيه . وقوله « يا محمد يا نبي الله » هذا وأمثاله نداء يطلب به استحضار المنادى في القلب ، فيخاطب لشهوده بالقلب ، كما يقول المصلي « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » والإنسان يفعل مثل هذا كثيرا . يخاطب من يتصوره في نفسه ، إن لم يكن في الخارج من يسمع الخطاب .

فلفظ « التوسل » بالشخص و « التوجه » به و « السؤال » به : فيه إجمال واشتراك . غلط بسببه من لم يفهم مقصود الصحابة : يراد به التسبب به ، لكونه داعيا وشافعا مثلا ، أو لكونه الداعي مجيبا له مطيعا لأمره . مقتديا به . فيكون التسبب إما بمحبة السائل له واتباعه له . وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته . ويراد به الإقسام به والتوسل بذاته . فلا يكون التوسل بشيء منه ولا بشيء من السائل بل بذاته ، أو لمجرد الإقسام به على الله .

حقيقة معنى
التوسل
والتوجه
والسؤال به

فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه وكذلك لفظ السؤال بشيء قد يراد به المعنى الأول . وهو التسبب به لكونه سببا في حصول المطلوب . وقد يراد به الإقسام .

ومن الأول : حديث الثلاثة الذين آواهم المبيت إلى الغار . وهو حديث مشهور في الصحيحين وغيرهما . فإن الصخرة انطبقت عليهم . فقالوا « لِيَدْعُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِأَفْضَلِ عَمَلِهِ . فَقَالَ أَحَدُهُمْ : اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَتْ لِي ابْنَةٌ عَمٌّ فَأَحْبَبْتُهَا كَأَشَدِّ مَا يَحِبُّ الرِّجَالُ النِّسَاءَ » وَأَنَّهَا طَلَبَتْ مِنْهُ مِائَةَ دِينَارٍ . فَلَمَّا أُتِيَتْهَا بِهَا قَالَتْ يَا عَبْدَ اللَّهِ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْضُ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ . فَتَرَكْتُ الذَّهَبَ وَانْصَرَفْتُ فَإِنْ كُنْتُ إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا . فَانْفَرَجَتْ لَهُمْ فُرْجَةٌ رَأَوْا مِنْهَا السَّمَاءَ . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ . وَكُنْتُ لَا أَغْبِقُ

توسل الثلاثة
الذين آواهم
الغار

قبلهما أهلاً ولا مالا . فناء بي^(١) طلب الشجر يوما . فلم أرُحْ عليهما حتى ناما
فخلبت لهما غبوقهما فوجدتهما نائمين . فسكرت أن أغبق قبلهما أهلاً أو مالا .
فلبثت والقَدَح على يدي ، أنتظر استيقاظهما حتى برق الفجر . فاستيقظا فشربا
غبوقهما . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه من هذه
الصخرة . فانفجرت عنهم ، غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها . وقال الثالث :
اللهم إني استأجرتُ أجراً فأعطيتم أجراً غير رجل واحد ، ترك الذي له وذهب
فتمرت أجرته ، حتى كثرت منها الأموال . فجاءني بعد حين فقال : يا عبد الله
أدِّ إلىَّ أجرى . فقلت له : كل ما ترى من أجرك من الابل والبقر والغنم والرقيق .
فقال : يا عبد الله لا تستهزئ بي . فقلت : إني لا أستهزئ بك . فأخذه كله
فاستاقه . فلم يترك منه شيئاً . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا
ما نحن فيه . فانفجرت الصخرة فخرجوا يمشون »

فهؤلاء دعوا الله سبحانه بصالح الأعمال . لأن الأعمال الصالحة هي أعظم
ما يتوسل به العبد إلى الله تعالى ، ويتوجه به إليه . ويسأله به . لأنه وعد أن
يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله (٤٠ : ٦٠ وقال ربكم
ادعوني أستجب لكم) وهؤلاء دعوه بعبادته وفعل ما أمر به من العمل الصالح
وسأله والتضرع إليه .

ومن هذا ما يذكر عن الفضيل بن عياض : أنه أصابه عسر البول فقال :
يحيى إياك إلا ما فرجت عني . ففرج عنه .

وكذلك دعاء المرأة المهاجرة التي أحيا الله ابنها لما قالت « اللهم إني آمنت
بك وبرسولك » وهاجرت في سبيلك » وسألت الله أن يحيى ولدها وأمثال ذلك

(١) ناء بي ، وناء : أى يمد . والغبوق - بفتح الغين - شرب اللبن مساء
كالصباح - بفتح الصاد - شربه صباحاً .

وهذا كما قال المؤمنون (٣ : ١٩٣ ، ١٩٤) ربنا إننا سمعنا مناديا ينادي للإيمان : أن آمنوا بربكم . فآمنوا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار . ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا نُخْزِنا يوم القيامة . إنك لا تخلف الميعاد) .

فسؤال الله والتوسل إليه بامتهال أمره واجتناب نهيه ، وفعل ما يحب من العبودية والطاعة : هو من جنس فعل ذلك رجاء لرحمة الله ، وخوفا من عذابه وسؤال الله بأسمائه وصفاته . كقوله « أسألك بأن لك الحمد أنت الله المنان ، بديع السموات والأرض ، وبأنك أنت الله الأحد الصمد » الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد » ونحو ذلك يكون من باب التسبب . فإن كونه الحمد المنان يقتضي منته على عباده ، وإحسانه الذي يحمد عليه .

وكونه الأحد الصمد : يقتضي توحيده في صمديته . فيكون هو السيد المقصود الذي يصمد الناس إليه في كل حوائجهم ، المستغنى عما سواه ، وكل ما سواه مفتقرون إليه ، لا غنى بهم عنه . وهذا سبب لقضاء المطلوبات .

وقد يتضمن ذلك معنى الإقسام عليه بأسمائه وصفاته .

وأما قوله في حديث أبي سعيد « أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشأى هذا » فهذا الحديث : رواة عطية العوفي . وفيه ضعف .

لكن بتقدير ثبوته فهو من هذا الباب . فإن حق السائلين عليه سبحانه : أنه يجيبهم . وحق المطيعين له : أن يثيبهم . فالسؤال له . والطاعة سبب لحصول إجابته وإثابته . فهو من التوسل به ، والتوجه به . ولو قدر أنه قسم لكان قسما بما هو من صفاته . فإن إجابته وإثابته من أفعاله وأقواله .

فصار هذا كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « أعوذ برضائك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك . وأعوذ بك منك . لا أحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » والاستعاذة لاتصح بمخلوق كما نص عليه الإمام أحمد وغيره من الأئمة . وذلك مما استدلوا به على أن كلام الله غير مخلوق .

ضعف حديث
« أسألك بحق
السائلين »
ومعناه

الاستدلال
باستعاذة النبي
(ص) بالمعافاة
على عدم خلق
القرآن

ولأنه قد ثبت في الصحيح وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق» قالوا : والاستعاذة لا تكون بمخلوق فأورد بعض الناس لفظ « المعافاة » فقال جمهور أهل السنة « المعافاة » من الأفعال . وجمهور المسلمين من أهل السنة وغيرهم يقولون : إن أفعال الله قائمة به . وإن الخلق ليس هو المخلوق . وهذا قول جمهور أصحاب الشافعي وأحمد ومالك . وهو قول أصحاب أبي حنيفة . وقول عامة أصحاب أهل الحديث والصوفية وطوائف من أهل الكلام والفلسفة .

وبهذا يحصل الجواب عما أورده المعتزلة ونحوهم من الجهمية نقضا فان أهل الاثبات من أهل الحديث وعامة المتكلمة الصغائية من السكلائية والأشعرية والكرامية وغيرهم : استدلوا على أن كلام الله غير مخلوق بأن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لا على غيره . وانصف به ذلك المحل لا غيره . فإذا خلق الله لمحل علما أو قدرة . أو حركة أو نحو ذلك : كان هو العالم به القادر به ، المتحرك به ، ولم يميز أن يقال : إن الرب المتحرك بتلك الحركة . ولا هو العالم القادر بالعلم والقدرة المخلوقين . بل بما قام به من العلم والقدرة .

قالوا : فلو كان قد خلق كلاما في غيره ، كالشجرة التي نادى منها موسى . لكانت الشجرة هي المتصفة بذلك الكلام . فتكون الشجرة هي القائلة لموسى (إني أنا الله) ولكان ما يخلقه الله من إنطاق الجلود والأيدى وتسبيح الحصى . وتأويب الجبال وغير ذلك . كلاما له ، كالقرآن والتوراة والإنجيل ، بل كان كل كلام في الوجود كلامه . لأنه خالق كل شيء . وهذا قد التزمه مثل صاحب الفصوص وأمثاله من هؤلاء الجهمية الحلولية الاتحادية .

فأوردت المعتزلة صفات الأفعال : كالعدل والإحسان . فانه يقال : إنه عادل محسن بعدل خلقه في غيره ، وإحسان خلقه في غيره . فأشكل ذلك على من

يقول : ليس لله فعل قائم به . بل فعله هو المفعول المنفصل عنه . وليس خلقه إلا مخلوقه .

وأما من طرد القاعدة وقال أيضا : إن الأفعال قائمة به ولكن المفعولات المخلوقة هي المنفصلة عنه . وفرق بين الخلق والمخلوق : فاطر دليله واستقام .

والمقصود هنا : أن استعانة النبي صلى الله عليه وسلم بعفوه ومعافاته من عقوبته ، مع أنه لا يستعاذ بمخلوق . فهي كسؤال الله بأجابته وإثابته ، وإن كان لا يسأل بمخلوق .

ومن قال من العلماء : لا يسأل إلا به . لا ينافي السؤال بصفاته . كما أن الحلف لا يشترع إلا بالله . كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت » وفي لفظ الترمذى « من حلف بغير الله فقد أشرك » قال الترمذى : حديث حسن .

ومع هذا فالحلف بعزة الله ، ولعمر الله ونحو ذلك ، مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الحلف به : لم يدخل في الحلف بغير الله . لأن لفظ « الغير » قد يراد به المباين المنفصل . ولهذا لم يطلق السلف وسائر الأئمة على القرآن وسائر صفات الله أنها غيره . ولم يطلقوا عليها أنها ليست غيره . لأن لفظا « الغير » فيه إجمال . قد يراد به : المباين المنفصل . فلا يكون صفة الموصوف أو بعضه داخلا في لفظ « الغير » وقد يراد به : ما يمكن تصويره دون تصور ما هو غير له . فيكون غيراً بهذا الاصطلاح . ولهذا تنازع أهل النظر في معنى « الغير » والتنازع في ذلك لفظي . ولكن بسبب ذلك حصل في مسائل الصفات من الشبهات ما لا ينبغي إلا بمعرفة ما وقع في الألفاظ من الاشتراك والإيهامات ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

لم يطلق
السلف على
صفات الله
أنها غيره

ولهذا يفرق بين قول القائل « الصفات غير الذات » وبين قوله « صفات الله غير الله » فإن الثاني : باطل . لأن مسمى اسم « الله » يدخل فيه صفاته ، بخلاف مسمى الذات . فانه لا يدخل فيه الصفات . ولهذا لا يقال : صفات الله زائدة عليه سبحانه . وإن قيل : الصفات زائدة على الذات . لأن المراد هي زائدة على ما ثبته المثبتون من الذات المجردة . والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة . فليس « اسم الله » متناولا لذات مجردة عن الصفات أصلا . ولا يمكن وجود ذلك . ولهذا قال أحمد رحمه الله في مناظرته للجهمية : لا نقول الله وعلمه ، والله وقدرته ، والله ونوره . ولكن نقول : الله بعلمه وقدرته ونوره . هو إله واحد . وقد بسط في غير هذا الموضع

وَأما قول الناس : أسألك بالله وبالرحم ، وقراءة من قرأ (١ : ٤) تساءلون به (والارحام) فهو من باب التسبب بها . فإن الرحم توجب الصلة . وتقتضى أن يصل الإنسان قرابته . فسؤال السائل بالرحم لغيره : متوسل إليه بما يوجب صلاته من القرابة التي بينهما . ليس هو من باب الإقسام ، ولا من باب التوسل بما لا يقتضى المطلوب . بل هو توسل بما يقتضى المطلوب . كالتوسل بدعاء الأنبياء وبطاعتهم ، وبالصلاة عليهم .

ومن هذا الباب : ما يروى عن عبد الله بن جعفر : أنه قال « كنت إذا سألت عليا رضي الله عنه شيئا فلم يعطيني قلت له : بحق جعفر إلا ما أعطيتني . فيعطيني » أو كما قال .

فإن بعض الناس ظن أن هذا من باب الإقسام عليه بجعفر ، أو من باب قولهم : أسألك بحق أنبيائك ونحو ذلك . وليس كذلك . بل جعفر هو أخو علي ، وعبد الله هو ابنه . وله عليه حق الصلة . فصلة عبد الله صلة لأبيه جعفر . كما ثبت في الحديث « إن من البر : أن يصل الرجل أهل وُدِّ أبيه بعد أن يُولَّى » وقوله « إن من برهما بعد موتهما : الدعاء لهما والاستغفار لهما ، وإنفاذ عهدهما من بعد موتهما . وصلة رحمك التي لارحم لك إلا من قبلها »

الفرق بين
« الصفات
غير الذات »
وبين « صفات
الله غير الله »

السؤال بالله
وبالرحم ليس
من باب الإقسام

ولو كان هذا من الباب الذى ظنوه لكان سؤاله لعل بحق النبي وإبراهيم
الخليل ونحوهما أولى من سؤاله بحق جعفر . ولكن علىَّ إلى تعظيم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ومحبته وإجابة السائل به أسرع منه إلى إجابة السائل بغيره .
لكن بين المعنيين فرق .

فإن السائل بالنبي طالب به متسبب به . فإن لم يكن فى ذلك السبب ما
يقتضى حصول مطلوبه ، وإلا كان يسأل ما به باطلا .

وإقسام الإنسان على غيره بشيء يكون من باب تعظيم المقسم بالمقسم به .
وهذا هو الذى جاء به الحديث من الأمر بإبرار المقسم . وفى مثل هذا قيل « إن
من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره »
وقد يكون من باب تعظيم المسؤول به .

فالأول : يشبه ما ذكره الفقهاء فى الحلف الذى يقصده الحض والمنع
والثانى : سؤال المسؤول بما عنده من محبة المسؤول به وتعظيمه ورعاية حقه .
فإن كان ذلك مما يقتضى حصول مقصود السائل حسن السؤال ، كسؤال
الإنسان بالرحم .

ومن هذا : سؤال الله بالأعمال الصالحة ، وبدعاء أنبيائه وشفاعتهم
وأما بمجرد ذوات الأنبياء والصالحين ومحبة الله لهم وتعظيمهم لهم « ورعايته
لحقوقهم التى أنعم بها عليهم : فليس فى ذلك ما يوجب حصول مقصود السائل
إلا بسبب بين السائل وبينهم : إما محبتهم وطاعتهم . فيثاب على ذلك . وإما
دعائهم له فيستجيب الله شفاعتهم فيه .

فالتوسل بالأنبياء والصالحين : يكون بأمرين ، إما بطاعتهم واتباعهم « وإما
بدعائهم وشفاعتهم . أما بمجرد دعاء الداعى وتوسله بهم من غير طاعة منه لهم ،
ولا شفاعاة منهم له : فلا ينفعه ، وإن عظم جاه أحدهم عند الله تعالى .
وقد بسطت هذه المسائل فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه إذا كان السلف والأئمة قالوا في سؤال الله بالخلق ما قد ذكرنا . فكيف بسؤال المخلوق الميت ؟ سواء سئل الميت أن يسأل الله أو سئل قضاء الحاجة ، ونحو ذلك مما يفعله بعض الناس ، إما عند قبر الميت ، وإما مع غيبته وصاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم حسم المادة وسد الذريعة ، بلعنة من يتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد ، وأن لا يصلى عندها لله . ولا يسأل إلا الله . وحذر أمته ذلك . فكيف إذا وقع نفس المحذور من الشرك وأسباب الشرك . وقد تقدم الكلام على الصلاة عند القبور واتخاذها مساجد .

وقد تبين أن أحدا من السلف لم يكن يفعل ذلك إلا ما نقل عن ابن عمر « أنه كان يتحرى النزول في المواضع التي نزل فيها النبي صلى الله عليه وسلم » والصلاة في المواضع التي صلى فيها . حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم تواضاً وصَبَّ فَضْلَ وَضُوئِهِ في أصل شجرة ففعل ابن عمر ذلك « وهذا من ابن عمر تحريراً لمثل فعله . فانه قصد أن يفعل مثل فعله في نزوله وصلاته وصَبَّه للماء وغير ذلك ولم يقصد ابن عمر الصلاة والدعاء في المواضع التي نزلها .

والكلام هنا في ثلاث مسائل .

إحداها : أن التأسي به في صورة الفعل الذي فعله من غير أن يعلم قصده فيه ، أو مع عدم السبب الذي فعله . فهذا فيه نزاع مشهور . وابن عمر مع طائفة يقولون بأحد القولين . وغيرهم يخالفهم في ذلك . والغالب والمعروف عن المهاجرين والأنصار : أنهم لم يكونوا يفعلون كفعل ابن عمر رضي الله عنهما . وليس هذا مما نحن فيه الآن .

ومن هذا الباب : أنه لو تحرى رجل في سفره أن يصلى في مكان نزل فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وصلى فيه إذا جاء وقت الصلاة : فهذا من هذا القبيل .

المسألة الثانية : أن يتحرى تلك البقعة للصلاة عندها من غير أن يكون ذلك وقتاً لصلاته . بل أراد أن ينشئ الصلاة والدعاء لأجل البقعة : فهذا لم ينقل عن ابن عمر ولا غيره . وإن ادعى بعض الناس أن ابن عمر فعله . فقد ثبت

التأسي بالنبي
في صورة الفعل
من غير علم
بقصده ، أو
مع عدم السبب

لم يتحر ابن
عمر انشاء
صلاة لنفس
البقعة

عن أبيه عمر « أنه نهى عن ذلك » وتواتر عن المهاجرين والأنصار: أنهم لم يكونوا يفعلون ذلك . فيمتنع أن يكون فعل ابن عمر - لو فعل ذلك - حجة على أبيه . وعلى المهاجرين والأنصار .

والمسألة الثالثة : أن لا تكون تلك البقعة في طريقه بل يعدل عن طريقه إليها ، أو يسافر إليها سفرا طويلا أو قصيرا . مثل من يذهب إلى حراء ليصلي فيه ويدعو ، أو يسافر إلى غار ثور ليصلي فيه ويدعو ، أو يذهب إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام ليصلي فيه ويدعو ، أو يسافر إلى غير هذه الأماكن من الجبال وغير الجبال التي يقال فيها مقامات الأنبياء أو غيرهم ، أو مشهد مبنى على أثر نبي من الأنبياء . مثل مكان مبنى على نعله . ومثل ما في جبل قاسيون ، وجبل الفتوح . وجبل طور سينا الذي ببيت المقدس ونحو هذه البقاع : فهذا ما يعلم كل من كان عالما بحال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحال أصحابه من بعده : أنهم لم يكونوا يقصدون شيئا من هذه الأماكن . فإن جبل حراء الذي هو أطول جبل بمكة : كانت قريش تنعابه قبل الإسلام وتتعبده هناك . ولهذا قال أبو طالب في شعره :

من يسافر
لقصد البقعة
محالف لإجماع
الصحاب

لم يذهب النبي
(ص) ولا أحد
من المسلمين
إلى غار حراء

* وراق ليرقى في حراء ونازل *

وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « كان أول ما بُدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي : الرؤيا الصادقة . فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح . ثم حُبَّ إليه الخلاء . فكان يأتى غار حراء . فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد . ثم يرجع فيتزود لذلك حتى فجأه الوحي ، وهو بغار حراء . فأتاه الملك ، فقال له : اقرأ . فقال : لست بقارىء . فأخذني فغطني ، حتى بلغ مني الجهد . ثم أرسلني ، ثم قال : اقرأ . فقلت : لست بقارىء - مرتين أو ثلاثا - ثم قال : اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنسان من علق (اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم

يعلم) فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ترجف بوادره - الحديث « بطوله . فتحشته وتعبده بغار حراء كان قبل المبعث . ثم إنه لما أكرمه الله بنبوته ورسالته « وفرض على الخلق الإيمان به وطاعته واتباعه : أقام بمكة بضع عشرة سنة « هو ومن آمن به من المهاجرين الأولين الذين هم أفضل الخلق . ولم يذهب هو ولا أحد من أصحابه إلى حراء . ثم هاجر إلى المدينة واعتمر أربع عمر : عمرة الحديبية التي صدّه فيها المشركون عن البيت الحرام - والحديبية عن يمينك وأنت قاصد مكة إذا مررت بالتنعيم عند المساجد التي يقال « إنها مساجد عائشة . والجبل الذي عن يمينك يقال له جبل التنعيم . والحديبية غريبه - ثم إنه اعتمر من العام القابل عمرة القضية ، ودخل مكة هو وكثير من أصحابه « وأقاموا بها ثلاثاً . ثم لما فتح مكة ، وذهب إلى ناحية حُنين والطائف شرق مكة . فقاتل هوازن بوادي حنين « ثم حاصر أهل الطائف وقسم غنائم حنين بالجعرة « فأتى بعمرته من الجعرة إلى مكة . ثم إنه اعتمر عمرته الرابعة مع حجة الوداع . وحج معه جماهير المسلمين لم يتخلف عن الحج معه إلا من شاء الله . وهو في ذلك كله لا هو ولا أحد من أصحابه يأتي غار حراء ، ولا يزوره . ولا شيئاً من البقاع التي حول مكة . ولم يكن هناك إلا بالمسجد الحرام وبين الصفا والمروة وبمنى ومزدلفة « وعرفات . وصلى الظهر والعصر ببطن عُرنة . وضربت له القبة يوم عرفة بنمرة المجاورة لعرفة . ثم بعده خلفاؤه الراشدون وغيرهم من السابقين الأولين ، لم يكونوا يسيرون إلى حراء ونحوه للصلاة فيه والدعاء .

وكذلك الغار المذكور في القرآن في قوله تعالى (٩ : ٤٠) ثلثي اثنين إذ هما في كل الزارات الغار) وهو غار بجبل ثور يمانى مكة : لم يشرع لأئمة السفر إليه وزيارته ، التي بمكة غير الصلاة فيه والدعاء ، ولا بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة مسجداً غير للشاعر : فهي المسجد الحرام . بل تلك المساجد كلها محدثة : مسجد المولد وغيره . ولا شرع محدثة لأئمة زيارة موضع المولد ولا زيارة موضع بيعة العقبة الذي خلف منى . وقد بنى هناك مسجد .

ومعلوم : أنه لو كان هذا مشروعاً مستحباً يثيب الله عليه ، لكان النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بذلك وأسرعهم إليه . ولما كان علم أصحابه ذلك . وكان أصحابه أعلم بذلك ، وأرغب فيه ممن بعدهم . فلما لم يكونوا يلتفتون إلى شيء من ذلك . علم أنه من البدع المحدثه التي لم يكونوا يعدونها عبادة وقربة وطاعة . فمن جعلها عبادة وقربة وطاعة فقد اتبع غير سبيلهم وشرع من الدين ما لم يأذن به الله .

وإذا كان حكم مقام نبينا صلى الله عليه وسلم في مثل غار حراء الذي ابتدى فيه بالإنباء والإرسال ، وأنزل عليه فيه القرآن ، مع أنه كان قبل الإسلام يتعبد فيه ، وفي مثل الغار المذكور في القرآن الذي أنزل الله فيه سكينته على رسوله صلى الله عليه وسلم

زيارة هذه
الأمكنة المحدثه
بمكة وغيرها :
شرع دين لم
يأذن به الله

فمن المعلوم : أن مقامات غيره من الأنبياء أبعد أن يشرع قصدتها ، والسفر إليها لصلاة أو دعاء أو نحو ذلك ، إذا كانت صحيحة ثابتة . فكيف إذا علم أنها كذب ، أو لم يعلم صحتها ؟ .

وهذا كما أنه قد ثبت باتفاق أهل العلم : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حج البيت لم يستلم من الأركان إلا الركنين اليمانيين . فلم يستلم الركنين الشاميين ولا غيرها من جوانب البيت ، ولا مقام إبراهيم ولا غيره من المشاعر . وأما التقبيل فلم يقبل إلا الحجر الأسود .

لا يستلم من
البيت إلا
الركنان
اليمانيان
ولا يقبل

وقد اختلف في الركن اليماني فقيل : يقبله ، وقيل : يستلمه ويقبل يده . وقيل : لا يقبله : ولا يقبل يده والأقوال الثلاثة مشهورة في مذهب أحمد وغيره . والصواب : أنه لا يقبله ولا يقبل يده . فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل هذا ولا هذا . كما تنطق به الأحاديث الصحيحة .

الحجر الأسود

ثم هذه مسألة نزاع . وأما مسائل الإجماع فلا نزاع بين الأئمة الأربعة ونحوهم من أئمة العلم أنه لا يقبل الركنين الشاميين : ولا شيئاً من جوانب البيت .

فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستلم إلا الركنين اليمانيين . وعلى هذا عامة السلف . وقد روي « أن ابن عباس ومعاوية طافا بالبيت ، فاستلم معاوية الأركان الأربعة . فقال ابن عباس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم إلا الركنين اليمانيين . فقال معاوية : ليس شيء من البيت متروكا . فقال ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . فرجع إليه معاوية » .

وقد اتفق العلماء على ما مضت به السنة من أنه لا يشرع الاستلام والتقبيل لمقام إبراهيم الذي ذكره الله تعالى في القرآن وقال (٢ : ١٢٦) واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى)

فإذا كان هذا بالسنة المتواترة وباتفاق الأئمة لا يشرع تقبيله بالقم ولا مسحه باليد ، فغيره من مقامات الأنبياء أولى أن لا يشرع تقبيلها بالقم ولا مسحها باليد .

وأيضاً فإن المكان الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فيه بالمدينة النبوية دائماً : لم يكن أحد من السلف يستلمه ولا يقبله ، ولا المواضع التي صلى فيها بمكة وغيرها .

فإذا كان الموضع الذي كان يطؤه بقدميه الكريمتين ويصلي عليه لم يشرع لأئمة التمسح به ولا تقبيله . فكيف بما يقال : إن غيره صلى فيه أو نام عليه ؟ .

وإذا كان هذا ليس بمشروع في موضع قدميه للصلاة ، فكيف بالنعل الذي هو موضع قدميه المشى وغيره ؟ هذا إذا كان النقل صحيحاً . فكيف بما لا يعلم صحته ، أو بما يعلم أنه كذب ؟ كحجارة كثيرة يأخذها الكذابون وينحتون فيها موضع قدم ، ويزعمون عند الجهال أن هذا موضع قدم النبي صلى الله عليه وسلم . وإذا كان هذا غير مشروع في موضع قدميه وقدمي إبراهيم الخليل الذي لا شك فيه . ونحن مع هذا قد أمرنا أن نتخذ مصلى . فكيف بما يقال : إنه

لا يشرع التمسح بأي مكان في الأرض ولا تقبيله إلا الركنان والحجر الأسود

آثار الأقدام المكذوبة

موضع قدميه كذباً وافتراء عليه ، كالموضع الذى بصخرة بيت المقدس وغير ذلك من المقامات .

فإن قيل : قد أمر الله أن نتخذ من مقام إبراهيم مصلى ، فيقاس عليه غيره .

قيل له : هذا الحكم خاص بمقام إبراهيم الذى بمكة ، سواء أريد به المقام الذى عند الكعبة موضع قيام إبراهيم ، أو أريد به المشاعر عرفة ومزدلفة ومنى . فلا نزاع بين المسلمين : أن المشاعر خصت من العبادات بما لم يشركها فيه سائر البقاع ، كما خص البيت بالطواف . فاختصت به تلك البقاع لا يقاس عليها غيرها ، وما لم يشرع فيها . فأولى أن لا يشرع في غيرها .

ونحن قد استدللنا على أن ما لم يشرع هناك من التقبيل والاستلام أولى أن لا يشرع في غيرها . ولا يلزم أن يشرع في غير تلك البقاع منه مثل ما شرع فيها .

ومن ذلك : البنية التى على جبل عرفات ، التى يقال : إنها قبة آدم ^(١) .

فإن هذه لا يشرع قصدتها للصلاة والدعاء باتفاق العلماء ، بل نفس رقى الجبل الذى بعرفات الذى يقال له « جبل الرحمة » واسمه الأول على وزن « هلال » ليس

(١) لقد أزلت حكومة جلالة الملك عبد العزيز آل سعود - أدام الله تأييده ونصره ، وتوفيقه لإقامة دين الإسلام ، وإحياء العمل بسنة النبي عليه الصلاة والسلام - هذه الآثار الوثنية التى كانت بأرض الحجاز ونجد وطهرت البلاد منها . بفضل الله . ثم بدعوة شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب المولود بالدرعية سنة ١١١٥ والمتوفى سنة ١٢٠٦ . رحمة الله عليه ورضوانه .

وكان تخليص الحرمين من حكم الطاغوت وإعلان الحكم الإسلامى فيها على يد جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود فى عام الثالث والأربعين والثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية . أدام الله للجزيرة حكومة العدل والحق . وحماها الله ووقاها من أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والملحدين وأذئابهم بمن ينسب إلى الإسلام ظاهراً والإسلام منه برىء .

مشروعاً باتفاقهم . وإنما السنة الوقوف بعرفات : إما عند الصخرات ^(١) ، حيث وقف النبي صلى الله عليه وسلم ■ وإما بسائر عرفات . فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عرفة كلها موقف . وادفعوا عن بطن عُرنة » .

وكذلك سائر المساجد المبنية هناك ■ كالمساجد المبنية عند الجمرات ، ويجنب مسجد الخيف مسجد يقال له : غار الرسائل . فيه نزلت سورة الرسائل ، وفوق الجبل مسجد يقال له : مسجد السكيش ، ونحو ذلك . لم يشرع النبي صلى الله عليه وسلم قصداً شياً من هذه البقاع ، لصلاة ■ ولا دعاء ، ولا غير ذلك . وأما تقبيل شياً من ذلك والتمسح به : فالأمر فيه أظهر ، إذ قد علم العلماء بالاضطرار من دين الإسلام : أن هذا ليس من شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد ذكر طائفة من المصنفين في الناسك : استحباب زيارة مساجد مكة وما حولها ، وكنت قد كتبتها في منسك كتبتة قبل أن أحج في أول عمري لبعض الشيوخ ، جمعت من كلام العلماء ، ثم تبين لى أن هذا كله من البدع المحدثه ، التى لا أصل لها فى الشريعة ، وأن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار . لم يفعلوا شيئاً من ذلك ، وأن أئمة العلم والهدى ينهون عن ذلك ، وأن المسجد الحرام : هو المسجد الذى شرع لنا قصده للصلاة والدعاء والطواف ■ وغير ذلك من العبادات ، ولم يشرع لنا قصد مسجد بعينه بمكة سواء . ولا يصلح أن يجعل هناك مسجد يزاحمه فى شىء من الأحكام . وما يفعله الرجل فى مسجد من تلك المساجد من دعاء وصلاة وغير ذلك إذا فعله فى المسجد الحرام : كان خيراً

(١) وليس للصخرات ميزة على بقية سفح عرفة . وإنما وقف النبي صلى الله عليه وسلم عندها لتكون علامة لمن يريد أن يلتقى النبي صلى الله عليه وسلم فى هذا اليوم لأمر يعرض له ■ كما عرض لهم أن يسألوه عن واقعته فمات فى هذا اليوم . والله أعلم .

له : بل هذا سنة مشروعة . وأما قصد مسجد غيره هناك تحريا لفضله : فبدعة غير مشروعة .

لاتشد الرحال
إلا إلى المساجد
الثلاثة

وأصل هذا : أن المساجد التي تشد الرحال إليها : هي المساجد الثلاثة . كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله تعالى عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » وقد روى هذا من وجوه أخرى . وهو حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق أهل العلم ، متلقًى بالقبول عنه .

فالسفر إلى هذه المساجد الثلاثة للصلاة فيها والدعاء ، والذكر والقراءة ، والاعتكاف : من الأعمال الصالحة . وما سوى هذه المساجد لا يشرع السفر إليه باتفاق أهل العلم ، حتى مسجد قباء يستحب قصده من المكان القريب ، كالمدينة . ولا يشرع شد الرحال إليه . فإن في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء كل سبت ماشيا وراكبا » وكان ابن عمر يفعله ^(١) . وفي لفظ لمسلم « فيصلي فيه ركعتين » وذكره البخاري بغير إسناد .

وذلك أن الله تعالى نهاه عن القيام في مسجد الضرار . فقال (٩ : ١٠٧-١١٠) والذين اتخذوا مسجدا ضارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين ، وإرصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل ، وليخلفنَّ إن أردنا إلا الحسنى ، والله يشهد إنهم لكاذبون ،

(١) الظاهر : أن النبي صلى الله عليه وسلم : إنما كان يأتي لزيارة أصحابه في قباء الذين نزل عليهم أول يوم قدم المدينة . وهذه زيارة عادية ، كما يفعل كل أحد من المؤمنين على سبيل الصلة والمودة لإخوانه . واسم « قباء » للقرية لاللمسجد . فكان يصلي في المسجد تبعا لا قصدا ، إلا إذا صحت الأحاديث الواردة في الترغيب في الصلاة في مسجد قباء . والله أعلم .

لا تقم فيه أبدا ، لمسجد أسس على التقوى ، من أول يوم : أحق أن تقوم فيه ، فيه رجال يحبون أن يتطهروا ، والله يحب المطهرين ، أمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوانه خير ، أمن أسس بنيانه على شفا جرف هار ، فانهار به في نار جهنم ؟ والله لا يهدي القوم الظالمين ، لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم . إلا أن تقطع قلوبهم والله عليم حكيم .

وكان مسجد الضرار قد بنى لأبي عامر الفاسق الذي كان يقال له : أبو عامر الراهب . وكان قد تنصر في الجاهلية . وكان المشركون يعظمونه ، فلما جاء الإسلام حصل له من الحسد ما أوجب مخالفته للنبي صلى الله عليه وسلم وفراره إلى الكافرين فقام طائفة من المنافقين يبنون هذا المسجد ، وقصدوا أن يبنوه لأبي عامر هذا . والقصة مشهورة في ذلك فلم يبنوه لأجل فعل ما أمر الله به ورسوله . بل لغير ذلك

فدخل في معنى ذلك من بنى أبنية يضاهي بها مساجد المسلمين لغير العبادات المساجد البنية المشروعة : من المشاهد وغيرها . لاسيما إذا كان فيها من الضرار والكفر والتفريق على القبور كمسجد الضرار بين المؤمنين ، والإرصاد لأهل النفاق والبدع المحادين لله ورسوله : ما يقوى بها شبهها بمسجد الضرار . فقال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (٩ : ١٠٨) لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه (وكان مسجد قباء أسس على التقوى ^(١) ، ومسجده أعظم في تأسيسه على التقوى من مسجد قباء . كما ثبت في الصحيح عنه « أنه سئل عن المسجد الذي أسس على التقوى ؟ فقال : مسجدى هذا » فكل المسجدين أسس على التقوى . ولكن اختص مسجده بأنه أكل

(١) لأنه أول مسجد أسس في الإسلام . بناء رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأيام التي أقامها بقباء قبل انتقاله إلى المدينة بأيام . وقباء : ضاحية من ضواحي المدينة . فيها زروع ونخيل وعيون ماء . لأهل المدينة وفيها بئر يريس . وبينها وبين المدينة مسافة يقطعها الماشي في نحو ساعة من الزمن تقريبا .

في هذا الوصف من غيره . فكان يقوم في مسجده يوم الجمعة . ويأتي مسجد قباء يوم السبت .

وفي السنن عن أسيد بن حُضير الأنصاري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الصلاة في مسجد قباء كعمرة » رواه ابن ماجه والترمذى . وقال حديث حسن غريب .

وعن سهل بن حنيف رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من تطهر في بيته . ثم أتى مسجد قباء ، فصلّى فيه صلاة : كان له كأجر عمرة » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه .

قال بعض العلماء قوله « من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء » تنبيه على أنه لا يشرع قصده بشد الرحال . بل إنما يأتيه الرجل من بيته الذي يصلح أن يتطهر فيه . ثم يأتيه ، فيقصده كما يقصد الرجل مسجد مصره دون المساجد التي يسافر إليها وأما المساجد الثلاثة : فاتفق العلماء على استحباب إتيانها للصلاة ونحوها . ولكن لو نذر ذلك هل يجب بالنذر ؟ فيه قولان للعلماء .

أحدهما : أنه لا يجب بالنذر إلا إتيان المسجد الحرام خاصة . وهذا أحد قولى الشافعى . وهو مذهب أبى حنيفة . وبناء على أصله في أنه لا يجب بالنذر إلا ما كان من جنسه واجب بالشرع .
هل يجب الوفاء بنذر الصلاة ونحوها في أحد المساجد الثلاثة ؟

والقول الثانى ، وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما : أنه يجب إتيان المساجد الثلاثة بالنذر . لكن إن أتى الفاضل أغناه عن إتيان المفضول . فإذا نذر إتيان مسجد المدينة ومسجد إيلياء ، أغناه إتيان المسجد الحرام ، وإن نذر إتيان مسجد إيلياء أغناه إتيان أحد مسجدى الحرمين .

وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من نذر أن يطيع الله فليطعه » ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » وهذا يعم كل طاعة . سواء كان جنسها واجباً أو لم يكن . وإتيان الأفضل إجراء للحديث الوارد في ذلك .

وليس هذا موضع تفصيل هذه المسألة .

بل المقصود : أنه لا يشرع السفر إلى مسجد غير الثلاثة . ولو نذر ذلك لم يجب عليه فعله باتفاق الأئمة . وهل عليه كفارة يمين ؟ على قولين مشهورين .

وليس بالمدينة مسجد يشرع إتيانه إلا مسجد قباء . وأما سائر المساجد : فلها حكم المساجد العامة ، ولم يخصها النبي صلى الله عليه وسلم بإتيان . ولهذا كان الفقهاء من أهل المدينة لا يقصدون شيئاً من تلك الأماكن إلا قباء خاصة .

وفي المسند عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا في مسجد القحح ثلاثاً : يوم الاثنين ، ويوم الثلاثاء ، ويوم الأربعاء ، فاستجيب له يوم الأربعاء بين الصلاتين ، فعرف البشرى وجهه . قال جابر : فلم ينزل بي أمر مهم غليظ إلا توخيت تلك الساعة فأدعو فيها . فأعرف الإجابة » وفي إسناد هذا الحديث كثير بن زيد ، وفيه كلام : يوثقه ابن معين تارة ، ويضعفه أخرى . وهذا الحديث يعمل به طائفة من أصحابنا وغيرهم ، فيتحررون الدعاء في هذا ، كما نقل عن جابر . ولم ينقل عن جابر رضى الله عنه : أنه تحرى الدعاء في المكان ، بل تحرى الزمان .

فإذا كان هذا في المساجد التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، وبنيت بإذنه . ليس فيها ما يشرع قصده بخصوصه من غير سفر إليه إلا مسجد قباء . فكيف بما سواها ؟

فصل

وأما المسجد الأقصى : فهو أحد المساجد الثلاثة ، التي تشد إليها الرحال ، مجيء عمر إلى وكان المسلمون لما فتحوا بيت المقدس على عهد عمر بن الخطاب ، حين جاء عمر الشام وما صنع إليهم ، فسلم النصراني إليه البلد - دخل إليه فوجد على الصخرة زبالة عظيمة جدا كانت النصراني ألقها عليها ، معاندة لليهود الذين يعظمون الصخرة ، ويصلون إليها فأخذ عمر في ثوبه منها ، واتبعه المسلمون في ذلك ، ويقال : إنه سخر لها الأنباط

حتى نظفها . ثم قال لسكعب الأخبار « أين ترى أن أبني مصلى المسلمين ؟ فقال :
ابنِ خلف الصخرة . فقال : يا ابن اليهودية ، خالطتك يهودية » أو كما قال . فقال
عمر « أبنيه في صدر المسجد . فإن لنا صدور المساجد » فبناه في قبلي المسجد » وهو
لا يسمى حرم الذي يسميه كثير من العامة اليوم : الأقصى ، والأقصى : اسم للمسجد كله .
إلا مسجد مكة ولا يسمى هو ولا غيره حرما . وإنما الحرم بمكة والمدينة خاصة .
والمدينة

وفي وادي وَجَّ الذي بالطائف نزاع بين العلماء .
فبنى عمر المصلى الذي هو في القبلة ، ويقال : إن تحته درجا كان يصعد منها
إلى أمام الأقصى . فبناه على الدرج . حيث لم يصل إلا أهل الكتاب . ولم يصل
عمر ولا المسلمون عند الصخرة ولا تمسحوا بها ، ولا قبلوها . بل يقال : إن عمر
صلى عند محراب داود عليه السلام الخارج .

وقد ثبت أن عبد الله بن عمر : « كان إذا أتى بيت المقدس دخل إليه
وصلى فيه . ولا يقرب الصخرة . ولا يأتيها . ولا يقرب شيئا من تلك البقاع »
وكذلك نقل عن غير واحد من السلف المعتبرين ، كعمر بن عبد العزيز ،
والأوزاعي ، وسفيان الثوري ، وغيرهم .

وذلك أن سائر بقاع المسجد لامزية لبعضها على بعض ، إلا ما بنى عمر
رضي الله عنه لمصلى المسلمين .

وإذا كان المسجد الحرام ومسجد المدينة اللذان هما أفضل من المسجد الأقصى
بالإجماع - فأحدهما : قد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « صلاة
في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » والآخر : هو
المسجد الذي أوجب الله حجه ، والطواف له فيه . وجعله قبلة لعباده المؤمنين - ومع
هذا فليس فيهما ما يقبل بالقم ، ولا ما يستلم باليد إلا ما جعله الله في الأرض بمنزلة
اليمين . وهو الحجر الأسود فكيف يكون في المسجد الأقصى ما يستلم ، أو يقبل ؟
وكانت الصخرة مكشوفة ولم يكن أحد من الصحابة : لاولاتهم ، ولا علمائهم
يخصها بعبادة وكانت مكشوفة في خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما « مع حكمهما

لم يمس عمر
الصخرة ولم
يقربها ولا
صلى عندها
ولم يقبلها

على الشام . وكذلك في خلافة علي رضي الله عنه ، وإن كان لم يحكم عليها . ثم كذلك في إمارة معاوية وابنه . وابن ابنه .

فلما كان في زمن عبد الملك ، وجرى بينه وبين ابن الزبير من الفتنة ماجرى عبد الملك بن مروان هو الذي بنى القبة على الصخرة ، وقد قيل : إن الناس كانوا يقصدون الحج فيجتمعون بابن الزبير ، أو يقصدونه بحجة الحج . فعظم عبد الملك شأن الصخرة بما بناه عليها ، وجعل عليها من الكسوة في الشتاء والصيف . ليكثر قصد الناس للبيت المقدس . فيشتغلوا بذلك عن قصد ابن الزبير ، والناس على دين الملوك . وظهر من ذلك الوقت من تعظيم الصخرة ، وبيت المقدس ما لم يكن المسلمون يعرفونه بمثل هذا . وصار بعض الناس ينقل الإسرائيليات في تعظيمها ، حتى روى بعضهم عن كعب الأحمار عند عبد الملك بن مروان - وعروة بن الزبير حاضر - « إن الله قال للصخرة : أنت عرشي الأدنى » فقال عروة : يقول الله تعالى (٢ : ٢٥٥) وسع كرسيه السموات والأرض) وأنت تقول : إن الصخرة عرشه ؟ وأمثال هذا . ولا ريب أن الخلفاء الراشدين لم يبنوا هذه القبة ، ولا كان الصحابة يعظمون الصخرة ، ولا يتحرون الصلاة عندها ، حتى ابن عمر رضي الله عنهما مع كونه كان يأتي من الحجاز إلى المسجد الأقصى ، كان لا يأتي الصخرة . وذلك أنها كانت قبلة ، ثم نسخت ، وهي قبلة اليهود . فلم يبق في شريعتنا ما يوجب تخصيصها بحكم ، كما ليس في شريعتنا ما يوجب تخصيص يوم السبت ، وفي تخصيصها بالتعظيم : مشابهة لليهود . وقد تقدم كلام العلماء في يوم السبت وعاشوراء ونحو ذلك .

وقد ذكر طائفة من متأخري الفقهاء من أصحابنا وغيرهم : أن الميمن تغلظ من غلظ الميمن بيت المقدس بالتحليف عند الصخرة . كما تغلظ في المسجد الحرام بالتحليف بين الركن والمقام ، وكما تغلظ في مسجده صلى الله عليه وسلم بالتحليف عند منبره ، لكن ليس لهذا أصل في كلام أحمد ولا غيره من الأئمة . بل السنة أن تغلظ الميمن عند الصخرة وعند القبور فهو ضال مبتدع

فيه كما تغلظ في سائر المساجد عند المنبر . ولا تغلظ اليمين بالتحليف عند ما لم يشرع للمسلمين تعظيمه . كما لا تغلظ بالتحليف عند المشاهد ومقامات الأنبياء ونحو ذلك . ومن فعل ذلك فهو ضال مبتدع . مخالف للشريعة .

أكاذيب أهل الكتاب في فضائل بيت المقدس والشام
وقد صنف طائفة من الناس مصنفات في فضائل بيت المقدس وغيره من البقاع التي بالشام . وذكروا فيها من الآثار المنقولة عن أهل الكتاب . وعن أخذ عنهم : ما لا يحل للمسلمين أن يبنوا عليه دينهم . وأمثلة من ينقل عنه تلك الإسرائيليات : كعب الأحبار . وكان الشاميون قد أخذوا عنه كثيراً من الإسرائيليات ^(١) وقد قال معاوية رضى الله عنه « مارأينا في هؤلاء المحدثين عن

(١) والمتتبع لسيرة كعب الأحبار بدقة وتفحص يتبين له أن كعباً لم يخلص من يهوديته . ولعل الظروف التي كانت تحيط به في ذلك الوقت — وهو وقت عزة الإسلام وقوته ونفوذ سلطانه — : كانت تحمله أثقل عبء بإظهاره الإسلام ، ولعله قد استطاع أن يستفيد من ذلك أيضاً باغترار بعضهم بهذه العزة في الدولة الإسلامية بعمر الفاروق رضي الله عنه وأرضاه ، وغفلتهم عن إعزاز الإسلام في أنفسهم باليقظة بالتجافي عن الترف . والفحص عن أولئك الدخلاء في الإسلام ، وهم من قبل أن يلبسوا ثوب الإسلام قد كانوا قادة وأئمة في الكفر . وأعداء الإسلام ، فكان من كل هذه الغفلات : قتل عمر ، ثم قتل عثمان ، ثم الفتن التي انتشرت فلفت المسلمين في مثل قطع الليل المظلم . فكان في طواياها حرب على ومعاوية . وما تلا ذلك من فتن في العقائد والأعمال والحكم والدولة ، وفي المؤلفات والكتب ، حتى انحرف المسلمون بها عن الجادة . وذهبوا شيعاً وأحزاباً فذهبت ريحهم وزلزلت أركان دولتهم زلزالاً شديداً ، وبلغوا إلى حالة من الوهن والضعف . استطاع اليهود — أمة القردة والخنازير — أن يقطعوا من بلاد المسلمين أولى القبلتين . فأسسوا فيها دولة يشرفون منها على أهم البلاد الإسلامية . ويطمعون أن يمدوا أيديهم المحرمة إلى قلب العالم الإسلامي : مكة والمدينة . ولكنهم لن ينالوا بغيتهم . فأننا نرجو أن تكون تلك الأحداث قد أيقظت المسلمين من نومهم العميق . وعرفهم أن الحياة العزيزة لا تكون للنائمين الغافلين ، وإنما تكون لليقظين المؤمنين بالله وكتابه ورسوله وآياته الكونية وشرائه التي لا تبدل ، فنسأل الله أن يتم للمسلمين اليقظة والحياة والقوة . فيعودوا إلى =

أهل الكتاب أمثل من كعب . وإن كنا لنبأو عليه الكذب أحياناً » وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، فإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه . وإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه » .

ومن العجب : أن هذه الشريعة المحفوظة المحروسة مع هذه الأمة المعصومة التي لا تجتمع على ضلالة : إذا حَدَّثَ بعض أعيان التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث ، كطاء بن أبي رباح والحسن البصري ، وأبي العالية ونحوهم . وهم من خيار علماء المسلمين وأكابر أئمة الدين : توقف أهل العلم في مراسيلهم . فمنهم من يردُّ المراسيل مطلقاً . ومنهم من يقبلها بشروط . ومنهم من يميز بين مَنْ عادته أن لا يرسل إلا عن ثقة ، كسعید بن المسيب . وإبراهيم النخعي ، ومحمد ابن سيرين ، وبين مَنْ عُرِفَ عنه : أنه قد يرسل عن غير ثقة ، كأبي العالية ، والحسن . وهؤلاء ليس بين أحدهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلا رجل أو رجلان أو ثلاثة مثلاً ، وأما ما يوجد في كتب المسلمين في هذه الأوقات من الأحاديث التي يذكرها صاحب الكتاب مرسلة . فلا يجوز الحكم بصحتها باتفاق العلماء ، إلا أن يعرف أن ذلك من نقل أهل العلم بالحديث ، الذين لا يحدثون إلا بما صح ، كالبخاري في المعلقات التي يجزم فيها بأنها صحيحة عنده وما وقفه كقوله « وقد ذكر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده » ونحو ذلك فإنه حسن عنده . هذا وليس تحت أديم السماء بعد القرآن كتاب أصح من البخاري . فكيف بما ينقله كعب الأحبار وأمثاله عن الأنبياء ، وبين كعب وبين النبي الذي ينقل عنه ألف سنة ، وأكثر وأقل ؟ وهو لم يسند ذلك من ثقة بعد ثقة ، بل غايته : أن الإسلام الصحيح من كتاب الله وسنة رسوله . ويقتلوا من قلوبهم عدو الإسلام من الشرك والوثنية والفسوق والعصيان . ليغلبوا عدوهم من اليهود والنصارى والمحدثين فتعود لهم العزة التي كانت لأبائهم الأولين . ويرجع لهم السلطان الدين كان لسلفهم الصالحين .

العلماء
لا يقبلون
مراسيل
المحدثين الثقات
إلا بشروط
فكيف
يقبلون هذه
الإسرائيليات ؟

ينقل عن بعض الكتب التي كتبها شيوخ اليهود، وقد أخبر الله عن تبديلهم وتحريفهم، فكيف يحل للمسلم أن يصدق شيئاً من ذلك، بمجرد هذا النقل؟ بل الواجب أن لا يصدق ذلك ولا يكذبه أيضاً إلا بدليل يدل على كذبه. وهكذا أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم.

وفي هذه الاسرائليات: مما هو كذب على الأنبياء، أو ما هو منسوخ في شريعتنا ما لا يعلمه إلا الله.

ومعلوم أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من السابقين الأولين، والتابعين لهم بإحسان قد فتحوا البلاد بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، وسكنوا بالشام والعراق ومصر وغير هذه الأمصار. وهم كانوا أعلم بالدين وأتبع له ممن بعدهم. وليس لأحد أن يخالفهم فيما كانوا عليه.

فما كان من هذه البقاع لم يعظموه، أو لم يقصدوا تخصيصه بصلاة أو دعاء، أو نحو ذلك: لم يكن لنا أن نخالفهم في ذلك. وإن كان بعض من جاء بعدهم من أهل الفضل والدين فعل ذلك: لأن اتباع سبيلهم أولى من اتباع سبيل من خالف سبيلهم. وما من أحد نقل عنه ما يخالف سبيلهم إلا وقد نقل عن غيره. ممن هو أعلم منه وأفضل أنه خالف سبيل هذا الخالف. وهذه جملة جامعة لا يتسع هذا الموضوع لتفصيلها.

وقد ثبت في الصحيح «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى بيت المقدس ليلة الإسراء صلى فيه ركعتين» ولم يصل بمكان غيره ولا زاره. وحديث المعراج فيه ما هو في الصحيح. وفيه ما هو في السنن أو في المسانيد. وفيه ما هو ضعيف. وفيه ما هو من الموضوعات المختلقات. مثل ما يرويه بعضهم فيه «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له جبرائيل: هذا قبر أبيك إبراهيم، انزل فصل فيه». وهذا بيت لحم مولد أخيك عيسى، انزل فصل فيه.

وأعجب من ذلك: أنه قد روى فيه «أنه قيل له في المدينة: انزل فصل ههنا» قبل أن يبنى مسجده. وإنما كان المكان مقبرة المشركين. والنبي

لا هدى للناس إلا باتباع السابقين الأولين من الصحابة

ما أضيف إلى حديث الاسراء من الأكاذيب

صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إنما نزل هناك لما بركت ناقةه هناك . فهذا ونحوه من الكذب الخلق باتفاق أهل المعرفة . وبيت لحم كنيسة من كنائس النصارى ، ليس في إتيانها فضيلة عند المسلمين ، سواء كان مولد عيسى أو لم يكن . بل قبر إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لم يكن في الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان من يأتيه للصلاة عنده ، ولا الدعاء ، ولا كانوا يقصدونه للزيارة أصلاً . وقد قدم المسلمون إلى الشام غير مرة مع عمر بن الخطاب ، واستوطن الشام خلائق من النصارى هم الصحابة . وليس فيهم من فعل شيئاً من هذا . ولم يبن المسلمون عليه مسجداً أصلاً . لكن لما استولى النصارى على هذه الأمكنة في أواخر المائة الرابعة ، لما أخذوا البيت المقدس ، بسبب استيلاء الرافضة على الشام ، لما كانوا ملوك مصر - والرافضة أمة مخذولة . ليس لها عقل صحيح ، ولا نقل صريح ، ولا دين مقبول ، ولا دنيا منصورة - قويت النصارى ، وأخذت السواحل وغيرها من الرافضة . وحينئذ تقبت النصارى حجرة الخليل صلوات الله عليه . وجعلت لها باباً . وأثر النقب ظاهر في الباب . فكان اتخاذ ذلك معبداً مما أحدثته النصارى . ليس من عمل سلف الأمة وخيارها .

فصل

وأصل دين المسلمين : أنه لا تختص بقعة بقصد العبادة فيها إلا المساجد خاصة . الإسلام جاء بما يحو تعظيم أماكن غير المساجد بالعبادة وإزالته ونسخه .

ثم المساجد جميعها تشترك في العبادات . فكل ما يفعل في مسجد يفعل المساجد سواء في سائر المساجد . إلا ما خص به المسجد الحرام من الطواف ونحوه . فإن في العبادة إلا خصائص المسجد الحرام لا يشاركه فيها شيء من المساجد . كما أنه لا يصلى إلى غيره .

النصارى هم
الذين اتخذوا
قبر إبراهيم
مزاراً

الإسلام جاء
بمحو تعظيم
أماكن غير
المساجد بالعبادة

ما خصه
الرسول

مسجد المدينة
والمسجد
الاقصى لا
مزية فيهما
عن بقية
المساجد إلا
مضاعفة الأجر
للصلاة

وأما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى : فإن ما يشرع فيهما من العبادات يشرع في سائر المساجد . كالصلاة والدعاء ، والذكر والقراءة ، والاعتكاف . ولا يشرع فيهما جنس ما لا يشرع في غيرهما ، لا تقبيل شيء ، ولا استلامه ، ولا الطواف به . ونحو ذلك . لكنهما أفضل من غيرهما . فالصلاة فيهما تصاعف على الصلاة في غيرهما .

أما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم : فقد ثبت في الصحيح « أن الصلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » وروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه .

ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد ، إلا المسجد الحرام . فإني آخر الأنبياء . ومسجدي آخر المساجد » .

وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه ، إلا المسجد الحرام » . وفي مسلم أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « إن امرأة اشتكت شكوى . فقالت : إن شفى الله لأخرجن فلا ضلّين في بيت المقدس . فبرأت . ثم تجهزت تريد الخروج . فجاءت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرتها بذلك . فقالت : اجلسي ، فكلّي ما صنعت ، وصلي في مسجد الرسول . فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة » .

وفي المسند عن ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام . وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي بمائة صلاة » قال أبو عبد الله المقدمي : إسناده على رسم الصحيح .

ولهذا جاءت الشريعة بالاعتكاف الشرعى فى المساجد : بدل ما كان يفعل قبل الإسلام من المجاورة بغار حراء ونحوه . فكان النبى صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله .

والاعتكاف من العبادات المشروعة بالمساجد باتفاق الأئمة ، كما قال تعالى (٢ : ١٨٧) ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد (أى فى حال عكوفكم فى المساجد لا تباشروهن . وإن كانت المباشرة خارج المسجد . ولهذا قال الفقهاء : إن ركن الاعتكاف لزوم المسجد لعبادة الله . ومحظوره الذى يبطله : مباشرة النساء .

فأما العكوف والمجاورة عند شجرة أو حجر ، تمثال أو غير تمثال ، أو العكوف ، العكوف عند
المجاورة عند قبر نبى أو غير نبى ، أو مقام نبى أو غير نبى : فليس هذا من دين المسلمين . بل هو من جنس دين المشركين الذين أخبر الله عنهم بما ذكره فى كتابه من دين
الوثنية . حيث قال (٢١ : ٥١ - ٥٨) ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل . وكنا به عالمين . إذ قال لأبيه وقومه : ما هذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون ؟ قالوا : وجدنا أباءنا لها عابدين . قال : لقد كنتم أنتم وأباؤكم فى ضلال مبين . قالوا : أجبنا بالحق أم أنت من اللاحقين ؟ قال : بل ربكم رب السموات والأرض الذى فطرهن . وأنا على ذلكم من الشاهدين . وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين . فجعلهم جذاذا إذا كبيرا لهم لعلهم إليه يرجعون) .

وقال تعالى (٢٦ : ٦٩ - ٨٩) واتل عليهم نبأ إبراهيم ، إذ قال لأبيه وقومه ما تعبدون ؟ قالوا : نعبد أصناما فنظل لها عاكفين . قال هل يسمعونكم إذ تدعون ، أو ينفعونكم أو يضرون ؟ قالوا بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون ، قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وأباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدّوا إلى إله رب العالمين . الذى خلقنى فهو يهدين ، والذى هو يطعمنى ويسقئ . وإذا مرضت فهو يشفين . والذى يمتنئى ثم يحيين ، والذى أطمع أن يغفرلى خطيئتى يوم الدين . رب هب لى

حكماً وألحقني بالصالحين ■ واجعل لي لسان صدق في الآخرين . واجعلني من ورثة جنة النعيم . واغفر لأبي إنه كان من الضالين ، ولا تخزني يوم يبعثون . يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم) .

وقال تعالى (٧ : ١٣٨ ، ١٣٩) وجاوزنا بيني إسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم ، قالوا : يا موسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة . قال : إنكم قوم تجهلون . إن هؤلاء متبتر ما هم فيه ، وباطل ما كانوا يعملون) .
فهذا عكوف المشركين ■ وذلك عكوف المسلمين .

فعكوف المؤمنين : في المساجد لعبادة الله وحده لا شريك له . وعكوف المشركين : على ما يرجونه ويخافونه من دون الله ، ومن يتخذونهم شركاء لله وشفعاء عند الله .

الأولون كانوا
مشركين
في الإلهية
وموحدين
في الربوبية

فإن المشركين لم يكن أحد منهم يقول : إن العالم له خالقان ، ولا إن الله معه إله يساويه في صفاته . هذا لم يقله أحد من المشركين ، بل كانوا يقولون بأن خالق السموات والأرض واحد . كما أخبر الله عنهم بقوله (٣١ : ٢٥ و ٣٩ : ٣٨) ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ؟ ليقولن الله (وقوله تعالى (٢٣ : ٨٤ - ٨٩ قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون ؟ سيقولون لله . قل : أفلا تذكرون ؟ قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم ؟ سيقولون : لله . قل أفلا تتقون ؟ قل : من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون ؟ سيقولون لله . قل : فأنى تُسحرون ؟) .

وكانوا يقولون في تلييتهم « لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك ■ فقال تعالى (٣٠ : ٢٨) ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيما نكم من شركاء فيما رزقناكم ، فأنتم فيه سواء : تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ؟) .

وكانوا يتخذون آلهتهم وسائط تقر بهم إلى الله زلفى ، وتشفع لهم ■ كما قال

تعالى : (٣٩ : ٤) والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وقال تعالى (٣٩ : ٤٣ ، ٤٤) أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل : أولو كانوا لا يملكون شيئا ولا يعقلون ! قل : الله الشفاعة جميعاً ، له ملك السموات والأرض) .

الشرك باتخاذ
الوسائط
والشفعاء من
دون الله

وقال تعالى (١٠ : ١٨) ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ، ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله . قل : أتنبئون الله بما لا يعلم فى السموات ولا فى الأرض ؟ وقال تعالى عن صاحب يس (٣٦ : ٢٢ - ٢٥) وما لى لا أعبد الذى فطرنى وإليه ترجعون ، أتأخذ من دونه آلهة ، إن يُرَدِّدِ الرَّحْمَنُ بضرٍ لا تنقِى عني شفاعتهم شيئا ولا ينجذون ؟ إني إذا لقي ضلال مبين ، إني آمنت بربكم فاسمعون) .
وقال تعالى (٦ : ٩٤) ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ، وتركتم ما خولناكم وراء ظهوركم ، وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء . لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون) .

الغلاة والجفاة

وقال تعالى (٢٢ : ٤) مالكم من دونه من ولى ولا شفيع) وقال تعالى (٦ : ٥١) وأنذره الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم ليس لهم من دونه ولى ولا شفيع لعلهم يتقون) .

والتوسطون
فى الشفاعة

وهذا الموضع افترق الناس فيه ثلاث فرق : طرفان ووسط . فالمشركون ومن وافقهم من مبتدعة أهل الكتاب ، كالنصارى ومبتدعة هذه الأمة : أثبتوا الشفاعة التى نفاها القرآن .

والخوارج والمعتزلة أنكروا شفاعة نبيينا صلى الله عليه وسلم فى أهل الكبائر من أمته . بل أنكروا طائفة من أهل البدع انتفاع الانسان بشفاعة غيره ودعائه . كما أنكروا انتفاعه بصدقة غيره وصيامه عنه . وأنكروا الشفاعة بقوله تعالى (٢ : ٢٥٤) من قبل أن يأتى يوم لا يبيع فيه ولا خُلة ولا شفاعة) وبقوله تعالى (٤٠ : ١٨) ماللظالمين من حميم ولا شفيع يطاع) وغير ذلك .

وأما سلف الأمة وأئمتها ومن تبعهم من أهل السنة والجماعة : فأثبتوا ما جاءت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم : من شفاعته لأهل الكبرياء من أمته ، وغير ذلك من أنواع شفاعاته ، وشفاعة غيره من الأنبياء والملائكة .

وقالوا : إنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أجد . وأقروا بما جاءت به السنة من انتفاع الانسان بدعاء غيره وشفاعته ، والصدقة عنه ، بل والصوم عنه في أصح قولي العلماء ، كما ثبتت به السنة الصحيحة الصريحة ، وما كان في معنى الصوم .

وقالوا : إن الشفيع يطلب من الله ويسأله . ولا تنفع الشفاعة عنده إلا بإذنه . قال تعالى (٢ : ٢٥٥ من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) وقال (٢١ : ٢٨ ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) وقال (٥٣ : ٢٦ وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى ؟) .

وقد ثبت في الصحيح : أن سيد الشفعاء صلى الله عليه وسلم « إذا طُلبت منه الشفاعة - بعد أن تطلب من آدم وأولى العزم : نوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى - فيردونها إلى محمد صلى الله عليه وسلم العبد الذي غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر - قال : فأذهب إلى ربى ، فإذا رأيته خرت له ساجدا . فأحمد ربى بمحامد يفتحها على « لا أحسنها الآن ، فيقول : أى محمد « ارفع رأسك « وقل يسمع ، وسل تعطه « واشفع تشفع . فأقول : رب أمتى ، رب أمتى . فيجُدُّ لى حداً . فأدخلهم الجنة » .

وقال تعالى (١٧ : ٥ ، ٥٧ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه ، فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب « يرجون رحمته ، ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذورا) . قال طائفة من السلف : كان أقوام يدعون العزيز والمسيح والملائكة . فأنزل الله

هذه الآية ، وقد أخبر فيها : أن هؤلاء المسؤولين كانوا يتقربون إلى الله ، ويرجون رحمته ويخافون عذابه .

وقد ثبت في الصحيح : أن أبا هريرة قال : « يا رسول الله ، أى الناس أشد بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال : يا أبا هريرة ، لقد ظننت أن لا يسألنى عن هذا الحديث أحد أولى منك ، لما رأيت من حرصك على الحديث . أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة : من قال لا إله إلا الله ، يبتغى بها وجه الله » .
فكلما كان الرجل أتم إخلاصاً لله كان أحق بالشفاعة .
وأما من علق قلبه بأحد من المخلوقين يرجوه ويخافه : فهذا من أبعد الناس عن الشفاعة .

فشفاعته المخلوق عند المخلوق تكون بإعانة الشافع للمشفوع له ، بغير إذن المشفوع عنده . بل يشفع إما لحاجة المشفوع عنده إليه ، وإما لخوفه منه . فيحتاج أن يقبل شفاعته عنده . والله تعالى غنى عن العالمين . وهو وحده سبحانه يدبر شفاعته المخلوق العالمين كلهم . فما من شفيع إلا من بعد إذنه . فهو الذى يأذن للشفيع فى الشفاعته وهو يقبل شفاعته ، كما يلهم الداعى الدعاء . ثم يجيب دعاءه فالأمر كله له .
فإذا كان العبد يرجو شفيعاً من المخلوقين : فقد لا يختار ذلك الشفيع أن يشفع له . وإن اختار ، فقد لا يأذن الله له فى الشفاعته ، ولا يقبل شفاعته .

وأفضل الخلق : محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم إبراهيم . وقد امتنع النبي صلى الله عليه وسلم أن يستغفر لعمه أبى طالب . بعد أن قال « لأستغفرن لك ما لم أأنه عنك » . وقد صلى على المنافقين ودعا لهم . فقيل له (٩ : ٨٤) ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره (وقال الله له أولاً (٩ : ٨٠) إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فقال « لو أعلم أنى لوزدت على السبعين يغفر لهم لزدت » . فأنزل الله (٦٣ : ٦) سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لمن يغفر الله لهم) .

شفاعة الرسول

(ص)

شفاعة الرسول

عند الله ليست

من جنس

شفاعة المخلوق

عند المخلوق

نهى الله أنبياءه

والمؤمنين أن

يستغفروا

للمعركين

وقال تعالى (١١ : ٧٤ - ٧٦) فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري .
يجادلنا في قوم لوط . إن إبراهيم خليل أواه منيب . يا إبراهيم أعرض عن هذا .
إنه قد جاء أمر ربك . وإنهم آتاهم عذاب غير مردود) .

ولما استغفر إبراهيم عليه السلام لأبيه بعد وعده بقوله (١٤ : ٤١) ربنا
اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب) قال تعالى (٦٠ : ٤) قد كانت لكم
أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه : إذ قالوا لقومهم : إنا برآء منكم وما تعبدون
من دون الله . كفرنا بكم . وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا ، حتى تؤمنوا
بالله وحده ، إلا قول إبراهيم لأبيه : لا تستغفرن لك) وقال تعالى (٩ : ١١٣ ، ١١٤)
ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ، ولو كانوا أولى قرْبَى ، من بعد
ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم . وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة
وعدها إياه . فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه) .

والله سبحانه له حقوق لا يشركه فيها غيره . وللرسل حقوق لا يشركهم
فيها غيرهم . وللمؤمنين على المؤمنين حقوق مشتركة .

حق الله .
وحق عباده
من الأنبياء
والمؤمنين

ففي الصحيحين : عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال « كنت رديف النبي
صلى الله عليه وسلم . فقال لي : يا معاذ ، أتدرى ما حق الله على العباد ؟ قلت : الله
ورسوله أعلم . قال : حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا . يا معاذ ، أتدرى
ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حقه عليهم
أن لا يعذبهم » .

فإن الله تعالى مستحق أن يعبد لا يشرك به شيء . وهذا هو أصل التوحيد
الذى بعث الله به الرسل ، وأنزلت به الكتب .

قال تعالى (٤٣ : ٤٦) وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أ جعلنا من دون
الرحمن آلهة يعبدون ؟) وقال تعالى (٢١ : ٢٥) وما أرسلنا قبلك من رسول إلا

نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وقال تعالى (١٦ : ٣٦) ولقد بعثنا في كل أمة رسولا : أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) .

ويدخل في ذلك : أن لا نخاف إلا إياه . ولا نتقى إلا إياه ، كما قال تعالى . (٢٤ : ٥٢) ومن يطع الله ورسوله ويخش الله وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هم الفاعزون) .

فجعل الطاعة لله وللا رسول . وجعل الخشية والتقوى لله وحده . وكذلك قال تعالى (٩ : ٥٩) ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله ، وقالوا : حسبنا الله سيموتينا الله من فضله ورسوله . إنا إلى الله راغبون) .

فجعل الإيتاء لله وللا رسول . كما قال تعالى (٥٩ : ٨) ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فالاحلال ما حله الرسول . والحرمان ما حرمه الرسول . والدين ما شرعه الرسول .

وجعل التحسب بالله وحده . فقال تعالى (وقالوا حسبنا الله) ولم يقل ورسوله ، كما قال تعالى (٣ : ١٧٣) الذين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم . فزادهم إيمانا ، وقالوا : حسبنا الله ونعم الوكيل) وقال تعالى (٨ : ٦٤) يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين) أى حسبك وحسب من اتبعك الله . فهو وحده كافيك . ومن ظن أن معناها : حَسْبُكَ الله والمؤمنون . فقد غلط غلطا عظيما . لوجوه كثيرة مبسطة في غير هذا الموضع .

ثم قال (وقالوا سيموتينا الله من فضله ورسوله) فجعل الفضل لله . وذكر الرسول في الإيتاء ، لأنه لا يباح إلا ما أباحه الرسول . فليس لأحد أن يأخذ كل ما تيسر له ، إن لم يكن مباحا في الشريعة .

ثم قال (إنا إلى الله راغبون) فجعل الرغبة إلى الله وحده ، دون ما سواه . كما قال تعالى في سورة الانشراح (فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) فأمر بالرغبة إليه .

ولم يأمر الله قط مخلوقا أن يسأل مخلوقا . وإن كان قد أباح ذلك في بعض

« الخیر للعبد
أن لا یسأل
إلا الله »

المواضع ، لكنه لم يأمر به . بل الأفضل للعبد : أن لا یسأل قط إلا الله . كما ثبت في الصحيح في صفة الذين يدخلون الجنة بغير حساب « هم الذين لا یسترقون ، ولا یکتون ، ولا یطیرون ، وعلى ربهم یتوكلون » فجعل من صفاتهم : أنهم لا یسترقون . أى لا یطلبون من غیرهم أن یرقیهم . ولم یقل « لا یرقون » وإن كان ذلك قد روى في بعض طرق مسلم . فهو غلط . فإن النبی صلی الله علیه وسلم « رقی نفسه و غیره » لكنه لم یسترق . فالمسترق طالب الدعاء من غیره ، بخلاف الراقی لغيره . فإنه داع له .

وقد قال صلی الله علیه وسلم لابن عباس « إذا سألت فاسأل الله . وإذا استعنت فاستعن بالله » .

فالله هو الذى يتوكل عليه « ويستعان به ، ويستفتى به ، ويخاف ويرجى ويعبد ، وتنيب القلوب إليه . لا حول ولا قوة إلا به ، ولا منجى منه إلا إليه . والقرآن كله يحقق هذا الأصل .

والرسول صلی الله علیه وسلم يطاع ويحب ويَرْضَى به ويسلم إليه حكمه ، ويُعَزَّرُ وَيُوقَّرُ وَيَتَّبَعُ ، ويؤمن به وبما جاء به . قال تعالى (٤ : ٨٠) من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى (٤ : ٦٤) وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) وقال تعالى (٩ : ٦٣) والله ورسوله أحق أن يرضوه) وقال تعالى (٩ : ٢٤) قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأقئ الله بأمره)

وفي الصحيحين عنه صلی الله علیه وسلم قال « ثلاث من كنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما . ومن كان يحب المرء إلا يحبه إلا الله . ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلتقى في النار » وقال « والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون

أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين » وقال له عمر « يا رسول الله ! لأنت أحبُّ إلىَّ من كل شيء إلا من نفسي . قال : لا يا عمر ، حتى أكون أحبُّ إليك من نفسك . قال : فلأنت أحبُّ إلىَّ من نفسي . قال : الآن يا عمر »

وقال تعالى (٣ : ٣٢ قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (٤٨ : ٨ ، ٩ إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا لتؤمنوا بالله ورسوله وتُقرُّوه وتوقروه) أى الرسول خاصة (وتسبحوه بكرة وأصيلا) أى تسبحوا الله تعالى

فالإيمان بالله والرسول ، والتعزير والتوقير : للرسول . والتسبيح : لله وحده . وهذا الأصل مبسوط في غير هذا الموضع .

وقد بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم بتحقيق التوحيد وتجريده ، ونفى الشرك بكل وجه ، حتى في الألفاظ . كقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقولن أحدكم : ما شاء الله وشاء محمد ، بل ما شاء الله . ثم شاء محمد » وقال له رجل « ما شاء الله وشئت . فقال : أ جعلتني لله ندًا ؟ قل : ما شاء الله وحده »

والعبادات التي شرعها الله كلها تتضمن إخلاص الدين كله لله ، تحقيقاً لقوله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) .

فالصلاة لله وحده . والصدقة لله وحده . والصيام لله وحده . والحج لله الحج إلى وحده ، إلى بيت الله وحده . فالقصد من الحج : عبادة الله وحده في البقاع التي أمر الله بعبادته فيها . ولهذا كان الحج شعار الحنيفية . حتى قال طائفة من السلف « حنفاء لله ! أى حجاجا » فإن اليهود والنصارى لا يحجون البيت .

قال طائفة من السلف . لما أنزل الله تعالى (٣ : ٨٥) ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه) قالت اليهود والنصارى : نحن مسلمون . فأُنزل الله تعالى

(٣ : ٩٧) والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً (فقالوا : ألا ننجح ؟
فقال تعالى (ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين)

الإسلام دين الأنبياء جميعاً
وقوله تعالى (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً - الآية) عام في الأولين والآخرين
بأن دين الإسلام هو دين الله الذي جاء به أنبيأؤه وعليه عباده المؤمنون . كما ذكر
الله ذلك في كتابه ، من أول رسول بعثه إلى أهل الأرض : نوح ، وإبراهيم ،
وإسرائيل ، وموسى ، وسليمان ، وغيرهم من الأنبياء والمؤمنين .

قال الله تعالى في حق نوح (١٠ : ٧١ ، ٧٢) واتل عليهم نبأ نوح ، إذ قال
لقومه : يا قوم ، إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله ؟ فعلى الله
توكلت . فأجمعوا أمركم وشركاءكم ، ثم لا يكن أمركم عليكم غمّة ، ثم اقضوا إلي ،
ولا تنظرون . فإن توليتهم فما سألتكم من أجر . إن أجرى إلا على الله ، وأمرت أن
أكون من المسلمين)

وقال تعالى في إبراهيم وإسرائيل (٢ : ١٣٠ - ١٣٣) ومن يرغب عن ملة
إبراهيم إلا من سفّه نفسه : ولقد اسطفيناه في الدنيا . وإنه في الآخرة لمن
الصالحين . إذ قال له ربه : أسلم . قال : أسلمت لرب العالمين . ووصّى بها إبراهيم
بنبيه ويعقوب : يا بني ، إن الله اصطفى لسكّ الدين . فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون .
أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت ، إذ قال لبنيه : ما تعبدون من بعدى ؟
قالوا : نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسحاق إلهاً واحداً ، ونحن له مسلمون)
وقال تعالى عن يوسف (١٢ : ١٠١) رب قد آتيتني من الملك ، وعلمتني من
تأويل الأحاديث . فاطر السموات والأرض . أنت وليي في الدنيا والآخرة .
توفني مسلماً وألحقني بالصالحين)

وقال تعالى عن موسى وقومه (١٠ : ٨٤) وقال موسى لقومه : يا قوم إن كنتم
أمتم بالله فعليهم توكلوا . إن كنتم مسلمين)

وقال في أنبياء بني إسرائيل (٥ : ٤٤) إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور، يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار - الآية)

وقال تعالى عن بلقيس (٢٧ : ٤٤) رب إني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين)

وقال تعالى عن أمة عيسى (٥ : ١١١) وإذ أوحيت إلى الخواريين : أن آمنوا بي « برسولي - قالوا : آمنا ، واشهد بأننا مسلمون)

وقال تعالى عنهم أيضاً (■ : ٨٣) ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين) .

وقال تعالى (٤ : ١٢٥) ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن ، واتبع ملة إبراهيم حنيفاً ، واتخذ الله إبراهيم خليلاً) .

وقال تعالى (٢ : ١١١ ، ١١٢) ولن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى ، تلك أمانيتهم « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه « ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .

وقد فسر إسلام الوجه لله بما يتضمن إخلاص قصد العبد لله بالعبادة له وحده ، وهو محسن بالعمل الصالح المشروع بالمأمور به .

وهذان الأصلان : جماع الدين « أن لا نعبد إلا الله ، وأن نعبد به بما شرع الدين « أن لا نعبد إلا الله بالبدع .

قال تعالى (١٨ : ١١٠) فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) .

وكان عمر بن الخطاب يقول في دعائه « اللهم اجعل عملي كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً « ولا تجعل لأحد فيه شيئاً » .

قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى (٦٩ : ٢) ليلوكم أيكم أحسن عملاً) قال : أخلاصه وأصوبه . قالوا : يا أبا علي ، ما أصوبه وأخلاصه ؟ قال : إن العمل إذا كان

خالصاً ولم يكن صواباً ، لم يقبل . وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل ، حتى يكون خالصاً صواباً . والخالص : أن يكون لله . والصواب : أن يكون على السنة .

وهذان الأصلان هما تحقيق الشهادتين اللتين هما رأس الإسلام : شهادة أن لا إله إلا الله ، وشهادة أن محمداً رسول الله . فإن الشهادة لله بأنه لا إله إلا هو : تتضمن إخلاص الألوهية له . فلا يجوز أن يتأله القلب غيره : لا بحب . ولا خوف ، ولا رجاء ، ولا إجلال ، ولا إكبار ، ولا رغبة ، ولا رهبة . بل لابد أن يكون الدين كله لله . كما قال تعالى (٨ : ٣٩) وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) .

فإذا كان بعض الدين لله ، وبعضه لغيره : كان في ذلك من الشرك بحسب ذلك .

وكالدين كما جاء في الحديث الذي رواه الترمذى وغيره « من أحب الله وأبغض الله ، وأعطى الله ، ومنع الله : فقد استكمل الإيمان » . فالؤمنون يحبون الله والله . والمشركون يحبون مع الله . كما قال تعالى (٢ : ١٦٥) ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله . والذين آمنوا أشد حباً لله) .

والشهادة بأن محمداً رسول الله : تتضمن تصديقه في كل ما أخبر ، وطاعته لما تقتضيه شهادة أن محمداً رسول الله في كل ما أمر . فما أثبتته وجب إثباته . وما نفاه وجب نفيه . كما يجب على الخلق أن يثبتوا لله ما أثبتته الرسول لربه من الأسماء والصفات ، وينفوا عنه ما نفاه عنه : من مماثلة مخلوقات . فيخلصون من التعطيل والتمثيل . ويكونون على خير عقيدة : في إثبات بلا تشبيه ، وتنزيه بلا تعطيل . وعليهم أن يفعلوا ما أمرهم به . وأن ينتهوا عما نهى الله عنه . « يحلوا ما أحله ، ويحرموا ما حرمه . فلا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله . ولا دين إلا ما شرعه الله ورسوله . ولهذا ذم الله المشركين في سورة

الأنعام والأعراف وغيرها . لكونهم حرموا ما لم يحرمه الله . وليكونهم شرعوا ديناً لم يأذن به الله . كما في قوله تعالى (٦ : ١٣١) وجعلوا لله مآذراً من الحرث والأنعام نصيباً) إلى آخر السورة .

وما ذكر الله في صدر سورة الأعراف . وكذلك قوله تعالى (٤٢ : ٢١) أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله .

وقد قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم (٤٨ : ٨) إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً . وداعياً إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً) فأخبره : أنه أرسله داعياً إليه بأذنه .

فمن دعا إلى غير الله فقد أشرك . ومن دعا إليه بغير إذنه فقد ابتدع . والشرك بدعة . والمبتدع يؤول إلى الشرك . ولم يوجد مبتدع إلا وفيه نوع من الشرك . كما قال تعالى (٩ : ٣١) اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً . لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون)

وكان من شركهم : أنهم أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم ، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم ^(١) .

وقد قال تعالى (٩ : ٢٩) قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله . ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)

فقرن بعدم إيمانهم بالله واليوم الآخر : أنهم لا يحرمون ما حرمه الله ورسوله ولا يدينون دين الحق .

والمؤمنون صدقوا الرسول فيما أخبر به عن الله وعن اليوم الآخر . فأمنوا بالله واليوم الآخر . وأطاعوه فيما أمر ونهى ، وحلل وحرم . فحرموا ما حرم الله ورسوله ودانوا دين الحق . فإن الله بعث الرسول يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر . ويحل لهم الطيبات . ويحرم عليهم الخبائث . فأمرهم بكل معروف . ونهاهم عن كل منكر . وأحل لهم كل طيب ، وحرم عليهم كل خبيث .

(١) وهذا شرك في التعظيم والتقديس الخاص بالربوبية .

ولفظ « الإسلام » يتضمن الاستسلام والانقياد . ويتضمن الاخلاص مأخوذ من قوله تعالى (٣٩ : ٢٩) ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون « ورجلا سألما لرجل) فلا بد في الإسلام من الاستسلام لله وحده ، وترك الاستسلام لغيره . وهذا حقيقة قولنا : « لا إله إلا الله » فمن استسلم لله ولغير الله ، فهو مشرك . والله لا يغفر أن يشرك به . ومن لم يستسلم له : فهو مستكبر عن عبادته . وقد قال تعالى (٤٠ : ٦٠) وقال ربكم : ادعوني أستجب لكم ، إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين)

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال « لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر . ولا يدخل النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان : فقليل له » يارسول الله ، الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا . أفمن الكبر ذاك ؟ قال : لا . إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق ، وغمط الناس » بطر الحق : جحده ودفعه . وغمط الناس : ازدراؤهم واحتقارهم .

فاليهود موصوفون بالكبر . والنصارى موصوفون بالشرك .

قال الله تعالى في نعت اليهود (٢ : ٨٧) أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ؟)

وقال في نعت النصارى (٩ : ٣١) اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم . وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحداً « لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون ^(١) .

(١) الآية تشمل اليهود والنصارى . وكل من حكم شيخه وقدم حكمه على ما جاء به رسول الله . وشيوخ اليهود : هم الأحبار . وشيوخ النصارى هم الرهبان . وعلى سفنهم سار المقلدون من الصوفية وأتباع المذاهب ، الذين يقدمون آراء شيوخهم على النصوص الصريحة الصحيحة من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويعتدرون عن اتباع النص : بأنه لم يأخذ به شيخهم ، وهو أعلم بذلك منهم وهذا =

ولهذا قال تعالى في سياق الكلام مع النصارى (٣ : ٦٤ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً آرباباً من دون الله ، فإن تولوا فقولوا : اشهدوا بأنا مسلمون) وقال تعالى في سياق تقريره للإسلام وخطابه لأهل الكتاب (٢ : ١٣٦ ، ١٤٠ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط ، وما أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم) ونحن له مسلمون . فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما هم في شقاق - إلى قوله - وما الله بغافل عما تعملون) .

ولما كان أصل الدين الذى هو دين الإسلام واحداً ، وإن تنوعت شرائعه الدين واحد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد » و « الأنبياء إخوة لعلات ^(١) » و « إن أولى الناس بابن مريم لأنا . فليس بينى وبينه نبى » .

فدينهم واحد . وهو عبادة الله وحده لا شريك له . وهو يعبد في كل وقت بما أمر به في ذلك الوقت . وذلك هو دين الإسلام في ذلك الوقت . وتنوع الشرائع في الناسخ والمنسوخ من المشروع كتنوع الشريعة الواحدة . فكما أن دين الإسلام الذى بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم هو دين واحد ، مع أنه قد كان في وقت يجب استقبال بيت المقدس في الصلاة ، كما أمر النبي المسلمين بذلك بعد الهجرة ببضعة عشر شهراً . وبعد ذلك يجب استقبال الكعبة . ويحرم استقبال الصخرة .

== لا يشك عاقل مؤمن بالله ورسوله ، أنه عذر باطل ، لا يغنى عنهم شيئاً يوم يقولون (٢٦ : ٩٧ - ٩٩ تالله إن كنا لفي ضلال مبين . إذ نسويكم رب العالمين : وما أضلنا إلا المجرمون)

(١) إخوة العلات : هم الأخوة لأب وأمهاتهم شتى .

فالدين واحد وإن تنوعت القبلة في وقتين من أوقاته . ولهذا شرع الله تعالى
لبنى إسرائيل السبت ، ثم نسخ ذلك وشرع لنا الجمعة . فكان الاجتماع يوم السبت
واجباً إذ ذاك . ثم صار الواجب : هو الاجتماع يوم الجمعة وحرّم الاجتماع يوم السبت
فمن خرج عن شريعة موسى قبل النسخ : لم يكن مسلماً . ومن لم يدخل في
شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بعد النسخ لم يكن مسلماً .

ولم يشرع الله لنبى من الأنبياء أن يعبد غير الله البتة . قال تعالى (٤٢ : ١٣)
شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك . وما وصينا به إبراهيم
وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ، كبر على المشركين
ماتدعهم إليه) .

فأمر الرسل أن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه .

وقال تعالى (٢٣ : ٥١ ، ٥٢) يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً .
إني بما تعملون عليم ، وإن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاتقون) .

وقال تعالى (٣٠ : ٣٠) فأقم وجهك للدين حنيفاً ، فطرة الله التي فطر الناس
عليها . لا تبدل خلق الله . ذلك الدين القيم . ولكن أكثر الناس لا يعلمون)
ثم قال (٣٠ : ٣١ ، ٣٢) منيبين إليه واتقوه ، وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من
المشركين . من الدين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ، كل حزب بما لديهم فرحون) .

فأهل الإشراف متفرقون . وأهل الإخلاص متفقون .

أهل الرحمة

وقد قال تعالى (١١ : ١١٨ ، ١١٩) ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك .

متفقون

ولذلك خلقهم) فأهل الرحمة مجتمعون متفقون . والمشركون فرقوا دينهم وكانوا شيعاً
ولهذا تجد ما أحدث من الشرك والبدع يفترق أهله ، فكان لكل قوم

مختلفون

من مشركى العرب طاغوت يتخذونه نداً من دون الله فيقرّبون له ، ويستعينون
به ، ويشركون به . وهؤلاء ينفرون عن طاغوت هؤلاء ، وهؤلاء ينفرون عن
طاغوت هؤلاء ، بل قد يكون لأهل هذا الطاغوت شريعة ليست للآخرين ،

كما كان أهل المدينة يُهلّون لمناة الثالثة الأخرى ، ويتخرجون من الطواف بين الصفا والمروة . حتى أنزل الله تعالى (١٥٨:٢) إن الصفا والمروة من شعائر الله - الآية . وهكذا تجد من يتخذ شيئاً من نحو هذا الشرك . كالذين يتخذون القبور وآثار الأنبياء والصالحين مساجد . تجد كل قوم يقصدون بالدعاء والاستغاثة والتوجه من لا تعظمه الطائفة الأخرى ، بخلاف أهل التوحيد ، فإنهم يعبدون الله وحده ، ولا يشركون به شيئاً في بيوته التي قد أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ، مع أنه قد جعل لهم الأرض كلها مسجداً وطهوراً . وإن حصل بينهم تنازع في شيء مما يسوغ فيه الاجتهاد . لم يوجب ذلك لهم تفرقاً ولا اختلافاً . بل هم يعلمون أن المصيب منهم له أجران . وأن المجتهد المخطئ له أجر على اجتهداده . وخطؤه مغفور له . والله هو معبودهم وحده ، إياه يعبدون وعليه يتوكلون . وله يخشون ويرجون ، وبه يستعينون ويستغيثون . وله يدعون ويسألون . فإن خرجوا إلى الصلاة في المساجد : كانوا مبتغين فضلاً منه ورضواناً . كما قال تعالى في نعمتهم (٤٨ : ٢٩) تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً) .

وكذلك إذا سافروا إلى أحد المساجد الثلاثة ، لا سيما المسجد الحرام الذي أمروا بالحج إليه . قال تعالى (٢:٥) لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ، ولا آمين البيت الحرام . يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً) فهم يؤمنون ببيته يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً : لا يرغبون إلى غيره . ولا يرجون سواه ، ولا يخافون إلا إياه .

وقد زين الشيطان لكثير من الناس سوء عملهم ، واستزلمهم عن إخلاص الدين زين الشيطان
لربهم إلى أنواع من الشرك . فيقصدون بالسفر والزيارة رضى غير الله . والريبة
إلى غيره . ويشدون الرحال : إما إلى قبر نبي أو صاحب أو صالح . أو من يظنون
أنه نبي أو صاحب أو صالح ، داعين له راغبين إليه .
ومنهم من يظن أن المقصود من الحج : هو هذا . فلا يستشعر إلا قصد
الخلق المقبور .

ومنهم من يرى أن ذلك أنفع له من حج البيت .
ومن شيوئهم : من يقصد حج البيت . فإذا وصل إلى المدينة رجع - مكتفياً
بزيارة القبر - وظن أن هذا أبلغ .

ومن جهالهم : من يقوم أن زيارة القبور واجبة .
وأكثرهم يسأل الميت المقبور ، كما يسأل الحي الذي لا يموت . فيقول :
يا سيدي فلان « اغفر لي ، وارحمني » وتب علي ، أو يقول « اقض عني الدين »
وانصرنى علي فلان ، وأنا في حَسْبِكَ وجوارك .

الجاهلية الثانية
عبادة القبور
وتسييب
السوابب لها
وقد يندرون أولادهم للمقبور ، ويسبون له السوابب من البقر والغنم وغيرها
كما كان المشركون يسبون السوابب لطواغيتهم . قال تعالى (٥ : ١٠٣) ماجعل
الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام) وقال تعالى (٦ : ١٣٦) وجعلوا لله
مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً . فقالوا : هذا لله بزعمهم . وهذا لشركائنا .
فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله . وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء
ما يحكمون) .

ومن السدنة : من يضل الجاهل ، فيقول : أنا أذكر حاجتك لصاحب
الضريح . وهو يذكرها للنبي . والنبي يذكرها لله .

ومنهم من يعلق على القبر المكذوب ، أو غير المكذوب ، من الستور
والثياب ، ويضع عنده من مصوغ الذهب والفضة : مما قد أجمع المسلمون على أنه
من دين المشركين ، وليس من دين الإسلام . والمسجد الجامع معطل خراب صورة
ومعنى .

ما أكثر ما يعتقد
القبوريون
فضل الصلاة
عند القبور
على غيرها
وما أكثر من يعتقد من هؤلاء : أن صلاته عند القبر المضاف إلى بعض
المعظمين - مع أنه كذب في نفس الأمر - أعظم من صلاته في المساجد الخالية
من القبور والخالصة لله ، فيزدحجون للصلاة في مواضع الإشراك المبتدعة ، التي
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذها مساجد ، « إن كانت على قبور الأنبياء »

ويهجرون الصلاة في البيوت التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه . والتي قال فيها (٩ : ١٨) إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر . وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله ، فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين) . ومن أكابر شيوخهم من يقول : الكعبة في الصلاة قبلة العامة . والصلاة إلى قبر الشيخ فلان - مع استدبار الكعبة - قبلة الخاصة .

وهذا وأمثاله من الكفر الصريح باتفاق علماء المسلمين .

وهذه المسائل تحتل من البسط وذكر أقوال العلماء فيها ودلائلها أكثر مما كتبناه في هذا المختصر .

وقد كتبنا في ذلك في غير هذا الموضع ما لا يتسع له هذا الموضع .

وإنما نبهنا فيه على رؤس المسائل ، وجنس الدلائل ، والتنبيه على مقاصد الشريعة وما فيها من إخلاص الدين لله وعبادته وحده لا شريك له ، وما سَدَّته من الذريعة إلى الشرك دِقَّةً وَجِلَّةً . فإن هذا هو أصل الدين ، وحقيقة دين المرسلين . وتوحيد رب العالمين .

وقد غلط في مسمى التوحيد : طوائف من أهل النظر والكلام ، ومن ضل التكلمون
والصوفية
في حقيقة
التوحيد

أهل الإرادة والعبادة ، حتى قلبوا حقيقته في نفوسهم .

فطائفة : ظنت أن التوحيد : هو نفي الصفات ، بل نفي الأسماء الحسنى أيضاً . وسموا أنفسهم أهل التوحيد . وأثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات ، ووجوداً مطلقاً بشرط الإطلاق . وقد علم بصريح العقول المطابق لصحيح المنقول : أن ذلك لا يسكون إلا في الأذهان ، لا في الأعيان . وزعموا أن إثبات الصفات يستلزم ماسموه تركيباً . وظنوا أن العقل ينفيه ، كما قد كشفنا أسرارهم وبيننا فرط جهلهم وما أضلهم من الألفاظ الجملة المشتركة في غير هذا الموضع ^(١) .

(١) في كتاب موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول .

وطائفة : ظنوا أن التوحيد ليس إلا الإقرار بتوحيد الربوبية . وأن الله خلق كل شيء . وهو الذى يسمونه توحيد الأفعال .

ومن أهل الكلام : من أطال نظره فى تقرير هذا الموضع إما بدليل أن الاشتراك يوجب نقص القدرة ، وفوات الكمال ، وبأن استقلال كل من الفاعلين بالمفعول محال ، وإما بغير ذلك من الدلائل . ويظن أنه بذلك قرر الوحدانية ، وأثبت أنه لا إله إلا هو : وأن الإلهية هى القدرة على الاختراع ونحو ذلك . فإذا ثبت أنه لا يقدر على الاختراع إلا الله . وأنه لا شريك له فى الخلق : كان هذا عندهم هو معنى قولنا « لا إله إلا الله »^(١) ولم يعلم أن مشركى العرب كانوا مقرين بهذا التوحيد ، كما قال تعالى (٣١ : ٢٥) ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله (وقال تعالى (٢٣ : ٨٤ - ٨٩ قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون ؟ سيقولون لله قل أفلا تذكرون - الآيات) وقال تعالى (١٢ : ١٠٦) وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) قال ابن عباس وغيره « تسألهم من خلق السموات والأرض ؟ فيقولون : الله ! وهم مع هذا يعبدون غيره » .

وهذا التوحيد هو من التوحيد الواجب ، لكن لا يحصل به كل الواجب ولا يخلص بمجردة عن الإشراك الذى هو أكبر الكبائر الذى لا يغفره الله . بل لابد أن يخلص لله الدين والعبادة ، فلا يعبد إلا إياه ، ولا يعبد إلا بما شرع . فيكون دينه كله لله .

(١) وهذا ما تقرره كل الكتب التى تدرس فى المعاهد الدينية فى البلاد الإسلامية إلا القليل النادر مما ينظر إليه جمهورهم بعين المقت والازدراء ، والنصف فى زعمهم من يقول : هذا مذهب السلف وذاك مذهب الخلف . ومذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم ، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا . فليس أحد أعلم بالله وأسمائه وصفاته ودينه من السلف الصالح ، وكلما بعد الناس عن طريق السلف كلما ازدادوا جهلا وضلالا وكفرا . والحمد لله الذى عافانا .

و «الإله» هو المألوه الذى تألمه القلوب . وكونه يستحق الإلهية مستلزما معنى كلمة «إله»
لصفات السكّال . فلا يستحق أن يكون معبودا محبوباً لذاته إلا هو . وكل عمل
لا يراد به وجهه فهو باطل . وعبادة غيره ، وحب غيره : يوجب الفساد ، كما قال
تعالى (٢١ : ٢٢) لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا .

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

وبينا أن هذه الآية ليس المقصود بها ما يقوله من يقوله من أهل الكلام من
ذكر دليل التمانع ، الدال على وحدانية الرب تعالى . فإن التمانع يمنع وجود المفعول
لا يوجب فساده بعد وجوده . وذلك يذكر في الأسباب والبدائيات التى تجرى
بمجرى العلل الفاعلات .

والثاني : يذكر في الحكم والنهيات التى تذكر في العلل التى هى الغايات .
كما فى قوله (إياك نعبد وإياك نستعين) فقدم الغاية المقصودة على الوسيلة الموصلة .
كما قد بسط في غير هذا الموضع .

ثم إن طائفة ممن تكلم في تحقيق التوحيد على طريق أهل التصوف : ضلال الصوفية
في التوحيد ظن أن توحيد الربوبية هو الغاية . والفناء فيه هو النهاية . وأنه إذا شهد ذلك
سقط عنه استحسان الحسن . واستقباح القبيح . فأل بهم الأمر إلى تعطيل الأمر
والنهي ، والوعد والوعيد . ولم يفرقوا بين مشيئته الشاملة لجميع المخلوقات . وبين
محبه ورضاه المختص بالطاعات ، وبين كلماته الكونية التى لا يجاوزهن بر ولا
فاجر ، لشمول القدرة لكل مخلوق ، وكلماته الدينية التى اختص بموافقتها أنبياءه
وأوليائه .

فالعبد مع شهوده الربوبية العامة الشاملة للمؤمن والكافر والبر والفاجر :
عليه أن يشهد ألوهيته التى اختص بها عباده المؤمنين ، الذين عبدوه وأطاعوا أمره
واتبعوا رسله .

قال تعالى (٣٨ : ٢٨) أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين فى

الأرض أم نجعل المتقين كالفعجار) وقال تعالى (٤٦ : ٢١) أم حسب الذين اجتروحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ؟ ساء ما يحكمون) وقال تعالى (٣٥ : ٦٨) أفنجعل المسلمين كالجحيم) الخ .

ومن لم يفرق بين أولياء الله وأعدائه • وبين ما أمر به وأوجبه : من الإيمان والأعمال الصالحات ، وبين ما كرهه ونهى عنه وأبغضه : من الكفر والفسوق والعصيان ، مع شمول قدرته ومشيتته وخلقه لكل شيء ، وإلا وقع في دين المشركين الذين قالوا (١٦ : ٣٥) لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء) .

حقيقة الإيمان
بالقدر

والقدر يؤمن به ، ولا يحتج به ، بل العبد مأمور أن يرجع إلى القدر عند المصائب . ويستغفر الله عند الذنوب والمعائب ، كما قال تعالى (٤٠ : ٥٥) فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك) ولهذا حج آدم موسى عليهما السلام لما لام موسى آدم لأجل المصيبة التي حصلت لهم بأكله من الشجرة . فذكر له آدم « أن هذا كان مكتوباً قبل أن أخلق . فحج آدم موسى » كما قال تعالى (٥٧ : ٢٢) ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير) وقال تعالى (٦٤ : ١٢) ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه) .

قال بعض السلف : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم فهذا وجه احتجاج آدم بالقدر . ومعاذ الله أن يحتج آدم ، أو من هو دونه من المؤمنين على المعاصي بالقدر . فإنه لو ساع هذا لساع أن يحتج إبليس ومن اتبعه من الجن والإنس بذلك ، ويحتج به قوم نوح وعاد وثمود وسائر أهل الكفر والفسوق والعصيان ، ولم يعاقب ربنا أحداً ، وهذا مما يعلم فساد بالاضطرار شرعاً وعقلاً ^(١) .

(١) ولقد قرر شيخ الصوفية ولسانهم الناطق : ابن عربي الحاتمي في فصوصه : أن فرعون وآله من كل مشرك وكافر وفاسق وعاص في الجنة ناجون فانهم عرفوا =

فإن هذا القول لا يطرده أحد من العقلاء ، فإن طرده يوجب أن لا يلام أحد على شيء ، ولا يعاقب عليه .

وهذا المحتج بالقدر : لو جنى عليه جان لطالبه . فإن كان القدر حجة فهو حجة للجاني عليه . وإلا فليس حجة لا لهذا ولا لهذا .

ولو كان الاحتجاج بالقدر مقبولا : لم يمكن للناس أن يعيشوا ، إذ كان لكل من اعتدى عليهم أن يحتج بذلك ، فيقبلوا عذره ولا يعاقبوه ، ولا يمكن اثنين من أهل هذا القول أن يعيشا ، إذ لكل منهما أن يقتل الآخر ، ويفسد جميع أموره . محتجا على ذلك بالقدر .

ثم إن أولئك المبتدعين الذين أدخلوا في التوحيد نفي الصفات ، وهؤلاء دين الصوفية الذين أخرجوا عنه متابعة الأمر : إذا حققوا القولين أفضى بهم الأمر إلى أن لا يفرق بين الخالق والمخلوق . بل يقولون بوحدة الوجود . كما قاله أهل الإلحاد القائلين بالوحدة والحلول والاتحاد ، الذين يعظمون الأصنام وعابديها ، وفرعون وهامان وقومهما . ويجمعون وجود خالق الأرض والسماوات هو وجود كل شيء من الموجودات ، ويدعون التوحيد والتحقيق والعرفان ، وهم من أعظم أهل الشرك والتلبيس والبهتان .

يقول عارفهم : السالك في أول أمره يفرق بين الطاعة والمعصية - أي نظراً إلى الأمر - ثم يرى طاعة بلامعصية - أي نظراً إلى القدر - ثم لاطاعة ولا معصية أي نظراً إلى أن الوجود واحد . ولا يفرق بين الواحد بالعين والواحد بالنوع . فإن الموجودات مشتركة في مسمى الوجود .

والوجود ينقسم إلى قائم بنفسه وقائم بغيره . وواجب ويمكن بنفسه . كما أن

== حقيقة توحيدهم الصوفي الشرقي . أما الأنبياء فلم يكونوا يعرفون ذلك التوحيد . وهذا هو الكفر الصريح الذي يدافع عنه المقلدون العاقلون . وليلتمسون له المعاذير والحمد لله الذي عافانا وهذا لتوحيد المرسلين ، وبفضنا في دين الصوفيين

الحيوانات مشتركة في مسمى الحيوان . والأناسي مشتركون في مسمى الإنسان ، مع العلم الضروري بأنه ليس عين وجود هذا الإنسان هو عين وجود هذا القرس ، بل ولا عين هذا الحيوان وحيوانيته وإنسانيته هو عين هذا الحيوان وحيوانيته وإنسانيته لكن بينهما قدر مشترك تشابها فيه قد يسمى كلياً مطلقاً وقدر مشتركاً ونحو ذلك وهذا لا يكون في الخارج عن الأذهان كلياً عاماً مطلقاً . بل لا يوجد إلا معيناً مشخصاً . فكل موجود فله ما يخصه من حقيقته ، مما لا يشركه فيه غيره . بل ليس بين موجودين في الخارج شيء بعينه اشتراكاً فيه . ولكن تشابهاً . ففي هذا نظير ما في هذا . كما أن هذا نظير هذا ، وكل منهما متميز بذاته وصفاته عما سواه فكيف الخالق سبحانه وتعالى ؟

وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع : البسط الذي يليق به . فإنه مقام زلت فيه أقدام . وضلت فيه أحلام . والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . ومن أحكم الأصلين المتقدمين في الصفات ، والخلق ، والأمر ، فيميز بين المأمور المحبوب المرضي لله . وبين غيره مع شمول القدر لهما ، وأثبت للخالق سبحانه الصفات التي توجب مباينته المخلوقات ، وأنه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته : أثبت التوحيد الذي بعث الله به رسله ، وأنزل به كتبه ، كما نبه على ذلك في سورتي الإخلاص (وقل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) .

فإن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن . إذ كان القرآن باعتبار معانيه ثلاثة أثلاث : ثلث توحيد ، وثلث قصص ، وثلث أمر ونهي . لأن القرآن كلام الله . والكلام إما إنشاء ، وإما إخبار . والإخبار : إما عن الخالق . وإما عن المخلوق . والإنشاء : أمر ونهي وإباحة . فقل هو الله أحد فيها ثلث التوحيد ، الذي هو خبر عن الخالق . وقد قال صلى الله عليه وسلم . « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » وعدل الشيء - بالفتح - يكون ما سواه من غير جنسه .

كما قال تعالى : (٥ : ٩٥ أو عدل ذلك صياما) وذلك يقتضى : أن له من الثواب ما يساوى الثلث فى القدر . ولا يكون مثله فى الصفة كمن معه ألف دينار ، وآخر معه ما يعدلها من الفضة والنحاس وغيرها . ولهذا يحتاج إلى سائر القرآن ولا تغنى عنه هذه السورة مطلقاً . كما يحتاج من معه نوع من المال إلى سائر الأنواع ، إذ كان العبد محتاجاً إلى الأمر والنهى والقصص .

وسورة (قل هو الله أحد) فيها التوحيد القولى العملى الذى تدل عليه الأسماء والصفات . ولهذا قال تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد . لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفوا أحد) وقد بسطنا الكلام عليها فى غير هذا الموضع . وسورة (قل يا أيها الكافرون) فيها التوحيد القصدى العملى . كما قال تعالى (قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون) وبهذا يتميز من يعبد الله ممن يعبد غيره . وإن كان كل واحد منهما يقر بأن الله رب كل شئ ومليكه . ويتميز عباد الله المخلصون الذين لم يعبدوا إلا إياه ممن عبدوا غيره وأشركوا به ، أو نظروا إلى القدر الشامل لكل شئ . فسوى بين المؤمنين والكفار ، كما كان يفعل المشركون من العرب . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « إنها براءة من الشرك » .

(قل يا أيها
الكافرون)
براءة من
الشرك

وسورة (قل هو الله أحد) فيها إثبات الذات ومالها من الأسماء والصفات (قل هو الله الذى يتميز بها مثبتو الرب الخالق الأحد الصمد عن المعطلين له بالحقيقة ، نفاة الأسماء والصفات ، المضاهين لفرعون وأمثاله ممن أظهر التعطيل والجحود للإله المعبود . « إن كان فى الباطن يقر به ، كما قال تعالى (٢٧ : ١٤) وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً) وقال موسى (١٧ : ١٠٢) لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر . وإنى لأظنك يا فرعون مشبورا)

والله سبحانه بعث أنبياءه بإثبات مفصل ونفى مجمل . فأثبتوا له الأسماء والصفات ، ونفوا عنه مماثلة المخلوقات . ومن خالفهم من المعطلة المتفلسفة وغيرهم

المتفلسفة
وصفوا الرب
بالنفي المفصل
والإثبات

عكسوا القضية . فجاءوا بنفي مفصل وإثبات مجمل . يقولون : ليس كذا . ليس كذا . ليس كذا . فإذا أرادوا إثباته قالوا : وجود مطلق بشرط النفي ، أو بشرط الإطلاق . وهم يقرون في منطقهم اليوناني : أن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون في الخارج . فليس في الخارج حيوان مطلق بشرط الإطلاق . ولا إنسان مطلق بشرط الإطلاق . ولا موجود مطلق بشرط الإطلاق ، بخلاف المطلق لا بشرط ، الذي يطلق على هذا وهذا . وينقسم إلى هذا وهذا . فإن هذا يقال : إنه في الخارج لا يكون إلا معينا مشخصاً . أو يقولون : إنه الوجود المشروط بنفي كل ثبوت عنه منه . فيكون مشاركاً لسائر الموجودات في مسمى الوجود متميزاً عنها بالعدم . وكل موجود متميزاً بأمر ثبوتي . والوجود خير من العدم . فيكون أحقر الموجودات خيراً من العدم . وذلك ممتنع . لأن التمييز بين الوجودين لا يكون عدماً محضاً . بل لا يكون إلا وجوداً

فهؤلاء الذين يدعون أنهم أفضل المتأخرين من الفلاسفة المشائين يقولون في وجود واجب الوجود : ما يعلم بصريح العقول الموافق لقوانينهم المنطقية : أنه قول بامتناع الوجود الواجب ، وأنه جمع بين النقيضين وهذا هو في غاية الجهل والضلال . وأما الرسل صلوات الله عليهم : فطريقتهم طريقة القرآن . قال سبحانه وطريقة الرسل وتعالى : (٣٧ : ١٨٠ - ١٨٢) سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين . والحمد لله رب العالمين .

طريقة الرسل
إثبات مفصل
ونفي مجمل

والله تعالى يخبر في كتابه : أنه حي . قيوم ، عليم ، حكيم ، غفور ، رحيم ، سميع بصير . عَليّ ، عَظيم . خالق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام . ثم استوى على العرش . وكلم موسى تكليماً . وتجلى للجبل فجعله دَكَا ، يرضى عن المؤمنين ، ويفضض على الكافرين . إلى أمثال ذلك من الأسماء والصفات .

ويقول في النفي : (٤٢ : ١١) ليس كمثله شيء . (ولم يكن له كفواً أحد) (١٩ : ٦٥) هل تعلم له سمياً ؟ (٢ : ٢٢) فلا تجعلوا لله أنداداً) فنفي بذلك أن تكون

صفاته كصفات المخلوقين ، وأنه ليس كمثل شيء . لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته ، ولا في شيء من صفاته ولا أفعاله (١٧ : ٤٣ ، ٤٤ سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً . تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن . وإن من شيء إلا يسبح بحمده . ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليماً غفوراً) .

فالمؤمن يؤمن بالله وماله من الأسماء الحسنى ، ويدعوه بها ، ويحتمل الإلحاد في أسمائه وآياته . كما قال تعالى (١٧ : ١٨٠) ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه) وقال تعالى (٤١ : ٤٠) إن الذين يلحدون في آياتنا لا ينفقون علينا) وهو يدعو الله وحده ويعبده وحده ، لا يشرك بعبادة ربه أحداً . ويحتمل طريق المشركين الذين قال الله تعالى فيهم (١٧ : ٥٦ ، ٥٧) قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب . ويرجون رحمته ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً) وقال تعالى (٣٤ : ٢٢ ، ٢٣) قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله . لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم فيها من شرك وماله منهم من ظهير . ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق ، وهو العلى الكبير) .

وهذه جمل لما تفصيل . ونكت تشير إلى خطب جليل .

فليجتهد المؤمن في تحقيق العلم والإيمان ، وليتخذ الله هادياً ونصيراً ، وحاكماً وولياً . فإنه نعم المولى ونعم النصير . وكفى بربك هادياً ونصيراً .

وإن أحب دعا بالدعاء الذي رواه مسلم وأبو داود وغيرهما عن عائشة دعاء الرسول رضى الله عنها . أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلى من الليل يقول : (ص) إذا قام اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب من الليل

والشهادة . أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . اهدنى لما اختلف فيه من الحق يا ذاك . إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم .
 وذلك أن الله تعالى يقول (٢ : ٢١٣) كان الناس أمة واحدة (أى فاختلّفوا كما فى سورة يونس (١٠ : ١٩) وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلّفوا) وقد قيل : إنها كذلك فى حرف عبد الله (فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين . وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه . وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم . فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه . والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم) .
 والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد المرسلين كل وقت وحين آمين .

خاتمة الطبع

يقول العبد الفقير إلى غفر الله ومغفرته . محمد حامد الفقى .
 أما بعد حمد الله . والصلاة والسلام على خاتم رسله . عبد الله ورسوله محمد وعلى آله .

قد تم - بتوفيق الله وحسن معونته - طبع كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم » لشيخ الإسلام علم الأعلام ، المجاهد الصادق ، الصبار الشكور : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية المتوفى فى سنة ثمان وعشرين وسبعائة حبّيس الظلم والجهل والتقليد الأعمى . وهو من أنفس ما كتب شيخ الإسلام رحمه الله . وغفر لنا له . أقام فيه عماد السنة وهدم فيه أوهام البدعة ، وكشف عن وجه الحق ، ما لبسه الأعداء من الخرافات والأباطيل ودل فيه الأئمة على عناصر الحياة القوية العزيزة ، التى جاءهم بها نبيهم الكريم صلى الله عليه وسلم من عند ربهم العليم الحكيم ، وبين أن الأمة لن تحيى الحياة

الطيبة إلا إذا احتفظت بشخصيتها الإسلامية العربية ، ولن يتحقق لها ذلك إلا إذا عادت إلى صراط الله المستقيم الذي أقامه الله لها بهذا القرآن المبين و ببيان رسوله الأمين ، واستمسكت بحبل الله المتين ، وتخلصت من مشابهة أصحاب الجحيم المغضوب عليهم والضالين فدانت لله وحده بالعبادة ، مخلصه له الدين ، وعبدته بما أحب لها واخيار من الشرائع والعبادات التي هي الهدى والرحمة والشفاء لها في الصدور .

أقدمه لأمتي ، راجيا أن ينفعها الله بما فيه من العلم النافع والوصايا القيمة، سائلا ربي سبحانه وتعالى أن يعيد للمسلمين يقظتهم وأن يكشف عنهم غمة هذه التقاليد الوثنية ، والخرافات الجاهلية ، والعقائد والأعمال والأحكام الإلحادية وأن يأخذ بقلوب القادة والزعماء إلى سبيل السداد والهدى والرشاد . وأن يعيد للمسلمين عزهم الغابر ومجدهم التالذ وصلى الله على عبد الله ورسوله محمد وعلى آله أجمعين .
في الحادى والعشرون من رجب سنة ١٣٦٩ هـ .

السابع من شهر مايو سنة ١٩٥٠ م .

فهرس

اقتضاء الصراط المستقيم

١٩ ما يتعلق بالمرء من أعمال دينه إما لنفع نفسه أو لنفع غيره	١ المقدمة
٢١ موضع السكاف في (كالدين من قبلكم)	١ الباعث على تأليف الكتاب
٢٣ المشابهة في المناققين بإزاء ما صنف به المؤمنين	٢ فصل في حال البشر قبل البعثة المحمدية
٢٣ معنى الخلاص	٣ مابعث الله به نبيه
٢٥ الحكمة في الجمع بين الاستمتاع والخوض	٣ المغضوب عليهم: اليهود والنصارى
٢٦ الخطاب في القرآن عام للناس إلى آخر الدهر	٥ أصل كفر اليهود والنصارى
٢٧ التحذير من التشبه بالمغضوب عليهم والضالين	٦ بعض خصال أهل الكتاب والأعاجم التي ابتليت به هذه الأمة
٢٨ خوف الرسول الفتنة من الاستمتاع بالدنيا	٨ التحريف الذي ابتلى به طوائف من الأمة
٣١ خوض الأمة في الشهوات نخوض من كان قبلهم فيتفرقوا كما تفرقوا	٩ الغلو: سبب ضلال المقلدين والقبورين
٣٥ أكثر الاختلاف الذي يورث الأهواء	١٠ قوام دين الضالين على تحريك النفس الهيمية
٣٦ الاختلاف الذي ذكره الله قسماً	١١ أمور الصراط المستقيم وارتباطها ببعضها
٣٧ أسباب الاختلاف ترجع إلى الجهل والظلم	١٢ فصل في ذكر الأدلة من الكتاب والسنة على الأمر بمخالفة الكفار والنهي عن التشبه بهم
٣٧ تنوع الاختلاف	١٢ السر في الموافقة والمخالفة
٣٨ اختلاف الضاد	١٣ الآيات الأمرة بمخالفة أهل الكتاب
٣٩ الاختلاف الذي ذم فيه إحدى الطائفتين مع البغي والجهل هو الذي آل بالناس إلى الاختلاف	١٤ النهي عن اتباع أهوائهم
	١٦ حكمة نسخ القبلة مخالفة الكافرين
	١٧ صفات المؤمنين والمنافقين

- ٦٤ الشريعة قطعت المشابهة في الجهات
والهياث
- ٧٢ الانتساب إلى الاسم الشرعي أحسن
من الانتساب إلى غيره
- ٧٦ فساد الدين نوعان
- ١٠٤ الرغبة عن الطيبات بعد عن سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ١٠٦ التحذير من مشابهة الكفار في
التفريق في الحدود بين الأشراف
والضعفاء
- ١٠٨ بناء المساجد على القبور من عمل
الكفار
- ١٠٩ النهي عن تحرى الدعاء عند قبر
النبي صلى الله عليه وسلم
- ١١٠ فوائد خطبته صلى الله عليه وسلم
يوم عرفة
- ١١٣ النهي عن الذبح بالسن والظفر
- ١١٤ عمرو بن لحي أول من نصب
الأنصاب حول البيت
- ١١٦ كيفية الأذان
- ١١٨ اتخاذ الملوك النواقيس والأبواق شعاراً
لهم تشبهاً منهم باليهود والنصارى
- ١٢١ فصل وأما الإجماع فمن وجوه
- ١٢٢ شروط أهل الذمة
- ١٢٣ لباس أهل الذمة
- ١٤١ فصل وما يشبه الأمر بمخالفة
الكفار الأمر بمخالفة الشياطين
- ١٤٢ فصل واعلم أن بين التشبه بالكفار
وبين التشبه بالأعراب والأعاجم
فرقاً يجب اعتباره

- ٤١ الاختلاف في اللفظ وفي التأويل
- ٤٣ ما أقبح التكذيب بالقدر من المذاهب
الفاصلة
- ٤٤ ما في معرفة النهي عن مشابهة أهل
الجاهلية من الفوائد
- ٤٥ ما في القرآن مما يدل على النهي عن
مشابهة الكفار
- ٥٠ نهى عمر عماله عن الاستعانة بغير
مسلم في ولاية أمور المسلمين
- ٥١ الأمر بالفعل أمر بمصدره
- ٥٢ أنواع العمومات الثلاث
- ٥٣ الفرق بين مفهوم اللفظ المطلق
وبين المفهوم المطلق من اللفظ
- ٥٤ المخالفة المطلقة لا تحصل بالمخالفة في
شيء ما
- ٥٤ العدول عن لفظ الفعل الخاص به
إلى لفظ
- ٥٥ العلم بالعام والقصد له يوجب العلم
بالخاص والقصد له
- ٥٦ ترتيب الحكم على الوصف بالقضاء يدل
على أنه علة
- ٥٧ الكفر من القلب فاحذر مشابهة
المريض
- ٥٧ في جميع أعمال الكفار خلل يمنع
من انتفاعه بها
- ٥٧ مخالفة الكفار مقصودة للشارع
- ٦٢ النهي عن الصلاة في أوقات خشية
التشبه بالكفار

- ١٧٤ الجواب عما قيل : من حب النبي
موافقة أهل الكتاب
١٧٥ تحرى النبي صلى الله عليه وسلم
مخالفة أهل الكتاب في عاشوراء
١٧٧ دلائل الكتاب والسنة تنهى عن
التشبه بالكفار
١٧٨ الأمر بمخالفة أهل الكتاب فيما
شرع أصله
١٧٩ النهى عن موافقتهم فيما نسخ من
الأعياد ونحوها
١٨٠ لا يجوز موافقتهم في أعيادهم بحال
١٨١ الدلائل على حرمة مشاركتهم في
أعيادهم لأنها من الزور
١٨٤ أدلة النهى عن أعيادهم من السنة
١٨٦ لا يحل الوفاء بالنذر في مكان كان
عيدا للجاهلية
١٨٨ الذبح بمكان عيدهم معصية
١٨٩ معنى كلمة عيد
١٩١ أعياد الكفار كلها جنس واحد
١٩٢ إمام للتقين كان يحذر أمته أشد
التحذير من أعيادهم
١٩٣ الوجه الرابع من السنة
١٩٣ لكل قوم عيد يوجب اختصاص
كل أمة بعيد
١٩٤ هذا عيدنا يقتضى حصر عيدنا
١٩٥ الرخصة في اللعب معاملة بكونه عيدنا
١٩٦ دين الرسول النسخ من مشاركة
الكفار في عيدهم

- ١٤٥ المبرزون في العلم من أبناء العجم
١٤٥ الفضل بالصفات لا بالأنسب
١٤٦ في العرب مناقبون
١٤٧ الجفاء في البادية
١٤٩ تفضيل جنس العجم على العرب نفاق
١٥٠ العصبية للجنس من أسباب التفرق
والخلاف
١٥٠ أدلة تفضيل العرب
١٥٤ خصائص العرب
١٥٥ بغض العرب آية النفاق
١٦٠ أسباب التفضيل العلم النافع والعمل
الصالح
١٦٢ نهى الشريعة عن التشبه بالعجم
يدخل فيه القديم والحديث
١٦٢ لا سبيل إلى ضبط الدين وفهمه إلا
باللسان العربي والفكر العربي
١٦٤ الحب والبغض والمدح والذم إنما
يكون على الإسلام وضده
١٦٥ العروبة والعجمة باللسان والخلق
والصفات لا بالنسب
١٦٦ إسم العرب لمن جمع ثلاث صفات
١٦٧ كم من عربي صحيح في نسبه عجمي
في صفاته ودينه
١٧٠ هل شرع من قبلنا شرع لنا ؟
١٧٢ العبرة بما ثبت عن نبينا لا بما كان
عليه من قبلنا
١٧٣ كانت العرب تصوم عاشوراء قبل
الإسلام

٢١٣ الخميس الكبير والجمعة الكبيرة

٢١٤ تزعم النصارى نزول المائدة في

الخميس الكبير

٢١٤ لا يحل لنا أن نشابه الكفار فيما

لم يكن من ديننا لا أصلاً ولا

وصفاً

٢١٥ قد جر التشبه بهم إلى الكفر

٢١٦ المشابهة تفضي إلى كفر أو

معصية

٢١٦ للأعياد في الجملة تأثير في دنيا

الناس ودينهم

٢١٧ القلب المشغول بالبدع فارغ من

الهدى والسنن

٢١٨ القلوب لا تتسع للبدعة والسنة

٢١٩ مشابهم في أعيادهم توجب لهم

السرور والعزة

٢١٩ جنس الموافقة تلبس على العامة

دينهم

٢١٩ في جيلة الإنسان التفاعل بالتشابه

٢٢١ المشابهة تورث مودة ومحبة ولا بد

٢٢١ الاشتراك في الدينيات يورث

المودة فكيف في الدينيات

٢٢٢ شبهة من يعمل ما هو من خصائص

دين الكفار

٢٢٣ المشابهة فيما ليس مأخوذاً عنهم

٢٢٣ معنى العيد

٢٢٤ ليحذر العاقل فتنة طاعة النساء

٢٢٥ ما وقع فيه أكثر الناس من أعياد

الكفار

١٩٧ عيد الجمعة للمسلمين

١٩٨ صوم الأيام التي يعيدها المشركون

١٩٩ من شروط عمر ألا يظهر الدميون

شعائر دينهم

١٩٩ انتهى عن رطانة العجم ودخول

معابدهم

٢٠٠ اجتنبوا أعياد أعداء الله

٢٠١ نصوص الفقهاء في تجنب أعياد

الكفار

٢٠٣ اللغات أعظم شعائر الأمم

٢٠٣ تحريم ترجمة القرآن

٢٠٥ التكلم بغير العربية لغير ضرورة

نفاق

٢٠٦ إنما يكره اتخاذ لغة العجم شعاعاً

٢٠٧ اعتماد اللغة يؤثر في العقل والدين

والأخلاق

٢٠٧ تعلم اللغة العربية واجب لفهم الدين

٢٠٧ أوجه الاعتبار بتحريم عيد الكفار

٢٠٨ ما يفعله الكفار في أعيادهم إما

بدعة أو منسوخ

٢٠٩ القليل يؤدي إلى الكثير ثم إلى

الاشتهار ونسيان الأصل

٢١٠ ما يصنع النصارى في عقب صومهم

الكبير

٢١١ دين أهل الكتاب وما ينتدعه

الأخبار والرهبان

٢١٢ اتخاذهم أيام النيروز مبدأ السنة

الزراعية

٢٢٦ لا يحدث المسلم في أيام عيد الكفار شيئاً يخصها
 ٢٢٦ عيد ميلاد المسيح وما يصنع فيه
 ٢٢٧ عيد الغطاس
 ٢٢٧ لا تجاب الدعوة لأعياد الكفار ولا تقبل الهدية
 ٢٢٧ لا يبيعهم المسلم ما يستعينون به على عيدهم
 ٢٣٠ لا ينبغي للمسلم أن يأكل ما صنع الكفار لموتهم
 ٢٣١ مذهب مالك النهي عن مشاركتهم ومعاونتهم في أعيادهم
 ٢٣٢ مذهب أحمد في معاونة الكفار
 ٢٣٢ كراه المسلم داره من ذى جواز أبو حنيفة إجارة الدار لمن يعصى فيها ومعارضة الفقهاء له
 ٢٣٧ معاصي الذمي إما أن يقر عليها وإما أن يمنع منها
 ٢٣٨ القول في شراء الذمي أرض العشر
 ٢٣٩ هل للذمي أن يملك الأرض الموات؟
 ٢٤٢ يمنع أهل الذمة من الاستيلاء على عقار في دار الإسلام
 ٢٤٤ الأقوال في الأجرة على حمل المحرم للذمي وغيره
 ٢٤٦ تحريم الأجرة على العمل المحرم لحق الله
 ٢٤٧ ما تصنع البغي إذا تاب بما عندها من أجر البغاء
 ٢٤٩ يبيعهم ما يستعينون به على أعيادهم أشد من بيعهم العقار
 ٢٤٩ الطعام ونحوه إنما حرم بيعه لهم لإظهارهم به شعار الكفر
 ٢٥٠ قبول هدية الكفار في عيدهم
 ٢٥١ تحريم ما ذبحه أهل الكتاب لأعيادهم
 ٢٥٥ الذبح باسم الله وقربة لله
 ٢٥٦ إذا لم يسم الكافر ولكن قصد عند الذبح غير الله
 ٢٥٧ ما ذبح على النصب
 ٢٥٩ زيد بن عمرو بن نفيل لم يأكل مما أهل به لغير الله
 ٢٥٩ الذبح للكواكب والجن
 ٢٦٠ العقائر
 ٢٦١ المنذورة لغير الله يذبحها غير ناظرها
 ٢٦٢ أفراد أعياد الكفار بالصوم
 ٢٦٢ القول في أفراد صوم يوم السبت
 ٢٦٥ العلة في النهي عن أفراد السبت
 ٢٦٦ صوم النيروز وأعياد المشركين
 ٢٦٧ سائر الأعياد والمواسم البدعة
 ٢٦٧ كل بدعة ضلالة
 ٢٦٩ المواسم المحدثه فيها دين مبتدع
 ٢٧٠ الرد على من يستحسن البدع
 ٢٧١ الجواب عما استدلل به محسنو البدع
 ٢٧١ سقوط دعوى الإجماع على البدع
 ٢٧٢ لا يجوز حمل « كل بدعة ضلالة » على النهي عنها
 ٢٧٣ النهي العام لا يجوز أن يراد به الصورة النادرة

٢٢٦ لا يحدث المسلم في أيام عيد الكفار شيئاً يخصها
 ٢٢٦ عيد ميلاد المسيح وما يصنع فيه
 ٢٢٧ عيد الغطاس
 ٢٢٧ لا تجاب الدعوة لأعياد الكفار ولا تقبل الهدية
 ٢٢٧ لا يبيعهم المسلم ما يستعينون به على عيدهم
 ٢٣٠ لا ينبغي للمسلم أن يأكل ما صنع الكفار لموتهم
 ٢٣١ مذهب مالك النهي عن مشاركتهم ومعاونتهم في أعيادهم
 ٢٣٢ مذهب أحمد في معاونة الكفار
 ٢٣٢ كراه المسلم داره من ذى جواز أبو حنيفة إجارة الدار لمن يعصى فيها ومعارضة الفقهاء له
 ٢٣٧ معاصي الذمي إما أن يقر عليها وإما أن يمنع منها
 ٢٣٨ القول في شراء الذمي أرض العشر
 ٢٣٩ هل للذمي أن يملك الأرض الموات؟
 ٢٤٢ يمنع أهل الذمة من الاستيلاء على عقار في دار الإسلام
 ٢٤٤ الأقوال في الأجرة على حمل المحرم للذمي وغيره
 ٢٤٦ تحريم الأجرة على العمل المحرم لحق الله
 ٢٤٧ ما تصنع البغي إذا تاب بما عندها من أجر البغاء

٢٨٧ الناس لا تخص هذه المواسم المبتدعة
إلا عن اعتقاد فضيلة
٢٨٨ البدع مستلزمة قطعاً لفعل واعتقاد
ما لا يجوز
٢٨٩ البدع تناقض الاعتقادات الصحيحة
وتنازع الرسل الطاعة
٢٩٠ إبطال ما يدعى لهذه المواسم من
القوائد القلبية وغيرها
٢٩١ مع الذين يفعلون البدعة من
تركها من أهل الفضل
٢٩١ المفسد في البدعة أرجح مما زعم
لها من القوائد
٢٩٢ ما أحدث من الأعياد الزمانية
والمسكانية
٢٩٣ بدعة أول خميس من رجب
٢٩٣ بدعة عيد خم
٢٩٤ بدعة عيد مولد النبي
٢٩٦ من الأعمال ما يكون فيه خير
مشروع وشر مبتدع
٢٩٦ احرص على التمسك بالسنة وادع
إلى الخير المحض أو الراجع
٢٩٧ كثير من المنكرين للبدع حالهم
بترك السنن أسوأ من حال المبتدعين
٢٩٨ ينبغي للداعي أن يكون عارفاً
بمراتب الأعمال
٢٩٩ المشروع نوعاً والمبتدع وصفاً
٢٩٩ ما أحدث يوم عاشوراء من البدع
٣٠٠ ليس من دين الإسلام إحياء ذكرى
المصائب

٢٧٤ كل بدعة ضلالة دال على قبح
جميع البدع
٢٧٤ المعارضة بما يظن أو يجوز أنه حسن
٢٧٥ صلاة التراويح ليست بدعة شرعية
٢٧٦ لا تصلح معارضة الحديث بقول
الصاحب
٢٧٦ قول عمر : « نعمت البدعة »
البدعة اللغوية
٢٧٨ ما أحدث الناس مما لم يكن على
عهد النبي صلى الله عليه وسلم
٢٧٩ بدعة الأذان في العيدين
٢٨٠ ما أحدث من البدع لتفريط الناس
٢٨١ لو عاد الملوك والأمراء إلى الدين
الحق ما التجؤا إلى المحدثات المنكرة
٢٨١ لو قنع الفقهاء بكتاب الله وسنة
رسوله لما وقعوا فيما وقعوا فيه اليوم
٢٨٢ في هدى الرسول من العبادات
ما يغنى ويشقى لو عقل الناس
٢٨٣ ما في الأعياد المحدث من فساد في
الدين
٢٨٣ المناسبة مع الاقتران يدل على العلة
٢٨٤ إذا حكم الشارع بحكم وذكر
علة نظيره
٢٨٥ إذا حكم الشارع بحكم فيه وصف
مناسب ولم يذكر العلة
٢٨٥ تحريم البدع من باب العلة المنصوصة
٢٨٦ الشارع قسم الأيام باعتبار الصوم
ثلاثة أقسام

٣١٤ الشرك باتخاذ أمكنة خاصة

للتقديس والتبرك

٣١٥ سدة القبور كسدة اللات

والعزى

٣١٦ بعض الأمكنة الوثنية بدمشق

وغيرها

٣١٦ كذب قبر هود عليه السلام

٣١٦ » » أويس

٣١٦ » » أم سلة

٣١٧ » » الحسين بمصر

٣١٨ » ما يدعى من آثار قدم

الرسول

٣١٨ » أثر قدم موسى

٣١٨ البقع التي رؤى مناما الأنبياء

والصالحون فيها

٣١٨ شبه هذه الأمكنة بمسجد الضرار

٣١٩ إنما قامت هذه المشاهد على صد

الناس عن إخلاص العبادة لله

٣١٩ الثابت من قبور الأنبياء

٣٢٠ سدتهم الدين يروجونها

بالحكايات المكذوبة

٣٢٠ إنما كانت الوثنية بالمقاييس

٣٢٠ لإجابة الدعاء أسباب غير القبور

والتوسل بأصحابها

٣٢١ الأمكنة التي لها خصيصة ولكن

لا تقيض اتخاذها عيداً

٣٢٢ التحذير من اتخاذ قبر النبي عيداً

٣٢٥ ما ينبغي لقبور المسلمين من

السلام ونحوه

٣٠٠ التوسيع في عاشوراء باطل

٣٠١ ما ادعى لرجب من الفضل باطل

٣٠٢ ما أحدث من البدع في نصف

شعبان

٣٠٣ بدع صلاة الجنازة بعد كل مغرب

٣٠٣ الهدى الصالح في الصلوات

والأذكار

٣٠٤ بدء اجتماع الأنصار في يوم الجمعة

٣٠٦ قد شرع الله من المواسم ما فيه

كفاية للناس

٣٠٧ الأعمال المنهى عن جنسها في هذه

المواسم

٣٠٨ المعنى العام لا يجعل خصوصاً

مستجباً

٣٠٩ هل يرخص بالصلاة في الأوقات

المكروهة لسبب

٣٠٩ ما يحدث من البدع في الأيام الفاضلة

٣١٠ الضلال بالطواف بالصخرة

٣١٠ ما يفعله الصوفية من بدع الغناء

والرقص في المسجد الأقصى

٣١٠ الاجتماع في المساجد يوم عرفة

٣١٢ ما أحدث من ضرب البوقات

والطبول في الأعياد

٣١٢ الأعياد السكانية ثلاثة أقسام

٣١٣ تخصيص مكان بقصد الدعاء

والذكر لدعوى خصيصة فيه

ضلال مبين

٣١٤ ذات أنواط

٣٢٧ زيارة قبور المشركين

٣٢٩ ما أحدث عند القبور من العبادات

٣٢٩ التحذير من بناء المساجد على القبور

٣٣٠ يجب هدم المسجد المبني على القبور لأنه جر العامة إلى عبادة القبور .

٣٣١ أول من اتخذ قبر إبراهيم مسجداً

٣٣٢ لا يحل إسراج القبور ولا النذر لشرحها

٣٣٢ خطأ من ظن النهي عن الصلاة في المقبرة لنجاستها

٣٣٣ النهي عن المسجد على القبر إنما هو لاتخاذها وثناً

٣٣٣ الوثنية كلها إنما كانت من تعظيم الموتى وقبورهم

٣٣٤ الصلاة في المساجد المبنية على القبور محادة لله ولرسوله

٣٣٦ الدعاء عند القبور أو لها

٣٣٨ قصد القبور للدعاء عندها أمر غير مشروع

٣٣٩ وجد الصحابة دانيال في تستر

٣٤١ حاجة إبراهيم لقومه

٣٤٢ إبطال حجج مزاعم عباد القبور

٣٤٤ عند اليهود والنصارى من

الحكايات أكثر مما عند القبوريين

٣٤٧ لاعلينا من أسباب التأثير فانها لا يعلمها إلا الله

٣٤٨ سبب قضاء حاجة المشرك قد

يكون إخلاص توجهه إلى الله عند الوثن

٣٥٠ غلط الناس في تقليد بعض العابدين والداعين

٣٥٢ أنواع من الاعتداء في الدعاء

٣٥٣ غرور الجاهلين باستجابة دعائهم المعتدى فيه

٣٥٤ تمثل الشيطان بالأحياء والأموات المستغاث بهم

٣٥٥ العدوان في الدعاء كالألسباب المحرمة

٣٥٦ من رحمة الله أن الدعاء الشركي

لا يحصل به غرض إلا في حقير الأمور

٣٥٧ الشرك نوعان شرك في الربوبية وشرك في الألوهية

٣٥٨ زعم المبطلين أن لافائدة في الدعاء

٣٥٨ الصواب أن الدعاء سبب كسائر الأسباب

٣٥٩ أغلب الأدعية ليست هي السبب في حصول المقصود

٣٦٠ المشركون يضيفون الإجابة إلى القبر وصاحبه

٣٦١ تخلف الإجابة في الأكثر يدل على أن دعاء الموتى ليس سبباً

٣٧١ لا حجة في إقرار ربيعة الداعي

عند القبر

٣٧٤ رؤيا النبي أو الولي في النوم

لا يحتج به إلا أهل الجاهلية

٣٧٤ إكرام الله للنبي أو الولي لا يقتضى

عبادة بعد موته

٣٧٥ الموالد والأعياد التي تقام للقبور

٣٧٨ القراءة والذكر عند القبور من

البدع الحديثة

٣٧٩ لم يشرع النبي صلى الله عليه وسلم

القراءة عند القبر

٣٨٠ الوقوف للقراءة عند القبور ليست

مشروعة

٣٨١ قصد القبور للذكر بدعة

٣٨١ الذبح عند القبور من عمل الجاهلية

٣٨٢ العكوف عند القبر وسدائه

وتعليق الستور عليه من فعل

عبدة الأوثان

٣٨٢ قد بلغ الشيطان بهذه البدع

مأربه من الشرك الأكبر

٣٨٣ النهي عن اتخاذ القبور أعياداً

إنما هو لإكرام المقبورين

٣٨٤ لا تقصد بقعة للعبادة إلا ما جاء

به الشرع

٣٦١ أقسام الناس في الدعاء

٣٦٢ المهتدون يؤمنون بسنن الله وقدرته

على خرق السنن لأنبيائه

٣٦٣ طرق العلم بغلبة أن دعاء الله سبب

مشروع ومعقول

٣٦٤ كيف يدعو المسلم على النبي

صلى الله عليه وسلم

٣٦٥ قول مالك في النهي عن الدعاء

عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم

٣٦٥ لا يستقبل الداعي إلا ما يستقبل

في صلاته

٣٦٦ إتيان قبر النبي والسلام عليه إنما

هو للمسافر لا للمقيم

٢٦٦ إتيان القبر للسلام في كل وقت بدعة

٣٦٧ أن يصلح آخر هذه الأمة إلا

ما أصلح أولها

٣٦٧ الزيادات التي أدخلت على مسجد

النبي

٣٦٧ قبر النبي لا يتمسح به ولا يمس

٣٦٨ قصد القبور للدعاء من اتخاذها عيداً

٣٦٩ لم يرخص أحد من السلف في

الدعاء عند القبور

٣٧٠ بطلان الاحتجاج بأثر ابن

أبي فديك

٣٨٦ نهى عمر عن اتخاذ مصلى النبي

صلى الله عليه وسلم في الطريق

مصلى

٣٨٧ الصواب في متابعة جمهور

الصحاب لا نفرد به الواحد

٣٨٩ ينبغي التفريق بين ما فعله النبي

صلى الله عليه وسلم قصداً وما فعله

اتفاقاً

٣٩٠ لم يتحر الخلفاء الراشدون ما كان

يتحرى ابن عمر

٣٩٠ الشرك مقتن بالكذب

٣٩١ الرافضة أبعد الناس عن التوحيد

والصدق

٣٩٢ المشركون يخربون مساجد الله

ويعمرون معابد الوثنية

٣٩٥ حكاية محاجة مالك لأبي جعفر

واهية أو محرفة

٣٩٨ استسقاء عمر بالعباس

٣٩٩ السلام على النبي صلى الله عليه وسلم

٤٠٠ لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم

شيء في تخصيص قبر بزيارة

٤٠١ الأحاديث في زيارة قبر النبي

صلى الله عليه وسلم كلها مكذوبة

٤٠١ إنما أبيضت زيارة القبور لتذكر

الآخرة

٤٠٣ ليست العلة في النهي عن المساجد

على القبور النجاسة

٤٠٤ العلة في النهي عن اتخاذ القبور

مساجد هي ما تجر إليه من الشرك

٤٠٥ من مشاهير من ينتسب إلى

الإسلام من يعبد الكواكب

٤٠٥ السحرة يجمعون بين الشرك

والسحر كما كان قوم إبراهيم

٤٠٦ الحلف بغير الله منهي عنه

٤٠٧ لا يقسم على الله ولا على غيره

إلا بأسماء الله وصفاته

٤٠٨ حديث ■ أسألك بحق السائلين»

٤٠٨ حديث الأعمى

٤٠٩ الجواب عن حديث « أسألك

بحق السائلين ■

٤٠٩ معنى إيجاب الله على نفسه

٤١٠ الوسيلة التي أمر الله بها

٤١١ دعاء العبادة ودعاء المسألة

٤١٢ إذا سألك عبادى عنى فأنى

قريب

٤١٣ إجابة الدعاء ليس علامة الرضى

٤١٥ كذب أسألو الله بحاجى

٤١٥ حديث الأعمى طلب من النبي

صلى الله عليه وسلم

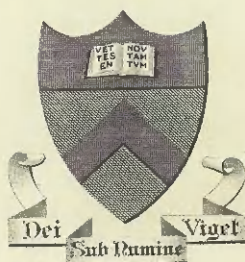
٤٢٧ لا يشرع التمسح بأي مكان في الأرض
ولا تقبيله ؛ إلا الركنان اليمينان
والحجر الأسود
٤٢٧ آثار الأقدام المكذوبة
٤٣٠ لا تشد الرحال إلا إلى المساجد
الثلاثة
٤٣١ المساجد المبنية على القبور كمسجد
الضرار
٤٣٢ هل يجب الوفاء بنذر الصلاة وشحوها
في أحد المساجد الثلاثة ؟
٤٣٣ مجيء عمر إلى الشام وما صنع ببیت
المقدس وبالصخرة
٤٣٤ لا يسمى حرم إلا مسجد مكة والمدينة
٤٣٤ لم يمسه عمر الصخرة ولم يقربها ولا
صلى عندها ولم يقبلها
٤٣٥ عبد الملك بن مروان هو الذي بنى
القبة على الصخرة وكساها
٤٣٥ من غلظ اليمين عند الصخرة وعند
القبور فهو ضال مبتدع
٤٣٦ أكاذيب أهل الكتاب في فضائل
بيت المقدس والشام
٤٣٧ العلماء لا يقبلون مراسيل الحديثين
الثقات إلا بشروط ، فكيف
يقبلون هذه الإسراييليات ؟
٤٣٨ لا هدى للناس إلا باتباع السابقين
الأولين من الصحابة
٤٣٨ ما أضيف إلى حديث الإسراء من
الأكاذيب

٤١٦ حقيقة معنى التوسل والتوجه
والسؤال به .
٤١٦ توسل الثلاثة الذين آواهم الغار
٤١٨ ضعف حديث « أسألك بحق
السائلين » ومعناه
٤١٨ الاستدلال باستعاذة النبي صلى الله
عليه وسلم بالمعافاة على عدم خلق
القرآن
٤٢٠ لم يطلق السلف على صفات الله أنها
غيره
٤٢١ الفرق بين « الصفات غير الذات »
وبين « صفات الله غير الله »
٤٢١ السؤال بالله وبالرحم ليس من باب
الإقسام
٤٢٣ التأسى بالنبي في صورة الفعل من
غير علم بقصده أو مع عدم السبب
٤٢٣ لم يتحرر ابن عمر إنشاء صلاة لنفس
البقرة
٤٢٤ من يسافر لقصد البقرة مخالف
لإجماع الصحابة
٤٢٤ لم يذهب النبي صلى الله عليه وسلم
ولا أحد من المسلمين إلى غار حراء
٤٢٥ كل المزارات التي بمكة غير المشاعر
فهى محدثة
٤٢٦ زيارة الأمكنة المحدثه بمكة شرع
دين لم يأذن به الله
٤٢٦ لا يستلم من البيت إلا الركنان
اليمينان ولا يقبل إلا الحجر الأسود

- ٤٥١ الدين ألا تعبد إلا الله وألا تعبد
إلا بما شرع
- ٤٥٢ ما تقتضيه شهادة أن محمداً رسول الله
- ٤٥٥ الدين واحد وإن تنوعت شرائعه
- ٤٥٦ أهل الرحمة متفقون وأهل الشرك
مختلفون
- ٤٥٧ زين الشيطان لكثير من الناس
قصد زيارة قبر الرسول
- ٤٥٨ الجاهلية الثانية بعبادة القبور
وتسيب السوائب لها
- ٤٥٨ ما أكثر ما يعتقد القبوريون فضل
الصلاة عند القبور على غيرها
- ٤٥٩ ضل المتكلمون والصوفية في حقيقة
التوحيد
- ٤٦١ معنى كلمة « إله » وما تقتضيه
- ٤٦١ ضلال الصوفية في التوحيد
- ٤٦٢ حقيقة الإيمان بالقدر
- ٤٦٣ دين الصوفية لا يفرق بين الخالق
والمخلوق
- ٤٦٥ (قل يا أيها الكافرون) براءة
من الشرك
- ٤٦٥ (قل هو الله أحد) لتوحيد الأسماء
والصفات
- ٤٦٦ المتفلسفة وصفوا الرب بالنص
المفصل والاثبات
- ٤٦٦ طريقة الرسل إثبات مفصل ونفي مجمل
- ٤٦٧ دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم
إذا قام من الليل
- ٤٦٨ خاتمة الطبع

- ٤٣٩ النصارى هم الذين اتخذوا قبر
إبراهيم مزاراً
- ٤٣٩ الإسلام جاء بمحو تعظيم أما كن
غير المساجد بالعبادة
- ٤٣٩ المساجد سواء في العبادة إلا ما خصه
الرسول
- ٤٤٠ مسجد المدينة والمسجد الأقصى
لامزية فيهما عن بقية المساجد إلا
مضاعفة الأجر للصلاة
- ٤٤١ العكوف عند القبور والآثار من
دين الوثنية
- ٤٤٢ الأولون كانوا مشركين في الإلهية
وموحدين في الربوبية
- ٤٤٣ الشرك بأخذ الوسائط والشفعاء من
دون الله
- ٤٤٣ الغلاة والجفاة والمتوسطون في
الشاعة
- ٤٤٥ شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم
- ٤٤٥ « عند الله ليست من
جنس شفاعة المخلوق عند المخلوق
- ٤٤٥ نهى الله أنبياءه والمؤمنين أن
يستغفروا للمشركين
- ٤٤٦ حق الله وحق عباده من الأنبياء
والمؤمنين
- ٤٤٨ الخير للعبد ألا يسأل إلا الله
- ٤٤٩ الحج إلى البيت الحرام من خصائص
الإسلام
- ٤٥٠ الإسلام دين الأنبياء جميعاً

Library of



Princeton University.

